

للحسن بن عثمان بن الحسين المفتي
(١٠٥٩هـ)

تحقيق ودراسة
دكتور/ عبد القادر حسين
أستاذ ورئيس قسم البلاغة
جامعة الأزهر

الناشرون العرب
المملكة العربية السعودية
الرياض ـ السليمانية ـ شارع العروبة
ص ب : ١٠١٠٣ ـ الرياض : ١١٣٤٤
هاتف : ٤٦٢٥٨٤٠ ـ فاكس : ٤٦٢١٦١٩



كلمة عن مؤلف الكتاب وموطنه

كتاب « خلاصة المعانى » اعتمدت فى تحقيقه وإخراجه علي مخطوطتين إحداهما عثرت عليها فى دار الكتب القطرية تحت رقم ٩٠٤ . ونسخها محمد ابن سليمان فى سنة ١٠٩٢ هـ .

وكتاب « خلاصة المعانى » من تأليف حسن بن عثمان بن حسين بن فريد ابن عبد الوهاب المفتى فى القصبة المسماة بدياقوه فى لواء بوزغة من ألوية بودين ،وقد فرغ من تأليفه سنة ١٠٥٩ هـ .

وقد كتبت بخط دقيق يقرأ بصعوبة ويحتاج إلي مكبّرة ، وعناوينها وما أدرج تحتها كلها كتبت بخط واحد وبلون واحد بالمداد الأسود ، وتقع فى ١٨٢ ورقة ، تحتوى كل منها علي صفحتين كاملتين .

يقول المؤلف فى نهاية المخطوطة :

« وهذا آخر مامن الله تعالي عليّ من لطفه العميم ، ويسره إليّ من فضله العظيم من التعليقات ، حيث وفّقنى الله علي تحريره وجمعه » ثم يقول : « وأنا الفقير المذنب الأوّاب إلي الغنى التواب : حسن بن عثمان ابن حسين بن فريد ابن عبد الوهاب المفتى .

أما المخطوطة الثانية ، فقد عثرت عليها فى دار الكتب المصرية كتبت بخط العبد الفقير على عزت ، وفى الصفحة الأولي من المخطوطة ختم يحتوى علي تاريخ ١١٤٠ هـ .. والمخطوطة تحت عنوان « بلاغة مكتبة قولة » تحت رقم ١٢٧ ، وتقع فى ٢٣٦ ورقة ، كل ورقة تحوى صفحتين ، وكل صفحة ١٧ سبعة عشر سطراً ، كتبت بخط نسخ جميل واضح ، وعناوينها الأصلية والرئيسية والفرعية والآيات القرآنية والأبيات الشعرية كتبت بالمداد الأحمر ؛ بل يشير بهذا المداد الأحمر إلي أن ما وضع تحته ذو أهمية خاصة ، وفى الهامش بعض العناوين بالخط الأحمر ، وهذه المخطوطة تقرأ بسهولة جداً ، ولا يجد القارئ فيها صعوبة ما .

وفى نهاية المخطوطة : وقع الفراغ من تأليفه وتسويده سنة تسع وخمسين وألف من الهجرة .. وتمت الكتابة بعون الله سنة اثنتين وعشرين ومائة وألف .

يقول المفتى فى خاتمة الكتاب : أما بعد فهذا عقد من فرائد المغربى علي التخصيص، علّقته مع نبذ من غيره علي شرح التمحيص وسميته: « خلاصة المعانى » ؛ لخلوصها من المعارضات الواقعة فى التلخيص .

أما المغربى الذى ورد ذكره فى خاتمة الكتاب فهو ابن يعقوب المغربى العالم المحقق من أهل مكناسة ببلاد الجزائر ، وقد ألف كتابه « مواهب الفتاح فى شرح المفتاح » سنة ١١٠٨ هـ ألفه بطلب من مولاه محمد بن إسماعيل ، ويذكر فى سبب تأليفه للكتاب أنه رأي فى شرح المختصر لسعد الدين التفتازانى (٧٩٢ هـ) غموضاً وإبهاماً . يعتاص علي بعض الأفهام ، ويحتاج إلي شرح وبيان ، فوضع كتابه مواهب الفتاح لبيان ما غمض منه ، وزيادة فائدة وأبحاث يراها مكملة لما كتبه السعد فى مختصره ، وكان الفراغ من تأليفه بمكناسة فى منتصف يوم الجمعة الرابع والعشرين من المحرم ١١٠٨هـ .

وقد توفي ابن يعقوب المغربى فى الثانى من رجب عام ثمانية وعشرين ومائة بعد الألف (ت ١١٢٨ هـ) قال بذلك البغدادى فى إيضاح المكنون ٣١٩/١ ، وقاله أيضاً عبد الرحمن بن زيان والشيخ مخلوف المغربى ، وخير الدين الزركلى ، والأستاذ عبد الله كنون ، انظر المغربى وجهوده البلاغية ص ٤٠ وعبد المنعم الأشقر مكتبة جامعة الأزهر .

فمؤلف كتاب « خلاصة المعانى » حسن بن عثمان المفتى فرغ من تأليف كتابه كما جاء فى مخطوطة دار الكتب القطرية ، ومخطوطة دار الكتب المصرية سنة ١٠٥٩ هـ ، ويذكر فى مقدمة الكتاب هذه العبارة : « هذا عقد من فرائد المغربىّ .. علقته مع نبذ من غيره وسميته « خلاصة المعانى » » ، والمغربى ألّف كتابه مواهب الفتاح سنة ١١٠٨ هـ ، أو ١١١٠ هـ فكيف يمكن لصاحب كتاب خلاصة المعانى أن يشرح كتاباً للمغربى لم يؤلف بعد ؟ ؛ إذ أن الفرق بين كتاب « خلاصة المعانى » للمفتى وبين كتاب المغربى ستون عاماً ، أى أن خلاصة المعانى أسبق فى التأليف من مواهب الفتاح للمغربى .

هل يمكن أن يكون الشيخ حسن المفتى يشرح كتاباً لشخص يلقب بالمغربى غير صاحب مواهب الفتاح ؟

أكاد أجزم بأن الشيخ حسن المفتى فى كتابه « خلاصة المعانى » يشرح كتاب ابن يعقوب المغربى صاحب مواهب الفتاح ؛ إذ أنه ينقل عن المغربىّ نصاً من النصوص ، أرجع إلي مواهب الفتاح ضمن شروح التلخيص فأجد النص كما أشار إليه المفتى ، مما يؤكد أنه فى كتابه هذا يشرح كتاب مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربى .

ولا نستطيع أن نفترض أن ابن يعقوب المغربى توفي سنة ١٠٢٨هـ بدلا من سنة ١١٢٨ هـ ؛ لأن البغدادى فى إيضاح المكنون ، والزركلى فى الأعلام وغيرهما ، أكدا أنه توفي عام ١١٢٨ هـ .

وكذلك لا نستطيع أن نفترض أن الشيخ حسن بن عثمان المفتى قد فرغ من تأليف كتابه « خلاصة المعانى » سنة ١١٥٩ هـ بدلا من ١٠٥٩ هـ ، وهو التاريخ المثبت فى المخطوطة ، لا نستطيع أن نفترض ذلك ؛ لأن نسخه دار الكتب القطرية نسخها محمد بن سليمان فى سنة ١٠٩٢ هـ .

إذن تاريخ وفاة ابن يعقوب المغربى سنة ١١٢٨هـ يتعارض مع تاريخ تأليف « خلاصة المعانى » سنة ١٠٥٩ هـ ، كما يتعارض مع نسخه ١٠٩٢هـ والكتاب كما يقول المؤلف المفتى عقد من فرائد المغربى .

والحق أن مؤلف هذا الكتاب لم أقف علي ترجمة لحياته ، لنعرف تاريخ مولده أو وفاته ، أو ما هى مؤلفاته ؟، أو حتي شىء يسير يشير إليه من قريب أو بعيد – سكتت عنه المراجع كلها علي قدر علمى ـ فلم أجد فى واحد منها كلمة عنه .

راجعت هداية العارفين للبغدادى فلم أجد له ذكرا ، ومعجم المؤلفين لكحّالة طبعة دمشق ، فلم أعثر علي شىء ، والأعلام للزركلى ، وذيله المستدرك الجزء العاشر لم يتكلم عنه ، وكذلك شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلى المولود فى سنة ١٠٣٢ هـ لم يشر إليه ، والبدر الطالع للشوكانى لم يذكر عن المؤلف شيئاً ، وتراجم الأعيان من أبناء الزمان للبورينى ت ١٠٢٤ هـ تحقيق صلاح الدين المنجد ، لم يتحدث عنه أو يشير إليه .

وكذلك إيضاح المكنون للبغدادى فى الذيل علي كشف الظنون ط ١٣٦٤ هـ قال هذه العبارة ولم يز ل « خلاصة المعانى ـ موجوداً فى دار الكتب آيا صوفيا» .

ثم راجعت معجم البلدان لعلى أعرف عن صاحبنا شيئاً من خلال موطنه فلم أعثر علي شيء .

و بذلك يكاد يكـون المؤلف الحسـن بن عثمـان بن الحسـين بن فـريد بن عبد الوهاب المفتى مجهولا ، فلم تذكر عنه كتب التراجم أو التاريخ شيئاً ، ولم تتحدث عنه معاجم المؤلفين أو الأعلام ، وبذلك لم أستطع أن أترجم عنه أو أذكر شيئاً عن مولده ، أو حياته، أو مؤلفاته ، أو تلامذته ، أو شيوخه ، أو حتي وفاته ؛ ولكنى أظن أن عجلة الزمن لن تتوقف عن الحركة ، وسوف تسعف الباحثين فى المستقبل علي معرفة هذه الشخصية المجهولة ، وإلقاء الضوء عليها ، حتي تتم الفائدة للقارئ والباحث ، وكل من لديه شغف بعلوم البلاغة .

ويبدو أن للشيخ المفتى كتاباً آخر فى البلاغة باسم : « المستصفى من التلخيص »وهو مختصر مفيد للمبتدئين فى فن البلاغة صفحة ٨٧ من هذا الكتاب .

ومما هو جدير بالذكر أنى قد عثرت علي مقاطعة « بودين » 'Budin' وهى المقاطعة أو اللواء الذى عاش فيه المؤلف ، عثرت عليها فى أطلس العالم الإسلامى ، ولكنى بالطبع لم أعثر علي قصبة « بدياقوه » لأنها علي ما يبدو قرية صغيرة من شأنها أن تهمل فى الخرائط .

أما مدينة « بوزيجا » أو « بوزغة » وهى إحدى ألوية « بودين » فتقع فى يوغسلافيا ، فى منطقة متوسطة بين بلغراد وزغرب ، واسمها أيضاً جاء فى الخرائط الحديثة ، والمنطقة كانت من الولايات التابعة للدولة العثمانية فى ذلك الوقت .

ويبدو أن الشيخ حسن المفتى مؤلف كتاب « خلاصة المعانى » من أبناء أوربا الذين عاشوا فى هذه الفترة تحت النفوذ العثمانى ؛ بل يستبعد أن يكون من أبناء الدولة العثمانية الذين فتحوا أوروبا ودانت لهم ؛ وذلك أن منصب الإفتاء منصب دين لا يتولاه إلا واحد من أبناء الدولة الأصليين ، وليس واحدا من أبناء الوافدين من العثمانيين .

وعلي الرغم من أن تأثير العثمانيين علي البلاد الأوربية المفتوحة كان ضئيلا للغاية ، فلم يحدث بين الحكام العثمانيين والمحكومين الأوربيين امتزاج فى اللغة أو الفكر أو الثقافة ، أو حتي فى العادات والتقاليد بسبب زهوهم ،

وترفعهم ، وانعزالهم عن الشعوب الأوربية ، إلا أن الذى لا شك فيه ، أن الأوربيين تأثروا بالدين الإسلامى الحنيف ، بقرآنه المجيد ، وسنة رسوله الكريم، وتعاليم الإسلام السمحة التى تنظر إلي الإنسان باعتباره إنسانا بكل ما فيه من نوازع الخير والشر ، فانتشر الإسلام بين الشعوب الأوربية ودخل فيه خلق كثير.

ومن ثم لا نستبعد أن يكون الشيخ حسن المفتى من أبناء يوغوسلافيا الأوربيين الذين تفقهوا فى اللغة العربية والدين الإسلامى ، فأخرج لنا كتاب «خلاصة المعانى» الذى يتميز بتحليله اللغوى ودقته البلاغية ، كما تميز بفكره الدينى فصار عالماً من علماء المسلمين الأوربيين ، ومفتيا فى ولاية بودين .

ونستطيع أن نقول : لقد عرفنا بلاغة المشرق العربى بقواعدها ، واصطلاحاتها ، ومزجها بعلوم المنطق والفلسفة والأصول .

كما عرفنا بلاغة المغرب العربى بتحليلها للنصوص والسعى إلي تذوق البلاغة ، مع عدم حشوها بما يعرّيها عن الفائدة من دراستها .

وبقي أن نعرف معالجة المسائل البلاغية من خلال العلماء الذين عاشوا فى أوربا ،ودرسوا فى ربوعها ، وهذا ما سوف نعرفه ونجده فى هذا الكتاب ،الذى أقدمه لكل من يهتم بالبلاغة العربية .

وعلي الرغم من أن البحث قد أضنانا عن شىء يتعلق ببلدة « بودين » دون أن نعثر علي ما يفيد ، إلا أننا بعد لأى ، استطعنا أن نجد ما يفيد فى الطبعة الثانية لدائرة المعارف الإسلامية باللغة الانجليزية مادة « بودين » ١/١٢٨٤ Encyclopedia of islam 2d Edition Brill 1960 P.1284 ومدينة « بودين » هى البلدة أو عاصمة الولاية التى عاش فى إحدي قراها المؤلف ، وتسمي أيضاً « بودا » وهى التى تمثل اليوم شطرا فى مدينة بودا بست الحديثة ، وهذا الشطر هو الواقع على الضفة اليمني لنهر الدانوب .

أما ولاية « بودين » فإنها كانت تشتمل علي رقعة فى بلاد المجر «بودابست» ورقعة أخري فى بلاد يوغوسلافيا اليوم .

وقد استولي عليها الأتراك ثلاث مرات فى الربع الثانى من القرن السادس

عشر الميلادى فى الأعوام ١٥٢٦م ، ١٥٢٩م ، ١٥٤١م علي التوالى ، وأعلن انضمامها إلي الممتلكات العثمانية فى شهر أغسطس ١٥٤١م ، وأصبحت مركزاً للأراضى الهنغارية التى تحولت إلي مقاطعة عثمانية أطلق عليها ولاية « بودين » .

وقد قامت أسرة هابسبورج ـ وكانت من بين القوي الكبري فى وسط أوربا ومن أشدها اهتماماً وقلقاً من التوسع التركى ـ بمحاولة فاشلة لاسترداد «بودين» فاشتبكت بالإمبراطورية العثمانية ، وحاصرت القوات المتحالفة بقيادة الهابسبورج « بودين » (١٥٥٨م ، ١٦٠٢م ١٦٠٣م) ولكن هذه الهجمات باءت بالفشل ، حيث صدها المدافعون عن القلعة ، ومن ثم تمتع العثمانيون بامتلاك « بودين » دون منازع لفترة طويلة ، ولم تتعرض القلعة لهجمات جديدة إلا فى عام ١٦٨٣م ، حيث حاصروا القلعة وهزموا الأتراك ، والفترة التى ظل فيها الاحتلال التركى لمقاطعة « بودين » من عام ١٥٤١م ـ ١٦٨٣م هى مائة واثنان وأربعون عاماً أى معظم القرن العاشر والحادى عشر الهجريين . وهو عصر تأليف الكتاب ١٠٥٩ هـ .

ولم يخلف الحكم التركى وراءه عمارة ذات قيمة فنية سواء من ناحية المبانى العسكرية أو غيرها ، وإنما كانت القلعة التى استولي عليها الأتراك سليمة عام ١٥٤١م و تفى باحتياجات المنتصرين المتواضعة ، كما كانت تفى بحاجة الحكومة الإقليمية ، واستخدمت المبانى العامة ثكنات للجنود ، واستخدمت مبانى المكاتب الخالية والمنازل الخاصة المهجورة بيوتاً للموظفين . ومع ذلك نجحت النشاطات المعمارية القليلة فى أن تضفى علي المدينة مظهراً خارجياً كافياً لجعلها تبدو ذات طابع إسلامى جديد فى عين كل زائر كان يأتى من الغرب عبر الدانوب ، فمن ناحية المظهر والجو العام كانت بودين بالفعل مدينة تركية مسلمة ، وأصبح من المألوف أن يعين فى الوظائف أشخاص من ذوى المكانة ، كما أوكل إلي باشوات بودين القيام بأعمال خاصة باعتبارهم حماة الحدود الغربية للأمبراطورية العثمانية .

وقد جرت تغييرات كبيرة فى سكان المدينة خلال الحكم التركى ، فقبل استيلاء الحكم العثمانى علي مدينة بودين ، لم يكن بها عدد كبير من السكان ، إذ كانوا يقلون عن خمسة آلاف ؛ لأن عدداً كبيراً قد هاجر من بودين أثناء

الحروب الأهلية ، كما غادرها جمع من العاملين بالبلاط الملكى والجنود والموظفين والعاملين بعد الاحتلال التركى .

وأقدم القوائم التى أعدها الترك لسكان « بودين » تذكر أن من بينها ٢٣٨ عائلة مسيحية هنغارية ، ٧٥ عائلة يهودية ، ٦٠ عائلة من الغجر القبط . أما رجال الحامية - فقد بلغوا ألفين فى ذلك الحين - والعاملون فى الإدارة التركية، ورجال الدين المسلمين كانوا يفوقون السكان المحليين بنسبة ٥ : ١ ، وكذلك فقد شمل التغيير سكان البلاد منذ الأيام الأولي للاحتلال ، وبذلك أصبحت بودين مدينة عسكرية تركية ، وإن لم يكن غالبية أهلها من الأتراك ، بل إن الذين كانوا يحملون أسماء إسلامية لم يكونوا سوي سلافيّين من أهل البلقان الذين اعتنقوا الإسلام حديثاً . أما السكان الذين هم من أصل تركى خالص فقد كانوا قلة بين أهالى بودين ، شأنهم شأن الهنغار واليهود والألبان واليونان ، وبقوا علي هذه الحال طوال فترة الاحتلال .

ولم تكن ثمة حياة روحية تذكر فى المدينة ، وإن كنا نعرف أن هناك كتباً دينية كتبت فى بودين ، ولكن أغلبها كانت نَسْخاً ، كما كانت هناك مؤشرات علي وجود مفكرين دينيين فى أوائل هذه المرحلة ؛ بل إن لدينا بعض المعلومات القليلة عن حياة علمانية .

ومما يذكر أيضاً أنه كان هناك بعض المنشدين الشعبيين والشعراء المتجولين ، الذين كانوا ينشدون الملاحم أمام رواد المقاهى يروون فيها تاريخ القرون الماضية ، وتحكى أخبار المعارك اليومية فى مناطق الحدود المجاورة .

ومن المعروف أيضاً أن الشعراء المحليين تغنَّوا بجمال « بودين » فى قصائد تأملية وصفية .

وفى المدن ومقاطعات الحدود ، كانت الأغانى الشعبية التركية تُغنى ، وربما أيضاً كانت تكتب أغان جديدة ، ومن الأعمال النثرية وصلتنا مقتطفات من سيرة « صقلوا مصطفي (Sokollu Mostafaså) ، أفضل حاكم عثمانى لبودين ، ولم يشتهر عالمياً من بين شخصيات « بودين الأدبية سوي المؤرخ «إبراهيم بشيوى » "Ibrahim Pecewi" الذى عاش سنوات طوال فى بودين، وبعد أن غادرها عاد إليها فى مناسبات عديدة بسبب روابطه العائلية .

وقد تهدمت « بودين » تماماً أثناء حصار ١٦٨٦م بما فى ذلك مبانيها التى تعود إلى القرون الوسطى ، والتى بنيت فى العصر التركى ، أما سكانها من الترك فقد هاجروا بعد انتهاء القتال ، ولم تحفظ آثار تذكر من العصر التركى فى المدينة بعد ذلك ،أو فى وقتنا الحاضر ، سواء من المبانى أو السجلات .

أ . د / عبد القادر حسين

مدينة نصر - القاهرة

سبتمبر ١٩٨٩م .

كلمة عن محتوي الكتاب

هذا الكتاب عظيم القدر ، كبير الحجم ، كثير الفائدة ، سواء للمتخصصين فى البلاغة ، أو كانوا من القرّاء الذين لا يهتمون اهتماماً بالغاً بعلوم البلاغة ، فالكتاب اعتني فيه المؤلف بالناحية اللغوية والناحية البلاغية علي حد سواء ، وهذا واضح فى كثير من صحف الكتاب ، وفى كثير من المسائل التى يعرض لها .

ولما كان هذا الكتاب « خلاصة المعانى » لا يعرف عنه القراء شيئاً ؛ إذ لم يطبع من قبل ، ولم ترشد إليه المراجع ، ولم تلفت إليه المصادر ، كان مجهولاً بالنسبة للقراء وبالنسبة لى أيضاً .

وعندما عثرت علي نسخة من هذا الكتاب وهو مخطوط فى دار الكتب القطرية تحت رقم ٩٠٤ باسم « خلاصة المعانى » سعدت بها كثيراً ، وشاقنى أن أعرف ما يحويه بين طيات صحفه ، فإذا بالكتاب يجمع البلاغة من أطرافها كافة : معانى وبيان وبديع من محسنات معنوية ولفظية ، وبعد ذلك كله حديثاً عن السرقات الشعرية وما يتصل بها من اقتباس ، سواء كان من القرآن الكريم أو أحاديث الرسول ﷺ أو من غير القرآن والحديث . وابتداء الكلام ، وحسن التخلص والانتهاء .. وبذلك لم يترك صغيرة أو كبيرة من أسس البلاغة إلا تناولها إطناباً أو إيجازاً حسب ما يقتضيه المقام وتدعو إليه الضرورة ، والمؤلف فى كل ذلك لم يخلّ بالقصد ، ولم يحجب الفائدة ، فكان هذا الكتاب مفيداً للقراء علي اختلاف مشاربهم ونزعاتهم ، فلا يجد فيه المتخصص التكرار الممل الذى يراه عادة فى كتب البلاغة التى تهتم بالشروح والحواشى والتقارير، ويجد فيها غير المتخصص العنَت والمشقة فى فهم العبارة ، أو الوصول إلي الغرض الذى يسعي إليه المؤلف .

لذلك كان إخراج هذا الكتاب فيه كثير من الفائدة التى ينبغى أن يطلع عليها القارئ ، وفيه إضافة إلى البلاغة تتمثل فى التحليل

والاستقصاء خاصة النواحى اللغوية والنحوية ، والدقة المتناهية التى نهج إليها المؤلف فأكسب الكتاب قيمة علمية كبيرة .

فإذا وجد المؤلف فى فرائد المغربى شيئاً من الغموض يندّ عن الأفهام، ويفتقر إلي مزيد من الإيضاح ، شرحها وبيّنها مع زيادة فائدة وبحث .

وإذا رأي شيئاً من البسط أو البيان ، فلا ينبغى أن يعتبر ذلك لغواً لا فائدة فيه ، أو تطويلاً ينبغى أن لا يلتفت إليه ؛ بل هو مناسب للمعني ولا يخلو عن حكمة ؛ وهى إما تبسيط المعني لإزالة صعوبته ، أو إيضاحه علي الوجه الأكمل مما يعده المصنف من المقاصد الحسنة .

يقول المؤلف فى مقدمة كتابه : إنه إستعان بالمغربىّ ، كما استعان بغيره ، فجمع عقداً من فرائد المغربى مع نُبَذ من غيره ، وأسمى كتابه : « خلاصة المعانى » ، وسماه بهذا الاسم ؛ لخلوص مسائل الكتاب من المعارضات الواقعة فى كتاب « تخليص المفتاح » للخطيب القزوينى .

أراد المؤلف بذلك أن يقدم إلينا شيئاً بعيداً عن التعقيدات والصعوبات التى لا يخلو منها كتاب من كتب البلاغة ، فقد أراد أن يكون سهلاً ليّناً لا التواء فيه ولا إغراب ؛ حتي يسهل فهْم مسائله ، واستيعاب أغراضه ، ويرجو من الله تعالي العون ، ومن الإخوان الكرم ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم .

ويبدأ مستفتحاً باسم الله وبحمده ، فكل أمر ذى بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر ، وكل أمر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم .

ثم يعرج علي الألفاظ الغريبة التى استعملها العرب ، منها غريب حسن لايعاب علي العرب استعماله ؛ لأنه لم يكن وحشياً عندهم ، مثل شرَنبث أى الغليظ .

ومنها غريب قبيح ، وهو الذى يعاب استعماله مطلقاً ؛ لأنه وحشى

غليظ مثل : اطلخمَّ الأمر ، أى عظم ، واطلخم الليل : أظلم ، والذى يخل بفصاحة الكلمة هو الغريب القبيح .

كما يخل بفصاحتها ، أن تكون على خلاف القانون المستنبط من تتبّع لغة العرب ، سواء أكانت مفردات أم فى حكمها من المركبات الناقصة كمسلْمُوى .

أما الشواذ الثابتة فى اللغة مثل : آل ، وماء ، وعُود ، فليست من المخالفة فى شىء ، وهى فصيحة مستثناة من القياس .

ثم يتحدث عن الفصاحة فى الكلام وهو حديث تقليدى نراه كثيراً فى كتب البلاغة القديمة ، وهى خلوصه من التنافر ، وضعف التأليف ، والتعقيد اللفظى والمعنوى .. وهو حين يذكر ضعف التأليف ، أى تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوى يشقق المسألة ويذكر وجوهها، ويبين ما فى هذه الوجوه من سلامة وصواب ، أو من خطأ وفساد ، ويذكر أسباب ذلك .

ففى قولهم : ضرب زيد غلامَه ، زيد مذكور قبل الضمير لفظاً ومعنى .

وفى قولهم : ضرب زيداً غلامُه ، فإن زيدا وإن كان مذكوراً قبل ضميره صريحاً لكنه مذكور معنى بعده ؛ لأنه مفعول ، والفاعل رتبته التقديم على المفعول .

وفى قولهم : ضرب غلامَه زيد ، زيد مذكور قبل الضمير معنى؛ لأنه فاعل ، هـذا كله جائز وصواب ، ويسـتمر فى ذكر المواضـع التى لا تخل بالفصاحة .

أما أمْثلة ضعف التأليف ، فهو يضرب عنها صفحا ، ولا يذكر منها شيئاً ، ربما لشهرتها وذيوعها ، مثل : ضرب غلامُه زيداً ؛ لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، أى معنى .

ثم يعود مرة أخري ليذكر لنا أن اسم الله تعالي مما يجب أن يتصدر الكلام ، ونذكره بادئ ذى بدء ، ثم تعقبه بباقى عملك .

أما البدء فى حقير الأمور ؛ فلا يتصور فيها أن يتصدر اسم الله صوناً لذكر اسمه تعالي عن الابتذال .

ثم يتحدث عن الثناء ، وأنه يشمل الحمد والمدح والشكر .

فالحمد : هو الثناء باللسان علي فعل الجميل بقصد التعظيم .

والمدح : هو الثناء باللسان مطلقاً ، فبينهما عموم وخصوص .

والشكر : هو ثناء يقابل النعمة بالقول أو بالفعل أو بالاعتقاد .

ولأن الشكر مؤذن بأنه تعالي يستحق التعظيم بسبب إنعامه ، فلذا فى أكثر المواضع يؤثر الحمد علي المدح والشكر .

والمؤلف يطنب فى ذلك إطناباً شديداً حتي يوضح الفروق بين هذه الأمور الثلاثة .

ثم يتناول البيان ويعرّفه بأنه المنطق الفصيح المعْرب عما فى القلب ، والمراد ما يتميز به الإنسان عن سائر الحيوان .

كما يتحدث عن اللفظ ويقسمه إلي حقيقة ومجاز ويعرّف كل منهما ، ثم يقسم المجاز إلي مرسل إن كانت العلاقة غير المشابهة ، واستعارة إن كانت العلاقة المشابهة .

فإذا أضمر التشبيه فى النفس ولم يصرح بشىء من أركانه سوي المشبه ، سمي ذلك التشبيه المضمر استعارة بالكناية ، وإذا أثبت للمشبه أمراً مختصاً بالمشبه به ، فاستعارة تخييليّة .

والاستعارة المكنية والتخييليّة أمران متلازمان ؛ لأنه لو لم توجد القرينة لم يتحقق وجود المكنية فى الكلام ، وبهما نقف علي معرفة ما فى نظم القرآن .

ونظم القرآن ليس فى مجرد الألفاظ ؛ لأن معرفة النظم لا تتعلق

بنفس الألفاظ ، ولذا اختار النظم بدلاً من اللفظ . وجعله المعوّل فى بيان إعجاز القرآن .

والقرآن معجز ؛ لاشتماله على الخواص الخارجة عن طرق البشر وتفوقه على قدرتهم فى تناول الكلام البليغ .

وبعد أن ينتهى المؤلف من ذلك كله ينوه بكتاب تلخيص المفتاح للخطيب القزوينى ، ويعده مفتاحاً لأبواب خزائن الدّرر لعلم البلاغة والقواعد ، ولكنه لا يخلو من معارضات ومنازعات موردة على صاحب المفتاح وغيره ، خارجة عن المقصود والمطلوب ، فاستصفيت - وهذا كلام المؤلف - من تلخيص القزوينى ما هو المقصود من فن البلاغة من أصول القواعد ، والشواهد التى يستشهد بها فى إثبات القواعد وإيصالها من التنزيل أو من كلام العرب الموثق بعربيّتهم ، وجعلت المستصفى من التخليص مختصراً مفيداً للمبتدئين فى هذا الفن ، واضحاً بغير الإملال ، وبسيطاً بين الإيجاز والإطناب بدون الإخلال فى أداء المقصود . وأسأل الله أن ينفع بهذا المختصر ، كما نفع بأصله ، أى التخليص .

ثم يرتب الكتاب على مقدمة ، وأصليْن ، وتتمة .

فى المقدمة يتحدث عن الفصاحة وهى الإبانة والظهور ، ويقدمها على البلاغة ؛ لكونها كالجزء منها .

والبلاغة هى الوصول والانتهاء .

ويوصف الكلام والمتكلم بهما .

أما الكلمة المفردة فتوصف بالفصاحة دون البلاغة ، وفصاحة المفرد تتوافر فيها هذه الصفات :

خلوصه من تنافر الحروف ، والغرابة ، ومخالفة القياس اللغوى ، فإذا وجد شىء من ذلك لا تكون الكلمة فصيحة .

فتنافر الحروف يوجب ثقل الكلمة وعسر النطق بها .

والغرابة بأن تكون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعني ولا مأنوسة الاستعمال .

ومخالفة القياس بأن يتصل بالفاعل ضمير المفعول به مثل ضرب غلامُه زيداً .

وإذا كان الكلام معقداً بحيث يشكل علي السامع فهم معناه ، فإن قُبح فى نظمه وتأليفه فهو من التعقيد اللفظى .

وإذا وقع انتقال من حيث انتقال الذهن من المعني الأول إلي المعني الثانى المقصود فهو من التعقيد المعنوى .

والفصاحة فى المتكلم . كيفية راسخة فى النفس ، مستحكمة لا تزول أصلاً ، أو يعسر زوالها ، فإذا وجدت تلك الملكة يسمي فصيحاً سواء وجد التعبير أم لم يوجد .

والبلاغة فى المتكلم ملكة يُقتدر بها علي تأليف كلام بليغ ، ويشترط أن يكون فصيحاً ؛ لأن الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة وهى جزء منها بغير عكس .

والبلاغة فى الكلام إنما تتحقق عند مطابقة الكلام - مع فصاحته - لمقتضي الحال ، وارتفاع شأن الكلام الفصيح فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ، وانحطاطه بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب .

فالبلاغة صفة راجعة إلي اللفظ ، لا من حيث إنه لفظ وصوت ؛ بل باعتبار إفادته المعني ، أى الزائد علي المعني اللغوى ؛ لأن المعني اللغوى غير معتدّ به عند البلغاء .

والبلاغة عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضي الحال .

وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها ، إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض ، أى المزايا والنكت الزائدة علي المعانى اللغوية ، وليس باعتبار

الألفاظ ، والكلمة المجردة الخالية من المعانى الثوانى ، وإن كانت دالة علي المعانى الأول بحسب المطابقة .

وللبلاغة طرفان : طرف أعلي تنتهى إليه البلاغة ، وهو الذى يخرج عن طوق البشر ويدخل فى حد الإعجاز ، وهذا ينطبق علي القرآن الكريم، وطرف أسفل إذا غير الكلام عنه إلي ما دونه ، صار من أقوال العوام ، وإن كان صحيح الإعراب عند البلغاء .

وبين هذين الطرفين مراتبُ كثيرة متفاوتة ، بعضها أعلي من بعض بحسب تفاوت المقامات ، وقد سبقه إلي هذا التقسيم الرمانى فى كتابه «النكت » ضمن ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن .

ويذكر لنا المؤلف ما تتحقق به البلاغة وهى ثلاثة أشياء :

أولها تمييز الفصيح عن غيره ، ويدخل فى ذلك تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها ؛ لتوقف فصاحة الكلام علي فصاحة كلماته .

وثانيهما : الاحتراز عن االتعقيد المعنوى ، فإذا كان الكلام معقداً لا يكون بليغاً .

وثالثها : الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعني المراد ، فربما أُديَ المعني المراد بلفظ غير مطابق لمقتضي الحال فلا يكون بليغاً .

ثم يحدثنا عن كيفية تمييز الكلام الفصيح عن غيره ، ولا يتأتي ذلك إلا عن معرفة تامة باللغة ، والتصريف ، والنحو ، وأسباب التعقيد اللفظى والمعنوى ، مثل التقديم والتأخير والفصل والوصل ، والذكر، والحذف ، ونحو ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعني من اللفظ ، أو يعرف بالذوق وإدراك الحسّ كالتنافر فى الحروف أو فى الكلمات .

ويعلل لنا تقديم علم المعانى علي علم البيان ؛ لكونه بمنزلة المفرد من المركب ؛ لأن فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعانى ، وهذه الزيادة تتمثل فى إدراك جزئيات أحوال اللفظ العربى .

ويبدأ بتعريف علم المعانى ، **فهو** علم يقتدر به علي الصناعة ، أى صناعة المعانى ، وطبعىّ أن هذا التعريف ليس اصطلاحياً ، وإنما هو تعريف مجمل غير محدد .

ثم يستطرد من هذا التعريف إلي ذكر الفرق بين العلم والمعرفة :

فالعلم يطلق علي الكلىّ والمركب ، **والمعرفة** تطلق علي الجزئي والبسيط.

ولذا يقال : عرفت الله لا علمته ، والله عالم ، ولا يقال : عارف .

وعلم البيان : ملكة يقتدر بها علي إدراكات جزئية ، أى معرفة كل فرد فرد من جزئيات أصول اللفظ العربى التى تطابق مقتضي الحال.

وليس المراد بذلك شمول الجزئيات والإحاطة بها دفعة واحدة ، فإن ذلك متعذر ؛ إذ أن مسائل كلّ علم لا تنتهى ، وإنما المراد أن أى فرد يرد علينا من هذه الأصول أمكننا أن نعرفه بتلك الملكة .

ثم يذكر ما يتبع علم البلاغة مما يورث الكلام حسناً ، وبذلك يُعتبر علم البديع أمراً عرضياً لا أساس له فى البلاغة ، وإنما أتي به لمجرد الحسن والزينة ، وسمى علم البديع ؛ لأنه يبحث عن المحسنات ، ولاخفاء فى بداعتها وظرافتها .

* * *

ويبدأ أولاً بعلم المعانى ، وهو ينحصر فى ثمانية أبواب ، وينبه علي أنه لا يصدق علي شىء من الأبواب الثمانية علي انفراده ، ولا مع انضمام بعضها إلي بعض ؛ بل لا يصدق إلا علي مجموع الأبواب الثمانية . أى أنه لا يصدق علي باب واحد ، ولا علي بعضها ، وإنما علي جميع الأبواب .

والأبواب الثمانية كما هو معروف : الإسناد ، والمسند ، والمسند إليه ، والمتعلقات ، والقصر ، والإنشاء ، والفصل والوصل ، والتقديم

والتأخير ، وإن كان قد ذكر الأخير بدلا من الإيجاز والإطناب والمساواة ، ولكنه يعود فيذكرها فى نهاية الأبواب الثمانية ويصحح الوضع الذى انحرف عنه .

وفى حديثه عن الإسناد يتحدث عن الإسناد الحقيقى والإسناد العقلى ، والإسناد العقلى لا ينحصر فى الحقيقة أو المجاز ؛ بل قد يكون حقيقة ، وقد يكون مجازاً ، وقد يكون لا حقيقة ولا مجازاً .

فليس من المجاز العقلى قول الجاهل مسنداً الإنبات للربيع : أنبت الربيع البقل . ولا الأقوال الكاذبة ، ولا الاعتقاد الخاطئ كقول الصلتان العبدىّ :

أشابَ الصغيرَ وأفْنى الكبيـر   كرُّ الغـداة ومرُّ العشـىّ

فهو حقيقة ؛ لاعتقاده الإسناد للكرّ والمرّ .

والإسناد كما يجرى فى الخبر يجرى فى الإنشاء أيضاً ، كقوله تعالي : ﴿ **يَا هَامَانُ ابْنِ لِى صَرْحاً** ﴾ ويذكر كثيراً من علاقات المجاز العقلى ، ويضرب لها الأمثلة ، ويقول : إن من شرط المجاز العقلى قرينة صارفة عن إرادة ظاهره، وبدون هذه القرينة يكون الكلام حقيقة .

وقد تكون القرينة لفظية ،وقد تكون معنوية ، وقد تكون ظاهرة ، وقد تكون خفية ولا تظهر إلاَّ بعد التأمل ، ومهما يكن فلابد من قرينة حتي يكون الكلام مجازاً .

ثم ينتقل إلى الخبر : وهو الكلام المخبر به ، وهو ينحصر فى الصادق والكاذب . والغرض من الخبر إفادة المخاطب إذا كان لا يعرف الحكم ، أو لازم فائدة الخبر إذا كان عالماً بالحكم .

وطرفا المجاز العقلى ، إمّا حقيقتان لغويتان نحو : أنبت الربيع البقل . فالإنبات والربيع كلاهما مستعمل فى حقيقة ما وضع هو لها .

أو مجازان لغويان نحو : أحيا الأرض شبابُ الزمان ، فنسبة الإحياء

إلى الأرض والشبوبة إلي الزمان مجاز ؛ لأن المراد بالإحياء : إحداث النضارة بأنواع النبات ، والمراد بشباب الزمان : الربيع وهو ازدياد قوته النامية .

أو مختلفان نحو : أنبت البقل شبابُ الزمان ، فالطرف الأول حقيقة، والثاني مجاز . أو العكس نحو : أحْيي الأرض الربيع .

وشرط المجاز أن تكون فيه قرينة صارفة عن إرادة ظاهره ؛ لأن المتبادر إلي الذهن عند انتفاء القرينة هو الحقيقة .

* * *

ثم يعرض للخبر وهو : الكلام المخبر به أو المخبر عنه .وصدقه : مطابقة حكمه للواقع .وكذبه : عدم مطابقة حكمه للواقع ، والمراد بالحكم وقوع النسبة أو لا وقوعها .

والغرض من الخبر إما فائدة المخاطب إذا كان جاهلاً بالحكم ، أو لازم الفائدة إذا كان عالماً بالحكم ، أى كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به، يعنى كلما وجدت فائدة الخبر وجد لازمها ، فيمتنع انفكاك الثانية عن الأولي كما يمتنع انفكاك اللازم عند الملزوم .

وليس كلما وجد لازم الفائدة وجدت الفائدة ؛ لجواز أن يكون الحكم معلوماً للمخاطب قبل ورود الخبر ، فيحصل له لازم الفائدة ، دون الحكم ؛ لامتناع تحصيل الحاصل .

أما إذا كان المخاطب عالماً بالفائدة ولازم الفائدة ، فلا ينبغى أن يلقي إليه الخبر ؛ لأنه يكون لغواً ضائعاً .

وقد يكون للخبر أغراض أخري كالتحسر ، وإظهار الضعف ، والمدح والذم والفخر وغير ذلك مما يقتضيه المقام .

* * *

وبعد أن يفرغ من أحوال الإسناد يشرع فى أحوال المسند إليه ، أى الأحوال العارضة له من حيث إنه مسند إليه ، كذكره وحذفه ، وتقديمه وتأخيره، وتعريفه وتنكيره ، إلي غير ذلك ، ويذكر من أسباب ذكر المسند إليه الإيضاح والتقرير ، أو إظهار التعظيم أو الاحتقار أو التبرك بذكره ، أو استلذاذه كذكر المحبوب ، أو بسط الكلام حيث يكون الإصغاء مطلوباً للمتكلم لشرف السامع وعظمته . أو التهويل أو التعجب أو الإشهاد فى قضية ، أو التسجيل علي السامع حتي لا يكون هناك محل للإنكار .

وأما تقديم المسند إليه علي المسند ، وهو تقديم لا علي نية التأخير ، والمراد بالمسند إليه هنا هو المبتدأ لا الفعل ؛ لأن الفاعل لا يقدم علي المسند أبداً عند البصريين ؛ لأن الفعل عامل ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول . ثم يقول : إن وجه تقديم المسند إليه ، أن التقديم هو الأصل إذا لم يكن معه ما يقتضى التأخير . أما إذا كان هناك مقتضي لتأخيره فيجب العدول عن ذلك الأصل وتأخير المسند إليه ، كأن يكون المسند مما يجب له صدر الكلام مثل الاستفهام ،كأين ، وكما فى الجملة الفعلية فالمسند هو العامل ، وهذا يقتضى العدول عن الأصل .

ثم يذكر بقية المسائل التى يقدم فيها المسند إليه كالتعجيل بالمسرة تفاؤلاً نحو : السعد فى دارك ، أو التعجيل بالمساءة تطيراً نحو : السفاح فى داره ، أو لكونه محبوباً أو يستلذ بذكره ، أو ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلى ، أى القصر ، وهنا يتوقف قليلاً لتمحيص هذه المسألة علي كثرة وجوهها .

فإذا ولي المسند إليه حرف النفى سواء كان مظهراً أو مضمراً أو معرفاً أو منكراً نحو : ما أنا قلت هذا . فالتقديم يفيد نفى الفعل عن القائل ، ولا يقال هذا إلاّ فى شيء ثبت أنه مقول لغيرك ، وأنت تريد نفى كونك القائل لا نفى القول ، ولا يلزم من هذا أن يكون جميع من سواك قائلاً ، وإنما يكون بحسب توهّم المخاطب الشركة معه فى القول ، أو الانفراد به دونه .

أما إذا تأخر حرف النفى عن المسند إليه نحو : أنا ما قلت ، أو لم يكن أصلاً نحو : أنا قلت ، يفيد التقوّى والتأكيد بتكرار الإسناد . والغرض من التأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع ، سواء كنت تريد أن تنفى أن الفعل صدر من غيرك ، أو صدر منك بمشاركة غيرك ، وأنت تريد أن تثبته لنفسك لا لغيرك ، أو تريد أن تنفى وقوع مشاركة غيرك فى الفعل .

وقد يكون الغرض تقرير الحكم فى ذهن السامع نحو : هو يعطى الجزيل ، فأنت لا تريد أن تنفى أن غيره يعطى الجزيل ، وإنما تريد أن تحقق أنه يعطى ، وأن ذلك من عادته ودأبه .

وسبب التقوية والتقرير فى مثل هذا ، هو تكرار الإسناد ؛ فمرّة تسند الفعل إلى المبتدأ ، ومرة تسنده إلي الضمير الذى يعود إلي المبتدأ فيتكرر الإسناد .

ويقول المؤلف : إن هذه التقوية مختصة بما يكون مسنداً إلى ضمير المبتدأ فيخرج عنه مثل : زيد ضربت ؛ لأن الضمير فى ضربت . ضمير المتكلم ولا يعود على زيد .

وتقوّي الحكم كما يجرى فى الفعل المثبت ، يجرى أيضاً فى الفعل المنفى نحو : أنت ما سعيت فى حاجتى ، أى أنك مختص بعدم السعى لا غير ، سواء كنت وحدك أو مع غيرك .

ثم يفرق بين أسلوبين : أحدهما فيه التأكيد دون الآخر نحو : «أنت لا تكذب » ، فيه تأكيد الحكم المنفى ؛ لما فيه من تكرار الإسناد ، بخلاف « لا تكذب » ، فلا تأكيد فيه ، لعدم تكرار الإسناد، و«لا تكذب أنت » لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم ؛ لعدم تكرره .

وخلاصة القول : إن المسند إليه المقدم إما أن يلى حرف النفى أو لا ، فإن وليه نحو : ما أنت قلت هذا القول ، فهو للتخصيص . وإن لم يكن وليه ، سواء أكان هناك حرف نفى دخل علي الفعل بعده أم لا .

فهو يفيد التقوى نحو : أنت لا تكذب ، وهو يصدُق .

أما إذا تقدم المسند إليه وكان نكرة نحو : رجل جاءنى ، فيكون لتخصيص الجنس أو الواحد أى رجل جاءنى لا امرأة ، أو رجل جاءنى لا رجلان ، وهذه المسائل برمّتها قد سبق أن تحدث عنها الإمام عبد القـاهر فى دلائل الإعجـاز ، ولم يترك شيئـاً لمن أتي بعـده .

* * *

ويذكر دواعى تعريف المسند إليه بالضمير أو العلم أو الإضافة أو الموصول أو الإشارة ، ويناقش قول القائل : إن اسم الإشارة سواء كان للقرب أو للبعد أو التوسط لا يتعلق بعلم المعانى ؛ لأن البلاغة تبحث عن الزوائد علي الأصل المراد ، وإنما يتعلق بعلم اللغة .

ويجيب عن هذا التساؤل فيقول : إن صاحب اللغة ينظر فى «هذا» مثلاً من حيث إنه للقرب ، و«ذلك »للبعد . ولكن صاحب علم المعانى ينظر فيه من حيث إنه إذا أراد بيان قرب المسند إليه يؤتى «بهذا» وهو زائد علي أصل المراد ، وإذا أراد بيان بعد المسند إليه يؤتى «بذلك» وهو زائد علي أصل المراد ، فذكر القرب والبعد والتوسط يعدّ توطئة وتمهيداً لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم .

ويذكر المعرف « بأل » والحاصل أن المعرف قسمان : قسم يراد به نفس الحقيقة ، وهذا هو العهد الذهنى ، أو يراد به جميع الأفراد ، وهو الاستغراق ، فليتأمل فإنه نفيس .

ويتحدث بشىء من التفصيل عن « أل » فهى حرف تعريف مطلقاً عند المازنى ، وعند غيره من أئمة العرب أن اسم الفاعل والمفعول إن كانا بمعني الثبوت نحو : المؤمن والكافر ، فلا خلاف أنها فيه للتعريف .

وإن كان بمعنى الحدوث كالضارب والشارب فهى موصولة . فالخلاف الواقع بين المازنى وغيره إنما هو فيما يكون بمعني الحدوث .

* * *

أما تنكير المسند إليه فيأتى لأغراض بلاغية منها :

الإفراد : أى القصد إلي فرد غير معين كقوله تعالي : ﴿ **وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَي الْمَدِينَةِ يَسْعَي** ﴾ أى جاء فرد من أفراد الرجال .

أو النوعية أو التعظيم كقوله تعالي : ﴿**وعلَي أبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ** ﴾ أى نوع من الأغطية مخصوص وهو غطاء التعامى ، أو نوع عظيم من الغشاوة .

أو التقليل أو التحقير ، أو التكثير نحو : إن له لإبلا ، وإن له لغنما

والفرق بين التعظيم والتكثير : أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة . والتكثير باعتبار الكميات والمقادير .

ويذكر التوابع وضمير الفصل من محتوي التنكير ؛ جرياً علي ما هو المناسب من ذكر التنكير عقيب التعريف .

يذكر أولاً الأغراض البلاغية للوصف فيأتى للكشف عن معني الموصوف ، أو المدح ، أو الذم ، أو الترحم ، أو التخصيص ، والتخصيص فى عرف البلاغيين يختلف عنه فى عرف النحاة .

فالتخصيص عند البلاغين يراد به ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال ، نحو : زيد التاجر عندنا ، فزيد يحتمل التاجر وغيره ، فوصفه به يرفع احتمال غيره.

وأما فى عرف النحاة ، فالتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات ، والتوضيح عن رفع الاحتمال فى المعارف .

ويذكر الأغراض البلاغية للتأكيد ، ومنها :

التقرير ، أو دفع توهم السهو ، أو دفع المجاز نحو : جاء السلطان نفسه ، لئلا يتوهم أن المراد عسكره ، أو دفع توهم عدم الشمول ، وغير ذلك .

وأما عطف البيان فيأتى للإيضاح أو المدح . وكذلك البدل يأتى

أيضاً للإيضاح أو زيادة التقرير ، ويقول : إن بدل الغلط لا يقع فى البلاغة ؛ لأنه لا يقع فى فصيح الكلام ، ولا وجه لذكر ما هو بمعزل عن استماع البلغاء والفصحاء .

وعطف النسق يأتى لتفصيل المسند إليه مع الاختصار ، أى اختصار الفعل وحذفه من المعطوف ، لقيام حرف العطف مقامه .

أو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم إلى الصواب نحو : جاء زيد لا عمرو ، لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءاك جميعاً .

أو صرف الحكم عن المحكوم عليه إلى محكوم عليه آخر نحو : جاء زيد بل عمرو ، فإنك صرفت الحكم إلى عمرو دون زيد .

أو الشك من المتكلم أو التشكيك للسامع ، أو إيقاعه فى الشك نحو: جاء زيد أو عمرو .

أو للتخيير أو الإباحة نحو : ليدخل الدار زيد أو عمرو .

أما ضمير الفصل فيأتى لغرض بلاغى ، وهو قصر المسند على المسند إليه نحو : إن الله هو الرّزّاق ، أى الرزاق هو الله لا غيره .

* * *

وحذف المسند إليه يأتى لأغراض منها :

أن يكون ظاهراً فلا مجال لذكره حتى لا يكون عبثا ، أو لصون لسانك عنه تعظيماً لعلو قدره ، أو تحقيراً لخسّة شأنه .

أو إمكان إنكاره إن احتيج إلى ذلك ، كأن تذمّ شخصاً فتقول : فاسق ، فيمكنك أن تقول : ما أردته بل أردت غيره ، فلا يلومنّك أحد .

أو تعيينه إذا لم يصدر عن سواه كالله سبحانه فتقول : خالق كل شيء ، أى الله جل شأنه .

وهذا كله حين يجرى الكلام على مقتضى الظاهر .

وقد يخالف فيجرى علي خلاف مقتضي الظاهر إذا اقتضي المقام ذلك ، كوضع المضمر موضع المظهر ؛ وذلك ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقب الضمير ؛ لأن السامع إذا لم يفهم من المضمر معني ، ينتظر ما يعقبه ليفهم منه المعني ؛ لأن النفوس مجبولة علي التشوق إلي معرفة ما قصد إبهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن ؛ لأن الحصول علي الشيء بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، ولذا يشترط أن يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً يعتنى به ، إذ الإبهام ثم التفسير فيه دلالة علي التفخيم والتعظيم .

ويذكر أيضاً الدواعي البلاغية لوضع المظهر موضع المضمر سواء كان الظاهر اسم إشارة ، أو غير اسم إشارة ؛ لكمال العناية بتمييزه ، أو إدخال المهابة فى ضمير السامع ، أو الاستعطاف .

ومما يجرى علي خلاف مقتضي الظاهر الالتفات :

وهو انتقال الكلام من أسلوب التكلم أو الخطاب أو الغيبة إلي أسلوب آخر بشرط أن يكون الثانى علي خلاف الظاهر ، والنكتة فيه أن انتقال الكلام إلي أسلوب غير ما يترقب المخاطب يفيد تطرية لنشاطه ، وإيقاظاً لإصغائه .

ومن خلاف مقتضي الظاهر ما يسمي بأسلوب الحكيم ، وهو تلقى المخاطب الكلام بغير ما يتوقع المتكلم كتلقى القبعثرى وعيد الحجّاج (**لأحملنّك علي الأدهم**)يعنى القيد ، فقال القبعثَرى: مثل الأمير يحمل علي الأدهم والأشهب ، يعنى الفرس الذى غلب بياضه ، حيث أبرز وعيد الحجاج فى معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب ؛ بأن حمل الأدهم فى كلامه علي الفرس ؛ لأن من كان مثله فى النفوذ والكرم جدير بأن يهب الفرس ، ويعطى المال لا أن يؤذي ويقيد .

ومن خلاف مقتضي الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى تنبيهاً على تحقق وقوعه .

وكذا التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل ، واسم المفعول ؛

للدلالة علي ثبات الوصف وتحققه أكثر من التعبير بالفعل .

ومن خلاف مقتضي الظاهر ، القلب وهو : أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه ، كما فى قولك : أدخلت الخاتم فى الإصبع ، والظاهر العكس ، أى أدخلت الأصبع فى الخاتم . وقد اختلف الناس فى قبوله .

فبعض العلماء يقبله مطلقاً ؛ لأنه يورث الكلام ملاحة ، وبعضهم يرده مطلقاً ؛ لأنه عكس المطلوب .

واختار الخطيب القزوينى ما يراه المؤلف مناسباً ، وهو إذا تضمن اعتباراً لطيفاً غير الملاحة التى أورثها نفس القلب كان مقبولا كقول رؤبة :

ومهـمهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجاؤُهُ　　　كأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

وأما إذا لم يتضمن اعتباراً لطيفاً كان مردوداً ؛ لأنه عدول عن الظاهر كقول القطامى :

فَلَمَا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْها　　　كما طيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّيَاعَا

* * *

ثم ينتقل إلى الباب الثالث ويفرده لأحول المسند .

ويبدأ بذكره ، أى المسند ؛ لأنه الأصل مع عدم المقتضي للعدول عنه .

أو التعريض بغباوة السامع كأنه لا يفهم إلا المحسوس الصريح .

أو الاستلذاذ أو التعظيم كقولك : نبينا محمد رسول الله .

أو الإهانة كقولك :زيد ابن المرابى وغير ذلك من الأغراض البلاغية

ثم يتحدث عن المسند إذا كان مفرداً ، أو كان جملة .

ويأتى جملة فعلية إذا أراد تخصيصه بأحد الأزمنة من الماضى ، أو الحال ، أو الاستقبال .

فإذا جاء جملة اسمية أفاد الثبوت والدوام ، كما فى مقام المدح

والذم ، وما أشبه ذلك ، أو مجرد بيان الثبوت والاستمرار .

وأما تنكير المسند فلإفادة تفخيمه وارتفاع شأنه كقوله : ﴿ هُدًى للمتقين ﴾ علي أنه خبر مبتدأ محذوف ، أى هو هدي لا يدرك كنهه .

أو تحقيره لانحطاط شأنه نحو : ما زيد شيئاً ، أى لا يعتد به .

ثم يذكر الأغراض البلاغية لتقديم المسند علي المسند إليه ، ومنها القصر: أى قصر المسند إليه علي المسند وتخصيصه به كقوله تعالي :

﴿ لا فيها غَوْلٌ ﴾ يعنى عدم الغـول مقصور علي اتصـافه بكونه من خمـور الجنـة لا يتجاوزه إلي خمور الدنيا ، والقصر هنا غير حقيقى ، يعنى أنه بالنسبة إلي خمور الدنيا ، لا سائر أنواع المشروبات .

وقد يأتى تقديم المسند للتفاؤل ، أو التشويق إلي ذكر المسند إليه ، فإذا تقدم المسند ، وكان المسند إليـه نكرة نحو قول حسان فى مدح الرسول ﷺ :

لَهُ هِمَـمٌ لا مُنْتَهى لِكِبـَارِهَا   وَهِمَّتُهُ الصُغْرى أجلّ من الدهْر

جاز تنكير المبتدأ إذا حصلت الفائدة ، وفى هذه الحالة يجوز أن تخبر عن أى نكرة شئت نحو : على الباب رجل، و علي السطح غلام.

ثم يعرض لترك المسند ، وإنما قال ترك المسند ولم يقل : حذف المسند ؛ كما قال فى المسند إليه حذفه ، يقول المؤلف فى ذلك نكتة لطيفة وهى : أن المسند إليه أقوم ركني الإسناد ، فإذا لم يذكر فكأنه أوفي به لفرط الاحتياج إليه ، فيجوز أن يترك ولا يؤتي به .

ويترك المسند للاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام ؛ إما بسبب التحسر كقول ضابئ بن الحارث :

فإنىّ وقيّـار بها لغـــــريبُ

أى إنى لغريب ، وبعيره قيّار أيضاً ، فهو يتحسر علي الغربة .

* * *

ثم ينتقل إلي الباب الرابع ويفرده لمتعلقات الفعل ، فيتعلق الفعل بالفاعل لإفادة التسلط عليه والتلبس به دون ما عداه من بقية المفاعيل .

ويحذف المفعول من الجملة إما لبيان بعدم إبهام كفعل المشيئة والإرادة كقوله تعالي : ﴿ **فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ** ﴾ أى لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين .

كما يحذف المفعول لدفع توهم ما لا يراد ابتداء كقول البحترى :

وكَمْ ذُدْتَ عنيّ مِن تحامُلِ حادثٍ   وسَوْرَةِ أيامٍ حَزَزْنَ إلي العَظْمِ

أى حززن اللحم إلى العظم ، فحذف المفعول ، أى اللحم ؛ لئلا يتوهم أن الحزّ لم ينته إلي العظم ؛ بل كان فى بعض اللحم ، وليتصور فى نفس السامع من أول الأمر أن الحزّ مضي فى اللحم حتي لم يردّه إلا العظم .

أو حذف المفعول لإرادة ذكره ثانياً ؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوع الفعل عليه ، وترفعاً عن إيقاعه علي ضميره كقول البحترى أيضاً :

قَدْ طلْبنا فلم نجدْ لك فى السُّؤ   دد والمجـــد والمكارِم مثـــلا

أى قد طلبنا لك مثلا نجده .

وقد يأتي حذف المفعول للتعميم والاختصار نحو قوله تعالى : ﴿ **واللَّهُ يَدعُو إلي دَارِ السَّلامِ** ﴾ أى يدعو جميع عباده إلى الجنة ، فالدعوة تعم ، أو استهجان التصريح بالمفعول وإخفائه عن السامعين ، نحو قول السيدة عائشة رضيعنها الله: « ما رأيتُ منهُ ولا رأي منىّ » أى العورة.

أو رعاية فاصلة أو غير ذلك من الدواعى التى يحذف المفعول من أجلها .

* * *

ثم يعرض لتقديم المفعول والأسباب البلاغية الداعية لتقديمه ومنها: أن يقدم المفعول علي الفاعل لكونه أهم ؛ كقولهم : قتل الخارجىَّ

موسي ، إذا كان الخارجيّ يعيث في الأرض فساداً ، فذكره أهم لديهم فقدمه .

أو رعاية فاصلة كقوله تعالى: **﴿ فأوْجَسَ في نَفْسه خيفَةً مُوسَى ﴾** فقدم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل ؛ لأن فواصل الآيات مبنيّة على الألف، فأخّر الفاعل ليناسب الآية التى قبلها والآية التي بعدها، ويقول : في قوله تعالى : **﴿ وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَونَ يَكْتُمُ إيمانَهُ ﴾** قدم مؤمن ؛ لكونه أشرف ، وأخر آل فرعون ؛ لكونه صفة ثانية لرجل ، كما قدمه علي قوله يكتم إيمانه ؛ لئلا يتوهم خلاف المقصود ؛ لأنه لا يفهم أن ذلك الرجل كان من آل فرعون فيخلّ بالمعنى المقصود .

* * *

أما الباب الخامس فهو للقصر .

والقصر قسمان : حقيقي ، وهو تخصيص شيء بشيء بحسب الحقيقة ، وفي نفس الأمر بألاّ يتجاوزه إلي غيره أصلاً . بخلاف القصر الإضافي ، فهو تخصيصه بحسب الإضافة والنسبة إلي شيء آخر .

والقصر الحقيقي نوعان : قصر موصوف علي صفة ، أي لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلي صفة أخري ، فإذا قلت : ما زيد إلا كاتب ، أي لا صفة له غيرها ، كان قصراً حقيقياً ، وهذا نوع عزيز لا يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء ، فما من موجود إلاّ وله أوصاف كثيرة ولا يقتصر علي صفة واحدة .

أما قصر الصفة علي الموصوف ، أي لا تتجاوز الصفة ذلك الموصوف إلي موصوف آخر ، فهو كثير شائع ، وغير متعذر أو متعسر ، فإذا قلت : ما في الحديقة إلا البستاني ، أي لا غيره في الحديقة .

والقصر الإضافي نوعان أيضاً :

قصر موصوف علي صفة نحو : ما زيد إلا قائم ، أي لا يتجاوز

القيام إلي صفة القعود مثلاً ، لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخري أصلاً ، فقد يكون له صفة أو صفات أخر .

والثانى : **قصر صفة علي موصوف** نحو : ما فى الوجود غير زيد ، أى بحسب النفع ؛ إذ أن غيره موجود ، لكنه كالمعدوم لعدم نفعه .

والقصر قد يكون إفراداً ، إذا اعتقد المخاطب الشركة ، وسمى إفراداً؛ لقطعه الشركة المذكورة .

وقد يكون قلْباً ، إذا اعتقد المخاطب العكس ، أى عكس الحكم الذى أثبته المتكلم ، وسمى قلباً ، لقلبه الحكم المعتقد عند المخاطب .

وقد يكون **القصر للتعيين** ، إذا تردد المخاطب فى الحكم بين شيئين استويا عنده دون ترجيح أحدهما على الآخر ، وسمى تعييناً ؛ لأن المتكلم يعيّن أحدهما فيزيل التردد بين الشيئين . ثم يقول : وكل مثال يصلح للإفراد أو القلب يصلح أن يكون مثالاً لقصر التعيين ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب .

ويتحدث عن « إنما » وتأتى لقصر الإفراد ، سواء كان من قصر الموصوف علي الصفة نحو : إنما زيد كاتب ، أو من قصر الصفة علي الموصوف نحو : إنما قائم زيد .

وتأتى **لقصر القلب** أيضاً موصوفاً على صفة نحو : إنما زيد قائم ، لمن يعتقد أنه قاعد لا قائم . وقصر صفة علي موصوف نحو : إنما قائم زيد ، لمن يعتقد أن القائم عمرو دون زيد . ويشير إلي ما ذكره عبد القاهر فى دلائل الإعجاز أن « إنما » و « لا » العاطفة إنما تستعملان فى قصر القلب دون قصر الإفراد .

وسبب إفادة إنما القصر، أنها تتضمن معنى ما وإلا ولفظ «تتضمن» يشير إلي أنها ليست بمعني ما وإلا بعينهما .

ويذكر أن من طرق القصر التقديم ، أى تقديم ما حقه التأخير ،

كخبر المبتدأ ، والمفعول ، والحال وغير ذلك من معمولات الفعل وما يتصل به ، نحو : تميميٌ أنا ، أى لاقيسيٌ .

وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل ، أو تعريف المسند ، ولا يذكر أمثلة لهما .

ويختم هذا الباب بقوله ، والبحث كثير الاعتبار يأبي عنه مقام الاختصار ، ولذلك سكت عن بعض طرق القصر ولم يتحدث عنها مثل: حروف العطف ، كبلَ ولكن ، ونحو ذلك .

* * *

ويعقد المؤلف الباب السادس للإنشاء .

والإنشاء فى اللغة : الإبداع والاختراع ، ثم نقل فجعل علماً علي كل كلام ، والمراد به إلقاء الكلام الإنشائى ، كما أن الخبر هو إلقاء الكلام الخبرى .

والإنشاء طلبى وغير طلبى ، فإن لم يكن طلباً كأفعال المدح والذم، وصيغ العقود كالبيع والشراء ، والقسم ، وربّ ، وكم الخبرية فلا بحث عنها ويذكر لذلك سببين :

أولاً : لقلة المباحث المتعلقة بها .

وثانياً : لأن أكثر الإنشائيات غير الطلبية فى الأصل أخبار نقلت إلى معني الإنشاء.

والإنشاء الطلبى أنواع كثيرة يذكر منها خمسة فقط هى : التمنى، والاستفهام ، والأمر ، والنهى ، والنداء .

فالتمنى هو طلب حصول شيء علي سبيل المحبة ، ممكناً كان مثل: ليت الحبيب جاءنى أمس ، أو ممتنعاً نحو : ليت الشباب عائد .

وقد يتمني « بهلْ » مجازاً ؛ لإبراز المتمنّى ـ لكمال العناية به ـ فى صورة الممكن ، كقوله تعالى : ﴿ **هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ** ﴾ عند العلم بألا شفيع .

وقد يتمني بلو ؛ لإبراز ما يمكن فى صورة المستحيل وقوعه نحو : «لو كان لى مال فأحجّ » .

وقلّ التمنى بلعلّ الموضوعة فى الأصل للترجى ، بأن يعطي لها حكم ليت ؛ لبعد المرجوّ ، أى لا يمكن الحصول عليه إلا بمقاساة الشدائد ، فيشبه المحالات نحو قوله تعالي : ﴿ **لعلّى أبْلُغُ الأسْبَابَ أسْبَابَ السَّمَوات فَأطَّلِعَ إلى إله مُوسَي** ﴾ بنصب أطلع كما جاء فى قراءة حفص ؛ لأنه لا يشترط فى التمنى إمكان حصول المتمنّي ؛ لأن التمنى قد يكون ممكناً ، وقد يكون محالاً ، بخلاف الترجى ، حيث يشترط فيه الإمكان .

***

ثم ينتقل إلي الاستفهام وهو :

طلب حصول صورة الشيء المستفهم عنه فى ذهن المستفهم ، وقدم من أدوات الإستفهام « هل » لكونها للتصديق فقط ، أى لإدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، ولا تكون للتصور . وكل موضع يصح وقوع « هل» فيه ، يصح وقوع الهمزة فيه من غير عكس .

وهل تدخل علي الجملة الفعلية نحو : هل قام زيد ؟ ، والاسمية نحو : هل زيد قائم ؟ والجواب بنعم أو لا .

ويذكر بقية أدوات الاستفهام نحو : ما ، ومَن ، وأىّ ، وكم ، وكيف ، وأين ، وأنى ، ومتي ، وأيان ، ثم يقسم أدوات الاستفهام ثلاثة أقسام :

ما يطلب به التصديق فقط وهو : هل .

ما يطلب به التصور والتصديق وهو : الهمزة .

ما يطلب به التصور فقط وهو بقية أدوات الاستفهام .

فالهمزة تكون لطلب التصديق ، وهو طلب حصول صورة وقوع نسبة بين شيئين أو عدم وقوعها .

وطلب التصديق راجع إلي تفصيل المجمّع ، وتعيين المبهم ، فإذا قلت : أقام زيد ؟ فهو إما قائم أو ليس قائماً علي سبيل القطع ، ولكنك تريد أن تعيّن المبهم ، وتعرف المجهول ، فأنت عالم بالإجمال ، جاهل بالتفصيل ، وتطلب تفصيل ذلك المجمل المجهول .

وتكون أيضاً للتصور ، أى إدراك غير النسبة ، فإذا قلت : أعسلٌ فى الإناء أم خلّ ؟ فأنت تعلم أن فى الإناء شيئاً ، وتطلب تعيينه ، فالكائن معلوم إجمالاً ، مجهول تفصيلاً وتطلب تعيينه .

وقد تخرج أدوات الاستفهام عن وضعها فتأتى لغير الاستفهام ، كالاستبطاء نحو : كم دعوتك ، أى دعوتك كثيراً ولم تلبّ الدعوة ، وليس معناه كم مرة دعوتك ؟ بل هو شكاية عن البطء .

أو التعجب ، أو التنبيه علي ضلال ، أو الوعيد ، أو التقرير والتحقيق، أو التوبيخ ، أو التكذيب ، أو التهكم ، أو التهويل ، وغير ذلك من الأغراض البلاغية .

وخلاصة القول : إن كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها علي حقيقتها تولد منها بمعونة القرائن ما يناسب المقام ، ولا تنحصر المستولدات فيما ذكرنا .. والحاكم فى ذلك سلامة الذوق وتتبع التراكيب ، فلا ينبغى أن تقتصر فى ذلك علي ما سمعته ، أو مثال وجدته من غير أن تتخطاه ؛ بل عليك بالتصرف واستعمال الرويّة .

ويتحدث عن الأمر والنهى والنداء واستعمالاتها الأصلية ، وخروجها عنها . كما يتحدث عن وقوع الخبر موقع الإنشاء علي خلاف مقتضي الظاهر ، ولا يصار إليه إلا لطلب نكتة قلّما يدركها من لا تكون له ممارسة بهذا العلم ، كما في مقام الدعاء وهو إنشاء ، ويعبر عنه بأسلوب الخبر كأن تقول : أعاذك الله من الشبهة ، وعصمك من الحيرة، تقول ذلك بلفظ الماضى .

وفى إظهار الحرص ؛ لأن الشخص إذا عظمت رغبته فى شيء كثر

تصوره له ، فربما يخيل إليه أنه حاصل وواقع فعلاً ، فيعبر عنه بلفظ الماضى ، كقولك لصديقك : وفقك الله للتقوي ، ورزقنى الله لقاءك ، وغير ذلك من الأغراض البلاغية .

ويختم هذا الباب بقوله : واعلم أن الإنشاء كالخبر فى كثير مما ذكر، فمن تأمل بنور البصيرة فى لطائف العبارات لا يخفي عليه ما سبق من الاعتبارات .

* * *

أما الباب السابع فيختص بالفصل والوصل .

ومداره علي النسبة بين مفهومى الجملتين ، وهى لا تخلو عن ثلاثة أقسام :

إما أن يكون بين مفهوميها اتحاد ، بأن كان أحدهما مؤكداً للآخر أو كاشفاً عنه .

أو بين مفهوميهما مباينة ، أى لا يجمع بين الجملتين جامع عقلى، أو وهمى ، أو خيالى .

أو لا اتحاد ولا مباينة .

فإن كان بين الجملتين اتحاد أو مباينة ، لزم الفصل. وإن لم يكن بينهما اتحاد أو مباينة ، لزم الوصل .

فالوصل : هو عطف جملة علي جملة أخري بأحد حروف العطف؛ إرادة للتشريك فى الحكم ، وأن يكون بين الجملتين جهة جامعة ، كقولهم : زيد يكتب ويشعر ، فالجملتان متحدتان فى المسند إليه وهو زيد، مع التناسب بين الكتابة والشعر فى التأليف ، بخلاف نحو: زيد يكتب ويمنع ، أو يعطى ويشعر ، وذلك لأن الجمع بينهما كالجمع بين الضّبّ والنون ، يعنى لا يصح عطف يمنع علي يكتب ، ولا يشعر على يعطى ؛ لعدم المناسبة بين المنع والكتابة ، والشعر والإعطاء ، ولا يكفى فى صحة العطف اتحادهما فى المسند إليه مع تباين المسند هنا وهناك . فإذا قلت : يشعر زيد ويكتب ، يجوز العطف للمناسبة الظاهرة

بين الكتابة والشعر ، فالكتابة نظم حروف ، والشعر نظم كلمات ، وهما متقاربان فى خيال أصحابهما .

أما عند تغاير المسند إليه ، فلابد من تناسبهما، كقولك زيد كاتب، وعمرو شاعر ، فالمسند إليه متعدد ولا يجوز الجمع بينهما إلا إذا كان بينهما أى بين زيد وعمرو مناسبة كالأخوّة ، أو الصداقة ، أو العداوة أو غير ذلك . فلابد أن يكون أحدهما مناسباً للآخر، وملابساً له ملابسة لها نوع اختصاص ، بخلاف زيد شاعر ، وعمرو كاتب، بلا مناسبة بينهما ، أى بين زيد وعمرو ، فإنه لا يصح وإن اتحد المسندان ، فلا يصح العطف.

ولذلك فقد صرح السكاكى بامتناع العطف فى نحو : خفّي ضيّق وخاتمى ضيق ؛ لعدم المناسبة بين المسند إليهما ، وإن كان بين المسندين مناسبة ، وهى اجتماعهما فى مطلق الضيقيّة .

ويجب الوصل أيضاً إذا كانت إحدي الجملتين خبرية والأخري إنشائية ، ولو ترك العطف لأوهم غير المراد نحو : لا وأيّدك الله ، فلو قيل: لا أيدك الله لصار دعاء علي المخاطب والمراد الدعاء له .

أو التوسط بين كمال الانقطاع ، وكمال الاتصال ، كقوله تعالي: **﴿ إنّ الأبْرارَ لَفِى نَعِيم . وإنّ الفجّار لَفِى جَحيم ﴾ ﴿ وكُلُوا واشْرَبُوا ولا تُسْرِفوا ﴾** باتفاق الجملتين خبراً أو إنشاء .

والفصل : ترك العطف .

وذلك إذا لم يقصد تشريك الجملة الثانية للجملة الأولي ، ولا يقصد ربطها بها كقوله تعالي : (اللَّهُ يَسْتَهزِئُ بِهِمْ) لم يعطف علي ما قبلها وهو قوله تعالي : **﴿ وإذَا خَلَوْا إلَي شيَاطِينِهِمْ قَالُوا إنّامعكُمْ إنّما نحْنُ مستهزئون ﴾** لئلا يشاركه فى الاختصاص ، حتي يكون استهزاء بهم مختصاً بحال خلوهم إلي شياطينهم ، بل هو مستمر فى جميع الأحوال لا ينقطع البتة ، سواء خلوا إلي شياطينهم أم لم يخلوا .

أو إذا كان بين الجملتين كمال انقطاع ، بأن تكون إحدي

الجملتين خبرية والأخري إنشائية لفظاً ومعنى كقولهم : أقيموا نقاتلْ ، فالأولي إنشائية لفظاً ومعني ، والثانية خبرية لفظاً ومعني .

أو احدى الجملتين خبراً معني والأخرى إنشاء معنى فقط ، نحو : مات فلان رحمه الله ، فالأولي خبر لفظاً ومعني ، والثانية إنشاء معنى ، وإن كانت إخباراً لفظاً .

أو كان بينهما انقطاع بسبب فقدان الجامع بينهما نحو : زيد طويل عمرو نائم ؛ إذ لا مناسبة بين طول زيد ونوم عمرو .

أو كان بينهما كمال اتصال ، بأن تكون الثانية مؤكدة للأولي توكيداً لفظياً أو معنوياً ، أو بدلاً عنها بأن تكون الجملة الأولي غير وافية بتمام المراد ، كقوله تعالي : ﴿ **أمدَّكُمْ بمَا تَعْلَمون . أمدَّكم بأنْعَام وبَنين** ... ﴾ أو بياناً لها لخفاء الأولي فتأتي الجملة الثانية لتبيّنها ، كقوله تعالى : ﴿ **فَوسْوس إليه الشيطانُ قالَ يا آدمُ** ... ﴾ فالجملة الثانية وهى : « قال » فصلت عن الجملة الأولي وهى « وسوس » ؛ لأن الثانية تفسير وبيان لوسوس ؛ لأن فيها خفاء فأزاله بقوله « قال يا آدم » .

أو كان العطف يوهم خلاف المقصود ، أى شبه كمال انقطاع ، كقول الشاعر :

وتُظنّ سلْمَى أنني أبغى بها بدلا   أُراها فى الضّلال تهيمُ

فلم يعطف « أراها » بواو العطف؛ حتي لا يتوهم السامع أنه عطفها علي أبغي فتكون الجملة من مظنونات سلمى فيفسد المعني؛ إذ يكون فى هذه الحالة وتظن أننى أظنها تهيم فى الضلال ، وهو غير مراد ولذلك فصلها .

أو شبه كمال اتصال ؛ بأن تكون الجملة الثانية جواباً لسؤال اقتضته الجملة الأولي ، فتفصل الثانية كما يفصل الجواب عن السؤال كقوله تعالي : ﴿ **وما أبرّئُ نفْسى** ﴾ فكأنه قال : هل النفس إمارة بالسوء ؟ فقيل :﴿ **إن النفس أمّارة بالسوء** ﴾ .

* * *

الباب الثامن ويخصه للحديث عن الإيجاز والإطناب .

نري المؤلف يعتبر الإيجاز أعلي مرتبة وأكثر قيمة من الإطناب ، فيقدمه ثم يعقب بالإطناب لمناسبة بينهما .

والإيجاز : هو التعبير عن المقصود بلفظ ناقص ، ولكنه واف بأصل المراد .

والإطناب : هو التعبير عن المراد بلفظ زائد علي أصل المراد لفائدة ، وبذلك يخرج الإخلال عن تعريف الإيجاز ؛ لأنه لا يفى بأصل المراد ، كما يخرج التطويل عن تعريف الإطناب ؛ لأنه بلا فائدة .

أما المساواة : فهى التعبير عن المراد بلفظ لا ناقص ولا زائد ، واف بأصل المراد ، كقوله تعالى : ﴿ **ولا يَحيقُ المكرُ السيّءُ إلاّ بأهْلِه** ﴾ .

ثم الإيجاز قسمان :

إيجاز قصر ، وهو الذى لا حذف فيه ، كقوله تعالي : ﴿ **وَلَكُمْ فى القصَاصِ حيَاة** ﴾ فإن معناه كثير ولفظه يسير ؛ لأن الإنسان إذا علم أنه متى قتل ظلماً اقتص منه ، فكأنه بذلك يدعو إلى عدم الإقدام علي القتل .

وإيجاز حذف ، وهو ما يكون بحذف شيئ من الكلام ، عمدة كان أو فضلة ، مفرداً كان أو جملة نحو : ﴿ **واسْأل القرْيَةَ** ﴾ أى أهل القرية، وليس الغرض من الحذف الاختصار فقط ؛ بل قد يكون لذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن كقولك: أكلت ، يحتمل أنه أكل أنواعاً من الأطعمة لا يستطيع السامع أن يحددها.

وقد يكون المحذوف جملة كقوله تعالى : ﴿ **ليُحقّ الحقّ ويُبطلَ البَاطل** ﴾ أى فعل الله ما فعل ليحق الحق فى إثبات الإسلام وإظهاره ، وإبطَال الكفر وإبعاده .

أو أكثر من جملة كقوله تعالى : ﴿ ... **أنَا أُنَبّئكُمْ بتأويله فأرْسلُون . يُوسُفُ** .... ﴾ أى فأرسلون إلي يوسف فأتاه ، فقال له : يوسف ؟؟.

أما الإطناب فأنواع كثيرة منها :

البيان بعد الإبهام ليري المعني فى صورتين مختلفتين : أحديهما مبهمة وهى صورة الإجمال والأخري موضحة وهى صورة التفصيل ، وعلْمان خير من علم واحد ، وذلك لزيادة التمكن فى النفس فضل تمكن ؛ لما جبل الله النفوس علي أن الشيء إذا ذكر مبهما ثم بيّن ، كان أوقع عندها .

أو تفخيم الشيء الواضح وتعظيمه،كقوله تعالى حكاية عن موسي عليه السلام : ﴿ **رَبِّ اشْرحْ لِى** ﴾ فما هو الشيء الذى يطلب شرحه فعندما يقول: (صدْرى) يفيد إيضاح ذلك الشيء وهو ألذّ لطلب الشـرح من أن يقال : اشرح صدرى علي الإيضـاح ، وكقوله تعـالى : ﴿ **وإذْ يَرْفَعُ إبْراهيمُ القواعدَ منْ البيت** ﴾ ولم يقل قواعد البيت بالإضافة .

ثم يتحدث عن **التوشيع** : وهو أن يؤتى فى عـجـز الكلام بمثني مفسر باسمين ثانيهما معطوف علي الأول كما جاء فى الخبر : يَشبُّ ابنُ آدمَ ويشبُّ معه خصلتان : الحرصُ وطولُ الأمل .

والإيغال : كقوله تعـالي :﴿ **اتَّبعوا المرْسَلين اتْبعوا مَنْ لا يَسألُكُمْ أجرا** ﴾ ثم قال : ﴿ **وَهُمْ مُهتدُون** ﴾ وهذا إيغال ؛ لأن المعني يتم بدونه ؛ لأن الرسل مهـتـدون لا محالة ، والغرض البلاغى زيادة الحث علي اتباعهم والترغيب فيهم .

والتذييل وهم أعم من الإيغال ؛ لأنه يكون فى ختم الكلام وغيره، وهو أخص من الإيغال ؛ لأنه قد يكون بغير الجملة ويفيد التوكيد ، فالنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه .

والتذييل ضربان : ما لم يستقل بإفادة المراد ، بل يتوقف علي ما قبله ، فلا يخرج مخرج المثل كقوله تعالي : ﴿ **ذَلكَ جَزَيْنَاهُمْ بمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجازِي إلاَّ الكَفور** ﴾ أى وهل نجازى ذلكَ الجزاء المخصوص فيتعلق بما قبله .

والضرب الثاني : هو ما أجري مجري المثل في الاستقلال نحو قوله تعالي : ﴿ **وَقُلْ جَاءَ الحقُّ وزهقَ الباطل إنّ الباطلَ كانَ زهُوقا** ﴾ فإن «الباطل كان زهوقا » مبينا لما قبله ومستقلا بنفسه فجري مجري المثل .

والتكميل والاحتراس وهو التوقّي عن إيهام خلاف المراد والمقصود كقول طرفة :

فَسقَي ديارَك ـ غيرَ مُفْسِدَها ـ صَوْبُ الرَّبيـــع وَديمةٌ تَهمِي

فغير مفسدها تكميل ؛ لأن المطر قد يكون سبباً لخراب الدنيا وفسادها ، فدفع ذلك بهذه الجملة .

والاعتراض : أن يؤتي بجملة أو أكثر من كلام متصل كقوله تعالي ﴿ **وَيَجْعَلُونَ للهِ البَنَات ـ سبحانه ـ ولَهُمْ مَا يَشْتهُونَ** ﴾ فاعترض بقوله « سبحانه » لتنزيه أن يكون لله البنات ولهم البنون .

والاعتراض بأكثر من جملة كقوله تعالي : ﴿ **فأتُوهُنّ منْ حيْثُ أمَرَكُمُ اللّه** ﴾ وقوله : ﴿ **إن اللّه يُحبّ التوّابين ويُحبّ المُتطَهّرين** ﴾ إذ هي تشتمل علي جملتين، وهو اعتراض بين قوله تعالي : ﴿ **فأتُوهنّ منْ حيْثُ أمَرَكُمُ اللّه** ﴾ وبين قوله : ﴿ **نسَاؤكُمْ حرثٌ لَكُمْ**) ؛ لأنها بيان للجملة السابقة ، والغرض: الترغيب فيما أمروا به، والتنفير عما نهوا عنه

وقد يكون الإطناب بتكرار كلمة أو أكثر للتأكيد أو المبالغة كقوله تعالي : ﴿ كلاّ سوْف تعلَمون ، ثُمّ كلاّ سوْفَ تعلَمون ﴾ ففي هذا التكرير ردع وإنذار فيما هم عليه من انهماكهم في الدنيا ، حتي يتنبهوا عما هم فيه من غفلة .

وقد يكون التكرار لزيادة التوجع والتحسر وغير ذلك من هذه الأغراض ، وأحياناً يكون الإطناب بعطف الخاص علي العام تنبيهاً علي فضله وتميزّه وكأنه شيء آخر مغاير للعـامّ مباين له ، كقوله تعالي : ﴿ **حَافظُوا علَى الصَّلَوات وَالصَّلاة الوُسْطَى** ﴾ وإن كان لا يتحدث عن المساواة كما ينبغي ويبدو أنه أغفلها لكونها معلومة .

الأصل الثانى وهو عن علم البيان .

ويبدأ بتعريفه بأنه علم يعرف به إيراد المعني الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه ، أى بأن تكون بعض الطرق واضحة وبعضها أوضح ، والواضح خفى بالنسبة إلى الأوضح ، فلا حاجة إلي ذكر الخفاء . والغرض من ذلك احتراز المتكلم عن الخطأ فى إيراد الكلام لتمام المراد.

وعلم البيان ثلاثة مقاصد : التشبيه ، المجاز ، الكناية .

ثم يتحدث عن الدلالة كمدخل لهذه المقاصد الثلاثة ، فإن كان الدال **لفظاً** ، فالدلالة **لفظية** ، وهى تنقسم إلي طبيعية وعقلية ووضعية .

فالدلالة **الوضعية** كدلالة زيد علي وجود صاحبه .

والدلالة **العقلية** كدلالة الصوت علي وجود صاحبه .

والدلالة **الطبيعية** كدلالة التأوّه علي الألم .

والدلالة غير اللفظية أيضاً تنقسم إلى وضعية وعقلية وطبيعية .

فالوضعية : كالخشب المنصوب فى الماء دلالةعلي أن هذا المكان متقيد بالوضع .

والعقلية : كدلالة العالم علي وجود الصانع .

والطبيعية : كدلالة الحمرة علي الخجل .

فإذا كان المراد باللفظ لازم ما وضع له ، وقامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فمجاز ، وإن لم تقم قرينة فكناية ، وليست بمجاز ولا حقيقة ، كزيد طويل النجاد ، فليس فى الكلام قرينة على عدم إرادة طول النجاد ؛ بل يجوز إرادته مع إرادة لازمه وهو طول القامة ، بخلاف المجاز نحو : رأيت أسداً فى يده سيف ، فإنه لا يجوز أن تريد به الشجاع والحيوان المفترس معاً .

ولما كانت الاستعارةوهى المجاز مبنيّة على التشبيه، فلابد من التعرض للتشبيه قبل التعرض للمجاز، ولما كثرت مباحث التشبيه لميجعله المؤلف مقدمة لبحث الاستعارة كما فعل السكاكى، بل جعله مقصداً بذاته.

والتشبيـــه هو الدلالة علي مشاركة أمر لآخـر فى معـني ، بحيث لا يكون على وجه الاستعارة سواء أكانت تصريحية أو مكنية ، ولا على وجه التجريد ، وإن كان السكاكى يعدّ التجريد من التشبيه .

ويبدأ بطرفى التشبيه وهما :

إما **حسيان** ، أى يدرك هو أو مـادته بالحواس حتـي يدخل فيـه الخيالى .

أو **عقليان** ، **والعقليّ** ، ما لا يدرك هو أو مادته بإحدي الحواس حتى يدخل فيه الوهمى ، وهو ما أخذ عن الخيال وليس للحس مدخل فيه ، ولكنه لو أدرك لما أدرك إلا بالحس ، أو ما يدرك بالوجدان أيضاً كاللذة والألم ، والعلم والحياة فى تشبيه أحدهما بالآخر ، ووجه التشبيه كونهما سبباً للإدراك .

أو **مختلفان** بأن يكون المشبه عقلياً ، والتشبيه به حسياً ، كتشبيه المنيّة بالسبع ، وأما تشبيه المحسوس بالمعقول فمـا وقع منه فى الشعر ، يحول المعقول منه إلي محسوس ، ثم يشبه المعقول بعد أن أصبح محسوساً بالمحسوس، وإن لـم يقـدّر ذلك لا يصح التـشبيه ؛ لأن المحسـوس أصل للمعقول .

ووجه الشبه : هو الدلالة علي اشتراك شيئين فى وصف من أوصاف الشىء فى نفسه حقيقة ، كالشجاعة فى الأسد ، والنور فى الشمس .

أو **تخييلاً** بألا يكون وجه الشبه فى أحد الطرفين أو كليهما إلا علي سبيل التخييل كقول القاضى التنوخى :

وكأنّ النجـــومَ بينَ دُجـــاه سُنَنٌ لاحَ بينهـنّ ابْتِـــداعُ

فالبياض فى جوانب شيء أسود لا وجود له فى المشبه به إلا علي سبيل التخييل .

ووجه الشبه قد يكون مفرداً وقد يكون مركباً ، والمركب : طرفاه

مفردان كقول قيس بن الأسلت :

وقد لاحَ فى الصبح الثريّا كما ترى كعُنقــودِ مُلاّحيــّةٍ حين نـوّرا

فالطرفان وهما الثريا والعنقود مفردان والوجه مركب من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض على الكيفية المخصوصة التى ليست متلاصقة ولا متفرقة .

أو طرفاه مركبان كبيت بشار المشهور :

كأنّ مثار النقْع فوق رُءوسنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوَى كواكبُه

فالطرفان مركبان من الهيئة الحاصلة من هويّ أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار فى جوانب شىء مظلم ، فوجه الشبه والطرفان مركبان .

أو أحد طرفيه مفرد والآخر مركب ، كقول الصنوبرى :

كأن محمـــرّ الشقيق إذا تصــوّب أو تصـــعد
أعـلام يا قـوتٍ نشـــرْ ن عَلَى رِمَاح مـــنْ زبَرْجد

فالمشبه مفرد وهو الشقيق ، والمشبه به مركب وهو ظاهر .

أو المشبه مركب ، والمشبه به مفرد كقول أبى تمام :

تَرَيَا نَهـاراً مشـْرقا قدْ شـَابه زهرَ الرُّبا فكأنمـا هـو مقْمـر

وقد يكون وجه الشبه متعدداَ ، بأن ينظر إلى عدة أمور يقصد اشتراك الطرفين فى كل منهما ، ليكون كل منها وجه شبه .

بخلاف المركب فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل واحد منها؛ بل فى الهيئة المنتزعة منها جميعاً كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة بأخرى .

ولو شبه الواحد منها بالواحد المقابل له من الأخرى ، أو الهيئة المنتزعة من الثلاثة بالهيئة المنتزعة من الثلاثة الأخرى ، لكان التشبيه

مفرداً في الأولي ، مركباً في الثانية ، وليس متعدداً .

ثم يتحدث عن أدوات التشبيه ومنها كأنّ : وقد تستعمل في الظن من غير قصد للتشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً ، فمثال الجامد نحو: كأن زيداً أخوك ؛ لأن الأخ ليس له مصدر من المصادر حتي يشتق منه.

ومثال المشتق : كأنه قَدم ؛ لأن مصدره القدوم ، وذلك لأن الخبر في المعني هو المشبه ، والشيء لا يشبه بنفسه ، فلا يستقيم أن يكون للتشبيه ، فيكون للشك والظن . وهذا خلاف لقول الزجّاج :

كأن للتشبيه إذا كان الخبر جامداً ، نحو : كأن زيداً أسد ، وللشك إذا كان مشتقاً ، نحو كأنك قائم وذكر نفس العلة السابقة ؛ لأن الخبر في المعني هو المشبه ، والشيء لا يشبه بنفسه .

والحق أن كأن تستعمل في الظن والشك إذا لم يقصد إلي التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً .

ويذكر بعض الفروق بين الكاف وكأن : **فكأن** يليها المشبه لا المشبه به . **والكاف** يليها المشبه به لا المشبه .

وقد يليها غير المشبه به إذا كان مركباً نحو قوله تعالي : **﴿واضربْ لهمْ مَثَلَ الحياة الدنْيا كماء أنزلْناه من السماء فاختلط به نباتُ الأرضِ فأصبح هشيماً تذرُوه الرّياحَ﴾** فليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ، بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وما يعقبها من الفناء بحال النبات الأخضر، ثم ييبس فتطيره الرياح وكأن لم يكن .

والغرض من التشبيه غالباً إلحاق الناقص بالزائد ، وهذا غالب ؛ لأنه قد يراد بيان الحال ، أو مقدار الحال ، فيقتضي التساوى بلا زيادة ولا نقصان .

وقد يكون الغرض بيان إمكان حال المشبه ، أى أنه أمر ممكن ؛ وذلك إذا كان غريباً يدعي امتناعه ، فيشبه بشيء لا يخالف فيه ، فعندئذ

يصبح الممتنع ممكناً ، وذلك كقول أبي الطيب :

فإنْ تفق الأنامَ وأنت منهم فإنّ المسْكَ بعضُ دَم الغَزال

أو تقرير حال المشبه في نفس السامع كأن تشبه الساعي الخائب بالراقم علي الماء ، فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره .

وقد يكون الغرض تزيين المشبه ، أو تقبيحه ؛ للترغيب فيه ، أو التنفير منه . أو استطراف المشبه وعدّه غريباً بعيداً ليميل إليه الطبع وتنجذب له النفس ، كتشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب .

فإبراز التشبيه في صورة الممتنع عادة مستطرف غريب ، فالفحم الموصوف بأنه جمر موقد ، وإن كان ممكناً ، أبرزه الشاعر في صورة الممتنع حين أتي بالمشبه به .

هذه الأغراض تعود علي المشبه ، أما الأغراض التي تعود علي المشبه به فهي نوعان :

أحدهما : إيهام أن المشبه أتم في وجه التشبيه من المشبه ، كما في التشبيهات المقلوبة فيجعل الفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ،كقول محمد بن وهيب :

وبَـدَا الصبـاحُ كأنّ غُرّتَه وجهُ الخليفة حين يُمتـدح

وثانيهما : لبيان الاهتمام بالمشبه به عند المتكلم ، كأن يشبّه الجائعُ الوجه الجميل بالرغيف في الاستدارة والإشراق؛ لشدة حاجته إلي الرغيف ليسدّ رمقه ويزيل جوعه ،ويسمى هذا النوع من التشبيه إظهار المقلوب ، لما فيه من بيان مراده .

وينقسم **وجه الشبه** إلي ثلاثة أقسام : تمثيل وغير تمثيل ، مجمل ومفصّل ، قريب وبعيد .

وهو في تشبيه التمثيل وغير التمثيل ينقل رأى الجمهور ورأى

السكاكيّ ، فالتمثيل عند الجمهور هو ما انتزع من متعدد أمرين أو أمور – أى مركباً – وهميّاً كان أو حقيقياً .

خلافاً للسكاكى الذى اعتبر التمثيل ما انتزع من متعدد وكان وهمياً غير حقيقى . فالسكاكى يضع هذا القيد ، وهو كون التشبيه غير حقيقى حتي يكون تمثيلاً .

أما عبد القاهر فلا يشترط فى التمثيل سوي أن يكون وجه الشبه عقلياً مفرداً كان أو مركباً .

ويتضح من ذلك أنهم جميعاً اتفقوا علي أن وجه الشبه إذا كان مفرداً حسياً ، أو عقلياً حقيقياً فهو غير تمثيل مثل : وجه كالصباح ، وزيد كالبحر .

واتفقوا أيضاً علي أن وجه الشبه إذا كان مركباً عقلياً فهو تشبيه تمثيلى نحو :

إن القلوب إذا تنافرَ وُدُّها   مثل الزجاجة كسْرها لا يُجبـرُ

فكل من الطرفين والوجه مركب ، وحاجته إلي التأويل ظاهرة ، وهو أن الشيء إذا انكسر لا يعود إلي ما كان عليه ، والقلوب إذا تنافرت لا تصفو وتعود كما كانت .

واختلفوا إذا كان الوجه مفرداً عقلياً غير حقيقى :

فعند عبد القاهر تمثيل . وعند الجمهور والسكاكى غير تمثيل ؛ لأنهما اشترطا أن يكون وجه الشبه مركباً ، وكذلك إذا كان وجه الشبه مركباً حسياً ، فالجمهور علي أنه تمثيل ، وعبد القاهر والسكاكى يعتبران هذا النوع غير تمثيل لأنه غير عقلى ، أو غير حقيقى .

أما الزمخشرى فلا يري فرقاً بين التمثيل والتشبيه ؛ بل أحدهما مرادف للآخر . وغير التمثيل ما كان بخلاف ذلك علي اختلاف الآراء المذكورة .

* * *

ثم يشير إلي التقسيم الثانى ، أى المجمل والمفصل .

فالمجمل : ما لم يذكر فيه وجه الشبه ، نحو : زيد كالأسد ، والمراد فى الشجاعة وهذا الوجه ظاهر لكل أحد .

وقد يكون المجمل خفياً لا يفهمه إلا الخاصة ، كقول فاطمة بنت الخرْشب الأنماريّة حين سئلت عن بنيها أيهم أفضل ؟ فقالت : هم كالحلقة المفرغة لا يُدرى أين طرفاها ، أى متناسبون فى الشرف ، كما أن الحلقة متناسبة الأجزاء .

أما التشبيه المفصّل هو الذى يذكر فيه وجه الشبه مثل :

وثَغره فى صفاء   وأدمعى كاللآلى

* * *

والقسم الثالث : هو التشبيه القريب المبتذل ، والبعيد الغريب .

فالقريب المبتذل هو الذى يستعمله العامة وغيرهم ، فإذا شبهت شيئاً بالفحم ، فالفحم معروف لدي العام والخاص بالسواد ، ولا يحتاج إلي نظر أو دقة ، حتي تعرف وجه الشبه أو تعرف صفة السواد فى الفحم.

أو هو الذى يغلب حضوره فى الذهن مطلقاً ، كحضور المرآة المجلوّة عند ذكر الشمس ، أو لتكررها علي الحس ، فالمرآة تتكرر رؤيتها من وقت لآخر ، كما إذا شبهت الشمس بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة .

أما التشبيه البعيد الغريب ، فهو الذى لا ينتقل فيه الذهن من المشبه إلي المشبه به إلا بعد تأمل وتدقيق نظر وإعادة فكر ، فما كان هذا شأنه فهو خفى عند بادئ الرأى ، وذلك إذا كان مركباً خيالياً نحو تشبيه الشقيق بأعلام من ياقوت منشورة علي رماح من زبرجد .

أو مركباً عقلياً نحو تشبيه اليهود فى حملهم للتوراة ، وعدم العمل بمقتضاها ، بالحمار الذى يحمل الأسفار المفيدة دون أن يعلم شيئاً

عنها، وكلما كان التركيب من أمور أكثر كان أبعد وأغرب .

ثم يقول : ولا يخفى أن المعانى الغريبة أبلغ وأحسن من المبتذلة ؛ لأن نيل الشيء بعد الطلب ألذّ ، ووقعه فى النفس ألطف وبالمسرة أولي .

* * *

ثم يتحدث عن التشبيه باعتبار مراتبه .

فإذا ذكرت جميع أركانه من مشبه ومشبه به ، وأداة تشبيه ، ووجه شبه ، فهو فى أدني المراتب ؛ وذلك لتخصيص وجه الشبه ، وعدم ادعاء أن المشبه من جنس المشبه به مبالغة .

وإن حذف الوجه والأداة ، فهو فى أعلي المراتب ؛ لاجتماع القوتين فيه،وهما عموم وجه الشبه ، وادعاء أن المشبه من جنس المشبه به

ويتوسط فى المرتبة بين الأعلي والأدني ؛ إذا حذف الوجه فقط ، أو الأداة فقط ؛ لفقد هذه القوة أو تلك مما يضعف من شأن التشبيه .

* * *

وبعد أن ينتهى من ذكر أحوال التشبيه يخلص إلي الحديث عن المجاز وهو قسمان : مفرد ومركب :

فالمجاز المفرد هو : كلمة مستعملة فى غير ما وضعت له فى اصطلاح به التخاطب ، فإن كانت العلاقة المصححة بينهما غير المشابهة فمجاز مرسل ، وسمى مرسلاً ؛ لأنه أرسل إرسالاً من غير إقامته مقام معني الكلمة ، أى أرسل عن التقييد بعلاقة المشابهة .

والمجاز موضوع بالوضع النوعى الشخصى ، ومعني ذلك أن العرب تطلق اسم السبب علي المسبّب ، ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث علي النبات مثلاً ، فكل كلمة كان بين معناها الحقيقى ومعناها المجازى سبب، فالعلاقة السببّة ، أو المسبّبية ، أو باعتبار ما كان أو يكون ، أو المحلية ، أو الحاليّة ، أو الآلية أوغير ذلك من العلاقات المشهورة .

وإذا كانت **العلاقة** بين المعني الحقيقى والمعني المجازى المشابهة ، كان اللفظ استعارة ، كقولك : رأيت أسداً يرمي ، فإنه شبه الرجل الشجاع بالأسد ، واستعير له الأسد ، والقرينة يرمى ؛ لأنها مانعة من إرادة المعني الحقيقى للأسد .

والجمهور علي أن الاستعارة مجاز لغوى ؛ لأنها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة ؛ لأن إطلاق الأسد علي الرجل الشجاع إطلاق علي غير ما وضع له ، مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له فتكون مجازاً لغوياً .

وقيل : إن الاستعارة مجاز عقلى ؛ لأن التصرف فى أمر عقلى لا لغوى ؛ إذ أنها لم تطلق علي المشبه إلا بعد ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به ، أى أنه جعل الرجل الشجاع فرداً من أفراد الأسد ، وهو أمر يحتاج إلي تصرف عقلى .

* * *

ثم تنقسم الاستعارة إلي **مرشحة** ؛ إذا وصفت الاستعارة بوصف يلائم المستعار منه .

ومجردة ؛ إذا وصفت الاستعارة بوصف يلائم المستعار له . وإلاّ فمطلقة ، أى إذا لم يكن ثمة ما يلائم المستعار منه أو المستعار له ، أو كان هناك ما يلائم هذا وذاك ، ففى قول زهير :

لدى أسد شاكِي السلاحِ مقَذَفٍ   له لِبَــدٌ أظفــارُهُ لمْ تُقَــلَّم

فقوله : شاكى السلاح تجريد ، وقوله : له لبد ترشيح . وقوله : مقذّف ، إن كان من مقذف به الوقائع فتجريد . وإن كان من قذّف باللحم فترشيح .

ولا يفرق بين الاستعارة التهكمية والاستعارة التمليحية فهما شيء واحد .

فالتهكمية : ما استعمل فى ضد معناه الحقيقى ، كأن تستعمل الأبيض فى الأسود فتصف العبد الأسود بأنه بدْر الدجى ، أو نور الصباح.

والتمليحية : ما استعمل فى نقيضه كتنزيل التضاد منزلةالتناسب نحو قوله تعالي : ﴿ **فَبَشِّرْهُمْ بعذابٍ أليم** ﴾ فاستعار البشارة للإنذار بإدخال الإنذار فى جنس البشارة علي سبيل التهكم والاستهزاء ، وكأن تصف الجبان بأنه أسد علي سبيل التمليح والطرافة .

* * *

والاستعارة قد تكون أصلية ؛ لكون التشبيه فيها بلا واسطة ، وهى التى تكون فى المصادر لعدم الانتقال فيها من المصدر إلي المشتقات كالأسد إذا استعير للرجل الشجاع ، والقتل إذا استعير للضرب الشديد .

والأول اسم ذات، والثانى اسم معني ، وكذلك ما يكون متأولاً باسم الجنس كالعلم المشتهر بوصف نحو : رأيت اليوم حاتماً ، إذا قصد شخص معين .

والاستعارة التبعية تكون فى الفعل ، أو ما اشتق منه – كاسم الفاعل، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، واسم الزمان، والمكان ، والآلة ـ أو الحرف ؛ لأن التشبيه يجرى أولاً فى مصدر الأفعال ثم ما يشتق منها ، ومتعلقات الحروف ، ثم فيها ثانياً وبالتّبع ، فلا يستعار الفعل من شيء إلا بعد الاستعارة فى مصدر ذلك الشيء .

والمراد بمتعلقات معانى الحروف : ما يعبر به عنها عند تفسير معانيها ، مثل قولنا : «مِن » للابتداء ، و« فى » للظرفية ، و« كى » للسبب ، فهذه ليست معانى الحروف ، وإلا لما كانت حروفاً ؛ بل أسماء؛ لأن هذه معان للأسماء لا لغيرها .

وأما معنى « من » ابتداء خاص غير مستقل، لا يتأتي إلابملاحظة شيئين : ففى قولك : سرت من البصرة ، نلاحظ شيئين: السير والبصرة ،

وكذا « فى » معناها ظرف خاص فى مظروف خاص ، كالماء فى الكوب .

وخلاصة القول : إن معني « من » ابتداء مخصوص ، أى مطلق ابتداء الغاية . وهكذا قياس البواقى ، فهذه الحروف إشارة إلي مطلق ابتداء الغاية ، أوالظرفية ، أوالغرض أو السبب ، وهذه ليست معانى الحروف ، لكونها معانى مستقلة ، ومعانى الحروف غير مستقلة . فإذا قلت مثلاً : « زيد فى نعمة » فليس كلمة نعمة متعلق معني « فى » ؛ بل تعلّق معناه هو الظرفية المطلقة ، ومعناه فيه هو ظرفية النعمة لا نفس النعمة .

ثم يعرض لقولهم : « نطق الحال » أى : «دلّ » ويري فيها استعارة باعتبار التشبيه بين الدلالة والنطق ، كما يري فيها مجازاً مرسلاً باعتبار أن الدلالة لازمة للنطق ، ويمكن مراعاة العلاقتين ، ويري نظيراً لذلك استعمال المشْفَر في شفة الإنسان ، بأنه استعارة باعتبار قصد المشابهة فى الغلظ ،ومجَاز مرسل ، باعتبار استعمال المقيد وهو مشفر البعير فى مطلق الشفة بحيث تشمل كل شفة سواء لإنسان أو حيوان .

* * *

ثم ينتقل إلي الاستعارة بالكناية أو الاستعارة المكنية .

وهى حذف المشبه به وإثبات لازمه للمشبه المذكور .

أو هى التشبيه المضمر فى النفس .

وإثبات ما يختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية . والمكنية والتخييلية لا يتصور وجود أحدهما دون الآخر ، كقول الهذليّ :

وإذا المنيةُ أنشبتْ أظفارهَا ألفيْت كلَّ تميـمةٍ لا تَنْفَـعُ

فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية . وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخييلية .

* * *

وبعد أن يفرغ من المجاز المفرد وأنواعه ، يشرع فى الحديث عن المجاز المركب .

وهو اللفظ المركب المستعمل فى معنى معين ، ثم استعير لمعنى آخر، وبين المعنيين مطابقة ومشابهة ، على أن يكون وجه الشبه منتزعاً من عدة أشياء لطلب المبالغة فى التشبيه ، كقولهم : « أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى » أى أنه استعار التردد الحسى للتردد العقلى بجامع الإقدام تارة والإحجام أخرى ، وهو أمر منتزع من عدة أمور ، وقد يسمى هذا النوع من المجاز المركب تمثيلاً على سبيل الاستعارة .

واعلم أن حسن الاستعارة يكون بمراعاة جهات حسن التشبيه ، كأن يكون التشبيه وافياً بإفادة الغرض ، شاملاً للطرفين ، كالشجاعة المشتركة بين زيد والأسد .

وأن يكون جلياً حتى لا تتحول الاستعارة إلى تعمية وإلغاز ، فلو شبهت الرجل بالأسد وأردت البَخَر ، كان الوجه خفياً ، ولا يتبادر إلى الذهن هذا التشبيه .

وألا يظهر التشبيه من جهة اللفظ ، فذلك يبطل الغرض من الاستعارة ، وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به .

والكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلى ، كذلك توصف بالمجاز لنقلها عن إعرابها الأصلى كقوله تعالى : ﴿ وجاءَ ربُّكَ ﴾ فالحكم الأصلى فى ربك هو الجر ، أى وجاء أمر ربك ، فغير إلى الرفع بسبب حذف المضاف .

أما المقصد الثالث من علم البيان **فهو الكناية** .

والكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه ، كلفظ «طويل النجاد »، فالمراد به لازم معناه ، وهو طول القامة ، مع جواز أن يراد معه حقيقة طول النجاد أى حمائل السيف .

وبذلك تختلف الكناية عن المجاز ؛ لأن المجاز لابد فيه من قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقى ، فإذا قلت مثلاً : رأيت أسداً يقف على المنبر ، لا يراد بالأسد هنا حقيقة الحيوان المفترس ؛ لأن قرينة يقف على المنبر تمنع من ذلك .

والكناية ثلاثة أقسام :

كناية مطلوب بها موصوف كقول عمرو بن معد يكرب الزبيدى :

والضاربين بكلّ أبيضَ مِخْذَم والطاعنين مجامعَ الأضْغانِ

فمجامع الأضغان كناية عن القلوب وهى موصوف .

والقسم الثانى : كناية مطلوب بها صفة من الصفات كالجود والشجاعة وطول القامة .

وذلك مثل : طول النجاد كناية عن طول القامة ، وهى واضحة ، أو عريض الوسادة ، كناية عن البلاهة وفيها نوع خفاء ، أو كثير الرماد كناية عن الكرم ، ففيها سلسلة من الوسائط والانتقالات من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب ، إلى كثرة الطبخ ؛ إلى كثرة الأكلة ، إلى كثرة الضيفان وهكذا ، فهذا النوع من الكناية يختلف بحسب الوضوح والخفاء ، وسلسلة الوساطات .

والقسم الثالث : **كناية المطلوب بها نسبة** كقول زياد الأعجم :

إن السّماحة والمروءة والندي فى قبّة ضُربت على ابنِ الحشرج

أراد أن يخص ممدوحه بهذه الصفات ، فبدلاً من أن يعبر عن ذلك حقيقة ، جعلها فى قبة كناية عن ذلك .

ثم ينهى هذا الفصل بقوله : واعلم أن المجاز عند البلغاء أبلغ أى أكثر مبالغة ، ولكن هذا لا يقتضى استعمال المجاز والكناية مكان الحقيقة والتصريح فى كل مكان ؛ لأن بعض المقامات تستدعى استعمال الحقيقة والتصريح لمزيد من البيان والتوضيح .

ويذكر المؤلف تتمة فى علم البديع ، وهى الوجوه التى تورث الكلام حسناً ، وهذه المحسنات تربو علي المائتين وتنقسم إلي قسمين :

معنوية : أى راجعة إلي تحسين المعني أولاً وبالذات ، وإن كانت تفيد تحسين اللفظ أيضاً .

ولفظية : أى راجعة إلي تحسين اللفظ أولاً وبالذات ، وإن كان بعضها يفيد تحسين المعني .

وهو فى هذا التقسيم إلي محسنات معنوية ومحسنات لفظية يتبع ابن سنان الخفاجى ، الذى رأي أن ألوان البديع بعضها ينشأ من وضع الألفاظ فى مواضعها ، وبعض بما يأتى من مناسبة الألفاظ للمعانى ، فجعل من هذه الأنواع : قسما يتعلق بالألفاظ ، وآخر يتعلق بالمعانى ، فوضع بذلك مدخلاً للعلماء أن يقسموا البديع إلي محسنات معنوية ومحسنات لفظية .

أما المحسنت المعنوية فقد تبع فيها خطي الخطيب القزوينى فتحدث عن ثلاثين موضعاً خلا ما يلحق بها وهى :

المطابقة ، المقابلة ، مراعاة النظير ، تشابه الأطراف ، والإرصاد ، والمشاكلة ، المزاوجة ، العكس والتبديل ، التورية ، الاستخدام ، اللف والنشر ، الجمع ، التفريق ، الجمع مع التفريق ، التقسيم ، الجمع مع التقسيم ، التجريد ، المبالغة وأقسامها من تبليغ وإغراق وغلو ، المذهب الكلامى ، حسن التعليل ، تأكيد المدح بما يشبه الذم ، وعكسه ، والتوجيه ، والاطراد ، القول بالموجب ، تجاهل العارف ، الهزل الذى يراد به الجد ، والاستتباع ، والإدماج ، والتفريع .

أما المحسنات اللفظية : وهى التى ترجع إلي تحسين اللفظ ، وقد يستتبع بعضها تحسين المعني أيضاً بطريق الوضع،وذكر منها سبعة أنواع :

الجناس بين اللفظين : وهو التشابه فى اللفظ لا المعني ، فنحو أسد

وسبع ليس من الجنـاس ؛ لأن المعني واحـد .

والجناس تام : إذا اتفق اللفظان فى النوع والعدد والهيئة والترتيب ، كقوله تعالي: ﴿ **ويوم تقومُ الساعةُ يُقْسم المجرمون ما لبثُوا غيرَ ساعَة** ﴾

فإن اختلفا فى واحد من هذه الأربعة ، كان الجناس ناقصاً .

ومنها رد العجز علي الصدر ، والسجع وأنواعه من تشْطير ، وموازنة، وتصريع ، ومماثلة ، والقلب ، والتشريع ، ولزوم ما لا يلزم .

ثم يتحدث عن السرقات الشعرية وما يتصل بها من اقتباس وتضمين واستعانة ، وحل وعقد وتلميح .

كـما يتحدث عن الانتحال والنسخ ، والإلمام والسلخ ، والإغارة والمسخ .

فالمسمي بالأخذ والسرقة نوعان : ظاهر وغير ظـاهر . والظاهر : ضربان أيضاً :

الأول : أن يؤخذ المعني مع اللفظ أو بعضه .

الثانى : أن يؤخذ المعني وحده .

فإذا أخذ اللفظ كله ، أو بعضه من غير تغيير لنظمه فمذموم ؛ لأنه سرقة محضة ويسمي هذا نسخاً أو انتحالاً .

وإذا أخذ اللفظ وتغيرّ النظم سمى إغارة ومسخاً ، وسمى مسخاً لما فيه من تحويل صورته إلي ما هو أقبح منها ، وهذا أيضاً مذموم لفوات فضيلة توجد فى الأول .

وإن كان ما فى المعني الثانى من البلاغة وحسن السبك مثل ما فى الأول لا يذم ، وإن كان الفضل يرجع إلي السابق منهما .

وإن كان الثانى أبلغ من الأول ؛ لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الأول ، كحسن السبك ، أو الاختصار ، أو الإيضاح ، أو زيادة معني فممدوح مقبول .

وإذا أخذ المعني وحده دون اللفظ سمي إلماماً وسلخاً ؛ لأنه أزيل عن الأول لفظه كما يزال الجلد عن الشاة حين تسلخ ، فكأنه كشط من المعني جلداً وألبسه جلداً آخر .

وإذا كان دون الأول فى معناه **فهو مذموم** .
وإذا كان مثل الأول **فهو أبعد عن الذم** .
وإن كان أبلغ من الأول **فهو ممدوح** .
ويضرب الأمثلة علي كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة .
وأما غير الظاهر من السرقة والأخذ فله أنواع كثيرة .

فمنه ما يكون متشابهاً ، بأن يتشابه معني البيت الأول ومعني البيت الثانى ، وينبه أنه فى تشابه المعنيين اختلاف البيتين بأن يكون أحدهم نسيباً ، والآخر مديحاً ، أو هجاء ، أو فخراً ، فالشاعر الحاذق إذا قصد إلي المعني المختلس لنظمه ، احتال فى إخفائه فغيره عن لفظه ، وصرفه عن نوعه ووزنه وقافيته .

ومنه ما يكونه **أشمل** من معني البيت الأول .
ومنه ما يكون **قلباً** أى نقيض المعني الأول .
ومنه أن **يأخذ بعض اللفظ** ويضيف إليه ما يحسنه .

وأكثر هذه الأنواع مقبول ؛ لما فيه من التصرف ، والخروج من قبيل الاتباع إلي حيز الابتداع ، فيكون مقبولاً ممدوحاً .

وكل ما كان مأخوذاً عن غيره ، وكان أشدّ خفاء ، بحيث لا يعرف الأخذ إلا بعد مزيد من التأمل ، كان أقرب إلي القبول ، وأبعد عن الاتباع .

ويجرى هذه الأحكام إذا علم أخذ الثانى من الأول سواء حفظه أو أخبر به ، وإلا فلا يحكم بشيء من ذلك ، وإنما يعدّ من توارد الخواطر ، وجاء علي سبيل الاتفاق من غير قصد إلي الأخذ .

ويختم باب البديع ببيان الحسن فى المحسنات اللفظية وهو :

كون اللفظ تابعاً للمعني وليس العكس ؛ بأن يؤتي بألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما اتفق ؛ لأنه يصير كغمد من ذهب علي سيف من خشب ؛ بل الوجه أن تترك المعانى علي سجيتها فتطلب لنفسها ألفاظاً تليق بها ، عندئذ يحسن اللفظ والمعنى جميعاً .

أما إذا أتي بألفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعانى تابعة لها ، كان كلباس حسن علي منظر قبيح .

ثم يقدم النصيحة للأدباء والشعراء والكتاب أن يتأنقوا فى كلامهم، فيكونوا فى غاية البعد عن التنافر والثقل ، وفى غاية البعد عن التعقيد ، وكل ما يؤدى إلي لبس .

وأن تكون الألفاظ متقاربة فى الجزالة والرّقة . والمعانى مناسبة لألفاظها من غير أن يكتسي المعني الشريف ألفاظاً سخيفة ، أو العكس ؛ بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم .

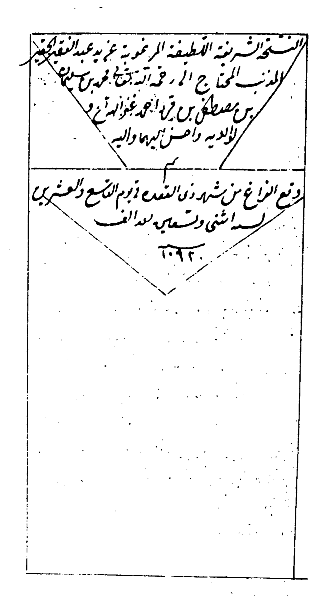
د . عبد القادر حسين

***



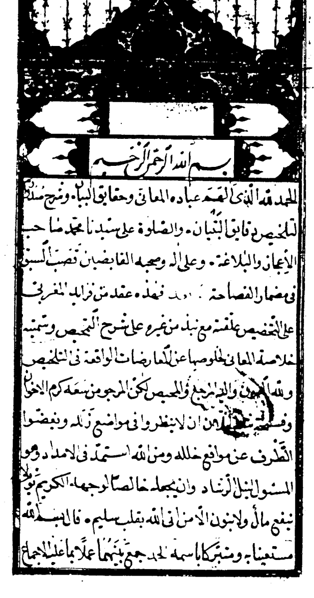
نسـخة دار الكتب القطـريـة

الورقـة الأولى من كتـاب خلاصـة المعـاني



النسخة الشريفة اللطيفة المرقومة عن يد عبد الفقير الحقير
المذنب المحتاج الى رحمة الله تعالى محمد بن سليمان
بن مصطفى بن قره احمد غفر الله له و
لوالديه واحسن اليهما واليه
تم
وقع الفراغ من شهر ذى القعدة فى يوم التاسع والعشرين
سنة اثنى وتسعين بعد الالف
١٠٩٢

الورقة الأخيرة من كتاب خلاصة المعانى



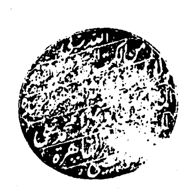
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهم عباده المعاني وحقائق البيان. وشرح صدورهم لتلخيص دقائق التبيان. والصلوة على سيدنا محمد صاحب الإعجاز والبلاغة. وعلى آله وصحبه القابضين قصب السبق في مضمار الفصاحة. [illegible] فهذه عقد من زوائد المغربي على التلخيص علقته مع نبذ من غيره على شرح التلخيص وسميته خلاصة المعاني لخلوصها عن المعارضات الواقعة في التلخيص والله المعين والتوفيق والتمحيص لكن المرجو من سعة كرم الإخوان وفسحة شيمهم أن لا ينظروا في مواضع زلله ويغضوا الطرف عن مواقع خلله ومن الله استمد في الإمداد وهو المسئول لنيل الرشاد وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم. قال بسم الله مستعينا به ومتبركا باسمه الحمد جمع بينهما عملا بما عليه الإجماع

واشنا لأحد بثي الابتداء يعني بدأ كتابه بالبسملة وعقبها بالحمدلة اقتداء بالكتاب المجيد المفتتح بالتسمية والتحميد وعملا بالخبر المأثور والخبر المشهور وهو كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتر وكل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم ومعنى البدء في الأمر ذي البال باسم الله أن تصدره وتذكره بادئ بدء ونجعل أولا ما تعمله ذكره ثم تعقبه بباقي عملك هذا هو الشائع المتبادر من بدء الشيء بالشيء فالباء للاستعانة إذ هي إنما تتصور في الأمور التي لها شأن وخطر من حيث أن لعدمها فإنها خداج لا يعتد بها شرعا وإن تمت حسا فالم تصدر باسم الله فكان بمنزلة ما يستعان بها في تمامها وأما البدء في محقرات الأمور فلا يتصور فيها ذلك لتمامها حسا وشرعا بدونه تنبيها على العباد وصونا لذكر اسم الله تعالى عن الابتذال وقيل حمل باء البسملة على الاستعانة لا يليق بحسن التأدب لأنه يقتضي جعل اسم الله تعالى آلة والآلة لا تكون مقصودة بذاتها وفي الابتداء الحقيقي لا يمكن اجتماع الشيئين ولذا قيل إن بين ظاهر الحديثين تعارضا إذ العمل بأحد مما يفوت العمل بالآخر فلذا قال

الورقة الأولى من كتاب خلاصة المعاني

شرحه بعد ما استفاده من التلخيص مولانا وجيه الدين البسنوي
الانصاري رحمة الله عليه [illegible] اي تحرر من الحبس
وهو العدول على جهة القرار مصدر كالمغيث وقد يكون مكانا
كالمبناى وهذا آخر ما من الله تع علي من لطفه العميم وستره الى
من فضله العظيم من التعليقات المتعلقة على التلخيص وشرحه حيث
وفقني على تحريره وجمعه. والحمد لله الذي هدينا لهذا وما كنا
لنهتدي لولا ان هدينا الله واعاننا عليه وما كنا نقدر عليه لولا
اعاننا الله وقد وقع الفراغ من تأليفه وتسويده يوم الاربعاء وهو
العشر التاسع من ثلث الاول في السدس السادس من نصف الثاني
بعد تسع وخمسين والف. من هجرة من ليس لوعده خلف وانا
الفقير المذنب الاواب الى الغني التواب حسن ابن عثمان بن حسين
بن مهدي بن عبد الوهاب المفتي يومئذ في القصبة المسماة ببد
باتوه في لواء بوزغه من الوية ولاية بودين المحمية صانها الله
تعالى عن الآفات والبلية. ثم الحمد لله على وصول الكلام في
هذا المقام وبه الاستعانة في التوفيق لاتمامه. تمت
الكتاب بعون الله الملك الوهاب سنة اثنى وعشرين
ومائة والف.





الورقة الأخيرة من كتاب خلاصة المعاني

بسم الله الرحمن الرحيم

[افتتاحية]

الحمد لله الذى ألهم عبادَه المعانىَ وحقائقَ البيان [1]، وشرح صدورَهم لتلخيص دقائق البيان ، والصلاة علي سيدنا محمد صاحب الإعجاز والبلاغة ، وعلي آله وصحبه القابضين قصب السبْق فى مضمار الفصاحة .

أما بعد . فهذا عقد من فرائد المغربى[2] علي التخصيص ، علقته مع نُبذ من غيره علي شَرح التمحيص ، وسميته : « خلاصة المعانى » ؛ لخلوصها عن المعارضات الواقعة فى التلخيص[3] ، ولله العون ، وإليه المرجع والمحيص ، لكن المرجوّ من سَعَة كرم الإخوان ، وفُسْحة [4] شيم الخلاّن ، ألاّ ينظروا فى مواضع ذلك ، ويغضّوا الطرْف عن مواقع خَلَلِه، ومن الله أستمدّ فى الإمداد ، وهو المسئول قبَل الرشاد ، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ﴿ **يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَ بنُون * إلاَّ مَنْ أَتَي اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيم** ﴾ [5] .

قال باسم الله مستعيناً به ومتبركاً باسمه ، : الحمد جَمَع بينهما عملاً بما عليه الإجماع ، وامتثالاً لحديث الابتداء ؛ يعنى بدأ كتابة

---

(١) ودقائق التبيان ، ذكرت فى النص هكذا ، وأثبتنا ما نراه أقرب إلى الصواب والإلف .

(٢) المغربى : هو ابن يعقوب المغربى العالم المحقق صاحب شرح تلخيص المفتاح المسمي مواهب الفتاح (ت ١١٢٨ هـ) .

(٣) تلخيص المفتاح للإمام الخطيب القزوينى ت ٧٣٩ هـ ، وهو : محمد بن عبد الرحمن بن عمر قاضى القضاة ولد سنة ٦٦٦ هـ ، أتقن الأصول والعربية والمعانى والبيان . بغية الوعاة - السيوطى ١٥٦/١ ط عيسي الحلبى .

(٤) الفسحة : السعة ، ومكان فسيح أى واسع ، الصحاح : تاج اللغة العربية - الجوهرى - تحقيق أحمد عبد الغفور عطا - ط دار العلم للملايين ببيروت .

(٥) سورة الشعراء : ٨٨ ، ٨٩ .

البسملة وعقّبها بالحمد له ؛ اقتداءً بالكتاب المجيد ، الْمَفتَتَحُ بالتسمية والتحميد ، وعملاً بالأثر المأثور ، والخبر المشهور؛ وهو كل أمرٍ ذى بالٍ لم يبدأ فيه اسم الله فهو أبْتَر ، وكل أمرٍ ذى بالٍ لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجْذم [١] .

/اب معنى البدء فى الأمر ذى البال باسم الله / من القسمين [٢]

غريب حسن : وهوالذى لا يُعاب استعماله عند العرب ؛ لأنه لم يكن وحشيًا عندهم ، مثل : شَرَنْبَث [٣] ، أى : الغليظ اليدين والرجلين ، وربما وصف به الأسد .

واشْمَخَرّ ، أى : ارتفع ، واقْمَطَرّ [٤] يومُنا : أى اشتد .

وقال أبو عبيد [٥] : المقمطرّ : المجتمع ، واقمطرت العقرب ، إذا عطفت ذَنَبَها ، فمثلُها فى النظم [٦] أحسن منها فى النثْر أى : قيل الضمير فيها راجع إلي الأمثلة المذكورة ، لا إلي مطلق الغريب الحسن ، ومنه غريب القرآن والحديث .

والثانى : غريب قبيح : وهو الذى يعاب استعماله مطلقاً ، ويسمي الوحشىّ الغليظ ، وهو أن يكون مع كونه غريب الاستعمال ، ثقيلاً علي

---

(١) صار أجذم : وهو المقطوع اليد ، وفى الحديث « من تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله وهو أجذم» قال المتلمس .

وما كنتُ إلا قاطعٍ كفّه   بكفّ له أخْري فأصبحَ أجْذما

مادة جذم الصحاح – الجوهرى – تحقيق أحمد عبد الغفور ط دار العلم للملايين ببيروت .

(٢) أى الألفاظ العربية التى استعملتها العرب تنقسم قسمين

(٣) الصحاح مادة شربث .

(٤) فى الأصل : وامطر ، أى : يومنا اشتد .

(٥) أبو عبيد ، المقمطرّ : المجتمع ، واقمطرت العقرب : إذا عطفت ذنبها وجمعت نفسها . الصحاح مادة قمطر .

(٦) النظم : المقصود به هنا الشعر .

السمع ، كريهاً على الذوق ، ويسمى المتوعّر ، أى الصعب ، نحو جَحيش [1] للفريد ، واطْلَخَمَّ الأمْر ، أى : عظُم ، ويقال اطلخمّ الليل ، أىَ : أظلم وجَفَخَتْ ، أى فخرت وتكبّرتْ ، وكذا خجفت بتقديم الخاء المعجمة على الفاء ، والمراد هنا القسم الثانى [2] .

والمخالفة : أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستَنبط من تتبُّع لغة العرب ، يعنى مفردات ألفاظهم الموضوعة ، وما هو فى حكمها كالمركّبات الناقصة ، نحو مُسْلِمُويَ ، وكوجوب الإعلال فى نحو : قام ، والإدغام فى نحو : هدّ ، وغيرَ ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف .

وأما نحو : أبَى يأبَى ، وعورَ ، واستحْوذ ، وقَطَطَ شعرُه ، وآل ، وماء، وما أشبه ذلك من الشواذّ الثابتة فى اللغة ، فليست من المخالفة فى شيء؛ لأنها كذلك ثبتت عن الواضع ، فهى فى حكم المستثناة ، فكأنه قال: القياس كذا وكذا إلا فى هذه الصور ؛ بل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع ، نحو :

الْحَمْدُ للّه العَلَيِّ الأَجْلَلِ [3] إذ / القياس الأجلّ . / ٢ أ

والفصاحة فى الكلام : خلوصه ـ مع فصاحة كلماته ـ من التنافر ، وضعف التأليف ، والتعقيد لفظياً كان أو معنوياً .

فالتنافر ، أى تنافر كلماته الحاصل من اجتماعها ، وإن كانت كل

---

(١) الجحيش : المتنحيّ عن القوم ، قال الشاعر :

إذا نزل الحيّ حلّ الجَحيشَ   حَرِيدَ المحلّ غويّا غيُورا

الصحاح .

(٢) والمراد هنا القسم الثانى : أى الغريب القبيح .

(٣) قاله الراجز أبو النجم الفضل بن قدامة العجلى وهو من الفحول المتقدمين من الرجال:

الحمدُ للّه العلىّ الأجْلَلَ   أعطي فلمْ يبْخلْ ولم يُبخلَ

معاهد التنصيص ١٨/١ الصحاح مادة جَلَل والشاهد فيه : مخالفة القياس اللغوى فى قوله : « الأجلل » إذ القياس « الأجل » بالإدغام .

منها فصيحة علي ما مرّ تفسيره ، نحو [١]

وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ

وصدره وَقَبْرُ حَرْبٍ بِمَكَانٍ قَفْــرٍ

قفر ، أى خال من الماء والكلأ[٢] .

والضعف ، أى في التأليف . أن يكون تأليف أجزاء الكلام علي خلاف القانون النحويّ ، كالإضمار قبل الذكر لفظاً ومعني – أى حكماً – معاً .

الذكر اللفظى : أن يكون ملفوظاً به صريحاً قبل الضمير ، سواء كان مذكوراً لفظاً ومعني نحو : ضرب زيدٌ غلامَه ، فإن زيداً مذكور قبل ضميره لفظاً ومعني .

أوْ لا ، نحو : ضرب زيداً غلامُه ، فإن زيداً وإن كان مذكوراً قبل ضميره صريحاً ؛ لكنه مذكور معني بعده ؛لأن رتبة الفاعل التقديم علي المفعول .

والذكر المعنوى : ألاّ يكون مصرّحاً به ؛ لكن يكون هناك ما يقتضى ذكره معني ، ككون رتبة الفاعل التقديم علي المفعول ، نحو ضرب غلامه زيد ، فإن ذلك يقتضى كون زيد مذكوراً قبل الضمير معني.

---

(١) البيت أنشده الجاحظ فى البيان والتبيين ٦٥/١ ، والحيوان ٢٠٧/٦ ولا يعرف قائله . ولتنافر لفظه نسبوه إلي بعض الجن ، سر الفصاحة ١٠٨ .

وحرب هو حرب بن أمية بن عبد شمس ، ويقال إنه كان مصافيا لمرداس السلمى فقتلهما الجن معاً ، قفر : مفازة لا ماء فيها ولا نبات . والجمع قفار : والجاحظ أحد شيوخ المعتزلة وتوفى سنة ٢٥٥ هـ وقد جاوز التسعين . بغية الوعاة ٢٢٨/١ ، وانظر معاهد التنصيص ٣٤/١ والشاهد فيه : التنافر ؛ لما فى هذه الألفاظ من ثقل النطق بها .

ولذلك هرب أرباب الفصاحة من اللفظين المتقاربين إلي الإدغام ، لانتقال اللسان فيه إليهما انتقالة واحدة وشبهوا النطق بالمتقاربين بمشى المقيد .

(٢) الكلأ : النبـــات .

وككون رتبة المفعول الأول التقديم على الثاني . وكتضمين الكلام السابق لذكره المرجع كقوله تعالى : ﴿ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ [1] فإن الفعل متضمن لمصدره .

وكاستلزام الكلام لذكره السابق المرجع ، استلزاماً قريباً ، كقوله تعالى (وَلِأَبَوَيْهِ) [2] أى المورث ، فإن الكلام السابق فى بيان الميراث ؛ لأنه يدل على المورّث .

أو بعيداً ، كقوله تعالى : (حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ) [3] أى : الشمس ، فأن ذكر العشي سابقاً يدل على الشمس ، ونحو ذلك مما يوجب كونه / باسم الله أن تصدره به ، وتذكره بادئ ذى بدء ، وتجعل أول عمل تعمله ذكره ، فتعقبه بباقى عملك . / ٢ ب

هذا هو الشائع المتبادر من بدء الشىء بالشىء ، فالباء للاستعانة ؛ إذ هى أن تتصور فى الأمور التى لها شأن وخطر، من حيث إن الحديث أفاد أنها حَدَاجٌ [4] لا يعتدّ بها شرعاً ، وإن تمت حسّاً ، ما لم تصدر باسم الله، لكان بمنزلة آلة يستعان بها فى إتمامها .

وأما البدء فى محقّرات الأمور ، فلا يتصور فيها ذلك ؛ لتمامها حسّاً وشرعاً بدونه ؛ تيسيراً على العباد ، وصوناً لذكر الله تعالى عن الابتذال .

وقيل : حمل باء البسملة على الاستعانة لا يليق بحسب التأدب ؛ لأنه يقتضى جعل اسم الله تعالى آلة ، والآلة لا تكون مقصودة بذاتها ، وفى الابتداء الحقيقى لا يمكن اجتماع الشيئين ، ولذا قيل : إن بين

---

(١) سورة المائدة : آية ٨ ، أى : اعدلوا فالعدل أقرب للتقوى .

(٢) ﴿ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد ﴾ سورة النساء .

(٣) سورة ص : ٣٢ .

(٤) الحداج : الحنظل إذا اشتد ، والمراد أنه لا شأن له ولا يعتدّ به لكراهته ومرارته . الصحاح مادة حدج .

ظاهر الحديثين تعارضاً ؛ إذ العمل بأحدهما يفوت العمل بالآخر ، فلذا قيل : التعارض المتوهّم بينهما يدفع بأن الابتداء ممتدّ ، من حين الأخذ في التضعيف إلي الشروع في البحث فيقارنه بكلّ منهما ، يعني يقارن الابتداء بكل من التسمية والتحميد .

وقدمت التسمية اقتداء بالكتاب والإجماع الواردين علي تقديمها مع كونها ذكر الذات ، والحمد ذكر للصفة ، فيكون البدء إضافياً قريباً من الحقيقي ، واحتياطياً في العمل ؛ لما في[1] البسملة - جهة التحميد - إلا أنهم لم يكتفوا بها ؛ لأن من أتي بالبسملة لا يقال له : الحامد عرفاً ، ولهذا أثبت التعارض بينهما في الظاهر ، فاحتيج إلي التلفيق ، ولأن المناسب لمقام [2] التعظيم التصريح بالحمد وحصره عليه تعالي .

٣/ ب واعلم أن الثناء علي الشيء ، فعْلٌ ، يعني المراد به مطلق / الحدث ليشمل القول والاعتقاد وغيرهما مّما يشعر بالتعظيم ، أي الثناء ، وهو الإتيان بما يشعر بالتعظيم مطلقاً .

نعم ذكر في المجمل ، أنه الكلام الجميل ، وأنه لا يكون إلا خيراً ، وباللسان لا غير، كما فسّره بعضُ أهلِ اللغة بالكلام المشعر بالتعظيم [3] .

والكلام شامل للفظي والنفسي ، فيكون قيد اللسان احترازاً عن ثناء الباري علي نفسه ، وإن كان إطلاق الثناء عليه مجازاً ؛ لأن المراد بالثناء علي نفسه ، بسط الوجود ، وإيجاد الأشياء الدّالة علي وجوده ، وقدرته ، وعلمه ، وإرادته .

---

(١) لما أن في البسملة جهة التحميد .

(٢) ولأن المناسب بمقام التعظيم .

(٣) الجمال : الحسن ، وقد جمل الرجل جمالا فهو جميل ، والمرأة جميلة وجملاء أيضاً عن الكسائي وأنشد :

فهي جملاء كبدر طالع   بذّت الخلق جميعاً بالجمالْ

الصحاح مادة جمل .

فإن قلت : إذا أُثْنِي أحد علي ظالم ؛ علي ما فعله من نهب الأموال ، وقتل النفوس بغير حق ، علي قصد التعظيم ، فالظاهر أنه حَمْد ، ولذا يذم هذا الحامد ؛ لأن حمده لم يقع في محله ، مع أنه ليس علي الجميل .

قلت : لو سلّم ، فالجميل أعم من أن يكون جميلاً في الواقع ، أو عند المُثْنِي .

والظاهر أن الحامد في الصورة المذكورة يعدّ المحمود عليه جميلاً ، ويصوره بصورته .

وهو أي: الثناء علي ثلاثة أقسام: حَمْد ، ومَدْح، وشُكْر.

فالحمد هو الثناء باللسان علي فعل الجميل الاختياري بقصد التعظيم ، فالثناء جنس شامل للحمد ، والشكر ، والمدح .

وباللسان ، احتراز عن صنفي الشكر ، وهما الشكر بالجنان وبالأعضاء .

وعلي الجميل الاختياري لتحقيق ماهية الحمد ؛ لأن الحمد لا يستعمل في غير الاختياري ، يقال : حمدت زيداً علي حَسَبه، أو علي شجاعته .

والمراد بقصد التعظيم ، تعظيم من الثناء له مقصوداً ، واحتراز به عن الاستهزاء ، وعن قول القائل : فلان عالم نحرير قد قرأ عليّ ، فإنه لا يقصد فيهما تعظيم من الثناء له .

توضيحه أن الحمد هو الوصف الجميل مطلقاً ، أي سواء كان ذلك الجميل اختيارياً أو غيره ، وعلي الجميل الاختياري مطلقاً ، أي إنعاماً كان ذلك الجميل أو غيره وهذا علي جهة التعظيم .

فالحاصل أن الحمد يقتضي حامداً ومحموداً ، وهو ظاهر ، ويقتضي / أيضاً محموداً به ، أعمّ من أن يكون اختيارياً أو غيره ،/ ٣ب

ومحموداً عليه اختيارياً ، وبه يمتاز عن المدح ، أى من أن يكون إنعاماً أو غيره وبه يمتاز عن الشكر .

فإن قيل : فكيف يصح قولهم : الحمد لله علي إرادته الكاملة ، وقدرته الشاملة ، وحمدت زيداً علي حسبه وشجاعته ، وعلي علمه وكرمه ، وحمدت اللؤلؤ علي صفائه ، مع أن المحمود عليه فى هذه الأمثلة غير اختيارى ؛ لأن صفاته الذاتية غير اختيارية ؛ لكون كل فعل اختيارى حادثاً ، وكذا البواقى غير اختيارى ؟

أما الحسب فلأن ما يعدّه المرء من المفاخر ، سواء كانت مفاخر نفسه أو آبائه ، وهو أعم من أن يكون فعلاً اختيارياً أو لا .

وأما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة ، فلأنها كلها (١) من قبيل الكيفيات ؛ لأنها (٢) من الأفعال الصادرة بالاختيار .

قلنا : أما الجواب عن المثال الأول ، فهو أنّا لا نري (٣) أنه حمد ؛ بل مدح ، كما فى لباب التفسير :

أن الحمد يختص بالفعل ؛ لأنه يجوز المدح علي صفات ذاته تعالي، كالقدرة والعلم ، وعلي صفات فعله ، كالخلق والرزق ، ولا يجوز الحمد إلا علي صفات الفعل .

فإن قلت : يلزم أن يكون الثناء علي الصفات القديمة حمداً ، أو استناد تلك الصفات إلي الذوات ليس بالاختيار ، وإلا لزم حدوثها علي ما هو المشهور فى علم الكلام .

---

(١) وردت فى الأصل فلأن كلها .

(٢) وردت فى الأصل لأنه الأفعال الصادرة .

(٣) اثبت هنا كلمة لا نري لأنها تتماشى مع السياق ، والكلمة المذكورة فى المخطوطة غير واضحة .

قلت : لما كانت الذات كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة أفعال اختيارية يستقل بها فاعلها .

أو لأن تلك الصفات مبدأ الأفعال الاختيارية والحمد عليها باعتبار تلك الأفعال ، فالمحمود عليه فعل اختيارى فى المآل فى الحقيقة .

وقد يقال :الحمد فيما ذكر مجاز فى المدح ، كما فى قوله تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً ﴾ [1] .

وأما عن الثانى : وهو أن الحسب وإن كان أعم من أن يكون فعلاً اختيارياً أوْ لا ، لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو بعض أفعاله الاختيارية لا كلها ، اللهم إلا أن يراد التغليب ، وأن الشجاعة تطلق علي الكيفية النفسانية التى هى مبدأ / إلقاء النفس فى الحروب والمهالك ، وعلي نفس الإبقاء فيهما فيحمد علي الثانى بلا تأويل ، وعلي الأول بتأويل ؛ لدلالتها علي الأفعال الجميلة الاختيارية ، ومن هنا قيل : إن الجميل لا يجب أن يكون نفسه اختيارياً ؛ بل كما قد يكون نفسه اختيارياً ، كذلك يجوز أن يكون طريقه وسبب تحصيله اختيارياً كما فى العلم ، وأن تكون ثمراته وآثاره اختيارية كما فى الكرم والشجاعة . / ٤ أ

وأما الجواب عن المثال الثالث ، فإنه من الأمثلة الموضوعة ، وليس من كلام العرب العرباء ، فاعلم ذلك فإنه غاية التخليص .

ثم قال : سوآء تعلق بالنعمة أو بغيرها ، أى سواء اسم بمعني الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر ، ومنه قوله تعالي : ﴿ إلي كَلَمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ... ﴾ [2] وهو هنا خبر ، والفعل بعده ، وهو

---

(١) الإسراء آية ٧٩ ﴿ ومن الليل فتهجد به نافلة لك عسي أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾ .

(٢) الآية : ﴿ قل يا أهل الكتاب تعالوا إلي كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولانشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضا أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهـدوا بأنا مسـلمون ﴾ سورة آل عمران : ٦٤ .

تعلق في تأويل المصدر مبتدأ ، والتقدير مثلاً : إن تعلق بالنعمة نحو : حمدت الرجل علي إنعامه . أو بغيرها نحو، حمدته علي حسبه، أو شجاعته، فالأمران سواء، ثم الضمير فى قوله : (تعلق)(١) راجع إلي الثناء، وإشارة إلي عموم الجميل، وأما الرجوع إلي الحمد فمستبعد جداً.

والمدح هو الثناء باللسان مطلقاً ، فبينهما عموم وخصوص مطلق.

والشكر هو ثناء يقابل النعمة بالقول أو الفعل أو الاعتقاد ، أى الشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب إنعامه ، يعنى يشعر فى حد ذاته بحيث كلما اطلع عليه ، علم تعظيمه ، ولا ريب فى تحقيق هذا المعني فى الشكر الجناني (٢) ؛ إذ لا يقدح فيه الجهل بالمبني ، كما لا يقدح فى دلالة اللفظ الموضوع لمعني، فهو أعم من الحمد والمدح بحسب المورد، وهواللسان والجوارح والقلب

وأخص بحسب المتعلق ، وهو النعمة فبينه وبينهما عموم وخصوص من وجه . فالحمد فى إفادة الثناء علي الله تعالي أولي من المدح لإيذانه، أى / لإعلامه وإشعاره بالفعل الاختيارى ، لا الاضطرارى والصفات الذاتية ، ومن الشكر لعمومه الفضائل ، أى جمع فاضلة ، وهى المزية المتعدية ، والمراد بالتعدى هنا التعلق بغيره فى الحقيقة وجوباً كالإنعام ، أعنى : إعطاء النعمة ، لا الانتقال كما توهم ، وإلا لم يجتمع الحمد والشكر أصلاً ؛ لأن المحمود عليه فعل اختيارى ألبتة ، والفعل لا يقبل الانتقال أصلاً .

/ ٤ ب

وبهذا سقط ما قيل : من أن العلم والشجاعة من المزايا غير المتعدية؛ لأن العلم إما عبارة عن الإضافة من العالم والمعلوم ، أو عن الانفعال الحاصل للنفس ، أو عن الصورة المرتسمة فيها ، التى هى من قبيل

---

(١) أى سواء تعلق بالنعمة أو بغيرها .

(٢) الجانى : نسبة إلي الجنان وهو : القلب

الكيْفيّات ، وأيًّا ما كان ، فلا يقبل الانتقال من محل إلي آخر .

وأما الشجاعة فهى ملكة نفسانية متوسطة بين الجبن والتهوّر ، والملكة من قبيل الكيفيات غير (١) القابلة للانتقال فتأمّل .

ولأن الشكر مؤذن بأنه تعالي يستحق التعظيم بسبب إنعامه ، فلذا فى أكثرَ المواضع يؤثر الحمد عليهما .

وتعريفه للاستغراق ، إذ الحمد فى الحقيقة كله له ، يعنى اللام فى الحمد لتعريف الجنس ، وتحمل بقرينة المقام علي الاستغراق ، فيفيد إثباته حصراً للأفراد ، ولا تفيد لام «اللّه» لأنها للاستحقاق لا الحصر ، ذكره ابن هشام (٢) فى مغنى اللبيب .

والتخصيص يستفاد من حمل لام الحمد علي الاستغراق بقرينة المقام ، وفيه أنه لا يلزم من مجرد الاستحقاق للجميع ، انحصار الجميع فيه ، ألا يري أن كون زيد مستحقاً لجميع الولايات فى نفسه لا يوجب انحصار جميع الولايات فيه ، بخلاف ما إذا كان جميع الولايات مختصة له ، فإنه يوجب الانحصار .

وأما ما وقع فى مغني اللبيب ، فهو ترجيح لام الاختصاص / علي /٥ أ لام الاستحقاق والتمليك إذا احتمل هذه (٣) المعانى فإنه قال: (بعضهم) ليستغنى بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الأخيرين، ولا يمثل له بالأمثلة المذكورة أو نحوها ، ويرجحه ؛ لأن فيه تقليلاً للاشتراك .

---

(١) الغير القابلة هكذا وردت فى الأصل .

(٢) ابن هشام : هو عبد الله بن يوسف بن أحمد جمال الدين بن هشام ٧٠٨ - ٧٦١ هـ من أئمة العربية ولد وتوفى بمصر من تصانيفه مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، وأوضح المسالك - الأعلام - الزركلى ١٤٧/٤ - والدرر الكامنة ٣٠٨/٢ - ومفتاح السعادة ١٥٩/١ - والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠ ، مع المكتبة العربية د/ عُطْبة - دار الأوزعى .

(٣) إذا احتمل لهذه المعانى .

الله اسم ذات ، المراد بالاسم هنا ما يقابل الصفة ، بقرينة جعلها مقابلة له ، لا ما يقابل الفعل والحرف ، وذات الشيء قد يقال علي حقيقته ، وقد يقال علي هويته الخارجية ، وقد يقال علي ما يقابل الوصف ، والمراد هنا هو الثانى .

وقد يستعمل استعمال النفس ، واستعمال الشيء ، ولذا يجوز تأنيثه وتذكيره ، وخص بالذكر فى تعيين الذات من صفاته العليّ ؛ لاختصاصه ، ولانطوائه علي سائر صفاته ؛ لأنه معدن لكل كمال ، ومُبْعَدٌ من كل نقصان ، المستجمع لجميع الصفات ، يعنى المستجمع لجميع صفات الكمال ، المستحق لجميع المحامد [1]، أى جمع مِحْمَدَة، بكسر الميم .

الثانى : مصدر بمعني الحمد ، ولذا ، أى لكون لفظة الله علماً للذات من حيث هو علَم ، لا صفة مخصوصة من صفاته تعالي ، علق الحمد عليه تنبيهاً علي استحقاق الذات منه ، حيث هو هو ، أى من غير ملاحظة خصوصية وصف .

لم يقل الحمد للخالق، أو الرازق ، أو نحوهما مما يوهم الاختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف ، فهو أشرف أسمائه وأعظمها ، فذكْره أفضل الأذْكار وأفتحها ، وإضافة الحمد إليه إضافة إلي جميع أسمائه ، والعدول إلي الجملة الاسمية للدلالة علي الدوام والثبات .

يعنى يريد أن قوله « الحَمْدُ للَّه » كان فى الأصل جملة فعليّة ، أى حمدت الله حمداً، فحذف الفعل مع الفاعل ، وأقيم المصدر مقامه، وجعلت الجملة اسمية للدلالة علي الدوام والثبات ، كما قالوا فى ﴿ سَلامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [2]وتقديمه ، أى لم يقل لله الحمد ، مع أن اسم

---

(1) الحمد : نقيض الذم ، والمحمدة : خلاف المذمة ، والحمد أعم من الشكر . الصحاح مادة حمد .

(2) ﴿ سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبي الدار ﴾ سورة الرعد آية ٢٤ .

الله تعالي أهم ، لمزيد الاهتمام نظراً إلي / كون المقام مقام الحمد ، وإن ٥/ب كان ذكر الله أهم نظراً إلي ذاته تعالي .

وقد قيل فى التقديم اختصاص أيضاً ، والإخبار بثبوته لله تعالى ، وكونه حقاً له عين الحمد لله الذى خلق الإنسان ، وخص وصف الخالقية بالذكر من بين الصفات ؛ لأنه أول ما ظهر به المصنوعات ، وعرف وجوده تعالي ، كما ورد فى الحديث القدسى وهو قوله :

«كنتُ كنْزاً مَخْفِيّاً فَأَحبَبْتُ أنْ أُعْرَف ، فخلقتُ الخلقَ وعيّن الإنسان منْها ...» لأنه مثال العالم ، ولأنه أحسن مبتدعاته ، وأكرم مخلوقاته ، حيث قال الله تعالي : ﴿ **وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنى آدَمَ** ... ﴾ [1] .

ثم ذكر العلم من بين آلائه[2] الباطنة ، ونعمائه الظاهرة بقوله (علّمه) لأنه أشرف لإيصاله إلي أول ما يجب علينا ، أعنى معرفة الله تعالي ، أو النظر فيها ، ولأنه أول نعم الوُصْلَة لله بعد خلقه ، كقوله تعالي : ﴿ **وَعَلَّم آدَمَ الأسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَي المَلائكَة فَقَالَ أنْبئُونِى بأسْمَاء هَؤُلاَء** ﴾ [3] الآية .

* * *

(١) سورة الإسراء آية : ٧٠ .

(٢) الآلاء : النعم ، واحدها ألاً بالفتح ، وقد تكسر الهمزة وتكتب بالياء فتقول إليٌ كمِعى وأمعاء - الصحاح مادة ألا .

(٣) سورة البقرة : ٣١.

البيـــان

البيان : هو المنطق الفصيح المُعْرب[1] عما فى الضمير، أى القلب . والفصيح : إما بمعني الناطق . وإما بمعني المُظْهر ، فالمعرب مُغْنٍ عنه .

أو بمعني الخالص ، فالأظهر ذلك ؛ إذ المراد بالبيان ، ما يتميز به نوع الإنسان ؛ إذ ربما لا يكون مفصحاً بالمعني المذكور ، وبه يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان، خصّه بالذكر،لأنه أول فضيلة ظهرت عليه بعد الحياة ، وصدرت عنه ، حيث قال : الحمد لله حين عَطَس عند نزول الروح إلي دماغه وفمه ، وفيه اقتباس لطيف من الآية [2] ، واختلاس شريف فى رعاية البراعة ، أى براعة الاستهلال ، أى لفظ مركّب من برع [3] واستهلّ ، فبرَعَ بمعني فاق أصحابه ، واستهلّ بمعني صاح عند الولادة، ثم نقل ، وسمّي كل ما يشعر المقصود من ذكر العلم .

وحاصلها أن يكون فى ابتداء الكلام ما يشعر إجمالاً بما سيق له الكلام ؛ ليكون الابتداء دالاً / علي الانتهاء ، والصلاة والسلام جمع بينهما لقوله تعالي : ﴿ **صلّوا عليه وسلّموا تسليما** ﴾ [4] الآية علي حبيبه صحيح البيان ، أى كان يبين مقصوده بحسن الترتيب ، وسلامة التركيب، بحيث يفهمه كل لبيب ، يعنى : الأريب فصيح اللسان ، إضافة الفصاحة إلي اللسان باعتبار كونه آلة لظهورها ، وسيأتى بيانها .

٦١/أ

محمد الذى ألجم ، أى أسكت بفصاحته فصحاء قحطان [5]

(١) المعرب : المبيّن والموضح .

(٢) معني قوله تعالي : ﴿ **نزل به الروح الأمين ، علي قلبك لتكون من المنذرين** ﴾ سورة الشعراء ١٩٢ ، ١٩٣ .

(٣) بَرَع الرجل وبرُع بالضم أيضاً : فاق أصحابه فى العلم وغيره ، فهو بارع – الصحاح .

(٤) ﴿ **يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما**) سورة الأحزاب : ٥٦ .

(٥) قحطان – أبو اليمن – الصحاح مادة قحط .

ـ قبيلة باليمن ـ وأعجز ببلاغته بلغاء عدن ـ هم [1]قبيلة أيضاً ـ حتي حسبوا أنهم سحروا بعجزهم عن الإتيان بمثل أقصر سورة من مثل ما جاء به تعالي ، أي وليعلم عجزهم من قوله تعالي : ﴿ **قُلْ لَئِنْ اجْتَمَعَتْ الأنسُ والجنّ عَلَي أنْ يأتُوا بمـثْلِ هَذَا القُرآن لا يأتُونَ بمثْله ولَوْ كَانَ بَعْضهُمْ لبَعْضٍ ظَهِيراً** ﴾ [2] وعلي آله وصحبه ذوى الفضل والعرفان . ما قرأ القرآن ، وروي أى الأحاديث ، ما بمعني المدة أى مدة قراءة القرآن ، ورواية الحديث فى الدنيا .

ذكرهما لأنهما أبلغ الكلام ، وبهما وقع الإفحام الصحاح ، وهى ما أورده أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى [3] ، وابن الحسين مسلم بن الحجاج[4] القشيرى فى جامعيهما . والحسان ، وهى ما أورده داود بن سليمان بن الأشعث السجستانى ، وأبو علي محمد بن عيسي الترمذى [5] وغيرهما من الأئمة فى تصانيفهم ، وخصهما بالذكر لكثرة

---

(١) هو بدلاً من هم .

(٢) سورة الإسراء : ٨٨ .

(٣) البخارى هو : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخارى أبو عبد الله ، الحافظ لحديث رسول الله ﷺ وصاحب الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخارى . ولد فى بخارى ١٩٤ هـ وقام برحلة طويلة فى طلب الحديث حيث قصد خرسان والعراق ومصر والشام وسمع من نحو ألف شيخ وجمع نحو ستمائة ألف حديث اختار منها فى صحيحه ما وثق بروايته ، وتوفي فى احدي قري سمرقند سنة ٢٥٦ هـ - انظر الفهرست ص ٤٨٣ .

(٤) مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى ، أبو الحسين ، حافظ من أئمة المحدثين ولد بنيسابور سنة ٢٠٤ هـ وتوفى سنة ٢٦١ هـ أشهر مؤلفاته صحيح مسلم جمع فيه اثني عشر ألف حديث كتبها فى خمس عشرة سنة ، وله المسند الكبير والجامع .

(٥) الترمذى هو : محمد بن عيسي بن سَوْرة بن موسي السلمى البوغى الترمذى من أعلام علماء الحديث وحفاظه ولد سنة ٢٠٠ هـ وتوفي ٢٧٩ هـ من مؤلفاته الجامع الكبير مطبوع باسم صحيح الترمذى بمجلدين ، والشمائل النبوية ، والتاريخ والعلل ، روي عن البخارى ومسلم وغيرهما وروي عنه كثيرون، ثبت أبى جعفر أحمد بن على البلوىّ ط المغرب ١٦٨ .

روايتهما ، أى كما بيّن فى شرح المصابيح ، ولرعاية السجع ، ولا يخفي ما فى أثناء الخطبة من حسن العبارة ورعاية البراعة ، ولطف الإشارة من البداية إلي النهاية .

وبعد ، فأما الفاء فيه بتقدير أمّا وحذفها لدلالة بعد عليها ؛ لكثرة استعمالها معه .

وقد يقال الواو فى « وبعد » عوض عنها ، أى عن لفظة أمّا [(١)] ، وأمّا ظرف بمعني « إذا »استعمل استعمال الشرط ، يليه فعل ماض لفظاً أو معنى ، أى والأظهر أن يقول بمعني « إذ » قال ابن مالك [(٢)] :/ ؛ لأنهما مختصان بالماضى ، وبالإضافة إلي الجملة .

٦١/ب

كان علم البلاغة هو المعانى والبيان ، وأما البديع : فهو علم توابعهما [(٣)] فكان كالتتمة له من آلة العلوم فهْما وأخذاً ، وأعز الفنون معنى ولفظاً ، وبه ـ أى بعلم البلاغة ـ لابغيره [(٤)] من العلوم ، كاللغة ، والصرف ، والنحو .

هذا استئناف كأنه قيل : ما سبب اللذة فى فهمه وأخذه ، فقال : به يكشف أستار حقائق الإيجاز ، ودقائق الألغاز ، يقال ألغز فى كلامه ، إذا عمّي مراده ، والاسم اللّغْز ، والجمع الألغاز ، وتشبيه الحقائق والدقائق بالأشياء المقبولة المحتجبة ، استعارة مكنية ، وإثبات الأستار لها استعارة تخييلية .

اعلم أن اللفظ : إما حقيقة إن استعمل فى معناه الموضوع له ، أو مجاز إن استعمل فى غيره لعلاقة بينهما .

---

(١) لما ظرف بمعني إذا ، فالكلام غير مستقيم ، لأن الحديث عن أمّا وليس عن لما هكذا ورد فى الأصل.

(٢) ابن مالك هو : محمد بن عبد الله بن مالك الطائى أحد الأئمة فى علوم العرب – وأشهر كتبه الألفية ٦٠٠ – ٦٧٢ . الأعلام ٢٣٣/٦ .

(٣) توابعها : وردت هكذا بالأصل .

(٤) لا بغــــير .

والمجاز إما مرسل ، إن كانت تلك العلاقة غير المشابهة ، أو استعارة؛ إن كانت العلاقة المشابهة . أى إن قصد إطلاق اللفظ علي المعنى المجازى بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقى ، وإلاّ فمجاز مرسل .

ثم إن ذلك التشبيه قد يضمر فى نفس المتكلم فلا يصرح بشىء من أركانه سوي المشبه ، ويدل علي ذلك التشبيه المضمر بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به ، فسمي ذلك الشبيه المضمر استعارة بالكناية ، والإثبات المذكور استعارة تخييلية ؛ لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذى من خواص المشبه به ؛ لتخييل أنه من جنس المشبه به ، فالمشبه به والمشبه حقيقة مستعملة فى المعني الموضوع له ، وليس فى الكلام مجاز لغوى ، وإنما المجاز هو إثبات شىء لشىء هو له ، وهذا أمر عقلى .

فالاستعارتان[1] أمران معنويان ، وهما فعلان للمتكلم ، وهما /٧أ/ التشبيه والإثبات .

والتخييلية قرينة للمكنية ، فالاستعارتان متلازمتان وجوداً ؛ لأنه لو لم توجد القرينة لم يتحقق وجود المكنية فى الكلام ، ولا يتأتي بهذه القرينة ، وهى إضافة خواص المشبه إلي المشبه به إلاّ علي سبيل الاستعارة المكنية والتخييلية ، وهذا بعد التشبيه المضمر فى النفس فى جميع العلوم والمعارف ، وفى كشف الحجاب والاطلاع علي ما تحته ما ليس فى غيره، فيكون آلة العلوم ، وبه يُوقَفُ علي معرفة ما فى نظم القرآن .

« فُعْلان »[2]بمعني مفعول : اسم للكلام المنزل علي النبى عليه السلام « ونظمه » تأليف كلماته مرتبة المعانى مناسبة الدلالة علي حسب ما يقتضيه العقل ، لا مجرد تواليها فى النطق ، وضم بعضها إلي بعض كيف ما اتفق من الإعجاز .

---

(١) فالاستعارتان : يعنى المكنية والتخييلية .

(٢) قرآن على وزن فعلان .

وهو ليس بمجرد الألفاظ ، وإلاَّ لما كان للَطائف العلْمين مدخل فيه ؛ لأنها لا تتعلق بنفس الألفاظ ، ولذا اختارَ النظم عليَ اللفظ ، وفيه أيضاً استعارة لطيفة وإشارة شريفة إلي أن كلماته كالجواهر .

والمراد بالوقوف : معرفة أنه معجز ؛ لكونه فى أعلي مراتب البلاغة ؛ لاشتماله علي الخواص الخارجة عن طوق البشر ، وأنواع الدقائق ، وأسرار النكت : جمع نكتة ، وهى اللطيفة المستخرجة بقوة الفكر ، من نَكَتَ الأرض إذا أثر فيها ، وقيل النكتة : هى الدقيقة ، سميت بذلك لتأثيرها فى النفوس ، من نكت الأرض ، إذا ضربها فأثر فيها ، أو لحصولها بجدة فكرية [١] شبيهة بالنكتة ، أو مقارناً لها غالباً .

ويقال لها اللطيفة إذا كان تأثيرها فى النفوس بحيث يورث نوعاً من الانبساط .

واللطائف جمع لطيفة ، وهى كل إشارة دقيقة المعنى تلوح للفهم لا تسعها العبارة ، كالعلوم الذوقية ، وهذا الوقوف وسيلة / إلي تصديق ٧/ب النبى عليه السلام فى جميع ما جاء به ليقتفيَ أثره ، فيُفازَ بالسعادات الدنيوية والأخروية ، فيكون من أعزّ الفنون ؛ لكونها معلومة من أعز الفنون، وغايته من أشرف الغايات ؛ إذ عزة كل علم بعزة معلومه وغايته .

وكان كتاب « تلخيص المفتاح » المنسوب إلي الإمام محمد بن عبد الرحمن القزوينى [٢] ، الخطيب بجامع دمَشْق – بكسر الدال ، وفتح الميم وسكون الشين – قصبة الشام ، وعلَيه رحمة ربه الغنى ، مفتاحاً لأبواب خزائن قواعد الدرر لعلوم البلاغة .

والقواعد جمع قاعدة ، وهى حكم كلى ينطق علي جزئياته أى

(١) بجدة فكرية : أى فكرة جديدة لامعة تؤثر فى النفس كأنها النكتة فى الأرض .

(٢) الإمام الخطيب القزوينى صاحب كتاب الإيضاح والتخليص علي كتاب المفتاح للسكاكى، والخطيب القـزوينى يعـد إماماً فى البلاغة ومن أعلامهـا الكبـار توفى سنة ٧٣٩ هـ .

علي جميع جزئيات موضوعه، فكلية الحكم باعتبار موضوعه ، لا باعتبار ذاته ؛ لأن القضية الواحدة لا تصدق علي أخري ، ولا الحكم الواحد على حكم آخر .

مثال انطباق القاعدة علي جزئياتها ، أن تؤخذ صغري سهلة المأخذ من الشكل الأول ، ثم تجعل تلك القاعدة كبري لتلك الصغري السهلة المأخذ ، فينتج المطلوب .

مثلاً كون الفاعل يجب رفعه قاعدة وحكم كلى ، فنقول هذا فاعل ، فهذه سهلة المأخذ وتضم إليها ، وكل فاعل يجب رفعه ، وهو الحكم الكلى المنطبق علي الجزئيات ينتج هذا يجب رفعه ، فيصدق علي فاعلية زيد وعمرو وبكر وغيرهم ؛ ليستفاد – أى ليعرف – أحكامها – أى أحكام الجزئيات – منه – أى من ذلك الحكم الكلى – كقولنا : كل حكم منكر يجب توكيده – أى تأكيده – قال فى الديوان : إن التوكيد بمعني التأكيد غريبة مولّدة ، فنقول هذا الحكم منكر ، وكل حكم منكر يجب تأكيده ، والتأكيد أمر كلى له جزئيات كثيرة ، ويعد التأكيد مصباحاً فى غياهب – جمع غيْهب[1] / ٨/أ وهو الدجي ، فأين عوايده الغرر ؟ .

العوايد جمع عايدة ، وهى المنفعة جديراً – أى لا يقال – بأن يَزْبُرَه[2] ويحرّرَه بذهب الشمس علي صفحة فضة القمر .

ولكن لا يخلو – أى كتاب التلخيص [3] من معارضات موردة علي

---

(١) الغيهب : الظلمة ، والجمع غياهب . يقال : فرس أدهم غيهب إذا اشتد سواده . الصحاح مادة غهب .

(٢) الزبْر بالفتح : الزجر والمنع ، والمراد أن يقطعه ويحرره بذهب الشمس علي صفحة القمر .

(٣) كتاب التخليص للخطيب القزوينى ، وصاحب المفتاح هو السكاكى المتوفى ٦٢٦ هـ وهو : يوسف بن أبى بكر بن محمد بن على أبو يعقوب السكاكى الخوارزمى إمام فى النحو والمعانى والبيان مات بخوارزم سنة ٦٢٦ هـ وولد سنة ٥٥٥ هـ البغية ٢/٣٦٤ .

صاحب المفتاح وغيره ، شاغلة للمبتدعين عما هو المطلوب من الفن من أصول القواعد ، ومحصول الفوائد ، ومنازعات بينه وبين السكاكى وغيره، خارجة عن المقصود والمطلوب ، صارفة للراغبين عن السمت (١) المرغوب فى الوصول إلي المطلوب ، فبالتماس بعض الأكياس (٢) جمع كيّس بمعني الزكى (٣) الذين حلّوا أى نزلوا بقرب منى فى حسن الاستئناس ـ أى المؤانسة ـ كل العين والرأس ، أى منزلة قربهما فيها أى المؤانسة ـ استصفيت ـ، جواب لما كان منه ـ، أى من تلخيص القزوينى ما هو المقصود من فن البلاغة من أصول القواعد ، أى بيانها ، ولحصول الفوائد، جمع فائدة ، وهى ما استفدته من علم أو مال ، وأفدته ، يقال : فادت له فائدة ، من باب باع يبيع بإيراد أساهل الأمثلة وأوضحها ، والأمثلة هى الجزئيات التى تذكر لإيضاح القواعد ، أى الحكم الكلى إنما يتضح غاية الإيضاح إذا أُبرز فى الخارج جزء من جزئياته ، لإيصالها إلي فهم المستفيد ـ، وأمائل الشواهد وخيارها .

والشواهد هى الجزئيات التى يستشهد بها (٤) فى إثبات القواعد ، وإيصالها من التنزيل ، أو كلام العرب الموثق بعربيتهم ، فهى أخص من الأمثلة ، أى لأن الشاهد يجب أن يكوَن من كلام الغير ، والمثال لايجب فيه ذلك ؛ بل قد يكون جُمَلياً (٥) .

ومعني قوله : فهى أخص من الأمثلة ؛ أن كل ما يصح أن يكون

(١) السَّمْتُ : الطريق . وسَمَتَ يَسْمُتُ بالضم ، أى قصد .

(٢) الكَيْس : خلاف الحمق ، والرجل كيّس ، أى ظريف .

(٣) زَكَا الرجل يَزْكو زُكُواً ، إذا تنعّم وكان فى خِصبٍ ، والذكاء حدة القلب ، وقد يراد المعنيان معا .

(٤) يستشهد لها ، هكذا وردت فى الأصل .

(٥) فى الأصل : بل قد يكون جعلياً ، والجعل له معان كثيرة أقربها إلي النص ما جعل للإنسان من شيء علي الشيء ، والأقرب أن تكون الكلمة (جملياً) كما أثبتناها ، رددتها إلي المعنيين أى من كلام الغير أو من كلامه هو الصحاح مادة جعل وجمل .

شاهداً ، يصلح أن يكون مثالاً لا العكس ، لأن المثال قد يكون جملياً /٨ب

وليس المراد بقوله : **فهى** أخص ، أن كل شاهد مثال ، وليس كل مثال شاهداً ؛ لأن الشاهد لا يصدق علي المثال ، ولا العكس .

وجعلته المستصفي من التخليص مختصراً مفيداً للمبتدئين فى هذا الفن ، واضحاً بغير الإملال ، بارتكاب التكلفات ، لإيضاح عباراته ، وسفْراً [١] شديداً ، أى كتاباً للمستفيدين من فوائد هذا العلم ، وسيطاً بينَ الإيجاز والإطناب بدون الإخلال فى أداء المقصود ، معتذراً[٢] بوفور القصور ، أى طالباً الخير من الله تعالي بالأدعية المأثورة فى مهمات الأمور، وعظيمات الشئون [٣] ، فرتبته - أى المختصر - والترتيب : وضع كل شىء فى مرتبته علي :

مقدمة وأصلين وتتمة ؛ لأن المذكور فيه . إما أن يكون من مقاصد الفن ، أو لا .

الثانى : المقدمة . **والأول** : إما أصل متبوع أو تابع .

الثانى : التتمة . **والأول** : إما أن يحترز به عن الخطأ فى تأدية المعني المراد ، فهو الأصل الأول [٤] ، وإما أن يحترز به عن التعقيد المعنوى ، فهو الأصل الثانى [٥] .

وبعد التفتيح [٦] ، وهو اختصار اللفظ مع وضوح المعنى ،

---

(١) السفْر : الكتاب ، والجمع أسفار قال الله تعالي (كمثل الحمار يحمل أسفارا) سورة : الجمعة آية : ٥ .

(٢) متعذراً والصواب معتذراً بوفور النقص .

(٣) ومعظمات الشئون .

(٤) يقصد بالأصل الأول علم المعانى .

(٥) يقصد بالأصل الثانى علم البيان .

(٦) استفتحت الشيء وافتتحته ، والاستفتاح : الاستنصار والفتح النصر - الصحاح مادة فتح .

والتمحيص من محصّت الذهب بالنار ، إذا خلصته مما يشوبه ، سميته تمحيص التخليص ؛ لكونه خالصاً من المعارضات والمنازعات الخارجة على المقصود .

وغاية ما أسأل الله به أى بتأليف المختصر وترتيبه – وأتمناه ، وغاية ما أرجو منه ، أن يجعله الله خالصاً لوجهه ورضاه ، أى جعله سبباً لرضائه الشريف ، وأن ينفع به ، أى بهذا المختصر كما نفع بأصله ، أى التخليص بمنّه وإنعامه علينا ، وفضله وإحسانه إلينا ، إنه تعالى وليّ التوفيق ، وجعل فعلَ عباده لما يحبه ويرضاه ، وبه العَون / أى بالله لا غيره علي التحقيق ، أى فى الحقيقة أو علي بيان حقيقة الشىء علي وجه الحق .

٩/أ

***

المقدمة

تعريفها للعهد وهى مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منه، من قديم ، بمعني تقديم ، يقال : مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله ، كمعرفة حدّه ، وغايته ، وموضوعه ، أى المراد فى المعرفة مطلق الإدراك أعم من التصور والتصديق[1]، فيكون التعريف فى الحدّ بمعني التصوّر، وفى الغاية والموضوع بمعني التصديق .

ومقدّمة الكتاب بكسر الدال لطائفة من كلامه ، قدمت أمام المقصود ؛ لارتباط له بها ، وامتناع بها فيه ،سواء توقف عليها أم لا فى الفصاحة .

وهى فى اللغة[2] عبارة عن الإبانة والظهور . يقال : فصُح الأعجمى وأفصح ، إذا انطلق لسانه ولم يلْحَن ، وأفصح به أى صرّح .

قدّمها ؛ لكونها كالجزء من البلاغة ، والبلاغة هى الوصول والانتهاء . قدمها فى الذكر توطئة لقوله :

يوصف الكلام والمتكلم بهما[3] ، يقال : كلام فصيح بليغ ، ومتكلم فصيح بليغ شاعراً كان أو كاتباً ، قدمهما [4]لاشتراكهما فى

---

(١) التصور : هو طلب تعيين المفرد مثل : أمحمد ناجح أم على ؟ فأنت تعرف بيقين أن أحدهما نجح ، ولكن أنت تسأل عن الذى نجح . أهو محمد أم على .

أما التصديق : فهو إدراك النسبة ، أى السؤال عن مضمون الجملة وليس عن المفرد مثل : أحضر الأستاذ ؟ فأنت تتصور الحضور كما تتصور الأستاذ ، ولكن تسأل عن نسبة الحضور للأستاذ هل حضر أم لا .

(٢) وهى فى اللغة : أى الفصاحة .

(٣) أى بالفصاحة والبلاغة .

(٤) أى الكلام والمتكلم .

الوصف بكل منهما . بخلاف المفرد ، فإنه ينفرد فى الوصف بأحدهما كما قال .

والمفرد بالفصاحة ، يقال : كلمة فصيحة «قَط »[1] ، من أسماء الأفعال بمعني انته ، ويصدر بالفاء تزيينياً للفظ ، كأنه جزاء شرط محذوف ، أى إذا وصف المفرد بالفصاحة انته عن وصفه بالبلاغة ؛ إذ لم يسمع كلمة بليغة .

ولما كان بلاغة الكلام والمتكلم موقوفة علي معرفة فصاحة المفرد ؛ لأنه جزء من الكلام ، ومأخوذ فى تعريف المتكلم ، قدم فصاحة المفرد فقال : هى فيه ، أى الفصاحة فى المفرد :

خلوصه من تنافر الحروف . والغرابة . ومخالفة القياس اللغوى .

وإنما لم يقل : ومخالفة القياس العرفى / وإن كان المراد ذلك، ٩/ب إيماء إلي أن منشأ القياس العرفى استقراء اللغة ، يقال : أى المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد فى كلمة شيء من هذه الثلاثة، لا تكون – أى الكلمة – فصيحة .

فالتنافر وصف فى كلمة يوجب ثقلها – أى بكسر الفاء ، وتحريك العين ، ضد الخفة ، وهو مصدر ، وتسكينه الحاصل بالمصدر ، والأول هو المراد هنا – علي اللسان وعُسْر النطق بها .

فمنه ما هو متناه فى الثقل نحو الهِعْخَع[2] بالخاء المعجمة بين العينين ، أى بكسر الهاء وفتح الخاء المعجمة وكسرها نبت أسود .

---

(١) قال سيبويه « قطْ » ساكنة الطاء معناها الاكتفاء وقال : قط معناها الانتهاء اللسان مادة قطط وقد ورد فى الأصل فقط بدلاً من كلمة قط .

(٢) روي عن الخليل أنه قال : سمعت كلمة شنعاء وهى (الهعخع) ضرب من الشجر يتداوى به ، وسبب الثقل أن الهاء والعين لايكاد واحد منهما يأتلف مع الآخر من غير فصل . عروس الأفراح . السبكى ٧٨/١ والخليل بن أحمد هو صاحب العربية والعروض ، وأبوه أول من سمي أحمد بعد النبى ﷺ . البغية ٥٥٧/١ .

وقيل : بضم العينين المهملتين بينهما الهاء والخاء المعجمة .

وقيل : بخاءين معجمتين مضمومتين ، وعينين مهملتين[1] .

ومنه ما دون ذلك نحو[2] : مُسْتَشْزِراتٌ فى قول امرئ القيس : غدائره : أى الغديرة القبضة من الشعر ، ويقال : الشعر الذى يقع علي وجه المرأة من مقدمة رأسها غديرة ؛ لأنها غودرت ، أى تركت وطالت .

مستشزرات إلي العلا[3] ، أى ذوائب شعره مرتفعات ، أى إن روى بالكسر علي لفظ اسم الفاعل ، أى مرفوعات، وإن روى بالفتح : اسْتَشْزَرَه أى رفعه ، واستشزر أى ارتفع يتعدي ولا يتعدي ، إلي العلا جمع العُلْيا ، أى بضم العين ، والقصر تأنيث الأعلي ،ومنشأ الثقل أجزاء هذه الحروف المخصوصة ، ويعرف بسلامة الذوق ، فكل ماعدّه الذوق الصحيح ثقيلاً متعسر النطق فهو متنافر ، سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك ، ولهذا اكتفي المصنف[4] بالتمثيل ، ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه ؛ لتعذر ضبطه ، أى فالأولي أن يحال إلي سلامة الذوق ،

وقد سبق إلي بعض / الأوهام أن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج / ١٠ أ سبب للثقل المخلّ بفصاحة الكلمة ، وأنه لا يخرج الكلام المشتمل علي كلمة غير فصيحة عن الفصاحة والغرابة .

(والغرابة)[5] وهى كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعني ، ولا مأنوسة الاستعمال .

---

(١) الخُعخُع .

(٢) غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إلي الْعُلا تَضِلُّ العِقَاصُ فى مُثَنّي وَمُرسَلِ

البيت لأمرئ القيس من معلقته ديوان ص ١٧ .

(٣) مستشزرات من العلا هكذا وردت.

(٤) المراد بالمصنف : المغربى .

(٥) أضفنا ما بين قوسين حتي يتضح المراد .

فمنه ما يحتاج فى معرفته إلي أن يبحث عنه فى كتب اللغة المبسوطة نحو : تكأكأتم ، أى فى قول عيسي بن عمر النحوى[١] حين سقط عن الحمار ، واجتمع الناس عليه قال :

« مَا لكُـمْ تَكَأْكَأْتُمْ عَـلَيَّ تَكَأْكُؤكُـم عَلَي ذى جِنَّـة، افْرَنقعُـوا »

تكأكؤكم منصوب بنزع الخافض . بمعني اجتمعتم ، وافرنقعوا بمعني : تنحوّا ، أى عنيّ ، ذكره الجوهرى فى الصحاح[٢] .

وذكر جارالله فى الفائق[٣] أنه قال الجاحظ :

مرّ أبو علقمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرّة [٤]، والمراد بهيجانها كونه مغمي عليه ، وهذا تعبير عن المسبب بالسبب ، فوثب عليه قومه يعصرون إبهامه ويؤذنون في أذنه ، فأفلت وخرج من أيديهم ، وقال : « ما لكُمْ تكأكأتُمْ عَلَيّ افْرنْقعوا عنّى » فقال بعضهم : دعوه فإن شيطانه يتكلم بالهنديّة .

وفى بعض الروايات « ذى حيّة » وهو المحفوظ فى نسخ الصحاح تصحيفا[٥] ، والمعني : اجتمعتم عليّ اجتماعكم علي من لدغته الحية .

ومنه ما يحتاج إلي أن يخرّج له وجه بعيد فى الاشتقاق كأنف مسرّج تشبيها له بالسيف السريجىّ فى الاستواء ، أو السراج فى اللمعان

---

(١) هو عيسى بن عمر الثقفى وكنيته أبو سليمان ، كان ثقة عالماً باللغة والنحو ، يميل إلي الوحشىّ والغريب فى الكلام توفي سنة ١٤٩ هـ نزهة الألبا فى طبقات الأدبا ص ١٣-١٥ وبغية الوعاة ٢/٢٣٧ .

(٢) قال الجوهرى : وفى كلام عيسي بن عمر : « افرنقعوا عنى » أى انكشفوا وتنحوا . والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية مادة فرقع للجوهرى وهو معجم فى اللغة مطبوع . وتوفي سنة ٤٥٣ هـ .

(٣) الفائق ٣ /٢٤١ ط عيسي الحلبى .

وفى الفائق : « ما لكم تكأكأتم عليّ كما تتكأكأون علي ذى جنّة » .

(٤) هاجت به مرة : أى تغير عقله ومزاجه .

(٥) فى الأصل تصحيحا وهو غير مستقيم .

فى قول العجاج[1] نحو :

وَفَاحماً وَمَرْسناً مُسَرَّجاً .

أى شعراً أسود كالفحمَ ، وأنفَ كالسيف السريجىَ ، أى فى الدقة والاستواء ، والسريج اسم قين[2] ينسب إليه السيوف .

واعلم أن الوحشىَ قسمان ، أى الوحشى منسوب إلى الوحش الذى يسكن القفار ، استعير للألفاظ التى لم يؤنس استعمالها ، والقفار جمع قفر ، وهو الموضع الخالى عن الماء والكلأ .

فالأول من القسمين : / ١٠/ب

كونه مذكوراً ، والذكر الحكميّ ألا يكون مصرحاً به ، ولا يكون شيء من السياق مقتضياً لذكره معنى ، إلا إن حكم الوضع ، بأن مفسر الضمير ، وما يصلح أن يكون مرجعاً له يلزم أن يتقدم ما يقتضي ذكره حكماً ، وذلك أنه إنما خولف مقتضي حكم الوضع لأغراض تعرف فى وضع المضمر موضع المظهر ، فالمرجع المؤخر لغرض مقدم حكماً ، كما أن المحذوف لعلة ، فى حكم الثابت ، فظهر مما ذكرنا أن قوله : لفظاً ومعني وحكماً متعلق بالذكر ، وبيان أقسامه ، نحو : ضرب غلامُه زيداً ، فإنه غير فصيح ، أى وإن كان مثل هذه الصورة مما اتصل بالفاعل

---

(١) العجاج اشتهر بالرجز وهو من رجاز العصر الأموى واسمه : عبد الله بن رؤبة بن لبيد بن صخر ابن كثيف بن عمر بن حنَيّ بن ربيعة بن سعد بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، طبقات فحول الشعراء – ابن سلام الجمحى ت ٢٣١ هـ ص ٧٣٨ والبيت

ومقلة وحاجبا مزججا   وفاحما ومرسنا مسرجا

ديوانه ص ٨ ، تهذيب الألفاظ ص ٢٠٧ ، سر الفصاحة ٦٦ .

وهو من بحر الرجز من أرجوزة طويلة أولها :

ما هاج أشجانا وشجوا قد شجا   من طلل كالأتحميّ أنهجا

والشاهد فيه : الغرابة فى « مسرجا » للاختلاف فى تخريجه .

(٢) القين : العبد .

ضمير المفعول ، وإن أجازه الأخفش[1] بناء علي شدة اقتضاء الفعل المفعول به ، كالفاعل . وتبعه ابن جني[2] ، واستشهد بقوله :

جَزَي رَبُّه عَنِّى عَدِىَّ بن حَاتِم
جزاءَ الكِلَابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

أى فعل الله ذلك .

والتعقيد : كون الكلام معقداً ، بحيث يشكل علي السامع فهم معناه ، وذلك قد يقبح نظماً ، أى لخلل واقع من حيث النظم فيكون من التعقيد اللفظى نحو قوله ، أى : الفرزدق فى مدح خال هشام بن عبد الملك ، وهو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى :

وَمَا مِثْلُهُ فِى النَّاس إلاَّ مُمَلَّكاً أَبُو أُمِّـهِ حَىٌّ أَبُوهُ يُقَـارِبُهُ[3]

أى : ليس مثله فى الناس أبو أمه ، أى أبو أم ذلك المُمَلَّك أبوه ،

---

(١) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعد الأخفش المجاشعى مات سنة ٢١٠ هـ مراتب النحويين ص ٦٨ .

البيت للنابغة الذبيانى وقد ورد فى الديوان هكذا :

جزي الله عبسا عبس آل بغيض جزاء الكلاب العاويات وقد فعـل

ديوانه ص ١٢٧ ط بيروت .

والذى عليه الرواة أن قائل هذا البيت أبو الأسود الدؤلي يهجو عدي بن هاشم وإما وهم من وهم فى نسبته إلي النابغة أن للنابغة الجعدى شعراً شبيهاً بهذا وهو البيت المذكور فى ديوان النابغة، وقيل : لم يدر قائل هذا البيت . والبيت من شواهد النحو فى باب الفاعل ، وانظر الخزانة ط السلفية ٢٥٣/١

وأبو الأسود الدؤلى هو : ظالم بن عمرو بن ظالم أول من أسس النحو وكان من سادات التابعين ثقة فى حديثه، وهو أول من نقط المصحف ،مات سنة ٦٩هـ بالطاعون ـ البغية ٢٢/٢

ومنشأ التعقيد : عود الضمير فى « ربه » علي متأخر لفظاً ورتبة

(٢) ابن جنى ، هو عثمان بن جنى ولا ٣٣٢هـ وأبوه رومى يونانى من أشهر علماء اللغة والنحو . البغية ١٣٢/٢.

(٣) البيت من شواهد التعقيد اللفظى ، والذى عليه الرواة أن قائل هذا البيت هو الفرزدق، والبيت ليس فى الديوان : انظر الخصائص ص ٣٢٩/١ . ونسبه العباسى للفرزدق .

والشاهد فيه التعقيد : وهو ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة علي المراد ، إما لخلل فى نظم الكلام فلا يتوصل منه إلي معناه ، أو لانتقال الذهن من المعني الأول إلي المعني الثانى الذى هو لازمه ، والمراد به ظاهراً ، والأول هو الشاهد فى البيت .

أى أبو إبراهيم الممدوح ، أى والجملة صفة مملكاً ، أى ؛ لايماثله أحد إلا ابن اخته وهو هشام .

ففيه فصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبى الذى هو (حىّ) ، وبين الموصوف والصفة ، أعنى حىّ يقاربه بالأجنبى الذى هو (أبوه) وتقديم المستثنى يعنى (مملكاً) / علي المستثنى منه يعنى حىّ ، وذلك وإن شاع استعماله ، لكنه يوجب زيادة التعقيد ، وهو ما يقبل الشدة والضعف، /١١أ وفصل كثير بين البدل وهو حىّ والمبدل منه وهو (مثله) ومثله اسم ما وفى الناس خبره ، ومملكاً منصوب لتقديمه علي المستثني منه .

وقد يقع انتقالاً ، أى من حيث انتقال الذهن من المعني الأول ، أى المفهوم بحسب اللغة إلي الثانى المقصود ، فيكون منه **التعقيد المعنوى** نحو قول عباس بن الأحنف[1] :

سأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا
وَتَسْكُبُ عَيْنايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

أى جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الأحباء وأصاب ، ولكنه أخطأ فى جعل جمود العين كناية عما يوجبه دوام التلاقى من الفرح والسرور ، أى بجمود العين ، فإن الانتقال من الجمود أى جمود العين إلي بخل الدموع حال إرادة البكاء ، وهى حالة التحزن لا السرور الحاصل بملاقاة الأحباء ، أى ومواصلة الأصدقاء ، ولهذا

---

(١) البيت مذكور فى ديوان العباس بن الأحنف منفرداً ص ١٠٦ ط دار الكتب .

والشاهد فيه : التعقيد وهو الانتقال ؛ فمن عادة الزمان الاتيان بضد المراد ، فإذا أريد البعد يأتى الزمان بالقرب ، وإذا أريد السرور يطلب الحزن والبكاء ، والشاعر هنا كني عن السرور ، فالانتقال هنا من جمود العين إلي السرور خطأ فاحش فحصل التعقيد .

والعباس بن الأحنف هو خال إبراهيم بن العباس الصولى ، كان رقيق الحاشية ، لطيف الطباع ، وله مع الرشيد أخبار جميل المنظر ، نظيف الثوب ، حسن الألفاظ ، كثير النوادر . شعره كله جيد ، وجميعه فى الغزل لا يكاد يوجد فيه مديح .

لا يصلح أن يقال في الدعاء : لا زالت عينك جامدة وهو المقصود بقول الشاعر، أى ومعني البيت :

إنىّ اليوم أطيب نفساً بالبعد والفراق، وأوطنها علي مقاساة الأحزان والأشواق وأتجرع غصصها وأحتمل لأجلها حزناً لتفيض الدموع من عينىّ،لا تنسب بذلك إلي وصل يدوم ، ومسرة لا تزول ، فإن الصبر مفتاح الفرج .

فجعل طلب البعد مجازاً عن لازمه ، وهو طيب النفس ، وجعل سكب الدموع مجازاً عن سببه .

والأوجَه : أنه لا حاجة إلي التجوّر فى سكب الدموع ؛ بل ما ذكره تقرير للمعنى ، وبيان لسبب السكب ، وعلي هذا فالسين لمجرد التأكيد كما فى قوله تعالي : (سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا ...) الآية[1] /. وغير ذلك . ١١/ب

وقيل معني البيت : أن عادة الزمان والإخوان الإتيان بنقيض المطلوب ، والجريان علي عكس المقصود ، وإنى الآن كنت أطلب القرب والسرور ، فلم يحصل لى إلا الحزن والفراق ، فبعد هذا أطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال ، وأطلب الحزن ليحصل الفرح والسرور، وهذا إن نصبت (تسكب) بتقدير أن عطفاً علي بعد الدار ، وإن رفعته كما هو الصواب ، فالمعني : أبكى وأتحزّن الآن ليحصل فى المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال ، ولا يدخل سكب الدموع تحت الطلب ، لكنه أكبّ عليه ولازمه ملازمة المطلوب ؛ ليظن الدهر أنه مطلوب فيأتى بضده ، وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ، ولا يخفى ما فيه من التكلف . ومنشؤه عدم التعمق فى المعانى ، وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف ، والصحيح ما ذكره أولاً .

---

(١) (**لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء سنكتب ما قالوا**) آل عمران آية : ١٨١ .

وفصاحة المتكلم فى المتكلم : ملكة ، أى كيفية ، راسخة ، يعنى مستحكمة فيها بحيث لا تزول أصلاً ، أو يعسر زوالها ، فالأحسن فى الكيفية ما ذكره المتأخرون وهو :

أنه عرض لا يتوقف تصوره علي تصور غيره ، ولا تقتضى القسمة واللا قسمة فى محله اقتضاء أوّليًا .

ثم الكيفية إن اختصت بذوات الأنفس تسمي كيفية نفسانية ، وإن كانت راسخة فى موضعها تسمى ملكة ، وإلا تسمي حالا .

فالملكة كيفية راسخة فى النفس ، فقوله ملكة إشعار بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة ، حتي لو عبر عن المقصود ، وبلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه ، لا يسمي / فصيحاً فى الاصطلاح يقتدر بها المتكلم ١١٢/ علي التعبير عن المقصود ، لم يقل (يعبرّ) إشعاراً بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد تلك الملكة ، سواء وجد التعبير أو لم يوجد ، أى يسمي فصيحاً «فى»[1] حالتى النطق وعدمه ، سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح فى زمان من الأزمنة ، أو لا ينطق قطّ ، ولكن له ملكة الاقتدار .

ولو قيل (يعبّر) لاختص بمن ينطق بمقصوده فى الجملة ، هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام .

وقوله بلفظ فصيح يعم المفرد والمركب ، وذلك لأن اللام فى المقصود للاستغراق ، أى كل ما وقع عليه قصد المتكلم وإرادته ، فلو قيل بكلام فصيح ، لوجب فى فصاحة المتكلم أن يقتدر علي التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح ، وهذا محال ؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد ، كما تقول : دار غلام ، وثوب جارية، وغير ذلك والمركب نحو : إن زيداً قائم .

البلاغة، أى فى المتكلم : ملكة يقتدر بها علي تأليف كلام بليغ ،

---

(١) يسمي فصيحاً حالتى النطق وعدمه بدون فى .

لا يكون بليغاً ما لم يكن فصيحاً ، فكل بليغ كلاماً كان أو متكلماً فصيح ؛ لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة بغير عكس ، أي ليس كل فصيح بليغاً ؛ لوجود الفصاحة في المفرد دون البلاغة .

البلاغة في الكلام إنما تتحقق عند تحقق الأمرين : مطابقته ، أي مطابقة الكلام مع فصاحته لمقتضي الحال ، وهو الوجه الذى يقتضى الحال إيراد الكلام عليه ، من إطلاق الحكم وتأكيده ، ونفي المسند إليه وإثباته ، وترك المسند وذكره ، وغير ذلك مما سيذكر فى محله ، مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم ، يعنى بالحكم ، وجود زيد فى الدار ، فالإنكار حال تقتضى تأكيده ، أى تأكيد الحكم بإنّ ، نحو إنّ زيداً فى الدار ، كلام جزئى / من جزئيات التأكيد الذى هو مقتضى الحال، الذى هو أمر كلى ، وهو الكلام المكيّف بكيفيّة مخصوصة ، فإن الإنكار يقتضى كلاماً مؤكداً مكيفاً بمعني ذلك الكلام هو مقتضي الحال صادق علي قولك : إنّ زيداً فى الدار ونحوه .

١٢/ب

فلذا قيل المراد بالحال : هو الأمر الداعى الباعث الحامل إلي التكلم علي وجه مخصوص ، إلي أن يعتبر خصوصية ما مع الكلام الذى يؤدى به أصل المراد ، وهو المعنى اللغوى المطابقي عند أهل اللغة .

والمراد بالخصوصية كون ذلك الكلام مكيفاً بكيفية مخصوصة ، وذلك هو مقتضي الحال ، فالتأكيد مقتضي الحال ، أى مطابقته له : أى الحال إن اقتضي التأكيد كان الكلام مؤكداً ، وإن اقتضي الاطلاق كان عارياً عن التأكيد ، وهكذا ، إن اقتضي حذف المسند إليه حذف ، وإن اقتضي ذكره ذكر ، وغير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعانى. وهو أى مقتضي الحال : الاعتبار المناسب للمقام ، كالتأكيد والإطلاق وغير ذلك .

واعلم أن الحال والمقام متقاربا المفهوم ، والتغاير بينهما اعتبارى ،

فإن الأمر الداعي إلي التكلم علي وجه مخصوص مقام باعتبار توهم كونه كلاً لورود الكلام فيه علي خصوصية ما ، وحال باعتبار توهم كونه زماناً له ، وهو ـ أي مقتضي الحال ـ مختلف بحسب تباين مقامات الكلام . مثلا مقام التنكير أي المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه والمسند ، يباين مقام تعريفه ، ومقام إطلاق الحكم أو المتعلق أو المسند إليه أو المسند ، أو متعلقه، يباين مقام تقييده بمؤكد، أو أداة قصر، أو تابع، أو شرط /، أو مفعول ، أو ما يشبه ذلك كما سيجيء تفصيله[1] إن شاءالله تعالي .

١٣/أ

وارتفاع شأنه ، أي شأن الكلام الفصيح في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب ، أي المراد بالاعتبار الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسباً للمقام ، وهو بعينه مقتضي الحال بحسب السليقة ، أو بحسب تتبع تراكيب البلغاء ، أي وذلك الاعتبار الذي اعتبره المتكلم ، إما بحسب سليقته كالعرب العرباء ، أو إما بحسب ما اكتسب من تتبع خواص تراكيب البلغاء بالممارسة والتمرين كغيرهم ، وانحطاطه ، أي انحطاط شأن الكلام بعدمها، أي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب.

فالبلاغة صفة راجعة إلي اللفظ ، لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت ؛ بل باعتبار إفادته المعنى ، أي إفادة اللفظ المعني ، من إضافة المصدر إلي فاعله المجازي ؛ لأن المفيد في الحقيقة هو المتكلم بواسطة اللفظ ، والمراد بالمعني : الزائد علي المعني اللغوي[2] ؛ لأنه غير معتبر عند البلغاء ، أي الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بإفادته ، أي وذلك ؛ لأن البلاغة كما مرّ :

عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضي الحال .

---

(١) بتفصيله ، في الأصل .

(٢) علي معني اللغوي هكذا ورد في الأصل فصححنا العبارة ؛ لأن اللغوي صفة والمطابقة في التعريف لازمة .

وظاهر أن اعتبار المطابقة وعدمها ، إنما يكون باعتبار المعانى والأغراض ، أى المزايا والنكت الزائدة على المعانى اللغوية التى يصاغ لها الكلام ، لا باعتبار الألفاظ المفردة ، والكلم المجردة الخالية عن المعانى والثوانى[1] ، وإن كانت دالّة على المعانى الأول بحسب المطابقة .

وكثيراً ما يسمي ذلك الوصف المذكور فصاحة أيضاً كما يسمي بلاغة ، فتكون[2] الفصاحة مقولا بالاشتراك على الكلام الخالص من ضعف / التأليف ، وتنافر الكلمات الفصيحة ، والتعقيد وعلى الكلام الفصيح المطابق لمقتضي الحال ، ١٣/ب

للبلاغة طرفان ولها ـ أى للبلاغة فى الكلام ـ طرفان :

طرف أعلي : إليه تنتهى البلاغة[3] ، وهو حدّ الإعجاز ، وهو أن يرتقي الكلام فى بلاغته إلي أن يخرج عن طوق البشر ، أى عن قدرته وطاقته ، ويعجزهم عن معارضته ، أى عن الإتيان بمثله .

وطرف أسفل وهو : أىّ طرف إذا غُيِّر الكلام عنه إلي ما دونه ، أى إلي مرتبة هى أدني منه ، أى وأنزل بهذا الكلام وإن كان صحيح الإعراب عند البلغاء إلي أقوال العوام التى تصدر عنهم بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف الدقيقة ، والخواص الزائدة على أصل المراد ، وبينهما ، أى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها أعلي من بعض بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة ، ومَرْجِعُها ، أى ما به تتحقق[4] وتتحصل البلاغة . يعنى

---

(١) المعانى الأول : هى المعانى الحقيقية التى لا يهتم بها البليغ ، والمعانى الثوانى : هى المعانى المجازية أو الكنائية التى يهتم بها البليغ ، وهى مدار علم البيان .

(٢) فيكون الفصاحة ، هكذا ورد فى الأصل .

(٣) ينتهى البلاغة هكذا ورد فى الأصل .

(٤) يتحقق ويتحصل البلاغة .

المَرْجع يستعمل مصدراً[1] بمعني الرجوع ، وإن كان علي الشذوذ ؛ لأن القياس فتح العين فى المصدر ، وقد يكون بمعني المفعول ، أى المرجوع إليه علي الحذف والإيصال ، ويستعمل اسم مكان بمعني موضع الرجوع ولا فرق فى المعني بينه وبين المصدر بمعني المفعول .

فعلي الأول : مرجع الجود إلي الغنّي ، أى رجوعه إلي الله[2] وعلي الثانى : رجوع الجود وهو الغني « إلي الله سبحانه » .

وما ذكره من التفسير إنما يناسب الثانى ، وهو المصدر بمعني المفعول ، لا المصدر بمعناه الحقيقى .

وشروط البلاغة ثلاثة[3] :

أحدهما : تمييز «الكلام »الفصيح عن غيره .

يعنى معرفة أن هذا الكلام فصيح ؛ وذلك /غير فصيح ، وإلا لربمّا أُورد الكلام لمقتضي الحال غير فصيح ، فلا يكون أيضاً بليغاً . يعنى لوجوب الفصاحة فى البلاغة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها ؛ لتوقفه عليها ، يعنى لتوقف فصاحة الكلام علي فصاحة كلماته . ١٤١/أ

الثانى : الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعني المراد ، وإلا لربما أدي المعني المراد بلفظ غير مطابق لمقتضي الحال ، فلا يكون بليغاً .

الثالث : الاحتراز عن التعقيد المعنوى ، وإلا لربما أورد المعني المراد بكلام معقد معني ،ولا يكون بليغاً ؛ وذلك لأنه لما مست الحاجة إلي علم يحترز به عن الخطأ فى تأدية المعني ، وعلم يحترز به عن التعقيد المعنوى ، وضعوا لذلك علمى المعانى والبيان ، وسموهما علم البلاغة ؛ لثبوت مزيد اختصاص لهما بها ، وإن كانت البلاغة تتوقف علي

---

(١) أى المرجع .

(٢) رجوعه الله هكذا ورد فى الأصل .

(٣) أى ما به تتحقق وتتحصل البلاغة ثلاثة .

غيرهما، كما أشار إليه بقوله : «والأول : أى تمييز الفصيح عن غيره » .

منه ما يعرف بمتن اللغة لتمييز السالم من الغرابة عن غيره ؛ إذ به يعرف أن فى « تكأكأتم، ومُسَرَّجاً غرابة، بخلاف اجتمعتم وكالسراج » .

وإنما قال : متن اللغة ؛ لأن اللغة قد تطلق علي جميع أقسام العربية .

أو بعلم التصريف ، كمخالفة القياس ؛ إذ به - يَعْنى بعلم التصريف لا بغيره - يعرف أن الأجْلَل مخالف للقياس ، يعنى المستنبط بالاستقراء من قوانين اللغة ؛ لأن من قواعدهم أن المثلين إذا اجتمعا فى كلمة ، وكان الثانى منهما متحركاً ولم يكن زائداً لغرض وجب الإدغام ومنه الأجلّ .

أو بعلم النحو ، كضعف التأليف ، مثل الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعني وحكماً كما مرّ .

والتعقيد اللفظى ، يعنى مثل التقديم والتأخير ، والفصل والحذف، ونحو / ذلك مما يوجب صعوبة فهم المعني من اللفظ ، وإنما يعلم ذلك بعلم النحو ، أو يعرف بإدراك الحس كالتنافر ؛ إذ به - أى بالحسّ لا بغيره - يعرف أن « مُسْتَشْزِرَاتٌ » متنافر دون مرتفع ، وكذا تنافر الكلمات .

١٤١/ب

أما التعقيد المعنوى ، فلا يعرف بتلك العلوم ، ولا بالحسّ ، يعنى والتنافر إنما يدرك بالذوق السليم ، سواء كان المتنافر حروفاً نحو مستشزرات أو كلمات نحو قوله وَقَبْرُ حَرْبٍ[1] .

والثانى : أى الاحتراز عن الخطأ فى التأدية إنما يعرف بعلم المعانى، ويسمي به ؛ لأنه يبحث فيه عن كيفية تطبيق الكلام بمقتضي الحال ،

---

(١) وقبر حرب بمكان قفر ، وليس قرب قبر حرب قبر . والبيت لا يعرف قائله ، وينسبه بعضهم إلي الجن البيان والتبيين ٧/١ ط الخانجى .

وأنه أمر متعلق بالمعني ، ولأن مقتضيات الأحوال خصوصيات تفيد فى المعانى أولاً وبالذات .

وقدمه[1] لكونه بمنزلة المفرد من المركب ؛ لأن فى البيان زيادة اعتبار ليست فى المعانى .

وأورد تعريفه هنا ؛ ليكون الطالب علي بصيرة بتحصيل الشعور به قبل الشروع فيه ، ليأمن قصوراً وفواتاً ، وليزداد سروداً ونشاطاً .

وهو أى **علم المعانى** : علم ، أى : مَلَكَة ، يقتدر بها علي إدراكات جزئية ، أى ويقال لها الصناعة أيضاً .

بيان ذلك : أن واضع هذا الفن مثلاً وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء يحصل من إدراكها وممارستها قوة ، بها يتمكن من استحضارها ، والالتفات إليها ، وتفصيلها متي أريد ، وهى العلم ، ولذا قالوا :

وجه الشبه بين العلم والحياة ، كونهما جهتى إدراك ، ألا تري أنك إذا قلت : فلان يعلم النحو ، لا تريد أن جميع مسائله حاضرة فى ذهنه ؛ بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية ، هى مبدأ لتفاصيل مسائلها ، بها يتمكن من استحضارها .

ويجوز أن يراد بالعلم / نفس الأصول والقواعد ؛ لأنه كثيراً ما يطلق /١٥أ عليها .

أما المعرفة فقد تقال لإدراك الجزئى والبسيط ، والعلم للكلى والمركّب ، ولذا يقال : عرفت‌الله ، لا علمته .

وقد يقال : المعرفة لإدراك المسبوق بالعدم ، أو لإدراك الفانى بعد تخلل الذهول ، والعلم للإدراك المجرد .

---
(١) وقدمه ، أى علم المعانى .

من هذين الاعتبارين ، ولذا يقال : الله تعالي عالم ، ولا يقال : عارف .

يعنى اصطلح بعض العلماء علي تخصيص العلم بالكليات والمركبات ، والمعرفة بالجزئيات ، والبسائط ، واستدل علي ذلك باستعمال أهل اللغة العلم متعدياً إلي مفعولين ، والمعرفة إلي مفعول واحد . وأيضاً المعرفة تطلق علي العلم المسبوق بالجهل . يقال : عَرَفْتُ الشيء بعد الجهل ، والعلم أعم من ذلك سواء تقدمه جهل كالعلم الحادث ، أو لم يتقدمه ، كالعلم القديم ، ولذلك يقال : علم الله ، ولا يقال : عَرَف الله

فيطلق عليه العالم دون العارف ، يعرف به كيفية تطبيق الكلام لمقتضي الحال كما مرّ تفسيره ، وإنما اختار هذا التعريف لكونه أوضح مما ذكره القزوينى[1] كما لا يخفي .

والثالث : أى الاحتراز عن التعقيد المعنوى بعلم البيان ، سمى به ؛ لتعلقه بإيراد المعنى الواحد ، وبيانه بطرق مختلفة فى الوضوح .

وهو علم ، أى ملكة يقتدر بها علي إدراكات جزئية ، أى وهى معرفة كل فرد من جزئيات أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق اللفظ مقتضي الحال .

وليس المراد بمعرفة كل فرد فرد شمول الجزئيات والإحاطة بها دفعة واحدة ، فإن ذلك متعذر ؛ إذ مسائل كل علم لا تنتهى ؛ بل تتزايد /١٥ب بتلاحق الأفكار ، بمعني أنّ أى فرد يرد علينا من هذه / الأحوال أمكننا أن نعرفه بذلك العلم ، يعنى الملكة التى هى كيفية راسخة فى النفس ، أو نفس الأصول والقواعد المعلومة .

يعرف به إيراد المعني الواحد ، وهو ما يدل عليه الكلام الذى روعى فيه المطابقة لمقتضي الحال بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه .

(١) تعريف علم المعانى عند الخطيب القزوينى : هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضي الحال . الإيضاح للقزوينى .

المراد بالطرق : التراكيب .

وبالدلالة : العقلية ، كما سيجئ فى أول الفن الثانى إن شاء الله تعالي .

والمعني أن **علم البيان** : ملكة أو أصول يقتدر بها علي إيراد كل معني واحد يدخل فى قصد المتكلم وإرادته ، بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض ؛ إذ معني اختلافها فى الوضوح ، أن يكون بعضها واضح الدلالة وبعضها أوضح ، فلا حاجة إلي أن يقال : فى وضوح الدلالة وخفائها ؛ لأن كل واضح هو خفى بالنسبة إلي ما هو أوضح منه .

وتَابَعَها ـ أى البلاغة ـ وجوه أخري سوي المطابقة لمقتضي الحال والمقام والفصاحة يورث الكلام حسناً .

هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلي علم البديع ، جعله تابعاً لبلاغة الكلام دون المتكلم ؛ لأنه من أوصاف الكلام خاصة ، يقال : كلام بديع ، وفيه إشارة إلي تحسين هذه الوجوه للكلام .

عرضى[1] : خارج عن حدّ البلاغة ، وأنها إنما تعدّ محسّنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة ، ويعرف ذلك **بعلم البديع**[2] .

سمى به ؛ لأنه يبحث عن المحسنات ، ولا خفاء فى بداعتها وظرافتها .

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام . أى يتصور معانيها ، ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة .

« بعد »[3]متعلق بالمصدر، أعني تحسين الكلام بعد رعاية المطابقة / ١٦/أ أى مطابقة الكلام لمقتضي الحال .

(١) أى علم البديع : عرضي لا أساس فى البلاغة .

(٢) ويعرف ذلك المورث بعلم البديع ، فحذفنا كلمة المورث لعدم فائدتها .

(٣) بعد ، أى بعد رعاية المطابقة والفصاحة.

« وبعد » رعاية وضوح الدلالة : احتراز عما يكون داخلاً فى البلاغة مما يتبين فى علم المعانى والبيان ، واللغة والصرف والنحو ؛ لأنه يدخل فيها بعض ما ليس من المحسنات البالغة لبلاغة الكلام ، كالخلو عن التنافر مع أنه ليس من علم البديع .

* * *

الأصل الأول

علم المعاني



(الأصل) الأول

علم المعانى

وهو ينحصر فى ثمانية أبواب ، انحصار الكل فى أجزائه ، لا الكلى فى جزئياته ، وإلا لصدق علم المعانى علي كل باب ، يعنى انحصار الكل فى الأجزاء عبارة عن عدم صدق اسم الكل علي كل واحد فى الأجزاء .

مثلاً علم المعانى لا يصدق علي شيء من الأبواب الثمانية علي انفراده ، ومع انضمام بعضها إليه ؛ بل لا يصدق إلا علي مجموع الأبواب الثمانية .

وانحصار الكلى فى الجزئيات عبارة عن مفهوم كلى ، له قيود متعددة ، فباعتبار انضمام كل قيد منها إليه ، يصير نوعاً مغايراً للآخر . ومن خواصه صدق اسم المقسم علي كل من الجزئيات .

مثلاً : الحيوان مفهوم كلى له جزئيات متعددة ، كالإنسان والفرس والحمار وغيرهما ، وله قيود متعددة يصير بانضمام كل قيد إليه نوعاً .
مثلاً إن ضممت إليه الناطق يصير إنساناً .
وإن ضممت إليه الصاهل يصير فرساً .
وإن ضممت إليه الناهق يصير حماراً .

مع صدق الحيوان علي كل واحد من الأنواع علي الإنسان والفرس والحمار ، وفيه إشعار بأن العلم عبارة عن نفس القواعد كما مرّ ، وأن تعريف العلم وبيان الانحصار خارج عن المقصود ، ولذا لم يذكر المصنف التعريف ههنا ؛ بل ذكره فى المقدمة .

وإنما انحصر فيها ؛ لأن الكلام مطلقاً لابد فيه من إسناد / ومسند ١٦/ب
إليه ، ومسند ولبيان كلّ لابد من باب ، فوضع ثلاثة أبواب .

ثم لكل من المسند إليه والمسند متعلقات إذا كان فعلاً أو معناه ،
فلبيانها باب رابع .

وكل من الإسناد والتعلق إما بالقصر أو لا وهو الباب الخامس .

والكلام قد يكون إنشاء ، وله أبحاث ، فهو الباب السادس .

ثم مقارنة جملة بأخري إما بالفصل والوصل فهو السابع .

ثم الكلام إما مؤخر أو غيره ، فالثامن .

* * *

الباب الأول

فى أحوال الإسناد الخبرى

هم ضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلي أخري – يعنى إلي الكلمة الأخري – ليدخل فيه نحو : الذى قام أبوه زيد وعمرو ، « وزيد » قام أخوه ، فإن الذى قام أبوه فى حكم الكلمة ، وكذا قام أخوه وما أشبه ذلك . فقوله أو ما يجرى مجراها جئ به للتعميم والإدخال ، بحيث يفيد الحكم.، أى الضمير المستتر فى يفيد يعود إلي الضمير المتقدم فى قوله : ضم كلمة أو ما يجرى مجراها ، والحكم مفعول به ؛ ليفيد المذكور بأن متعلق الحكم مفهوم أحديهما ثابت لمفهوم الأخرى نحو : زيد قائم ، أو منفى عنه نحو: زيد ليس بقائم ، وفى أحوال الخبر .

« ثم قدم بحث أحوال الإسناد علي أحوال المسند إليه والمسند ، مع أن النسبة متأخرة عن الطرفين »، يعنى جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: الترتيب الطبيعى يقتضي تقديم أحوال المسند إليه ، ثم أحوال الإسناد .

فأجيب : لأنه ما لم يسند أحد اللفظين إلي الآخر لم يصر[1] أحدهما مسنداً إليه والآخر مسنداً ، أى « لأن البحث فى علم المعانى إنما هو عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسنداً إليه / أو مسنداً ، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد » . ١٧/أ

واعلم أن ظاهر قول الشارح[2] من قبل : بأن مفهوم أحديهما ثابت لمفهوم الأخري ، مخالف لقواعد أهل المعقول ؛ لأن المعتبر عندهم من جانب الموضوع هو الذات ، ومن جانب المحمول هو المفهوم ، وعلي هذا

(١) لم يصير .
(٢) الشارح هو ابن يعقوب المغربى ، وما سبق ذكره فى هذا النص ، ذكره المغربى نصاً فى مواهب الفتاح ١٩٢/١ .

ينبغي أن يقول إن مفهوم أحديهما ثابت لذات الأخرى .

وجوابه : أن المراد من المفهوم ما يفهم من اللفظ ، فإن الذات أيضاً مما يفهم منه .

والمراد بقولنا : المعتبر من جانب الموضوع هو الذات ، ما صدق عليه ذات الموضوع لا مفهومه ، بخلاف المحمول فإن المعتبر من جانبه ما صدق عليه مفهوم المحمول ، فالمحمول أبداً أعم من الموضوع أو مساو له .

ولا يجوز كون المحمول أخص من الموضوع ؛ لامتناع الحكم بالأخص علي جميع أفراد الأعم ، فلا يصح أن يقال : الحيوان إنسان ؛ لأن الموضوع الذى هو الحيوان أعم من المحمول الذى هو الإنسان .

وقال : فالإسناد ـ يعنى إنما لم يقل : فهو ، بالاضمار لتقدم ذكر الإسناد ، ولئلا يتوهم أنه مخصوص بالإسناد الخبرى ؛ لأنه هو المتقدم ذكره ، والمراد هنا شمول الإسناد مطلقاً خبرياً كان أو إنشائياً .

وأما قوله النحاة : إن أعيدت المعرفة بلفظها كانت الثانية عين الأولي[1] .

وإن أعيدت النكرة بلفظها كانت الثانية غير الأولي ، فأكثريّ لا كليّ ؛ لتخلفه فى بعض الصور .

أما فى المعرفة ، فنحو ما نحن فيه ، أعنى قوله فالإسناد فإنه غير الأول مع أنه بلفظه .

وأما فى النكرة فنحو قوله تعالي : ﴿ وَهُوَ الْذّى فى السَّمَاءِ إلهٌ وفِى

(١) كقوله تعالى : (إن مع العسر يسرا إن مع العسر يسرا) الإنشراح ٥ ، ٦ فالعسر الثانى هو الأول ولذلك ورد لن يغلب عسر يسرين .
وتكرر يسرا نكرتان ، ولذلك فاليسر الثانى مخالف للأول والقاعدة الأولي منتقضة بقوله تعالي : (هل جزاء الإحسان إلا الإحسان) الرحمن ٦٠ ، فالإحسان الأول هو العمل والثانى هو الثواب وانظر البرهان فى علوم القرآن الزركشى ٩٣/٤ وما بعدها ط عيسي الحلبى .

الأَرْضِ إِلَهٌ ﴾ [1]، فإنه عين الأول ، مع أنه بلفظه منه[2]، أى بعضه / ١٧/ب حقيقة عقلية ، يعنى الفرق بين الحقيقة العقلية واللغوية :

أن العقلية فى الإسناد وهى كما قال المصنف[3] : إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر .

والحقيقة اللغوية فى المفردات ، أعنى طرفى الإسناد ، فقد يكون الإسناد وطرفاه حقيقة ، وقد لا يكون كذلك .

ولما كان الإسناد العقلى عند المصنف لا ينحصر فى الحقيقة والمجاز؛ بل قد يكون حقيقة، وقد يكون مجازاً، وقد لا يكون حقيقة ولا مجازاً .

قال الشارح[4] ؛ وبعضه كما إذا لم يكن المسند فعلاً أو معناه نحو : الحيوان جسم ، فكأنه قال : بعضه حقيقة وبعضه مجاز، وليس كذلك .

وهى أى الحقيقة العقلية إسناد الفعل أو معناه ـ كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول واسم التفضيل والصفة المشبهة والظرف ـ إلى ما : أى شىء هو ، أى الفعل أو معناه له ، أى لذلك الشىء كالفاعل فيما بنى له ، أى للفاعل نحو : ضرب زيدٌ عمْرا ، والمفعول فيما بنى له ، أى للمفعول نحو : ضُرِب عمروٌ ، فإن الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو ، أى فيكون إسناد الضرب إلى زيد على طريقة بنائه للفاعل ، نحو ضَرَب زيدٌ ، حقيقة ، وإسناده إلى عمرو على طريقة البناء للمفعول نحو : ضُرب عمرو ، حقيقة أيضاً ؛ لأن فى كل منهما إسناد الفعل إلى ما هو له ، إلا أنه فى الأول على جهة صدوره منه ، وفى الثانى : على جهة وقوعه عليه ، عند المتكلم ، متعلق بقوله ، أى فى اعتقاد المتكلم فى الظاهر ، متعلق أيضاً به أى بحسب الظاهر .

---

(١) سورة الزخرف آية : ٨٤ .

(٢) أى مع أنه نكرة مثل الأول وكان حق الثانية أن تكون مخالفة فى معناها للنكرة الأولى .

(٣)،(٤) الخطيب القزوينى صاحب كتاب الإيضاح . انظر شروح التلخيص ٢٢٥/١ ، ٢٢٦ .

أى تعميم ثان أيضاً للإسناد المذكور ، يعنى سواء كان ماعند
/١٨أ المتكلم فى / المفعول ، أو فى المبنى للمفعول .

مراده إنما يكون الفعل أو ما فى معناه مسنداً إلي غيره ما هو له ، إذا بنى الفعل أو معناه للفاعل وأسند إلي غيره ، أو بني للمفعول وأسند إلي غيره ، سواء كان ذلك الغير غيراً فى الواقع أو عند المتكلم فى الظاهر

بتأول متعلق بإسناده ، ومعني التأول :

أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلي ما هو له .

وهو إخراج اللفظ من معناه الظاهر إلي معناه الخفى المقصود منه .

خرج به قول الجاهل : أنبت الربيعُ البقْلَ ، رائيا الإنبات من الربيع، إذ لا تأول له ؛ لأنه معتقده ومراده .

والأقوال الكاذبة أيضاً إذ لا تأول فيها ، فنحول قوله ، أى أبى النجم[1] :

مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ

أى بعد قنزع ، وهو الشعر المجتمع علي نواحى الرأس وأول البيت :

قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أصْنَعِ[2]

---

(١) أبو النجم : الفضل بن قدامة العجلى وفى الأسرار هكذا :

قَدْ أصْبَحَتْ أمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أصْنَعِ

من أن رأتْ رأسَ كرأس الأصلع   ميّز عنه قنزعا عن قُنُزُعِ

جذْب الليالى أبطئ أو أسْرعى

أفناه قيل الله للشمس اطلعي   حتى إذا واراك أفق فارجعى

الأمالى الشجرية ٨/١ ، الأغانى ١٥٩/١٠ ، الدلائل ١٥١ .

(٢) وهو من أرجوزة لأبى النجم العجلى ، وانظر الكتاب ٤٤/١ ، والخزانة الشاهد ٥٦ .   =

مِنْ أَنْ رَأَتْ رأسى كرأس الأصْلَع.

« جذب الليالى »[1] أى مضيّها واختلافها ، « أبطئ أو أسرعى » حال مَن الليالى ، على تقدير القول فيها ، أى مقولاً فيها ذلك ، ويجوز أن يكون صفة ، أى المقول فيها ذلك .

ويجوز أن يكون منقطعاً عما قبله ، أى اصنعى ما شئت أيتها الليالى، فلا يتفاوت الحال عندى بعد ذلك ، ولا أبالى .

أو كون الأمر بمعنى الخبر فلا يحتاج إلي إضمار القول ؛ لعدم الاحتياج إليه فيحمل علي المجاز ، يعنى إسناد ميز إلي جذب الليالى إسناد مجازى بقرينة قوله ، أى أبى النجم عقيبه ، أى عقيب قوله : ميّز قنزعا ، أفْنَاه[2] أى أبا النجم أو شعر رأسه .

قيلُ الله ، أى أمره ، وإرادته للشَّمْس اطْلُعى حتّي إذا وَارَكِ أُفُقٌ فَاطْلُعَى فارجعى ، فإنه يدل / علي اعتقاده أنَ الفعلَ لله تعالي ، أىَ وأنه ١٨/ب المبدئ والمعيد ، والمنشئ والمفنى ، فيكون الإسناد إلي جذب الليالى بتأوّل؛ بناء علي أنه زمان أو سبب ، فيكون الإسناد مجازياً من قبيل : صام نهارُه ، أو بنى الأميرُ المدينة ، فيكون المميّز والمفْنى هو الله تعالي بسبب مرور الليالى والأيامَ، وفيه إشعار بأن المجاز لابد له من قرينة .

أما قوله ، أى قول الصلتان العبدى[3] :

= والشاهد فيه أن « كلّ» إذا تقدمت علي النفى ولم تقع معمولة للفعل المنفى عمّ النفى كل فرد ما أضيف إليه كل ، وأفاد نفى أصل الفعل عن كل فرد ، ومن ثم أتي بكل مرفوعة عادلاً عن نصبها غير المحتاج إلي تقدير ضمير ؛ لأنه لا يفيد نفى عموم ما ادعته أم الخيار عليه .

(١) من أن رأت رأسى كرأس الأصلع ميزّ عنه قنزعا عن قنزع
جذب الليالى أبطئ أو أسرعى

والشاهد : أنه أسند تمييز الشعر إلي جذب الليالى مجازاً بقرينة قوله أفناه .

(٢) أفناهُ قيلُ اللّهِ للشّمس اطلُعى حتّي إذَا وَاراكِ أُفُقٌ فَارْجِعى

(٣) البيت لقُثَم بنَ خَبِيَّة بنَ عبد القيس المعروف بالصلتان العبدى من شعراء الدولة الأموية ، =

أشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيرَ   كَـرُّ الغَـدَاة وَمَـرُّ العَشِـيِّ

أى إسناد أشاب وأفنى للكرّ والمرّ لا يحمل على المجاز؟ لاحتمال أن يكون هو معتقداً للظاهر ، فيكون حقيقة عنده مع أنه لم يعتقد ولم ير الإفناء والإشياب منهما ؛ بل من الفاعل الحقيقى ، والكرّ بمعنى الرجوع والعود ، والمرّ الذهاب والمضى ، ما لم يظهر أن مراد قائله غير ظاهره ، إما بقرينة حالية أو مقاليّة ؛ بل يحمل على الحقيقة لما مرّ من أنه إسناد إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر كما فى قول الجاهل .

ويجرى الإسناد المجازى فى الإنشاء أيضاً ، أى كما فى الإخبار نحو: ﴿ يَا هَامَانُ ابْنِ لِى صَرْحاً ﴾ [1] فإن البناء فعل العَمَلَة ، ويا هامان سبب آمر ، ويلابس الفاعل ، أى يلابس الفعـل الفاعل أو معناه ، بمعنى يلازم الفاعل من حيث إن الفعـل أو معنـاه قائم به وصـادر عنه نحـو : ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾[2] فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به ، إذ العيشة مرضية، أى وتوجيه المجاز فيه أن الرضى صفة الراضى ، فحقيقة الكلام رضى المرء عيشةً ، فأسند الفعل إلى المفعول به من غير أن يبنى له ، فحصل رضيت العيشة ، وهو كونه مجازاً ، ثم سبك من الفعل ، وهو رضيت المبنى للفاعل اسم / فاعل ، وأسند إلى ضمير العيشة ، فآل الأمر إلى أن صار المفعول فاعلاً . ١٩/أ

ويلابس المفعول به ، أى يلابس الفعل أو معناه المفعول به من

= ونسبه الجاحظ فى الحيوان إلى الصلتان السعدى .

انظر الشعر والشعراء ٣٣٣ دار الكتب العلمية ببيروت ، والحيوان ١٤٨/٣ - ١٤٩ ، والكامل ٥٤٠ ، والأسرار ٣٤٣ .

والشاهد فيه : حمل إسناد الإفناء إلى ما هو له عند المتكلم فى الظاهر .

(١) ﴿ **وقال فرعون يا هامان ابن لى صرحاً** ﴾ سورة غافر آية ٣٦ .

(٢) ﴿ **فهو فى عيشة راضية** ﴾ سورة الحاقة آية : ٢١ .

فهو مجاز عقلى علاقته المفعولية ، لأنه أسند اسم الفاعل إلى ضمير اسم المفعول .

حيث إنه واقع عليه نحو « سَيْلٌ مُفْعَم » فى عكسه ، أى فيما بني للمفعول وأسند إلي الفاعل ، لأن السيل هو الذى يفعم أى يملأ ، إذ المفعم اسم مفعول من أفعمت إذا تأملته ، وقد أسند إلي الفاعل ، وتوجيه المجاز فيه أن الإفعام صنعة السيل ، فحقيقة الكلام : أفعم السيل الوادى ، فأسند الفعل إلي المفعول فى التقدير من غير أن يبني له ، فحصل أفعم الوادى السيلُ ، ثم حذف الفاعل ، وأقيم المفعول مقامه ، وبني الفعل له فصار أُفْعِمَ السيلُ علي صيغة المجهول ، وهو معني كونه مجازاً ، ثم سبك منه اسم المفعول ، فقيل : سيل مفعَم[١] بفتح العين ، فأسند اسم المفعول إلي ضمير المفعول الذى كان فى الأصل فاعلاً ، فجعل الفاعل وهو السيل مفعولاً علي عكس المثال الأول ، لأنه جعل فيه المفعول فاعلاً .

والمصدر ، أى يلابس الفعل المصدر من حيث إنه جزء مدلول ، «كَجَدَّ جَدُّهُ » ، وحقيقة هذا التركيب جدّ الرجلُ فى جدّه ، فحذف الفاعل ، وأسند الفعل المبنى له إلي المصدر مبالغة ، فصار جدّ جدُّه مجازاً؛ لأن الجادّ هو صاحب الجدّ ومن قام به الجدّ لا نفس الجدّ ؛ وذلك لأن[٢] من شأن العرب أن يشتقوا من لفظ الشيء الذى يريدون المبالغة فى وصفه ما يتبعونه ؛ تأكيداً وتنبيهاً علي تناهى معناه[٣] ، ومنه قولهم : « ظلٌّ ظَلِيل » « وداهية دهْيَاء » « وشعر شاعر » أى وتوجيه المجاز أن «شعرَ شاعَر » مبنى للفاعل ، وقد أسند إلي غيره ، وهو الضمير المستتر فيه الراجع إلي المصدر / وحقيقته : شعَر الشاعرُ شعْراً ، ثم أسند ١٩/ب الفعل إلي الشعر ، وهو المصدر مع بقائه علي بناء الفاعل ، فصار شعَر

---

(١) سيل مفعم ، من إسناد اسم المفعول إلي ضمير الفاعل فهو مجاز عقلى علاقته الفاعلية علي عكس المثال السابق .

(٢) وذلك لما أن من شأن العرب .

(٣) علي تناهى فى معناه .

شعْرُ الرجل ، فكأنه لكثرته صار الشعر نفسه شاعراً ، وهذا معني كونه مَجازاً ، ثم سبك من الفعل المبنى للفاعل اسم فاعل ، وأسند إلي ضمير المصدر ، فصار ما كان في الأصل مصدراً فاعلاً ، وقس علي هذا سائره.

والزمان : أي يلابس الفعل الزمان من حيث إنه جزء مدلوله ، أو لازم له ، « كنهارُه صائم » .

وتوجيه المجاز فيه : صام المرء نهاره ، فحذف الفاعل ، وأسند فعله إلي الزمان ، فقيل : صام نهاره ، وهذا كونه مجازاً ، ثم سبك من الفعل اسم فاعل وأخبر به عن النهار فقيل : نهاره صائم ، أي هو ، ففي صائم ضمير يرجع إلي النهار وهو فاعل الصوم ، أسند الصوم إليه إسناداً مجازياً؛ لأن الصائم هو الشخص لا النهار .

والمكان : أي يلابس الفعل المكان من حيث إنه لازم للحدث الذي هو جزء مدلوله « كنْهرٍ جارٍ » أي أصله : جري ماءُ النهر فيه ، فحذف الفاعل ، وأسند فعله إلي المكان ، فقيل جري النهرُ ، هذا معني كونه مجازاً ، ثم سبك من الفعل اسم فاعل ، وأسند إلي ضمير النهر إسناداً مجازياً ، فقيل : نهر جار ، أي هو ، مع أن الجاري هو الماء فيه ، لا النهر .

والسبب ، أي يلابس الفعل السبب ؛ لأنه هو الحاصل ، والباعث عليه نحو : « بني الأميرُ المدينة » أي والأصل فيه أنه بناها الفعلة[1] بسبب أمر الأمير ، فحذف الفاعل وأسند فعله إلي السبب ، فقيل : بني الأمير المدينة ، وهذا معني كونه مجازاً ، فكان البناء صفة المباشر بسبب الأمير .

/٢٠أ وضربه التأديب في السبب الغائي، ومثله قوله تعالي :

---

(١) بنيتها الفعلة .

﴿ يَوْمَ يَقُومُ الحسابُ ﴾[1] أى أهله لأجله ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما ؛ لأن الفعل لا يسند إليهما .

واعلم أن المجاز العقلى يجرى فى النسبة غير الإسنادية أيضاً ، وإليه أشرنا فى تفسير الإسناد بمطلق النسبة ،كما فى الإضافية والإيقاعية نحو: أعجبنى إنباتُ الربيعِ البقلَ ، وجرى النهر[2] ، أى هذان مثالان للمجاز العقلى فى النسبة الإضافية ، فإن إسناد الإنبات إلي الربيع ، والجرى إلي النهر إسناد مجازى ؛ لأن الإنبات فى الحقيقة لله تعالي ، والجرى للماء، قالالله تعالي ﴿ شقَاقَ بيْنِهما ﴾[3] و﴿ مكْرُ اللَّيل والنَّهار ﴾[4] ونحو «نوَّمْتُ اللَّيلَ » و«أجْرَيْتُ النَّهْرَ » أى هذا تمثيل للمجاز العقلى فى النسبة الإيقاعية ؛ إذ الأصل « نومت فى الليل ، وأجريت ماء النهر » فحذف ما حق الفعل أن يقع عليه ، وأوقع علي غيره ، وهو الليل والنهار مجازاً ، وقوله : ﴿ شقَاقَ بينِهما ، ومكْرُ اللَّيل والنَّهار ﴾ استشهاد للمجاز العقلى فى النسبة الإضافية ، والأصل شقاق الزوجين بينهما ، ومكر الناس فى الليل ، فحذف الزوجان وأضيف الشقاق إلي بينهما اتساعاً علي سبيل المجاز ، وكذا حذف الناس وأضيف المكر إلي الليل والنهار مجازاً ، ونحو ذلك[5] .

وطرفاه ، أى طرفى المجاز العقلى وهما المسند إليه والمسند ، إما حقيقتان لغويتان[6] ، أى وصفيتان نحو : أنبت الربيعُ ، يعنى الفصل[7] ،

---

(١) سورة إبراهيم آية ٤١ (رب اغفرلى ولوالدى يوم يقوم الحساب) .

(٢) وجري الأنهار .

(٣) (وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من أهله وحكماً من أهلها) سورة النساء : ٢٥ .

(٤) سورة سبأ : ٣٣ .

(٥) ونحو .

(٦) إما حقيقيتان لغويان . هكذا ورد فى النص .

(٧) يعنى الفصل ، أى فصل الربيع .

كل من الطرفين اللغويين هى الإنبات والربيع مستعمل فى حقيقة[1] ما صنع هو لها .

ومجازان لغويان ، أى وضعيان نحو أحيى الأرضَ شبابُ الزمان ، يعنى : كل من الطرفين مستعمل فى غير ما وضع له، فلذا قال : إن نسبة الإحياء / والشَبوبة[2] إلي الأرض والزمان مجاز ، لأنهم حقيقة فى الحيوان ، أى لأن المراد بالإحياء تهيّج القوي النامية فى الأرض ، وإحداث نضارتها بأنواع النبات ، والإحياء فى الحقيقة إعطاء الحياة ، فيكون هنا مستعملا فى غير ما وضع له ، فيكون مجازاً ، والحياة صفة تقتضى الحس والحركة والإرادة [3] ، وتفتقر إلي البدن والروح .

٢٠١/ب

وكذا المراد بشباب الزمان ، ازدياد قواها النامية ، وهو يعنى الشباب فى الحقيقة ، عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارة الغريزة[4] مشبوبة ، أى قوية مشتعلة ، فيكون استعماله فى زمان الربيع مجازاً .

أو مختلفان : بأن يكون المسند ، أى وهو أنبت حقيقة ، والمسند إليه، يعنى شباب الزمان مجازاً ، نحو أنبت البقلَ شبابُ الزمان ، يعنى : الزمان مجاز عن زمان الربيع ، فيكون أحد الطرفين ، وهو أنبت مستعمل فى حقيقته ، والآخر وهو شباب الزمان مجاز عن الربيع .

وبالعكس ، أى فيما يكون المسند مجازاً والمسند إليه حقيقة كما ذكرنا نحو : أحيي الأرضَ الربيع .

وشرطه ، أى المجاز العقلى قرينة صارفة عن إرادة ظاهره ، أى لأن المتبادر إلي الفهم عند انتفاء القرينة ، هو الحقيقة ، لفظية كما مرّ من

---

(١) فى حقيقة الموضوع هو لها .

(٢) الشبوبة إلي الأرض ، زيادتها وقوتها .

(٣) والإرادية .

(٤) حرارته الغريزة مشبوبة .

قوله أى : أبى النجم[1] : أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ ...

أى فإنه قرينة صارفة عن إرادة إسناد ميّز إلى جذْب الليالى .

أو معنوية ، كاستحالة قيام المسند بالمسند إليه المذكور عقلاً ، أى من جهة العقل ، أعم من أن يكون بجهة صدوره عنه ، كضرب أو هزم، أو غيره كقرب وبعد ومرض ومات » ، أى يكون بحيث لا يدّعي أحد من المحققين والمبطلين بأنه يجوز قيام المسند بالمسند إليه المذكور ؛ بل بالاتفاق من الجميع أنه يمتنع قيامه / به ، لا ينازع فى ذلك أحد من العقلاء ؛ /٢١أ لأن العقل إذا ترك مع نفسه بعد قيام المسند بذلك المسند إليه المذكور معه محالاً كقولك : محبتك جاءت بى إليك ، بإسناد جاءت إلى المحبّة ، أى لظهور استحالة قيام المجيء بالمحبة ؛ لأن المحبة عرض ، فلو قام المجيء به وهو أيضاً من الأعراض ، لزم قيام العَرض بالعَرض وهو محال، فعلم أنه مجاز، وأصل الإسناد وحقيقته : جاءت بى نفسى إليك بسبب محبّتك ، ثم أسند فحذف الفاعل الحقيقى وهو نفسى ، وأسند[2] المجيء إلى السبب الباعث عليه مجازاً بقرينة استحالة قيام المسند بالمسند إليه المذكور معه .

أو عادة أى من جهة العادة : يعنى أن تكون [3] القرينة المعنوية استحالة قيام المسند بالمسند إليه المذكور عادة ، وإن لم يمتنع عقلاً ، نحو: هزم الأميرُ الجندَ ، فإنه لا يمتنع فى العقل أن يهزم الأمير الجند وحده ، ولكنه يمتنع عادة .

---

(١) سبق التعريف بأبى النجم . والأبيات كما وردت هكذا :

ميّز عنه قنزعا عن قنزع
جذب الليالى أبطئي أو أسرعى
أفناه قيل الله للشمس اطلعى

(٢) لم يذكر كلمة أسند ، وإنما ذكر المجيء فقط فأثبتناه ليستقيم المنفى .

(٣) يعنى أن تكون .

ومعرفة حقيقته ، أى إدراك حقيقته ملحوظة فى الإسناد المجازى ، بأن يعرف فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند الفعل إليه يكون حقيقة ، يعنى أن الفعل فى المجاز العقلى[1] بحيث أن يكون له فاعل أو مفعول به ، إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة مثلاً إذا أسند المْبَنى للفاعل إلى الفاعل، والمْبنى للمفعول إلى المفعول يكون حقيقة ، بخلاف : ﴿ **عيشة راضية** ﴾ [2] ، وسيل مفعم ، فإن الأول بني للفاعل وأسند إلى المفعول ، والثانى بني للمفعول وأسند إلى الفاعل، والإسناد فيهما مجازاً ؛ لأنه أسند إلى غير ما هو له ، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذى إذا أسند إلى فاعله أو مفعوله يكون الإسناد حقيقة ، لأنه[3] أسند إلى ما هو له فى الواقع ، وهذا معني الإسناد الحقيقى .

إما ظاهرة[4] كما فى قوله تعالي : ﴿ **فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ** ﴾ [5] إذ لا يخفي أن إسناد الربح إنما / هو إلى أصحاب التجارة فى الحقيقة ، أى فما ربحوا فى تجارتهم ، يعنى أن موضع إسناد الربح فى الحقيقة هو التجارة ، لكن لما كانت التجارة سبباً للربح أسند إليها ، وهو من باب إسناد الشىء إلى سببه ، وكون فاعل الربح هو صاحب التجارة لا التجارة نفسها ظاهر غير خفى .

٢١/ب

وإما خفية لا تظهر إلا بعد تأمل ونظر كقوله ، أى قول الشاعر يرينا صفحتى قمر يفوق سناهما القمر :

يَزِيدُكَ وَجهُهُ حُسْناً إذَا مَا زِدتَهُ نَظَراً [6]

---

(١) فى المجازي العقلى .

(٢) سورة الحاقة: ٢ (**فهو فى عيشة راضية**) .

(٣) لأنه إلي أسند ما هو له فى الواقع .

(٤) إما ظاهر ، أى القرينة إما ظاهرة .

(٥) سورة البقرة آية : ١٦ (**أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدي فما ربحت تجارتهم**) .

(٦) البيت لأبى نواس الشاعر الماجن فى عهد الرشيد والمأمون ولد سنة ١٤١ هـ وقد توفى سنة ١٩٥ هـ ، والبيت فى ديوانه ص ١٦٤ ، والمفتاح ص ٣٩٨ ط بيروت .

أى يزيدك الله حسنا فى وجهه ، لما أودعه من دقائق الحسن والجمال ، وهذه تظهر بعد التأمل والإمعان ، أى وفى إسناد الزيادة إلي الوجه مجاز ، وإلي الله تعالي حقيقة[1] .

ولما فرغ من بيان الإسناد شرع فى بيان الخبر فقال :

[الخبر]

وأما الخبر : فهو الكلام المخبر به ، وقد يقال بمعني الإخبار . كما فى قولهم : الصدق : هو الخبر عن الشيء علي ما هو به ، بدليل تعديته بعن ، فلا دور ، وهو « الخبر » منحصر فى الصادق والكاذب .

وصدقه مطابقة حكمه للواقع ، وكذبه عدمها[2] . تقديراً إذن إفادة المخاطب[3] .

أما الحكم ، مفعول الإفادة[4] ، أى وقوع النسبة أو لا وقوعها ، كقولك زيد قائم ، لمن لا يعرف أنه قائم أو غير قائم ، وكون المحكوم مقصوداً للمخبر بخبره ، لا يستلزم تحقيقه فى الواقع ، أى وهذا يعنى كون الحكم ، وهو نسبة القيام وإسناده مثلا مقصوداً إلي آخره ، مراد من قال : إن الخبر لا يدل علي ثبوت المعني وهو الحكم المستفاد من لفظه ، أو علي استيفائه ، وإلاّ ، أى وإن لم يكن المراد بقول من قال : إن الخبر إلخ ما ذكرنا ، ولم يستقم كلامه ، إذ لا يخفى أن مدلول قولنا : زيد

= وأولها :

دع الرسم الذى دثرا ... يقاسى الريح والمطرا

والشاهد فى البيت : معرفة حقيقة المجاز العقلى الخفية التى لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل .

(١) إلي الله تعالي حقيقة .

(٢) أى عدم مطابقته للواقع ، يعنى أن الشيئين اللذين أوقع بينهما نسبة فى الخبر لابد أن تكون بينهما نسبة فى الواقع ، أى مع قطع النظر فى الذهن وعما يدل عليه الكلام .

(٣) هذا هو الغرض الأول من الخبر : الفائدة .

(٤) مفعول الإفادة ، أى إفادة المخاطب كما هو مذكور فى الجملة السابقة .

/١٢٢أ قائم ، ومفهومه : / أن القيام ثابت لزيد ، وعدم ثبوته له احتمال عقلي ، لا مدلول ولا مفهوم للفظه فليفهم؛ أو كونه ـ أى المخبر ـ عالماً به ـ أى بالحكم ـ كقولك : حفظت القرآن لمن حفظه ، يعنى المراد هنا بالحكم ، وقوع النسبة مثلاً ، لا إيقاعها ، لظهورأن ليس قصد المخبر إفادة أنه قد أوقع النسبة ، أو أنه عالم بأنه أوقعها . وأيضاً لو أريد هذا لما كان ؛ لإنكار الحكم معني ؛ لامتناع أن يقال : إنه لم يوقع النسبة ، وقوله هنا ، أى عند أهل العربية ، واحترز به عن الحكم عند أهل المعقول، فإنهم يفسرونه بالإيقاع والانتزاع .

والفرق بين الوقوع والإيقاع ، أن الوقوع إدراك أن النسبة واقعة أوليست بواقعة .

والإيقاع فعل الشخص ، وليس المراد هاهنا إدراك الإيقاع ، ولا الإيقاع ، وإلا لما أمكن إنكار الحكم لتحقق ذلك قطعاً ، ويسمي الأول: أى الحكم الذى يقصد بالخبر إفادته فائدة الخبر .

والثانى[١] : أى يسمي الثانى وهو كون المخبر عالماً به يعنى بالحكم المستفاد من الخبر لازمها ، أى لازم فائدة الخبر ؛ لأنه كلما أفاد الحكم، أفاد أنه عالم به ، يعنى كلما وجدت فائدة الخبر ، وجد لازمها، فيمتنع انفكاك الثانية عن الأولي،كما يمتنع انفكاك اللازم عن الملزوم، وليس كلما وجد لازم فائدة الخبر ، وجدت الفائدة ؛ لجواز أن يكون الحكم معلوماً للمخاطب قبل ورود الخبر ، فيحصل له العلم بلازم الفائدة دون الحكم ؛ لامتناع تحصيل الحاصل ، كقوله لمن حفظ القرآن، (**حفظت القرآن**)[٢] وتسميته مثل هذا الحكم فائدة الخبر ، بناء علي أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه .

(١) أما الأول فقد سبق ذكره عندما قال :

زيد قائم ، أو زيد غير قائم لمن لا يعرف أنه قائم ، أو غير قائم .

(٢) هذه الإضافة من عندنا حتى يتم الكلام .

والمراد بكونه عالماً بالحكم ، دخول صورة الحكم فى ذهن المخبر ، أما إذا كان المخاطب عالماً بالفائدة ولازمها / فلا ينبغى أن يلقي إليه /٢٢ب الخبر؛ لأنه يكون لغواً ضائعاً ، هذا هو الأصل .

وقد ينزل المخاطب العالم بهما ، أى بفائدة الخبر ولازمها ، منزلة الجاهل بهما ، يعنى أو بأحدهما ، فيلقي إليه الخبر ، وإن كان عالماً بالفائدتين لعدم جريه ، يعنى لعدم عمله علي موجب العلم يعنى بمقتضي علمه، فإن من لا يجرى علي مقتضي العلم هو والجاهل سواء، كقولك الصلاة واجبة للعالم التارك لها ؛ لأن موجب العلم العمل ، يعنى لما ترك الصلاة مع علمه بوجوبها نزل منزلة الجاهل الخالى الذهن ، فألقي إليه الخطاب . وإذا نزل العالم منزلة الجاهل جاز أن يعتبر كخالى الذهن فيلقى إليه الكلام من غير تأكيد .

وجاز أن يعتبر متردداً فيلقي إليه الكلام مؤكداً استحساناً ، وأن يعتبر منكراً فيلقي إليه الكلام مؤكداً وجوباً .

والظاهر ههنا هو الأول ، كما يقال للسائل العارف بما بين يديك ما هو ؟ هو كتاب ؛ لأن موجب العلم ترك السؤال ، ومثله : ﴿ **هِيَ عَصَايَ** ﴾ [1] فى جواب ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ** ﴾ [1] ونظائره كثيرة .

وقد يورد الخبر لأغراض أخري كما فى قوله تعالي حكاية عن امرأة عمران ﴿ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى ﴾ [2] إظهاراً للتحسر علي خيبة رجائها، وعكس تقديرها .

وقوله تعالى حكاية عن زكريا ﴿ **رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي** ﴾ [3] إظهاراً للضعف والتخشع ، ونحو ذلك كثير ، فيقتصر المتكلم علي قدر

---

(١) سورة طه آية : ١٧ ، ١٨ (**قال : هى عصاى**) .

(٢) سورة آل عمران آية : ٣٦ .

(٣) سورة مريم آية : ٤ .

الحاجة ؛ حذراً عن اللغو ، يعنى إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب، فينبغي أن يقتصر من التركيب علي قدر الحاجة ، يعنى ينبغى أن يفرّغ ويعمل الكلام فى قالب المساواة لا أزيد ولا أنقص ؛ حذراً عن اللغو وهو ما لا فائدة فيه من اللفظ ، فخالى الذهن تفريغ /. /٣٠أ

وقوله تعالي : ﴿ وَلَا تُخَاطِبْنِى ﴾ [١] يشعر إشعاراً إما بحسب العرف أن الخبر الآتى بعده من جنس العذاب ، فكأن المخاطب يتردد ، من أى نوع من أنواع العذاب ، إغراق أم غيره ؟

وقيل ﴿ إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ ﴾ مؤكداً يعنى بأنهم[٢] ، أى محكوم عليهم بالإغراق ، والتأكيد هنا استحساناً ؛ لأن الغرض أن المخاطب متردد لا منكر بخلاف البيت الآتى كما ستعرف [٣].

والمراد أن الكلام المقدم يشير إشارة إلي جنس الخبر حتى إن النفس اليقظي والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويستشرف ؛ لأنه يشير إلي حقيقة الخبر .

ومثله : ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ [٤] ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [٥] وغير ذلك .

ويجعل غير المنكر كالمنكر إذا ظهر عليه شيء من إمارات الإنكار ، يعنى المراد بغير المنكر أعم من الخالى .

والعالم بالحكم والمتردد فيه ينزل منزلة المنكر ويجعل كهو، إذا ظهر عليه شيء من إمارات الإنكار ، وهذا أيضاً مشتمل علي قسمين :

---

(١) سورة هود آية : ٢٦ . (**ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا إنهم مغرقون**)

(٢) يعنى بأن أى محكوم عليهم .

(٣) جاء شقيق عارضاً رمحه   إن بنى عمك فيهم رماح

(٤) سورة يوسف آية : ٥٣ .

(٥) الآية (**خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم والله سميع عليم**) سورة التوبة آية : ١٠٣ .

أحدهما : تنزيل الخالى ، **والآخر**:تنزيل المتردّد .

والمثال فى المتن للأول نحو قول حجل بن فضلة جاء شقيق[1] «اسم رجل » عارضاً رمحه » أى واضعاً علي العرض ، من عرض العود علي الإناء ، والسيف علي الفخذ ، وهو لا ينكر أن فى بنى عمه رماحاً، لكن مجيئه علي هذه الهيئة من غير التفات وتهيىء عليه ، إمارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم ؛ بل كلهم عزْل ، العزل جمع عازل ، وهو الفرد لا سلاح معه ، فنزل منزلة المنكر ، وخوطب خطاب التفات بقوله : إن بنى عمك فيهم رماح مؤكداً .

ومثله : ﴿ **ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ** ﴾ [2] يعنى أن البيت مؤكد[3] بإن ، والآية بإن واللام ، وإن كان فيما لا ينكر ؛ لأن تماديهم فى الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده من إمارات الإنكار .

ويعكس ، أى يجعل المنكر كغير المنكر ، يعنى ويصدق علي الخالى[4] والمتردد /٢٣ب فيه ، .

ويساق له الكلام بغير تأكيد لما معه ، أى مع المنكر من رادع ، أى شىء من الدلائل لو تأمله ، أى ذلك الشىء ارتدع ، يعنى رجع عن إنكاره ، أى ومعنى كونه معه أن يكون معلوماً له ، فخاطب شاهداً أو محسوساً عنده ، كقولك أى لمنكر الإسلام : الإسلام حق من غير تأكيد، لمنكر معه دلائل وشواهد علي حقيقته ، لكنه لا يتأملها ليرتدع

---

(١) جاء شقيق عارضا رمحهُ إنّ بنى عَمّكَ فيهمْ رِمَاحُ

والبيت لحجل بن فَضَلَة القيسى الشاعر الجاهلى أحد بنى عمرو بن عبد بن قيس بن معين بن أعصر ، فى البيان والتبيين ٣٤٠/٣ ، المؤتلف والمختلف ٨٢ ، المفتاح ١٧٤ ط بيروت ، والشاهد فيه : تنزيل غير المنكر للشىء منزلة المنكر له إذا ظهر عليه شىء من إمارات الإنكار الشروح٢١٣/١.

(٢) سورة المؤمنون آية : ١٥ .

(٣) مؤكـــدا .

(٤) ويصدق بالخالى .

عن الإنكار فينزل منزلة غير المنكر ، يعنى الكلام إلي اليهود والنصاري وغيرهما ممن ينكر الإسلام مجرداً عن المؤكدات علي خلاف مقتضى الظاهر ، تنزيلاً له منزلة خالى الذهن غير المنكر[1] ، لما معه من الدلائل والعلامات الدالة علي حقيقة الإسلام ، مما لو تأمله المنكر لرجع عن إنكاره واعترف بصحته .

ولما كانت الأمثلة المذكورة من قبيل الإثبات ، أشار إلي التعميم دفعاً لوهم التخصيص فقال : وهكذا اعتبارات النفى من التجريد عن المؤكدات فى الابتدائى .

يعنى قول الخالى الذهن نحو : ما زيد قائماً .

وتقوله بمؤكد استحساناً فى الطلبى نحو : ما زيد بقائم .

ووجوب التأكيد بحسب الإنكار فى الإنكارى نحو : والله ما زيد بقائم ونحوهما ، والباء فى بقائم بمعني إنّ ، والله أعلم بالصواب .

***

(١) الغير المنكر

الباب الثانى

فى أحوال المسند إليه

أعنى الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه .

يعنى احتراز عن الأحوال العارضة له من حيث إنه مسند إليه .

يعنى احتراز عن الأحوال العارضة لذاته مطلقاً ، أى من حيث إنه مسند إليه ؛ لكونه جوهراً أو عرضاً قائماً بنفسه أو بمجمله ، أو نحو ذلك، كذكره وحذفه ، وتعريفه وتنكيره وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة / إليه لذاته ، يعنى لا بواسطة الحكم ، أو المسند مثلاً ، لكونه مسنداً إليه بحكم مؤكد ، أو متروك التأكيد ، وكونه مسنداً إليه لمسند مقدم أو مؤخر ، معرّف أو منكّر ونحو ذلك . ٢٤/أ

أما **ذكره** ، يعنى ذكر المسند إليه ، وجه تقديمه علي سائر الأحوال، يفهم من قوله فلكونه يعنى الذكر الأصل ، ولا مقتضي للعدول عنه ، أى الأصل ، يعنى أن الأول أن يذكر فى الكلام كل لفظ أريد معناه فيه، ولا مقتضي للحذف أو لاحتياط ضعف التعويل ، يعنى الاعتماد علي القرينة ، يعنى بذكر المسند إليه ، لاحتياط إحضاره فى ذهن السامع، وإن وجدت[1] قرينة دالة عليه .

كالتنبيه علي غباوة السامع ؛ بأنه لا يفهم إلا بالتصريح ، يعنى لكونه ممن لا تنفعه القرينة إلا بالتصريح ، أو زيادة الإيضاح .

والتقرير حيث تكون القرينة[2] الدالة علي حذفه موجودة ، ويكون السامع ممن ينتفع بها ، ومن ذكر المسند إليه للإيضاح والتقرير قوله ،

(١) وإن وجــد .

(٢) حيث يكون القرينة .

كقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [1] بتكرير اسم الإشارة ، يعنى مع دلالة ما تقدم عليه ، ولم يقل : وهم المفلحون بحذفه ؛ تنبيها على أنهم كما ثبت لهم الأكثر بالهدي ، فهى ثابتة لهم بالفلاح .

يعنى جعلت كل من الأثرتين[2] فى تمييزهم بها عن غيرهم بالمثابة التى لو انفردت كانت مميزة على حيالها .

أو إظهار تعظيمه ، لكون اسمه مما يدل عليه ، يعنى التعظيم ، نحو : « أمير المؤمنين حاضر »، يعنى إذا كان المقام مقام التعظيم نحو : الملك أعز الله تعالى أنصاره يفعل كذا .

أو إهانته : يعنى المسند إليه لكونه اسمه مما يدل عليها ، يعنى والمقام أيضاً مقام الإهانة ، كما فى الأسماء المذمومة مثل / السارق اللئيم حاضر . ٢٤/ب

أو التبرّك بذكره نحو : رسول الله ﷺ قائل هذا القول ، يعنى يعتبر قوله ﷺ للتبرك لا للتعظيم ؛ لأنه أعظم من التعظيم .

أو استلذاذه : أى وجد أن ذكره لذيذاً ، يعنى كذكر المحبوب ، نحو: الحبيب حاضر .

أو بسْط الكلام حيث الإصغاء مطلوب ، أى فى مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لشرف السامع وعظمته ، يعنى علة لطلب المتكلم إصغاء السامع إليه ، أى تعظيم السامع وشرفه حيث يطال الكلام مع الأحبة ؛ لأن المقام مقام إطناب نحو قوله تعالى حكاية عن موسي عليه السلام :

---

(١) سورة البقرة آية : ٥ .

(٢) الأثرتين : الخصلتين .

﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا﴾ (١) أى كان يتم جواب قوله تعالي : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾ (٢) أن يقول : (**عصاى**) وليس المراد بقوله تعالي : ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾ حقيقة الاستفهام ؛ لأن ذلك مستحيل علي الله تعالي ؛ بل المراد تثبيت موسي واستئناسه ؛ لما علم الله تعالي أنه سيقلب العصي حية ، ويخاف منها موسي ، ولذلك يطال الكلام مع الأحباء .

وقد يكون بسط الكلام فى مقابلة الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة ، كما يقال : من نبيّك ؟ فتقول : نبينا حبيب الله أبو القاسم محمد بن عبد الله، إلي غير ذلك من الأوصاف ، ونحو ذلك .

كالتهويل : يعنى وقد يكون الذكر ، أى ذكر المسند إليه للتهويل ، نحو السلطان يأمر بكذا .

والتعجب يعنى زيد يقاوم الأسد .

أو الإشهاد يعنى فى قضية نحو : قال زيد حكمت عليه بكذا ،

أو التسجيل علي السامع حتى لا يكون له سبيل إلي الإنكار ، وهذا كله مع القرينة /٢٥أ ومعني التسجيل : التقرير والتثبيت .

٢٥/أ

وأما **تقديمه** : أى تقديم المسند إليه علي المسند ، يعنى تقديمه علي مسنده ، وهو تقديم لا علي نيّة التأخير ، والمراد بالمسند إليه هنا هو المبتدأ لا الفاعل ، بدليل قوله تقديمه علي المسند .

وقوله الآتى لأنه يعنى تقديم المسند إليه لأنه الأصل ، ومعلوم أن الفاعل لا يقدم علي المسند أبداً عند أصحابنا البصريين ؛ لأن الفعل عامل ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول ، ويتمخض الفعل للفاعل .

أو فى تأخيره بتجويز أن يكون لغيره نحو: زيد قائم أبوه ، فلكون

---

(١) سورة طـه آية ١٨ .

(٢) سورة طـه : آية ١٧ .

ذكره أهم ، ووجه كونه أهم ، يعنى كون ذكر المسند إليه أهم عند المتكلم من ذكر غيره ، ويقع بوجوه :

إما لأنه يعنى تقديم المسند إليه ؛ لأنه الأصل ؛ لكونه المحكوم عليه ، ولابد من تحقيقه قبل الحكم ، فقصدوا فى اللفظ أيضاً ، أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه .

والمراد بالتحقيق هنا : التصور الذهني ؛ ـ لأنه ما لم يتصور شيء لا يحكم عليه ، ـ لا الوجود الخارجى ؛ لأن من الأشياء ما لا وجود له فى الخارج مع أنه يحكم عليه ، كقولنا :

شريكُ البارى ممتنِع ، ووجود شمس أخري ممكن فى الخارج ، وإذا كان كذلك فيقدم اللفظ الدال علي المسند إليه ليوافق اللفظ الطبع .

وفيه بحث ؛ لأن المراد بالحكم ، إن كان المحكوم به ، فلا يجب تقديم تصور المحكوم به ، وإن كان ذلك أولي ، وإن كان المراد إيقاع النسبة الحكمية أو انتزاعها ، فوجوب تقدم تصور المسند إليه علي تصورها لا يقتضى تقدمه علي المحكوم به .

فمما ذكر قد علم وجه التقديم علي أحواله الآتية أيضاً كما مر ؛ من أنه لا مقتضي للعدول عنه / يعنى كون التقديم أصلاً إنما يكون سبباً لتقديمه فى الذكر إذا لم يكن معه ما يقتضى العدول عن تقديم المسند إليه ؛ لأن مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول ، يعنى تقديمه أصل فى حال عدم المقتضي لتأخيره . ٢٥/ب

أما إذا كان هناك مقتضٍ لتأخيره فيجب العدولُ عن ذلك الأصل، ككون المسند مما يجب له صدر الكلام فى نحو: أين؟[1] .

وكما فى الجملة الفعلية ، فإن كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن ذلك الأصل .

---

(١) وأدوات الاستفهام .

وإما ليمكّن الخبر فى ذهن السامع ؛ بأن يكون فى المسند إليه تشويق ، لحصول الشيء بعد الشوق إليه ألذّ وأوقع فى النفس فيتمكن فى الذهن ، يعنى كون الشوق إلي نفس الخبر ؛ لإيهام ذلك بأن يوصف المبتدأ بأمر غريب مشوق إلى معرفة خبره .

من هذا كان حق الكلام تطويل المسند إليه ، وذلك إنما يكون فيما إذا كان فى المسند إليه طول ؛ إما باعتبار الصلة أو الصفة أو المتعلقات أو غير ذلك تحقيقاً للتشويق ، ومعلوم أن حصول الشيء بعد الشوق ألذ وأوقع فى النفس كقوله ، أى قول أبى العلاء المعرى من قصيدة يرثى بها فقيهاً حنفياً :

وَالذى حَارَتْ البريَّةُ فيـه   حَيوانٌ مُسْتَحْدثٌ مِنْ جَمَادِ[1]

يعنى تحيرت البرية فى المعاد الجسمانى والنشور الذى ليس بنفسانى، وفى أن أبدان الأموات[2] كيف تحيي من الوفاة .

وقبل البيت :

بَانَ أَمْرُ الآله وَاخْتَلَفَ النَّاس   فَـدَاعٍ إلي ضَـلَالٍ وَهـَادِ

يعنى بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به . وبهذا تبين أن ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم ولا ناقة / صالح ، ولا ثعبان موسي ، ولا الفقنس[3] حيث قيل : إن معني البيت :

٢٦/أ

الذى تحير الناس فيه ولم يهتدوا بعقولهم لوجهه ، هو حيوان

---

(١) البيت لأبى العلاء المعرى من قصيدة يرثى فيها فقيهاً مطلعها .

غير مجد فى ملتى واعتقادى   نوح باكٍ ولا ترنـم شـادِ

سقط الزند ص ١٢ ط دار الفكر ببيروت ١٩٦٥ ، المفتاح ١٨٣ ط بيروت .

والشاهد فيه : تقديم المسند إليه على المسند لتمكين الخبر فى ذهن السامع لأن فى المبتدأ تشويقاً إليه . وأبو العلاء ولد سنة ٣٦٣ هـ بالمعرة .

(٢) الوفات .

(٣) طائر ببلاد الهند يعيش طويلاً .

مخلوق من جماد . قيل : هو آدم عليه السلام ؛ لأنه خلق من تراب ، وقيل : ناقة صالح ، وقيل : ثعبان موسى ، وقيل : الفقنس وهو طائر ببلاد الهند يعيش كثيراً ، فإذا قرب أجله ، صنع له عشاً ، فإذا كمل دخل فيه فيخرج منه أنواع الأصوات المطربة فيشتعل العش ناراً وتحترق الفقنس فيه، ثم يخلق الله تعالى من رماده فقنساً آخر ، وهلم جرا .

وقيل : أشار الشاعر بهذا البيت إلى حشر الأجساد وأنها كيف تُنشر وهى رميم ، وهذا القول هو الصواب ؛ لأن سياق ما قبله يدل عليه .

أو لتعجيل المسرة تفاؤلاً نحو : السعد فى دارك .

أو لتعجيل المساءة تطيراً نحو : السفاح فى دارك ، والسفاح لقب عبد الله بن محمد أول خليفة من بنى عباس ، يقال : سفحت دمه ، أى سفكته .

أو لإيهام أنه ـ أى المسند إليه ـ لا يزول عن الخاطر ، يعنى لكونه مطلوباً مثل : ليلى يسرّ القلب بذكرها ، أو لأنه يستلذ بذكره أوْ لا ، يعنى لكونه محبوباً ، فيكون ذكره أقرب من ذكر المسند ، فكما أن من أحب شيئاً أكثر ذكره ، كذلك من استلذ شيئاً قدم ذكره ، ونحو ذلك مثل إظهار تعظيم أو تحقير نحو : أمير المؤمنين يريد كذا ، ورجل عالم جاءنى ، ورجل جاهل عنده .

أو ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي ، أى قصر الخبر الفعلي عليه ، يعنى علي المسند إليه المقدم ، والمراد بالخبر الفعلي ، ما يدل علي معني الفعل من الحدث فعلاً للمسند إليه نحو : زيد قائم ، أو قائم زيد ، لا ما كان فعلاً لمتعلقه / نحو : زيد قام أبوه ، أو قائم أبوه ، أما إن ولي حرف النفى ، أى كان المسند إليه بعد حرف النفى بلا فصل . /٢٦ب

يعنى بأن يكون حرف النفى مقدماً علي المسند إليه ، والمسند إليه

بعد حرف النفى بلا فصل من قولهم : وَلِيكَ[1] ، أى اقترب منك ، أى وسواء كان المسند إليه مظهراً أو مضمراً ، معرفاً أو منكراً نحو : ما أنا قلت هذا ، أى لم أقله مع أنه مقول لغيرى ، فالتقديم يفيد نفى الفعل عن المذكور ، يعنى المتكلم علي الوجه الذى نفى عنه فى العموم والخصوص ، يعنى المسند إليه المقدم إن عامًا فعامّ ، وإن خاصًا فخاصّ ، فلا يقال : هذا إلا فى شيء ثبت أنه مقول لغيرك ، وأنت تريد نفى كونك القائل ، لا نفى القول ، ولا يلزم من أن يكون جميع من سواك قائلاً ؛ لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلي من توهم المخاطب إشراكك معه فى القول ، أو انفرادك به دونه،لا بالنسبة إلي جميع من فى العالم .

وإلاّ أى وإن لم يل المسند إليه يعنى المقدم الذى خبره فعل حرف النفى بألا يكون فى الكلام حرف النفى ، أو يكون حرف النفى متأخراً عن المسند إليه ، يعنى سواء كان فى الكلام نفى وقدم المسند إليه علي النفى والفعل جميعاً أو نحو : أنا ما قلت أو لم يكن ، نحو : أنا قمت ، فقد يفيد التخصيص ويفيد التقوي بتكرر الإسناد .

فقد يقع أى التقديم للتخصيص رداً علي من زعم انفراد غيره ، أى غير المسند إليه المذكور ، أى بالخبر الفعلى[2] ، أو زعم مشاركته ، أى مشاركة الغير فيه ، أى فى الخبر الفعلي نحو قولك : أنا سعيت فى حاجتك ، لمن زعم أن غيرك انفرد بالسعى فى حاجته ، أو زعم كونه مشاركاً لك فيه ، فيكون علي الأول قصر قلب ، وعلي الثانى قصر إفراد، يعنى تقول لمن يزعم أن هناك / وجود سعى فى حاجته ؛ وإن الساعى غيرك لا أنت ، أو أن الساعى أنت مع غيرك لا أنت علي الانفراد، فعلي الأول قصر قلب وعلي الثانى قصر إفراد ، وسنقف عليهما فى بابه إن شاء الله تعالي .

٢٧/أ

(١) أى أقرب منك هكذا وردت فى الأصل .

(٢) الفعــل .

ويؤكد علي الأول يعنى تقدير كونه رداً علي من زعم انفراده بنحو لا غيرى ، مثل لا زيد ولا عمر ولا من سواي ؛ لأنه الدال صريحاً علي نفي لشبهة أن الفعل صدر عن الغير ؛ لأن التأكيد إنما يحسن بما يدل علي المقصود بالمطابقة لا بالالتزام وما أشبه ذلك .

ويؤكد علي الثانى ، يعنى علي تقدير كونه رداً علي من زعم المشاركة بنحو وحدى مثل منفرداً ، أو متوحداً ، وغير مشارك ونحو ذلك، يعنى لأنه الدال صريحاً علي إزالة شبهة اشتراك الغير فى الفعل .

والغرض من التأكيد إنما يكون لدفع شبهة خالجت قلب السامع ، والشبهة فى الأول أن الفعل صدر من غيرك .

وفى الثانى أنه صدر منك بمشاركة الغير ، والدال صريحاً وبالمطابقة علي دفع الأول نحو لا غيرى ، وعلي دفع الثانى نحو وحدى دون العكس .

أو لتقوي الحكم وتقريره فى ذهن السامع ، يعنى بحيث لا يكون له شك فيه دون التخصص نحو : هو يعطى الجزيل ، يعنى الكثير قصداً إلي أن تقرره فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل ، لا إلي أن غيره لا يفعل ذلك .

وسبب تقويته تكرر الإسناد ؛ وذلك إذا كان المخاطب يعرف غيره بإعطاء الكثير ، فإن المراد تحقق إعطاء الجزيل عند السامع دون تخصيص إعطاء الجزيل .

وسبب تقويته أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء ، فإذا جاء ما يصلح أن يسند إليه ، صرفه إلي المبتدأ : إلي نفسه ، فينعقد بينهما حكم ، ثم المسند إذا كان متضمناً لضميره صرفه ذلك الضمير إليه ثانياً ، فيكتسي الحكم قوة بواسطة تكرار الإسناد ، فعلي هذا يختص

التقوى بما يكون مسنداً إلي ضمير المبتدأ ، فيخرج عنه زيد ضربته كما يجيء / في باب المسند . ٢٧/ب

وكذا قد يقع تقوى الحكم للتخصيص أيضاً فى الفعل المنفى ؛ بأن يقع حرف النفى علي الفعل نحو : أنت ما سعيت فى حاجتى ، قصداً إلي تخصيصه بعدم السعى ، يعنى قوله : ما سعيت فى حاجتى ، إذا كان المخاطب يعلم أن هناك عدم سعى منه فى حاجة المتكلم ، ويعتقد أنه مختص بغيره ، أو اشتركا فيه ، فعلي الأول قصر القلب ، وعلي الثانى قصر إفراد . والمعني أنت مختص بعدم السعى لا غير ، وحدك ولا معك .

وقد يقع لتقوي الحكم وتأكيده نحو : أنت لا تكذب ، فإنه لتأكيد الحكم المنفى ، وتقريره بخلاف لا تكذب لا تأكيد فيه ، وبخلاف لا تكذب أنت ؛ لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره ، فقولنا: لا تكذب ، نفى الكذب عن الضمير المستتر ، وأنت مؤكداً له علي معني أن المحكوم عليه بنفى الكذب هو الضمير لا غير ، يعنى أراد بالتأكيد المسند إليه ، وهو الضمير المستتر فى لا تكذب ، فإن لفظة أنت يؤكده ، لا أنه يؤكد نفسه ، وهذا مثال تقديم المسند إليه لقصد دون قصد التخصيص .

والتقديم فى المثال لتقوية الحكم المنفى ، كما أنه فى نحو هو يعطى الجزيل ؛ لتقوية الحكم المثبت وتقريره ، فالحكم أعم من أن يكون مثبتاً أو منفياً ، فإنه أشد لنفى الكذب من قوله لا تكذب ، لما فى « أنت لا تكذب » من تكرير الإسناد ؛ لأن الفعل المنفى وهو «لا تكذب » أسند إلي المبتدأ أولاً وإلي الضمير المستتر ثانيا[1] ، ففيه إسنادان : أحدهما بلا واسطة ، والآخر بواسطة الضمير ، وهذا مفقود فى قوله لا تكذب ؟ إذ ليس فيه إلا إسناد الفعل المنفى إلي فاعله المستتر فيه ، ففقد منه

(١) ضمير المستتر ثانياً .

ما يحصــل به التأكيــد ، وهو تكــرر الإســناد .

وكذا أشد لنفى الكذب من قوله: لا تكذب أنت ، مع أن فيــه تأكيداً ؛ لأنه أى لأن لفــظ أنت ، لتأكيــد المحكوم عليه / وهو الضـمير المستتر تحقيقاً ، وليس الإسناد إليه علي سبيل السهو والتجوز والنسيان ، لا لتأكيد الحكم وهو الكذب ، لعدم تكرر الإســناد فيه ، أى لتقوي الحـكم .

١٢٨أ /

بخــلاف أنت لا تكذب ، فإنه لتأكيـد الحكـم ودلالته علي أن الكذب عنه منتف ألبتّة بواسطة تكرر الإسناد ، وهذا الذى ذكره من التقديم للتخصيص تارة وللتقوي أخري .

أما إن بني الفعل علي معرف ، يعنى إن بني الفعل علي المسند إليه المعرفة ، سواء كان ظاهراً أو مضـمراً ، منفياً كان الفعل أو مثبتاً ، فحاصل ما تقدم أن المسند إليه المقدم ، إما أن يلى حرف النفى أو لا ، فإن وليه فهو للتخصيص نحو : ما أنت قلت هذا القول ، وإن لم يله ، سـواء كان هنـــاك حرف نفى أم لا ، فقـد يفيد التقـوي نحـو ، أنت لا تكذب .

وفى البناء ، أى بناء الخبر الفعلي علي المنكر ، أى علي المسند إليه النكرة ، يعنى بأن جعل الفعل خبراً عنه ، يفيد التقديم تخصيص الجنس أو الواحد ، نحو : رجل جاءنى ، فيكون تخصيص واحد من ذلك؛ لأن اسم الجنس شامل للمعنيين : الجنسية والعدد المعين ، أعنى الواحد من الجنس إن كان مفرداً ، والإثنين إن كان مثنى ، والزائد عليه إن كان جمعاً . يعنى أن أصل النكرة المفردة ، أن يكون للواحد من الجنس ، فقد يقصد بها الجنس فقط كقوله تعالي : ﴿ **وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ** ﴾ (١) ومنه رجل جاء ، لا امرأة .

---

(١) سورة الأنعام آية : ٣٨ .

وقد يقصد حتي بها الواحد فقط ، رجل جاء لا رجلان .

وأما **تعريفه** ، أى جعل المسند إليه معرفة ، وهى وضع شىء يستعمل فى شىء بعينه ، وإنما قدم هاهنا التعريف ، وفى المسند التنكير، لأن الأصل فى المسند إليه التعريف ، يعنى لأنه محكوم عليه ، والمحكوم عليه لابد أن يكون معلوماً للمخاطب حتي لايفيد الحكم على شىء مجهول عنده ، .

وفى المسند التنكير ، يعنى لأنه مخبر[1] به، فلو كان ٢٨/ب معلوماً للمخاطب قبل الإخبار لم يفده[2] شيئاً ، فلا يفيد المخاطب أتم فائدة[3] .

ويكون التعريف علي وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة .

بالإضمار[4] ، فقدم المضمر لكونه أعرف المعارف ، لمقام التكلم ، قدمه لكونه أعرف المضمرات نحو : أنا ضربت، ونحو[5] . أنا الذى نظر الأعمي إلي أدبى .

أو الغيبة نحو : هو ضرب ، أى لتقدم ذكر مرجع الضمير المسند إليه ، إما لفظاً تحقيقاً نحو : جاءنى زيد وهو راكب ، أو تقديراً نحو : جاء وهو راكب زيد .

وإما معنيً لدلالة اللفظ عليه كقوله تعالي : ﴿ **اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ**

---

(١) وفى المخطوط ، يعنى لأنه مخبر عنه وهو خطأ ؛ لأن الحديث فى المسند .

(٢) لم يفيده شيئاً .

(٣) فلإفادة المخاطب أتم فائدة .

(٤) أى التعريف بالإضمار .

(٥) أنا الذى نظر الأعمي إلي أدبى   وأسمعتْ كلماتى من به صَمَمُ

من قصيدة تحت عنوان الخيل والليل والبيداء تعرفنى مطلعها :

واحر قلباه من قلبه شبم   ومن بجسمي وحالى عنده سقم

ديوان المتنبى ص ٣٣١ .

للتقْوى ﴾ (١) فضمير هو راجع إلي العدل المفهوم من اعدلوا .

أو قرينة حال نحو قوله تعالي : ﴿حتّي توَارَتْ بالْحجَاب ﴾ (٢) وقوله تعالي : ﴿ ولأَبَوْيه ﴾ (٣) فلأن قرينة الحال وهى سَياقَ الكلاَم ، وسياقه يدل علي أن ضمَير «توارت» راجع للشمس ، وضمير أبويه للمورّث .

وإما حكماً نحو ضمير الشأن وضمير ربّ مثل : ﴿ قُلْ هُوَ اللّهُ أحـد ﴾ (٤) ونحو : ربه رجلا ، ونحو :

هـو البحـرُ أى النـّواحِي أتيتـَه فلجّتُه المعروف والجودُ سائلهُ

والخطاب نحو : أنت ضربت .

وأَنْتَ الذى أخْلَفْتنى مَا وَعَدْتَنى(٥)....

وإنما أخرّه ليليه قوله : (وأشمتَّ بى من كان فيك يلوم)

وأصلـه أن يكـون لمعين ، أى وأصـل الخطـاب أن يكـون لمخـاطب معين، واحداً كان أو كثيراً ؛ لأن وضع المعارف علي أن تستعمل لمعين ، مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلي حاضر .

وقد يكون الخطاب مع معين لغيره ، أى غير معين ، يعنى وإن كان معيناًصورة ؛ لأنك إذا قلت « ألا ترى » قاصداً إلي معنى يصح منك الرؤية ، كان معيناً ، لكن غير معيّن شخص ليعمّ الخطاب كل مخاطب علي سبيل البدل ، يعنى لا علي سبيل الشمول والعموم ؛ لأن المخاطب / ٢٩/أ

(١) سورة المائدة آية : ٨ .

(٢) سورة ص آية : ٣٢ .

(٣) (ولأبويه لكل واحد منهما السدس) سورة النساء آية : ١١ .

(٤) الصمد أو الإخلاص آية : ١ .

(٥) وتمام البيت : وأشمتَّ بى من كان فيك يلومُ .

وهو من قول الحماسية أمامة الخثعمية تخاطب به ابن الدمينة الشاعر الأموى والبيت فى المفتاح ص ١٧٩ ط بيروت ، والشرح ٢٨٩/١ .

من المعارف ، والإطلاق علي المعين معتبر فى المعارف حالة وضعها ، فلا يكون تناوله لكل مخاطب علي جهة العموم ؛ بل علي سبيل البدلية نحو قوله تعالي : ﴿ **وَلَوْ تَرَي إِذْ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ** ﴾ [1] لا يريد بقوله (**ولو تري**) مخاطباً معيناً ؛ قصداً إلي تفظيع حال المجرمين فلا يختص بهذا الخطاب مخاطب ؛ بل كل من يتأتي منه الرؤية فله مدخل فى هذا الخطاب ، يعنى يقال : فظع الأمر فظاعة وهو فظيع ، أى شديد شنيع حتي تناهت حالهم فى ظهور التفظيع لأهل المحشر إلي حيث يمتنع خفاؤها ، فكل من تيسر ويصح منه الرؤية فله حظ من هذا الخطاب .

وبالعلمية[2] ، معطوف علي قوله بالإضمار ، أى ويكون تعريف المسند إليه بالعلمية ، أى بإيراده علماً وهو ما وضع لشيء معيّن مع تجميع مشخصاته ، يعنى جميع معيّناته التى يتميز بها عن غيره كالطول والقصر والعمق ، وكونه أبيض وأسود ونحو ذلك من العوارض الذاتية ، فقدمها علي بقية المعارف لكونها أعرفها لإحضاره ، أى المسند إليه ، أى لإرادة إحضاره المتكلم بعينه ، أى بذاته المعينة المشخصة بحيث يكون مميزاً عن جميع من عداه .

واحترز بذاته المعينة عن إحضاره باسم الجنس نحو « رجل عالم جاءنى » ، وفيه إحضار المسند إليه فى ذهن السامع ، لكن لا بحيث يكون مميزاً عن جميع من عداه ؛ إذ اسم الرجل يشاركه فيه جميع الرجال ، وكذلك الوصف بالعلمية فى ذهن السامع .

واحترز به عن إحضاره ثانياً بالضمير الغائب نحو : جاء زيد وهو راكب ،فإنه وإن حصل فيه الحضور[3] فى ذهن السامع بواسطة /العلم /٢٩ب

(١) سورة السجدة آية : ١٢ .

(٢) وفى الإيضاح للخطيب القزوينى : « وإن كان التعريف بالعلمية ، فإما لإحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم يخصه كقوله تعالي : (**قل هو الله أحد**) الإيضاح ١١٤ ط بيروت .

(٣) الإحضار بدل الحضور .

أيضاً ؛ لكن لا ابتداء ؛ بل ثانياً ؛ لأنه فاعل جاء زيد، المعين فى المرة الثانية .

وقوله فى ذهن السامع متعلق بإحضاره باسمه الخاص ، أى باسم مختص بشخصه بحيث لا يطلق على غيره ، أى باعتبار هذا الوضع .

وإنما قيّد بهذا القيد ليدخل العلم المشترك ، فإن تناول زيد مثلاً لشخص آخر باعتبار وضع لا يخرجه عن العلمية فلا يضرنا فيما نحن فيه

احترز به أى بغير الاختصاص عن إحضاره بضمير المتكلم أو المخاطب ، يعنى إلى **قوله** الآتى :

أو الإضافة ، فإنه يمكن إحضار المسند إليه بعينه فى ذهن السامع ابتداء بكل واحد منها ، لكن ليس شىء منها مختصاً بمسند إليه معين ؛ بل يصلح أن تقول لكل مخاطب أنت ، أو اسم الإشارة ، أو الموصول ، أو المعرف بلام العهد ، أو الإضافة أيضاً .

وهذه القيود الثلاثة أعنى بعينه،وابتداء، وباسمه الخاص لتحقيق مقام العلمية لتحقيق الموضع الذى يؤتى بالعلمية، وتحقيق ما هية العلمية وحقيقتها، فلا بأس أن يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع ، كما فى التعريفات كقولنا فى تعريف الحيوان : إنه جسم نام حساس متحرك بالإرادة، فإن القيود كلها لا تكون للاحتراز ؛ بل لبيان الماهية وتحقيقها ، وإلا ، أى وإن لم يكن ذكر هذه القيود لتحقيق مقام العلمية .

فالقيد الأخير ، يعنى قول المصنف باسمه الخاص مغنٍ عما سبق من قول العينية والابتداء ؛ لأن إحضار المسند إليه باسم مختص به لا يكون إلا بعينه ابتداء .

وقيل:احترز به بقول البدء عن الإحضار بشرط كما فى سائر المعارف ، فإن الإضمار بها مشروط لا مطلق ، كما فى ضمير الغائب والمعرف بلام العهد / فإنه يشترط تقديم ذكره تحقيقا أو تقديراً . ٣٠/ أ

والموصول[1] فإنه يشترط أن يتقدم العلم بالصلة .

وفيه نظر ؛ لأن جميع أطراف التعريف كذلك ، حتى العلَم فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع ، وإذا كان كذلك فهذا القيد ليس بشيء ، وزيادة في الشرح ، فلينظر ثمة نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[2] فالله أي أصله الإله حذفت همزته وعوض[3] عنها حرف التعريف ، ثم أدغمت اللام في اللام ، وجعل المجموع علماً ، فلذا قال : للذات الواجب الوجود، والخالق لكل شيء ، بدليل أن لا إلَه إلا الله كلمة التوحيد بالاتفاق ، أي من غير أن يتوقف على اعتبار عهد ؛ لأنه كان اسماً لمفهوم المعبود بالحق ، أو الواجب لذاته ، لا علماً للفرد الموجود منه كما زعمه البعض .

يعني أن الخلخالي[4] ذكر بأنه اسم لمفهوم الواجب الوجود لذاته ، والمستحق للعبودية له ، وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علماً؛ لأن مفهوم العلم جزئي .

وفيه نظرلأنا لا نقرّ أنه اسم لهذا المفهوم الكلي ، كيف وقد اجتمعوا على أن قولنا : لا إله إلا الله ، كلمة توحيد ، ولو كان الله اسماً لمفهوم كليّ لما أفاد[5] التوحيد أي في قولنا المذكور ؛ لأن المفهوم من حيث هو مفهوم يحتمل الكثرة ، يعني لأن الكلي من حيث هو كلي يحتملها .

وقوله لأن مفهوم العلم جزئي ، يعني جزئياً حقيقياً حتى ينافي

---

(١) وإن كان التعريف للموصولية ، فإما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوي الصلة كقولك : الذى كان معنا أمس رجل عالم ، أو لغير ذلك .

(٢) سورة الإخلاص آية : ١

(٣) وعوضت ، هكذا وردت في الأصل .

(٤) الخلخالي : هو محمد بن مظفر الخطيبي الخلخالي ، كان إماماً في العلوم العقلية والنقلية ، وله من الكتب شرح المفتاح ، وشرح التخليص ، مات سنة ٧٤٥ هـ بغية الوعاة ٢٤٧/١ .

(٥) أفادة التوحيد .

الكلّية ، وإلا فإن الجزئى الإضافى لا ينافيها ، كما فى النامى والحيوان والإنسان ، فإنها جزئية إضافية ، مع أن كلا منها مفهومه كلى ، وأيضاً المراد بالإله فى هذه الكلمة .

أما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء عن نفسه ، أو مطلق المعبود ، فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب أن يكون إله بمعنى المعبود بالحق ، والله علماً للفرد الموجود / .   ٣٠/ب

والمعنى لا مستحق للعبودية له فى الوجود ، أو لا موجود إلا الفرد الذى هو خالق العالم ، وهو الله تعالى ، أى وهذا معنى قول صاحب الكشاف : إن الله تعالى مختص بالمعبود بالحق، لم يطلق على غيره أى بالفرد الموجود الذى يعبد بالحق تعالى وتقدس اسمه.

أو استلذاذه ، أى وجد أن العلم لذيذ[1] نحو[2] :

لَيْلاَيَ منكُنّ أَمْ لَيْلَى مِنْ الْبَشَرْ   صدره

بِاللَّهِ يَا ظَبْيَاتِ القَـاعِ قُلْنَ لَنَـا

يعنى لم يقلن [3] : أم هى من البشر ، مع أن المقام مقام مضمر لقرب تقدم المظهر إيهاماً بالاستلذاذ باسمها العلم .

أو التبرك به بذكر العلم نحو : الله الهادى ، أى عند ذكر الله تعالى، فإنه يكفى أن يقال : هو الهادى ، لكن ذكر باسمه العلم للتبرك.

محمد الشفيع ، أى يكفى عند ذكره أن يقال : هو الشفيع لكن ذكره باسم العلم قصداً إلى التبرك بذكره .

---

(١) لذيذا .

(٢) بالله يا ظبيات القاع قلن لنا   ليلاي منكن أم ليلي من البشـر

هذا البيت نسب للمجنون ، ولذي الرمة ، وللعرجي ، وللحسين بن عبد الله الغزي ، وكامل الثقفى والأكثرون علي أنه للعرجي . معاهد التنصيص ١٦٧/٣ .

(٣) يعنى لم يقل .

أو تعظيم أو إهانة كالألقاب الصالحة لذلك ، أى لمدح أو ذم نحو : محمد حبيب الله ، والشيطان عدو الله ، أى مثل ركب على وهرب معاوية، فلقبه مشعر بالمدح ؛ لأنه من العلو ، أو كناية عن معنى يصلح له الاسم ، يعنى أبو لهب فعل كذا ،كناية عن كونه جهنمياً بالنظر إلى الوضع الأول دون الثانى ، وهو العلميّ، وهم يعتبرون فى الكنى المعانى الأصلية ، ويجب أن يعلم أن أبا لهب إنما يستعمل فى الشخص المسمى به ، لينتقل منه إلى جهنمى ، كما أن طويل النجاد يستعمل فى معناه الموضوع له ، لينتقل منه إلى طول القامة ، لأن معناه ، أى معنى أبو لهب الإضافى لازم النار وملابسها ، أى وكان معناه اللقبى ملازم النار لأن انتسابه إلى النار يدل على ملابسته إياها ، كما يقال : هو أبو الخير وأبو الشر /وأخو الفضل وأخو الحرب لمن يلابس هذه الأمور ، ويلزمه أنه أى أن ملازم النار وملابسة جهنمى ، أى منسوب إلى نار جهنم ، فيكون انتقالا من الملزوم الذى هو أبو لهب إلى اللازم الذى هو الجهنمى ، لأن اللهب الحقيقى لهب جهنم ، فالانتقال من أبى لهب إلى جهنمى انتقال من الملزوم إلى اللازم ، أو من اللازم إلى الملزوم معلول باعتبار الوضع الأول . وهذا القدر كاف فى الكناية ، يعنى الانتقال من الملزوم إلى اللازم باعتبار المعنى الإضافى كاف فى صحة الإطلاق .

٣١/أ

وقيل فى هذا المقام ، وهو توجيه بيان الكناية إليها كما يقال : جاء حاتم ، ويراد به لازمه ، أى جواد لا الشخص المسمى بحاتم ، أى يطلق اللازم ويراد ملزومه ، وكما يقال : رأيت أبا لهب أى جهنمياً .

ففيه نظر ؛ لأنه يكون استعارة لا كناية ؛ لأنه أراد لازمه لا ملزومه ؛ بخلاف الوجه الأول ؛ فإنه أريد ملزومه ، ولكن ينتقل منه إلى لازمه مع أنه غير مراد ، يعنى : إن قلت : رأيت اليوم أبا لهب ، وأردت كافراً جهنمياً لاشتهار أبى لهب بهذا الوصف يكون استعارة نحو : رأيت

حاتماً ولا يكون من الكناية فى شيء فليتأمل ، فإنه من فرائد الأقدام[1]

أو لنحو ذلك كالتفاؤل ، أى نحو سعد فى دارك .

أو التطير أى نحو : السفاح بن الجراح فى دار عدوك .

والتسجيل على السامع أى نحو : فلان بن فلان كذا وكذا وغير تعريف المسند إليه **بالإشارة** . أى بإيراده اسم الإشارة متى صلح المقام ، أى واتصل به غرض ، ولقائل أن يقول : إنما يتعين اسم الإشارة لوكان أعرف من / من بقية المعارف وهو ممنوع . ‎/٣١ب

أما المقام الصالح فهو أن يصح إحضاره فى ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حساً ، فإن أصل أسماء الإشارة أن يشار بها إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد ، فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد ، أو إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته ، فلتصييره كالمشاهد ، وتنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية .

وأما الغرض الموجب له ، أو المرجح ، فقد أشار إلى تفصيله[2] بقوله، لتمييزه ، أى المسند إليه أكمل تمييز ، أى لصحّة إحضاره فى ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حساً ، فإن الإشارة بمنزلة وضع اليد لغرض من الأغراض ، وهى المقامات المفصلة فى كلام المصنف ، بقوله لتمييزه وما عطف عليه نحو قول ابن الرومى[3] :

---

(١) فرائد الأقدام . جمع قدم وهى السابقة فى الأمر ، يقال لفلان قدم صدق ، أى أثرة حسنة، أى المراد أن هذا التعليل لم يسبق إليه ، وهو من الأمور النادرة .

(٢) إلي تفصيل بقوله .

(٣) هذا أبو الصقر فرداً فى محاسنه ... من نَسْلِ شَيْبانَ بيْن الضَّالِ والسلم

شيبان قبيلتان تحملان هذا الاسم ، الضَال : شجر برى أشبه بالنبق والسلم : شجر له شوك . والبيت فى المفتاح ص ١٨٣ .

والشاهد فيه : تعريف المسند إليه بإيراده اسم إشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض . وتعريفه بالإشارة هنا لتمييزه أكمل تمييز ، وذلك فى قوله : (هذا أبو الصقر) لصحة احضاره فى ذهن السامع بواسطة الإشارة حسّا .

نصبا على المدح أو الحال ، أى إن جعل فرداً منصوباً على المدح ، يكون العامل فيه محذوفاً والتقدير : أمدح فرداً فى محاسنه ، وإن جعل حالاً يكون العامل فيه اسم الإشارة لتضمنه معنى : أشير، والمعنى على هذا : أشير إلى أبى الصقر حال كونه فرداً فى محاسنه

هذا وقد جزم الشارح[1] فى شرح المفتاح بالأخير ، أعنى نصبه على الحال «فى محاسنه »، أى جمع حسن ، على غير قياس ، يعنى : محاسن ذاته ، ومكارم صفاته « من نسل شيبان » ، أى هو خبر آخر أو حال آخر . والنسل : الولد ، وشيبان حىّ من بكر ، يعنى متولداً من نسل شيبان المخصوص من نوع الإنسان بمزايا الفضل والإحسان الذين يسكنون البوادى « بين الضالّ والسَّلم » وهما شجرتان بالبادية أى بين أمكنة / ٣٢/أ الضال والسلم ، ولا يخالطون فى الحضر طوائف العجم ، فهم بلغوا فى الفصاحة غايتها ، وانتهوا فى البلاغة نهايتها ؛ لأن البلغاء هم الساكنون فى البوادى ؛ لأن فقد العزّ فى الحضر ، فكانت الإقامة بالبادية مما يمتدح به العرب .

أو التعريض بغباوة السامع ، حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس ، أى لا يتميز الشىء عنده إلابالحسِ ، كقوله أى الفرزدق[2] :

أُولَئِكَ آبَائِى فَجِئْنِى بِمِثْلِهِمْ

= وابن الرومى شاعر مشهور يغوص علي المعانى النادرة فيستخرجها من مكامنها ويبرزها فى أحسن قالب ، ولد سنة ٢٢١ هـ وتوفى سنة ٢٨٣ هـ .

(١) يقصد المغربى .

(٢) أولئك آبائى فجئنى بمثلهمْ إذا جمعتنا يا جريرُ المجامع

من قصيدة مطلعها :

منا الذى اختيرَ الرجال سماحةً وخيراً إذا هبّ الرجالُ الزعازع

ديوان الفرزدق ٤١٨/٢ ط بيروت ، والمفتاح ص ١٨٤ ..

وفى معاهد التنصيص : إذا هب الرياح

والشاهد فيه : إيراد المسند إليه اسم إشارة للتعريض بغباوة السامع حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس ، وذلك ظاهر فى البيت .

يعني المعنى : « أولئك » الذين سمعت حالهم من الشرف والجلال، « آبائى » الذين ينتهى إليهم نسبى ، فجئنى بآباء لك مشابهون لهم ، أى بمثل آبائى فى رفعة القدر ، وعلو المنزلة .

وهذا الأمر للتعجيز ، ‹فجئنى › أى كقوله تعالى: ﴿ **فأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِه** ﴾ [1] والوجه الأول أعم من هذا الوجه [2]، لأن قصد « أكمل تمييزَ » قد يكون للتعريض بغباوة السامع ، وقد يكون لغير ذلك ، كالتنبيه على كمال العناية بتمييزه .

وتمامه :

إذَا جَمَعَتْنَا يَا جرِيرُ المَجَامِعُ

يعنى : إذا جمعتنا مجامع المذاكرة للأنساب يا جرير المستنكف من الأباء ، وأورد « أولئك » للتعريض بأن جريراً ذا غباوة ، لا يدرك إلا المحسوس ، ويدل بهذه الأداة على أنه يهجوه .

أو بيان حاله ، أى المسند إليه ، يعنى أو تعريفه يكون باسم الإشارة لغرض بيان قريب ، فقال قريباً أى من المتكلم أو السامع أو بعداً، أو توسطاً ، نحو: هذا فى القرب ، وذلك فى البعيد ، وذاك فى المتوسط إلى آخره يعنى أن النظم الطبيعى يقتضى ذكر القرب ثم التوسط ثم البعد ، لكنه عدل عنه ؛ لأنه أى التوسط إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين ، أى القرب والبعد، وأمثال هذه المباحث كلها تَنظر فيها اللغة ، يعنى على متن اللغة .

/٣٢ب كان هذا جواب سؤال مقدر وهو : أن / يقال : ذكر اسم الإشارة ؛ لأجل بيان حاله من القرب والبعد والتوسط لا يتعلق بعلم المعانى ؛ لأنه إنما يبحث عن الزوائد على الأصل المراد ، وإنما يتعلق بعلم اللغة . فالوجه ألا يذكر هنا .

---

(١) ﴿ **وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله** ﴾ سورة البقرة آية : ٢٣

(٢) الوجه الأول: إشارة إلى تمييز المسند إليه أكمل تمييز ، وأعم من هذا الوجه إشارة إلى التعريض بغباوة السامع .

والجواب أن صاحب اللغة ينظر فى «هذا» مثلاً من حيث إنه للقرب ، وصاحب علم المعانى ينظر فيه من حيث إنه إذا أراد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا وهو زائد على أصل المراد الذى هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبّر عنه بشىء يوجب تصوره أيّاً كان، فذكره فى هذا المقام توطئة وتمهيداً لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم .

كما أشار بقوله :

أو تحقيره ، أى المسند إليه قرباً نحو قوله تعالى حكاية عن قوم إبراهيم عليه السلام : ﴿ أَهَٰذَا الَّذِى يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ﴾ [1] .

وقد يقصد به تقريب حصوله نحو : هذه القيامة قد قامت . أو تعظيمه ، بعد أى تعريفه باسم الإشارة المفيدة البعد ليحصل ذريعة إلى تعظيم المسند إليه نحو : ﴿ أَلَمٓ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ ﴾[2] تنزيلاً لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة يعنىَ ألم اسمَ السورة ، وذلك إشارة إليها ، وكان المقتضى بحسب الظاهر أن يقال : هذا الكتاب ، لكنه عدل إلى ذلك تنبيها على فخامة شأن الكتاب وعظمة سلطانه ، وتنزيلاً لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة ، أى منزلة بعده فى المسافة ، تنبيها إلى بعد درجته فى الكمال والاستشهاد ، وعلى أن يكون ذلك مسنداً إليه ، بأن يكون ألم مبتدأ ، وذلك مبتدأ ثانياً ، والكتاب خبره ، والجملة خبر المبتدأ، وأن يكون هذه ألم جملة وذلك الكتاب جملة أخرى .

أما إذا كان « ألم » خبر مبتدأ محذوف ، أى هذه ألم ، أو كان ذلك خبراً ثانياً ، أو بدلاً / والكتاب صفته ، فلا يكون من هذا الباب ، /٣٣أ لأن ذلك لم يكن مسنداً إليه .

أو تحقيره بعداً نحو : ذلك اللعين فعل كذا ، أى تنزيلاً لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب ، وسفالة محله ، منزلة بعد المسافة ، وبعض ذلك صالح للإشارة إلى كل غاية ، عيناً كان مثل ذلك الكتاب ، أو معنى نحو ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ ﴾ [3] .

(١) سورة الأنبياء آية : ٣٦ . (٢) سورة البقرة آية ١ ، ٢ .

(٣) ﴿ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم ﴾ سورة الجمعة آية : ٤ .

وكثيراً ما يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ ذلك ؛ لأن المعنى غير مدرك بالحس ، فكأنه بعيد ، وذلك لأن يحكى عنه أولاً ثم يشار إليه ، نحو جاءني رجل ، فقال: ذلك الرجل ، وضربني زيد فهالني ذلك الضرب ، لأن المحكى عنه غائب .

ويجوزعلى قلة بلفظ الحاضر نحو : قال هذا الرجل ، وآلمني هذا الضرب ، أى هذا المذكور عن قرب[1] ، فهو وإن كان غائباً ، لكن جرى ذكره عن قرب ، فكأنه حاضر .

وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعد ، أعنى : «ذلك »نحو : بالله ، وذلك قسم عظيم ـ لأفعلن ؛ لأن المعنى غير مدرك حسّاً ، فكأنه بعيد ، أو لنحو ذلك .

كالتنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف ، يعنى تعريف المسند إليه بإيراده اسم الإشارة عند إيراد الأوصاف التي هي قوله تعالى : ﴿ **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** ﴾ [2] على عقيب المشار إليه ، وهو قوله تعالى (الَّذين) لغرض التنبيه على أنه ، أى المشار إليه جدير ، أى حقيق ، وحريّ بأن يرد ، هدى بعده ، أى بعد اسم الإشارة نحو قوله تعالى : ﴿ **أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ [3] بعد قوله : (**الذين يُؤْمِنُون** ﴾ [4] إلخ .

خلاصته : عقب المشار إليه وهو (الذين) بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب / وإقام الصلاة ، وغير ذلك ، ثم عرف المسند إليه باسم الإشارة الواقع بعد الأوصاف الواقعة بعد المشارإليه ؛ تنبيها على أن المشار إليهم أحقّاء بما يرد بعد اسم الإشارة المعبر به عن المسند إليه ، وهو أى ما وقع بعد اسم الإشارة كونهم على الهدى عاجلاً ، والفوز بالفلاح

٣٣/ب

---

(١) عن قريب .

(٢) سورة البقرة آية : ٢ .

(٣) سورة البقرة آية : ٥ .

(٤) سورة البقرة آية : ٤ .

آجلاً ، من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة ، وكون تلك الأوصاف صالحة لأن تكون سبباً لحصول المسند للمسند إليه ، ويكون تعريف المسند إليه باللام للإشارة إلى معهود ، أى حصة من الحقيقة معهودة ـ أى المراد بالعهد هنا العهد الخارجى ، والمراد من الحصة بعض الأفراد لا حصة النوع أو الفرد من الحقيقة ، وإنما فسر المعهود بالحصة ليتناول المفرد والاثنين والجماعة كما سيذكر .

والمعهود الخارجى أعم من أن يتقدم ذكره صريحاً أو كناية ، ومن أن يكون مسنداً أو مسنداً إليه ، لكن ما يخص المقام ، أن الكلام فى المعهود الخارجى المسند إليه .

والحاصل أن المعرّف قسمان :

قسم يطلق ويراد به نفس الحقيقة ،وهذا ينقسم إلى ما يطلق ويراد به الحقيقة من حيث هى هى ، أى مع قطع النظر عن اعتبار كونها فى ضمن فرد منهم ، وهذا هو العهد الذهنى .

وإلى ما يطلق ويراد به جميع الأفراد ، وهو الاستغراق فليتأمل فإنه نفيس .

كما سيجئ بين المتكلم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو أكثر نحو: جاءنى رجل فأكرمت الرجل ، وجاءنى رجلان فأكرمت الرجلين ، وجاءنى رجال فأكرمت الرجال ، فيما تقدم ذكره صريحاً أو كناية /. ٣٤/أ أى كون اللام إشارة إلى معهود خارجى ، إما أن يجرى ذكره تحقيقاً أو تقديراً أو تخصيصاً لحكم ، كقوله تعالى[1]: ﴿ وأَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً ، فَعَصَى فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ ﴾ [2] ونحو انطلق رجل ، والمنطلق زيد.

وإما إن يُعلم المخاطب به لشهرته من غير جرى ذكر كما يذكر نحو قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران : ﴿ وَلَيْسَ الذَكَر ﴾ [3] أى هذا مثال

(١) لحكم قوله تعالى .

(٢) سورة المزمل آية : ١٦ .

(٣) ﴿رب إنى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالأنثى﴾ سورة آل عمران ٣٦

للمعهود المذكور تحقيقاً ، وتقديراً معنى ، يعنى ليس الذكر المعهود الذى طلبته امرأة عمران كالأنثى التى وهبت لها ، فالذكر إشارة إلى ما سبق ذكره ، كناية كما فى قوله تعالى : ﴿ **رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّراً** ﴾[1] فلفظة (ما) وإن كانت تعمّ الذكور والإناث ؛ لكن تحرير الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور ، أى بحسب عرفهم دون الإناث ، أى لما يعتريهن من الحيض ، ولما يلزم للمرأة من الاحتجاب والتستر ، وهو مسند إليه ، أى فى قوله : (**وليس الذكر**) المسند إليه الذكر على جهة النفى ، وأما الأنثى وإن لم يكن مسنداً إليه[2] ، أى لكونه مجروراً بالكاف إلا أنه إشارة إلى ما سبق ذكره صريحاً فى قوله تعالى : (ربِّ إنّى وضعتها أنثى) [3] .

وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به ، أى بالمعهود الخارجى لشهرته وتقريره فى الأذهان بالقرائن ، نحو : خرج الأمير ، إذا لم يكن فى البلد إلا أمير واحد ، أى مشهور ، فلو كان فيها إفراد غير مشهورين ، لم يخلّ ذلك بعهديته المشهورة، وبتبادره إلى ذهن المخاطب ، وكقولك/لمن دخل الباب : اغلق الباب . /٣٤ب

وقد يكون لام العهد للإشارة إلى الحاضر كما فى وصف المنادى واسم الإشارة نحو : يا أيها الرجل ، وهذا الرجل .

أو للإشارة إلى حقيقة ، يعنى من حيث هى هى ، ويسمى هذا التعريف تعريف الحقيقة ، وتعريف الماهية ، وتعريف الجنس ، ومفهوم المسمى ، أى المسمى به ، وهو اللفظ ، مفهوم الرجل هو الرجولية من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد ، يعنى للإشارة إلى نفس الحقيقة المشتركة بين جميع الأفرادمن غير اعتبار لما صدق عليه ذلك المعرف من الأفراد، ونحو الرجل خير من المرأة ، يعنى حقيقته خير من حقيقتها.

(١) سورة آل عمران آية : ٣٥ .

(٢) وإن لم يكن مسند إليه .

(٣) سورة آل عمران آية : ٣٦ .

ومنه **اللام الداخلة على المعرفات** نحو : الإنسان حيوان ناطق ، والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ؛ لأن التعريف إنما يكون للماهية ، أى الحقيقة لا الأفراد .

وقد يراد بالمعرف لام الحقيقة، أى احترز به عن لام العهد الخارجى لأنه إشارة إلى حصة معينة من الحقيقة واحداً كان أو أكثر كما مرّ .

واحد : أى غير معين من الأفراد ، يعنى يطلق المعرف بلام الحقيقة التى هى موضوعة للحقيقة المتخذة من الذهن على فرد مأخوذ من الحقيقة ؛ باعتبار كونه معهوداً فى الذهن ، وجزئياً من جزئيات تلك الحقيقة المتخذة فيه لمطابقة ذلك الواحد إياها .

كما يطلق الكلى الطبيعى ، وهو الحيوان من حيث هو هو على كل جزئى من جزئياته ، وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هى هى ؛ بل من حيث الوجود ، لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد ؛ بل بعضها ، أى إطلاق المعرف بلام الحقيقة على فرد ما أى : مبهم / من أفراد تلك الحقيقة . ٣٥/أ

إنما يصح إذا كان هناك قرينة دالة على أن ليس المراد هو الاستغراق، ولا الحقيقة من حيث هى هى ؛ بل باعتبار كونها فى ضمن فرد ، كقولك : «ادخل الدار» حيث لم تكن[1] معهودة أى وكذلك : ادخل السوق حيث لم يكن هناك عهد خارجى بينك وبين مخاطبك ، فإن قولك:« ادخل السوق »، قرينة دالة على أن المراد الحقيقة فى ضمن فرد مبهم ؛ لأن الحقيقة لا تتصور إلا بالدخول فيها ، والدخول فى جميع الأسواق ممتنع ، وإذا كان كذلك ، فالمدخول فيه ليس إلا فرداً غير معين عند السامع من حقيقة السوق .

وهذا المعرّف ، أى المعرف بلام الحقيقة الآتى لواحد من الأفراد باعتبار عهديته فى الذهن كالنكرة معنى ، أى بعد اعتبار القرينة ، وإن

---

(١) حيث لم تكن .

كان فى اللفظ يجرى عليه أحكام المعارف من حيث وقوعه مبتدأ ، نحو: السوق قائمة ، ووصفا للمعرفة نحو : زيد اللئيم وموصوفاً بها نحو : ادخل السوق القائمة وغير ذلك ، كاسم كان ، وكاد ، وأن ، والمفعول الأول من باب علم وغير ذلك .

والفرق بينه وبينها [1] كالفرق بين علم الجنس المستعمل فى فرد كأسامة ، وبين اسم الجنس كأسد ، أى كقولك : لقيت أسامة ، ولقيت أسداً ، فأسد موضوع لواحد من آحاد جنسه ، فإطلاقه على الواحد إطلاقه على أصل وضعه ، وأسامة موضوعة للحقيقة المتخذة فى الذهن ، وإذا أطلقتها على الواحد ، فإنما أردت الحقيقة ، ولزم من إطلاقها على الحقيقة باعتبار الوجود المتعدد ضمناً ،فكذا النكرة تفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة ، نحو : ادخل سوقاً ، بخلاف المعرف ، نحو : ادخل السوق ، فإن المراد به نفس الحقيقة ، والبعضية مستفادة من القرينة، كالدخول مثلاً ، فهو كعامّ مخصوص بالقرينة ، فالمجرد وذو اللام / إذن بالنظر إلى القرينة سواء ؛ فى أن المراد بكل منهما بعض غير معين، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ؛ لأن النكرة موضوعة لفرد من الحقيقة ، واللام للحقيقة نفسها . أو للإشارة إلى استغراق ، أى إلى حقيقة لكن لا من حيث هى هى ، ولا من حيث تحققها فى ضمن بعض الأفراد ، يعنى بعضاً غير معين ، لعدم علامته ، وهى التنوين ؛ لأنه فى الاسم المتمكن غير العلم يدل على التمكن ، والتنكير بمعنى شياعه، وكونه بعضاً مجهولاً ، لا من جملة الحقيقة ، وعدم قرينته تدل على أن المراد مجهول أو معين من كلّ أو نفس الحقيقة ؛ بل فى ضمن الجميع، أى بل المراد الحقيقة فى ضمن جميع الأفراد الموجودة بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت عن ذكره ، لكن المستثنى داخل فيما قبله ، فالاستثناء معيار العموم ، فالام التى لتعريف العهد الذهنى أو الاستغراق هى لام الحقيقة ، حمل على فرد غير معين

٣٥/ب

(١) أى : بين لام العهد ولا الاستغراق .

فى العهد الذهنى ، وعلى جميع الأفراد فى الاستغراق ، والذهنى يتفرع على ما قبله حقيقة، وهى أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة، أى يشمل جميع الأفراد حقيقة نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (١) أى كل غيب وشهادة .

أو عرفاً ، وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب تناولهم العرف ، نحو جمع الأمير الصاغة (٢)، أى صاغة بلده ، أو مملكته ؛ لأنه المفهوم عرفاً ، لا صاغة الدنيا (٣) .

فإن قلت : الصاغة جمع صائغ ، واللام فى اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول ، لا حرف تعريف عند غير المازنى(٤) ، وكأن التمثيل مبنى على مذهبه .

قلت : الخلاف إنما هو فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث؛ لأنهم يقولون : إن هذه الصلة فعل فى صورة الاسم /٣٦أ ولهذا يعمل وإن كان بمعنى الماضى . /٣٦أ

وأما ما ليس فى معنى الحدوث من نحو : المؤمن والكافر والصائغ والحائك . فهى كالصفة المشبهة ، واللام فيها حرف تعريف اتفاقاً . وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك فى غير موضع ، وبهذا سلم الخلاف للتجميع وأن لا فرق .

فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف أو غيره ، والموصول أيضاً يأتى للاستغراق نحو : أكرم الذين يأتونك إلا زيداً ، وأضرب القائمين إلا عمروا .

---

(١) سورة الرعد آية : ٩

(٢) الصياغة .

(٣) لا صياغة الدنيا .

(٤) المازنى : هو بكر بن محمد بن بقية ، وكان إماماً فى العربية متسعاً فى الرواية ، وكان لا يناظره أحد إلا قطعة لقدرته على الكلام . ولم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازنى .

وله من التصانيف : كتاب فى القرآن ، علل النحو ، تفاسير كتاب سيبويه ، ما تلحق فيه العامة ، التصريف وغيرها . مات سنة ٢٤٩ هـ بغية الوعاة ٤٦٣/١

والدليل على عمومها صحة الاستثناء ؛ لأن معناه العموم ؛لأن الإخراج يتوقف على الإدخال .

بيانه : أن اللام فيها عند المازنى حرف تعريف مطلقا[1] ، وعند غيره من أئمة العرب أن اسم الفاعل والمفعول إن كانا بمعنى الثبوت نحو المؤمن والكافر ، فلا خلاف أنها فيه للتعريف .

وإن كانا بمعنى الحدوث كالضارب وغيره فهى موصولة .

فالخلاف الواقع بين المازنى وغيره ، إنما هو فيما يكون بمعنى الحدوث ، يعنى به تجدد وجوده له وقيامه به مقيداً بآخر الأزمنة .

وإما أن يكون بمعنى الثبوت فلا خلاف أنها فيه للتعريف ؛ لأنه بمنزلة الصفة المشبهة فى الدلالة على الثبوت ، واللام فيها حرف تعريف اتفاقاً .

والمراد بكونها بمعنى الثبوت أنها تكون كذلك بحسب أصل الوضع ، فيخرج عن تعريفها نحو : ضامن ومطابق ؛ لأنهما بحسب أصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال .

وشرط عمل اسم الفاعل بكونه بمعنى الحال والاستقبال عندتجرده عن اللام ، وعند دخولها عليه ، ليس هو فى الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فى عمله كونه بمعناها ، بل هو فى صورة الاسم ، نحو الضارب زيداً أمس ، أى الذى ضربه فيكون جملة فعلية تقديراً ، والمضروب أبوه عمرو ، فإن أصلهما / الضرب بالفتحات ، والضرب[2] بضم الضاد ، ‏/٣٦ب فكره دخول اللام الاسمية المشابهة بلام التعريف ، الحرفية لفظاً ومعنى على صورة الفعل ، فصيرّ الفعل المعلوم فى صورة اسم الفاعل ، والفعل المجهول فى صورة اسم المفعول لتفاوتهما فى المعنى . وهذا ما يقال : يكون اسم الفاعل مع فاعله جملة فى بعض المواضع ، وما وقع مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر نحو : أقائم الزيدان، أو وقع صلة للموصول

(١) حرف التعريف مطلقاً .

(٢) أى الذي ضَرَب وضُرب للبناء للفاعل وللمفعول .

نحو : الذى قائم أبوه ، فإنه مع فاعله الظـاهر أو ضميره فى ذلك ونحوه من قبيل الجملة لا المفرد .

وقد قالوا : إن قول من «قال»[١] إن اللام فيه بمعنى الذى ؛ لأنها فى الصفة، أى فى اسم الفاعل والمفعول دون الصفة المشبهة اسم موصول لا حرف تعريف ، فلا يكون للجنس بناء على أن الموصول من المعارف ، والتعريف ينافى الجنسية ، والاستغراق باطل ؛ لأنا نقول : القول بأن اللام للجنس على مذهب المازنى[٢] والأخفش[٣] لا على مذهب من قال إنه اسم موصول ، فإن اللام فى الصفات مطلقاً سواء كانت تلك الصفات بمعنى الحدوث كالضارب وغيره ، أو لم يكن بمعناه ؛ بل كان من عداد الأسماء ؛ كالمؤمن والكافر ، فإنهما اسمان لطائفتين معهودتين يطلقان على كل فرد من هاتين الطائفتين من غير ملاحظة بكونه مصدقاً الآن أو منكراً فيه ، ولهذا ترى يستعملها أى شخص كان فى المعارف بمعنى التصديق ، والإنكار والجاهل بهما ، وهذا نظير ذبيحة إذا أطلقت على ذات المذبوح ، من غير ملاحظة صفة الذبح ، حرف تعريف خبر لقوله فإن اللام ولو سلم أنه ليس بحرف تعريف؛ بل اسم موصول، فلأن الموصول ينافى الجنسية والاستغراق فى قوله : أكرم الذين يأتونك إلا زيداً، واضرب القائمين إلا عَمراً ، فإن الذين واللام / موصولان فى المثالين للجنس والاستغراق ، وإلا لما صح الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه[٤] على تقدير السكوت عن الاستثناء ، وكيف ٣٧/أ

(١) الزيادة لسلامة النص .

(٢) الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة من مشهورى نحاة البصرة أخذ عن سيبويه وهو أحد أصحابه ، وكان الأخفش أسنّ منه . وتوفي سنة ٢١١ هـ . الفهرست

وسيبويه أصله من أرض فارس ونشأ بالبصرة ، وأخذ عن الخليل . بغية الوعاة ٢٣٠/٢ السيوطى عيسي الحلبى .

(٣) المازنى : هو بكر بن محمد بن بقية أبو عثمان المازنى ، وهو بصرى روي عن أبى عبيدة والأصمعى وأبي زيد ، وكان إماماً فى العربية متسعاً فى الرواية ، وله تصانيف كثيرة . مات سنة ٢٤٩ هـ . البغية - السيوطى ٤٦٣/١ الفهرست - ابن النديم - قطرى بن الفجاءة.

(٤) دخول المستثني والمستثنى منه .

ينافى الجنسية والاستغراق . وقد قالوا إن الأقسام الأربعة للتعريف، أعنى العهد الخارجى ، وتعريف الجنس ، والاستغراق ، والعهد الذهنى ، جارية فى الموصول ، والمضاف إلى المعرفة بإضافة معنويةعلى نحو جريانها فى المعرّف باللام بعينه انتهاء بما لا يزيد عليه .

واعلم أن اسم الجنس المعرف باللام ، إما أن يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد ، وهو تعريف الجنس والحقيقة والماهية ، ومثله علم الجنس كأسامة كما مر .

وإما على حصة معينة منها واحداً أو اثنين أو جماعة ، وهو العهد الخارجى[1] ومثله علم الشخص كزيد .

وإما على حصة غير معينة وهو العهد الذهنى ، ومثله النكرة كرجل.

وإما على كل الأفراد وهو الاستغراق ،ومثله كل مضاف إلى نكرة.

ثم استغراق الفرد سواء كان بحرف التعريف أو غيره ، اشتمل ، أى أكثر تناولاً سواء كان مثبتاً أو منفياً من استغراق المثنى والمجموع ؛ لأنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد ، يعنى يقتضى استيعاب الأفراد كلها؛ لأن معنى استغراق المفرد : هو إحاطة كل فرد ، واستغراق المثنى إنما يتناول كل اثنين ، ولا ينافى خروج الواحد ، واستغراق المجموع إنما يتناول كل جماعة ، ولا ينافى خروج الواحد والاثنين ، يعنى بدليل صحة لا رجال فى الدار، إذا كان فيها رجل أو رجلان ، دون لا رجل ، فإنه لا يصح ، إذا كان فيها رجل أو رجلان .

ولقائل أن يقول : كون استغراق المفرد أشمل فى النكرة المنفية مسلّم ، وأما فى المعرف باللام فلا ؛ بل الجمع المعرف بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد ، ولذلك قال الفقهاء : لو حلف لا يشترى

---

(١) وهو عهد الخارجى .

/ العبيد يحنث بواحد ، وما ذلك إلا لتناول الجميع المعرف لكل واحد /٣٧ب من أفراده .

فإن قيل ههنا مظنة اعتراض ، وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه ، والاستغراق على تعدده ، وهما متنافيان فكيف يجتمعان ؟

أجيب أنه لا منافاة بينهما ؛ لأن الحرف الدال[1] على الاستغراق كحرف النفى ، ولام التعريف ، إنما يدخل على الاسم المفرد حال كونه مجرداً منسوخاً عن الدلالة على معنى الوحدة ، كما أنه مجرد عن الدلالة على التعدد .

ولأن المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد ، لا مجموع الأفراد فيتناول الجميع ، لكن على سبيل البدلية ، لا بمعنى كل المجموع فيتناول جميع الأفراد دفعة واحدة ، ولا يلزم الجمع بين الواحدة والكثرة ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور ، فلا يقال : الرجل الطوال ؛ لأن الرجل لا يكون فى معنى الرجال حتى يستقيم وصفه به .

ولقائل أن يقول لا ، ثم إن امتناع وصفه بنعت الجمع ؛ لأنه بمعنى كل فرد ولا مجموع الأفراد ، بل الامتناع للمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف فى صورة التلفظ ، لأن المناسبة اللفظية مطلوبة ورعاية جانب اللفظ غالبة لظهوره، ولأن الطويل أيضاً يدل على الاستغراق ، فاستغنى به عن الطوال .

وجوز الأخفش وصفه بنعت الجمع وحكاه نحو : أهلك الناسَ الدرهم البيض والدينار الحمر ، وعلى هذا قوله تعالى : ﴿ **والطفْلِ الذين لَمْ يَظْهَرُوا** ﴾ [2] أى الأطفال ، بدليل وصفه بالذين .

ويكون تعريف المسند إليه بالموصولية ، أى بإيراده موصولاً لعدم علم

---

(١) الدالة .

(٢) ﴿ **والطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء** ﴾ سورة النور آية : ٣١ .

المخاطب بأحواله المختصة به سوى الصلة ، كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم .

واعلم أن عدم العلم بالأحوال المختصة به سوى الصلة إما أن يكون للمخاطب فقط ، أو للمتكلم فقط أو كليهما ، مثال الأول : ما ذكر فى المتن[1] ، ومثال الثانى قولك لصاحبك / الذى رأيت معه شخصاً لم تره أنت قبل ذلك ، ولم تعرف فيه سوى أنه مع صاحبك ، الذى كان معك أمس : لا أعرف من هو .

١٣٨/أ

ومثال الثالث قولك لصاحبك والذين[2] فى ديار الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم .

فعلى هذا ينبغى أن يقول لعدم علم المخاطب ، أو المتكلم أو كليهما .أو هجنة التصريح بالاسم إلى قبح التصريح ، أى ما يتم المسند إليه لحساسية، أو لكون اسمه متضمناً أمراً شنيعاً، أو لكونه مما يتشاءم به .

أو زيادة التقرير أى للخبر بذكر الموصول والصلة أى تقرير الغرض المسوق له الكلام ، يعنى اختلف فى قوله وزيادة التقرير على أقوال :

الأول : ما اختاره الشارح وهو تقرير الغرض المسوق له الكلام .

والثانى : تقرير المسند إليه .

والثالث : تقرير المسند ، الذى هوخبر الموصول .

ولكلٍّ وجه نحو قوله تعالى : ﴿ **وَرَاوَدَتْهُ الـتِّى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِه** ﴾[3] لم يقل : زليخا أو امرأة العزيز راودت يوسف ؛ لأن كونه فى بيتها ومولاها[4] يوجب قوة تمكنها من المراودة .

وقيل المراد : إباؤه عنها وعدم الانقياد لها بكونه غاية فى التنزيه عن الفحشاء ، والمراودة من راود وجاء وذهب ، وهى عبارة عن الفحل

(١) كقولك : الذي كان معنا أمس رجل عالم .

(٢) والذى فى ديار الشرق لا أعرفهم ولا نعرفهم هكذا ورد فى الأصل .

(٣) سورة يوسف آية : ٢٣ .

(٤) ومولاها . كلمة مولي تطلق علي السيد والعبد والمراد الثانى .

لمواقعته إياها ، أى التمحّل من الحيلة ، فقوله : وهى : يعنى راودت يوسف ، وإطلاق المراودة على تمحل المواقعة استعارة تمثيلية من باب : «أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى »[1] . والكلام مسوق لنزاهة يوسف عليه السلام ، والمسند إليه الموصول .

أو التفخيم ، أى تعظيم المسند إليه وتهويله نحو ﴿ **فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ** ﴾[2] أى أمر عظيم غشيهم ، أى فإن فى هذا الإبهام من التفخيم ما لا يخفى ، وبيانه أنه أقام ما الموصولة مقام اليمّ الذى أتى فرعون وأتباعه / لتعظيم شأنه، أى لا يكتنه كنهه وحتى يعتبر به . ٣٨/ب

أو تنبيه المخاطب على خطأ نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه :

إن الذين تُرَوْنَهُمْ[3] يعنى بضم المثناة فوق

أىْ تَظنونهم إخْوانَكُمْ فى الصداقة   يشْفِى غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أنْ تُصْرَعُوا

أى تهلكوا وتصابوا بالحوادث . والغليل : حرارة البطن من شدة الحقد والحسد ، ففيه تنبيه على خطئهم فى هذا الظن ما ليس فى قولك: إن القوم الفلانيِّين ، أى الغليل ما يجده الإنسان فى داخله من الحرارة ، وشدة العطش والغيظ والحسد ، يقال يشفى فلان غليله أى غيظه ، أن تصرعوا وتقتلوا ، وهو فاعل يشفى أى يشفى قتلكم وهلاككم مرض باطنهم .

(١) وتأخر أخري .

(٢) سورة طـه آية ٧٨ ﴿ **فأتبعهم فرعون بجنوده فغشيهم من اليم ما غشيهم** ﴾ .

(٣) إنّ الذين تُرونَهمْ إخوانكـم   يَشْفِى غَلِيلَ صدورِهِم أنْ تُصرعوا

المفتاح ص ١٨٢ ، والبيت من قصيدة أولها :

أبنى إنى قد كـبرت ورابنى   بصرى وفىّ لُمصلـح مسـتمتّعُ

والشاهد فيه : تنبيه المخاطب علي الخطأ فى ظنه ، إذ فى قوله : (إن الذين) من التنبيه علي الخطأ ما ليس فى قولك إن القوم الفلانيين.

وعبدة بن الطبيب شاعر مجيد ليس بالمكثر ، والطبيب لقب لأبيه واسمه يزيد بن عمرو ، وهو مخضرم أدرك الإسلام فأسلم ، وكان لا يحسن الهجاء ؛ لأنه كان يترفع عنه ويراه ضعة وتركه مروءة . معاهد التنصيص ١٠٢/١ .

كنى بالتصريح[1] ـ، وهو الإلقاء على الوجه للإهلاك ـ على القتل الذى هو ملزومه .

يخاطب الشاعر بنيه عند ذكر قوم يعتقدون أنهم أحباؤهم المخلصون، ويعتمدون على أقوالهم ،كالإخوان ، منبهاً لهم على الخطأ فى اعتقادهم، يعنى الذين تظنون أنهم إخوانكم المخلصون وتعتمدون على أقوالهم ،هم الذين يشفى غلة صدورهم التى أحيطت بالحقد والبغض أن تصرعوا أنتم فى فناء الفناء ، فإن الشاعر ينبه بإيراد الصلة على أن المخاطبين على خطأ من حيث إنهم يؤاخونهم وهم أعداؤهم[2] ، فلو قال: إن القوم يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا لم يكن فيه هذا التنبيه على ما لا يخفى .

أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر ، أى إلى طريقه وطرزه ، تقول : عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته ، يعنى يأتى المتكلم بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه ، أى المراد بالإيماء إلى وجه بناء الخبر على / المسند إليه ، الإشعار بوجه حكم الخبر بثبوت ذلك الخبر كما فى الآية ، فإن الله تعالى حكم عليهم بدخولهم النار على وجه المذلة ، ولهذا الحكم وجه ، لأن الله تعالى لا يحكم بلا وجه، وذلك الوجه يعلم من الموصول،وهو كونهم مستكبرين عن عبادته .

/٣٩أ

ولو قيل : إن فلاناً وفلاناً سيدخلون جهنم، لا يعلم . وجه حكمه، أى من أىّ وجهة وطريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك .

أى المراد بالخبر هنا المسند إلى المسند إليه الموصول ، لا الخبر الذى فى مقابلة الإنشاء .

وحاصله : أن تأتى بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة ، أى وهو الإرصاد فى علم البديع نحو : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ

(١) كني بالتصريح ، والعبارة هى أن تصرعوا فما ثبت فى المخطوط لا يستقيم .
(٢) وهم أعدائهم .

عبادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمْ دَاخرين ﴾ [1] أى صاغرين ، فإن فيه إيماء أن الخبَر المبنى عليه ، أى علىَ الموصول والصلة أمر من جنس العذاب، والإذلال .

أو لنحو ذلك كالتعريض بالتعظيم لشأن الخبر كما فى قول الفرزدق:

إنَّ الذّى سَمَكَ السَّماءَ   بَنَى لَنَـا بيْتاً دَعَائُمه أعـَزّ[2]

أى أمنع من وصول الآفات من كل دعامة من العزة وهو المنع (وأطْوَلُ) أى من دعائم كل بيت ، ففى قوله : إن الذى سمك السماء؛ إيماء إلى أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء ، بخلاف ما إذا قال : إن الله أو الرحمن أو غير ذلك ، أى سمك الله السماء أطول من كل بيت أو بيتك يا جرير ، أو من السماء .

أو تعظيم شأن غير الخبر كما فى قوله تعالى : **﴿ الذّينَ كَذَّبوا شُعَيْبـاً كَانُوا هُمْ الأخْسَرِين ﴾** [3] ففيه إشارة إلي التعظيم لشأن شعيب عليه السلام ، والخيبة والخسران للمكذبين .

وقد يجعل الإيماء ذريعة إلي الإبانة لشأن الخبر نحو : إن الذى لا يحسن معرفة الفقه قد صنف فيه ، أى وقد يجعل الإيماء إلي وجه الخبر وسيلة إلي التحقير والإبانة / لشأن الخبر نحو : إن الذى لا يحسن الفقهُ إلخ .   /٣٩ب

أورد على هذا المثال أنه إذا قيل : إن الذى يحسن معرفة الفقـه ، لا

---

(١) سورة غافر آية : ٦ ، وداخرين : أذلاء .

(٢) إن الذى سمك السماء بني لنا   بيتاً دعائمـه أعـز وأطـــول

سمك : بني ، دعائمه : جمع دعامة وهى العمود الذى يرتكز عليه ، وهو أول القصيدة .
والبيت للفرزدق همام بن غالب . والبيت فى الكامل للمبرد منسوب للفرزدق ٣٠٨/٢ – دار الفكر العربى ، وطبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحى ص ٣٠٩ ، وديوانه ٧١٤ .

والشاهد فيه : جعل الإيماء إلي وجه الخبر وسيلة إلي التعريض بالتعظيم لشأنه ، فقوله : (إن الذى سمك السماء) إيماء إلي أن الخبر المبنى عليه أمر من جنس الرفعة والبناء ، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته ؛ لكونه فعل من رفع بناء لا بناء أرفع منه ولا أعظم .

(٣) سورة الأعراف آية : ٩٢.

يحصل منه إيماء إلي قوله : قد صنف فيه ، فأين الإيماء إلي هذا .

أو شأن غيره ، أي غير الخبر نحو : إن الذى يتبع الشيطان فهو خاسر ، أى إبانة شأن غير الخبر ، وهو الشيطان لأنه إذا أهين متْبع الشيطان ، كان الشيطان أولى .

وبالإضافة ، أى تعريف المسند إليه ، يكون بإضافته إلى شىء من المعرف ؛ لأنها أخصر[1] طريق إلى إحضار المسند إليه فى ذهن السامع ، أى لا يكون للمتكلم إلي إحضاره فى ذهن السامع طريق أخصر من الإضافة ، ويكون المقام مقام إحضاره نحو قول جعفر بن علْبة الحارثى وهو محبوس[2] :

(هوَايَ) أى مهويّ ، وهذا أخصر من الذى أهواه ونحوه مع أن الاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط الملابسة ، لكونه فى السجن وحبيبه على الرحيل ، أى أن هواى فى البيت مصدر أريد به اسم المفعول .

قيل : يحتمل أن المراد بهواى : قلبه ؛ لأنه محل الهوى ويدل عليه قوله (جثمانى بمكّةَ) أى مع الراكب (اليَمَانِينَ مصْعِد) أى مبعد ، ذاهب فى الأرضَ ، وتمامه :

جَنِيبٌ وجُثْمَانِى بِمَكّةَ مُوثَقُ

الجنيب المجنوب المستتبع ، والجثمان : الشخص ، والموثق : المقيد .

---

(١) لأنها أخص .

(٢) هوَايَ مَعَ الركْب اليَمَانيينَ مُصْعِدُ   جَنيبٌ وجُثْمـانى بمكة مُـوثَقُ

الركب : الركاب ، اليمانين : أهل اليمن ، مصعد : يضرب فى الأرض . جنيب : مبعد ، جثمانى موثق : جسمى مقيد المفتاح ص ١٨٦ .

والشاعر من مخضرمى الدولتين الأموية والعباسية .

والشاهد فيه : تعريف المسند إليه بإضافته إلي شىء من المعارف فى قوله (هواي) وهو أخصر من قولهم : (الذى أهواه) والاختصار مطلوب لضيق المقام لكونه فى السجن وحبيبه علي الرحيل .

وجعفر بن عُلبة هو ابن ربيعة بن عبد يغوث بن معاوية بن صلاة بن المعقل يكني أبا عارم ، وعارم ابن له ، ومات مقتولاً ، وهو شاعر مقل غزل فارسى .

وظاهر البيت خبر ومعناه : تأسف وتحسر على بعد الحبيب أى على حبيبه وتقييده .

أو لتعظيم شأن المضاف إليه ، أى الذى هو مضاف إليه للمسند إليه، أو المضاف الذى هو المسند إليه ، أو غير المسند إليه المضاف ، وغير ما أضيف هو إليه ، وإن كان ذلك المقيد مضافاً إليه حيث لم يكن مسنداً إليه ، ولا مضافاً إليه المسند إليه . كقولك فى تعظيم المضاف إليه / نحو عبدى حضر تعظيماً لك بأن لك عبداً . ٤٠/أ

أو تعظيم المسند إليه المضاف إلى ما يحصل فيه تعظيمه : عبد الخليفة ركب ، أى تعظيماً للعبد بأنه عبد الخليفة .

وفى تعظيم المضاف والمضاف إليه نحو عبد السلطان عندى تعظيماً للمتكلم بأن عبد السلطان عنده ، وهو غير المسند إليه المضاف ، وغير ما أضيف المسند إليه .

أو التحقير ، أى تحقير المضاف إليه أو المضاف نحو ضارب زيد ، وولد الحجام حاضر ، أى فيه تحقير لشأن زيد بأنه مضروب ، والولد لأبيه[1] (الحجّام) .

وأما تنكيره، أى تنكير المسند إليه فللإفراد أى للقصد إلى فرد غير معين مما يصدق عليه اسم الجنس ، أى ويكون المقام مقام الإفراد ، يعنى يحصل لغرض فيه بذكر فرد غير معين من الجنس نحو قوله تعالى : ﴿ **وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى** ﴾ [2] أى جاء فرد من أشخاص الرجال .

أو النوعية ، أى للقصد إلى نوع منه ، أى من أنواع المسند إليه المنكر نحو : ﴿ **وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ** ﴾ [3] أى نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس ، وهو غطاء التعامى عن آيات الله تعالى ، ويجوز أن

---

(١) والولد له أبيه ، والصواب ما ذكرناه ، والمعنى أى تحقير شأن الولد لأبيه أى نسبته إلى أبيه الحجام

(٢) سورة القصص آية : ٢٠ (٣) سورة البقرة آية : ٧ .

يكون للتعظيم ، أى غشاوة عظيمة ، وتعظيمه ، أى غشاوة حيث حجبت الأبصار معها بالكلية وحيل بينها وبين المدرك ، وقيل هذا أحسن؛ لأن إرادة التهويل أليق بالمقام على ما هو المقصود من الكلام ؛ لأن المراد بيان بعد حالهم عند الإدراك ، أى وهذا المقصود إنما يحصل إذا كان المنظور إليه هو التهويل ؛ إذ ربما لا يكون النوع من الغشاوة مانعاً عن الإدراك ، والتعظيم أدلّ وأوفى بتأديته .

وتنكير غير المسند إليه يكون للإفراد والنوعية أيضاً ، كما فى قوله تعالى : ﴿ واللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ ﴾ [1] أى كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة ، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع / من أنواع الماء وهو النطفة المختصة بذلك النوع .

٤٠/ب

أو التعظيم أو التحقير ، يعنى أنه بلغ فى ارتفاع شأنه أو انحطاطه مبلغاً لا يمكن أن يعرف ، نحو قول ابن أبى السمط[2] :

(لَهُ حَاجِبٌ) أى مانع عظيم (فى كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ) أى يعيبه (وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ) أى الإحسان (حاجب) أى مانع حقير ، فكيف بالعظيم ، أى المانع من طالب العرف فى غاية الضعف .

أو التكثير نحو : إنّ له لإبلاً ، وإنّ له لغنماً ، أى لإبلا كثيراً ، ولغنما كثيراً ، بالغاً مبلغاً لا يحاط بعدده ولا يمكن أن يعرف .

أو التقليل : أى اشارة إلى أنه بلغ من القلة إلى حيث لا يعرف ،

---

(١) سورة النور آية: ٤٥ .

(٢) لَهُ حَاجِبٌ عَنْ كَلِّ أمْرٍ يَشِينُهُ ... وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ

ابن أبى السمط : حفيد مروان بن أبى حفصة ، العرف : العطاء والمعروف – المفتاح ص١٩٣ .

والشاهد فيه : تنكير الحاجب الأول للتعظيم ، والثانى للتحقير ، أى ليس له حاجب حقير فكيف بالتعظيم ومثله قوله الشاعر :

ولله مني جانب لا أضيعه ... وللهو منى والخلاعة جانب

يعنى تنكير المسند إليه لكمال التقليـل، نحـو : ﴿ رِضْـوانٌ مِنْ الله ﴾ (١) أى رضوان قليل منه أكبر ، أى شيء قليل من رضوان الله تعالي أكبر ، يعنى خير من ذلك كله .

أعنى مما تقدم فى الآية وهو قوله تعالي :

﴿ وَعَدَ اللَّهُ المؤمنِينَ والمؤْمِنَات جنَّات تَجْرِى مِنْ تَحْتِـهـا الأَنْهـارُ خَالدين فِيـهَا وَمَسَـاكِنَ طَيِّبَـةً فِى جَنَّـاتِ عَدْنٍ وَرِضْـوانٌ مِنْ اللَّه أكْـبَر ﴾ (٢) لأن رضاءَ الله تعالي سَبب لكل سَعادة وفلاح ، ولأن العبدَ إذا علم رضا مولاه عنه فهو أكبر فى نفسه مما وراءه من النعيم ، كما أنه إذ علم سخطه لم يجد لذة النعيم وإن عظمت .

والفرق بين التعظيم والتكثير : أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن وعلو الطبقة .

والتكثير باعتبار الكميات والمقادير ؛ تحقيقاً كما فى الإبل ، أو تقديراً كما فى الرضوان .

وكذا التحقير والتقليل : أى أشير إلي أن بينهما فرقاً بقوله : وقد جاء التنكير للتعظيم والتكثير بنحو قوله تعالي : ﴿ وَإِنْ يُكَـذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾(٣) أى ذو عدد كثير ، هذا ناظر إلي التكثير وذو آيات عظام ، وهذا ناظر إلي التعظـيم .

وقد يجئ للتحقير والتقليل / نحو حصل لى منه شيء أى حقير /٤١ أ قليل .

---

(١) سورة التوبة آية : ٧٢ .

وهى : (وعد اله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عدن ورضوان من الله أكبر) .

(٢) سورة التوبة آية : ٧٢ .

(٣) سورة فاطر آية : ٤ .

وأما **وصفه** ، أى وصف المسند إليه ، أى سواء كان المسند إليه الموصف نكرة أو معرفة إلخ .

ذكر التوابع وضمير الفصل من التنكير ؛ جرياً علي ما هو المناسب من ذكر التنكير عقيب التعريف .

ثم الوصف قد يطلق علي نفس التابع المخصوص ، وقد يطلق بمعنى المصدر وهو الأنسب هنا .

أما ذكر النعت فللكشف ، أى لكون الوصف كاشفاً عن معنى الموصوف ، ومبيّناً له ، مسنداً إليه أو غيره ، نحو الجسم الطويل العريض العميق حادث ، فإن هذه الأوصاف مما يوضح الجسم ، ويقع معرفاً له كقولك : الجسم هو الطويل العريض إلخ . لأنها معناه .

أو التخصيص : أراد به ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال نحو: زيد التاجر عندنا ، فزيد يحتمل التاجر وغيره ، فوصْفه به يرفع احتمال الغير .

وأما فى عرف النحاة ، فالتخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك فى النكرات ، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال فى المعارف .

أو المدح أو الذم نحو : جاءنى زيد العالم فى المدح ، أو الجاهل فى الذم .

أو الترحم[1] ، نحو جاءنى زيد الفقير، وهذا الوصف إنما يتميز عن كونه مخصصاً عند تعيينه أى الموصوف ، يعنى زيد، إما ألا يكون له شريك فى ذلك الاسم، أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكره ، أى الوصف ، يعنى : إذا كان الموصوف يتعين قبل ذكر الوصف ؛ لأنه لو لم يكن متعيناً ، لكان الوصف كاشفاً أو مخصصاً، لا مدحاً ولا ذما[2].

---

(١) أو الترحيم .

(٢) أو ذما

والتأكيد ، أى يكون الوصف تأكيداً للمسند إليه حيث يشتمل المسند إليه عليه ، وذلك فيما دل الموصوف علي ما دلّ عليه الوصف نحو : أمس الدابر كان يوماً عظيماً ، أى فإن لفظ أمس مما يدل علي الدبور ، وهو المضي ، إذ مفهومه يدل علي ذلك / فإذا وصف به فقد ٤١/ب فهم الدبور مرة ثانية فيتأكد لك المفهوم .

وقد يكون لبيان المقصود وتفسيره كما فى قوله تعالي ﴿ **وَمَا مِن دَابَّةٍ فِى الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ** ﴾[١] حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلي الجنس دون الفرد، وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة ، يعنى قوله : (وَمَا مِن دَابَّةٍ) يحتمل الوحدة والجنس ، فلما دخل عليه النفى انسلخت عن معنى الوحدة ، فصارت عامة لأنها نكرة فى سياق النفى ، لكن يحتمل أن يكون عمومها باعتبار بعض الأراضى دون بعض ، وكقولك مثلاً : ما من دابّة فى مصر ، فالعموم فيه خاص بأرض معينة دون غيرها ، فلما وصفت بقوله فى الأرض ، أفاد الوصف إفادة العموم والإحاطة ، فكأنه قيل : وما من دابة قطّ فى جميع الأراضين السبع ، ولا طائر قطّ فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه ؛ وذلك لأن كل واحد من الوصفين يعم كل واحد من الجنسين بأسرهما ، فلو كان المراد القصد إلي فردين منهما ، أو نوعين علي الخصوص، لوجب أن يقترنا بما يدل علي ذلك .

وأما تأكيده ، أى تأكيد المسند إليه فللتقرير ، أى تقرير المسند إليه ، وتحقيق مفهومه ومدلوله ، أعنى جعله مستقراً ثابتاً بحيث لا يظن به غيره نحو : جاءنى زيد زيد[٢] ، إذا ظن المتكم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه ، أو بمن حمله علي معناه الحقيقى .

---

(١) سورة الأنعام : ٣٨ .

(٢) جاءنى زيد زيدا ، وهو واضح الخطأ .

أو دفع توهم السهو نحو : جاءنى زيد زيد فيما يظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه أو جعله علي أن الجائى غير زيد ، أو توهمه أن الجائى عمرو ، وإنما ذكر زيد علي سبيل السهو .

أو المجاز نحو : جاء السلطان نفسه ، لئلا يتوهم أن المراد عسكره .

/ ٤٢ أ أو دفع توهم عدم الشمول نحو : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ ﴾ [١] / لئلا يتوهم أن المراد البعض ، وكذا جاء القوم كلهم أو أجمعون ؛ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ ، إلا أن المتكلم لم يعتد بهم ، أى فكان القوم هم الجائين لا غير .

أو جعل الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل ، بناء علي أنهم فى حكم شخص واحد ، وذلك واقع فى كلامهم كما يقال : بنو فلان قتلوا زيداً ، وإنما قتله واحد منهم ، فأسند المجئ إلي الكل وإن كان صادراً عن البعض فأكد بالكلّ أو بأجمعين .

وأما **بيانه** بالعطف ، أى تعقيب المسند إليه بعطف البيان فلإيضاحه باسم مختص به ، أى بالمسند إليه نحو : قدم صديقك خالد ، أى فإن خالداً يوضح صديقك ؛ لجواز أن يكون للمخاطب أكثر من صديق واحد. ولا يلزم كون الثانى أوضح من الأول ؛ لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما .

وقد يجئ للمدح ، كما تجئ الصفة له نحو قوله تعالي : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ ﴾ [٢] فالبيت الحرام عطف بيان جئ به للمدح لا للإيضاح ، وكذا فى الكشاف[٣]، أى لأن الكعبة فى غاية الإيضاح ؛

(١) سورة الحجر آية : ٣٠ .

(٢) سورة المائدة آية : ٩٧ .

(٣) عبارة الكشاف (البيت الحرام) عطف بيان علي جهة المدح لا علي جهة التوضيح ٥٣١/١ ط ٢.

إذ لا خفاء فيها ، فلا يحتاج إلي بيان ، ويكون القصد بالبيت الحرام الذى هو عطف بيان للكعبة مجرد المدح .

وقد يكون بغير اسم مختص كقوله[1] :

والْمُؤْمِنِ العائذاتِ الطيرَ تَمْسَحُهَا

أى المراد من العائذات ، الطير ، وتمامه :

رُكْبَـانُ مَكّـةَ بَيْنَ الغيلِ وَالسَّنَدِ

فالواو للقسم ، والعائذات مفعول المؤمن ، لاعتماده علي موصوف محذوف وعلامة نصبه الكسرة[2] ، فإن الطير عطف بيان للعائذات مع أنه ليس اسماً مختصاً بها ، يعنى هو موصوف أجري علي صفة فيوضحها .

والعائذات نتائج كل شيء طائراً كان أو غيره ، ولا يكون الطير مختصاً به .

وقيل : إن العائذات إما منصوبة بالمؤمن لاعتماده على الموصوف ، أو مجرورة بإضافة المؤمن إليها إضافة / لفظية ، والمعني : أقسم بالله الذى يؤمن الطيور العائذات ، أى يجعلها مأمونة بحيث يمسيها ، أى يمسيها علي سبيل الرفق والإشفاق ، ركبان مكة بين هذين الموضعين .

٤٢ب /

وإما **إبداله** ، أى إبدال الشيء من المسند إليه ، يعنى فيه إشعار بأن المسند إليه هو المبدل منه ، وهذا بالنظر إلي الظاهر ، حيث يجعلون الفاعل فى جاءنى أخوك زيد هو أخوك لا زيد ، وإلا فالمسند إليه عند التحقيق هو البدل فلزيادة التقرير والإيضاح .

وإنما قال هاهنا لزيادة التقرير ، وفى التأكيد للتقرير للإيماء إلي أن البدل هو المقصود بالنسبة ، والتقرير زيادة تقصد[3] بالتبعية ، بخلاف

---

(١) والمؤمن العائذات الطير تمسحها ركبان مكة بين الغيـل والسـند

الغيل والسند موضعان بمكة شروح التلخيص ٣٧٤/١ .

(٢) الكسر .

(٣) تقتصد .

التأكيد ، فإن المقصود منه نفس التقرير ، أى والتحقيق والتثبيت ، يعنى المقصود بالذات من البدل قصده بالنسبة ، والتقرير زيادة عن هذا الغرض يحصل بطريق الاستتباع ، والغرض من التأكيد أولا وبالذات نفس التقرير نحو : جاء أخوك زيد فى بدل الكل ، وهو الذى يكون ذاته عين ذات المبدل منه ،وإن كان مفهومهما متغايرين أى فإن «أخوك» مثلاً فى قولنا: زيد أخوك ، يفهم منه الأخوة ، وزيد لا يفهم ذلك ، لكن ما صدقهما واحد .

والتقرير يحصل بالتكرير ، أى التقرير فى البدل غير مقصود لذاته ، لكنه يلزم حصوله من تكرير اللفظ بمعني واحد ، أو تكرير المعنى الواحد بلفظين مختلفين ، وهما لفظ المبدل منه ولفظ البدل .

وجاء القوم أكثرهم فى بدل البعض ، وهو الذى يكون ذاته بعضاً من ذات المبـدل منه ، وإن لم يكـن مفهومه بعضاً من مفهومه ، فنحو : ﴿ إلهين اثنين ﴾[1] إذا جعلناه بدلاً يكون بدل الكل لا بدل البعض ؛ لأن ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه إلهين .

وسلب زيد ثوبه فى بدل الاشتمال ، وهو لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ؛ ويكون المبدل منه / مشتملاً عليه . ٤٣/ أ

وبيان التقرير فيه أن المتبوع يشتمل علي التابع إجمالاً حتي كأنه مذكور .

أما فى بدل البعض[2] فظاهر .

وأما فى الاشتمال فلأن معنـاه أن يشتمل المبدل منـه علي البـدل، لا كاشتمال الظرف علي المظروف ؛ بل من حيث يكون مشعراً به

(١) ﴿ لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد ﴾ سورة النحل آية : ٥١

(٢) فى البدل البعض .

إجمالاً ومقتضياً له بوجه ما ، بحيث تبقي النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلي ذكره ، منتظرة له .

وسكت عن بدل الغلط ؛ لأنه لا يقع فى فصيح الكلام ، أى والحال أن كلام صاحب علم المعانى والبيان [1] فى كلام البلغاء ، فلا وجه لذكر ما هو بمعزل عن استماع البلغاء والفصحاء .

وأما العطف ، أى بالحروف عليه ، أى جعل الشيء معطوفاً علي المسند إليه ، فلتفصيله ، أى تفصيل المسند إليه مع اختصاره ، أى المراد من الاختصار طيّ الفعل وحذفه من المعطوف ؛ ليقام حرف العطف مقامه نحو : جاء زيد وعمرو ، فإن فيه تفصيلاً للفاعل علي أنه زيد وعمرو ، من غير دلالة علي تفصيل الفعل ، أى لا تفصيل للمسند ، وهو المجيء .

إذن الواو إنما هى للجمع المطلق ، يعنى لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم وتأخر بأن المجيئين كانا معاً ، أو مرتين مع مهلة أو بغير مهلة .

واحترز بقوله مع اختصاره [2] عن جاء زيد عمرو، فإن فيه تفصيلاً للمسند إليه مع أنه ليس من عطف المسند إليه أو لتفصيل المسند ، أى فإن الإسناد قد حصل من أحد المذكورين أولاً ، وعن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة كذلك ، أى مع اختصار يعنى احتراز بقوله كذلك عن نحو جاءنى زيد وجاءنى عمرو بعده بيوم أو سنة ، فإن فيه تفصيل المسند؛ لكن بدون الاختصار نحو : جاء زيد فعمرو تفصيل مع التعقيب ، أو ثم عمرو تفصيل مع التراخى ، أو جاء القوم حتي خالد، وحتي مثل ثم إلا أن فيه دلالة علي أن ما قبله ينقضى شيئاً فشيئاً إلي أن يبلغ ما بعدها وأن / أجزاء ما قبلها مترتبة فى الذهن من الأضعف إلي الأقوي ، أو ٤٣/ب

---

(١) مع اختصار .

(٢)يقصد المغربى حيث قال : وأما بدل الغلط فلم يقع فى فصيح الكلام الشروح ٣٧٨/١

بالعكس، أى فمعني تفصيل المسند فى حتي أن يعبر فى الذهن تعلق المسند وهو المجئ بالمتبوع أولاً ، وبالتابع ثانياً ، باعتبار أنه أقوي أجزاء المتبوع أو أضعفها ، ولا يشترط الترتيب الخارجى ، أى لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعده قبل ملابسته للأجزاء الأخر ، نحو مات كل أب لى حتي آدم ، أو فى أثنائها نحو : مات الناس حتي الأنبياء ، أو فى زمان واحد نحو : جاء القوم حتى خالد ، إذا جاؤك معاً ، ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم .

أو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم إلي الصواب نحو : جاء زيد لا عمرو ، لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد ، أو أنهما جاءاك[1] جميعاً ، أى فيكون علي الأول قصر قلب ، وعلي الثانى قصر إفراد ، فلا لنفى ما وجب للأول ، ولكنْ أيضاً للرد إلي الصواب ، إلا أن لا لنفى الحكم عن التابع بعد إيجابه للمتبوع « ولكن » لإيجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع.

أو صرف الحكم عن المحكوم عليه إلي آخر ، أى إلي محكوم عليه آخر نحو : جاء زيد بل عمرو ، أو ما جاء زيد ؛ بل عمرو ، أى فإنك صرفت المجئ إلي المعطوف ، وجعلت حكم المعطوف عليه كالمسكوت عنه بالنسبة إلي المعطوف ، فإن بل للإضراب عن المتبوع ، وصرف الحكم إلي التابع ، ومعني الإضراب أن يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه ، يحتمل أن يلابسه الحكم ، وألا يلابسه ، أى لا يثبت له الحكم ولا ينفى عنه ؛ بل يحتمل مجئ زيد وعدم مجيئه ، لا أن ينفى عنه الحكم قطعاً ، خلافاً لبعضهم .

أو الشك من المتكلم ، أو التشكيك للسامع .

أى إيقاعه فى الشك نحو : جاء زيد أو عمرو .

أو للإبهام نحو قوله تعالي ﴿ **وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِى ضَلَالٍ مُبِينٍ** ﴾ [2] .

---

(1) جاءك . (2) سورة سبأ آية : 24 .

أو للتخيير أو الإباحة نحو : ليدخل الدار زيد أو عمرو .
والفرق بينهما / أن فى الإباحة يجوز الجمع ، بخلاف التخيير .

وأما فصله بالضمير ، أى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل أى هو صيغة الضمير المرفوع المنفصل مطابق للمبتدأ متوسط بينه وبين الخبر قبل دخول العوامل ، وبعده إذا كان الخبر معرفة أو اسم تفضيل ، أو فعلاً مضارعاً ، وهل هو اسم أو حرف فى صورة الاسم ؟.

فإن قلنا باسميّته ، فهل له محل من الإعراب أم لا ؟ وإن قلنا : إن له محلاً فهل يتبع محل ما قبله أم ما بعده ، اختلافه مذكور فى النحو ، وإنما جعله من أحوال المسند إليه ؛ لأنه فى اللفظ يقترن به أولاً ، ولأنه فى المعنى عبارة عنه . وفى اللفظ مطابق له إفراداً وتثنية وجمعاً ، وتذكيراً وتأنيثاً ، بخلاف المسند فإنه قد يكون مضارعاً أو اسم التفضيل ، ولا يحصل بينهما المطابقة اللفظية ، فلذلك خصّ بالمسند إليه لتخصيصه، أى المسند إليه بالمسند ، يعنى لقصر المسند علي المسند إليه ؛ لأن معني قولنا : زيد هو القائم ، أن القائم مقصور علي زيد لا يتجاوزه إلي عمرو ، ولذلك يقال فى تأكيده لا عمرو ونحو : ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ [1] أى لا غيره .

وأما حذفه ، أى المسند إليه ، ففيه إشارة إلي أن الكلام لا يكون بدونه فى الحقيقة ، إلا أنه يحذف لغرض من الأغراض فلظهوره بقرينة ، أى لكونه بحسب القرينة الدالة عليه ظاهراً ، فيكون ذكره كالعبث نحو :

قَالَ لِى كَيْفَ أَنــت[2]؟ قُلْتُ : عَلِيـلُ ، أى لـم يـقـل أنـا عـلـيـل

---

(١) سورة الذاريات آية : ٥٨ .

(٢) قال لى كيف أنت ؟ قلت : عليلُ سهرٌ دائمٌ وحُزْنٌ طويلُ

هو من الخفيف ولا أعرف قائله، والشاهد فيه حذف المسند إليه مع الاحتراز عن العبث مع ضيق المقام ، وهو قوله : « عليل » أى أنا عليل ، فحذف المبتدأ لما مر .

شروح التخليص ٢٧٧/١ ، معاهد التنصيص ١٠٠/١

لظهوره، أى وللاحتراز عن العبث واختبار تنبه السامع هل يتنبه أم لا ؟ عندها أى القرينة ، أى يحذف المسند إليه لاختبار فطانته ، وهل هو ممن يفهم بالقرائن أم لا ؟ لا بل لا يفهم إلا بالتصريح .

أو اختبـار قدر تنبهـه عند خفائها،أى هل يتنبـه بالقرائن الخفيـة أم لا ؟

وصونه ، أى المسند إليه عن لسانك تعظـيماً وإفخاما ، أى تطهيراً له عن لسانك لعلو مرتبته ، وسمو منعته حقيقة أو ادعاء .

/٤٤ب أو عكسه ، أى لصون لسانك عنه تحقيراً وإهانة يعنى / لخسته ودناءته حقيقة ، أو ادعاء ، وإليه يشير الشاعر بقوله:

إِذَا ذُكِرْتُمْ غَسَلْتُ فَمِي وَلَقَـدْ عَلِمْتُ بِأَنَّهُ نَجِسُ

أو تيسير الإنكار إن احتيج إليه نحو : فاسق ذا [١] أى زيد ليتيسر لك أن تقول : ما أردته ؛ بل غيره أى بحذف المسند إليه ليكون لك سبيل إلي الإنكار إذا مست الحاجة إليه ، كما إذا قلت : ذاك فاسق ، تحذفه لئلا يرجع عليك لائمة بذلك الإخبار ، وضرر من طلب حد القذف ونحوه ، وتملك الدفع عند المؤاخذة بذلك بأن تقول: إنى ما أردت ذلك الشخص؛ وإنما أردت غيره .

أو تعيينه بألا يصح لذلك الفعل سواه نحو : خالق لما يشاء ، أى الله تعالي .

وأما **تأخيره** ، أى تأخير المسند إليه عن المسند ، فلاقتضاء المقام تقديم المسند ، كما يجئ فى أحوال المسند [٢].

هذا أى الذى ذكر من أحوال المسند إليه كله مقتضي الظاهر من الحال .

وقد يخالف ، أى يجرى الكلام علي خلاف مقتضي الظاهر ؛

---

(١) فاسق ذاك . (٢) ص٢٠٥.

لاقتضاء الحال والمقام إياه فيه ، أى فيما ذكر من أحوال المسند إليه وفى غيره أيضاً ، أى كما يخالف فى المسند إليه كذا يخالف فى غيره منه ، أى من خلاف مقتضي الظاهر :

وضع المضمر موضع المظهر ، وذلك ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه ، أى ما يجئ علي عقب الضمير ؛ لأن السامع إذا لم يفهم من المضمر معني ينتظر ما يعقبه ليفهم منه معنى ؛ لأن النفوس مجبولة علي التشوق إلي معرفة ما قصد إبهامه فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن ؛ لأن المحصول بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، أى لأن من وجد شيئاً بعد مقاساة الشدائد فى ماله كان لذلك الشيء فى قلبه محل ومكان لايكون لما حصل من غير تعب الطلب ، ولذا اشترط أن يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً يعتني به ، إذ الإبهام ثم التفسير ، ليدل علي التفخيم والتعظيم ، وهو السر فى التزام تقديم ضمير الشأن نحو : هو أو هى ، مكان الشأن فى هو ، أو القصة فى هى ، إذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة نحو هى هند مليحة[1] ، وقوله تعالي : ﴿ **فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ** ... ﴾[2] الآية قصدا إلي المطابقة ، لا أنه راجع إلي ذلك المؤنث ، ومثله : ياله رجلاً ، ويا «لها» قصة .

ومنه أى من خلاف مقتضي الظاهر عكسه ، أى وضع المظهر موضع المضمر ، كاسم الإشارة ، أى إذا جاز ذلك فبالاسم الظاهر الموضوع موضع الضمير ، إذا كان اسم إشارة يكون لكمال العناية بتمييزه، أى تمييز المسند إليه أى لكمال عناية المتكلم بتمييزه ، المسند إليه عن غيره فى ذهن المخاطب لاختصاصه بحكم بديع ، كقوله ، أى قول ابن الراوندى[3] (كَمْ عاقِلٍ عاقلٍ)[4] ، الثانى وصف للأول بمعني

---

(١) هى هند ملحية .

(٢) (**فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمي القلوب التى فى الصدور**) سورة الحج آية : ٤٦ .

(٣) ، (٤) كَمْ عَاقِلٍ أعيتِ مَذاهبُه وَجاهِلٍ جاَهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا

هَذَا الذَّى تَرَكَ الأَوْهَامَ حَائِرَةَ وَصيّرَ الْعَالِمَ النّحْرِيرَ زِنْدِيقاً

البيتان لابن الراوندى الزنديق المتوفى سنة ٢٥٠ ، والنحرير الحاذق وأعيت مذاهبه به السبل=

كامل العقل متناه فيه مثل : مررت برجل أى كامل فى الرجولية أعيَتْ مذَاهِبُه أى أعيته وأعجزته ، أو أعيت عليه وصعبت طرق معاشه ، يعنى (كم) هذه خبرية مضافة إلي مميزها المجرور المفرد فى موضع الرفع علي أنه مبتدأ ، والجملة ، أعنى أعيت خبره ، فلابد له من ضمير عائد إلي كم ، والمعنى كثير من العقلاء أعجزته وصعبت عليه طرق معاشه .

.... (وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا) .

(هَذَا) اسم ظاهر إشارة إلي حكم سابق غير محسوس وهو كون العاقل محروماً والجاهل مرزوقاً ، فكان المقام مقام هو ، لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن ، وهو كونه (الَّذِى تَرَكَ الأَوْهَامَ حَائِرةً ، وَصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيرَ) من نحر العلم إذا أتقنه (زِنْدِيقَاً) كافراً نافياً للصانع ، قائلا : لو كان له وجود لما كان الأمر كذلك ، أى نافياً لوصف الاختيار والعلم بالجزئيات قائلاً : لو كان له ذلك لما كان الأمر كذلك ، كملت عناية المتكلم بتمييزه ، فأبرزه فى معرض المحسوس ، وأشار بهذا كأنه يري السامعين أن / هذا الشيء المتعين المتميز هو الذى له تلك الصفة العجيبة والحكم البديع .

٤٥/ب

أو التهكم بالسامع والسخرية به ، كما إذا كان فاقد البصر ، أى فتهكم به ، ويقال له : أبصرْ هذا .

أو لا يكون ثمة مشار إليه أصلاً أى لا حساً ولا عقلاً .

أو النداء علي كمال بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس ، يعنى البيّنة بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر ، فيشار إلي غير المحسوس عنده بما يشار إلي المحسوس عسي أن يدركه .

= والبيتان فى المفتاح ص ١٩٧ ، ومعاهد التنصيص ١٤٧/١ .

وابن الراوندى هو أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسين من أهل مرو الروز ، وراوند قرية بنواحى أصبهان سكن بغداد ، كان من متكلمى المعتزلة ، ثم فارقهم وصار ملحدا زنديقا . ويقال: إن أباه كان يهودياً فأسلم . معاهد التنصيص ١٥٥/١ .

أو كمال فطانته ، أى بعد غور إدراكه بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس ، فيشار إلي غير المحسوس عنده كما يشار إلي المحسوس عند غيره[1] ، وادعاء الظهور ، أى ظهور المسند إليه ، وغير المسند إليه ، أى عند المتكلم حتي كأنه محسوس بالبصر ، كما وقع ادعاء الظهور فى غير المسند إليه فى قوله ، أى قول ابن الدمينة[2] :

« تَعَالَلْت » : أى أظهرت العلة والمرض ،« كَىْ أَشْجَي » ، أى أحزن ، من شَجِىَ كَعلِم يعلم ، أى صار حزيناً ، لا من شجي العظم بمعني نشب فى الحلْق ،

فلا تحرمينى نظرة من جمالك ، «وَمَا بِكِ عِلّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِى قَدْ ظَفْرتِ بِذَلِكَ » ، أى بقتلى .

كان الظاهر أن يقول : «به» ؛ لأنه غير محسوس حتي يشار «إليه»[3] بإشارة حسية ؛ بل هو معنوى ، فعدل إلي ذلك ادعاء بأن قتله قد ظهر ظـهور المحسوس بالبصر .

وإن كان الاسم الـظاهر الموضوع موضع الضمير بغير اسم الإشارة فلزيادة التمكن ، أى جعل المسند إليه متمكناً عند السامع أى فلزيادة تمكين المسند إليه فى ذهن السامع نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللهُ أَحَـــدٌ اللهُ الصَّمَدُ ﴾ [4] مقام هو الصمد ، من صمد إليه ، إذا قصده ؛ لأنه يعمد

(١) عند غيرها .

(٢) وابن الدمينة هو عبد الله بن عبيد الله ، والدمينة . أمه ، وهو شاعر مشهور له غزل رقيق الألفاظ ، رقيق المعانى وكان الناس يستحلون شعره ويتغنون به .

تَعالَلْت كَىْ أشجي، وَمَا بِكِ عِلَّةٌ تُرِيدِين قَتْـلى ، قـَدْ ظَفـِرْتِ بِذَلِكِ

البيت فى قصيدة أولها :

قفى يا أميم القلب نقـض لبـانة ونشكو الهوي ثم افعلى ما بدا لك

وإنما قال : قد ظفرت بذلك ولم يقل بقتلى ؛ لادعائه أن قتله ظهر ظهور المحسوس باالبصر المشار إليه باسم الإشارة – معاهد التنصيص ١٥٩/١ – المفتاح ص ١٩٧

(٣) الزيادة هنا ليستقيم النص . (٤) سورة الإخلاص آية : ١ ، ٢ .

إليه الذى يصمد ، ويقصد فى الحوائج ، لم يقل : هو الصمد ، أى كان القياس أن يقول : هُوَ الصَّمَدَ ؛ لسبق / ذكر الله تعالي؛ لزيادة التمكين . ٤٦/ أ

أو الإجلال ، أى إدخال المهابة فى ضمير السامع ، نحو قول الخلفاء والأمراء لمن يأمره بشيء : أمير المؤمنين يأمرك بكذا ؛ داعياً إلي الامتثال والإتيان به مكان : أنا آمرك بكذا .

أو الاستعطاف أى طلب العطف والرحمة ، أى طلب المتكلم أن يعطف السامع عليه نحو[1] ، إلهي .

إلَهِي عَبْدُكَ الْعَاصِى أتَاكَ مُقِراً بالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَ
فإنْ تَغْفِرَ فأنْتَ لذاكَ أهْلٌ وَإنْ تَطْرُدَ فَمَنْ يَرْحَمْ سِوَاكَ

مكان : أنا العاصى ، علي أن يكون العاصى بدل أتيتك ، لم يقل أنا ؛ لأن فى ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس فى أنا ، وفيه تمكن من وصفه بالعاصى ، وفيه أى فى قوله : إلهى عبدك العاصى أتاك التفات من المتكلم إلي الغيبة مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلي شماله ، ومن شماله إلي يمينه .

الالتفات

الالتفات : انتقال الكلام من أسلوب التكلم والخطاب والغيبة إلي أسلوب آخر بشرط أن يكون الثانى علي خلاف الظاهر ، وإليه أشار بقوله: فيه التفات .

والنكتة فيه أن انتقال الكلام إلي أسلوب غير ما يترقبه المخاطب يفيد

---

(١) استشهد صاحب المفتاح بالشطرة الأولي من البيت الأول علي وضع المظهر موضع المضمر للاستعطاف فقال : إلهى عبدك أتاك . ولم يقل أنا أتيتك

ولا يعلم قائله ، والشاهد فيه وضع المظهر وهو - عبدك - موضع المضمر وهو - أنا - للاستعطاف ، إذ ليس فى الضمير ما فى المظهر من استحقاق الرحمة وترقب الرأفة - المفتاح ص ١٩٨ ومعاهد التنصيص ١/١٧٠ .

تطرية لنشاطه وإيقاظه فى إصغائه ويجوز بالعكس ، أى يجوز الالتفات من الغيبة إلي التكلم نحو : ﴿ **اللَّهُ الَّذِى أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَسُقْنَاهُ** ﴾ [1] مكان ساقه ، أى ساق الله تعالي ذلك السحابَ وأجراه إلي بلد ميت .

ومنهما أى كل من المتكلم والغيبة إلي الخطاب ، فمثال الالتفات من المتكلم إلي الخطاب نحو قوله تعالي ﴿ **وَمَا لِى لاَ أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ** ﴾[2] مكان أرجع ، أى والتحقيق أن المراد مالكم لا تعبدون لكن لما عبّر بطريق التكلم كان مقتضي الظاهر السوق إلي إجراء باقى الكلام علي ذلك / الطريق ، فعدل عنه إلي طريق الخطاب ، فيكون التفاتاً على المذهبين . ٤٦/ب

ومثال الالتفات من الغيبة إلي الخطاب قوله تعالي : ﴿ **مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ** ﴾ [3] مكان إياه .

ومن الخطاب إلي كل منهما ، أى إلي المتكلم والغيبة مثال الالتفات منه إلى المتكلم نحو قول علقمة بن عَبَدَة[4] : (طحَا بكَ) ، أى ذهب بك ، خطاب لنفسه ، (قَلْبٌ فِى الحسَان) متعلقَ بقوله (طَرُوب) أى قلب طروب فى الحسان ، معناه أن لَه طرباً فى طلب

---

(١) سورة الروم آية : ٤٨ . (٢) سورة يس آية : ٢٢ .

(٣) سورة الفاتحة آية : ٤ .

(٤) ويلقب بالفحل ، فقد حكّم أم جندب فى المقارعة الشعرية التى دارت بينه وبين امرئ القيس، وكانت تحت امرئ القيس فحكمت لعلقمة ، فطلقها امرؤ القيس وخلف عليها علقمة فسمى علقمة الفحل ، انظر ترجمته الشعر والشعراء ٢٢٤

طحا بك قلبٌ فى الحسان طروبُ ... بُعيْد الشباب عصر حان مشيبُ

يكلّفنى ليلي وقد شطّ وليها ... وعادت عوادٍ بيننا وخطوبُ

وعلقمة هو علقمة الفحل الشاعر الجاهلى المعروف المعاصر لامرئ القيس .

والبيتان من قصيدة يمدح بهما الحارث بن جلبة بن أبى شمر الغسانى ، وكان أسر أخاه ، فرحل إليه يطلب فكه – ديوانه ص ١٧ .

الحسان ، ونشاطاً فى مراودتهن (بُعَيْدَ الشَّبَاب) تصغير بَعْد للقرب ، أى حين ولّي الشباب ، وكاد ينقطع (عَصْرَ) ظرف مضاف إلي الجملة الفعلية وهى (حَانَ) أى قرب (مَشيب) أى زمان قرب المشيب ، وإقباله علي الكهولة ، (يُكَلِّفُنى) مكانَ يكلفك نظراً إلي طحابك ، ففيه التفات من الخطاب إلي المتكلم ، (لَيْلَي) مفعول ثان ليكلف ، وفاعله ضمير القلب ، والمعني : يطالبنى القلب بوصل ليلي ، وروي تكلّفنى بالتاء علي أنه مسند إلي ليلي ، والمفعول محذوف ، أى المفعول الثانى ، والمفعول الأول هو الياء فى يكلفنى أى شدائد فراقها[1] ، أو علي أنه خطاب للقلب ، فيكون التفاتاً من الغيبة إلي الخطاب [2](وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا) أى بعد قربها، (وَعَادَتْ) إما من المعاداة ، فكانت الصوارف تعاديه [3] ، أو من عاد يعود عوداً وعوائد كانت تحول بيننا إلي ما كانت عليه قبل ، (وخطوب) أى أمور عظيمة [4] .

ومثال الالتفات من الخطاب إلي الغيبة قوله تعالي : **﴿ حتَّي إذَا كنتمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ ﴾** [5] مكان بكم .

ومنه ، أى من خلاف مقتضي الظاهر ، تلقى المخاطب إضافة المصدر إلي المفعول، أى تلقى المتكلم المخاطب بغير ما يترقب المخاطب [6]

---

(١) شدائد فرقها .

(٢) يقول المغربى : أي تكلفنى يا قلب ، فيكون التفاتاً من الغيبة التى هى مقتضي القلب لأنه ظاهر ، وهو من قبيل الغيبة إلي الخطاب الشروح ٤٦٩/١ .

(٣) كان الصوارف كانت تعاديه .

(٤) والشاعر هو علقمة بن عبده النعمانى ينتهى نسبه إلى نزار .

وانظر ترجمته فى خزانة الأدب ٥٦٥/١ ، والأغانى ١٧٢/٢١ والاشتقاق لابن دريد ١٣٣ ، والإصابة بالن حجر ١١١/٣ .

(٥) (**هو الذى يسيركم فى البر والبحر حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم**) سورة يونس آية : ٢٢ .

(٦) وهو ما سماه السكاكى الأسلوب الحكيم وعبد القاهر بالمغالطة .

الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ص ٥٧ ، والإيضاح ص ١٦٢ .

أي بغير ما ينتظره المخاطب بكسر الطاء من المخاطب بفتحها في جواب كلامه / الباء فيه للتعدية ، وفي تحمل كلامه للسببية ، أي بسبب حمل الكلام الصادر من المخاطب على خلاف مراده أي مراد المخاطب ، أي إنما حمل كلامه علي خلافه ؛ تنبيهاً للمخاطب علي أنه ، أي ذلك الغير هو الأولي بالقصد والإرادة ، أي بأن يقصد ويراد ، هذا من مراده ، وذلك كتلقّي القَبَعْثَرَي وعيد الحجاج [1] وهو قوله: « لأحْمِلَنَّكَ عَلَى الأدْهَم » يعني القيد بقوله ، أي قول القبعثرى ، مثل الأمير يحمل علي الأدهم « والأشهب » يعني الفرس الذى غلب بياضه ، حيث أبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد ، وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الأدهم في كلامه علي الفرس ، ونبّه على أن الحمل علي الفرس هو الأولي بأن يقصده الأمير ؛ لأن من كان مثله في الغلبة والمال والكرم فهو جدير بأن يهب الفرس ويعطى المال ، لا أن يؤذي ويقيّد .

٤٧/ أ

فإن قلت : كان المناسب لغرض الحجاج أن يقول : لأحملن الأدهم عليك ؛ لأن القيد يوضع علي الرجل لا بالعكس .

قلت : قيل إنه من قبيل القلب ، وقيل : شبه القيد الموضوع علي الرجل بالمركب وطوي ذكر المشبه به ، ودل عليه بالحمل الذى هو لازمه فهو استعارة بالكناية .

وقيل : كان القبعثرى التمس منه فرساً ، فعبّر عن وضع القيد بالحمل علي طريقة المشاكلة ، والاستشهاد في قول القبعثرى لأنه حمل لفظ الأدهم علي الفرس ؛ تنبيهاً علي أنه الأولي بالقصد .

وقيل سبب قول الحجاج له ذلك ، أن القبعثرى كان جالساً في بستان مع جماعة من الأدباء ، وكان الزمان زمان الحصرم فذكر الحجّاج

---

(١) هوالحجاج بن يوسف الثقفي وكان يكنى أبا محمد وكان أخفش رقيق الصوت ، وأول ولاية وليها تبالة ، فلما رآها احتقرها وانصرف ، فقيل في المثل : أهون من تبالةعلي الحجاج ، وولي العراق وهو ابن ثلاث وثلاثين سنة ، وليها عشرين سنة وأصلحها وهابه أهلها – المعارف ١٧٣ .

في المجلس ، فقال القبعثرى : سوّد اللّه وجْهَه ، وقطع عنقه ، وأسقاني من دمه ، فأُخبر الحجاج ، فأحضره وعاتبه وهدده ، فقال أردت بذلك الحصرم ، ثم قال له الحجاج ما قاله .

٤٧/ ب ونحوه قوله تعالي : ﴿ يَسْأَلُونكَ عَنْ الأهلّة / قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾[١] حيث سألوا عن اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه ، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم[٢] في المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم ويعرف بها وقت الحج ، وذلك علي أن الأولي والأدعي[٣] بحالهم أن يسألوا عن الغرض ، لا عن السبب ، لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة علي دقائق علم الهيئة .

روي أن معاذ بن جبل[٤] وربيعة الأنصارى[٥] ، قالا ، يا رسول الله : ما بال الهلال يبدو ، أى ينظر دقيقا مثل الخيط ثم يزيد حتي يمتلئ ويستوى ، ثم لا يزال ينقص حتي يعود كما بدأ ، ولا يكون علي حالة واحدة ، فنزلت الآية .

وهذا من خلاف المقتضي . أى مقتضي الظاهر . التعبير عن المستقبل بلفظ الماضّى تنبيهاً علي تحقق وقوعه نحو :

﴿ وَيَوْمَ يَنْفَخَ فِي الصُّورِففزعَ ﴾[٦] أى بمعني يصعق ﴿ مَنْ فِي

(١) سورة البقرة آية : ١٨٩ .

(٢) يوقت به الناس أمورهم .

(٣) كلمة غير واضحة فأثبتنا ما يتفق والسياق .

(٤) صحابيان جليلان : معاذ بن جبل بن أوس رضى الله عنه أحد جماع القرآن علي عهد الرسول ﷺ الفهرست ٥٧ . وهو أحد السبعين الذين شهدوا العقبة من الأنصار ، وكان عمره لما أسلم ١٨ سنة ، وتوفى بالطاعون سنة ١٨ هـ ، وكان عمره ثمانية وثلاثين عاما – أسد الغابة ١٩٤/٥ . وانظر المعارف لابن قتيبة ١١١ ط ١٩٣٤ .

(٥) وربيعة الأنصارى استشهد يوم أحد وهو من بنى معاوية بن عوف – أسد الغابة ٢١٦/٢ .

(٦) سورة النمل آية ٨٧ . وفى النسخة ويوم ينفخ فى الصور فصعق ، وهو خطأ .

السَّموات وَمَنْ فِي الأَرْضِ ﴾ يعنى يصعق هكذا فى النسخ .

والصواب ففزع بمعني يفزع [١]، أى والصعق جعل المتوقع الذى لابد من وقوعه بمنزلة الواقع وهو النفخة يوم نفخ الصور .

وكذا التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل نحـو قوله تعـالي : ﴿ **وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِع** ﴾ [٢] مكان يقع .

أو اسم المفعول نحو قوله تعالي ﴿ **ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ**﴾ [٣] أى مكان يُجْمَع بالبناء علي المفعول ، وذلك لأن دلالة اسم الفاعل واسم المفعول علي ثبات الوصف وتحققه أكثر من دلالة الفعل ، وإن كان لهما دلالة علي زمان الاستقبال وغيره بالعارض، ونحوه كثير فى الكلام لاسيما فى كلام الملك العلاّم .

ومنه ، أى من خلاف المقتضي : **القلب** :

وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر مكانه ، كما فى قولك : عرضت الناقة علي الحوض ، مكان عرضت الحوض علي الناقة ، أى أظهرته عليها لتشرب ، وكذا قولهم : أدخلت / ٤٨/ أ القلنسوة فى الرأس ، والخاتمَ فى الأصبع ، وكان الظاهر عكسه ، لكنه لما كان المناسب هو أن يؤتي بالمعروض عند المعروض عليه ، ويتحرك بالمظروف نحو الظرف ، كان الأمر ههنا بالعكس ، فقلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار، ولذا اختلف فى قبوله .

فعند البعض هو مقبول مطلقاً ؛ لأنه مما يورث الكلام ملاحة .

وعند البعض مردود مطلقاً ؛ لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود ، فاختار ما هو الحق[٤] . وهو ما إذا تضمن اعتباراً لطيفاً غير الملاحة التى

---

(١) كما فى الآية ٨٧ من سورة النمل . (٢) سورة الذاريات آية : ٧ .

(٣) سورة هود آية : ١٠٣ .

(٤) فاختار ما هو الحق ، أى أن المغربى هو الذى اختار هذا الرأى ٤٨٨/١ الشروح .

أورثها نفس القلب كقوله ، أى قول رؤبة[1] :

« وَمَهْمَهٍ » أى ربّ مفازة « مُغْبَرَّةٍ » ، أى متلونة بالغبرة ، أى ذات غبرة ، « أَرْجَاؤُه »[2] ؛ لبعدها وعمقها ، وأنث مغبرة ، مع أنه وصف مهمه لتأنيث فاعله ، ووصف بوصف آخر وهو قوله « كأَنَّ لَوْنَ أَرْضِه سَمَاؤُهُ » ، أرجاؤه أى أطرافه ونواحيه ، جمع الرجاء مقصوداً ، كأن لونَ أرضه سماؤه ، فالمصراع الأخير من باب القلب ، والمعني علي حذف المضاف ، أى لون سمائه ، والمعنى ، كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه ، والاعتبار اللطيف هو المبالغة فى وصف لون السماء بأنه قد بلغ من الغبرة إلي حيث يشبه لون الأرض فى ذلك ، مع أن الأرض أصل فيه ، أى فى الغبرة ، وأما إذا لم يتضمن اعتباراً لطيفاً كان مردوداً ؛ لأنه عدول عن الظـاهر من غير نكتة تفيدها ، أى كقول القطامّى[3] فى وصف ناقته بالسمن وهو :

فَلَمَا أنْ جَرَي سِمَنٌ عَلَيْهَا   كَمَا طَيَّنْتَ بالفَدَنِ السَّيَاعَا

أى الطين بالتبن ، والمعني كما طين الفدن ، أى القصر بالسياع يقال : طينت السطح والبيت .

---

(١) رؤبة بن العجاج راجز شهير كأبيه العجاج التميمى البصرى السعدى .

وَمَهْمَهٍ مُغَبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ   كأَنَّ لَوْنَ أَرْضِه سَمَاؤُهُ

وفى مجموع أشعار العرب وبلد عاميه أعماؤه كأن لون أَرَضه سماؤه ديوانه ص١

(٢) ورد فى المخطوط : أطرافه ، بدلا من « أرجاؤه » .

أراد : كأن لون سمائه من غبرتها لون أرضه ، وفيه من الاستعارة ما ليس فى تركه لإشعاره أن لون السماء قد بلغ من الغبرة إلي حيث يشبه به لون الأرض فيها .

(٣) شاعر من شعراء الدولة الأموية . اسمه عمير بن شُبيم التغلبى قال هذا البيت من قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابى أولها :

قفى قبل التفرق يا صباعا   ولايك موقف منك الوداعا

والقطامى لقب غلب عليه ، وكان نصرانيا وأسلم ، وهو شاعر إسلامى مقلّ فحل مجيد – معاهد التنصيص ١/١٨٠ .

ولقائل أن يقول : إنه يتضمن من المبالغة فى وصف الناقة بالسمن، ما لا يتضمنه قوله : كما طينت الفدن بالسياع ؛ لايهامه أن السياع وقد بلغ من العظم والكبر إلي أن صار بمنزلة / الأصل ، والفدن بالنسبة إليه ٤٨/ب كالسياع بالنسبة إلي الفدن ، وهذا مردود ؛ إذ ليس القلب فيه متضمناً لاعتبار لطيف .

والأقرب أن القلب تضمن اعتباراً لطيفاً وهو المبالغة فى وصف الناقة بالسمن ؛ لأنه جعل السياع أصلاً ، والفدن تابعاً له بادخال الباء عليه ، ويلزم منه جعل السمن فى الناقة أصلاً ، والناقة فرعاً عليه .

* * *

الباب الثالث

فى أحوال المسند

أما **ذكره** ، أى ذكر المسند ، فلأنه الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه نحو : زيد قائم .

أو الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو قوله تعالى : ﴿ **وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمٰوات وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ** ﴾ (١) ذكر خلقهن وإن تقدمت قرينة عليه احتياطاً .

أو التعريض بغباوة السامع ، أى بأنه ليس ممن يتنبه بالقرائن ، فكأنه لا يفهم إلا المحسوس والصريح كقولك : محمد نبينا فى الجواب لمن قال: من نبيكم ؟ ومنه قوله ﴿ **فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا** ﴾ (٢) بعد قوله ﴿ **أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْراهِيمُ** ﴾ (٣) .

ونحو ذلك من الاستلذاذ والتعظيم ، كقولك : نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صلّى اللّهُ عَلَيهِ وسلّم .

والإهانة ، أى كقولك : زيد ابن الزانية .

وبسط الكلام وغيره .

أو لتعيين كونه ، أى المسند اسماً أو فعلاً فيفيد الثبوت أو التجدد ، أى فيستفاد منه التجدّد ، نحو زيد يعلم ، لدلالته على الاقتران .

أو ظرفاً فيستفاد منه احتمال الثبوت والتجدد بحسب التقديرين نحو زيد أمامك ، أى حاصل ، أو حصل .

---

(١) سورة الزخرف آية : ٩ .

(٢) سورة الأنبياء آية : ٦٢ .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٦٢ .

أو لقصد التعجب من المسند إليه بذكر المسند نحو : زيد يقاوم الأسد، مع دلالة قرائن الأحوال على المقاومة كسلّ سيفه[1]، وتلطخ ثوبه بالدم / ونحو ذلك كما سيذكر . ٤٩/ أ

وأما **إفراده**[2] ، أى جعل المسند غير صلة ، فلكونه غير سببىّ مع عدم إفادة نفس التركيب تقوى الحكم ، أى تأكيده بالطريق المخصوص ؛ لأنه لو كان سببياً أى نحو : زيد قام أبوه .

أو مفيداً للتقوّى نحو : زيد قام ، فهو جملة قطعاً .

وأما نحو : زيد قائم ، فليس بمفيد للتقوى ؛ بل هو قريب من زيد قام فى اعتبار التقوى ، فلذا صرّح به وقال : والسببىّ ، أى المسند السببى جملة علقت عائداً على المبتدأ بشرط ألا يكون ذلك العائد مسنداً إليها ، أى فى تلك الجملة ، فخرج عنه المسند فى نحو : زيد منطلق أبوه ؛ لأنه مفرد ، أى لا تفاقهم على أن اسم الفاعل مع فاعله سواء كان مظهراً أو مضمراً ليس بجملة ؛ لما ذكر من عدم تغيّره فى التكلم والغيبة والخطاب نحو : أنا قائم ، وأنت قائم ، وهو قائم ، كما لا يتغير الحال عن الضمير

وفى ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ** ﴾[3] لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ، وفى نحو زيد قام ، وزيد هو قائم ؛ لأن العائد فيهما مسند إليه ، يعنى فى الأول فاعل ، وفى الثانى مبتدأ ، ودخل فيه نحو: زيد أبوه منطلق فى

---

(١) كسلّ سبلة ولا معنى لها فأثبتنا ما يتفق والسياق .

(٢) يقول السكاكى فى المفتاح « وأما الحالة المقتضية لإفراد المسند فهى إذا كان فعليا ، ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ، وأعنى بالمسند الفعلى ما يكون مفهومه محكوماً به بالثبوت للمسند إليه أو بالانتفاء عنه ...

وأما الحالة المقتضية لكونه جملة فهى : إذا أريد تقوي الحكم بنفس التركيب كقولك أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف أو إذا كان المسند سببياً » المفتاح ص ٢٠٨ ، ٢١٧ .

(٣) سورة الإخلاص آية : ١ .

الجملة الاسمية ، وزيد انطلق أبوه فى الجملة الفعلية ، وزيد مررت به ، وزيد ضربت عمرا فى داره ، وزيد ضربته ، ونحو ذلك من الجمل التى وقعت خبر مبتدأ ولا تفيد التقوى ، يعنى المسند السببى والفعلى من اصطلاحات صاحب المفتاح[1] حيث مسمى فى النحو الوصف بحال الشىء نحو : رجل كريم وصفاً فعلياً ، والوصف بحال ما هو من سببه نحو : رجل كريم أبوه وصفاً سببياً ، ويسمى فى علم المعانى المسند نحو : زيد قام مسنداً فعلياً ، وفى نحو : زيد قام أبوه مسبباً ، والعمدة فى معرفة المسند السببى / من غيره تتبع كلام السكاكى ؛ لأنا لم نجد هذا الاصطلاح لمن قبله . ٤٩/ب

وإما لكونه ، أى المسند **فعلاً** ، فلتقييد المسند أى فلتخصيصه بعينه بأحوال الأزمنة من الماضى والحال والاستقبال .

أى وأما كون المسند فعلاً فلقصد التقييد بأحد الأزمنة ؛ لأن الفعل دالّ بصيغته ، أى كضرب ويضرب واضرب على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك، بخلاف الاسم فإنه إنما يدل على الاقتران بقرينة خارجة كقولك : زيد قائم الآن أو أمس أو غداً ولهذا قال: على أخصر وجه .

ومما كان التجدد لازماً للزمان لكونه لا يجتمع أجزاؤه فى الوجود ، والزمان جزء من مفهوم الفعل ، أى مع إفادته التقييد بأحد الأزمنة الثلاثة ، كان الفعل مفيداً للتجديد، وإليه أشار بقوله مع إفادة التجدد الذى هو من لوازم الزمان ، أى وذلك لأن الفعل لكونه دالاً على الزمان دلّ على التجدد ؛ لأن شيئاً من أجزاء الزمان لا يبقى مع الجزء الآخر ، فإذا لم يكن القصد إلى إفادة التجدد لم يكن المقام مقام إيراد المسند فعلاً ، ومقام إيراده فعلاً كقوله ، أى قول طريف بن تميم «العنبرى» :

---

(١) المفتاح ٢٠٨ ، ٢١٧ .

(أَوْ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ) هو سوق للعرب يجتمعون فيتناشدون ويتشاعرون ويتفاخرون ، وكانت فيه وقائع (قَبِيلَةٌ) (بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ) عريف القوم ، والقيم بأمرهم الذى شهر بذلك وعرف ، (يَتَوَسَّمُ)[1] أى يصدر عنه تفرس الوجوه وتأملها شيئاً فشيئاً ، ولحظة فلحظة ، يعنى أن على كلّ قبيلة جناية ، فمتى وردوا عكاظ طلبنى الكافى بأمرهم ، أى الهمزة فى « أو كلما » للتقرير والتثبيت والواو للعطف / على مقدر أى استحضر بعكاظ كل طائفة وبعثوا إلى عريفهم كلما أوردت قبيلة ، والعامل فيه كلما بعثوا ، والعكاظ متسوق العرب بين مكة والطائف يجتمعون فيه فى كل سنة ، ويقيمون ويتبايعون شهراً ، والشاهد فى قوله يتوسم ، أنه قد أظهر فيه المسند فى صورة الفعل ليدل على أنه يحدث من العرب التوسّم ، إذ التفرس شيئاً فشيئاً ، ساعة فساعة ، وهذا يدل على كثرة فضائله ؛ لأن الشاعر فى بيان افتخار بنفسه .

٥٠/ أ

وأما كونه أى المسند اسماً فلإفادة عدمها، أى عدم التقييد المذكور، وإفادة التجدد ؛ بل لإفادة الثبوت والدوام لأغراض تتعلق بذلك ، أى كما فى مقام المدح الذم وما أشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت نحو : المبالغة فى المدح والذم ، أو مجرد بيان الثبات والاستمرار .

والاحتراز يطلع السامع على وقت وقوع المسند إلى غير ذلك كقوله:

لاَ يأْلَفُ الدِّرْهَمُ الْمضْرُوبُ صُرَّتَنَا [2]

(١) أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قبيلة بَعَثُوا إِلَي عَرِيفَهُمْ يتوسّمُ ؟
الأصمعيات ٦٧ ، واللسان مادة عرف .

والمعني : إن لى على كل قبيلة جناية ، فمتي وردوا عكاظ طلبنى القيم بأمرهم وقد قتله حصيصة الشيبانى بن شراحبيل .

والشاهد فى البيت : مجئ المسند فعلاً ليفيد حدوث التجدد حالا بعد حال ، وهو هنا يتوسم أى يتفرس الوجوه ويتصفحها ، يحدث ذلك منه شيئاً فشيئاً ، ولحظة فلحظة .

(٢)البيت للنضر بن جوية بن النضر

وهو ما يجمع فيه الدراهم ، « لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْها وَهُوَ مُنْطَلِق » يعنى أن الانطلاق[1] من الصرّة ثابت للدراهم ، دائم من غير اعتبار التجدد ، أى والحدث فى زمن الأزمنة الثلاثة ، ولو قال : ينطلق ، لأفاد تجدد الانطلاق وهو يقتضى سبق الاستقرار المنافى لغرضه ، إذ غرضه الوصف بوفور الوجود .

وتقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول ونحوهما بمعمول كمفعول مطلق ، أو به ، أو له ، أو فيه ، أو حال ، أو تمييز ، أو استثناء، فلتربية الفائدة وتقويتها ، أى فلزيادة فائدة الخبر ، وكذلك لأن تقييد المسند لازدياد تخصيصه .

ويزداد الحكم به بعْداً عن الوقوع ، وكلما ازداد بُعد وقوع الحكم ازدادت فائدة الخبر ؛ لأن ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص ، وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مرّ فى المسند إليه .

/ إذن الحكم كلما ازداد خصوصاً ، ازداد غرابة ، وكلما ازداد ٥٠/ب غرابة ازداد إفادة ، كما يظهر بالنظر إلى قولنا شىء ما موجود ، وفلان ابن فلان حفظ التوراة فى سنة كذا فى بلدة كذا، ولما استشعر سؤالاً[2] وهو:

إن خبر كان من مشبهات المفعول والتقييد به ليس لتربية الفائدة ؛ لعدمها بدونه ، أشير إلى جوابه بقوله : والمقيد فى نحو : كان زيد منطلقاً؛ لأن منطلقاً هو نفس المسند للدلالة على المعنى ، فقولك كان زيد منطلقاً بمنزلة قولك زيد منطلق فيما مضى ، فلا يكون « كان » هو

= لا يألفُ الدرهمُ المضروبُ صرتَنا   لكنْ يَمـرُّ عَلَيْهـا وَهـُوَ مُنْطَـلِقُ

معاهد التنصيص ٢٠٧/١ وشرح الواحدى علي ديوان المتنبى ١٥٧ .

والشاهد فيه : مجئ المسند اسماً لإفادة الثبوت والدوام .

(١) لا للتقييد والتجديد ، يعنى أن الانطلاق ثابت له من غير تجديد .

(٢) استشعر سؤال ، والتورية : لون من ألوان البديع .

المسند حقيقة ، وإنما هو تقييد للمسند وهو منطلق بالزمان الماضى ، وفى كل واحد من كان وخبره فائدة لم تكن فى الآخر ، فإن كان بدلا[1] وصف على حدث مطلق بغير خبره ، كما أن خبره يدل عقلاً على زمان مطلق بغير كان.

وتركه ، أى ترك تقييد الفعل وشبهه بما ذكر .

يعنى تقييد المسند بالمفعول وغيره مما ذكر لمانع من تربية الفائدة مثل خوف انقضاء الفرصة .

أو إرادة ألا يطلع الحاضرون على زمان الفعل أو مكانه ، أو مفعوله، أو هيئته ، أو عدم الاحتياج إليها أو عدم العلم بالمقيدات ، أى مثل أن يعلم أن زيداً ضُرب ، لكن لا يعلم من ضربه ، ولا أين ضُرب ، ومتى ضُرب ؟ ، ولا لم ضُرب ؟ ولا كيف ضُرب ؟ أو نحو ذلك من سآمة السامع ، أو تعظيمه ، أو خوف أن يتصور المخاطب أن المتكلم مكثار أو قادر على التكلم فتتولد منه عداوة وما أشبهه ذلك .

/٥١ أ وتقييده بالشرط / نحو أكرمك إن تكرمنى ، وإن تكرمنى أكرمك فلإفادة الموضوع له ، يعنى الشرط مأخوذ ممن شرط عليه ، كذا إذا جعل له علامة ، وأداة الشرط تدل على جعل الشىء علامة للشىء ، فإن الإكرام علامة الإكرام باعتبارات أو حالات تقتضى تقييده به ، لا تعرف أى تلك الاعتبارات أو الحالات المقتضية لتقييد الفعل بالشرط إلا بمعرفة ما بين أدواته ، يعنى حرف الشرط وأسماءه من التفصيل ، أى تفصيل معانيها بأصل الوضع ، وذلك لأن معرفة الحالات المقتضية معانيها بأصل الوضع وذلك لأن معرفة الحالات المقتضية لتقييده بالشروط المختلفة موقوفة على معانى كلمات الشرط ، حتى تعرف منها أية حالة يقيّد فيها الفعل بإنْ ، وأية حالة يقيّد فيها بإذا ،وكذا البواقى المبيّن فى علم النحو .

(١) فإن كان بدل .

أى وإن لم يكن بيانه من مسائل النحو . وفى هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط فى عرف العربية قيد بحكم الجزاء ، أى الحكم الذى تضمنه الجزاء ، مثل المفعول ونحوه فى كونه قيدا للفعل ، فقولك : إن جئتنى أكرمك فى كونه قيداً للحكم بمنزلة قولك : أكرمك وقت مجيئك إياى، ولا يخرج الجزاء بقيد الشرط عما كان عليه من الخبرية والإنشائية؛ بل إن كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطية خبرية ، نحو : إن جئتنى أكرمك ، وإن كان إنشائياً فإنشائية نحو : إن جاءك فأكرمْه .

وأما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعاً ، لأن الحرف قد أخرجه[1] إلى الإنشاء كالاستفهام ، ولذا لا يتقدم عليه ما فى حيّزه ، فلا يصح عمرا إن تضرب أضربك .

وأما **تنكيره** ، أى تنكير المسند فلإفادة عدم الحصر أى عدم حصر المسند فى المسند إليه . والعهد الدال عليها التعريف ، أى أو لإرادة عدم العهد ، يعنى عهد المسند ، وذلك بأن يكون المراد بالمسند وصفاً غير معهود ولا مقصود اختصاصه بالمسند إليه .

قيل عدم الحصر يقتضى عدم العهد ؛ لأن / المعهود معيّن شخصى، ومن حمَل المعيّن الشخصى على شىء يلزم الحصر فذكره بعدم الحصر سائغ كقولك : زيدَ كاتب وعمرو شاعر ، فإنه إذا قصد نفس المسند إفادة الحصر أو أمر معهود وجب تعريفه ، فحين ترك التعريف وجب ألا يكون القصد بنفسه إلى ذلك . ٥١/ب

أو للتفخيم ، أى لتفخيم المسند وارتفاع شأنه نحو ﴿ **هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ** ﴾[2] على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أو خبر ذلك الكتاب ، يعنى إنما يَصح التمثيل به ويكون مما نحن فيه،إذا جعل هدى خبر مبتدأ

---

(١) قد أخرجته .

(٢) سورة البقرة آية : ٢ .

محذوف ، أى هو هدى لا يدرك كنهه ، أو جعل خبر « ألم » ، وأما لو جعل حالاً أو مبتدأ خبره ما بعده ، فلا يكون مما نحن فيه .

أو للتحقير ، أى لانحطاط شـأنه نحو ما زيد شيئاً أى يعتد به ، أو ما زيد إلا شىء لا يعتد «به» .

وقد يكون تنكيره ، لكون المسند إليه نكرة نحو : رجل من قبيلة كذا حاضر ، وفيه تفصيل يأتى عند المقام .

وأما تخصيصه أى المسند بالإضافة نحو زيد غلام رجل ، أو الوصف نحو زيد رجل عالم ، فلتمام الفائدة[1] لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة ، أى لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة أتم .

وترك تخصيصه بهما ، أى المسند بالإضافة والوصف ظاهر ، أى مما سبق من ترك تقييده ، أى الفعل المسند لمانع من تربية الفائدة ، ولا حاجة إلى التصريح .

وأما **تعريفه** ، أى المسند فلإفادة حكم مجهول للسامع على أمر هو المسند إليه معلوم له ، أى السامع بطريق من طرق التعريف فيه إشارة إلى أنه يجب عند تعريف المسند أن يكون المسند إليه معرفة ؛ أو ليس فى كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة فى الجملة الخبرية ، أى هذا احتراز عن الجملة الإنشائية ، فإنه قد يقع فيها المسند معرفة والمسند إليه نكرة ، نحو مَنْ أبوك ؟ فإن «مَنْ» هنا مبتدأ نكرة / . ٥٢/ أ

« وفيه »[2] إشارة إلى أنه يجب مغايرة المسند إليه والمسند بحسب المفهوم ؛ ليكون الكلام مفيداً ، مثله فى كونه معلوماً للسامع بإحدى طرق التعريف ، سواء يتحد الطريقان ، أى طريق تعريفى المسند والمسند

(١) فلأ تمية الفائدة .

(٢) وضعنا ما بين قوسين لسلامة النص .

إليه نحو : الراكب هو المنطلق ، أى فإن كلا منهما معرف بالأداة ، أو يختلفان نحو زيد هو المنطلق ، أى فإن المسند إليه معرف بالعلمية والمسند بالأداة ، وهذه الإفادة إنما تكون إذا كانت النسبة التى بين الأمرين المعلومين مجهولة سواء كانت إيجابية أو سلبية ، فإن تلك الجهالة ترتفع عند الحكم بالإيجاب أو السلب ،ويحصل للسامع العلم بأن تلك النسبة بينهما من قبيل الإيجاب أو السلب .

أو لإفادة لازم حكم ، أى لإفادة السامع لازم فائدة الخبر ، وهو كون المتكلم عالماً بالحكم إن كانت النسبة التى بين الأمرين المعلومين معلومة أيضاً للسامع ، فإنه لا يحصل للسامع الإفادة المذكورة لكونها حاصلة له قبل الإخبار ، وإنما يحصل له فائدة أخرى ، وهى أنك تعلم تلك النسبة كذلك ، أى على أمر معلوم بآخر مثله ، أى فى كونه معلوماً للمخاطب بإحدى طرق التعريف ، وفيه إشارة إلى أن كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافى الكلام مفيداً للسامع فائدة مجهولة ، أى فائدة الحكم أو فائدة لازمها ؛ فإن العلم بنفس المبتدأ والخبر لا يستلزم العلم بإسناد أحدهما إلى الآخر لجواز أن يكونا متعددين فى الخارج ، فاستفاد من الكلام أنهما متحدان فى الوجود الخارجى بحسب الذات نحو : زيد أخوك فى التعريف بالإضافة ، أى تقول لمن يعلم إنساناً سمّى بزيد بعينه واسمه ، ويعلم أن له أخاً ، لكن لا يعرفه على التعْيين / وأنت تصوره ٥٢/ب كالطالب منك ، أن يحكم على ذلك المسمى بزيد بأنه ذلك الأخ أو ليس ذلك الأخ ، فلذا يجب أن تقول : زيد أخوك ، بتقديم زيد ، وعمرو المنطلق فى التعريف باللام ، أى يقال لمن يعلم إنساناً مسمّى بعمرو ، ويعلم شخصاً معيناً ، أو كان الانطلاق معهوداً بينك وبينه ، أو يعلم ماهيّة المنطلق من حيث هى هى .

ونحو عكسها ، وهو أخوك زيد ، فى عكس الأول ، والمنطلق عمرو فى الثانى .

واعلم أن القاعدة فى التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف، وعرف السامع اتصافه بأحديهما دون الأخري، فأى الوصفين ، أى اللذين لذات واحدة[1]، كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات فيه، أى وهو حال كالطالب بحسب زعمك أن الحكم عليه بالآخر ، يجب أن تقدم اللفظة الدالة عليه ، وتجعله مبتدأ .

وأيهما أى الوصفين المذكورين كان بحيث يجهل السامع اتصاف الذات ، أى وهو كالطالب أن يحكم بثبوته للذات أو انتفائه عنه ، يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه ، وتجعله خبراً ، ولذا قال ؛ لأن السامع بحسب زعمك كالطالب أن يحكم على الذات بوصف آخر بثبوته له أو انتفائه عنه ، مثلاً إذا عرف السامع زيداً بعينه واسمه ، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه ، وأردت أن تعرفه ذلك ، قلت : زيد أخوك ، وإذا عرف أخاً له، ولا يعرفه على التعيين وأردت أن تعيّنه ، قلت : أخوك زيد ، ولا يصلح ، أى عند قصد المعنى المذكور ، زيد أخوك ؛ لعدم الفائدة ، باعتبار تعريف العهد أو الجنس فى اللام ، أى المعرف ثم الثانى ، أى اعتبار تعريف الجنس ، أى سواء كان مسندا نحو : زيد المنطلق / ، أو مسندا إليه نحو المنطلق زيد ، قد يفيد ، أى فى المقام الخطابى دون الاستدلالى قصر الجنس ، أى المعرف بلام الجنس ، وفيه تمهيد لما سيجئ من بحث القصر على شيء تحقيقاً أى قصراً محققاً ، أى إذا كان القصر المستفاد من المقام الخطابى مطابقاً للواقع نحو : زيد الأمير ، إذا لمن يكن أمير سواه ، أو مبالغة ، أى قصرا غير محقق ؛ بل مبالغة ، أى قصرا مبالغاً فيه، إن لم يكن القصر مطابقاً للواقع لكماله ، أى كمال ذلك الشيء فيه ، أى فى ذلك الشيء الجنس أو بالعكس ، أى لكمال معنى الجنس فى ذلك الشيء نحو: عمرو الشجاع ، أى الكامل فى الشجاعة ،كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره ؛ لقصورها عن رتبة الكمال ،

٥٣/ أ

(١) واحـد .

يعنى أن الشجاعة ليست منحصرة فى عمرو فى الواقع ، إلا أنك تدعى قصرها عليه على سبيل المبالغة بتنزيل شجاعة غيره منزلة المعدوم ، وإنما تفيد القصر ؛ لأن المعرف باللام يحتمل الاستغراق ؛ لأن تعيين البعض ترجيح دون مرجح ، إذا حمل على الاستغراق كان معنى قولنا : زيد المنطلق ، إن « زيد » محكوماً عليه بكل ما صدق عليه المنطلق ، كما أن معنى قولنا : المنطلق زيد ، أن كل ما صدق عليه المنطلق فهو محكوم عليه بأنه زيد ، فكل واحد من الكلامين يقتضى ألا يكون غير زيد منطلقاً ، ولا تفاوت فى ذلك .

ونحو عكسهما ، أى إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الأمير زيد ، والشجاع عمرو ، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم فى إفادة قصر الإمارة على زيد ، والشجاعة على عمرو .

والحاصل أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان معرفة أو نكرة، وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ / ٥٣ب والجنس قد يبقى على إطلاقه ، أى وفى بعض النسخ والخبر قد يبقى على عمومه كما مرّ ، يعنى فى قوله : زيد الأمير ، وعمرو الشجاع ، وما أشبههما ، فإن الأمير والشجاع فى المثالين لم يقيّدا بشىء .

أما كونه ، أى كون المسند جملة فللتقوّى ، المراد به أن يكون الإسناد مكرراً بشرط أن يكون المسند جملة نحو زيد قام .

التقوى هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعى أن يسند إليه شىء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى المبتدأ ، صرفه المبتدأ إلى نفسه سواء كان خالياً عن الضمير ، أو متضمناً له فينعقد بينهما[1] حكم .

ثم المسند إذا كان متضمناًلضميره المتعدى به ، يعنى إذا كان المسند الواقع بعد المبتدأ متضمناً لضمير ذلك المبتدأ ، بشرط كون ذلك الضمير

(١) فينعقد بينه حكم – هكذا ورد فى الأصل .

العائد إلى المبتدأ عمدة لا فضلة ، بألا يكون مشابها للخالى عن الضمير كما فى زيد قائم ، صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانياً ، فيكتسى قوة بسبب تكرر الإسناد ، أى لأن فيه إسنادين أحدهما بلا واسطة ، والآخر بواسطة الضمير ، فعلى هذا ، أى على ما ذكره السكاكى[1] فى سبب التقوى يختص التقوى بما يكون مسندا إلى ضمير المبتدأ ، ويخرج عنه زيد ضربته[2] ، ويجب أن يجعل سبباً كما مر ، أى لأن المسند الجملة ، إما للتقوى ، أو لكونه سبباً ، فإذا انتفى أحدهما تعين الآخر .

واختلف فى سبب إفادة الجملة الفعلية المسندة إلى المبتدأ التقوى . فى ذكر مذهب السكاكى .

وأما ما ذكره الشيخ عبد القاهر فى دلائل الإعجاز « وهو : أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا لحديث قد نوى إسناده إليه ، فإذا قلت : زيد ، فقد صحّ ، وأشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه ، فهذه / توطئة له وتقدمة للإعلام ، وتمهيداً للإخبار ، فإذا قلت : قام دخل الخبر فى قلبه دخول المأنوس المشعر به المألوف وهذا أشد للثبوت ، وأمنع من الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الإعلام بالشىء بغتة ودفعة مثل الإعلام به بعد التنبيه والتقدمة عليه ، فإن ذلك يجرى مجرى الإعلام فى التقوى والإحكام ، فيدخل فيما يفيد التقوى » على ما ذهب إليه الشيخ عبد القاهر[3] نحو : زيد ضربته ، وزيد مررت به .

٥٤/ أ

أو لكونه سببيّاً ، أى نحو زيد أبوه قائم ، والمسند فيه جملة ، لكونه

---

(١) يقول السكاكى : « لابد فى الجملة الواقعة خبراً من ذكر ضمير يرجع إلي المسند إليه لفظاً أو تقديراً ، أو يكون المسند فعلا يستدعى الاستناد إلي ما بعده بالإثبات أو بالنفى نحو : عمرو ضرب أخوه ، وليس شيئاً متصلا بالفعل نحو زيد مضروب » .

(٢) لأن الفعل مسند إلي ضمير الفاعل وهو لا يعود إلي المبتدأ .

(٣) منقول عن دلائل الإعجاز بتصرف تحت عنوان « تقديم المحدث عنه يفيد التنبيه والتحقيق » ص ١٣١ - ١٣٢ ط الخانجى ، وص ١٠١ - ١٠٢ ط دار المنار ٥ .

سبباً للمسند إليه، بخلاف زيد قائم أبوه فإنه ليس جملة[1]؛ بل هو مفرد؛ لما علم من أن اسم الفاعل مع فاعله المضمر والمظهر من قبيل المفرد ، إلا فيما استثنى ، وليس هذا منه كما مر من إفراده ؛ لكونه غير سببى مع عدم إفادة تقوى الحكم ، واسميتها وفعليتها وشرطيتها ، أى كون الجملة اسمية وفعلية وشرطية لما مر ، أى كون المسند جملة للسببية والتقوى ، وكون تلك الجملة اسمية من كونها اسمية للدوام والثبوت ، وفعلية للتجدد والحدوث ، والدلالة على أحد الأزمنة ، أى على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط ، أى التى لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدوات الشرط من التفصيل فيه ، وظرفيتها لاختصار الفعلية ، أى التى يمكن الاكتفاء عن فعلها بظرفه ؛ إذ الظرف مقدر بالفعل على الأصح ؛ أى لأن الفعل هو الأصل فى العمل ، وقيل اسم الفاعل ؛ لأن الأصل فى الخبر أن يكون مفرداً ، ورجح الأول أى تقدير الظرف بالفعل على تقديره باسم الفاعل ، بوقوع الظرف صلة للموصول ، والصلة[2] لا تكون إلا جملة ، فتعين تقدير الظرف بالفعل ، ليكون جملة .

ولا يجوز أن يقدر باسم الفاعل ؛ لأنه يكون من قبيل / المفرد، والصلة لابد أن تكون جملة ، فعند التردد والحمل عليه أولى بوقوع ٥٤/ب الظرف صلة للموصول ، نحو : الذى فى الدار أخوك .

وأجيب بأن الصلة من مظانّ الجملة بخلاف الخبر .

ورد هذا الاستدلال بأنه يلزم من تقدير الظرف بالفعل فى الصلة لكونها من مواضع الجملة البتّة تقديره بالفعل فى الخبر الذى الأصل فيه الإفراد لأنه معرب ، والأصل فى الإعراب المفردات .

وأما **تقديمه** ، أى تقديم المسند على المسند إليه فلتخصيصه به ، أى

---

(١) ليس الجملة . (٢) وصـــلة .

لقصر المسند إليه على المسند ، أى معناه تخصيص المسند إليه بالمسند دون العكس ، فكان حق العبارة أن يقال فلتخصيص المسـند إليه به ؛ لأن البـاء غالباً إنما تدخل على المقصور عليه ، وهنا دخلت على المقصور على خلاف الأصـل كما مرّ فى ضمـير الفصل ؛ لأن معنى قولنا : قائم زيد ، أنه مقصور[1] «على» صفة القيـام ، لا يتجاوزه إلى صفة القعـود ، وسيجىء معنى القصر فى بابه إن شاء الله تعالى ، نحو قوله تعالى : ﴿ **لاَ فِيهَا** ـ أى فى خمـور الجنة ـ **غَوْلٌ** ﴾ [2]، أى صـداع وخمار ، بخلاف خمور الدنيا فإن فيها غولا .

أى فإن قلت المسند هو الظرف ، أعنى فيها ، والمسند إليه ليس بمقصور عليه ؛ بل على جزء منه ، أعنى الضمير المجرد والراجع إلى خمور الجنة .

قلت : يعنى أن عدم الغَوْل مقصور على اتصافه بكونه من خمور الجنة ، لا يتجاوزه إلى الاتصاف بكونه فى خمور الدنيا .

وباعتبـار النفى فى جانب المسند أن الغَوْل مقـصور على عدم الحصـول فى خمـور الجنة ، لا يتجاوزه إلى عدم الحصول فى خمـور الدنيا، أى وعلى كلا التقديرين فالمسند إليه مقصور على المسند قصراً غير حقيقى .

أى فالقصر غير / حقيقى ، أعنى به أنه بالنسبة إلى خمور الدنيا ، لا سائر أنواع المشروبات ، وسيجىء إن شاء الله تعالى .

٥٥/أ

والتفاؤل ، أى من حيث يكون المسند صالحاً له نحو قولك : سعد جارك ، ونحو :

سَعِدَتْ بِغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ ... وتَزَيَّنَتْ بِبَقَائِكَ الأعـوَامُ

---

(١) إنه مقصور صفة القيام .

(٢) سورة الصافات آية ٤٧ .

أو تشويق إلى ذكر المسند إليه بأن يكون فى المسند المتقدم حال تشوّق النفس إلى ذكر المسند إليه فيكون له تأثير فى النفس ، ومحلّ من القبول ، أى لأن الحاصل بعد الطلب أعز من المنساق بلا تعب ، ولأن الأحسن فى اعتبار التشويق أن يطول الكلام فى ذكر المسند حتى يزداد شوق السامع نحو قول محمد بن وهيب[1] فى مدح المعتصم بالله :

«ثَلاثَةٌ » ـ هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله ـ «تُشْرِقُ » ، من أشرق بمعنى صار مضيئاً ، أى وهو لازم أى تشرق فى« الدُّنْيَا » ، فحذف الجار ، أو ضمن أشرق بمعنى أضاء الدنيا فاعله ، والضمير العائد إلى الموصوف هو المجرور فى قوله « بِبَهْجَتِهَا » ، أى بحسنها ، أى تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة ، أى وببهائها . والمسند إليه المتأخر هو قوله : «شَمْسُ الضُّحَى وأَبُو اسْحَقَ » ، هو كنية المعتصم بالله ، و« الْقَمَرُ » .

وتقديم المسند للتنبيه بَدءاً – أى فى أول الأمر – على خبرّيته ، أى كون المسند خبرا لا نعتاً ؛ إذ النعت لا يتقدم على المنعوت ، وإنما قال بَدءاً ؛ لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل فى المعنى ، والنظر إلى أنه لم يرد فى الكلام خبر المبتدأ نحو قول حسان رضى الله عنه[2] فى مدح النبى ﷺ :

---

(١) هو محمد بن وهيب الحميرى يمدح المعتصم بالله بن هارون الرشيد ويكني بأبى إسحق وهو مطلع القصيدة .

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها   شمس الضحي وأبو إسحق والقمر

ومحمد بن وهيب الحميرى شاعر من أهل بغداد من شعراء الدولة العباسية ، وكان يتكسب بالمدح ، مدح الحسن بن سهل والمأمون وانقطع إليه حتي مات ، وكان يتشيع وله مراث فى أهل اليت – معاهد التنصيص ٢٢٠/١ .

(٢) ويقال إن البيت لبكر بن النطاح يمدح أبا دلف العجلى .

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهَي لِكِبَارِهَا   وَهِمّتهُ الصُّغْرَي أجلُّ مِنْ الدَّهْرِ

المفتاح ص ٢١٩ .انظر الكامل للمرد ١٢٨/٣.

والشاهد فيه : تقديم المسند وهو «له» للتنبيه من أول وهلة علي أنه خبر لهمم ، لا نعت له ؛ أو لو تأخر لتوهم أنه نعت لا خبر .

لَهُ هَمَمٌ ، ولم يقل همم له ، لتوهم أنه نعت لا خبر ، أى قدم المسند وهو «له» على المسند إليه وهو «همم» لأنه لو قال همم له ، لاحتمل الظرف أن تكون خبراً ، وأن يكون صفة ؛ بل كونه صفة / ٥٥ب أرجح ؛ لأن المنكر يستدعى فى مقام الابتداء أن يوصف حتى تكون فائدة الحكم أقوى ؛ لما علم من المسند إليه كلما ازداد تخصيصاً ازداد الحكم بعداً ، وكلما ازداد بعداً كانت الفائدة أقوى مع صلاحية الظرف ، وأن يكون من صفاته لكونه مقدرا بالفعل وما هو بمعناه ، فإذا تقدم الظرف زال اللبس ، وتعيّن كونه خبرا ؛ لأن الصفة لا تتقدم على الموصوف ، وإنما يجب هذا التقديم للفرق بين الخبر والصفة إذا كان المسند إليه نكرة غير موصوفة، وغير مصدر للدعاء والمسند ظرف .

أما إذا كانت النكرة موصوفة فلا يجب تقديم المسند عليه[1] نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَه ﴾ [2] لأن المبتدأ إذا وصف أولاً لم يستدع وصفاً آخر ، وكذا إذا كان مصدراً للدعاء لا يجب تقديمه نحو ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [3] .

قيل : البحث عن تقديم المسند فى نحو قوله « له همم » فى علم النحو ؛ لأن التقديم فى مثل هذه الصورة واجب لتأدية أصل المعنى ؛ لأنه لا يصح وقوع المنكر الصرف مبتدأ بدون التقديم .

قلنا باعتبار كون تلك الفائدة من علم النحو ، وباعتبار التنبيه

= وحسان بن ثابت بن المنذر بن خزام الخزرجى رضى الله عنه ، ويكنى أبا الوليد ، وهو من فحول الشعراء ، وقد قيل : إنه أشهر أهل المدن ، عمر مائة وعشرين سنة ، منها ستون فى الجاهلية وستون فى الإسلام ، وقد فضل الشعراء بثلاثة : كان شاعر الأنصار فى الجاهلية ، وشاعر النبى ﷺ فى النبوة ، وشاعر اليمن كلها فى الإسلام .

معاهد التنصيص ٢٠٩/١ ، الأغانى ٢/٢ – ١٧ .

(١) أى علي المسند إليه .

(٢) (**هو الذى خلقكم من طين ثم قضي أجلا وأجل مسمي عنده**) سورة الأنعام آية : ٢ .

(٣) (**سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار**) سورة الرعد آية : ٢٤ .

المذكور من علم المعانى . « لاَ مَنْتَهَى لِكِبَارِها » «وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنْ الدَّهْرِ » .

وقيل : إن هذا التقديم واجب فيما إذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة نحو : فى الدار رجل ، ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم ، بخلاف الفاعل ، فإنه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو : قام رجل .

وأورد عليه أن لا حكم على ما ليس بمخصوص فى الأول .

والحقّ أن جواز تنكير المبتدأ مبنى على حصول الفائدة ، فإذا حصلت الفائدة يجوز الخبر عن أى نكرة شئت / نحو رجل على الباب ، /٥٦أ وغلام على السطح ، وكوكب انقضّ الساعة أو نحو ذلك كتضمنه الاستفهام نحو : كيف زيداً ؟

وكونه أهم عند المتكلم نحو : حلية [1] من الرحمن يستحقها .

وأما **تأخيره** ، أى المسند ، **فلأن** ذكر المسند إليه أهم أى من ذكر المسند ، فيلزم منه تأخير المسند كما مرّ فى تقديم المسند إليه ، أى الحالات المقتضية لتقديم المسند إليه على المسند كما عرفتها .

قيل : المقتضية لتأخير المسند عنه ، وكون ذكر المسند إليه أهم ، شامل لتلك الحالات ، وهو المقتضى لتقديمه لا كون الحكم عليه أهم ، فإنه لا يقتضى ذلك التقديم .

وأما **تركه** ، قال: ها هنا تركه، وفى المسند إليه حذفه رعاية للطيفة[2]، وهى أن المسند إليه **أقوم** ركنى الكلام بحيث لم يذكر لفظاً فكأنه أوفى به لفرط الاحتياج إليه ثم أسقط ، بخلاف المسند فإنه ليس بهذه المثابة فى الاحتياج ، فيجوز أن يترك ولا يؤتى به .

---

(١) حلية من الرحمن يستحقه .

(٢) ص ١٧٥ .

فللاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام لمحافظة الوزن ، وبسبب التحسر كما فى قول الحارث البرجمىّ نحو :

(وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بَالْمدينَة رَحْلُه)[1]، أى منزله ومأواه (فَإِنّى وقَيَّارٌ)، اسم جمل له ، أى وقيل : فرس أو غلام (بهَا لَغَرَيبُ) أى إنى لغريب وقيّار أيضاً غريب ، ولا يجوز أن يكون غريب خبراً عنهما بانفراده ، ولامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضيّ الخبر نحو : إن زيدا وعمرو منطلقان ، أى أن لفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع على الكربة ، فالمسند إلى قيار محذوف وهو فإنى لغريب بها وقيّار غريب أيضاً ، فحذف خبر قيار وهو غريب الثانى لدلالة العطف على أن الخبر المعطوف مثل خبر المعطوف عليه مع ضيق المقام ؛ لكونه شعرا ، ولقصد الاختصار ، والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مع ضيق المقام ٥٦/ب / بسبب التوجع، ومحافظة الوزن، ولا يجوز أن يكون قيّار عطفاً على محل اسم إن ، وغريب خبرا عنهما ؛ لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضيّ الخبر لفظاً أو تقديراً ، وهذا عند البصرية ؛ لأن العامل فى خبر المبتدأ هو الابتداء ، وفى خبر إنّ «إنّ» فلو عطف قبل مضى الخبر على محل اسم إن ، والمعطوف عليه مرتفع بالابتداء يلزم اجتماع المؤثرين على أثر واحد ، وهو رفع الخبر .

وأما عند الكوفية ، فالعامل فى خبر إنّ هو الابتداء الذى كان عاملا قبل دخولها ، فلا يلزم فى العطف السابق المحذور .

---

(١) قال هذا البيت ضابئ بن الحارث البرجُمىّ ، وهو فى السجن فى زمن عثمان بن عفان :

وَمَنْ يَكُ أَمْسي بالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ   فَإِنّي وَقَيَّـار بِهَـا لَـغَرِيبُ

ومعنى البيت التحسر علي الغربة . والرحل : السكن وما يستصحبه من الأثاث . وقيار : الجمل أو الفرس .

والشاهد فيه : ترك المسند وهو « غريب » والمعني : أنى لغريب وقيار أيضاً ، لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فى الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن .

الكامل ١/ ٣٢٠ ، معاهد التنصيص ١/١٨٦ .

فإن قلت : كيف كان خبرا عن شيئين ؟

قلنا : قيل يستوى فيه المفرد والمثنى والجمع ، وإذا قدرنا له خبراً محذوفاً ، فيجوز أن يكون هو عطفاً على محل اسم إنّ ؛ لأن خبره وهو لغريب مقدم فى التقدير على المعطوف ، وهو قيار ، فيكون العطف على محل اسم إنّ بعد مضىّ الخبر ، فيصح العطف ، فلا يكون مثل إنّ زيداً وعمرو ذاهبان ؛ بل مثل إن زيداً وعمرو لذاهب ، وهو جائز ، فزيدا اسم إنّ ، ولذاهب خبرها ، وعمرو معطوف على محل اسم إن ؛ لأن خبرها الذى هو لذاهب مقدم على المعطوف فى التقدير .

وأصل السبك : إن زيداً لذاهب وعمرو .

ويجوز أن يكون مبتدأ والمحذوف خبره ، والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمها وخبرها ، يعنى فى ارتفاع قيّار فى البيت وجهان :

أحدهما : العطف على محل اسم إن ؛ لأن الخبر مقدم تقديراً ، فيكون العطف بعد مضىّ الخبر .

والثانى : أن يرفع الابتداء ، والمحذوف خبره ، والجملة بأسرها معطوفة على جملة إنّ مع اسمها وخبرها . ونحو :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[1]

هذا صريح بأن المذكور خبر عن الثانى ، وخبر الأول / محذوف /٥٧أ على عكس البيت السابق .

نحن مبتدأ محذوف الخبر لما ذكر فى حذف خبر قيار ، وهو قصد

---

(١) قائل هذا البيت شاعر جاهلى هو قيس بن الخطيم ، والبيت فى قصيدة مطلعها :

رد الخليط الجمال فانصرفوا   ماذا عليهم لو أنهم وقفوا

والشاهد فيه ترك المسند – وهو راضون – فقوله : راض خبر المبتدأ الثانى ، وخبر المبتدأ الأول محذوف ، وقيس هذا قتل أبوه ، وهو صغير ، فلما بلغ قتل قاتل أبيه ، ونشأت بسبب ذلك حروب بين قومه وبين الخزرج ، ومات علي كفره قبل قدوم الرسول المدينة .

الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظـاهر ، فكان نحن بما عندنا راضوان . فالمحذوف هنا خبر الأول لدلالة خبر الثانى عليه ، وإن كان دلالة خبر الثانى عليه ضعيفاً بخلاف العكس كما فى قوله . فانّى وقيّار بها لغريب ، فإنه كثير شائع ، ولا يصح أن يكون راض خبراً عن نحن ؛ لأن المفرد لا يكون خبراً عن الجمع الذى يكون كل فرد منه محكوماً عليه بذلك الخبر ، فحذف الخبر هنا لدلالة الكلام عليه مع ضيق المقام، أو لنحو ذلك مما مر فى حذف المسند .

واعلم أن ما ذكر فى باب المسند إليه والمسند ، غير مختص بهما ؛ بل يجوز أن يجرى فى غيرهما ، أى وبعضه مختص بهذين البابين وهو ضمير الفصل ، وكالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير ، والإطلاق والتقييد ، وغير ذلك مما سبق ، فمن أتقن الاعتبار فيهما أى فى باب المسند إليه والمسند ، لا يخفى عليه الاعتبار فى غيرهما من المفاعيل والملحقات بها ، والمـضاف إليه ، وإن كان البعض مختصاً بالبابين المذكورين ، كضمير الفصل فإنه مختص مما بينهما ، وكون المفرد فعلاً ، فإنه مختص بالمسند ، أى إذ كل فعل مسند دائما .

* * *

الباب الرابع
فى بعض أحوال متعلقات الفعل

أى لما سبق الإشارة إلى أن كثيراً من الاعتبارات يجرى فى متعلقات الفعل ، فهذا الباب موضع لتفصيل بعض ذلك لاختصاصه بمزيد بحث. ومهّد[1] لما يذكره فى هذا الباب من تفصيل بعض المتعلقات ، بمقدمة :

فقال : ذكر المفعول ، أى الغرض من ذكره مع الفعل ، وذكر الفعل معه إفادة التلبس به ، أى تلبس الفعل بالمفعول كالفاعل ، أى المراد / بالمفعول به دون ما عداه من بقية المفاعيل ؛ لأن المتعدى واللازم فيه سيان من جهة وقوعه عليه . ومنه ، أى الحاصل أن تلبس الفعل بالفاعل من جهة صدوره عنه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ، لا لإفادة وقوعه مطلقاً من غير إرادة أن يعلم على من وقع ، وممّن وقع ؟ إذ لو كان الغرض ذلك ، كان ذكر الفاعل والمفعول به عبثاً ، أى ليس الغرض من ذكر كل واحد من الفاعل والمفعول به مع الفعل إفادة وقوع الفعل وثبوته فى نفسه من غير إرادة أن يعلم ممّن وقع وعلى من وقع ؛ إذ لو أريد إفادة وقوعه وثبوته فى نفسه ، لقيل وقع الضرب أو وجد أو ثبت من غير الفاعل والمفعول ، لكونه عبثا ؛ إذ لا فائدة فى ذكره أو تقديره ، لعدم تعلق الغرض بشىء منها ؛ بل العبارة أن يقال : وقع الضرب أو ثبت أو نحو ذلك من الأفعال الدالة على مجرد وجود الفعل ، ألا يرى أنه إذا أريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ، ولم يذكر معه . ٥٧/ب

وإذا أريد تلبّسه بمن وقع عليه فقط ، ترك الفاعل وبنى للمفعول وأسند إليه . فإن حذف المفعول وترك الفعل المتعدى كاللازم بأن كان

---

(١) أى المغربى فى مواهب الفتاح – انظر شروح التخليص ١١٩/٢ – ١٢٩ .

الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير اعتبار تعلقه بالمفعول ، لم يعتد له مفعول كقوله تعالى : ﴿ **هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ** ﴾ [1] أى لا يستوى من يوجد له حقيقة العلم ، ومن لا يوجد، أى فإذا لم يذكر المفعول به مع الفعل المتعدى المسند إلى فاعله . فالغرض إن كان إثبات ذلك الفعل لفاعله أو نفيه عنه مطلقاً ، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه ، فضلاً عن عمومه وخصوصه ، عموم فى الفعل بأن يراد جميع أفراده ، أو خصوص بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار جواب إذا / نزل الفعل المتعدى منزلة اللازم ، ولم يقدر له مفعول؛ لأن المقدر كالمذكور فى أن السامع يفهم من تقدير المفعول ، والتصريح أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من[2] الفاعل ، باعتبار تعلقه بمَنْ وقع عليه ، فإنّ قولنا : فلان يعطى الدنانير ، يكون لبيان جنس ما يتناوله الإعطاء ، لا لبيان كونه معطياً ، ويكون كلاماً مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير ، لا مع من نفى أن يوجد منه إعطاء ، والفعل الذى كان الغرض منه إثباته لفاعله ، أو نفيه عنه مطلقاً ، أى من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه ، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عن ذلك الفعل حال كونه متعلقاً بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة [3] ، أو لا يجعل الفعل المطلق كناية .

١٥٨/أ

الثانى فى قوله تعالى : ﴿ **هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَيَعْلَمُون** ﴾ [4] إن الغرض إثبات العلم لهم ونفيه عن غيرهم من غير عموم فى إفراده ولا خصوص ، ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام أو خاص، والمعنى لا يستوى من وجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد، ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة .

---

(١) سورة الزمر آية : ٩ .

(٢) عن الفاعل .

(٣)على قرينة .

(٤) سورة الزمر آية : ٩ .

يعنى أنه إذا ثبت فى الأول العلم به مطلق للبعض من غير اعتبار تعلقه بمعلوم دون معلوم ، لا صريحاً ولا كناية .

وفى نفى الثانى مطلقاً عن البعض للآخر .

وللأول : وهو أن يجعل الفعل مطلقاً كناية عنه ، متعلق بمفعول مخصوص ، كقول البحترى فى المعتز بالله معرّضا بالمستعين بالله[1] :

شَجْوُ حُسَّاده وَغَيْظُ عِداه ... أَنْ يرَى مُبْصِرٌ ويَسْمَعَ وَاعِى

أى أن يكون ذو رؤية وذو سمع فيدرك بالبصر محاسنه وبالسمع أخباره الدالة الظاهرة على استحقاقه الإمامة دون غيره ، انتهى[2] .

وإلا أى بأن قصد تعلقه بمفعول غير مذكور ، أى ، وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدى المسند / إلى فاعله ، /٥٨ب إثباته لفاعله ، أو نفيه عنه مطلقا[3] ؛ بل يكون الغرض منه إثباته لفاعله أو نفيه عنه مع اعتبار تعلقه ، وقع عليه الفعل ، فلائق بالمقام أن يقدر بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ، وإن عامًا فعام ، وإن خاصا فخاص ، أى إن دلت القرينة على عمومه كان عاماً ، نحو ﴿ **وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ** ﴾[4] أى كل أحد .

---

(١) نزل « يري ويسمع » منزلة اللازم ، أى تصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بفعل مخصوص ، هو محاسنه وإخباره ، أى اشتهرت حتى صار يبصرها كل راء ويسمعها كل واع ، فذكر الملزوم ، واراد اللازم علي طريق الكناية . والبحترى شاعر فصيح مطبوع عف اللسان ، عاش ثمانين سنة وتوفي سنة ٢٨٣ هـ والبيت من قصيدة مطلعها .

لك عهد علي غير مضيع ... بات شوقى طوعا له ونزاعى

ديوان البحترى ٢/٨٠ ط هندية ، والبيت فى أسرار البلاغة ص ١٥٦ ، الأغانى ١٨/١٦٧ - معاهد التنصيص ١/٢٣٤ .

(٢) إلي هنا منقول عن مواهب الفتاح بتصرف ، انظر شروح التخليص ٢/١١٩ - ١٢٩ .

(٣) منطلقا .

(٤) سورة يونس آية : ٢٥ .

وإن دلت على خصوصه كان خاصاً كقوله تعالى : ﴿ **أهَذَا الذى بَعَث الله رَسُولاً** ﴾[1] أى بعثه ؛ لأن الموصول يستدعى أن يكون فى صلته ما يرجع إليه ، ولما وجب تقدير المفعول تعين أنه مراد ، أى وإذا كان مرادا لا يترك من اللفظ إلا لداع وغرض ، ومحذوف من اللفظ لغرض ، وأشار إلى تفصيل الغرض بقوله :

والحذف ، أى حذف المفعول من اللفظ ، أى فيما وجب تقديره يكون ، إما لبيان بعد إبهام ، كفعل المشيئة والإرادة ونحوهما إذا وقع شرطاً ، فإن الجواب أى جواب فعل المشيئة يدل عليه ، أى على تعيين مفعوله المحذوف وبيانه ، لكنه إنما يحذف ما لم يكن تعلقه به غريباً نحو ﴿ **فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ** ﴾[2] أى لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين ، أى فإنه لما قيل : لو شاء ، علم السامع أن هناك شيئاً علقت المشيئة عليه ، لكنه مبهم ، فإذا جئ بجواب الشرط صار مبينا ، وهذا أوقع فى النفس ؛ لما فيه من التأكيد ؛ ذكر الشيء مرتين ، مبهما ثم مبينا أوكد من ذكره مرة واحدة ، بخلاف ما إذا كان تعلق فعل المشيئة بمفعوله غريباً ، أى مخالفاً للعادة ، فإنه لا يحذف كما فى قوله[3] :

وَلَـوْ شِـئْتُ أنْ أبْكِيَ دَمـاً   لَبَكَيْتُهُ وَلَكِنْ سَاحَةَ الصَّبْرِ أوسَعُ

---

(١) سورة الفرقان آية : ٤١ .   (٢) سورة الأنعام آية : ١٤٩ .

(٣) البيت لأبى يعقوب إسحق بن حسان الخريميّ شاعر عباسى من الموالي قاله فى رثاء أبى الهيذام عثمان عامر بن عمارة من قصيدة مطلعها :

قضي وطرا منك الحبيب المودع   وحـل الذى لا يسـتطاع فيُـدفع

والأسرار ص ١٦٤ ، والدلائل ١٢٦ الكامل ٢٥١/١ .

والشاهد فيه : ذكر المفعول وهو «دما» لكون تعلق فعل المشيئة به غريبا .

وأبو الهيذام المرثى هنا : هو عامر بن عمارة بن خريم ، كان أمير عرب الشام وزعيم قيس وفارسها المشهور توفي سنة ١٨٢ هـ .

أما الخريمى فهو إسحق بن حسان ، وهو من العجم ، عمي بعد ما أسنّ . معاهد التنصيص ٢٥١/١.

فإنّ تعلّق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب ، ووجه غرابته أنه قلّما يشاء الإنسان أن يخرج الدم من عينه بطريق البكاء ، فذكر المفعول هنا ليتقرر في نفس السامع / وليأنس به . ٥٩/أ

أو دفع توهم ما لا يراد ابتداء ، متعلق بقوله توهم ، أى يحذف المفعول لدفع أن يتوهم السامع فى أول الأمر ، كقوله أى البحترى[1] .

« وَكَمْ ذُدْتَ » ، أى دفعت ، «عنّى منْ تَحَامُل حَادث » ، يقال تحامل فلان علىّ ، إذا لم يعدل ، وكم خبرية مميزها قوله من تحامل ، وإذا فصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد ، وجب الإتيان بمن ، لئلا يلتبس بمفعول ذلك الفعل ، أى الواقع بعد كم الخبرية كقوله تعالى : ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ﴾[2] ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾[3] ومحلّها ، أى محل كمَ هاهنا النصب على المفعولية من ذُدتَ ، وقيل المميز محذوف ، أى كم مرة « ومنْ » فى من تحامل زائدة .

وفيه نظر : للاستغناء عن هذا الحذف والزيادة بما ذكرناه ، « وَسَوْرة أيّام » ، أى شدتها وصولتها، « حَزَزْنَ » أى قطعن، « اللّحْمَ إلَى العَظْمِ » فحذف المفعول ، أعنى اللحم ؛ لئلا يتوهم قبل ذكر ما بعده ، أى ما بعد اللحم يعنى إلى العظم ، أن الحزّ لم ينته إلى العظم ؛ بل كان فى بعض اللحم ، أى فحذف رفعاً لتوهم عدم انتهاء الحزّ إلى العظم ،

---

(١) وكم ذُدْتَ عَنىَ مِنْ تَحَامُل حادثِ وَسَوْرَةِ أيّام حَزَزْنَ إلي الْعَظْمِ

والبيت من قصيدة يمدح فيها إسماعيل بن بلبل مطلعها :

أعن سفهٍ يوم الأبيرقِ أم حلمِ وقوفٌ بربْعٍ أو بكاءٌ علي رسمِ

ديوان البحترى ٢٠١٨/٣ ، والدلائل ص ١٧١ .

والشاهد فيه : حذف المفعول لدفع توهم إرادة غير المراد من الكلام ابتداء ، وهو هنا (اللحم) إذ لو ذكر لتوهم قبل ذكر العظم أن الحزّ لم ينته إليه ، فترك دفعا لهذا الوهم .

(٢) سورة الدخان آية : ٢٥ .

(٣) سورة القصص آية : ٥٨ .

وأيضاً حذف اللحم ليتصور فى نفس السامع من أول الأمر أن الحزّ مضى فى اللحم حتى لم يردّه إلا العظم .

أو إرادة **ذكره** ، أى المفعول ثانياً ، لإظهار كمال العناية بوقوع الفعل عليه، أى على صريح لفظه، أى لفظ المفعول حتى كأنه لا يرضى بأن يوقعه على ضميره، وإن كان كناية عنه، كقوله أى البحترى :

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِى السُّؤْدَدِ[1]، أى السيادة

وَالْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلاَ .

أى قد طلبنا لك مثلا فحذف ، إذ لو ذكره على صريح لفظه ، لكان المناسب فلم نجده ، فيفوت الغرض وهو إيقاع عدم وجدان المثل ، لأن الغرض بالحقيقة ، هو نفى الوجدان عن المثل ، ولا شك فى أن إيقاع ذلك النفى على صريح لفظ المثل أتم فى تحصيل الغرض من إيقاعه على ضميره ، لظهور قصور مثل هذه الكناية فى إفادة المراد عن / رتبة الصريح ، وفيه بيانٌ بعد إبهام .

/٥٩ب

ويجوز أن يكون سبب حذفه القصد إلى المبالغة فى التأدب ، حتى كأنه لا يجوز وجود المثل له ، أى لأنه لو قال طلبنا لك مثلا ، لكان مشعرا بجواز المثل له ، فإن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده .

أو تعميم فى المفعول باختصار نحو : ﴿ والله يَدْعُو إلَى دَارِ

---

(١) قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فى السُّؤْ دَدِ والْمَجْدِ وَالْمَكَارِمِ مِثْلاَ

والبيت من قصيدة يمدح بها الخليفة المعتز مطلعها :

إن سير الخليط حتي استقلاّ كان عوْناً للدمع حتي استهَلا

ديوانه ١٦٥٧/٣ ، والدلائل ص ١٦٨ .

والشاهد فيه : حذف المفعول لإرادة ذكره ثانياً على وجه يتضمن إيقاع الفعل علي صريح لفظ المفعول ؛ إظهاراً لكمال العناية بوقوع الفعل عليه ، وترفعا عن إيقاعه علي ضميره .

ويجوز أن يكون سبب الحذف : ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له مبالغة فى التأدب ؛ إذ التصريح بطلب المثل يجوّز وجوده .

السَّلامِ ﴾ (١) ، أى يدعو جميع عباده إلى الجنة فالدعوة تعم ، والهداية تختص بمن يشاء الله ويهدى من يشاء إلى صراط مستقيم ، أى يدعو كل أحد ؛ لأن الدعوة إلى دار السلام من الله تعالى عامة فى حق جميع المكلفين ، بخلاف الهداية فإنها خاصة ، ولهذا أطلق الدعوة فى الآية وقيد الخاصة فى قوله تعالى بعد هذا ﴿وَيَهْدِى مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (٢) .

أو لمجرد الاختصار من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره نحو : ﴿ أَرِنِى أَنْظُرْ إِلَيْكَ ﴾ (٣) أى أرنى ذاتك .

وهاهنا بحث وهو أن الحذف للتعميم مع الاختصار ، إن لم يكن فيه قرينة دالة على أن المقدر عام فلا تعميم أصلاً ، وإن كانت فالتعميم حاصل من عموم المقدر ، سواء حذف أوْ لا . فالحذف لا يكون إلا لمجرد الاختصار .

حاصله أن المفعول المحذوف إن كان عاماً ، تكون فائدة التعميم لعموم المقدر ، فلا يفيد الحذف سوى الاختصار ، فيجب ألا يجعل للحذف قسمان :العموم والاختصار .

وإن لم يكن عاماً يجب ألا يفيد الكلام عند الحذف العموم ؛ لأن تعليق الفعل به وهو محذوف ، كتعلقه وهو مذكور .

أو رعاية فاصلة نحو قوله تعالى : ﴿ وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾ (٤) أى ما قلاك ، فحذف لأن فواصل الآى

---

(١) سورة يونس آية : ٢٥ .

(٢) سورة يونس آية : ٢٥ .

(٣) سورة الأعراف آية : ١٤٣ .

(٤) سورة الضحى آية ١ - ٣ .

على الآلف ، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر ، ولا امتناع فى أن يجتمع فى مثال واحد عدة من الأغراض ، أى فلو قيل : قلاك بدون حذف المفعول لما كان جانب الفاصلة / مرعيا ، والفاصلة هى السجع ، إلا أنه لا يقال فى القرآن : السجع ، وإنما يقال : الفاصلة ، لقوله تعالى: ﴿كتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾ [1] .

٦٠/أ

«أو»[2] هجنة ذكره ، أى استهجان التصريح بالمفعول ، نحو قول عائشة رضى الله عنها ، « مَا رأيْتُ منْه » أى من النبى ﷺ ، « ولا رأى منّى » أى العورة ، أى قالت عائشةَ رضى الله عنها عند ذكر أحواله ، وكيفية مباشرته :

ما رأيت منه العورة ، وما رأى منى العورة فحذف المفعول فى الموضعين ، وقرينته اقتران هذا الكلام مع ذكر أحواله .

أو لنحو ذلك ، كإخفائه من السامعين ، أو التمكن من إنكاره إن احتيج . أو تعيّنه ، أو ادعاء ، كما مر فى حذف المسند إليه .

وتقديم نحو المفعول ، أى مفعول الفعل ونحوه ، أى نحو المفعول من الجار والمجرور ، والظرف،والحال ونحو ذلك عليه ، أى على الفعل ؛ لإفادة الاختصاص

وهو إما بالتعيين فى التردد ، أو بردّ الخطأ ، أى خطأ السامع فى تعيين المفعول ونحوه إلى الصواب ، وهو المراد من التخصيص ، كما فى اعتقاد العكس أو الاشتراك كقولك : زيدا عرفتُ لمن تردد ، إشارة إلى أنه اعتقد أنك عرفت إنساناً ، لكن يتردد فى تعيين أنك زيدا عرفتَ أم عمرا، فقولك زيداً عرفت ، تعيين وتخصيص .

أو لمن أخطأ فى اعتقاده ؛ بأن اعتقد أنك عرفت عمرا دون زيد ، على عكس عرفانك، فقولك زيداً عرفت ، يفيد الاختصاص برد الخطأ .

(١) سورة فصلت آية : ٣ . (٢) ساقطة من النص .

وكذلك إذا اعتقد المخاطب أن ذلك الإنسان الذى وقع عليه الفعل غير زيد ، والخطأ فى ذلك ، فترده بذلك الكلام إلى الصواب . وهذا هو قصر القلب .

وكما يجىء تقديم المفعول لقصر القلب ، يجىء لقصر الإفراد ، ويؤكده[1] نحو قولك زيداً عرفت فى المثالين بـ « لا غيره » ، أى بقولك: زيداً عرفت لا غيره ، أى تقول لتأكيد هذا الرد يعنى لتأكيد قولك زيداً عرفت لا غيره، بخلاف قولك : عرفت زيداً، فإنه ليس يجب أن يكون / سامعك قد اعتقد أنك عرفت إنساناً ، وأنه غير زيد ، وأنك ترده إلى الصواب .

٦٠/ب

أو لمن أخطأ فى اعتقاده بأن اعتقد الاشتراك ، أى وقد يكون تقديم المفعول على الفعل ؛ ليرد الخطأ فى الاشتراك نحو : زيداً عرفت ، أى إن اعتقد أنك عرفت زيداً وعمراً وغيرهما ، ويؤكد بـ «وحْدَه »، أى تقول لتأكيده أى بقولك : زيداً عرفت وحده ، فدخل فى الاختصاص القصر بأنواعه[2] الثلاثة ، وهو قصر القلب ، والإفراد ، والتعيين ، ويدخل أيضاً نحو قولك : زيداً أكرمْ ، وعمرا لا تكرم ، أمرا أو نهيا .

أى وقد يكون تقديم المفعول على الفعل لرد الخطأ فى الإنشاء أيضاً، فلا يكون مختصاً بالخبر ، وفيه تكلف .

أو لإخلاله بالمعنى فى التأخير ، أى تأخير ما حقه التأخير ، أى لو أخر المفعول ؛ لأدى إلى خلل ببيان المعنى ، نحو قوله تعالى ﴿ **وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ منْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إيمَانَه** ﴾[3] فلو أخر قوله ﴿ **من آل فرعون** ﴾ أىَ علىَ تقَدير أن يكون حالا من ضمير يكتم إيمانه ، وهو

---

(١) ويؤكد .
(٢) بأنواعها الثلاثة .
(٣) سورة غافر آية : ٢٨ .

صفة لرجل ، عن قوله يكتم إيمانه ؛ لتوهم، أنه يعنى أن قول من آل فرعون ، من صلة يكتم ، أى متعلق به الظرف ، فلم يفهم أن ذلك الرجل كان من آل فرعون ، فيلزم الإخلال بالمقصود .

والحاصل أنه ذكر لرجل ثلاثة أوصاف :

قدم المؤمن لكونه أشرف .

ثم الثانى : أى وهو من آل فرعون ، فإنه فى موضع رفع صفة ثانية لرجل .

فسبب تقديمه على الثالث ، « يكتم إيمانه »لئلا يتوهم خلاف المقصود ، أى على تقدير تأخيره ، وهو كونه من صلة يكتم إيمانه ، والمراد بالصلة هنا المتعلق .

وتقديم المفعول على الفاعل لكونه أهم نحو :

قتل الخارجيَّ فلانٌ ، إذ الأهم فيه الخارجى المقتول ؛ ليتخلص الناس منه ، أى إذ ليس على الناس فائدة أن يعرفوا قاتله ، بل همتهم متعلقة / بقتله ليتخلصوا من شرّه . ٦١/أ

أو رعاية فاصلة ، نحو : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى ﴾ [1] بتقديم الجار والمجرور ، والمفعول على الفاعل ؛ لأن فواصل الآى على الألف ، يعنى لو أخر قوله « فى نفسه خيفة » عن قوله « موسي » وهو فاعل لأوجس ، لفاتت الفاصلة ؛ لأنها فى الآية ألفيّة .

وإنما قدم الجار والمجرور على المفعول ، وإن كان حق المفعول التقديم عليه ، كما سبق ؛ لأن تقديمه يفهم حصر الخيفة فى نفسه .

وتقديم نحو الفاعل على غيره كأول مفعولى ظـن وأعطى على الثانى هو الأصل ، ولا عدول عن الأصل .

---

(١) سورة طه آية : ٦٧ ، وأوجس فى نفسه خيفة : أضمر . الصحاح مادة وجس .

الباب الخامس

القصــــــر

هو في اللغة : الحبس، يقول العرب: قصرت اللَّقحَة [1] على فرسى، إذا جعل درها له لا لغيره .

أى ويقال : قصرت الشيء على كذا ، إذا لم يتجاوز به إلى غيره .

وفي الاصطلاح ، ما قاله وهو : تخصيص شيء بشيء بطريق معهود ، أى مخصوص ، يعنى هذا مناسب للمعنى اللغوى أيضاً ؛ لأنك إذا قلت في قصر الموصوف على الصفة ،ما زيدٌ إلا شاعر ، فكأنك قد جعلت زيداً محبوساً على صفة الشعر ، بحيث لا يتجاوزها إلى غيرها .

وإذا قلت في قصر الصفة على الموصوف، ما شاعر إلا زيد فكأنك جعلت هذه الصفة محبوسة في ذات زيد .

وحاصله أن القصر الاصطلاحى عبارة عن تخصيص أحد الأمرين بالآخر ، وحصرته فيه من طرقه « الأربعة »[2] كما يجيء . وهو أى القصر قسمان :

قصر حقيقى : أى وهو القصر على الصفة لا باعتبار صفة أخرى معينة ؛ بل في نفس الأمر .

أوعلى الموصوف ، لا باعتبار موصوف آخر معيّن ؛ بل في نفس الأمر ، وهو تخصيصه ، أى تخصيص شيء «بشيء»[3] بحسب الحقيقة، وفي نفس الأمر بألا يتجاوزه إلى غيره أصلاً .

وقصر إضافى ، أى ذلك لأن السلب المتضمن في القصر ، إن

---

(١) لَقحت الناقة فهى لاقح ، واللِّقاح : ما تلقح به النخلة .

(٢) وطرق القصر الأربعة هى : النفى والاستثناء ، وإنما ، والعطف ، والتقديم .

(٣) الزيادة التى بين القوسين لتكملة النص .

٦١/ب كان / عن كل أمر للمقصور عليه ، فهو الأول . وإلا فهو الثانى :

وهو تخصيصه بحسب الإضافة ، والنسبة إلى شىء آخر .

فالحقيقى ، أى القسم الأول **نوعان** :

الأول منهما : **قصر الموصوف على الصفة** ، بألا يتجاوزها أى لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى ، ويجوز كونها ، أى كون تلك الصفة موجوده لموصوف آخر نحو : ما زيد إلا كاتب ، أى لا صفة له غيرها ، بمعنى أنه لا يتصف بغير الكتابة ، وهذا النوع ، أى قصر الموصوف على الصفة ، **قصراً حقيقياً عزيزاً لا يكاد يوجد ؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشىء** ، أى ما من موجود إلا ويكون له صفات يتعذر الإحاطة بها أو يتعسر ، وهذا القصر متضمن لنفى جميع ماعدا الوصف عن هذا الموصوف ، للوقوف على هذا التعذر أو التعسر «حتى» يثبت منها شيء وينفى ماعداه بالكلية أى «حتى»[1] فيه تعليلية ، وليس بغائيّة

والمعنى ليس الإحاطة بجميع صفات الشيىء ممكنة ليثبت له شيء منها ، وينفى عنه ماعداها ؛ بل هذا أى **قصر الموصوف على الصفة قصراً حقيقياً محال** ؛ لأن للصفة المنفية نقيضاً ، وهو أى نقيض الصفة المنفية عن الشيء صفة له أيضاً ، ولا يمكن نفيها عنه ، وإلا لزم رفع النقيضين عن محل واحد وهو محال ، فنقيض الصفة المنفية من الصفات التى لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين .

مثلاً : إذا قلنا: ما زيد إلا كاتب، وأردنا أنه لا يتصف بغير الكتابة ، لزم ألا يتصف بالقيام ولا نقيضه ، وهو محال .

والثانى من النوعين **عكسه** ، أى **قصر الصفة على الموصوف** ؛ بألا يتجاوزه أى الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر . ويجوز أن يكون له، أى لذلك الموصوف صفات أخر ، وهذا / **النوع** من الحقيقى **كثير** ، ٦٢/أ

---

(١) أى فى قوله : (حتى يثبت منها شيء وينفى ما عداه بالكلية) .

أى واقع فى الكلام ، شائع ذائع ؛ إذ لا يتعذر ولا يتعسر معرفة انحصار صفة معينة فى موصوف معين ، كمعرفة انحصار الكينونة فى الدار فى زيد نحو : ما فى الدار إلا زيد ، على معنى أن الكون والحصول فى الدار المعينة مقصور على زيد ، أى لا غيره فيها .

وقد يراد بهذا النوع : أن بقصر الصفة على الموصوف قصراً حقيقياً، وقصر الموصوف عليها قصراً حقيقياً أيضاً المبالغة ، كأنه لا اعتداد بغير المذكور ، كما يقصد بقولنا : ما فى الدار إلا زيد أن جميع من فى الدار ممن عدا زيدا فى حكم العدم ، فيكون قصراً حقيقياً أو ادعائياً ، أى أن القصر[1] الحقيقى نوعان :

أحدهما : الحقيقى تحقيقاً .

والثانى : الحقيقى مبالغة باعتبار خطابى وهو للصفة على الموصوف ، والموصوف على الصفة نحو : ما حاتم إلا جواد ، فإن نزل غير صفة الجواد من الصفات منزلة العدم ، وإن كان هو أيضاً حاصلاً بحاتم . ونحو : ما جواد إلا حاتم ، فإنه نزل غير حاتم منزلة العدم ، وإن كانت صفة الجود حاصلة أيضاً ، ويكون هذا قصراً حقيقياً أو ادعائياً ، لا قصرا غير حقيقى ؛ لفوات المقصود وهو المبالغة ، وهى تنزيله منزلة العدم .

وأما فى القصر غير الحقيقى ، فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم؛ بل يكون المراد أن الحصول فى الدار مقصور على زيد ، بمعنى أنه ليس حاصلاً لعمرو ، وإن كان حاصلاً لبكر وخالد ،

والإضافى : أى القسم الثانى **نوعان** كذلك .

الأول منهما : قصر الموصوف على الصفة على ما مرّ ، نحو ما زيد إلا قائم ، أى لا يتجاوز القيام إلى صفة القعود ونحوه ، لا بمعنى أنه لا

(١) إن قصر الحقيقى نوعان .

يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلاً ، وإليه أشار بقوله : وقد يكون له ، أى لذلك الموصوف صفة أخرى .

٦٢/ب / **والثانى عكسه** ، وهو **قصر الصفة على الموصوف** ، نحو : ما فى الوجود غير زيد ، أى بحسب النفع ؛ إذ وجود سواه كالعدم .

ثم الحقيقى بنوعيه يلقى لمعتقد الشركة ، أى شركة وصفين أو أكثر فى موصوف واحد ، فى قصر الموصوف على الصفة .

وشركة موصوفين أو أكثر فى صفة واحدة ، فى قصر الصفة على الموصوف . فالمخاطب بقولنا : ما زيد إلا كاتب ، من يعتقد اتصافه بالشعر والكتابة .

وبقولنا : ما كاتب إلا زيد ، من يعتقد اشتراك زيد وعمرو فى الكتابة . ويسمى هذا القصر **قصر إفراد** ؛ لقطعه الشركة المذكورة ، أى التى اعتقدها المخاطبون[1] بين الصفتين فى الثبوت للموصوف ، أو بين الموصوف وغيره فى الاتصاف بالصفة ، نحو ما زيد إلا كاتب فى قصر الموصوف على الصفة ، ونحو : ما كاتب إلا زيد فى قصر الصفة على الموصوف .

والإضافى بنوعيه يلقى لمعتقد العكس ، أى عكس الحكم الذى أثبته المتكلم . فالمخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم ، من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام ، وبقولنا ما شاعر إلا زيد، من يعتقد أن الشاعر عمرو دون زيد، ويسمى هذا القصر **قصر قلب** ؛ لقلبه الحكم المعتقد عند المخاطب نحو : ما زيد إلا قائم فى قصر الموصوف على الصفة ، وما شاعر إلا زيد فى قصر الصفة على الموصوف .

ويلقى لمن استويا عنده ، أى الأمران ، أعنى اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها فى قصر الموصوف ، واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة

(١) اعتقدها المخاطبين .

فى قصر الصفة ، فالمخاطب بقولنا : ما زيد إلا قائم ، من يعتقد أنه إما قائم أو قاعد ، ولا يعرفه على التعيين ، وبقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن عمراً شاعر / دون زيد ، فيكون قصر قلب . ٦٣/أ

وقلبا : ما زيد إلا قائم ، أى لمن يعتقد أنه قاعد لا قائم ، وفى قصرها ، أى قصر الصفة يعنى على الموصوف إفراداً وقلبا ما شاعر إلا زيد، لمن اعتقد أن عمرا وزيدا شاعران ، والكل يصلح مثالاً **للتعيين** ، والتفاوت إنما هو بحسب اعتقاد المخاطب ، يعنى أن كل مثال يصلح للإفراد والقلب ، سواء كان من قصر الموصوف على الصفة ، أو من قصر الصفة على الموصوف ، يصلح أن يكون مثالاً لقصر التعيين فى قصر الصفة وقصر الموصوف ، والفرق بينهما بحسب اعتقاد المخاطب .

والثالث : « إنما » كقولك ، إنما زيد كاتب ، وقلبا أى فى قصر الموصوف على الصفة قصر قلب ، إنما قائم ، أى لمن يعتقد أنه قاعد لا قائم ، وفى التنزيل : ﴿ **إنما الله إله واحد** ﴾ [1] .

وفى قصرها ، أى قصر الصفة إفراداً وقلبا ، أى على الموصوف[2] سواء كان قصر إفراد أو قصر قلب : إنما قائم زيد ، أى لمن يعتقد أن عمرا وزيدا قائمان ، أو عمرا قائم دون زيد . وفى دلائل الإعجاز [3] أن « إنمـا » و«لا» العاطفة إنما تستعملان فى الكلام المعتدّ به لقصر القلب دون الإفراد .

وأشار إلى سبب إفادة إنما القصر بقوله لتضمنها معنى ما وإلا ، فلا

(١) سورة النساء آية : ١٧١ .

(٢) كقول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمارَ وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى

الذمار : ما يلزمك حفظه وحمايته ، والأحساب : ما يعدّ من مفاخر الآباء ، أو المال أو الكرم أو الشرف فى الفعل . والمعني : إن المدافع عن أحسابهم هو لا غيره .

(٣) دلائل الإعجاز . انظر ص ٣٣٦ ط الخانجى .

جرم كانت مفيدة معنى القصر ، وأشير بلفظ التضمن إلى أنها ليست بمعنى ما وإلا بعينهما .

الرابع : التقديم[1]، أى تقديم ما حقه التأخير ، كخبر ، أو معمولات الفعل وما يتصل به ، كالمفعول ، والحال وغيرهما ، كقولك فى قصره ، أى قصر الموصوف على الصفة : تميميٌّ أنا ، أى لا قيسيٌّ ، أى إن كان مع من / يردّدك بين قيس وتميم كان قصر تعيين . ٦٣/ب

وإن كان مع من ينفيك عن تميم ويلحقك بقيس كان قصر قلب، وفى قصرها : أنا كفيت مهمّك ، أى إفرادا أى لمن اعتقد أنك مع الغير كفيته ، وقلباً ، أى لمن اعتقد انفراد الغير به . وتعيينا بحسب اعتقاد المخاطب ، أى لا غيرى ، أو وحدى ، أى إن كان مع من يعتقد أنك وزيداً كفيتما مهمّه ، كان قصر إفراد بمعنى وحدى . وإن كان مع من يعتقد أنه يكفيه غيرك ، كان قصر قلب بمعنى لا غيرى ، وإن كان مع من يردّد كفيت مهمّه بينك وبين غيرك ، كان قصر تعيين ، بمعنى لا غيرى أيضاً .

وقد يحصل القصر بتوسط **ضمير الفصل ، وتعريف المسند** كما مرّ، وبنحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به ، وما أشبه ذلك، والبحث كثير الاعتبار يأبى عنه مقام الاختصار .

* * *

---

(١) تحدث صاحب الكتاب عن القصر فى تقديم المسند على المسند إليه ص١٩٥ .

الباب السادس

الإنشــــــاء

الإنشاء فى اللغة : الإبداع والاختراع ، ثم نقل فجعل علماً على كل كلام .

وهو يقال على نفس الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه .

وقد يقال على ما هو فعل المتكلم ، أعنى إلقاء الكلام الإنشائى كالإخبار ، أى كما يطلق على فعل المتكلم ، أعنى إلقاء الكلام الخبرى، وهو الكلام الذى لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه .

والإنشاء قسيم الخبر ، فيكون معناه ، إلقاء الكلام الإنشائى قياساً على قسيمه ، والمراد هنا هو الثانى ، أى وهو فعل المتكلم الذى هو إلقاء الكلام الإنشائى بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب إلى التمنى والاستفهام وغيرهما . والمراد هنا معانيها المصدرية ، لا الكلام المشتمل عليها / بقرينة قوله : واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور أن ٦٤/أ لفظ ليت مثلاً مستعمل لمعنى التمنى ، لا لقولنا : ليت زيداً قائم ، أى موضوع لإفادة معنى التمنى ، لا للكلام الذى فيه التمنى ، وكذا البواقى فافهم .

فالإنشاء إن لم يكن طلبياً كأفعال المقاربة ، وأفعال المدح والذم، وصيغ القعود كالبيع والشراء وغيرها ، فإنه «ليس»[1] للإنشاء ، والقسم ، وربّ ، وكم الخبرية وغيرهما فلا بحث عنها هاهنا ؛ لقلة المباحث

---

(١) الإضافة هنا أثبتناها حتى يستقيم المعنى ، والمعنى أنه ليس للإنشاء الطلبى وإنما هو إنشاء غير طلبى .

المتعلقة بها [1]، ولأن أكثر الإنشائيات غير الطلبية فى الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء ، فيكون المراد معناه المصدرى . وهو فعل المتكلم ، أعنى إلقاء الكلام الإنشائى كما تقدم .

وهو أنواع كثيرة ؛ لأنه إما طلب كالاستفهام والأمر ، والنهى ، وغير ذلك .

وإما غير طلب كأفعال المقاربة ، وأفعال الذم والمدح ، وصيغ العقود، والقسم ، ولعل ، وربّ ، وكم الخبرية ، ونحو ذلك .

والبحث هنا عن ضرب الطلب ؛ لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر فى غيره ، ولأن كثيراً من الإنشائيات غير الطلبية[2] فى الأصل أخبار نقلت إلى الإنشاء ، ولذلك قال : منها ، أى من أنواع الإنشاء ، فإن جميع أنواعه غير مذكورة هاهنا[3] ؛ بل المذكور خمسة : التمنى والاستفهام والأمر والنهى والنداء ؛ لأن الطلب إما أن يقتضى كون مطلوبه ممكناً أو لا .

الثانى : **التمنى** .

والأول : إن كان المطلوب به حصول أمر فى ذهن الطالب فهو الاستفهام .

وإن كان حصول أمر فى الخارج . فإن كان ذلك الأمر انتفاء فعل فهو النهى ، وإن كان ثبوته فإن كان بإحدى حروف النداء فهو النداء .

وإلا فهو الأمر / .   /٦٤ب

قدم التمنى لعمومه وجريانه فى الممكن والممتنع .

وعقبه بالاستفهام ؛ لكثرة مباحثه .

ثم بالأمر ؛ لاقتضائه الوجود .

---

(١) لهـا .

(٢) الغير الطلبية .

(٣) من العلماء من يدخل الترجى فى الإنشاء .

ثم بالنهى ؛ لمناسبة الأمر فى أحكامه .

فالتمنى : هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة ممكنا كان أو ممتنعاً ، وسواء كان بحسب الزمن الماضى كما فى التمنى بليت ، أى اللفظ الموضوع للتمنى أولا وبالذات هو ليت وحدها .

وأما غيرها مما يتمنى به نحو : هل ، ولو ، ليست موضوعة له ، وإفادتها التمنى لأمر خارج كما يجيء الزمان مثال ما كان بحسب الزمان الماضى نحو : ليت الحبيبَ جاء أمس ، أو بحسب زمان المستقبل نحو : ليت الحبيب يجيء هذا مثال الممكن .

وليت الشباب عائد مثال الممتنع ، فليت موضوع للتمنى .

وقد يتمنى بلفظ هل مجازاً ، والنكتة فى العدول عن ليت : هى إبراز المتمنى لكمال العناية به ، فى صورة الممكن الذى لا جزم بانتفائه نحو : ﴿**هَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاء**﴾ [1] عند العلم بأن لا شفيع ؛ لأنه يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفائه ، أى لأن حقيقة الاستفهام تقتضى الجهل بالمستفهم عنه ، لما أن الطلب يستدعى مطلوباً غير حاصل وقت الطلب ، والعلم هنا بأن الشفيع ليس بموجود حاصل فيحمل على ما يناسب المقام ، والذى يناسبه هنا هو التمنى .

وقد يتمنى أيضاً بلفظ « لو » وينصب الفعل بعدها بتقدير أن ليكون قرينة على أنها ليست على أصلها ؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها إلا بإضمار أن ، وإنما تضمر بعد الأشياء الستة ، أى التى هى الأمر والنهى والاستفهام والنفى والتمنى والعرض ، فلو لم يحمل لو على أحد هذه الأشياء لا يكون لنصبه وجه. والذى يناسب هنا / هو التمنى ؛ لأنه كما يفرض بلو ما يستحيل وقوعه . وهو كون ما لم يقع فى الزمان الماضى واقعاً فيه . ‏/٦٥أ

(١) سورة الأعراف آية : ٥٣ .

كذلك قد يفرض بصيغة التمنى ما يستحيل وقوعه فضمنت لو معنى التمنى نحو : « لو كان لى مال فأحجَّ » بالنصب، أى أود لو كان لى مال . وقال الله تعالى : ﴿ **لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾ [1] .

وهلا مركبة من هل مع لا ، وألاّ مثلها بقلب هاء هلاّ همزة .

ولولا مركبة من لو مع لا .

ولوما من لو وما .

له ، أى للتمنى مع التنديم المراد به جعل السامع نادماً على ترك فعله فى الماضى نحو: هلاّ أكرمت زيداً وألاّ أكرمته ، ولولا ولوما أكرمته على معنى ليتك أكرمته ؛ قصداً إلى جعله نادما على ترك الإكرام.

أو التحضيض ، المراد به حث السامع على فعل فى المستقبل نحو هلا تقوم ، وكذا ألاّ ، ولولا ، ولوما تقوم ، على معنى ليتك تقوم ؛ قصراً إلى حثه على القيام ، فلا يخرج عن ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يحسب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلبه منه .

قيل : كأن هذه الحروف مأخوذة من هل ولو اللتين للتمنى ، ومركبة مع ما ولا ليتولد منهما التنديم والتحضيض .

وقيل : يحتمل أن يكون كل منهما موضوعاً لهما من غير اعتبار التركيب ، وتسمى حروف التنديم والتحضيض .

وقلّ أى للتمنى بلعل التى هى فى الأصل موضوعة للترجى ، أى قد يتمنى بها ، بأن يعطى لها حكم ليت لبعد المرجوّ ، أى إنما يتمنى بلعل لبعد المرجوّ ، وهو الحج المتعاقب عليه الزيادة فى المثال الآتى فى البعد عن الحصول ، أى لأنه لا يمكن حصوله إلا بمقاساة الشدائد ، وقطع البلاقع[2] فيشبه المحالات والممكنات التى لا طماعية فى وقوعها ،

---

(١) سورة الشعراء آية ١٠٢ .

(٢) البلاقع : جمع بَلْقَع وبَلْقَعة ، وهى الأرض القفر التى لا شىء بها ، ويقال اليمين الفاجرة تذر الديار بلاقع ، أى خاوية – الصحاح مادة بلقع .

فيتولد منه أى من لعل فى المثال ونحوه معنى التمنى / وينصب فى ٦٥/ب جوابه المضارع على إضمار أن ، أى لأنه إنما يستعمل فيما يبعد حصوله عن الطمع ، إما لكونه ممتنعاً أو لوجه آخر وهو التمنى لا الترجى ، فإنه يستعمل فيما يكون متوقعاً ترتيب الحصول عليه فلذا ضمن فى المثال لعل معنى التمنى مع أن بين التمنى والترجى قرْبا معنوياً ، ومناسبة ظاهرة، وعليه قراءة حفص[1] في قوله تعالى : ﴿ **لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ الأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّموات فأطَّعَ إلى إله موسَى** ﴾[2]، بنصب أطلع ، نحو « لعلى أحج فأزورك » بالنصب ، ولا يشترط إمكانه ، أى لا يشترط فى التمنى إمكان حصول المتمنى كما مر ؛ لأن الإنسان كثيراً ما يحب المحال ويطلبه ، فالتمنى قد يكون ممكناً ، وقد يكون محالا كما مر مثالهما .

بخلاف الترجى حيث يشترط فيه الإمكان ، ويستعمل فيه لعل أو عسى .

ومنهما : من أنواع الإنشاء الطلبى **الاستفهام** وهو طلب حصول صورة الشيئ فى الذهن ، أى حصول صورة الشيء المستفهم عنه فى ذهن المستفهِم .

قيل : الفرق بين الطلب فى الاستفهام ، والطلب فى الأمر والنهى والتمنى والنداء أنه فى الاستفهام ليحصل فى الذهن نفس الخارج . وفى البواقى ليحصل فى الخارج ما نقشه فى الذهن .

فإن كانت وقوع النسبة بين الأمرين أو لا وقوعها فمحصولها هو التصديق .

---

(١) حفص : أحد القراء المشهورين . واسمه : حفص بن سليمان بن المغيرة أبو عمر الأسدى الكوفى البزاز أخذ القراءة عن عاصم ت ١٨٠ هـ علي الصحيح ، غاية النهاية فى طبقات القراء – الجزري ت ٨٣٣ ، ٢٥٤/١ بيروت .

(٢) سورة غافر آية ٣٦ ، ٣٧ .

وإلاّ أى وإن لم تكن تلك الصورة وقوع نسبة أو لا وقوعها فهو التصور .

هل[1] : قدمها لكونها للتصديق فقط ، أى لإدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها ، وهذا معنى الحكم ، والإسناد وما يجرى مجراه ، يعنى لا تكون لطلب التصور .

/٦٦أ وهو إدراك غير التصور ، وقسيم طلب / التصديق ، الهمزة ، فكل موضع يصح وقوع هل فيه، يصح وقوع الهمزة فيه من غير عكس.

وتدخل على الجملتين نحو : هل قام زيد؟ فى الفعلية ، وهل زيد قائم ؟ فى الاسمية ، إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام[2] لزيد ، فيقال فى الجواب : نعم أو لا .

ولا تكون هل للتصور ، أى بل هى للتصديق وهى قسمان :

أحدهما : إذا سئل بها عن وجود الشيء أو لا وجوده أى فى نفسه وحد ذاته ، كما تقول : هل الجود موجود أو ليس بموجود ؟ بعد معرفة معنى الجود .

تقول أيضاً : هل الحركة موجودة أو لا ؟ أى بعد معرفة معنى الحركة .

أما الحركة المطلقة ، وهى خروج الشيء من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج ، أو الحركة المخصوصة ، وهى : خروج الجسم من حيّز إلى حيّز آخر ، فهى بسيطة أى والبسيطة أمر نسبى يطلق على معنيين:

على ما لا جزء له أصلاً، كالبارى تعالى ، وكالنقطة ، وكالوحدة ، وعلى ما يكون أقل أجزاء بالنسبة إلى غيره ، وهذا هو المعنى هو المراد .

---

(١) بهـــل .

(٢) بثبوته القائم لزيد .

والثاني : إذا سئل بها عن وجود شيء ، أي عن تحقيق الشيء وثبوته لشيء آخر أو لا وجود له، أي كالسؤال عن ثبوت الدوام للحركة ، أوعدم ثبوته لها بعد العلم بمعنى الحركة ، والعلم بوجودها نحو : هل الحركة دائمة أو لا ؟ فهي مركبة ، أي فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أو لاوجوده لها لما اعتبر في هذه شيئان : يعني قد اعتبر في هل المركبة غير الوجود شيئان ، وهما في المثال المذكور الحركة والدوام ، أي دوام وجودها ، والمعنى هل الحركة ووجودها دائم نفيه اعتباراً بشيئين غير الوجود، فتكون مركبة بالنسبة إلى الأولى، وفيها شيء واحد ، فتكون بسيطة بالنسبة إلى الثانية ، يعني لما اعتبر في الثانية شيئان غير الوجود ، وما في المثال / الحركة ودوام وجودها . وهما غير مطلق الوجود . ٦٦/ب

واعتبر في الأول شيء واحد غير الوجود ، وهو الحركة وما اعتبر فيه شيئان أكثر أجزاء مما اعتبر فيه شيء واحد ، فكانت الثانية بهذا الاعتبار مركبة بالنسبة إلى الأولى ؛ لأن الثانية أكثر أجزاء منها .

وكانت الأولى بالنسبة إلى الثانية بسيطة ؛ لأنها أقل أجزاء من الثانية . وقد علمت أن البساطة أمر نسبي ، كما تطلق على ما لا جزء له، تطلق على ما هو أقل أجزاء من غيره ، فبهذا الاعتبار سميت الأولى بسيطة والثانية مركبة .

والاستفهام بلفظ « **ما** » لشرح الاسم نحو قولك : ما العنقاء ؟ طالباً أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه وأنه لأي معنى وضع ، فيجاب بإيراد لفظ أشهر منه من أي لغة كانت ، سواء من هذه اللغة أو من غيرها فإن المطلوب هنا شرح هذا الاسم فيسأل عنه .

وإن لم يكن موجوداً فيجاب بإيراد لفظ مرادف للأول أشهر عند السامع ، سواء كان من تلك اللغة أم من غيرها ، كما إذا قيل : ما العنقاء ؟ فيقال : طائر ، وما العقار ؟ فيقال : خمر .

حكى الزمخشرى فى ربيع الأبرار ما حاصله أن العنقاء [1] كانت طائراً وكان فيها من كل شيء ، وكان فى زمن أصحاب الرسّ يأتى إلى أطفالهم وصغارهم فتتخطفها وتقربها نحو الجبل فشكوا ذلك إلى نبيهم، فدعى عليها فأهلكها الله تعالي، وقطع نسلها وعقبها ، فسميت عنقاء مغرِب .

أو ماهية المسمى ، أى يطلب «بما» ماهية المسمى والماهية منسوبة إلى ماء ، والماهية مقلوبة الهمزة هاء ، والأصل المائية .

أو نقول : إنها منسوبة إلى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة واحدة / أى حقيقته التى هو بها هو ، أى الثانى من الضميرين ، أعنى هو الأخير تأكيد لفظى لهو الأول ، كما إذا علمت مثلاً أن الملْك شيء موجود فى نفسه فتقول ماهو؟ ، وتريد أن يفسّر لك على التفصيل مجموع أجزائه الذاتية من الجنس والفصل نحو : ما الحركة ؟

٦٧/أ

أى ما حقيقة مسمّى هذا اللفظ ؟ فيجاب بإيراد ذاتياته من الجنس والفصل ، ويؤتى بين الأولى والثانية بهل البسيطة حيث يقال أولاً : ما العنقاء ؟ ثم يقال : هل هى موجودة ؟ ثم يقال : ما ماهيته وحقيقته على مقتضى الترتيب الطبيعى ؛ لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم ، ومن لا يعرف أنه موجود استحال منه أن يطلب حقيقته وماهيته ، إذ لا ماهية للمعدوم ؛ لأنه لا هويّة له ، يعنى أن مقتضى الترتيب الطبيعى .

---

(١) العنقاء : طائر ضخم ، وقيل : العنقاء : المُغْرب كلمة لا أصل لها ، يقال إنها طائر عظيم لا ترى إلا فى الدهور . وقيل سميت عنقاء : لأنه كان فى عنقها بياض كالطوق .

قال ابن الكلبى : كان لآهل الرس نبى يقال له حنظلة بن صفوان وكان بأرضهم جبل ، فكانت تنتابه طائرة كأعظم ما يكون ، لها عنق طويل ، من أحسن الطير ، فيها من كل لوِن ، وكانت تنقض علي الطير فتأكلها ، فجاعت وانقضت علي صبى فذهبت به فسميت عنقاء مُغربا، لأنها تغرب بكل ما أخذته ، وانقضت مرة علي جارية فشكوا ذلك إلي نبيهم ، فدعا عليها فهلكت ، فضربتها العرب مثلا فى أشعارها – لسان العرب مادة عنق .

أولاً : شرح الاسم بما الأولى التى هى الشارحة ، ثم وجود المفهوم فى نفسه بأن يطلب ثانياً بهل البسيطة وجود المفهوم فى حد ذاته أو لا وجوده .

ثم ماهيته وحقيقته ، أى يطلب ثالثاً بما الثانية وهى ما حقيقة ماهية ذلك الموجود ؟ .

ثم يسأل رابعاً بهل المركبة عن وجود حقيقته لوجود آخر أو عن وجود حقيقة شىء آخر له .

فما الشارحة هى الأولى ، تتقدم على البسيطة والمركبة . وما الحقيقة ، وهى الثانية لا تتقدم على هل البسيطة ، وإنما تتقدم على المركبة ؛ لأن السؤال عن حقيقة الشىء الموجود فى نفسه يتقدم على السؤال عن وجود حقيقة لموجود آخر وعن وجود حقيقة شىء آخر له .

وحاصله: أنه يطلب «بما» شرح الاسم، ثم «بهل» وجود مفهومه ، ثم «بما» حقيقته ، ثم «بهل» وجود شىء فى هذه الطبيعة ، وهى أن يقال :« هل » بيْن ما بين ؟ «وما» بيْن هذين ؟ ولذا يقال : وتقع هل البسيطة فى / الترتيب بينهما ، أى ترتيب الطلب بين «ما» التى لشرح /٦٧ب هذا الاسم، والتى لطلب الماهية انتهى .

والاستفهام بلفظ « مَنْ » الموضوع للعارض المشخص ، أى الأمر الذى يعرض لذى العلم ، فيفيد تشخيصه وتعيّنه ، أى سواء كان الشخص تشخّصا شخصياً أو نوعياً ، ووصف العارض بالمشخِّص بكسر الخاء المعجمة ؛ لأن العارض على قسمين : عارض شخصى نحو : زيد ، فإنه موضوع لذات باعتبار تشخصاتها . وعارض غير مشخص كالكتابة ، فإنها عارضة لحقيقة الإنسان ، لكنها غير مشخصة نحو : من فى الدار ؟ فيجاب: بزيد ونحوه ، مما يفيد تشخيصه ، يعنى يقال : شخص فى الدار ، بعد ما تعرف أن أحداً من أولى العلم فى الدار ، لكن لا تعرف مثلاً

اسمه ووصفه ، فيجاب بزيد ونحوه من الأوصاف المفيدة ، لتعينه ، وتشخصه ، كقولك الطويل الذى من صفته كذا وكذا أو النجاد[1] أو أبو بكر ، أو نحو ذلك .

« وأىّ » فى الاستفهام لتمييز أحد المتشاركين فى مضمون ما أضيفت إليه أىّ . ويسأل بأى عما يميز أحد المتشاركين فى أمر يعمّهما فى مضمون ما أضيف إليه أىّ ، وذلك الأمر قد يكون هو النسبة ، وقد يكون أخصر منها سواء كان ذاتياً أو عارضاً نحو : أى شىء هو ؟ وأىّ جسم هو ؟ وأى حيوان هو ؟ .

ويجاب بالمميز نحو قوله تعالى : ﴿ أىُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَاماً ﴾ [2] أى عن [الكافرين][3] أم أصحاب محمد ﷺ ؛ لأن الكافرين والمؤمنين وهم أصحاب محمد عليه السلام قد اشتركا فى الفريقين ، فسئلوا عما يميز أحدهما عن الآخر ، أى مثل الكون كافرين [يريد][4] بهذا القول مثل الكون أصحاب محمد عليه السلام ، فالأمر المشترك فيه ، وهو مضمون ما أضيف إليه أىّ ، أى قد اشتركا فيما يعمهما ، وهو كون كل منهما فريق ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أيُّكُمْ يأْتِينى بعَرْشِهَا ﴾ [5] أىْ : الأنسيّ أم الجنىّ، وهما مشتركان فى كون كل منهما يصلح أن يكون / إتيانه منه.

٦٨أ

« وكم » للعدد ، أى السؤال بها عنه ، نحو : كم مالُك ؟ أى مائة أم ألف وغير ذلك ، ومنه ﴿ سَـلْ بَنِى إسْرائيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيةٍ

(١) من قولهم : طويل النجاد ، أى طويل حمائل السيف .

(٢) سورة مريم آية : ٧٣ .

(٣) سقطت هذه الكلمة فأثبتناها تماشيا لسلامة النص .

(٤) يليه أوردها فى النص فوضعنا بدلا منها يريد .

(٥) سورة النمل آية : ٣٨ .

بيّنة ﴾ ؟[١] أى كم آية آتيناهم : أعشرين أم ثلاثين ، فمن آية مميز كم ، وكَم اسم استفهام فى موضع نصب بآتيناهم ، وآية بالنصب مميز كم الاستفهامية .

وقالوا[٢] : إذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة «مِن» فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مرّ فى الخبرية .

وذكر بعض المحققين من النحاة[٣] أن مميزّ كم الاستفهامية لم أعثر عليه مجروراً بمن فى نـظم ولا فى نثر ، ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو

وأقول : ﴿ **سَلْ بَنِى إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ** ﴾ [٤] .

« **وكيف** » للحال ، أى للسؤال عنها نحو إذا قيل : كيف زيد؟ فجوابه صحيح أو سقيم .

« **وأين** » للمكان نحو : أين منزلك ؟ أى فلذا إذا قيل : أين زيد ؟ فجوابه : فى الدار أو فى المسجد .

« **وأنّى** » بعنى كيف ، أى للحال ، ويجب أن يكون بعدها فعل نحو : ﴿ **أنّى شِئْتُمْ** ﴾ [٥] أى على أى حال ، ومن أى شقّ أردتم ، بعد

---

(١) سورة البقرة آية : ٢١١ .

(٢) إذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد ، ولم يستوف مفعوله ، وجب جر التمييز بالحرف / (من) لمنع اللبس ؛ إذ قد يقع فى الوهم أن التمييز المنصوب ليس تمييزاً ، وإنما هو مفعول به للمفعول المتعدى ، فلإبعاد هذا الوهم يجب جر التمييز «بمن» لا بالإضافة ؛ إذ لا يصح الفصل بالجملة بين المتضايفين كقوله تعالي : (كم تركوا من جنات وعيون) النحو الوافى ٤٢٩/٤ عباس حسن دار المعارف .

(٣) كم الاستفهامية تنصب مميزها مفرداً كمميز أحد عشر تقول : كم رجلاً عندك ؟ كما تقول : أحد عشر رجلا ، المفصل – الزمخشرى – ١٨٠ ط الاتحاد المصرى .

(٤) سورة البقرة آية : ٢١١ .

(٥) ﴿ **فأتوا حرثكم أنّى شئتم** ﴾ سورة البقرة آية : ٢٢٣ .

أن يكون المأتى موضع الحرث، ولكن لا يجيء أنيّ زيد؟ بمعنى كيف هو؟ أى لم يجيء بمعناه من غير أن يليها الفعل، حتى إنه لم يسمع أنى زيد؟ بمعنى كيف هو أصحيح أم سقيم ؟ وقوله (أنّى شئتمْ) كيف شئتم ؟ لا من أين شئتم بقرينة قوله : ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ ﴾ [1] .

وتجيء أنّى بمعنى من [أين] نحو ﴿ أَنَّى لَكِ هَذَا ﴾ [2] أى من أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم ؟

« **ومتى** » للزمان ماضياً أو مستقبلاً ، نحو متى سفرك ؟ أى فى أى زمان وقع سفرك أو يقع ؟ أى فكذا إذا قيل متى جئت ؟ ومتى تجيء ؟

فجوابه : يوم الجمعة أو الخميس .

« **وأيّان** » له، أى للزمان المستقبل . وقيل فى مواضع التفخيم نحو: ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ﴾ [3] أى وقيل أصله « أى أوّان » ، فحذفت الهمزة من أوان ، وإحدى الياءين من أيّ ، فصار أيْ وَان ، فقلبت الواو ياء وأدغمت / الياء فى الياء .

/٦٨ب

وهذه كلها[4] سوى هل للتصور فقط ، أى لا للتصديق يعنى هذه الألفاظ على ثلاثة أقسام .

إما أن تستعمل لطلب حصول التصور فقط .

أو لطلب حصول التصديق فقط .

أو يستعمل لطلب التصور تارة ، ولطلب التصديق أخرى .

فالقسم الثالث وهو الهمزة .

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٢٣ .

(٢)سورة آل عمران آية : ٣٧ .

(٣) (**يسأل أيان يوم القيامة**) سورة القيامة آية : ٦ .

(٤) أى أدوات الاستفهام كلها تجيء للتصور ، بخلاف هل فتأتى للتصديق .

والقسم الثانى هو هل .

والقسم الأول بقية هذه الألفاظ .

والهمزة فى الاستفهام لهما ، أى للتصديق وانقياد الذهن وإذعانه بوقوع نسبة بين الشيئين ، يعنى لطلب التصديق ، وهو طلب حصول صورة وقوع نسبة بين شيئين أو لا وقوعها ، وتفسيره بانقياد الذهن وإذعانه بوقوع نسبة تامة بين شيئين تعريف باللازم ، إذ الانقياد والإذعان لازم لحصول صورة وقوع النسبة أو لا وقوعها بين الشيئين . وطلب التصديق راجع إلى تفصيل المجمل ، فإنك إذا قلت : أقام زيد ؟ تعلم أن أحد الأمرين وهو إما قيام زيد أو عدم قيام زيد واقع قطعاً ، لكن المعيّن بهم غير معلوم وقوعه ، فأنت عالم بالإجمال ، جاهل بالتفصيل ، فتطلب بقولك أقام زيد؟ تفصيل ذلك المجمل المعلوم .

وتدخل على الجملتين ، أى لكن دخولها على الفعلية أكثر نحو : أقام زيد ؟ فى الفعلية ، وأزيد قائم؟ فى الاسميّة ، فأنت عالم بأن بينهما نسبة إما بالإيجاب أو السلب ، لكن تطلب تعيّنها ، أى كما بيّن .

وللتصور، أى إدراك غير النسبة،أى التصور الذى هو قسيم طلب التصديق .

والتصور هو حصول صورة غير النسبة المذكورة ، سواء كان التصور تصور المسند إليه ، أو تصور المسند ، كقولك فى طلب تصور المسند إليه، أدبْسٌ[1] فى الإناء أم خلّ ؟ عالماً بحصول شىء فى الإناء طالباً لتعيينه ، يعنى أنك تعلم أن فى الإناء / معلوما فى هذه الصورة ، وإنما المجهول أن الكائن ما هو ؟ فالكائن معلوم إجمالا إذ من المعلوم أنه أحدهما مجهول تفصيلا ؛ إذ لا يعـلم أنه دبس على التعيين أم خـلّ على التعيين . ٦٩/أ

(١) الدبس : هو ما يسيل من الرطب – الصحاح مادة دبس .

وفى طلب تصور المسند : **أفى الخابية**[1] **دبسك أم فى الزق**[2] عالما بكون الدبس فى واحد من الخابية والزّق ، طالبا لتعيين ذلك ، أى أن الكائن الذى هو الدبس معلوم على التعيين ، وإنما المجهول هو الظرف الكائن فيه ، فإنه غير معلوم يقيناً ؛ إذ من المعلوم أنه فى أحدهما : إما الخابية وإما الزق ، فهو مجهول تفصيلا .

وترد أداته[3] ، أى **أداة الاستفهام لغيره** ، يعنى قد تستعمل هذه الكلمات الاستفهامية لغير الاستفهام ، أى على **سبيل المجاز** ، وذلك حيث لم يمكن حملها على حقيقة الاستفهام فيفهم هنا معنى آخر يناسب المقام ، ولذا قال **مما يناسب المقام** بحسب معونة القرائن ، أى قرائن الأحوال .

كالاستبطاء نحو : **كم دعوتك** ، أى كثير من المرات دعوتك فتأخرت ، يعنى ليس معناه كم مرة دعوتك ، فيسأل عن مرات دعوته ، بل المراد الاستبطاء ، وهو أن كثيراً من المرات دعوتك فتأخرت ، وهو شكاية عن البطء ، ومنه قوله تعالى : ﴿ **حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ** ﴾[4] .

وتعجب نحو : ﴿ **مَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ** ﴾[5] لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام ، بلا إذنه ، أى فلما لم يبصره فى مكانه تعجب من حال نفسه فى عدم إبصاره إياه، ولا يخفى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه ، فإن الاستفهام فيه ليس على بابه ؛ بل هو مجاز عن التعجب .

---

(١) الخابية : الحَبُّ ، والخِبْاء : واحد الأخبية من وبر أو صوف ، وهو وعاء الماء .

(٢) الزق : السقاء . وجمع القلة : أزقاق ، والكثير : زقاق والمراد به : القِربة .

(٣) ويرد أداته .

(٤) سورة البقرة آية : ٢١٤ .

(٥) سورة النمل آية : ٢٠ .

وقول صاحب الكشاف[1] : نظر سليمان عليه السلام إلى مكان الهدهد فلم يبصره فقال : ما لى لا أراه ، على معنى أنه لا يراه ، فهو حاضر وساتر يستره[2] أو غير ذلك .

وتنبيه على الضلال نحو : ﴿ فأين تذهبون ﴾ [3] ، أى المراد التنبيه على ضلالهم كما يقال لتارك [الصلاة] أين تذهب ؟ مثلت حالهم بحاله فى / تركهم للحق وعدولهم عنه إلى الباطل . /٦٩ب

ووعيد ، أى تخويف، كقولك لمن يسىء الأدب ، ألم أؤدب فلانا؟ وهذا إذا علم المخاطب أنك أدبت فلانا فيفهم معنى الوعيد ، ولا يحمله على السؤال ، أى ظاهر أن ليس غرضك أن تفيد المخاطب أنك أدبت فلانا ، وإنما الغرض أن تصوره للمسئ وتذكره ما كان يعلمه من شدة تأديبك، فحاصل الوعيد الزجر عنها .

وأما إذا لم يعلم المسىء ذلك التأديب ، فلا يكون وعيدا .

وتقرير : وهو قد يقال بمعنى التحقيق والتثبت، نحو: أضربت زيدا؟ أى ضربته البتة ، وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه والجائه إليه كما فى قولك : أضربت زيدا؟ فى تقريره بالفعل ، وأأنت ضربت ؟ فى تقريره بالفاعل ، أى إذا أردت أن الضارب مخاطبك دون غيره ، وأزيدا ضربت ؟ فى تقريره بالمفعول ، أى وكقولك لمن جاءك أجئتنى ؟ نحو ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾ [4] أى الله كاف ، لأن إنكار النفى نفى له ، يعنى نفى للنفى فيصير إثباتاً .

---

(١) صاحب الكشاف هو محمود بن عمر أبو القاسم جار الله ولد سنة ٤٩٧ هـ ، وكان واسع العلم معتزليا وجاور بمكة ، وله تصانيف كثيرة أشهرها الكشاف ، والفائق والمفصل ومات سنة ٥٣٨ هـ – بغية الوعاة ٢/٢٨٠ السيوطى .

(٢) فهو حاضر لساتر يستره وغير ذلك – تفسير الكشاف ٣/١٤٢ ط مصطفى الحلبى .

(٣) سورة التكوير آية : ٢٦ .

(٤) سورة الزمر آية : ٣٦ .

وحاصله أن المنكر فى الآية ما دخلته الهمزة وهو ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ والإنكار فى قوة النفى ، فإن دخل على الإثبات صيره منفيًا ، وإن دخل على النفى كما فى هذه الآية صيَّره مثبتا ؛ لأنه إذا سلبت عن قوله : ﴿ أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ يصير الله كاف عبده ، وهو المراد ، فنفى إثبات ، وكون نفى النفى إثبات مراد من قال : إن الهمزة فيه للتقرير ، أى لحمل المخاطب على الإقرار ، فإنه حمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفى وهو الله كاف ، يعنى أن مراده التقرير بالنفى ، أى لحمل المخاطب على الإقرار بما دخله النفى، لا على الإقرار بالنفى ، أى وهو ليس الله كاف ، فقد يقال إن الهمزة هنا للإنكار، وقد يقال للتقرير وكلاهما جائز وهكذا قوله تعالى : / ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [1] و﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً ﴾ [2] فلك أن تجعل الهمزة فيهما للتقرير ، ولك أن تجعلها للإنكار . ١٧٠/أ

فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذى دخلت عليه الهمزة ؛ بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم إثباتا أو نفيا ، وعلى هذا لا يلزم أن يلى المقرر به الهمزة ؛ لجواز قولك : أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته ؟

وأضربت زيداً أم أكرمته ؟ أى وهو أعم من أن يكون واليا للهمزة أو لا ، وعليه قوله تعالى : ﴿ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِى وَأُمِّىَ إِلَـٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ ﴾ [3] فإن الهمزة للتقرير، أى بما يعرفه عيسى عليه السلام، وهو عدم القول بذلك المقول من هذا الحكم، لا بأنه قد قال ذلك ،

وإنكار عطف على تقرير توبيخا ، أى الإنكار الذى يتولد منه الاستفهام قسمان :

إما للتوبيخ على الفعل : بمعنى ينبغى ألا يكون ذلك الأمر الذى

---

(١) سورة الانشراح آية : ١ .

(٢) سورة الضحى آية : ٦ .

(٣) سورة المائدة آية : ١١٦ .

كان نحو : أعصيت ربّك ؟ فإن العصيان واقع ، أى لكنه منكر ، يعنى ما كان ينبغى أن يكون منك عصيان أى تقصير ، وكذا : ﴿ أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ ﴾ [1] .

أو بمعنى ينبغى ألا يحدث نحو (أتعصى ربك ؟) أى لا ينبغى أن يتحقق ويحدث منك العصيان ، أى لم تعصيه ؟ .

أو تكذيبا، أى فى الماضى بمعنى: لم يكن ذلك الأمر أو لا يكون ، نحو : ﴿ أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ . وَاتَّخَذَ مِنْ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثاً ﴾[2] أى لم يفعل ذلك ، يعنى هذا خطاب لمن قالوا الملائكة بنات الله تعالى ، أى لم يكن الله تعالى خصكم بأفضل الأولاد ، وهم البنون ، واتخذ لنفسه أدونَهم وهى البنات ، هذا خلاف ما عليه عادتكم ، فإن العبيد يؤثرون أنفسهم بالأصفى والأسنى ، والسادات بالأردئ والأدنى .

وفى المستقبل نحو : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [3] أى الهداية بمعنى لا يكون هذا الإلزام يعنى أنلزمكم تلك الهداية / أو الحجة بمعنى أنكرهكم على قبولها ونقسركم على الإسلام ، والحال أنكم لها كارهون ، بمعنى لا يكون لنا لطائفة الأنبياء إلزام الهداية وقبولها ، فإنه لا يقدر على ذلك إلا الله تعالى .

وتهكمٌ ، عطف على استبطاء أو إنكار نحو قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب حيث قالوا : ﴿ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آباؤُنَا ﴾[4] فإن شعيبا عليه السلام كان كثير الصلاة ، وكان قومه إذا رأوه تضاحكوا فقصدوا بذلك القول الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام وتحقيقه استحقارا بشأنه مع أنك تعرفه ، يعنى أنه يستعمل صيغة الاستفهام فى

(1) سورة الشعراء آية : ١٦٥ .
(2) سورة الإسراء آية : ٤٠ .
(3) سورة هـود آية : ٢٨ .
(4) سورة هـود آية : ٨٧ .

مقام التحقير ، وذلك إذا كان حقيقة السؤال عنه معلوما للمتكلم والمخاطب يعلم ذلك ، كأنه قيل : هذا شخص مستحقر به ، وما هذا كأنه قيل : هذا حقير ، وكأنه يعرض شيئا آخر غير المشاهد المعلوم ، ويسأل عن ذلك ، فيتولد التحقير بالمشاهد ؛ لأنه لم يرض بما يعلم من حاله ، فطلب غير ذلك . نحو : من هذا ؟

وتهويل ، نحو : ﴿**مَنْ فِرْعُوْنَ**﴾ ؟[1] على قراءة فتح الميم وهى قراءة ابن عباس[2] رضى الله عنه فى قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَدْ نجينا بنى إسْرائيلَ مِنْ الْعَذَابِ الْمُهِين ، مَنْ فِرْعَوْنَ** ﴾ بلفظ الاستفهام ، ورفع فرعون على أنه مبتدأ ، ومن ضميره ، أو بالعكس على اختلاف الروايتين، فإنه لا معنى للحقيقة فيها ، وهو ظاهر ؛ بل المراد أنه لمّا وصف العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلا بقوله : ﴿ **مَنْ فِرْعَوْنَ** ﴾ أى هل تعرفون من هو ؟ لفرط عتوّه وشدة شكيمته ، فما ظنكم بعذاب يكون المعذب به مثله ، يعنى لما وصف الله العذاب بأنه مهين لشدته وفظاعة أمره ، أراد أن يصور كنهه فقال: من فرعون، أى أتعرفونه فى فرط عتوّه .

/٧١أ والأصل / أنه للتهويل ، قال :

﴿**إنَّهُ كَنَ عَالياً مِنْ الْمُسْرِفين**﴾ [3] زيادة بتعريف حاله ، وتهويل عذابه ، واستعار نحو ﴿ **أَنَّى لَهُمْ الذِّكْرَى** ﴾ أى الإنكار والاتعاظ بقرينة قوله تعالى : ﴿ **وقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِين ، ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْه** ﴾ [4] يعنى لا يجوز حمله على حقيقة الاستفهام ، وهو ظاهر ؛ لأن الاستفهام من

---

(١) سورة الدخان آية : ٣٠ ، ٣١ .

(٢) ابن عباس : هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشى الهاشمى الصحابى الجليل ، ولد بمكة سنة ٣ ق هـ وتوفي سنة ٦٨ هـ له فى الصحيحين وغيرهما ١٦٦٠ حديثاً . وينسب إليه كتاب فى تفسير القرآن . ١٥٤ مباحث إسلامية طه الراوى ط بغداد ، وكان يسمي البحر لسعة علمه وتوفي بالطائف وهو ابن سبعين سنة – أسد الغابة – الجزرى – ط الشعب .

(٣) سورة الدخان آية : ٣١ .

(٤) سورة الدخان آية : ١٣ ، ١٤

الله تعالى يستحيل أن يكون على بابه ؛ لأنه عالم الغيب والشهادة، ﴿ويعلمُ ما في البَرِّ والبحْرِ وما تَسقطُ مَن ورقةٍ إلا يعلمُها ولا حبّةٍ في ظُلمات الأرضِ ولا رَطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مُبين﴾ [1] فمن هو بهذه الصفات يمتنع أن يكون الاستفهام منه على حقيقته ؛ بل يطلب له معنى يناسب المقام ، والمراد هنا هو الاستبعاد لذكرهم ، أى كيف يّذكّرون ويتعظون ويوفون بما وعدوا من الإيمان عند كشف العذاب عنهم، وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل فى وجوب الإنكار من كشف العذاب وما ظهر على يد رسول الله ﷺ من الآيات البينات من الكتاب المعجز وغيره ، فلم يذكّروا ، وأعرضوا عنه .

والحاصل أن كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولد منها بمعونة القرائن ما يناسب المقام ، ولا تنحصر المتولدات فيما ذكر ، ولا ينحصر أيضاً بشىء منها فى أداة دون أداة ؛ بل الحاكم فى ذلك هو سلامة الذوق ، وتتبع التراكيب ، فلا ينبغى أن تقتصر فى ذلك على ما سمعته ، أو مثال وجدته من غير أن تتخطّاه ؛ بل عليك بالتصرف ، واستعمال الرويّة ، والله الهادى .

ومنها ، أى من أنواع الإنشاء الطلبى :

الأمر : وهو طلب الفعل ، لا طلب تركه أى هو طلب فعل غير كفّ .

وصيغته تستعمل فى معان كثيرة ، واختلفوا فى أن صيغة الأمر سواء كانت اسماً أو فعلاً مقترنة باللام ، موضوعة أو لاموضوعة فإذا [2] وضعت /.

/٧١ب

قيل للوجوب فقط واستعمالها فى غيره مجاز .

وقيل : للندب ، فقط واستعمالها فى غيره مجاز .

(١) سورة الأنعام آية : ٥٩ .

(٢) فى النسخة المخطوطة : فلماذا وضعت ، فقيل للوجوب .

وقيل : للقدر المشترك بين الوجود والندب وهو الطلب على جهة الاستعلاء .

وقيل : هى مشتركة اشتراكاً بين الوجوب والندب وهو الطلب .

أو هى مشترك لفظى بين الوجوب والندب والإباحة ، موضوعة لكل منها .

وقيل : للقدر المشترك بين الثلاثة ، وهو الإذن فى الفعل ، والأكثر أنها حقيقة فى الوجوب على جهة الاستعلاء .

أى على طريق طلب العلو ، سواء كان الطالب عاليا حقيقة أو لا ، ولذا قال : أى طريقه : احتراز عن الالتماس والدعاء .

وفى قيد الجهة إشارة إلى أن العلوّ فى نفس الأمر ، وليس بشرط لو صدر لفظه ممن هو أدنى حالا من المأمور على طريق الاستعلاء يكون أمراً، ولذا ينسب إلى سوء الأدب بصيغة لازمة مختصة به دالة عليه ، سواء كانت فعلا أو اسماً .

فالمراد بصيغته : ما دل على طلب فعل غير كفّ استعلاء ، سواء كان اسماً أو فعلاً ، وفى هذا إشارة إلى أن أقسام صيغة الأمر ثلاثة .

الأول : مقترنة باللام الجازمة[1] ، ويختص بما ليس للفاعل المخاطب .

والثانى[2] : ما يصح أن يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة .

الثالث[3] : اسم دال على طلب الفعل ، وهو عند النحاة من أسماء الأفعال .

---

(١) نحو : ليحضر زيد .

(٢) نحو : أكرم عمرا .

(٣) نحو : رويد بكرا اسم فعل بمعني أمهل .

وقوله : غير كفّ ، احتراز عن النهى ، فإنه وإن كان طلب فعل ، لكن ذلك الفعل هو الكفّ عن فعل آخر هو مدلوله .

وفيه نظر ؛ لخروج بعض أفراد المحدود نحو اكفف أوْكفّ ، مع أنه أمر بالاتفاق ، وعلى هذا لا يأمن من زيادة لفظ آخر فى التعريف حتى يصح الحدّ ، وهو قوله غير كفّ من فعل آخر / [1] . ‎/١٧٢أ

والوعد أى الطلب ، يعنى ترد صيغة الأمر للدعاء إن استعملت لطلب الشيء على سبيل التضرع نحو : ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [2] .

والالتماس، كقولك لمن يساويك رتبة: افعل بلا وجه الاستعلاء[3]

والتضرع : أى فإن قلت : افعل لمن يساويك مع الاستعلاء ، كان أمراً لا التماساً .

ومنها ، أى من أنواع الإنشاء : **النهى** .

أى لفظ النهى موضوع لطلب الكف عن الفعل للنهى عنه على سبيل الاستعلاء ، أو لطلب تركه على سبيله ، فلذا قال : وهو طلب الترك كذلك أى على وجه الاستعلاء .

أى وله حرف واحد هو «لا» الجازمة، وشرط فيه الاستعلاء لا العلو، كما فى الأمر ؛ لأنه المتبادر إلى الفهم ، وتستعمل صيغته فى غير

---

(١) نقل من النص بضعة أسطر لتنافرها مع سياق الكلام ، وأثبتناها فى الهامش وهى : فيدخل بأفضل منك ، أى عندى ؛ لأنى أقاسى همومى نهاراً كما أقاسيها ليلا ؛ لأن نهارى يظلم فى عينى لازدحام الهموم علىّ ؛ إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل إذا تيسر ذلك ، فى وسعه، لكنه يتمني ذلك تخلصاً عما عرض له فى الليل من تباريح الجوي ، أى ولواعج الاشتياق، ولاستطالة تلك الليلة ، كأنه لا طماعية له فى انجلائها ، فلذا يحمل على التمنى دون الترجى .

(٢) (رب اغفر لى ولوالدى) سورة نوح آية : ٢٨ .

(٣) الاستعلاء : افعل ، بدون استعلاء .

طلب الكفّ عن الفعل كما هو مذهب أبى هاشم [1] من أئمة المعتزلة ، حيث قال : النهى هو نهى ألا تفعل .

فالحاصل أنهم اختلفوا فى تفسير النهى ، ففسره الأكثرون بطلب الكفّ عن الفعل، ويدخل فيه نحو : اكْفُفْ عن كذا مع أنه ليس بنهى ؛ بل أمر بالاتفاق .

ويجاب بأن المراد طلب الكف عن فعل آخر هو مدلول النهى .

وفسره أبو هاشم [2] ومن تابعه بطلب الترك ،

واعترض عليه بأن الترك أمر عدمىّ ، وهو غير مقدور للعبد ، فيكون التكليف به تكليفا بالمحال .

وأجيب بأن المراد استمراره ، وهو مقدور للعبد إذ لا يقطع بالفعل ، فلا يكون تكليفاً بالمحال ، وعلى كلا / القولين ، قد تستعمل صيغة النهى فى غير حقيقته الموضوعة لها بصيغة لازمة نحو : لا تحضرْ ، ولا يحضر زيد فى الحاضر والغائب . /٧٢ب

وموجبه التحريم عند الإطلاق ، والتجرد عن القرينة وترد للكراهة أيضاً كما ترد للتحريم .

وقد تستعمل صيغته فى غيره ، أى غير ترك الفعل والكف عنه ، كالتهديد .

أى وذلك إذا استعملت صيغته فى مقام عدم الرضاء بالترك ، كقولك لعبد لا يمتثل لأمرك ، لا تمتثل أمرى !! ، فإنه ظاهر ؛ إذ ليس المراد طلب كفه عن الامتثال ، يعنى أنه يمتنع حمله على طلب ترك الامتثال لكونه حاصلاً .

---

(١) ، (٢) أبو هاشم الجبّائى : عبد السلام بن محمد من رءوس المعتزلة ، ولد بالبصرة وعاش فى بغداد، أخص تلاميذه الصاحب بن عباد . فقدت كتبه الكثيرة فى علم الكلام والجدل ، توفى سنة ٣٢١ هـ ٩٣٣م – الموسوعة العربية ٦١١ .

أو يستعمل لطلب الكف أو الترك، لكن لا على سبيل الاستعلاء ؛ بل علي سبيل التضرع ، ولذا قال والتضرع فيكون دعاء نحو : اللَّهُمَّ لا تشمت بي الأعداءُ أو على سبيل التلطف فقال :

والتلطف[1] يكون التماساً نحو قولك لمن يساويك لا تفعل كذا أيها الأخ ونحو ذلك من طلب الدوام والثبات .

أى قد يستعمل الأمر والنهي لطلبهما على ما عليه المخاطب من الفعل أو الترك نحو : ﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ** ﴾[2] ﴿ **وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا** ﴾ [3] أى دم واثبت على ذلك .

ومنها ، أى من أنواع الطلب **النداء** ، وهو طلب الإقبال .

أى معنى النداء طلب المتكلم إقبال المخاطب بحرف نائب مناب أدعو لفظاً، أى نحو: يا زيد، أو تقـديرا نحو﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا**﴾[4] أى يا يوسف .

وقد يراد أداته ، أى صيغة النداء لغيره ، أى غير طلب الإقبال كالإغراء ،كقولك يا مظلوم لمن أقبل عليك بظلم ، قصد إلى إغرائه وحثّه على زيادة التـظلم والبثّ ، أى الشكوى فإنه ليس لطلب الإقبال ، لكونه حاصلا ، أى يمتنع توجه النداء إلى طلب الإقبال ؛ لأن التقدير أن الإقبال حاصل ، وإنما يتوجـه إلى غير حاصل من الحث على الانتقـام والإغراء على الظالم ، وزيادة / الشكوى بمعرفة قرينة الحال ، ٧٣/أ وهى «التكلم والاختصاص »، أى هو فى معنى مناداة الشخص نفسه علم لغير حال ، أى أنا أفعل حال كونى مختصا بهذا الفعل دون غيرى نحو : أنا أفعل كذا أيها الرجل ، فقولنا : أيها الرجل أصله تخصيص

(١) والتلطف فيكون التماساً.

(٢) الفاتحة آية: ٦ .

(٣)سورة ابراهيم آية : ٤٢ .

(٤) سورة يوسف: آية ٢٩ .

المنادى بطلب إقباله عليك ، ثم جعل مجرداً عن طلب[1] الإقبال ، ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه ؛ إذ ليس المراد بأىّ ، ووصفه المخاطب المنادى ؛ بل ما دل عليه ضمير المتكلم السابق ، فأيّها مضموم ، والرجل مرفوع ، والمجموع فى محل نصب على أنه حال ، أى أنا أفعل مختصا من بين الرجال ، أى وقد يكون ذلك فى معرض التفاخر نحو : أنا أكْرم الضيفَ أيها الرجلُ ، أى مختصا من بين الرجال بإكرام الضيف .

أو التصاغر نحو : أنا المسكين أيها الرجل ، أى مختصا بالمسكنة وغير ذلك .

وإنما نقل من النداء إلى الاختصاص ؛ لأن المنادى أيضاً مختص بالخطاب من بين أمثاله مع عدم اللبس ؛ لأن الإنسان يدعو نفسه ، وهذا من قبيل إطلاق اسم الكل على الجزء ، والملزوم على اللازم ، إذ المنادى يلزمه التخصيص ، وإنما يكون هذا الفعل إذا ذكر أولا ضمير المتكلم ، ويؤتى بأى ، ويجرى فحواه فى النداء من ضمّه والإتيان بعده بها ، ووصفه بذى اللام .

أو يؤتى باسم مضاف منصوب ، أو باسم معرف باللام نحو : إنّا معشر العرب نفعل كذا ، أو نحن العرب أقوى الناس ، ولكل واحد من أىّ والاسم المضاف دل على مفهوم ضمير المتكلم ، ولا يثبت فيه حرف النداء ؛ لاستكراههم استعمال علم النداء فيما لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة ولا مجازاً .

وقولك : أيها الرجل لتأكيد الاختصاص قد وقع أولاً بضمير المتكلم، فلو قال بدل قوله :« والاختصاص » وكالاختصاص ، أو كتوكيد الاختصاص لكان أولى ، كذا قالوا .

---

(١) الطلب : الإقبال .

وقد تستعمل صيغة النداء فى الاستغاثة نحو : يا الله مِنْ الفراق .

والتعجب نحو / يا لَلْماء ويا للَدّاوَاهِى كأنه لغرابته يدعوه /٧٣ب ويستحضره ليتعجب منه .

وفى الندبة والتحسر كما فى نداء الأطلال والمنازل والمطايا ، وما أشبه ذلك ، أى كالندبة وغيرها .

وقوع الخبر موقع الإنشاء : ثم الخبر ، أى الكلام الموضوع للإخبار قد يقع موقعه ، أى موقع الإنشاء، أى فيكون هذا من قبيل إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ، إذ مقتضاه أن يستعمل الخبر فى مقام نفسه ، ولا يصار إليه إلا لطلب نكتة ، قلّما يدركها من لا يكون له ممارسة بهذا العلم متأولا بلفظ الماضى دلالة على أنه كأنه وقع ، أى كما قيل لك فى مقام الدعاء أعاذك الله من الشبهة ، وعصمك من الحيرة بألفاظ الأفعال الماضية ، فيتفاءل بها على أن مدلولاتها من الأمور الواقعة التى حقّها أن تخبر عنها بالوقوع بأفعال ماضية .

أو إظهاراً للحرص ، أى فى وقوعه لأن الطالب إذا عظم رغبته فى شىء كثر تصوره إياه ، فربما يخيل إليه حاصلا فيورده بلفظ الماضى ، يعنى أن الطالب متى بلغ حرصه فى الطلب غاية الكمال ، انتقشت صورة مطلوبه فى خياله ، فيخيل إليه أن مطلوبه حاصل فيخبر عنه به كما مر فى بحث تقييد المسند بالشرط ، كقولك لصديقك : وفّقك الله للتقوى ، ورزقنى الله تعالى لقاءك .

ولحمل المخاطب على المطلوب ، أى بما بلّغ ، على أجمل وألطف وجه بأن يكون المخاطب ممن يحبّ ألا يكذّب الطالب ، كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك : تأتينى غداً مقالم : أتأتينى ؟ تحمله بألطف وجه على الإتيان ؛ لأنه إن لم يأتك غداً صرت كاذبا من حيث الظاهر ؛ لكون كلامك فى صورة الخبر .

يعنى كأن الطالب يذكر مطلوبة فى صورة الإخبار عن وقوعه أتيتنى؟ فيقول تأتين غداً مكان / أتأتينى ؟ أو يقول : لا تأتين غداً مكان ألا تأتينى ؟ ؛ ليكون احتراز المخاطب عن أن يصير كلام الطالب كاذبا حاملا له على تحصيل المطلوب . والخبر فى هذه الصورة مجاز لاستعماله فى غير ما وضع له .

٧٤/أ

وللاحتراز عنه إتيان كلامه فى صورة الأمر كقول العبد لمولاه : ينظـر المولى إليّ ساعة ، دون انظر ؛ لأنه فى صورة الأمر .

وإن قصد به الدعاء أو الشفاعة ، يعنى أوْقَعَ «ينْظُر» موقع «انظر» فكان الخبر بمعنى الإنشاء احترازا عن صورة الأمر المشعر بالاستعلاء المنافى للتأديب .

واعلم أن الإنشاء كالخبر فى كثير مما ذكر فى الأبواب الخمسة ، فمن تأمل بنور البصيرة فى لطائف العبارات ، لا تخفى عليه ما سبق من الاعتبارات .

* * *

الباب السابع

[الفصل] والوصل

يراد به [1] وبتعريفه ، لكونه بمنزلة المَلَكَة .

والفصل بمنزلة عدمها ، والأعدام إنما تعرف بملكاتها يعنى الوصل ، والفصل يقابل العدم والملكة .

ومدارهما علي النسبة بين مفهوم الجملتين .

وهى لا تخلو عن ثلاثة أقسام :

لأنه إما أن يكون بين مفهوميهما اتحاد ، إن كان أحدهما مؤكداً للآخر أو كاشفا عنه[2] .

أو مباينة[3] ، إن لم يكن بينهما ما يجمعهما من الجامع العقلى أو الوهمى أو الخيالى .

أوْ لاتّحاد ولا مباينة وهى المسماة بالحالة المتوسطة ، إن كان بينهما ذلك .

ومدار الفصل علي القسم الأول والثانى .

ومدار الوصل علي الثالث .

وتقديم الوصل فى التعريف بالنظر إلى شىء واحد ؛ وهو لما كان الفصل ترك العطف ، والترك عدم ، والأعدام إنما تعرف بملكاتها .

قد يعرّف الوصل لكونه بمنزلة الملكة فقال :

وهو عطف جملة علي جملة أخري بأحد حروفه ، أى حروف

---

(١) يراد به ، أى الوصل . (٢) أى بيانا أو بدلا .

(٣) أو تبيانه .

العطف ، فإنه بسبب العطف يحصل الاتصال بحسب اقتضاء المقام ، أى كما إذا أتت جملة بعد جملة ، فالأولي إما أن يكون لها محل من الإعراد أو لا .

فعلي تقدير أن يكون للأولي محل من الإعراب ، وكان قصدك تشريك الثانية لها فى حكم / الإعراب الذى ، أى المعني الذى يكون ٧٤/ب إعراب المعطوف عليها بسببه كان لها ، مثل كونها خبر المبتدأ أو حالا أو صفة أو نحوه ، عطفت الثانية علي الأول ؛ ليدل علي التشريك المذكور، كعطف المفرد علي المفرد فإنه يقتضى التشريك فى الإعراب ، ليستدل علي التشريك فيما يوجب الإعراب من المعانى ، كقولك : مررت برجل خلقه حسن وخلقه قبيح ، فإنك أشركت بين الجملتين فى الإعراب وهو الجر ليستدل علي التشريك فى المعني ، نحو كون كل واحدة منهما صفة لرجل ، ويكون كل واحدة منهما فى قوة المفرد ؛ لأن الإعراب لا يكون إلا للمفرد أو لما هو فى قوته ، فإنه إذا قصد تشريكه بمفرد قبله فى حكم إعرابه من كونه فاعلا أو مفعولا أو نحو ذلك ، وجب عطفه ، فشرط كون عطف الثانية علي الأولي مقبولا بالواو ، الدالة[1] علي الجمع والتشريك ونحوه كالفاء ، وثم ، وحتى ، أن يكون بين الجملتين جهة جامعة كما فى قوله : زيد يكتب ويشعر ، فإن الجملة الثانية وهى يشعر مع فاعله عطف علي الأولي ؛ لقصد تشريكهما مع الأولي فى حكم إعرابها ، وهو كونها خبراً للمبتدأ ، والجهة الجامعة بينهما هى اتّحادهما فى المسند إليه مع التناسب بين الكتابة والشعر فى التأليف . أو يعطى ويمنع لما بين الإعطاء والمنع من تضاد المسندين ، بخلاف نحو : زيد يكتب ويمنع ، أو يعطى ويشعر ؛ وذلك لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضّبّ[2] والنون، يعنى لا يصح عطف يمنع علي يكتب ،

(١) والدالة .

(٢) الضّب : دويبة والجمع ضباب وأضببّ مثل : كف وأكفف وفى المثل : أعقّ من ضبّ لأنه أكل حسوله .
=

ولا يشعر علي يعطى ؛ لعدم المناسبة بين المنع والكتابة ، والشعر والإعطاء. ولا يكفى فى صحة العطف إتحادهما فى المسند إليه مع تباين المسندين .

لم يقل عطف كلام علي آخر ، فيشمل الجمل التى لها محل من الإعراب ؛ لأن الاصطلاح المشهور علي أن الجملة أعم / من الكلام ؛ ١٧٥/أ لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلى وكان مقصوداً لذاته ، والجملة ما تضمنه ، سواء كان مقصوداً لذاته أو لا . فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلاما ، ولا جملة ؛ لأن إسنادها ليس أصلياً ، والجملة الواقعة خبراً أو وصفا أو شرطاً أو صلة أو نحو ذلك جملة وليست بكلام؛ لأن إسنادها ليس مقصوداً لذاته بجامع عقليا كان أو وهميا أو خياليا .

يعنى ذكر السكاكى[1] أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما جمعاً وهذا لقوته المفكرة ، وهى التى لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك ، والمعانى المدركة بالوهم بعضها مع بعض ، وهى دائماً لا تسكن نوما ولا يقظة ، وليس من شأنها أن يكون عملها منتظماً ؛ بل النفس تستعملها علي أىّ نظام تريد

والمراد بالاستعمال أن تنصرف بواسطتها فى المدركات ، فإن استعملها بواسطة القوة الوهمية فهى المتخّيلة ، وإن استعملتها بواسطة القوة العقلية وحدها ، أو مع القوة الوهمية فهي المفكرة ، والجمع عندها من جهة العقل وهو الجامع العقلى .

= والنون : الحوت ، وذو النون : لقب يونس بن متى عليه السلام ، ولا يجمع بين الدويبة والحوت ؛ لأن أحدهما يعيش فى البر والآخر يعيش فى البحر ـ الصحاح .

(١) قال السكاكى : « يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند المفكرة جمعا من جهة العقل أو الوهم أو الخيال والجامع العقلى : هو أن يكون بينهما اتحاد فى تصور مثل الاتحاد فى المخبر عنه ، أو الخبر أو فى قيد من قيودهما .

والوهمى : أن يكون بين تصوراتهما شبه تماثل أو تضاد أو شبه تضاد .

والخيالى : أن يكون بين تصوراتهما تقارن فى الخيال ـ المفتاح ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .

أو من جهة الوهم ، وهو الجامع الوهمى .

أو من جهة الخيال، وهو الجامع الخيالى .

والمراد بالعقل : القوة العاقلة المدركة للكليات .

والمراد بالجامع العقلى : أمر بسببه يقتضى العقل اجتماع الجملتين فى المفكرة ، وليس المراد بالعقلى ما يدركه العقل .

والمراد بالوهم : القوة المدركة للمعانى الجزئية الموجودة فى المحسوسات من غير أن يصل إليها من طرق الحواس كإدراك الشاة معني فى الذئب ، وهو أنه يهرب منه كالسبع[1] ، وكإدراك العداوة والصداقة من زيد مثلا .

والمراد بالخيال القوة التى تجتمع فيها صورة المحسوسات ، أى خيالات المحسوسات الظاهرة وأشباهها، وتبقي فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك . يعنى تبقي تلك الصورة أعنى صورة المحسوسات فى القوة / ٧٥ب التى تجمع صور المحسوسات أعنى القوة الخيالية ، فمتي التقي إليها الحسّ المشترك وجدها حاصلة فى خزانة الخيال .

ونعنى بالتصور ما يمكن إدراكه بإحدي الحواس الظاهرة من البصر والسمع والشم والذوق واللمس ، وهذا ظاهر من قول السكاكى[2] فى أنه يكفى أن يكون الجامع بين الجملتين الاتحاد المتصور من أجزائها .

وأراد بالتصور الأمر المتصور ؛ لأن التصوّر لا يمكن الاتحاد فيه ، وذلك بأن يكون بينهما اتحاد فى التصور أو أدانه كالمفرد الواقع فى الجملتين ، يعنى فى تصور المسند إليه أو المسند ، أو قيد من قيودهما كالصفة أو الحال ، أو التمييز أو الظرف أو غيرهما .

أو تماثل يعنى . وأن يكون بينهما تماثل فى تصور[3] المسند إليه

---

(١) وهو أنه مهروب منه سبع فبدا كلاما غير مفهوم .

(٢) أى سواء كان الجامع عقلياً أو وهمياً أو خيالياً ـ المفتاح ٢٥٣ .

(٣) تماثل فى صور المسند إليه .

نحو زيد شاعر ، وعمرو كاتب ، أو فى تصور المسند نحو زيد أب لبكر ، وعمرو أب لخالد ، أو فى قيد من قيودهما ، وحكم التماثل حكم الاتحاد ، فإن الفعل بتجريد المثلين عن التشخص فى الخارج ، وهو الصفة التى تميز الموجود عن كل ما عداه ، برفع التعدد بينهما ، فيصيران متحدين ، بأن يعقل ماهيتهما النوعية المجردة عن التشخص، فإن العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزء من حيث هو جزئى ؛ بل يجرده من العوارض المشخصة فى الخارج ، وينزع منه المعني الكلى فيدركه ، فالمتماثلان إذا جردا عن المشخصات صارا متحدين ، فيكون حضور أحدهما فى المفكرة حضور للآخر .

وإنما قال عن التشخص فى الخارج، ولم يقل عن جميع العوارض؛ لأن كل ما هو حاصل فى العقل ، لابد له[1] من تشخص عقلى ضرورة أنه متميز عن سائر المعلومات .

وإنما قلنا : إنه لا يدرك الجزئى بذاته ؛ لأنه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية ؛ لأنه يحكم بالكليات علي الجزئيات ، كقولنا : زيد إنسان ، والحاكم يجب أن يدركهما معاً ؛ لكن إدراكه للكلى بالذات / للجزئى بالآلات . ٧٦/أ

وكذا حكمه بأن هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك .

فإن قلت : تجريدهما عن التشخص فى الخارج لا يقتضى ارتفاع تعددهما ؛ لجواز أن تتعدد العوارض كلية حاصلة فى العقل مثل أن تعلم من زيد أنه رجل أحمر فاضل ، ومن عمرو أنه رجل أسود جاهل .

قلت : إذا كانت الأوصاف كلية ، كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها علي السّوية باعتبار العقل . وإن كانت بحسب الخارج فهي مختصة ببعض منها ، انتهي .

(١) فـلا بـدّ لـه .

أى عطف جملة على جملة أخرى ، إنما يكون بسبب مناسبة بينهما ، وذلك الجامع يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعاً ، أى باعتبار المسند إليه فى الجملة الأولى والمسند إليه فى الجملة الثانية ، وكذا باعتبار المسند فى الأولى والمسند فى الثانية ، لا باعتبار أحدهما فقط .

وذلك الجامع بأن يكون الذهن عند معرفة إحدي الجملتين طالبا لمعرفة الأخري أو قريباً منه فى جهة العقل أو فى الوهم أو الخيال ، سواء كان المسندان مما يجوز اجتماعهما أو يمتنع كما فى يشعر زيد ويكتب ، للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة ، أى فإنّ المسند إليه فيهما واحد مع المناسبة بين الشعر [والكتابة][1] ؛ لأن الكتابة نظم الحروف وجمعها ، كما أن الشعر نظم الكلمات وجمعها ولتقاربهما فى خيال أصحابهما .

وكذا يعطى زيد ويمنع، لمناسبة التضادّ ، أى لتضاد الإعطاء والمنع ؛ لأن المسند إليه فيهما أيضاً واحد ، مع أن المناسبة بين الإعطاء والمنع فى التضاد ، إلا أنه يجوز الاجتماع بين المسندين فى المثال الأول ، ولا يجوز فى الثانى ، هذا عند اتحاد المسند إليهما .

وأما عند تغايرهما ، فلابد من تناسبهما كما أشار إليه بقوله : زيد كاتب وعمرو شاعر ، أى المسند إليه فيهما متعدد ، مع المناسبة بينهما وبين المسندين فيهما .

/٧٦ب وزيد طويل / وعمرو قصير ، أى المسند إليه فيهما أيضاً متعدد مع المناسبة بينهما وبين المسندين فيهما .

إلا أنه يجوز الاجتماع بين المسندين فى المثال الأول ولا يجوز فى الثانى [إلا][2] إذا كان بينهما أى بين زيد وعمرو مناسبة ؛ كالأخوة أو

(١) سقطت هذه الكلمة من النص .
(٢) غير واردة بالنص .

الصداقة أو العداوة ونحو ذلك ، أى كأن يكونا قاضيين أو عالمين ، أو جاهلين إلى غير ذلك بحيث يكون الذهن عند معرفة حكم أحدهما طالبا لمعرفة حكم الآخر، مناسباً للحكم الأول أو قريباً منه بسبب من الآخر ، أى له نوع علاقة .

وبالجملة يكون أحدهما مناسباً للآخر وملابسا له ملابسة لها نوع اختصاص ، بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بلا مناسبة بينهما ، أى بين زيد وعمرو ، فإنه لا يصح وإن اتحد المسندان ، يعنى لا تصلح للعطف مع عدم المناسبة بين المسند إليهما فيهما ، وإن كان بين المسندين فيهما مناسبة ، بل وإن كان متحدين أيضاً ، ولهذا أى ولأجل أنه لابد من المناسبة بين المسند إليهما والمسندين ، صرح السكاكى[1] بامتناع العطف فى نحو: خفّي ضيّق وخاتَمى ضيّق ، لعدم المناسبة بين المسند إليهما ، وإن كان بين المسندين مناسبة ، وهى اجتماعهما فى مطلق الضيقية .

وكذا إذا قلت : زيد طويل ، والخليفة قصير ، اختل الكلام ؛ إذ لا مناسبة بين زيد والخليفة .

وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل ؛ لعدم المناسبة بين الشعر وطول القامة ، أى فإنه لا يجوز العطف ؛ لأن ذكر الشعر أو الطول عقيب ذكر الآخر منهما مستنكر ، بخلاف ذكر الشعر والكتابة عقيب الآخر منهما، فإنه غير مستنكر .

ولبحث الجامع زيادة تفصيل وتحقيق تركت للاختصار .

وقال : **الفصل** وهو تركه ، فيجب أى الفصل إن كان للأولي[2]

---

(١) يقول السكاكى : « وأنت كما قلت : إن خاتمى ضيق ، تذكرت ضيق خفك وعناءك منه فلا تقول : وخفى ضيق ؛ لنبو مقامك عن الجمع بين ذكر الخاتم وذكر الخف ، فتختار القطع» ـ المفتاح ٢٧٠ .

(٢) فيما كان للأولى .

/١٧٧أ محل من الإعراب ، وحكم يقصد تشريك الجملة / الثانية لها ، أى للجملة الأولي فيه أى فى ذلك الحكم ، ولا يقصد ربطها بها ، علي معنى عاطف سوى الواو[١] .

ويكون العطف بالواو نحو قوله تعالي : ﴿ **وإذَا خَلَوْا إلي شيَاطِينِهِمْ قَالُوا إنَّا مَعَكُمْ إنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهزِئُون** ﴾ [٢] هذا فى محل النصب .

وإنَّا معكم وهو منصوب علي أنه مفعول قالوا ، فقوله : ﴿ **اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** ﴾[٣]، لم يعطف علي ما قبلها، أى علي قالوا، لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف كما مرّ؛ من أن تقدم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصاً بحال خلوّهم إلي شياطينهم ، وليس استهزاؤه مختصاً بوقت خلوهم إلي شياطينهم ؛ لأن استهزاءه بهم ، وهو خذلهم وخلوهم ، وما سولت لهم أنفسهم مستدرجا إياهم من حيث لا يشعرون مستمر فى جميع أحوالهم، لا ينقطع البتّة بحال سواء خلّوا مع شياطينهم أو لم يخلوا .

فإن قيل إذا شرطية لا ظرفية .

قلنا : إذا الشرطية هى[٤] الظرفية إن استعملت استعمال الشرط ، يعنى إذا قلت : إن خلوت لقراءة القرآن ، فمعناه ما أقرأ إلا إذا خلوت ، سواء جعل ذلك الاختصاص[٥] باعتبار مفهوم الشرط ، أم باعتبار التقديم[٦] ، فصلت الثانية بأن تترك عطفها عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذى ليس بمقصود ، نحو : ﴿ **وَإذَا خَلَوْا إلَي شيَاطِينهمْ قَالُوا إنَّا مَعَكُمْ إنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهزِئـــون ، اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِم** ﴾ [٧] حيث لم

(١) مثل الفاء وثم ، إذ بهما يكون العطف دون شرط .
(٢) سورة البقرة آية : ١٤
(٣) سورة البقرة آية : ١٥ .
(٤) إذا الشرطية هو الظرفية
(٥) أى اختصاص القراءة فى حال الخلو .
(٦) لأن قديم الشرط يفيد الاختصاص .
(٧) سورة البقرة آية : ١٤ ، ١٥ .

يعطف الله يستهزئ بهم علي إنا معكم؛ لأنه ليس من قولهم[١]، فلو عطف عليه لزم تشريكه فى كونه مفعول قالوا، فيلزم أن يكون من مقول المنافقين ، وليس كذلك ، وإنما قيل : لم يعطف علي إنا معكم ؛ لأن قوله ﴿ **إنما نحن مستهزئون** ﴾ بيان لقوله : إنا معكم / فحكمه حكمه /٧٧ب في أن كلا منهما مقول قول المنافقين وأيضاً العطف علي المتبوع هو الأصل .

وعلي تقدير أن يكون للأولي محل من الإعراب ، إن قصد ربط الجملة الثانية بالأولي ، علي معنيً عاطف سوي الواو كالتعقيب والتراخى والترديد . وعطف الثانية علي الأولي بذلك العطف ، وهو الذى غير الواو ، فكان العطف مقبولا من غير اشتراط أمر آخر نحو : دخل زيد فخرج عمرو ، أو ثم خرج عمرو .

أوْ لا محل لها من الإعراب ، عطف علي قوله محل فى قوله فإن كان للأولي ، ولا يقصد ربطها أيضاً علي معني عاطف ، وكان بينهما ، أى بين الجملتين كمال انقطاع باختلافهما ، أى بسبب أن تكون إحدي الجملتين خبراً والأخري إنشاء لفظا ومعني[٢] ، أى مما يعنى بأن يكون إحداهما[٣] خبراً لفظا ومعني والأخري إنشاء لفظا ومعني ؛ بلا إيهام ، أى بألا يكون فى الفصل إيهام خلاف المقصود نحو قول بعض القوم لبعضهم عند إحساس العدو : « أقيموا نقاتل » فالأولي إنشاء لفظاً ومعني ، والثانية [خبر لفظاً ومعني][٤] « وقول الشاعر »[٥]:

---

(١) فى الهامش هذه العبارة : يفيد الاختصاص فلم يعطف ، لأنه ليس من مقولهم ، يعنى عن لم يقصد تشريكه ، وهى فى معنى ما أثبته المؤلف فى النص .

(٢) فى الأصل لفضاً ومدح .

(٣) أحديهما .

(٤) أكلمنا العبارة اتفاقاً مع المعنى المراد .

(٥) قال هذا البيت الأخطل ، كما ذكره سيبويه ، وليس هو فى ديوانه ، معاهد التنصيص ٢٧١/١ .
=

(وقَال) رَائدُهُم أرسوا نُزاولْها   فكُلُّ حتْفِ امرئ يَجْري بمقْدارِ

الرائد : الذى يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ ، وارسوا : أى أقيموا من أرسيت السفينة ، أى حبستها بالمرساة ، ونزاولها ، أى نحاولها، والضمير للحرب .

والمعني : قال مقدم القوم : أقيموا نقاتل ، فإن موت كل نفس يجرى بمقدار الله وقدره ، لا الجبن ينجيه ، ولا الإقدام يرديه ، يعنى لم يعطف نزاولها علي أرسوا ؛ لأنه خبر لفظاً ومعني ، وارسوا إنشاء لفظاً ومعني ، وهذا مثال كمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبراً وإنشاء لفظاً ومعني ، مع قطع النظر عن كون الجملتين مما ليس له محل / من الإعراب ، وإلا فالجملتان فى محل نصب بأنه مقول قال . /٧٨أ

هذا جواب سؤال مقدر وهو أن يقال إن البيت ليس مما نحن بصدده؛ لأن الجملة الأولي وهى : ارسوا لها محل من الإعراب ؛ لأنها مقول القول ، وكلامه هنا فيما لم يكن لها محل من الإعراب ، وقد أشير إلي جوابه ، وأرسي الملاح السفينة ، أى المرساة فى قعر البحر للإقامة، ثم استعمل فى كل إقامة ، والمزاولة المقاساة والمعالجة للأمر الشاق ، والضمير فى نزاولها قيل : للسفينة ، وقيل : للخمر ، وقيل : للحرب ، وهو الظاهر ، يدل عليه قوله : فكل حتف امرئ ، وقوله : لا الجبن أى لا يؤخره الإحجام ، ولا يقدمه الإقدام .

والغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة ، فلا يجوز جزم نزاولها لئلا

= والشاهد فيه : فصل « نزاولها » عن قوله « ارسوا » لأن الأول أمر والثانى خبر ، فامتنع العطف بينهما لاختلافهما خبراً وطلباً ولفظاً ومعنى .

والأخطل : هو غياث بن غوث بن الصلت ينتهى نسبه إلى تغلب . والأخطل لقبه . والسبب فيه أنه هجا رجلا فقال له : يا غلام : إنك لأخطل : السفيه ، وكان نصرانياً وهو وجرير والفرذق طبقة واحدة ، وكان أبو عبيدة يشبه الأخطل بالنابغة لصحة شعره .

ينعكس المعنى ، وهو تعليل المزاولة بالأمر والإرساء ، كما فى قولك : اسلمْ تدخلْ الجنةَ .

ولا رفعها على أن يكون حالاً ، لئلا يفوت معنى التعليل المذكور ، فيتعيّن القطع ؛ لأن العطف متعذر .

أو كان إحدي الجملتين خبراً والأخري إنشاء معنى فقط .

وإن كانا[١] خبَرَيْن ، أو إنشاءَيْن لفظاً ، نحو : مات فلان إخبار لفظا ومعنى، رحمه الله ، إنشاء معنى ، وإن كان إخباراً[٢] لفظاً، أى لم يعطف رحمه الله علي مات ؛ لأنه إنشاء معنى ، ومات إخبار لفظاً ومعنى، وإن كانا خبرين لفظاً ، وفصل رحمه الله عما قبله ؛ لأنه إن كان خبراً لفظاً فهو إنشاء معنى بتقدير ليرحمه الله . وما قبله خبر لفظاً ومعنى .

أو كان بينهما كمال الانقطاع بفقدان الجامع بينهما نحو زيد طويل[٣] عمرو قائم ؛ إذ لا مناسبة بين طويل زيد ونوم عمرو ، يعنى علي تقدير ألا يكون بين زيد وعمروعلاقة ، لا بالصداقة ، ولا بالعداوة، بين المسندين فظاهر أن ليس مناسبة بين الطول والنوم ، فيكون بين الجملتين كمال الانقطاع ، فلا يصح عطف أحدهما علي الأخري كما فى العلم حسن / ووجه زيد قبيح . ‏/٧٨ ب

أو كان بينهما كمال الاتصال . إما بكونها يعنى كمال الاتصال بينهما يكون لأمور ثلاثة . بيّنها بقوله : أى تكون الثانية مؤكدة لها ، أى للأولي ، يعنى أو بدلا عنها ، أو بيانا لها . وأما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان إلا بأنه يدل علي بعض أحوال المتبوع لا عليه ، والبيان بالعكس ، وهذا المعنى مما لا يتحقق له فى الجمل ، لم ينزل الثانية من

---

(١) وإن كانت خبرين أو إنشاءين .

(٢) وإن كان اخبار .

(٣) زيد طويل وعمرو قائم .

الأولي منزلة النعت من المنعوت؛ لأن الجملة لا تقع صفة لجملة أخري؛ لأن الموصوف لا يكون إلا ذاتا ، وما يقع موصوفاً فى الجملة ليس[1] بذات ؛ بل نسبة، ولهذا لم تقع أيضاً محكوماً عليها ، ثم جعل الثانية مؤكدة للأولي بأن يكون التأكيد أى المعنوى لدفع توهم غلط أو تجوز أى لئلا يتوهم السامع غلطاً أو مجازاً .

فى الأول نحو : ﴿ ذَلِكَ الـكِتَابُ ﴾ [2] فلما جعل المبتدأ ذلك وعرّف الخبر باللام ، كان هذا مبالغة فى وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوي فى الكمال ، فجاز أن يتوهم السامع قبل التأمل أنه يرمي جزافا فدفعه الله بقوله : ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ تنزيلاً له منزله التأكيد المعنوى ، يعنى كمال الاتصال بين الجملتين لكون الثانية مؤكدة للأولي، وهو قسمان :

لأنه إما أن تنزل الجملة الثانية من الأولي منزلة التأكيد المعنوى من متبوعه فى إفادة التقرير مع الاختلاف فى المعنى كما ذكر ، أو منزلة التأكيد اللفظى فى اتحاد المعنى .

فالأول نحو : ﴿ لاَ رَيْبَ فِيــهِ ﴾ بالنسبة إلي ذلك الكتاب ، إذا جعلت ألم طائفة من الحروف ، أو جملة مستقلة ، أى مركبة من مبتدأ وخبر ، أحد ركنيها محذوف ، أى هذا ألم ، أو ألم مؤلف من هذه الحروف ، ولا محل للجملة الأولي من الإعراب ، وذلك الكتاب جملة ثانية مثل الأولي فى الاستقلال ، وعدم المحل من الإعراب / وذلك مبتدأ والكتاب خبره ، «ولا ريب »فيه ثالثة كالأولين فى الاستقلال وعدم المحلية، وهذا هو الوجه الصحيح المختار . /٧٩أ

وهاهنا وجوه أخر خارجة عن المقصود .

فإنه لما بولغ فى وصف الكتاب بأنه بلغ الدرجة القصوي فى الكمال بجعل المبتدأ « ذلك »، وتعريف الخبر باللام ، وذلك لما مر من

(١) ليت بذات .

(٢) سورة البقرة آية : ٢ .

أن تعريف المسند إليه بالإشارة يدل علي كمال العناية بتمييزه ، وأنه ربما يجعل بعده ذريعة إلي تعظيمه وبعد درجته ، فكان ذلك فى مرتبة عالية لا يشار إليها إلا من بعيد ، وأن تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو : الله الواجب ، أو مبالغة نحو : حاتم الجواد ، أى حاتم مبتدأ والجواد خبره ، والمعنى لا جواد إلا حاتم ، فكأن من عداه من الأجواد بالنسبة إليه ليس بجواد ، فمعنى ذلك الكتاب : أنه الكتاب الكامل ، وما عداه من الكتب السماوية فى مقابلته ناقص ؛ بل ليس بكتاب ، مبالغة وتنزيلا لكون غير القرآن كتابا منزلة العدم ، فجاز بسبب هذه المبالغة المذكورة أن يتوهم السامع قبل التأمل فى هذه المبالغة أن ذلك الكتاب مما يتلفظ به جزافاً بتثبيث[1] الأول ، أى ما لا تحقق لمفهومه من غير صدور عن روّية وبصيرة ، فجعل لا ريب فيه تابعا لذلك الكتاب ؛ نفياً لذلك التوهم ، وهو أى وزان قوله « لا ريب فيه » أى فى ذلك الكتاب وزان نفسه أى مع زيد ، فى جاء زيد نفسه فى دفع توهم الغلط والتجوز ، أى الوزان مصدر قولك إن الشيء الشيء ، أى ساواه فى الوزان ، يطلق علي مرتبة الشيء إذا كان مساوياً فى المرتبة بشيء آخر ، فإنه يدفع توهم من يتوهم أن إسناد المجيء إلي زيد علي سبيل التجوز بأن جاء نائبه أو رسوله أو / عسكره أو كتابه أو نحو ذلك . ٧٩/ب

ويجوز أن يكون قوله « لا ريب فيه » حالا مؤكدة مثل« بيّنا »فى قوله : هو الحق بيّنا ، وذلك لأنه دل علي ذلك الكتاب بسبب إفادته التعظيم علي أنه لا ريب فيه ؛ لأن عظمة كل شيء بما يناسب ذلك الشيء ، فعظمة الكتاب إنما تكون بأن يكون حقاً لا ريب فيه بمنزلة التأكيد المعنوى ، فظهر أن لفظه ليس بزائد .

والقسم الثانى : وهو تنزيل الجملة الثانية من الأولي منزلة التأكيد اللفظى فى اتحاد المعنى كما أشار بقوله:هدي، أى هو « هدي للمتقين»

(١) بتثليث الأول .

تنزيلا (له)[1] منزلة التأكيد اللفظى ، كأنه هداية محضة ، حيث قيل : هدي ، دون هاد ، فكان الكتاب فى الهداية فى درجة لم يدرك غايتها ؛ لما فى تنكير هدي من الإبهام والتفخيم ، يعنى هدي للمتقين أى الضالين الصابرين إلي التقوي .

هذا تنبيه علي أن تسميتهم متقين مجاز ، باعتبار ما يئولون إليه ، علي حد قوله تعالي : ﴿ إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾[2] وإلا فالهداية لا تكون إلا للضّالين ، فمعنى هدي للمتقين ، أن الكتاب فى الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها ، لما فى تنكير هدي من الإيهام الناشئ عن الإبهام بالباء الموحّدة ، فالناشئ عن التنكير قد يكون للتعظيم ، كما يكون للتحقير كما مرّ فى قوله : له حاجب[3] إلخ .

فكان ذلك الكتاب هداية محضة حيث جعل الخبر مصدراً اسم فاعل ، وهذا معنى ذلك الكتاب ؛ لأن معناه كما مر الكتاب الكامل ، والمراد كماله فى الهداية ، واعتبارها تفاوتا فى درجات الكمال ، لا بحسب غيرها ؛ لأن الهداية هي المقصود الأصلى من إنزال الكتب السماوية ، فما هو أكثر هداية هو أرفع درجة ، وإن كان كمال حال القرآن بحسب كمال هدايته / .   ‎/ ٨٠أ

فكل ما دل علي كمال حاله ، دل علي كمال هدايته بالضرورة فوزان هدي للمتقين ، هو وزان زيد الثانى ، أى فى دفع توهم السامع التجوز أو الغلط ، واتحاد معنى التأكيد والمؤكد ، فيكون هدي للمتقين بمنزلة التأكيد اللفظى ، كما أن قوله تعالي : ﴿ لاَ رَيْبَ فِيهِ ﴾ بمنزلة

---

(١) تنزيلا منزلة التأكيد اللفظى .

(٢) سورة يوسف آية : ٣٦ .

(٣) أى قول أبى السمط :

له حاجب عن كل أمر يشينه   وليس له عن طالب العرف حاجب

المفتاح ص ١٩٣ .

التأكيد المعنوى فى : جاءنى زيد زيد لكونه مقرراً ، أى لكون هدي للمتقين مقررا ومثبتا لذلك الكتاب ، أى كما أن زيدا الثانى مقرر للأول مع اتفاقهما فى المعنى ، أى اتفاقا لفظيا ، يعنى ذلك الكتاب وهدي للمتقين متفقان فى المعنى ؛ لأن معناهما واحد ، بخلاف لا ريب فيه ، أى وإن كان مقررا لذلك الكتاب ، ولكنهما مختلفان معنى ، وإن كان معنى ذلك الكتاب يستلزم نفى الريب عنه ، فيكون من باب التأكيد المعنوى .

أو بأن تكون الجملة الثانية بدلا ، يعنى هذا عطف علي قوله مؤكدة للأولي ، أى القسم الثانى من كمال الاتصال : أن تكون الجملة الثانية بدلا عنها ، أى عن الأولي ؛ وذلك لعدم وفائها ، أى لكون الأولي غير وافية بتمام المراد ، أى كما فى بدل البعض ، وبدل الاشتمال ، أو كغير الوافية كما فى بدل الكل ، حيث يكون فى الوفاء تصور مّا أو خفاء بحيث لم يتفهم المخاطب المراد صريحاً من الجملة الأولي ؛ بل ضمنا أو التزاما ، ويفهم من الثانية صريحاً ، فقال بخلاف الثانية ، فإنها وافية كمال الوفاء ، يعني وافية بتأدية تمام المراد ، ولا تشبه غير الوافية نحو ﴿ أمدّكُمْ بمَا تَعْلَمُونَ . أمدّكُمْ بأَنْعَامٍ وبَنِين ﴾ [1] أوفي بتأدية المراد الذى هو التنبيه ، لدلالته، يعني الثانية علي نعم الله تعالي بالتفصيل ، أى بخلاف الأولي ، فإنه لا يدل عليها بالتفصيل من غير إحالته علي علم المخاطبين المعاندين ، يعنى فى تلك الدلالة بتلك النعم علي علم المخاطبين / المعاندين ، فإنهم إذا عاندوا فكأنهم لم يعرفوها ، تنزيلا للثانية بدل البعض ، يعنى جعلت الجملة الثانية بالنسبة إلي الأولي بمنزلة بدل البعض من الكل ، أو بمنزلة بدل الاشتمال من متبوعه فلا تعطف عليها، كما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال ؛ لئلا يعطف الشيء على نفسه ، فتنزيل الثانية منزلة بدل البعض فى كون تمام المعنى

٨٠/ب

(١) سورة الشعراء آية : ١٣٣ .

مطلوباً فى نفسه نحو قوله تعالي : ﴿ **أمـدكُمْ بـأنْعَام وبَنين ، وجنّات وَعُيُون** ﴾[1] الآية فلا يجوز العطف هنا ؛ لأنه يلزم عطف الجزء علي الكل ، أو عطف الشيء علي نفسه ، إذا كان عطف بيان ، فالمراد من الآية التنبيه علي نعم الله عند المخاطبين ، والمقام يقتضى اعتناءً بشأنه لكونه مطلوبا فى نفسه أو ذريعة إلي غيره .

والتنبيه[2] الثاني : أعنى قوله تعالي ﴿ **أمدكُمْ بأنْعَام وبَنين ، وجنّات وَعُيُون** ﴾ أوْفي بتأدية المراد الذى هو التنبيه لدلالته علي نعم الله تعالي التفصيل ، فوزان الثانى فى أنه بدل من الأول ، هو وزان وجهه فى أعجبنى زيد وجهه ، أى لدخول الثانى فى الأول ؛ لأن ما تعلمون ، أى علي سبيل الإجمال يشتمل الأنعام وغيرها ، أى الإمداد بما ذكر من الأنعام والبنين والجنات وغيرها ، بعض الإمداد مما تعلمون .

ويحتمل فصل الثانى للاستئناف ، كما فى قوله تعالي : ﴿ **أمدكُمْ بمَا تَعْلَمُونَ.** ﴾ من الإجمال المحرك[3] للسامع فهمّ أن يسأل بماذا أفدنا؟ فقال : أمدكم بأنعام وبنين وجنات إلخ الآية .

أو تكون الجملة الثانية بيانا لها ، عطف علي مؤكد، أى القسم الثالث من كمال الاتصال : أن تكون الجملة الثانية بيانا للأولي وذلك بأن تنزل الثانية من الأولي منزلة عطف البيان من متبوعه ، وذلك لخفائها، أى لخفاء[4] الأولي ، يعنى أن المقتضي لتبيين الجملة الأولي بالثانية / لخفاء الأولي، مع اقتضاء المقام إزالته نحو قوله تعالي﴿ **فَوَسْوَسَ إليْه الشّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أدلُكَ عَلَي شَجَرة الْخُلْد** ﴾[5] الآية

/٨١أ

---

(١) سورة الشعراء آية : ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٢) التنبيه والثانى . هكذا ورد فى الأصل .

(٣) المتحرك للسامع .

(٤) خفاء الأولي .

(٥) سورة طه آية ١٢٠ .

أى فصل « قال » عن « وسوس » لكونه تفسيراً له وتبيانا لوسوس ، فإن الوسوس هو الكلام الخفىّ المكدرّ يدعي به إلي شر . وفيه نوع خفاء، فأزاله بقوله : قال يا آدم ، فجعل قال يا آدم بيانا وتوضيحاً لقوله : وسوس إليه الشيطان ، وهو أى قوله يا آدم يعنى وزان قال يا آدم فى إزالة الإبهام، وزان عمر فى أقسم بالله أبو حفص عمر ، حيث أى جعل قال يا آدم بياناً وتوضيحاً لقوله فوسوس إليه الشيطان ، كما جعل عمر بيانا وتوضيحاً لأبى حفص ، وليس لفظ قال ، بيانا وتفسيراً للفظ وسوس حتي يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة ؛ بل المبين هو مجموع الجملة .

أو كان بينهما شبه كمال انقطاع بإيهام العطف ، أى بأن العطف غير المراد ، أى الذى لا يقصد العطف عليه ، وذلك إذا وجد قبل الجملة السابقة جملة غير مشتملة علي مانع من عطف اللاحقة عليها ، لكن المقام مقام احتياط فيقطع الثالثة ؛ لئلا يتوهم السامع أن المراد عطفها على المتوسطة ، وهو العطف على غيرها مما يؤدى إلي فساد المعنى، أى مما ليس بمقصود .

وشبه هذا يعنى ما كان العطف فيه يوهم خلاف المقصود بكمال الانقطاع ، أنه يشتمل علي مانع من العطف وهو إيهام خلاف المراد ، كما أن المختلفتين إنشاء وخبرا والمتفقتين اللتين لا جامع بينهما يشتمل على مانع ، لكن هذا دونه ؛ لأن المانع فى هذا خارجىّ ، ربما يمكن دفعه بنصب قرينة ، ويسمي مثل ذلك الفصل قطعاً ؛ لكون عطفها عليها موهما لعطفها علي غيرها قطعاً ؛ لكونه قاطعاً للوهم نحو[1] :

---

(١) وتظن سلمى أننى أبغى بها بدلا ، أُراها فى الضلال تهيم

البيت لا يعلم قائله ، معاهد التنصيص ١/٢٧٩ ـ المفتاح ٢٦١ .

والشاهد فيه ، عدم عطف الجملة الثانية على الأولى لكونه موهما لعطفها على غيرها ؛ لأن بين الجملتين الخبريتين مناسبة ظاهرة لاتحادهما فى المسند لأن معنى أُراها أظنها ، والمسند إليه فى الأولى محبوب وفى الثانية محب ، فلو عطف أراها على تظن لتوهم أنه عطف على أبغى وهو أقرب إليه ، فيكون من مظنونات سلمى ، وليس كذلك .

/٨١ب وَتَظُنُّ سَلْمَي أَنَّنِي أَبْغِي/

أي أطلب محبوبة أخري غيرها ، والباء في بِهَا متعلق بقوله بَدَلا

أُراهـا في الضَّـلاَلِ يَهِيـمُ

أي تحير في أودية الضلال ، فبين جملة تظن وجملة «أراها» مناسبة ظاهرة ؛ لاتحادهما في المسند ، أي لاتحاد المسندين ؛ لأن المعنى : أراها : أظنها ، وكون المسند إليه في الأولي محبوباً ، وفي الثانية محبّا ، لكن ترك هذا العطف ، لئلا يتوهم أنه عطف علي أبغي ، وهو أقرب إليه، فيكون من مظنونات سلمي ، وليس كذلك ، يعني لو عطف أراها علي تظن سلمي ، لكان صحيحاً ؛ إذ لا مانع من العطف عليه ؛ إذ المعنى : أن سلمي تظنني كذا ، وأنا أظنها كذا ، وهذا المعنى صحيح ، ومراد للشاعر ، إلا أنه قطعها ولم يقل وأراها ؛ لئلا يتوهم السامع أنه عطف علي أبغي فيفسد المعنى[1] ؛ إذ المعنى أن سلمي تظن أنني أبغي بها بدلا، وتظن أنني أظنها تهيم في الضلال ، وليس هذا مراده ؛ لإن مراده أني أحكم علي سلمي بأنها تهيم في الضلال ، حيث تزعم أنني أبغي بدلا منها .

وقيل يحتمل الاستئناف ، أي لأنه مبنى علي سؤال مقدّر ، وهاهنا محل ورود السؤال كأنه قيل : كيف تُراها في هذا الظن ؟ فقال : أراها تتحير ، يعني في أودية الضلال .

ومن هذا القبيل قطع : الله يستهزئ بهم عن الجملة الشرطية ، أعنى قوله : ﴿ وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ [2] فإن عطف لفظة الله [3] عليها يوهم عطفه علي جملة قالوا ، أو جملة إنا معكم ، وكلاهما فاسد كما مر .

---

(١) ويفسد المعنى .

(٢) سورة البقرة آية : ١٤ .

(٣) الآية التي بعدها وهي ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾ آية : ١٥ .

فظـهـر أن القطع أيضاً للاحتياط ، كما فى هذا البيت ، لا للوجوب كما زعمه السكاكى[1] ؛ لأنه لم يبين امتناع عطفه علي الجملة الشرطية .

أو كان بينهما شبه كمال الاتصال ، بكونها ، أى بأن تكون الثانية جواباً لسؤال اقتضته الأولي بفحواها ، فتفصل الثانية كما يفصل الجواب عن السؤال ؛ لما بينهما من الاتصال ، يعنى / هذا هو الموضع الرابع من مواضع الفصل الأربعة المتقدمة ، وهذا يحتمل التفسيرين فتنزل الأولي[2] منزلة السؤال ، وتنزل الثانية منزلة الجواب ، وكلاهما صحيح ، فتفصل الثانية عن الأولي ، كما يفصل الجواب عن السؤال ، لما بين السؤال والجواب من الاتصال ؛ لأن السؤال يقتضى الجواب البتّة . ٨٢/أ

وقال السكاكى[3] : ينزل ذلك السؤال الذى تقتضيه الأولي وتدل عليه بالفحوي منزلة السؤال الواقع ، ويطلب بالكلام الثانى وقوعه جواباً له عن الكلام الأول ، وتنزيل السؤال بالفحوي منزلة الواقع ، إنما يكون لنكتة : كإغناء المتكلم السامع السائل عن السؤال ؛ إذ يحتمل علي تقدير عدم الجواب ، أن يسأل عنه السامع ، فأغناه المتكلم بذكر الجواب عن السؤال[4] .

أو مثل : ألا يسمع من السامع شيئا ، تحقيراً للسائل وكراهة لكلامه .

أو مثل ألا يقطع[5] كلامك كلامه .

---

(١) المفتاح ص : ٢٦٢ .
(٢) الأول .
(٣) المفتاح ص : ٢٦٢ .
(٤) عن كافة السؤال .
(٥) لا ينقطع .

أو مثل القصد إلي تكثير المعنى بتقليل اللفظ ، وهو تقدير السؤال ، وترك العاطف ، وغير ذلك .

وحاصل البحث : أن ينزل الجملة المتضمنة للسؤال منزلة السؤال .

والسكاكى[1] ينزل المقدر منزلة السؤال الواقع ، ويسمي مثل هذا الفصل ، يعنى يسمي مثل هذا استئنافا .

وهذا تسمية الشيء باسم سببه باعتبار أنه سبب استئناف الثانية عن الأولي ، لابتنائها علي اعتبار سؤال ، يقطع كلام المتكلم عما قبله ، كما يسمي الفصل عطف الثانية علي الأولي موهما لعطفها علي غيرها قطعا علي ما ذكر ، وإن كان القطع موجوداً فى كل واحدة منهما ؛ بل الجملة الثانية نفسها استئنافا وهو تسمية الشيء باسم ما يجاوره .

فلفظ الاستئناف علي اصطلاحهم يطلق علي معنيين ، كما تسمي مستأنفة ؛ لكونها جواباً عن السؤال الذى اقتضته الأولي .

والاستئناف سواء أريد به فصل الثانية أو نفسه[2] ثلاثة أضرب ؛ لأن السؤال / الذى تضمنته[3] الأولي ، سواء كان ذلك السؤال عن سبب الحكم مطلقا نحو[4] :

/٨٢ب

قَالَ لِى : كَيْفَ أَنْتَ ؟ قُلْتُ عليلُ

---

(١) كما فى قوله تعليقاً على قول الشاعر :

وتظن سلمى أننى أبغى بها   بدلا ، أراها فى اضلال تهيم

قطع « أراها » ليقع جواباً لهذا السؤال على سبيل الاستئناف ـ المفتاح ص ٢٦١ .

(٢) وهذه العبارة وردت بنصها فى حاشية الدسوقى ، الشروح ٥٧/٣ .

(٣) الذى تضمنه .

(٤) البيت قائله غير معروف ـ الدلائل ص ٢٣٨ غير منسوب .

قال لى : كيف أنت ؟ قلت : عليل   سهر دائم وحزن طويل

يقول العباسى : ولا أعرف قائله .

والشاهد فيه : وقوع الجملة الثانية مستأنفة جواباً عن الجملة الأولى المتضمنة للسؤال ، أى ما بال علتك ؟ قال : سهر ـ معاهد التنصيص ١٠٠/١ ، ٢٨٠ .

أى مع المبتدأ المحذوف ، يعنى أنا عليل ، جواب سؤال محقق وهو قول القائل ؛ كيف أنت ؟ ولا شاهد فيه ، فكأنه قيل فى السؤال : ما سبب علتك ؟ أو ما بالك عليلا ؟ فقيل فى الجواب :

سَهَـرٌ دَائِمٌ ، وَحُـزْنٌ طَـوِيلُ

أى مع المبتدأ المحذوف ، يعنى سبب علتى سهر دائم ، جواب سؤال مقدر نشأ من جواب السؤال الأول ، أعنى قوله : أنا عليل ، فكأن السائل عاد وسأل عن مطلق سبب علته من غير أن يقول : هل سبب علتك كذا وكذا ، ففصل قوله : سهر دائم عما قبله ؛ لوقوعه موقع الجواب ، وهو محل الشاهد ، حيث لم يقل :وسهر دائم ، وهذا بقرينة العرف والعادة ؛ فيكون السؤال فى البيت عن السبب المطلق ، لا عن السبب الخاص ؛ لأنه إذا قيل : فلان مريض ، فإنما يسأل عن مرضه وسببه ، لا أن يسأل عن سببه الخاص بأن يتردد فيه ، فيقول : هل سبب علته كذا وكذا ، حتى يلزم التأكيد فى الجواب كما هو شأن المتردد ، لا سيما السهر والحزن ، فإنه لما يقال : هل سبب مرضه السهر والحزن لأنهما أبعد الأسباب ، فعلم بذلك وبعدم التأكيد أن السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص ، أو كان عن سبب خاص لهذا الحكم ، أى فى الجملة الأولى ، وكل موضع أمكن فيه تقدير الخاص صحّ تقدير العام من غير عكس ، وتقدير الخاص أولى نحو : ﴿ **وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ** ﴾ [1] أى كأنه قيل : هل النفس أمارة بالسوء ، فقيل : إن النفس لأمارة بالسوء ، فالتأكيد دليل أن السؤال عن السبب الخاص ؛ لأن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد ، أى لكون المخاطب خالى الذهن ، وهو الضرب من السؤال ، وهو الذى يكون عن / سبب خاط للحكم يقتضى تأكيد الحكم الذى يكون فى الجملة الثانية لأن السائل لما كان طالباً لخصوصية السبب لا الماهية ، يعلم أن السؤال جملة ٨٣/أ

(١) سورة يوسف آية : ٥٣ .

طلبية تقتضى تأكيد حكمها كما مر فى أحوال الإسناد ، من أن المخاطب إذا كان متردداً طالباً يحسن تقوية الحكم بمؤكد ، فعلم أن المراد بالاقتضاء علي سبيل الاستحسان لا علي سبيل الوجوب ، وإنما أكد فى الآية بتأكيدين : إن واللام مع أن المتردد يكفيه تأكيد واحد ؛ لاستبعاد كون نفوس الأنبياء أمارة بالسوء . فإذا قلت : اعبد ربك ، أى هل العبادة حق له ؟ وإذا قلت فالعبادة حق له ، فهو بيان ظاهر لمطلق السبب ، ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل .

وإذا قلت : العبادة حق له ، فهو وصل خفىّ تقديرى الاستئناف ، جواب للسؤال عن مطلق السبب ، أى : لم تأمرنا بالعبادة له ؟ وهذا أبلغ الوصلين وأقواهما .

فتتفاوت هثه الثلاثة حسنا وقبحا ، وفضيلة وخسة[1] بحسب تفاوت المقامات .

أو كان غير السبب من المزكورين ، أى[2] وهما : المطلق والخاص نحو : ﴿ **قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ** ﴾ [3] كأنه قيل : ماذا قال إبراهيم عليه السلام فى جواب سلامهم ؟ فقيل : قال سلام ، أى حياهم بتحية أحسن من تحيتهم ، أى قال سلام جواب سؤال مقدر ليس عن سبب عام ولا خاص ، كانت بالجملة الفعلية ، أى الدالة علي الحدوث ، أى فسلم سلاما .

وتحيته بالاسمية ، أى الدالة علي الدوام والثبوت أى سلام عليكم .

ثم الاستئناف قد يؤتى بإعادة اسم ما استؤنف عنه الحديث نحو : أحسنت أنت إلي زيد (زيد) حقيق بالإحسان[4] ، يعنى بالإحسان إليه ؛

(١) لكلمة غير ظاهرة فأثبتنا ما يتفق والسياق .

(٢) أو وهما : المطلق والخاص .

(٣) سورة هود آية : ٦٩ .

(٤) فى الأصل : أحسنت أنت إلى زيد حقيق بالإحسان فأثبتنا ما يتماشى مع النص .

لما فيه من الخصال المرضيّة ، والحال الحميدة ، بإعادة اسم زيد .

وقد يبني علي صفته دون اسمه ، أى ومن الاستئناف ما يكون المسند إليه / فى الجملة الاستئنافية صفة ما استؤنف عنه الحديث دون اسمه ، والمراد صفلة تصلح لترتيب الحديث عليه نحو : أحسنت إلي زيد صديقك القديم أهل لذلك ، أى والسؤال المقدر فيما يؤتي بإعادة اسم ما استؤنف عنه وما يبني علي صفته ، فلم إذن أحسن إليه ؟ وهل هو حقيق بالإحسان ؟ فالأول سؤال عن سبب عام ، والثانى عن سبب خاص ، وهذا أى الاستئناف المبنى علي الصفة أبلغ ، أى من الاستئناف بإعادة الاسم ؛ لكونه منطويا علي بيان السبب الموجب للحكم فيما بإذا كان السؤال المقدر عن سبب الحكم ؛ لأن ما فيه بيان السبب أدعي إلي القبول مما ليس كذلك ، كالصداقة القديمة فى المثال المذكور لما يسبق إلي الفهم من ترتب الحكم علي الوصف الصالح للعلمية أنه علة . ٨٣/ب

وههنا بحث ، وهو أن السؤال إن كان عن السبب فالجواب يشتمل علي بيانه لا محالة ، أى سواء كان بإعادة اسم ما استؤنف عنه أو مبنياً علي صفته ، وإلا لم يكن مقبولا ، ولم يكن من البلاغة فى شىء .

وإن كان السؤال من غير سبب ، فلا معنى لقوله فى بيان الأبلغية ؛ لاشتماله علي بيان السبب ، فلا وجه لترجيح الاستئناف المبنى علي صفة ما استؤنف عنه الحديث علي الاستئناف المعاد فيه اسم ما استؤنف عنه الحديث ، فلا وجه لاشتماله عليه ، كما فى قوله : ﴿ **قَالُوا سَلاَماً قَالَ سَلاَمٌ** ﴾ [1] يعنى فى كون السؤال فى الآية والبيت المتقدمين ، عن غير السبب .

ثم الاستئناف قد يحذف صدره ، أى الجملة المستأنفة عند قيام قرينة ، فعلا كان أو اسماً نحو : ﴿ **يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ**

(١) سورة هود آية : ٦٩ .

رِجَالٌ ﴾ [1] أُيسَبِّحُ رِجَالٌ ؟ أى فيمن قرأ مفتوحة الباء ، كأنه قيل : من يسبحه ؟ قيل يسبحه رجال ، فحذف صدر الاستئناف وهو يسبح للقرينة الدالة عليه ، وهو السؤال المقدر .

/٨٤أ وأما من قرأ بكسر الباء ، فلا يكون / مما نحن فيه ، لأن «رجال» فاعل يسبح الظاهر .

« ونعم الرجلُ زيدٌ » عند من يجعل المخصوص خبر المبتدأ ، أى وعليه نعم الرجل زيدا ، ونعم رجلا زيدا ، على قولٍ ، يعنى على قول من يجعل المخصوص خبراً لمبتدأ محذوف ، أى هو زيد ، ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر . وهو لما قيل نعم الرجل ، أو نعم رجلا ، كان الفاعل مبهما ؛ لكونه معهودا ذهنياً مظهراً أو مضمراً ، فسئل عن تفسيره بأنه من هو ؟ فقيل : زيد ، أى هو زيد ، كذا قال بعض الشارحين .

وفيه تأمل ؛ لأن المعهود الذهنى معلوم بين المخاطبين فلا يصح دليلا لابهامية الفاعل .

وأما من جعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبره ، فلا يكون من قبيل بحثنا .

وقد يحذف ، أى الاستئناف كله ، مع قيام شيء مقامه ، نحو أى قول الحماسىّ يهجو بنى أسد :

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْش[2] لَهُمْ إِلْفٌ ، أى إيلاف فى الرحلتين

---

(1) سورة النور آية : ٣٦ .

(2) زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ   لَهُمْ إِلْف وَلَيْسَ لَكُمْ إِلافُ

والبيت لمساور بن هدن بن قيس بن زهير يهجو بنى أسد وكان شاعراً إسلامياً ، شرح الحماسة للبتريزى ١٢/٤ ، وكان مساور يهاجى المرار بن قيس الفقعسى الأسدى .

وبعد البيت : =

المعروفتين لهم فى التجارة : رحلة فى الشتاء إلي اليمن ، ورحلة فى الصيف إلي الشام .

وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَافُ . أى موالفة فى الرحلتين المعروفتين كأنه قيل : أصدقنا أم كذبنا فى الزعم ، فقيل : كذبتم ؛ فحذف هذا الاستئناف كله ، وأقيم قوله : لهم إلف وليس لكم إلآف مقامه ، أى لدلالته عليه ، وبدون قيام شيء مقامه ، أى يحذف كل الاستئناف بدون قيام شيء مقامه ، اكتفاء بمجرد القرينة نحو : ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُون ﴾[1] أى هم نحن علي قول : أى علي قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ ، ثم حذف المبتدأ والخبر جميعاً من غير أن يقوم بشيء مقامه ، وهذا علي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف .

لما فرغ من بيان الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع فى بيان الحالتين المقتضيتين للوصل فقال :

ويجب الوصل فيما كان لها محل وحكم قصد لتشريك الثانية لها فيه نحو : زيد يكتب ويشعر للمناسبة / الظاهرة بينهما كما مر . /٨٤ب

أو قصد ربطها ، أى ربط الثانية بالأولي علي معنى عاطف سوي الواو ، كالتعقيب والتراخى والترديد ، فالعطف بذلك العـــاطف أى الذى هو غير الواو ، وكان العطف مقبولا من غير اشتراط أمر آخر نحـو: زيد دخل فخرة ، أو ثم خرج عمرو فى قصد التعقيب بالفاء أو المهـلة

= أولئك أومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو أسد وخافوا

والشاهد فيه : حذف الاستئناف وقيام شيء مقامه ، فكأنهم قالوا : أصدقنا فى هذا الزعم أم كذبنا ؟ فقيل : كذبتم ، فحذف هذا الاستئناف ، واقيم قوله : « لهم إلف وليس لكم إلاف » مقامة لدلالته عليه .

ومساور بن هند بن قيس بن زهير العبسى شاعر ، وكان جده مشهوراً فى الجاهلية ، ولاسيما فى حرب داحس والغبراء ، أدرك النبى ﷺ ولد قبل الإسلام بخمسين عاماً .

(١) سورة الذاريات آية : ٤٨ ، والماهدون : الباسطون .

بثم[1] ؛ وذلك لأن ما سوئ الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معان محصلة مفصلة فى علم النحو ، أى معلومة قبل هذا العلم فلا يحتاج إلى تمهيد هاهنا ، وذلك لأنه عرف فى علم النحو أن لغير الواو من حروف العطف معنى مخصوصاً زائدا علي مجرد الاشتراك ، مستدعيا نسبة مخصوصة بين الجمل كالتعقيب والتراخى والاستدراك ، فكأن مواضع استعماله معلومة قبل هذا العلم ؛ لأنه إن وجد بين الجلتين معنى من تلك المعانى صح العطف بذلك الحرف المخصوص به ، وعلم هناك موضع العطف ، وكذا فائدته معلومة ، وكذا قوله : كونه مقبولا ، وهو هنا إفادة هذا العاطف معنى مخصوصاً مستدعيا نسبة مخصوصة بين الجملتين ، فكان العطف بذلك العاطف مقبولا ، فإذا عطفت الثانية علي الأولي بذلك العاطف ظهرت الفائدة ، يعنى حصول معانى هذه الحروف بخلاف الوال فإنها [2] لا تفيد إلا مجرد الاشتراك ، أى بين التابع والمتبوع ، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابى ، أى فيما إذا كان للأولي محل من الإعراب ظاهر ، وأما فيما إذا لم يكن للأولي محل من الإعراب ، فإنه لم يكن فى قوة المفرد ، فلم يعلم موضع العطف بالواب بمجرد القواعد المتقدمة فى علم النحو ؛ بل لابد فى معرفته من وجود العلم بتلك القواعد ، مع أدني تنبيه فى هذا العلم ، فلذا قال : وأما فى غيره ففيه خفاء وإشكال ، وهو السبب فى صعوبة باب الفصل والوصل ، حتي بعضهم حصر البلاغة / علي معرفتهما ، يعنى ليس المراد فى حصرها فى ذلك أن الأمر كذلك ؛ بل التنبه علي صعوبة هذا الباب ودقة مسلكه .

/٨٥أ

أو كان بينهما كمال الانقطاع ، أى بألا يكون بينهما تعلق أصلاً بلا إيهام ، يعنى بدون أن يكون فى الأصل إيهام خلاف المقصود علي ما سيأتى :

---

(١) أو المهلة بثم .　　(٢) بخلاف الواو فإنه لا تفيد .

بأن تكون أحدهما[1] خبراً والأخري إنشاء بأيهام الغير ، أى لو ترك العطف لتوهم غير المراد ، نحو : لا وأيّدك الله ، أى فإنه لو قيل لا أيدك الله بدون الواو كما عليه كلام الأوساط[2] ، وهو الدعاء بنفى التأييد ، ويصير الدعاء للمخاطب دعاء عليه ، فقوله لا ، رد لكلام سابق ، كما إذا قيل : هل الأمر كذلك ؟ فقالوا : لا ، أى ليس الأمر كذلك ، فهذا أى قولهم ليس الأمر كذلك جملة خبرية ، وقوله وأيّدك الله إنشائية دعائية ، فبينهما كمال الانقطاع .

لكن لو ترك العطف لأوهم أنه دعاء علي المخاطب بعدم التأييد ، مع أن المراد الدعاء له بالتأييد[3] ، فجيء بالواو العاطفة لدفع هذا الإيهام كما ترك فى قوله «أراها» لدفع إيهام الغير ، أى وحكي أن هارون الرشيد[4] سأل كاتبه عن شيء ، فقال الكاتب في جوابه ، لا وأيّد الله تعالي أمير المؤمنين ، فخلع هارون عليه خلْعَة[5] ؛ لأنه راعي حسن الأدب فى رعاية باب التفاؤل ، وهذا من كلامَ البلغاء .

أو التوسط بين الكمالين ، أى حالى كما الانقطاع ، وكمال الاتصال ، باتفاقهما ، أى باتفاق الجملتين خبراً وإنشاء ، لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، مع وجود الجامع بينهما . فالشق الأول قسمان ؛ لأنهما

---

(١) بأن تكون إحديهما .

(٢) كما عليه الكلام الأواسط .

(٣) مع أنه المراد الدعاء له بالتأييد .

(٤) هارون الرشيد : خامس الخلفاء العباسيين وأوسعهم شهرة (٧٨٦ - ٨٠٩م) ابن الخليفة المهدى ثالث خلفاء بنى العباس ، أمه الخيزران ، وكان لها نفوذ كبير فى زمن الهادى (٧٨٥ - ٧٨٦م) حاول الهادى خلع هارون من ولاية العهد وتولية ابن له فلم ينجح ، ويعتبر حكم الرشيد الأوج الذى بلغه سلطان العباسيين ، ثار عليه الخوارج فأخضعهم وأضعف شوكتهم ، عهد بولاية العهد لابنه الأمين بن زبيدة التى كان لها أثر فى السياسة ، وعهد بعد ذلك بسنوات للمأمون بعد الأمين بالرغم من أن المأمون يكبر الأمين سنا - الموسوعة العربية الميسرة .

(٥) تقول خلع عليه خلْعَة ، والخلعة : خيار المال - الصحاح مادة خلع .

أى الجملتين الخبريتين لفظا ومعنى ، والإنشائيتين لفظاً ومعنى ، إما خبريتان أو إنشائيتين .

والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام .

لأنهما إن كانتا إنشائيتين معنى .

فاللفظان إما خبران .

أو الأولي خبر والثانية / إنشاء .

أو العكس .

وإن كانتا خبريتين معنى :

فاللفظان إما إنشاءان .

أو الأولي إنشاء والثانية خبر .

أو العكس .

فالمجموع ثمانية أقسام ، أى الستة المذكورة مع المتفقتين خبراً ولفظاً ومعنى ، والمتفقتين إنشاء لفظاً ومعنى فيكون ثمانية :

مثال القسمين الأولين فى الاتفاق لفظاً ومعنى كقوله تعالي : ﴿ **يُخَادِعُونَ ا وَهُوَ خَادِعُهُمْ** ﴾ [1] وقوله ﴿ **إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِى نَعِيم ، وإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِى جَحِيم** ﴾ [2] فى الخريتين لفظاً ومعنى .

والمراد بالمثالين المتفقين خبراً لفظاً ومعنى ، والمتفقين إنشاء لفظاً ومعنى ، إلا أن الخبريتين المتفقتين فى اللفظ والمعنى مع جامعه فى قوله: ﴿ **إِنَّ الأبـرار** ﴾ إلخ ؛ لأن كلاً من الجملتين اسمية ، بخلاف قوله: ﴿ **يُخَدِعُونَ الله** ﴾ لأن الجملة الأولي فيه فعلية ، والثانية اسمية ، فالجامع بينهما اتحاد المسند وهو المخادعة ، وكون المسند إليه فى أحدهما مخادَعا، وفى الأخري مخادِعا .

---

(١) سورة البقرة آية : ٩ .

(٢) سورة الانفطار آية : ١٣ ، ١٤ .

وفى قوله : ﴿ إن الأبرار ﴾ إلخ التضاد فى المسند والمسند إليه واكتفي المصنف بثلاثة أمثلة ، مثالين للشق الأول وثالث للثانى نحو : ﴿ إنَّ الأبْرَارَ لَفِى نَعِيم . وإنَّ الْفُجَّارَ لَفِى جَحِيم ﴾ [1] . فى الخبريتين ، أى لفظا ومعنى مع جهة جامعة ، لأن كلاَ الجملتين اسمية ، وفيه التضاد فى المسند والمسند إليه لأن الأبرار ضد الفجار ، والنعيم ضد الجحيم ، ﴿ وَكُلُوا واشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا ﴾ [2] فى الإنشائيتين ، أى لفظا ومعنى ، والجامع بين الجمل الثلاث الإنشائية اتحادها فى المسند إليه مع ما بين الأكل والشرب والإسراف فى المناسبة .

ونحو هذا في الاتفاق معنى فقط قوله تعالي : ﴿ وَإذْ أخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِى إسْرائيلَ لاَ تَعْبُدُون إلاَّ الله ﴾ إلي قوله: ﴿ وَقُولُوا للنَّاسِ حُسْناً ﴾ [3] أى لا تعبدوا / يعنى أن قوله : لا تعبدون بمعنى لا تعبدوا ، وذلك كما تقول تذهب إلي فلان ، وتقول : كذا ، تريد الأمر ؛ لأنه أبلغ من صريح الأمر ، فعطف عليه بقوله : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْناً ﴾ لأنهما وإن اختلفتا لفظا ، لكنهما متفقتان معنى ؛ لأن لا تعبدون إخبار فى معنى الإنشاء ، أى لا تعبدون خبر فى معنى النهى ، فعطف عليه قولوا ، والجامع بينهما اتحادهما فى المسند إليه ، وأن كل واحدة منهما داخلة تحت أخذ الميثاق ، وأورد للاتفاق معنى فقط مثالا واحداً وأنه يمكن تطبيقه علي قسمين من الأقسام الستة[4] بيانه : ٨٦/أ

أن تكون الجملتان مع كونهما إنشائيتين معنى خبريتين لفظاً .

أو يكون الأولي خبراً ، والثانى إنشاء ، كقوله تعالي :

---

(١) سورة الانفطار آية : ١٣ ، ١٤ .

(٢) سورة الأعراف آية : ٣١ .

(٣) ﴿ وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحسانا وذى القربى واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسنا ﴾ سورة البقرة آية : ٨٣ .

(٤) من أقسام الستة .

﴿وإذْ أخَذْنَا﴾[1] الآية ، وبعبارة أخري قوله علي قسمين أحدهما الإنشاء معنى، واللفظ الأول خبر والثانى إنشاء .

وثانيهما الإنشائيتين معنى ، واللفظان خبران ، فتأمل .

وفى آية تفصيل آخر ترك للاختصار .

ثم من محسناته ، أى من **محسنات الوصل** ، أى وهو وصل إحدي الجملتين بالأخري بالعطف بعد وجود المصحح ، تناسب الجملة الفعلية والاسمية ، أى كونهما فعليتين أو اسميتين[2] . وتناسب المعنى واعتبار ذلك فى الفعليتين ، أى بأن يكون فعلاهما ماضيين أو مضارعين ونحو ذلك ، فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد فى أحديهما والثبوت فى الأخري ، يعنى إنما يحسن رعاية التناسب إذا كان المراد بالإخبار فى كل واحدة فى الجملتين مجرد النسبة بدون التعرض لقيد زائد نحو التجدد والثبوت ، وغير ذلك من القيود الزائدة علي مجرد الإخبار ؛ لأن التناسب اللفظى مطلوب / عندهم ، ولا مانع من رعايته ، فيحسن رعايته .

/٨٦ب

فالجامع المذكور من تجوزات العطف والتناسب فى محسناته . قلت قام زيد وقعد عمرو ، يعنى لا تقول : قام زيد وقاعد ، ولا عكسه .

وكذا زيد قائم وعمرو قاعد إلا لمانع ، يعنى لا يعدل عن هذا التناسب ، وهو التناسب اللفظى . إلا لمانع يمنع عن رعايته ، فإنه لا يراعي التناسب ؛ لأن رعاية المعنى أولي من رعاية اللفظ مثل : أن يراد فى أحدهما التجدد والأخري الثبوت ، أى وذلك كما إذا كان زيد وعمرو قاعدين ثم قام زيد دون عمرو ، فيقال : أى فيجب أن تقول : قام زيد وعمرو قاعد أى الآن ؛ لأنه إذا كان المراد مجدر النسبة كان المقصود حاصلا فى ضمن رعاية التناسب فيحسن رعايته .

(١) سورة البقرة آية : ٨٣ . ﴿ وإذا أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله ﴾ .

(٢) أو الاسميتين .

وإما إذا قصد معنى زائدا كما زكرنا ، فلا يحصل ذلك فى ضمن رعاية التناسب ، فيجب ترك التناسب لئلا يفوت المقصود .

أو فى أحديهما المعنى والأخري المضارعة ، يعنى كما إذا أريد بفعل ماض مجرد المعنى وبآخر حكاية الحال الماضية ، فإنه يحوز عطف الماضى أو المضارع علي آخر .

أو يراد بأحديهما الماضي وبالآخر ، أى المضارع مثل قوله تعـالي : ﴿ **إنّ الذين كفروا ويَصدُّون عَنْ سَبيل ا** ﴾ [1] وقوله تعالي : ﴿ **فريقاً كذّبوا وفريقاً يقتُلون** ﴾ [2] فيقال : زيد قام وعمرو يقعد .

أو فى أحديهما الإطلاق وفى الأخري التقييد بالشرط ، أى مثل : أكرمت زيداً ، وإن جئتنى أكرمك ، فقصد فى الأولي [3] ، وفى الثانية التقييد بالشرط ، وهو حصول المجيء ، وهذا كقول [4] تعالي : ﴿ **وقالوا لولا أنزل عليه ملك ، ولو أنزلنا ملكاً لقضي الأمر** ﴾ [5] الآية يعنى أن جملة قالوا إلخ مطلقة ، / وجملة الجزاء لقضي الأمر مقيدة بالشرط ، وقوله ﴿ **ولو أنزلنا ملكاً** ﴾ [6] . /٨٧أ

ومن تتمة الفصل والوصل بحث ربط الحال بالواو وعدم ربطها ، فليطلب فى المصوّل [7] .

* * *

(١) سورة الحج آية : ٢٥ .
(٢) سورة المائدة آية : ٧٠ .
(٣) أثبتنا ما يكمل النص .
(٤) وهذا لقوله تعالى .
(٥) سورة الزنعام آية : ٨ .
(٦) مقيدة بالشرط ، أى مقيدة بقوله تعالى ﴿ **لولا أنزل عليك ملك** ﴾ .
(٧) نظر فى المطول باب العطف ، وكذلك باب وأما كونه جملة .

الباب الثامن

الإيجاز (والإطناب)

الإيجاز قدمه لأنه أعلى مرتبة واعتباراً فى البلاغة ، وعقّبه بالإطناب لمناسبة بينهما .

وهو أى الإيجاز : التعبير عن المقصود ، أى هو أداء المعنى المراد بناقص، أى بلفظ ناقص من عبارة المتعارف، واف لأصل المراد، احترز به عن الإخلال، وهو أن يكون اللفظ ناقصا عن أصل المراد غير واف ببيانه.

والإطناب ، وهو : التعبير عن المراد بزائد أى بلفظ زائد على الأصل المراد لفائدة .

احترز به عن التطويل ، وهو كون اللفظ زائداً على أصل المراد بلا فائدة ، مع كون الزائد غير متعين .

وعن الحشو ، وهو زيادة معينة[1] بلا فائدة سواء كان محلاً لأصل المراد أو لا .

والمساواة ، وهو التعبير عن المراد بمساواة ، أى بلفظ لا ناقص ولا زائد ، واف لأصل المراد نحو قوله تعالى : (**وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السيِّءُ إلاَّ بأَهْلِه**) [2] فإن معناه مطابق للفظه .

قدمها[3] فى التمثيل لكونها أصلاً مقيسا عليه ، وتعلقه ببحثها .

والإيجاز قسمان :

أحدهما : إيجاز قصر ، وهو الذى لا حذف فيه ، أى لا يكون

(١) وهو زائدة معينة .

(٢) سورة فاطر آية : ٤٣ .

(٣)أى المساواة .

إيجازه بسبب الحذف نحو قوله تعالى : (**وَلَكُمْ فى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**) [1] فإن معناه كثير ولفظه يسير ؛ لأن معناه أن الإنسان إذا علم أنه متى قَتَل قُتل ، أى متى قتل ظلماً اقتص منه ، لا متى قتل مطلقا ؛ لأنه لو قتل بحقّ لم يجب عليه القصاص ، فكأنه كان ذلك داعيا إلى ألا يقدم على القتل ، فارتفع بالقتل الذى هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض / وكان ارتفاع القتل حياة لهم ، ليس فيه حذف ، وأما تقدير الفعل فى لكم ، إنما هو مجرد رعاية أمر لفظى ، يعنى ليس فيه حذف شىء مما يؤدى أصل المراد ، واعتبار الفعل الذى يتعلق به الظرف رعاية القواعد النحوية وهو أن حرف الجر لابد من أن يتعلق بفعل ، أى أو بما فيه رائحة الفعل ، على أن الظرف لما سدّ مسدّ الفعل صحّ أن ليس به حذف مما يؤدى أصل المراد ، يعنى لو ذكر كان تطويلا .

٨٧/ب

فإن قلت : أليس فيه حذف الفعل الذى يتعلق به الظرف ؟ .

قلت : لما سد الظرف مسدّه وجب تركه لعدم احتياج تأدية أصل المراد إليه حتى لو ذكر لكان تطويلا[2] ، وصح أن يقال ليس فيه حذف شىء مما يؤدى به أصل المراد ، وتقدير الفعل إنما هو مجرد رعاية أمر لفظى ، وهو أن حرف الجر لابد أن يتعلق بفعل .

وخير الكلام فى هذا المعنى قولهم : (القَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتل)[3] ومما قالته العرب فى هذا المعنى : القتل إحياء للجميع ، وأكثَر القتل ليُقتل القاتل[4] فى مقام القصاص حياة .

---

(١) سورة البقرة آية : ١٧٩ .

(٢) لكان تطويل .

يقول الرمانى : « وقد استحسن الناس من الإيجاز قولهم : القتل أنفى للقتل ، وبينه وبين لفظ القرآن تفاوت فى البلاغة والإيجاز وذلك يظهر من أربعة أوجه : إنه أكثر فى الفائدة . وأوجز فى العبارة . وأبعد من الكلفة بتكرير الجملة . وأحسن تأليفاً بالحروف المتلائمة ، ثم يفصل ذلك . النكت فى إعجاز القرآن ص ٧٠ الرمانى ط دار المعارف .

(٣) أى : القتل قصاصا ناف للقتل ظلماً .

(٤) ليقتل القتل .

وفضله على قولهم بوجوه ، يعنى قوله تعالى : ﴿ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ ﴾ [1] على قولهم القتل أنفى للقتل بوجوه سبعة :

منها : **قلة الحروف** ، فإن الحروف الملفوظة للنظم أحد عشر بالتنوين، وبدونه عشرة ، وحروف قولهم : القتل أنفى للقتل أربعة عشر ، يعنى المعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة ؛ لأن الإيجاز إنما يتعلق بالعبارة لا الكتابة ، وتسقط همزة القصاص ، لسقوطها وعدم ثبوتها فى العبارة ، فتبقى عشرة أحرف ، أو أحد عشر حرفاً على اعتبار التنوين ، وعلى اعتبار أنه تابع لحركة الآخر فيسقط فى الوقف / فلا اعتبار به ؛ لأنه ثابت فى حال دون حال . ‎/٨٧ب

ومنها **كونه نصاً على المطلوب** ، يعنى الحياة فى الآية ، لأنها المطلوب الأصلى ؛ لأن نفى القتل إنما يراد لحصول الحياة والتنصيص على المطلوب الأصلى أولى من التنصيص على غيره ، بخلاف قولهم المذكور ، فإنه لا تصريح فيه .

ومنها **التعظيم** المستفاد من تنكير حياة ، فالمعنى فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة ، أى عظيمة لهم ، تحصل للناس بسبب مشروعيته القصاص ، فتنكير حياة على هذا للتعظيم ؛ لأنه قد يقتل جمع بواحد ، أو النوعية ، أى لكم فى القصاص نوع من الحياة ، وهى الحياة الجاهلية للذى يقصد قتله ، والذى يقصد القتل ، أى (لا)[2] لأنه قاتل بالفعل ؛ بل بالقوة ، لارتداعه عنه بوقوع العلم بالاقتصاص أى حاصله أن الإنسان إذا علم أنه متى قتلَ قُتل ارتدع بذلك عن القتل ، فسلم هو وصاحبه الذى همّ بقتله، فصار شرعية القصاص سبباً لحياتهما

ولتنكيرها فائدة أخرى ، وهى أن القصاص ليس بمقتض للحياة

(١) سورة البقرة آية : ١٧٩ .

(٢) أضفنا كلمة لا حتى يستقيم النص .

على الإطلاق ؛ بل لحياة منكرة ؛ لأن شرعية القصاص لا تكون رادعة عن الإقدام على القتل دائما ؛ بل غالباً .

ومنها **اطراده** ؛ لأن كل قصاص سبب للحياة بغير عكس ؛ لأن القتل ظلماً ليس أنفى للقتل ؛ بل أدعى له ، ونحوها يعنى يكون قوله : ﴿ **وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾[1] ، مطردا أى كل فرد من القصاص سبب للحياة ، إذ الاقتصاص مطلقاً سبب ، يعنى القتل الذى هو أنفى للقتل ما يكون على وجه القصاص للحياة ، بخلاف قولهم فى مطلق القتل ؛ لأن القتل ظلماً ليس أنفى للقتل ؛ بل أدعى له ، قد يكون / أنفى للقتل كالذى يكون على وجه القصاص ، وقد يكون أدعى للقتل كالقتل ظلماً ؛ لأنه يقتل القاتل بسبب قتل الغير ظلما ، فيكون هذا النوع فى القتل أدعى له .

٨٨/ب

ومنها **خلوه** ، أى خلو قوله : ﴿ **وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾[1] عن التكرار ، بخلاف قولهم ، فإنه يشمل تكرار القتل ، والتكرار من عيوب الكلام .

واستغناء قوله : ﴿ **وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ** ﴾ عن تقدير محذوف ، بخلاف قولهم فإنه يحتاج إليه ، أى القتل أنفى للقتل فى تركه .

والمطابقة ، أى استعماله على صيغة المطابقة ، وهى الجمع (بين) المتضادين كالقصاص والحياة .

والثانى : إيجاز حذف :

وهو ما يكون بحذف شىء من الكلام ، أى وهو جزء جملة ، فهو حذف لمضاف واقع فى الكلام عمدة كان أو فضلة مفرداً كان أو جملة، يعنى ليس المراد بجزء الجملة ما يكون عمدة ، أعنى ركناً للإسناد ؛ بل

(١) سورة البقرة آية : ١٧٩ .

أعم من ذلك فالمراد بالجزء هنا ما يذكر فى الكلام ويتعلق به ، ولا يكون مستقلا ، سواء كان عمدة أو فضلة ، مفرداً أو جملة نحو : ﴿واسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [1] أى واسأل أهل القرية .

أو حذف موصوف ، أى ذلك الجزء عطف على المضاف نحو قول العرجى [2] .

أَنَا ابْنُ جَـلاَ وَطلاَّعُ الثَّنَايَا [3]

أى ويجوز أن يكون الطلاّع مجروراً على أنه معطوف على جلا .

ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه معطوف على الابن ، لكن الأول هو الحق .

مَتَى أَضَعِ العِمَـامَةَ تَعْرِفُونِى

فقوله جلا ، جملة وقعت صفة لموصوف محذوف أى أنا ابن رجل جلا ، أى انكشف أمره ، أو كشف الأمور ، أى فجلا على هذا باق على فعليته ، وهو صفة موصوف محذوف فعلى التقدير الأول يكون / ١٨٩أ لازماً ، وعلى [الثانى] [4] متعدياً .

---

(١) سورة يوسف آية : ٧٢ .

(٢) والعرجى : نسبة إلي العرج : ناحية من مكة به ولد عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان ،فسمي العرجي ، ويقال : بل كان له مال بذلك الموضع فكان يقيم فيه ، ويقال : هو عبد الله ابن عمر بن عبد الله بن عمر بن عثمان بن عفان رضى الله عنه ـ الكامل ٥١/٢ .

(٣) أنا ابن جلا وطلاع الثنايا ... متي أضع العمـامة تعـرفونى

والبيت لتميم بن وثيل الرياحى كما جاء فى تحقيق الكامل للمبرد ٢٢٤/١ و ٣٨٠/١ ، وتمثل به الحجاج علي منبر الكوفة ٣١/١ ـ مجمع الأمثال للميدانى ، ولفظ البيت :

أنا ابنُ جلا وطلاّع الثنايا ... متي أضعِ العمـامة تعرفونِى

وهذا البيت من قصيدة أولها :

أفاطم قبل بينك متعينـى ... ومنعك ما سـألت كأن تبينى

ونسبها ابن قتيبة للمثقب العبدى (الشعر والشعراء ٢٣٤) .

والشاهد فى البيت ، إيجاز الحذف ، والمحذوف موصوف ، وهو هنا « رجل » من قوله أنا ابن جلا .

(٤) إضافة ما بين المعقوفتين لسلامة النص .

وقيل : جلا هنا علم وحذف التنوين باعتبار أنه منقول عن الجملة، أعنى الفعل مع الضمير، لا عن الفعل وحده، أى لأنه منقول عن الفعل على ما توهمه عيسى بن عمر النحوى [1]؛ لأن هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل حتى يكون تأثيره فى منع الصرف .

وقيل إن الصفة إذا كانت جملة لا يحذف موصوفها إلا بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله فى المجرور بمن أو بفى كقوله تعالى : ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ ﴾[2] وكذلك «ما فى القوم دون هذا» أمر فى غيره نادر

والثنيّة : العقبة ، وفلان طلاع الثّنايا ، أى ركّاب لصعاب الأمور .

أى حاصله : أنا ابن رجل منكشف الأمر بين الناس المشهور فيما بينهم ، المعروف بالسيادة وجلالة القدر فإنى متى أضع عمامتى تعرفونى، كما تعرفوننى[3] بالعمامة واللباس الظاهرين[4] .

أو صفة وهى قوله صالحة ، أى حذف صفة نحو قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ [5] أى كل سفينة صالحة أو صحيحة أو سليمة أو غير معيبة بدليل ما قبله ، فأردت أن أعيبها ، أى لدلالته على أن الملك كان لا يأخذ المعيبة .

أو شرط، أى حذف شرط نحو قوله تعالي: ﴿ فاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ ﴾ [6]

---

(١) عيسي بن عمر الثقفى نحوى ومقرئ من أهل البصرة ، أخذ عن أبى إسحق ، وأخذ عنه الأصمعى والخليل وسيبويه ، تشدد فى تطبيق القياس علي اللغة ، وخطأ الشعراء الذين لم يتفقوا مع القياس . توفى سنة ٧٦٦م ـ الموسوعة الميسرة .

(٢) (**وأنا منّا الصالحون ومنّا دون ذلك**) سورة الجن آية : ١١ .

(٣) كما تعرفونى .

(٤) الظاهران هكذا ورد وهو واضح الخطأ .

(٥) سورة الكهف آية : ٧٩ .

(٦) سورة الشوري آية : ٩ .

أى إن أرادوا ولياً فالله هو الولى لا غيره ، يعنى إن أرادوا وليا بحق فالله هو السيد الولى الذى يجب أن يتولى وحده .

أو جوابه ، أى حذف جواب الشـرط للاختصار نحو قوله تعـالى : ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُون** ﴾[1] الآية هذا شرط جوابه محذوف للاختصار ، يعنى جواب إذا الشرطية محذوف وهو قوله : أى أعرضوا ، بدليل ما بعده وهو / قوله تعالى ﴿ **وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلاَّ كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِين** ﴾[2] فإن معرضين يدل على أعرضوا .

أو لدلالته ، أى وحذف جواب الشرط لأجل الدلالة على أنه ، أى جواب الشرط شيء لا يحاط به أى بالوصف ، يعنى لا يمكن وصفه لفظاً ، (لعلو)[3] شأنه فترك ، أو لتذهب نفس السامع ، أى حذف لأجل ذهابها كل مذهب ممكن ، ولا يتصور مطلوباً ولا مكروها إلا وهو يجوز أن يكون الأمر أعظم منه ، يعنى بخلاف ما إذا ذكر فإنه يتعين ، وربما سهل أمره عنده ، ألا يرى أن المولى إذا قال لعبده : والله لئن قمت إليك، وسكت ، تتزاحم عليه منه الظنون المعترضة للوعيد ، ما لا يتزاحم لو أنه نص في مؤاخذته على ضرب من العذاب نحو قوله تعالى : ﴿ **وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّار** ﴾[4] أى لرأيت أمراً عظيماً ، فحذف للدلالة على أن الوصف لا يحاط به ، أو لذهاب نفس السامع كل مذهب ممكن ، هذا إذا جعل لو للشرط ، أما لو جعلت للتمني ، فلا تكون الآية مما نحن فيه؛ لأنها لا تقتضى جوابا .

أو حـذف لجملة مسـببة عن سـبب مذكور ، نحـو قوله تعـالى :

---

(١) سورة يس آية : ٤٥ .

(٢) سورة يس آية : ٤٦ .

(٣) الزيادة لسلامة النص .

(٤) سورة الأنعام آية : ٢٧ .

﴿ ليُحقّ الْحقّ ويُبْطـلَ البَاطلَ ﴾ [1] يعني هذه الآية بعـد قوله تعـالى : ﴿ ويُريدُ اللّهُ أنْ يُحقّ الْحقّ بكَلمَاته ويَقْطَعَ دَابرَ الكَافرين ﴾ [2] فهذا أى قوله تعالى : ﴿ ليحق الحق ﴾ إلخ مسبب مذكور سببه هو قوله ، أى فعل ما فعل يعنى فعل الله ما فعل ليحق الحق فى إثبات الإسلام وإظهاره، وإبطال الكفر ، فإن اللام فيه لتعليل الفعل المقدر ، ويجب أن يقدر المحذوف متأخرا عن قوله (ليحق الحق) ليفيد معنى الاختصاص / المراد من الآية .

/ ١٩٠أ

وقيل قوله : ليحق متعلق بيقطع ، فعلى هذا لا تكون الآية مما نحن بصدده .

أو حذف جملة سبب لمذكور ، يعني الجملة المحذوفة سبب لمسبب مذكور نحو قوله تعالى : ﴿ وَإذَا اسْتَسْقَى مُوسَى لقَوْمه فَقُلْنَا اضْربْ بعَصَاكَ الْحَجَرَ فانْفَجَرتْ منْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [3] إن قدر أى فضربه بها ، يعنى ضرب موسى بالعصا فانفجرت ، وتكون هذه جملة محذوفة ، وهى سبب لقوله فانفجرت ، أى ويجوز أن يقدر فإن ضربت بها فقد انفجرت فتكون المحذوفة جزء جملة هو الشرط ، فيكون على حد قوله تعالى : ﴿ فاللّهُ هُوَ الْوَليُّ ﴾[4] أى إن أرادوا ولياً بحق فالله هو الولى ، ومثل هذه الفاء تسمى فصيحة ، لأنها تفصح عن المحذوف ، أو لأنها لا يفصح عن معناها فى الأكثر إلا الفصيح أو لأنها لا تزاد إلا فى الفصيح لعدم معرفة غيره لموردها أو لأنها لا تفصح وتظهر ما فى ضمير المتكلم فى قصد سببية الجملة الأولى وسببية الثانية .

أو لأنه حذف المعطوف عليه معها مع كونه سبباً للمعطوف فى

---

(١) سورة الأنفال آية :٨.

(٢) سورة الأنفال آية :٧.

(٣) سورة البقرة آية : ٦٠.

(٤) (أم اتخذوا من دونه أولياء فالله هو الولى) سورة الشوري آية : ٩ .

تقدير شرط ، فإن لم يحذف المعطوف عليه لا تسمى سببية ، وإلا فتعقيب ، إلى غير ذلك .

أو لا سبب أصلا نحو قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُون ﴾[1] على ما مر في بحث الاستئناف ، أى فى باب الفصل والوصل فى أنه على حذف المبتدأ والخبر ، أى حذف الجملة بأسرها وهذا على من يجعل المخصوص خبر مبتدأ ، أى محذوف ، أى نعم نحن .

أو حذف لأكثر من جملة واحدة ، أى ذلك المحذوف أكثر من جملة واحدة نحو قوله تعالى حكاية عن قول المستعبر عن يوسف الصديق عليه السلام : ﴿ أنا أُنَبِّئُكُمْ بتأويله / فأرسلون . يوسف ﴾[2] أى ٩١/ب فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ، يعنى فى هذه الآية خمس جمل مع مالها من المتعلقات محذوفة من أصل النظم إيثاراً للإيجاز ، وهذا قوله، أى فأرسلون ، فأتاه ، فقال له يا يوسف .

ثم اعلم أن فى الحذف قد يقام شىء مقام المحذوف ، يعنى فى واحد من الوجهين لابد من دليل يدل على المحذوف والحذف ، والمراد بقيام شىء مقام المحذوف أن يكون فيه دلالة على المحذوف ، وكان مقدماً عليه وإلا لم يكن قائما مقامه ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ ﴾ هذا شرط ، يعنى تسلية لرسوله عليه السلام وقوله : ﴿ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾[3] ليس جزاء الشرط ؛ لأن تكذيب الرسل من قبله متقدم على تكذيبه ، يعنى فلا يجوز أن يكون جواب الشرط ؛ لأن الجزاء مترتب على الشرط ومسبب له ، وهذا متقدم على الشرط ؛ بل هو سبب لمضمون الجواب المحذوف أقيم مقام الجواب وهو « فلا تحزن واصبر » يعنى قوله فقد كذبت إلخ سبب لعدم الحزن والصبر أقيم مقام مسببه ،

(١) سورة الذاريات آية : ٤٨ . وانظر ص ٢٧٥ .
(٢)سورة يوسف آية : ٤٦ .
(٣) سورة فاطر آية : ٤ .

فالمعنى فلا تحزن واصبر ، فقد كذبت رسل من قبلك .

وقد لا يقام شئ مقام المحذوف لقرينة أى اكتفاء بها كما مر من الأمثلة السابقة ، يعنى بها قوله تعالى : ﴿وَاسْأَلْ الْقَرْيَةَ ﴾[1] وغيرها ، ويدل على الحذف الفعل ، أى ليستدل على الحذف بالفعل ، يعنى لابد للحذف من دليل وأدلته كثيرة .

منها : أن يدل عليه الفعل مطلقا ، ويدل على تعيين المحذوف المقصود ، والأظهر نحو قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ ﴾ [2] فإن العقل يدل على أن هاهنا حذفا ، أى لأنه لا معنى لتحريم الذوات / ؛ لأن الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال لا بالأعيان ، والمقصود الأظهر، يعنى بحسب العادة والعرف .

٩١/أ

ومنها : أى من هذه الأشياء المذكورة فى الآية ، وهو الميتة والدم ولحم الخنزير (حرم)[3] تناولها ، فدل على تعيين المحذوف ، أى تناولها ، فيشمل أكلها وشرب ألبانها ، يعنى فإنها أيضاً حرام . وإن جاز أن يقدر هكذا : حرم عليكم أخذ الميتة واستعمالها أو الانتفاع بها ، إلا أن المقصود والأظهر منه : الميتة هو تناولها .

وقد يدل الفعل عليهما ، أى على الحذف وتعيين المحذوف معا نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ ﴾ [4] فإن العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى ، ويدل أيضاً على تعيين المحذوف ، أى أمره وعذابه ، أى أحدهما لا على التعيين ، يعنى لا يصح نسبة المجيء اللغوى إلى الله تعالى عقلاً ، وإنما يصح إسناده عند العقل إلى أمر الله تعالى، أو عذابه، فإنه يدل على أحدهما ، وليس المراد أنه يدل على تعيين الأمر وتعيين

(١) سورة يوسف آية : ٨٢ .

(٢) (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) سورة المائدة آية : ٣ .

(٣) الإضافة ليست فى النص فأثبتناها حتي يستقيم المعني .

(٤) سورة الفجر آية : ٢٢ .

العذاب ؛ لأن العقل لا مجال له فى ذلك .

وحاصله أن المحذوف الذى دل العقل على تعيينه هو أحد الأمرين من حيث هو ، لا أحدهما على التعيين .

وقد يدل عليه – أى على مطلق الحذف – العقل ، ويدل على التعيين العادة نحو قوله تعالى : ﴿ **فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ** ﴾[1] فإن العقل دال على أن هاهنا حذفا ، إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات الشخص ، يعنى لأن الإنسان إنما يلام على فعل كسبه ، لا على ذات غيره ، فدل العقل على أن فيه مضافا محذوفاً .

وأما تعيين المحذوف فإنه يحتمل ، أى أن يقدر ثلاثة تقديرات .

الأول : فى حبه المفرط ، يعنى لمتنّنى فى حبه ، كقوله تعالى : ﴿ **قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا** ﴾ أى قد أصاب حبه / شغاف قلبها ، وهو غلافه . ٩١ب/

أو فى مراودته ، أى الثانى يحتمل أن يكون تقديره لمتنّنى فى مراودته لقوله تعالى : ﴿ **تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ** ﴾[2] يعنى تخادعه امرأة العزيز ، وتطالبه مرة بعد أخرى برفق وسهولة لتنال شهوتها منه .

الثانى : فى شأن تقديره لمتنّنى فى شأنه حتى يشمل هذا التقدير التقديرين المذكورين ؛ لأن الشأن عام شامل للحبّ والمراودة ، فلذا لا يصح أن يقدر فى حبه ولا فى شأنه ، فدلت العادة[3] على تعيين الثانى ، أى مراودته ؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة ؛ إذ ليس اختياريا لقهره إياه ، أى لقهر الحب المفرط صاحبه بغلبته عليه والمقهور المغلوب فى شىء لا يلام عليه ، وإنما يلام على أمر داخل تحت كسبه وقدرته ، وهو هاهنا المراودة نظراً إلى العادة ؛ لأنه قادر على أن يدفعها عن نفسه .

---

(١) سورة يوسف آية : ٣٢ .

(٢) سورة يوسف آية : ٣٠ .

(٣) فدلت للعادة .

وقد يدل عليه العادة كما فى قوله تعالى : ﴿ لَوْ نَعْلَمُ قِتَالاً لاتَّبَعْنَاكُمْ ﴾[1] أى لو نعلم مكانا صالحا للقتال ، ولذلك أشاروا إلى البقاء بالمدينة ، أى ومن أدل تعيين المحذوف الشروع فى الفعل ؛ لأن الشروع مثلا إنما يدل على أن المحذوف هو الفعل الذى يشرع فيه . وأما الدلالة على الحذف فإنما هى من جهة أن الجار والمجرور لابد له من فعل يتعلق هو به على ما شهدت به القوانين النحوية ، ويدل على تعيينه الشروع ، ولذا قال : أو يدل على تعيين المحذوف الشروع فى الفعل ، يعنى يدل على الشروع فيه بعينه ، لا بشىء آخر فكان من أدلة تعيين المحذوف ، لا من أدلة تعيين الحذف ؛ لأن دليل الحذف هو أن الجار والمجرور لابد أن يتعلق بشىء كما ذكر، والشروع فى الفعل دل على أن ذلك الفعل هو الذى يشرع فيه نحو بسم الله ، أى اقرأ ، محذوف / عند الشروع فى القراءة ، أو كلْ عند الشروع فى الأكل أو نحوهما مما يبدأ ويشرع فيه بحسب المقام ، يعنى يقدر عند الشروع فى القيام أو القعود بسم الله أقوم أو أقعد .

٩٢/أ

وكذا كل فعل شرع فيه ، ويدل على تعيين المحذوف اقترن الكلام أو المخاطب به ، أى بالفعل ، يعنى أن يدل على تقدير الفعل ، كقولهم للمعرّس : بالرِّفَاء والبنين أى أعرست بلا نساء ، بالرفاء[2] : وهو الالتئام والاتفاق ، فإن كون هذا الكلام مقارنا لأعراس المخاطب دل على أن المحذوف « أعرست » ، يعنى يقال : رفأت الثوب إذا أصلحت ما وهى منه .

* * *

(١) سورة آل عمران آية : ١٦٧ .

(٢) الصحاح مادة رفأ .

أنواع كثيرة ، يعنى على ما ذكر فى الشرح تسعة [أنواع][1]

إن كان **ببيان بعد إبهام** ، أى ليرى المعنى فى صورتين مختلفتين ؛ أحديهما مبهمة : وهى صورة الإجمال ، والأخرى موضحة : وهى صورة التفصيل ، « وعِلْمَان خيرٌ مِنْ عِلْمٍ واحد ، ولهذا مثل سائر .

قال الميدانى[2] : أصله أن رجلا وابنه سلكا طريقا ، فقال الرجل : يا بنى : أستبحث لنا عن الطريق ؟ فقال ابنه إنّى عالم ، فقال يا بنى «علمان خير من علم واحد » يضرب فى مدح المشاورة .

والبحث واقع لنكتة ، كزيادة التمكن فى النفس ، يعنى يكون الإطناب لأجل أن يتمكن المعنى فى نفس السامع مع زيادة تمكن إذا ألقى على سبيل الإبهام ، تشوقت نفسه إلى معرفته على سبيل التفصيل، فإذا ألقى على سبيل التفصيل مرة ثانية تمكن فى نفسه فضل تمكن ؛ لما جَبل الله النفوس عليه من أن الشىء إذا ذكر مبهما ثم بيّن ، كان أوقع عندها .

أو تكميل / لذة العلم بالمعنى ، لما لا يخفى من أن نيل الشىء بعد الشوق والطلب ألذّ إلى نفس السامع ؛ لأن الشىء إذا أبهم أولا حصل للسامع بسبب عدم إدراكه وعدم علمه بتفصيله ألم ؛ لأن الإدراك لذة ،

---

(١) وهى كما وردت فى الإيضاح للخطيب القزوينى .

الإيضاح بعد الإبهام ـ التوشيع ـ الخاص بعد العام ـ التكرير الإيغال ـ التنذيل ـ التكميل ـ التتميم ـ الاعتراض .

(٢) مجمع الأمثال للميدانى ٢٣/٢ ، المثل رقم ٢٤٦٢ ،

والميدانى هو : أحمد بن محمد أديب لغوى بنيسابور، أخذ عن الواحدى وغيره ، ألفّ فى النحو والصرف« الانموذج » « والنحو الميدانى » « والمصادر » «ونزهة الطرف فى علم الصرف » . وفى اللغة : « السامى فى الأسامى » و« قيد الأوابد من الفوائد » و « شرح المفضليات » وعرف بكتابه « مجمع الأمثال » ويعد من أكبر معاجم الأمثال . ت ١١٢٤م ـ الموسوعة العربية .

والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه مّا ألم ، فالمجهول إذا لم يحصل به شعور فلا ألم فى الجهل به ، وإذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم به وتألمت بفقدانها إياه ، فإذا حصل لها العلم به على سبيل الإيضاح كملت لذة العلم به ، للعلم الضرورى بأن اللذة عقيب الألم أكمل وأقوى[1] ، فكأنهـا لذتان ، لذة الوجـدان ، ولذة الخلاص عن الألم .

أو تفخيم الشىء المبين وتعظيمه فإيضاح نحو قوله تعالى : ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِى ﴾ [2] هذا يفيد طلب شرح شىء ما للطالب وهو موسى عليه السلام ، يعنى أنه لم يعلم ذلك إلا أنه يطلب شرح ما عنده ، ولم يعلم أن ذلك الشىء الذى يطلب شرحه ما هو ؟ فقوله (صدرى) يفيد إيضاح ذلك الشىء ، أى فكان هذا ألذ به لطلب الشرح من أن يقال : اشرح صدرى على الإيضاح الصرف بدون الإجمال أولا والتفصيل ثانياً ، والمقام مقام تأكيد الطلب ؛ لأن هذا الطلب منه عليه السلام ، إنما كان وقت إرساله المقرون بمقاساة المكارم ، المقتضى بأن يسأل ربه على أبلغ الوجوه، أن يشرح صدره ، ويجعله حليما حمولا يستقبل ما يرد عليه من الشدائد ، وعلى هذا كان التـأكيد بقوله تعالى: ﴿ وَيَسِّرْ لِى أَمْرِى ﴾[3] فإنه يسأل على أبلغ الوجوه أن يسهل عليه أمره ، الذى هو خلافة الله تعالى فى أرضه ، وما يصحبها من مزاولة جلائل الخطوب ، والأنسب أن يكون / هذا الإيضاح للتفخيم ، كما لا يخفى ، يعنى بالإيضاح الذى بعد الإبهام أنه يحتمل أن يكون للأغراض الثلاثة المذكورة . ٩٣/أ

وقد يكون لتفخيم الشىء المبين وتعظيمه كقوله تعالى : ﴿ وَقَضَيْنَا

---

(١) الأكمل وأقوي .

(٢) سورة طه آية : ٢٥ .

(٣) سورة طه آية : ٢٦ .

إليْه ذَلكَ الأمْرَ أنّ دَابِرَ هَؤلاَء مَقْطُوعٌ مُصْبِحينَ ﴾ [1] وكقوله تعالى : **﴿ وَإذْ يَرْفَعُ إبْرَاهيمُ الْقَوَاعِدَ مِنْ الْبَيْتِ ﴾** [2] لم يقل قواعد البيت بالإضافة .

ومن الإيضاح بعد الإبهام باب نعم على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، لا على قول من يجعله مبتدأ وقدم عليه خبره ، فلما قيل : نعم الرجل أولا ، وفسره ثانيا .

أو كان ، أى الإطناب بمعطوفين أحدهما على الأخر ، مفردين بعد مثنى بمعناهما فتوشيع .

يعنى من الإيضاح بعد الإبهام **التوشيع** ، وهو فى اللغة لفّ القطن المندوف .

وفى الاصطلاح : أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول نحو قوله عليه السلام : « يَشبّ ابنُ آدمَ ويَشبُّ معَهُ خَصلْتَان » مثنى مفسر بقوله : « الحرْصُ وطُولُ الأَملِ »[3] . ولو أريد الاختصار لقيل : ويشب فيه الحرص وطول الأجل ، لكنه أبهم أولا ، ثم أوضح لما سبق ، يعنى الأغراض المعدودة ويسمى هذا توشيعا ؛ لأنه لما كان بمعناه لفّ القطن المندوف ، جعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لفّ القطن بعد الندف .

ويقال شبّ الغلام شبِب بالكسر ، إذا سما .

أو بختم الكلام ، عطف على قوله ببيانه . وفيه إشارة إلى أن لا يقال لا يختص بالشعر ؛ بل يأتى فى الكلام مطلقا بما يفيد نكتة يتم

---

(١) سورة الحجر آية : ٦٦ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٢٧ .

(٣) الخصلة : الخلّة .

يقول الخطيب فى الإيضاح ومنه : التوشيع وهو أن يؤتي فى عجز الكلام بمثني مفسر باسمين أحدهما معطوف علي الآخر ، كما جاء فى الخبر : يشيب ابن آدم ويشيب معه خصلتان: « الحرص وطول الأمل » ـ الإيضاح ٣٠٢ .

٩٣/ب المعنى بدونها **فإيغال**. من أوغل فى البلاد / إذا أبعد فيها نحو قوله تعالى: **﴿ اتْبَعُوا الْمُرْسَلِين . اتبعُوا مَنْ لاَيَسألُكُمْ أجْراً ﴾** (١) فقوله : **﴿ وَهُمْ مُهْتَدُون ﴾** إيغال ؛ لأن المعنى يتم بدونه لأن الرسل مهتدون لا محالة ، والنكتة زيادة الحث على اتباعهم والترغيب فيهم ، أى لا تخسرون منهم شيئا من دنياكم ، وتربحون صحة دينكم ، فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة .

وكقولها ، أى الخنساء فى مرثية أخيها صخر (٢) :

وإنّ صَخْراً لَتَأْتَمُّ الهُدَاةُ به

أى تقتدى الهداة به ، كَأَنَّهُ عَلَمٌ أى جبل مرتفع ، وهذا القول واف بالمقصود ، وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية ، فكأنها أتت بقولها : « رأسه نارُ » إيغالا وزيادة للمبالغة ، فإنها لما أرادت أن تصف أخاها صخرا بالاشتهار ، لم يقتصر بيان ذلك على تشبيهه بالعَلم ؛ بل جعلت فى رأس العلم ناراً للمبالغة فى ذلك البيان .

أو بتعقيب جملة بأخرى ، أى بجملة أخرى بمعناها ، أى بمعنى

---

(١) سورة يس آية : ٢١ .

(٢) لتأتم به هكذا ورد فى الأصل . والبيت كما فى الديوان :

وإن صخرا لتأتمّ الهداة به ⠀⠀ كأنه علم فى رأسه نـار

والخنساء هى تماضر بنت عمرو بن الشريد السلمى ترثي أخاها صخراً من قصيدة مطلعها :

قذى بعينك أم بالعين عوّار ⠀⠀ أم ذرفت إذ خلتْ من أهلها الدارُ

ديوان الخنساء ص ٤٩ ط بيروت .

والعلم : الجبل الطويل ، القذي : المرض ، العوار : القذي فى العين : الرمد .

والشاهد فيه : زيادة المبالغة فى الإيغال وهو قولها : « فى رأسه نار » فإن قولها « علم » واف بالمقصود ، وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية ، لكنها أتت بالتتمة إيغالا وزيادة فى المبالغة .

وقد أجمع أهل العلم بالشعر أنه لم تكن امرأة قبلها ولا بعدها أشعر منها ، وكانت وفاتها فى زمن معاوية بن أبى سفيان نحو خمسين من الهجرة .

انظر ترجمة الخنساء فى الأغانى ص ١٣ ، والشعر والشعراء ص ١٩٧ ، وخزانة الأدب ٢٠٧/١ .

الجملة الأولى ، يعنى تشتمل الثانية على معنى الجملة الأولى ، والمراد باشتمال الثانية على معنى الأولى إفادتها بفحواها ، لما هو عمدة البيان من الأولى ، وليس المراد إفادتها نفس معنى الأولى بالمطابقة ، فلا يكون على هذا قوله تعالى : ﴿ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾[1] من التذييل توكيدا ، أى للتأكيد وذلك علة التعقيب [2] أى يكون الإطناب بالتذييل ، وهو أعم من الإيغال ، من جهة أنه يكون فى ختم الكلام وغيره .

وأخص من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة وبغير التوكيد ، وهذا التعريف شامل لدخول بعض صور الإيغال فيه ؛ لأن لفظ النكتة فى تعريف الإيغال يصدق على التأكيد أيضاً / دخوله ، فهو أعم من الإيغال ١٩٤/أ من وجه، وأخص من وجه آخر، فالنسبة بينهما عموم وخصوص من وجه لتصادقهما فى مادة ، وانفراد كل منهما دون الآخر فى مادة أخرى، فجهة عموم التذييل من حيث إنه يكون فى ختم الكلام وفى غيره .

وجهة خصوصه من حيث إنه لا يكون بجملة للتأكيد .

وجهة عموم الإيغال من حيث كونه لجملة ومفرد للتأكيد ولغيره ، فيجتمعان فيما يكون الإيغال فيه بجملة للتأكيد ، فإنه يصدق عليه أنه إيغال وتذييل .

وينفرد الإيغال فيما يكون بالمفرد ، وفيما يكون لغير التأكيد مطلقا، أى سواء كان بالمفرد أو بالجملة .

وينفرد التذييل فيما يكون فى غير ختم الكلام .

وهو أن **التذييل** ضربان :

أحدهما : ما لم يستقل[2] بإفادة المراد ؛ بل توقف على ما قبله ،

---

(١) سورة التكاثر آية : ٣ ، ٤ .

(٢) أى تعقيب الجملة الثانية لما قبلها فتذييل .

يعنى أنه ضَرْب لم يخرج مخرج المثل ، بأن لم يستقل بإفادة المراد ؛ بل توقف على ما قبله ؛ لأن المراد لا يستفاد منه دون تعلقه بما قبله نحو قوله تعالى :

﴿ **ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِى إِلاَّ الكَفُور** ﴾ [1] .

على أن يكون المعنى وهل نجازى ذلك الجزاء المخصوص ؟ فيتعلق بما قبله ، أى فلا يصح أن تكون مثلا بمفردها .

واحترز به عن الوجه الآخر وهو أن يقال الجزاء عام [يشمل][2] كل المكافآت ، فلذا قال : وأما إذا كان الجزاء بمعنى المكافآت ، إن خيراً فخير وإن شراً فشر . أو استعمل بمعنى المعاقبة بمعنى عاقبناهم ، وهل يعاقب إلا الكفور يكون من الضرب الثانى .

وهو ما يستقل بإفادة المراد ، أى لعدم توقفه على ما قبله ، فيصح أن يكون مثلا ، يعنى استعمال الجزاء تارة أخرى فى معنى المعاقبة ، وأخرى فى معنى الإثابة ، فلما استعمل فى معنى المعاقبة فى قوله تعالى : ﴿ **جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا** ﴾ بمعنى عاقبناهم بكفرهم .

قيل : وهل نجازى إلا الكفور ، يعنى وهل نعاقب ؟ فعلى هذا يكون من الضرب الثانى ؛ لاستقلاله بإفادة المراد .

وضرب أخرج مُخرج المثل بأن تكون الجملة الثانية حكماً كلياً منفصلاً عما قبلها جاريا مجرى الأمثال فى الاستقلال والاستعمال ، ولذا قال : وأجرى مجرى الأمثال فى الاستقلال نحو قوله تعالى :

﴿ **وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ البَاطِلُ إِنَّ البَاطِلَ كَانَ زَهُوقاً** ﴾ [3] أى أخرج مخرج المثل وهو يفيد ما هو عمدة البيان لما قبله بدون تعلقه به ، وقد

---

(1) سورة سبأ آية : ١٤ .

(2) ما بين القوسين من عندنا ليفهم النص .

(3) سورة الإسراء آية : ٨١ .

اجتمع الضربان فى قوله تعالى : ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ . كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ** ﴾ [1] فقوله : ﴿ **أفإن متّ فهم الخالدون** ﴾ ، تذييل من الضرب الأول، وقوله:﴿ **كل نفس ذائقة الموت** ﴾ من الضرب الثانى . فكل منهما تذييل ، لعدم توقفه على ما قبله .

والتذييل « أيضاً » ينقسم قسمة أخرى ، ولفظ « أيضاً »، تنبيه على أن هذا تقسيم للتذييل مطلقا .

يعنى قد علم أنه ينقسم إلى القسمين المذكورين ، وهو أيضاً ينقسم بقسمة أخرى إلى قسمين أخريين .

ولولا قوله «أيضاً »لتوهم أن هذا تقسيم الضرب الثانى كما تُوهم ، نظرا إلى الأمثلة ، بعض من لم يتنبه بالتنبيه .

فالتذييل الذى يجب أن يكون لتأكيد الجملة السابقة إما أن يكون لتأكيد منطوق أى ما يفهم بالمطابقة ، كهذه الآية ، فإن زهوق الباطل منطوق فى قوله وزهق الباطل، فلذا قال : فالتذييل فى هذه الآية لتأكيد المنطوق .

وقد يكون لتأكيد المفهوم ، يعنى المراد بالمفهوم ما يلزم / من المنطوق ، كما فى قوله النابغة الذبيانى : ١٩٥/أ

وَلَسْتَ بمستبقٍ أخاً لاَ تَلُمُّهُ   عَلَى شَعَثٍ

يعنى لا تلمه بفتح التاء المثناة فوق وضم اللام من قولهم لمّ الله شعثه ، أى أصلح ما تفرق من أموره .

أىُّ الرِّجَالِ الْمهَذَّبُ ؟[2]

---

(١) سورة الأنبياء آية : ٣٤ ، ٣٥ .

(٢) ولست بمستبق أخا لا تلمّه   على شعث ، أى الرجال المهذّب ؟

البيت للنابغة الذبيانى من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ويمدحه .

أتانى – أبيت اللعن – أنك لمتنى   وتلك التى أهتم منها وأنصب

(ديوانه ص ٦٦ نشر دار كرم بدمشق) .

=

أى ليس فى الرجال منقّح الفعال مرضىّ الخصال .

قوله « لست » مخاطب و« لا تلمّه » حال من أخا ، لعمومه بوقوعه فى سياق النفى ، أو من ضمير المخاطب فى لست .

وهذا أحسن من أن يكون صفة لأخا ، لأنها تخصص الأخ والحال لا تخصصه ؛ بل يكون قيدا للعامل . والمراد بيان صحة مجىء الحال من النكرة لأن العموم من مسوغات الابتداء بالنكرة ، وانتصاب الحال عنها ، وليس المراد هنا أخاً بعينه ؛ بل كل من يصلح للأخوة ، فكان عاما ، فصح مجىء الحال عنه .

والمعنى لا تقدر على استبقاء مودة أخ ، حال كونك ممن لا تلّمه ولا تصلحه على تفرق ، وذميم خصال . وأى الرجال ؟ استفهام إنكارى، أى لا مهذب فى الرجال ، فصدر البيت دل بمفهومه على نفى الكامل من الرجال ، وعجزه تأكيد وتقرير لذلك المفهوم .

يعنى ملخصه أن ليس فى الدنيا صديق مهذب الأخلاق منزّه عن العيوب ، فإنك إن لم تعف عن زلته ، لم يبق لك أخ فى الدنيا ؛ لأن أهلها كلهم أهل النقصان ، وليس أحد مهذب الأخلاق ، وهذا مثل يضرب لمن رأى من صديقه زلّة، وأنت تريد أن يعفوها عنه وتقول البيت.

والشعث فى الأصل : انتشار الشعر وتغيره لقلة تعهده ، والمراد به هنا ما يكون من خصال غير مرضيّ .

= والنعمان هو : النعمان بن عمرو بن المنذر الغسانى من ملوك آ ل غسان فى الجاهلية وتوفي سنة ٣٢٣ ق هـ ـ الأعلام ٣٨/٨ .

ومطلع القصيدة :

أرسما جديدامن سعاد تجنّبُ   عفت روضة الأجداد منها فيثقب

والشاهد فيه : التذييل لتأكيد مفهوم ، فصدر البيت دل بمفهومه علي نفى الكامل من الرجال ، وعجزه تأكيد لذلك وتقرير ؛ لأن الاستفهام فيه إنكارى ، أى لا مهذب فى الرجال ـ معاهد التنصيص ٣٦٠/١ .

أو يكون الإطناب بأن يؤتى فى كلام يوهم خلاف المراد بما يدفع إيهام خلاف المقصود ، يعنى سواء كان ذلك / الواقع جملة أو مفردا /٩٥ب **فتكميل واحتراس .**

وهو التوقى والاحتراز ، وفيه توقٍ عن إيهام خلاف المقصود ، سواء كان ذلك الواقع واقعاً فى وسطه أىّ الكلام أو فى آخره ، نحو أى فلذا ذكر مثالين فالأول(١) :

فَسَقَى دِيَارَكَ – غَيْرَ مُفْسِدِهَا –

أى غير مفسد للديار ، وهو حال من فاعل سقى ، وهو صَوْبُ الرَّبِيع ، أى نزول المطر ووقوعه فى الربيع – يعنى غير مفسدها متوسط بين الفعل وفاعله ؛ دفعا لما يتوهم من قوله فسقى ديارك من كونه دعاء عليه بإفساد ديارها ؛ لأن وقوع المطر قد يكون سببا لخراب الديار وفسادها، وقوله غَيْرَ مُفْسِدِهَا دافع لهذا التوهم كما سيجئ ، (وَدِيمَةٌ) بكسر الدال مطر ليس فيه برق ولا رعد يدوم مدة أقلها ثلثا النهار والليل، وأكثرها تبلغ ما بلغت (تَهْمِى) أى تسيل ، ولما كان المطر قد يئول إلى خراب الديار وفسادها أتى بقوله غير مفسدها دفعا لذلك .

---

(١) جاء فى الديوان :

فسقي بلادك ـ غير مفسدها ـ صوبُ الغمام وديمةٌ تَهْمِي

والبيت من قصيدة يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفى (ديوان طرفه ص ٨٨ ط بيروت) ومطلعها

إن امرا سرفَ الفؤاد يري عسلا بما سحابة شتْمِي

والشاهد فيه التكميل : وهو هنا قوله « غير مفسدها » فإن نزول المطر قد يكون سبباً لخراب الدنيا وفسادها ، فدفع ذلك بتوسط قوله « غير مفسدها » .

وطرفه بن العبد هو : ابن سفيان بن سعد بن مالك ويقال : إن اسمه عمرو ، وسمي طرفة بسبب بيت قاله ، وكان أحدث الشعراء سنا وأقلهم عمراً ، قتل وهو ابن عشرين سنة ، وقيل : ابن ست وعشرين ، وكان السبب فى قتله أنه كان ينادي عمرو بن هند ، فأشرقت ذات يوم أخته فرأي طرفة ظلها فى الجام الذى بيده فقال فيها شعرا فحقد عليه وكتب إلي عامله بالبحرين ليتخلص منه وأوهم طرفة أنه أمر له بجائزة ، فأخذ الكتاب ومضي به إليه فقتله ، وقبره بالبحرين .

والثاني ، أى ما يكون الدافع فى آخر الكلام نحو قوله تعالى : ﴿فَسَوْفَ يأْتِى اللّهُ بِقَوْمٍ يحبهم ويُحبُّونَهُ أذلّةٍ عَلَى الْمؤْمنينَ ﴾ [1] ، فإنه لو اقتصر هنا أى على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلك لضعفهم ، فأتى على سبيل التكميل بقوله : ﴿ أعزّةٍ عَلَى الكَافِرِينَ ﴾ دفعا لهذا الوهم واشعاراً بأن ذلك تواضعا منهم للمؤمنين ، ولذا عدى الذّل بعلى لتضمنه معنى العطف والشفقة، كأنه قيل : عاطفين على المؤمنين أى على وجه التذلل والتواضع .

ويجوز أن تكون التعدية بعلى للدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم عاطفون / على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم ، ويكون الإطناب بأن يؤتى فى كلام غير موهم خلاف المراد بفضلة كمفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن كلام ، أى ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذبه ما فى الإيضاح [2]وهو أنه لا تخصيص بذلك بالتتميم لنكتة دونه ، أى دون دفع الإيهام كالمبالغة **فتتميم** نحو قوله تعالى : ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [3] على أن يكون الضمير فى حبّه للطعام ، أى يطعمون مع حبه والاحتياج إليه ، أى مع اشتهائه إليه وهو مبالغة فى إطعام .

٩٦/أ

وأما إذا كان الضمير لله ، أى يطعمونه على حب الله تعالى ، فلا يكون مما نحن فيه ؛ لأنه لتأدية أصل المراد ، يعنى لم يكن فيه مبالغة ونحوه قوله : ﴿وَآتَى المَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾ [4] .

أو يكون أى الإطناب : بأن يؤتى بجملة واحدة لا محل لها ، أى للجملة المعترضة من الإعراب ، أو أكثر من جملة واحدة بين كلام ،

---

(١) سورة المائدة آية : ٥٤ .
(٢) الإيضاح ص : ٣١٣ .
(٣) سورة الإنسان آية : ٨ .
(٤) سورة البقرة آية : ١٧٧ .

أى فى أثنائه ، لم يرد بالكلام المسند إليه والمسند وحدهما ؛ بل جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع ، أى المراد من اتصال الكلامين من جهة المعنى أن يكون الثانى بياناً للأول أو تأكيدا له أو بدلا منه كالتنزيه فى الآية ، أو بين أكثر من كلام واحد **فاعتراض** يعنى هو أن يؤتى بين الأمرين ، لثانيهما تعلق بالأول كتعلق الفاعلية والمفعولية وغيرهما ، وليس المراد بين جزئى الكلام المصطلح بالحقيقة اللذين هما المسند إليه والمسند لنكتة مطلقا ، أى سوى دفع إيهام خلاف المقصود ، فعلم من هذا أنه / لا يسمى اعتراضا ما يقع فى آخر الكلام ، لا يكون بعده ٩٦/ب كلام، أو يكون ، لكن لا يكون متصلا بالكلام الأول من جهة المعنى .

ولا ما يكون من جهة جملة ، ولا بما يكون له محل من الإعراب، ولا ما يقع فى أثناء كلام ، أو بين كلامين متصلين من جهة المعنى لدفع الإيهام كما فى صدر التكميل .

وهذا التعريف شامل لبعض التتميم والتذييل ؛ لأن الزيادة فيهما لا تمنع أن تكون جملة فى أثناء كلام ، أو بين كلامين متصلين معنى نحو قوله تعالى : ﴿ **وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ** ﴾ [1] وقوله (**سُبْحَانَهُ**) اعتراض بجملة لأنه بتقدير الفعل بين قوله ﴿ **لله البنات** ﴾ ، وقوله تعالى: ﴿**وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ** ﴾[1] لأنه عطف على قوله لله البنات ، يعنى أن «سبحانه »جملة ؛ لأنه مصدر بتقدير الفعل وقعت بين أمرين بينهما تعلق العطف بجهة المفعولية ، والنكتة فيه تنزيه الله تعالى وتقديسه عما ينسبون إليه .

والاعتراض الذى هو أكثر من جملة وقعت بين أكثر من كلام نحو قوله ﴿ **فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ** ﴾ وهو مكان الحرث ، فقوله ﴿ **إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ** ﴾ [2] أكثر من جملة ؛ لأنه أى

(١) سورة النحل آية : ٥٧ .

(٢) سورة البقرة آية : ٢٢٢ .

لأن قوله تعالى ﴿ **إنَّ اللّهَ يُحبُّ التَوَّابِينَ** ﴾كلام يشتمل على جملتين .

واعتراض ، أى بأكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى ؛ لأن الأول مبيَّن ، والثانى بيان ، والبيان هو المبيّن فى المعنى ، وإن كان غيره فى اللفظ بين قوله ﴿ **فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمْ اللَّهُ** ﴾ وبين قوله تعالى: ﴿**نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ** ﴾[1] أى نساؤكم حرث لكم بيان لقوله **فأتوهن** من حيث أمركم الله تعالى ، أن المأتى الذى أمركم الله به هو مكان الحرث ؛ لأن الغرض الأصلى من الإتيان طلب النسل لاقضاء الشهوة /أى فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى منه هذا الغرض . ١٩٧/أ

فالنكتة فيه ، أى فى الاعتراض الترغيب فيما أمروا به ، والتنفير عما نهوا عنه .

وقد يكون الإطناب **بالتكرير** ، أى كلمة أو أكثر لنكتة ، ليكون إطناباً لا تطويلاً ، تأكيداً أو مبالغة نحو قوله تعالى : ﴿ **كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُون** ﴾[2] فقوله : كلا ردع ومنع عن الانهماك فى الدنيا ، وتنبيه على أنه لا ينبغى للناظر لنفسه أن تكون الدنيا جميع همّه ، أى وألا يهتم بدينه ، ﴿ **وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ** ﴾ إنذار وتخويف أى فيتنبهوا عن غفلتهم ، أى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول المحشر ، وفى تكريره تأكيد للردع والإنذار ، أى وهو النكتة الباعثة على إيثار الإطناب فى الآية .

وفى الإتيان بالتكرار دلالة على أن الإنذار الثانى أبلغ يعنى من الأول، وهذا كما يقال للمنصوح : أقول لك ثم أقول لك لا تفعل ، تنزيلا لبعد المرتبة[3] منزلة بعد الزمان .

واستعمالا للفظ «ثم» فى مجرد التدرج فى درج الارتقاء ، يعنى أن

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٢٣ .

(٢) سورة التكاثر آية : ٣ ، ٤ .

(٣) تنزيلا لعبد المرتبة وهو سهو .

أصل ثم الدلالة على تراخى الزمان ، لكنه قد يجىء لمجرد التدرج فى درج الارتقاء من غير اعتبار التراخى والبعد بين تلك الدرج ، ولأن الثانى بعد الأول فى الزمان، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو قوله تعالى: ﴿ **وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين . ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّين** ﴾ (١) .

ومن نكت التكرير بزيادة التنبيه على ما ينفى التهمة والإيقاظ عن سنَة الغفلة ؛ ليكمل تلقى الكلام بالقبول كما فى قوله تعالى : ﴿ **وَقَالَ الَّذِى آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَاد . / يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِه الْحَيَاةُ الدُّنْيا مَتَاعٌ** ﴾ (٢) يعنى أن تكرير يا قوم لإشعاره ، ولأجل الإضافة إلى ياء المتكلم بوفور الشفقة على المخاطبين ، ونفى التهمة عن المتكلم . ٩٧/ب

وقد يجىء التكرير لتعدد المتعلق كما فى سورة الرحمن فإنه تعالى ذكر نعمة بعد أخرى ، وعقّب كل نعمة بقــوله ﴿ **فَبِأَىِّ آلاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَان** ﴾ (٣) فإن الغرض من ذكره عقيب كل نعمة غير الغرض من ذكره عقيب نعمة أخرى .

أما التعقيب فى قوله ﴿ **يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شُوَاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلاَ تَنْتَصِران** ﴾ (٤) .

وفى قوله ﴿ **هَذه جَهَنَّمُ الَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا الْمُجْرِمُون** ﴾ (٥) مع أن نفس العذاب وجهنم لم يكونا من آلاء الله تعالى فلأن ذكرهما ووصفهما على طريق الزجر عن المعاصى والترغيب عن الآية(٦) .

ومنها زيادة التوجع والتحسر كما فى قوله :

فيــا قبرَ معْن أنْتَ أولُ حُفْــرةٍ من الأرضِ خُطت للسماحةِ مَضْجَعا

---

(١) سورة الانفطار آية : ١٧ ، ١٨ .
(٢) سورة غافر آية : ٣٨ ، ٣٩ .
(٣) تكررت هذه الآية كثيراً فى سورة الرحمن .
(٤) سورة الرحمن آية : ٣٥ .
(٥) سورة الرحمن آية : ٤٣ .
(٦) والترغيب من الآية .

ويا قبرَ معْن كيف واريت جودَه   وقد كان منـه الـبرُ والبحرُ مـتْرعا[1]

ومنهـا التـذكـير «بما» قد بعُد بسبب طول فى الكلام أى وهذا التكرير قد يكون مجرداً عن رابطة كما فى قوله تعالى : ﴿ **ثُمَّ إنَّ رَبَّكَ للذِّينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَـرُوُا إنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيم** ﴾ [2] .

وقد يكون مع رابطة كما في قوله تعالى : ﴿ **وَلاَ تَحْسَبَنَّ الذِينَ يَفْرَحُون بِمَا أتَوْا وَيُحِبُّونَ أنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلاَ تَحسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنُ الـعَذَابِ** ﴾ [3] فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثانى ، وعطف خاص .

١٩٨/أ

أى ويكون الإطنـاب بعطـف خاص على عـام فيه إشـارة إلى أنـه لا يكون بالوصف أو الإبدال ، أى كان على سبيل العطف لا الوصف / والإبدال ، تنبيها أى لنكتة التنبيه على فضله ، أى مزية الخاص ، يعنى على كل أفراد العام ، كأنه ليس من جنس العام يعنى تنزيلا لتغاير الخاص لسائر أفراد العام فى الوصف منزلة التغاير فى الذات ، يعنى الخاص لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة ، جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ، ولا يعرف حكم ذلك الخاص من ذلك العام ؛ بل يجب التنصيص عليه والتصريح به ، وذكر ذلك **الخاص بعد العام** فى مفرد نحو قوله تعالى : ﴿ **حَافِظُوا عَلَى الـصَّلَوَاتِ وَالـصَّلاة الْوُسْطـى** ﴾ [4] أى الوسطى من الصلاة أو

---

(١) البيتان للحسين بن مطير الأسد ، وفيات الأعيان تحقيق إحسان عباس ٢٤/٥ بيروت ـ تاريخ بغداد ٢٤٠/١٣ ـدار الثقافة العلمية بيروت .

(٢) سورة النحل آية : ١١٩ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٨٨

(٤) سورة البقرة آية : ٢٣٨ .

الفضلى من قولهم للأفضل ، الأوسط ، وهى صلاة العصر على قول الأكثرين ، ومنه نحو قوله تعالى : ﴿ **مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ** ﴾ [1] فإنهما داخلان فى الملائكة ، لكن عطفهما عليهم لفضلهما ، كأنهما ليسا منهم .

ثم اعلم أنه كما يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوى أصل المراد ، أو زائدا عليه ، فلذلك قد يوصف بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة الحروف وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له ، أى لذلك الكلام فى أصل المعنى ، فيقال للأكثر حروفا إنه مطنب ، وللأقل إنه موجز ، كقوله ، أى قول أبى تمام :

(يُصَدّ)[2] على بناء المجهول، أى يعرض (عَنْ الدُّنْيا) (إذَا عَنَّ) أى ظهر (سُودَدٌ) أى سيادة وتمامه :

وَلَوْ بَرَزَتْ فى زِىِّ عَذْرَاء نَاهِدِ

الزىّ : الهيئة ، والعذراء : البكر ، والناهد : المرأة التى نهد ثدييها ، أى ارتفعا .

وقول الشاعر الآخر فى هذا المعنى :

(وَلَسْتُ) ، فعل المتكلم بدليل ما قبله / وهو قوله : ٩٨/ب

---

(١) سورة البقرة آية : ٩٨ .

(٢) يَصُدُّ عَنْ الدُّنْيَا إذَا عَنَّ سُـــودَدٌ   وَلَوْ بَرَزَتْ فى زِىِّ عَــذْرَاء نَاهِـدِ

من قصيدة يمدح فيها محمد بن الهيثم بن شبابه مطلعها :

قفوا جدّدوا من عهدكم بالمعاهد   وإن هى لم تسمع لِنشدان ناشدِ

ديوانه ص ١١٧ ط القاهرة .

والشاهد فيه وصفه بالإيجاز بالنسبة إلي كلام آخر مساو له فى أصل المعني ، وهو البيت الآتى بعده و هو :

إذا المرء لم يزهـد وقـد صبغت له   بعصفرها الدنيــــا فليـس بزاهــد

وإنى لصبّار على ما ينوبنى ، وحسبك أن اللهأثنى على الصبر
... بنَظَّارِ إلى جَانِبِ الغِنىَ إذَا كَانْتَ الْعَلْياءُ فِى جَانِبِ الفقرِ[1]

أى أراد بالغنى مسببه ، أعنى الراحة ، وبالفقر المحنة يعنى أن السيادة مع التعب والمشقة أحبّ إليه من الراحة مع الخمول ، أى بدونها[2] ، يصف الفقر بالميل إلى المعالى ، فمصراع أبى تمام إيجاز بالنسبة إلى هذا البيت لمساواته له فى أصل المعنى مع حروفه ، وهذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق ، أى المصراع الأول من البيت الأول ، وتمام البيت الثانى متساويان فى أصل المعنى ، وهو الإعراض عن الدنيا عند ظهور السيادة له ، وحروف المصراع الأول أقل من حروف تمام البيت الثانى ، فيكون المصراع الأول موصوفا بالإيجاز ، وتمام البيت الثانى بالإطناب .

ومثل هذا الإيجاز يجوز أن يكون إيجازاً بالتفسير السابق ، وأن يكون مساواة ، وأن يكون إطنابا ، والله أعلم بالصواب .

* * *

(١) ولست بنظار إلي جانب الغني إذا كانت العلياء فى جانب الفقر
قائل هذا البيت المعذّل بن غيلان وينسب أيضاً إلي أبى سعيد المخزومى يخاطب به امرأته .
الشاهد فيه وصفه بالإطناب بالنسبة إلي مصراع أبى تمام ؛ لأنه مساو له فى أصل المعني مع قلة حروفه . والمعذل هو : ابن غيلان بن الحكم البحترى ، وكان أبوه غيلان شاعراً أيضاً ـ معاهد التنصيص ١/ ٣٨٠

(٢) أى بدونها : أى بدون المعالى .

الأصل الثانى

علم البيـــان

قد مر تعريفه فى المقدمة[1] وهو أنه :

علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة فى وضوح الدلالة عليه .

يعنى العلم لغة : مطلق الإدراك ، ثم جعل علماً للعلم المدوّن ، وفيه ثلاثة أقوال :

فقيل ملكة ، وقيل نفس القواعد والأصول ، وقيل التصديق بالمسائل .

فيكون علي هذا إدراكا خاصاً يعرف بذلك العلم .

إيراد المعنى الواحد ، أى إيراد المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضي الحال بطرق وتراكيب مختلفة / فى وضوح الدلالة العقلية علي ذلك المعني ، بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه ، وبعضها أوضح ، والواضح خفى بالنسبة إلي الأوضح ، فلا حاجة إلي ذكر الخفاء . ٩٩/أ

وتقييد الاختلاف بالوضوح ؛ ليخرج معرفة إيراد المعني الواحد بطرق مختلفة فى اللفظ والعبارة .

والغرض من معرفة هذا الإيراد أن يحترز المتكلم عن الخطأ فى إيراد الكلام مطلقا لتمام المراد ، حتي يورد فى الكلام ما يدل علي مقصوده دلالة خفية عند اقتضاء المقام دلالة واضحة .

أو أوضح عند اقتضائه دلالة خفية .

---

(١) ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

أو أوضح عند اقتضائه متوسطة في الوضوح والخفاء ، أو متوسطة عند اقتضائه أوضح أو أخفي .

وهو ثلاثة مقاصد :

التشبيه ، والمجاز ، والكناية .

لأن دلالة اللفظ فيه إشارة إلي أن المراد بالدلالة في التقسيم هي اللفظية دون غيرها علي تمام ما وضع له ، أي وضع اللفظ له من حيث إنه تمام معناه ، كدلالة الإنسان علي الحيوان الناطق ، فيه إشارة إلي أن المراد بالدلالة هي الوضعية دون الطبيعية . يعني بها دلالة «أخّ » علي الألم ، ودون العقلية كدلالة الصوت علي المصوّت ، فإنهما غير مرادتين هنا .

وضعية لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتمام المعني ، فهي الدلالة المنسوبة إلي الوضع ، ولا تعلق لها في هذا الفن ؛ لأن إيراد المعني الواحد بطرق مختلفة في الوضع لا يتأتي بها ، أي الوضعية ، وهي الدلالة المطابقية إذ السامع إن كان عالماً بوضع كل لفظ من الألفاظ للمعني ، أي لذلك المعني المعبّر عنه / بطرق مختلفة لم يكن بعضه أوضح دلالة عليه عنده من بعض ، وإن لم يكن عالماً بوضع كل لفظ لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه ؛ لتوقف الفهم علي العلم بالوضع، يعني لم تكن جميع تلك الألفاظ دالة علي المعنى لعدم العلم بالوضع ، مثلاً إذا قلنا خدّه يشبه الورد ، فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية ، يعني بها هيئة التأليف من محكوم عليه ، وبه صدور الفعل عن فاعله ووقوعه علي المفعول وغير ذلك ، امتنع أن يكون كلام آخر مرادف له يؤدي هذا المعني بدلالة المطابقة دلالة أوضح أو أخفي ، ونصب دلالة علي الخفي أوضح صفة يعني يدل عليه دلالة موصوفة بكونها أوضح أو أخفي من دلالة قولنا : خده يشبه الورد عليه ؛ لأنه أقيم مقام كل لفظ ما يراد منه ، فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في

٩٩/ب

الفهم ؛ بل يكون فهمه من الكلام الثاني كفهمه من الكلام الأول، وإلا لم يتحقق الفهم ، أى وإن لم يعلم أن الألفاظ الجديدة موضوعة لذلك المعني ، لم يفهم شيئاً أصلاً ، فعلي كلا التقديرين لم يكن التفاوت فى الدلالة وضوحا وخفاء ، وحقيقته إن أريد به تمام معناه الموضوع له يسمي **مطابقة** ؛ لتطابق اللفظ كدلالة الإنسان علي الحيوان الناطق ، ودلالته علي كل واحد من جزئه إن كان له جزء ، كدلالة الإنسان علي الحيوان والناطق وتسمي **تضمنا** ، لكون الجزء فى ضمن المعنى الموضوع له ، وعلي لازمه الذهنى الخارج عنه عما وضع اللفظ له من حيث إنه خارج ، كدلالته علي المستعدّ للكتابة أو / الضحك ، أو ١٠٠/أ كدلالة الإنسان علي الضاحك ، وتسمي التزاما ؛ لكون الخارج لازما للمعنى الموضوع له .

أو عقلية ؛ لأن دلالة اللفظ علي الجزء واللازم إنما هى من محكم جهة العقل ، بأن حصول الكل والملزوم مستلزم لحصول الجزء أو اللازم.

والأخير أى العقل المراد به غير الموضوع له الشامل للجزء أو اللازم، وهى البحث [1] عنه فى هذا الفن .

والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية ، باعتبار أن للوضع مدخلا فيها ، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية، كدلالة الدخان علي النار.

ملخصه : إن كان الدال لفظا فالدلالة لفظية .

وإلا فغير اللفظية .

والدلالة اللفظية تنقسم إلي طبيعية ، وعقلية ، ووضعية .

والدلالة اللفظية الوضعية كدلالة زيد علي معناه ، وهو الذات المخصوصة[2] .

والدلالة اللفظية العقلية ، كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار علي وجود لافظه .

---

(١) وهى البحوث عنه فى هذا الفن .	(٢) وهو الذات المخصوص .

والدلالة الطبيعية كدلالة أحّ على وجع الصدر كما مرّ .

والدلالة غير اللفظية منقسمة أيضاً إلى وضعية ، إن كان بتواسط الوضع كالخطوط والعقود والنصب والإرشادات فإن الواضع وضعها لمعان مخصوصة[1] .

فإن النصب مثلا كالخشب المنصوب فى الماء ، على أن هذا المكان متقيد بالوضع ، وكذلك غيره .

وإلى عقلية إن لم يكن بتوسط الوضع ، كدلالة العالم على وجود الصانع .

وإلى طبيعية كدلالة الحمرة على الخجل .

ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك اللفظ له ، يعني باللازم ما لا ينفك عنه ، سواء كان داخلا فيه كما فى التضمن ، أو خارجاً عنه كما فى الالتزام ، إن قامت قرينة / على عدم إرادته ، أى إرادة ما وضع له فمجاز ، أى فإطلاقه عليه مجاز ، كقولك : رأيت أسداً فى يده سيف، فإن قولك فى يده سيف قرينة دالة على عدم إرادة المعني الموضوع له لفظ أسد ، وإلا أى وإن لم تقم قرينة على عدم إرادة ما وضع له ، فكناية ، أى إن لم تقم قرينة على عدم المعني الموضوع له اللفظ فكناية . وليست بمجاز ولا حقيقة ؛ بل هى قسم ثالث كقولك زيد طويل النّجاد، فإنه ليس فيه قرينة على عدم إرادة طول النجاد ، بل يجوز إرادته مع إرادة لازمه ، وهو طول القامة ، بخلاف قولك رأيت أسداً فى يده سيف ، فإنه لا يجوز أن تريد به الشجاع والحيوان المفترس معا .

/١٠٠ب

قدم المجاز عليها ؛ لأن معناه كالجزء من معناها ، أى لأن المراد فى المجاز هو اللازم فقط ؛ لقيام قرينة على عدم إرادة الملزوم .

(١) يقول الجاحظ : وجميع أصناف الدلالات على المعانى من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد : أولها : اللفظ ، ثم الإشارة ، ثم العقد ، ثم الخط ، ثم الحال التى تسمى نِصبة ــ البيان والتبيين ٧٦/١ .

بخلاف الكناية ، فإنه يجوز أن يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعاً ، والجزء مقدم على الكل بالطبع ، أى يحتاج إليه الكل فى الوجود مع أنه ليس بعلة للكل ، فقدم فى الوضع أيضاً ليوافق الوضع الطبع ، فقدم بحث المجاز على بحث الكناية وضعا .

وإنما قال كجزء معناه ، لظهور أنه ليس جزء معناها حقيقة ، أى ليس معني المجاز فى الحقيقة جزء معنى الكناية ؛ لأن معنى المجاز إطلاق الملزوم وإرادة لازمه فقط .

ومعنى الكناية ، إطلاق لفظ الملزوم وإرادة اللازم مع انضمام قيد إليه، وهو جواز إرادة الملزوم معه ، فباعتبار وجود هذا القيد فى معنى الكناية ، وباعتبار عدمه فى معنى المجاز جعل الأول / كالمركب وكالجزء /١٠١أ منه ، فلذا قيل : إن معنى الكناية ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل هو اللازم مع جواز إرادة الملزوم .

ومنه ، أى من المجاز ما يُبتنى على التشبيه وهو الاستعارة التى كان أصلها التشبيه ، أى فذكر المشبه به وهو الأسد مثلا ، وأريد به المشبه[1] ، فتعين التعرض له ، أى للتشبيه قبل التعرض للمجاز ، الذى أحد أقسامه الاستعارة المبنية على التشبيه .

ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة ، وفوائد جمة ، لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة كما جعله السكاكى[2] ، بل جعل مقصدا بذاته، وانحصر المقصود من علم البيان فى المقاصد الثلاثة ، فلذا قال : ولما كان فى التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جليلة جعله مقصدا برأسه، فقال :

---

(١) وأريد به المشبه به وهو واضح الخطأ .

(٢) المفتاح ص ٣٣١ .

فالمقصد الأول فى معني **التشبيه** .

وهو فى اللغة الدلالة من دللت فلانا علي كذا ، إذا أهديته له ، أى هى مصدر قولك دللت ، لا مصدر دلّ ، اللفظ يعنى هو مصدر المتعدى دون اللازم، فلذا صح حمله علي التشبيه الذى فعل المتكلم، فكان هو :

أن يدل علي مشاركة أمر وهو المشبه ، لآخر وهو المشبه به ، فى معني ، وهو وجه التشبيه ، وهذا شامل لنحو قولنا ، قاتل زيد عمرا ، وجاء زيد وعمرو ، وما أشبه ذلك .

والمراد فى علم البيان هو التشبيه الاصطلاحى .

وهو الدلالة علي مشاركة أمر لآخر فى معني بحيث لا يكون علي وجه الاستعارة .

وهى التى يذكر [فيها] المشبه به ، ويترك المشبه والأداة[1] ، وأريد المشبه نحو : رأيت أسداً[2] فى الحمام ، تقديره رأيت زيداً كالأسد .

ولا علي وجه الاستعارة / بالكناية نحو : أنشبت المنية أظفارها .

ولا علي وجه التجريد[3] الذى يذكر فى علم البديع ، نحو : لقيت بزيد أسدا ، أو لقينى منه أسد .

فإن فى هذه الثلاثة دلالة علي مشاركة أمر لآخر ، مع أن شيئاً منها لا يسمى تشبيها فى الاصطلاح ـ خلافا لصاحب المفتاح[4] فى التجريد، فإنه صرح بأن نحو : لقيت بفلان أسدا ولقينى منه أسد ، من قبيل التشبيه بالكاف وهو أداته ، ونحوه مما يستعمل فى التشبيه مكانه ، خرج به نحو : قاتل زيد عمراً ، وجاء زيد وعمرو لفظا أو تقديرا ـ نحو

---

(١) ويترك المشبه والأدارة . (٢) رأيت أسد فى الحمام .

(٣) التجريد: هو أن ينتزع من أمر ذى صفة أمر آخر مثله فى تلك الصفة مبالغة فى كمالها فيه فعندما تقول لقيت بزيد أسداً أو لقينى منه أسد ، أى إنه بلغ من الشجاعة مبلغاً صح أن يستخلص منه لفظ الأسد ـ الإيضاح ص ٥١٢ .

(٤) يقول السكاكى : عرفت أن نحو رأيت بفلان أسداً ولقينى منه أسد ، وإن لقيته ليلقينك منه الأسد ، كل ذلك تشبيهات لا فرق إلا فى شأن المبالغة ـ المفتاح ص ٣٥٤ .

زيد كالأسد مثال لما ذكر أداته ، وزيد أسد مثال لما حذف أداته ، وصمّ بكم، أى بحذف المبتدأ أى هم صمّ ، أى كصمّ ، مثال لما حذف أداته والمشبه جميعاً ، وهذا تشبيه بليغ .

الاستعارة عند المحققين ، أى لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوي ذكر المستعار له بالكلية ، ويجعل اللازم خلوا عنه صالحاً لأن يراد بالذى هو المعنى الحقيقى المنقول عنه والمنقول إليه ، وهو المعني الادعائى ، لولا دلالة الحال أو فحوي الكلام ، يعنى بهما القرينة الحالية والمقالية ، وسيجيء تحقيقه إن شاء الله تعالي . أى فى آخر باب التشبيه .

وفى أركانه عطف علي قوله فى التشبيه الأربعة يعنى البحث فى هذا المقصد إنما هو عن أركان التشبيه المصطلح ، وهى أربعة :

قد تكون جميعها مذكورة ، وقد لا تكون .

وهى طرفاه ، أى المشبه والمشبه به ، ووجهه ، أى وجه التشبيه ، يعنى المعني الذى هو مشاركة الطرفين فيه وأداته ، أى اللفظ الدال علي المشاركة وفى الغرض منه أى من التشبيه .

وفى أقسامه ، أى هى باعتبار هذه الاعتبارات ، أعنى الطرفين ووجهه / وأداته والغرض منه . ١٠٢/أ

وإطلاق الأركان علي الأربعة المذكورة ، أى جواب سؤال مقدر وهو الركن ، ما يكون داخلا فيما هو ركن له ، وشيء من هذه الأربعة ليس بداخل فى التشبيه فكيف يكون ركنا له ؟

فأجيب بقوله : إطلاق الأركان إما باعتبار أنها مأخوذة فى تعريفه، أى لأنه هو الدلالة علي مشاركة أمر لأمر ، يعنى يتضمن المشبه به فى معني : أن يتضمن وجه التشبيه أيضاً بالكاف ونحوه ، أي يتضمن أداته .

فالأربعة مأخوذة فى التعريف فتكون أركانا له ، فجعلها أركانا مجاز بهذا الاعتبار .

وأما باعتبار أن التشبيه كثيراً ما يطلق علي الكلام الدال علي المشاركة المذكورة ، أى التى هى مشاركة أمر لأمر فى معني بالكاف ونحوه ، كقولنا زيد كالأسد فى الشجاعة، إلي كثير مما يطلق علي مثل هذا الكلام تشبيها ، وتسمية للدال باسم المدلول ، وهو مشتمل علي الأركان الأربعة .

وقدم بحث الطرفين ؛ لأنهما الأصل والعمدة فى التشبيه ؛ لكون الوجه قائما بهما ، والأداة آلة لذلك ، أى لبيان التشبيه ، ولأن ذكر أحد الطرفين واجب البتة ، بخلاف الوجه والأداة .

فقال : فطرفاه ، أى المشبه والمشبه به .

إما حسيان ، أى المنسوبان إلي الحس ، والمراد به ما يدرك هو أو مادته بإحدي الحواس فيدخل الخياليّ ، وهو المعدوم الذى ركّبته القوة المتخيلة من الأمور التى أدركت بالحواس كالخد والورد فى تشبيه أحدهما بالآخر فى المبصرات ، والصوت الضعيف ، أى الذى لا يسمع إلا عن قريب ، لكنه لم يبلغ حدّ الجهر ، والهمس : أى الصوت / الذى أخفي حتي كأنه لا يخرج عنه مفاد[1] الفم فى المسموعات . والنكهة : وهى ريح الفم ، والعنبر فى المشمومات . والريق والشهد فى المذوقات . والجلد الناعم والحرير فى الملموسات .

١٠٢/ب

هذا بناء علي أنه يقال فى العرف أبصرت الورد وشممت العنبر ، وذقت الشهد ، ولمست الحرير ، وإلا ففى أكثرها تسامح ؛ لأن الورد مثلا لا يدرك بالبصر نفسه ؛ بل لونه ، يعنى بالأكثر ، سوي الصوت والهمس والنكهة فإن هذه الثلاثة لا تسامح فيها ، بخلاف غيرها ؛ لأن المدرك بالبصر مثلا إنما هو لون ، لا ماهية اللون من حيث هو الخد والورد ، وما يشم رائحة العنبر ، وبالذوق طعم الريق ، وباللمس ملامسة

(١) كأنه لا يخرج عنه مضار الفم والمعني غير واضح فوضعنا كلمة مفاد حتي يستقيم المعني .

الجلد الناعم ، والحرير بنسبتها ، لا نفس هذه الأجسام ؛ لأنها لا تدرك بالحواس الظاهرة[1] ؛ بل إنما تدرك بها الأعراض القائمة بها ، لكن استمر واشتهر بهذا الاستعمال فى العرف وشاع ودووم عليه .

أو **عقليان** : عطف علي قوله إما حسيان .

والمراد بالعقلى : ما لا يدرك هو أو مادته بإحدي الحواس [يدخل][2] فيه الوهمى ، وهو ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها ، ولا يكون للحس فيه مدخل ، ولكنه لو كان مدركا لكان مدركا بها . وما يدرك بالوجدان أيضاً كاللذة والألم، وكالعلم والحياة فى تشبيه أحدهما بالآخر ، ووجه التشبيه بينهما كونهما جهتى الإدراك ، أى سبباً للإدراك ومنعاً له ، إذ المراد بالعلم هنا ، يعنى هذا جواب سؤال مقدر يرد علي قوله ووجه التشبيه إلخ وهو أن العلم إدراك / وقد جعلتم وجه الشبه كونهما جهة وطريقا إلي الإدراك فيلزم أن يكون المشبه الذى هو العلم طريقا إلي نفسه وهو خلف .

١٠٣/ أ

فأجاب بقوله إذ المراد بالعلم هنا الملكة التى تقتدر بها علي الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك ، ولا يخفي أنها جهة ، وطريق إلي الإدراك كالحياة، وسيجيء إن شاء الله تعالي . والجهل والموت فى عدم الإدراك .

أو **مختلفان** بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا كالمنية والسبع ، فإن المنيّة ـ أعنى الموت ـ عقلى ؛ لأنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا ، والسبع حسىّ أو بالعكس ، أى بأن يكون المشبه حسيا والمشبه به عقليا ، كالعطر بخلق رجل كريم ، فإن العطر وهو الطيب محسوس بالشم ، والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة عقلى ، وتشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز ؛ لأن العلوم العقلية [1]

(١) لأنها لا تدرك بالحواس الظاهر .

(٢) الزيادة لتكملة النص .

(١) لأن العلم العقلية .

مستفادة من الحواس ومنتهية إليها أى ولذلك قيل : مَنْ فَقَدَ حسا فقد فقد علماً، يعنى العلم المستفاد من ذلك الحس ، وإذا كان المحسوس أصلا للمعقول ، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلا للفرع أصلا والأصل فرعا ، أى وهو غير جائز ، فلذا لو حاول محاول المبالغة فى وصف الشمس بالظهور ، والمسك بالطيب فقال : الشمس كالحجة فى الظهور، والمسك كخلق فلان فى الطيب كان سخفا من القول .

وأما ما وقع فى الأشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول ، فوجهه أن يقدر المعقول محسوسا ، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس / علي طريق ١٠٣/ب المبالغة فيصح التشبيه ، أى يجعل المشبه به المعقول المقدر بالمحسوس أصلا لذلك المشبه المحسوس التقديرى الذى هو المعقول الحقيقى[1] ، وإن لم يقدر المشبه به المعقول محسوسا لم يصح تشبيه المحسوس به ؛ لأن المحسوس أصل للمعقول .

ووجهه ، أى وجه التشبيه : ما يشتركان فيه ، أى المعني الذى قصد اشتراك الطرفين فيه ، وذلك الاشتراك قد يكون تحقيقاً ، أى موجوداً فى المشبه والمشبه به بلا تأويل نحو : زيد كالأسد ، فإنهما يشتركان فى الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعانى ، مع أن شيئاً منها ليس وجه التشبيه، فالمراد المعني الذى له زيادة اختصاص بهما ، وقصد بيان اشتراكهما فيه كالشجاعة ، ولذلك قيل :

التشبيه الدلالة علي اشتراك شيئين فى وصف هو من أوصاف الشيء فى نفسه خاصة كالشجاعة فى الأسد ، والنور فى الشمس ، أو تخييلا بألا يوجد فى أحد الطرفين أو كليهما إلا علي سبيل التخييل والتأويل كما فى قوله ، أى كوجه التشبيه فى قول القاضى التنوخيّ:

---

(١) ذكر فى هامش الصفحة هذه العبارة : « فيصح التشبيه غاية ما فى الباب تشبيه المحسوس الحقيقى بالمحسوس » .

وكأن النجومَ بيْن دُجَاهُ ، جمع دجية وهى الظلمة والضمير للّيل، أى فى البيت السابق وهو قوله :

رُبَّ لَيلٍ قَطْعتـه كَصُدُودٍ   أو فراقٍ ما كان فيه وداعُ

وروي «دجاها»[1] والضمير للنجوم ، سُنَنٌ جمع سنّة ، لاَحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ ، فوجه التشبيه وهو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة فى جوانب شيء مظلم أسود غير موجود فى المشبه به وهو السنن بين الابتداع إلا علي طريق التخييل / لأن البدعة تجعل صاحبها كالماشى فى الظلمة فلا يهتدى بطريق ، ولا يأمن من أن يناله مكروه ، فشبه البدعة بها ، ولزم عكسه وهو تشبيه السنة وكل ما هو علم بالنور ، أى لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل ، كما أن النور يقابل الظلمة ، وشاع يعنى كون البدعة والجهل كالظلمة ، والسنة والعلم كالنور ، حتي يخيل أن السنة وكل ما هو علم مما له بياض وإشراق ، والبدعة وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام أى كقولك : شاهدت سواد الكفر فى جبين فلان ، فصار ـ يعنى بسبب تخيل أن السنّة مما له بياض وإشراق ، والبدعة مما له سواد كالتشبيه ، أى صار لتشبيه النجوم بين الدجي بالسنن بين

١٠٤/أ

---

(١) كما فى الإيضاح : وكأن النجوم بين دجاها .

وكذلك جاء فى أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجانى ص ٢٠٧ ، والقاضى أبو القاسم التنوخى هو : على بن محمد بن داود . اليتيمة ٣١٠/٢

وكأن النجومَ بينَ دُجَاه   سُنَنٌ لاحَ بينَهُن ابْتِداعُ

وهو من أبيات المفتاح ٣٤٣ ، والمطول ٣١٥ ، والجامع ٢٩٣ .

الدجي : جمع دجية وهى الظلمة ، والابتداع : الحدث فى الدين بعد الكمال أو ما استحدث بعد النبى ص من الأهواء والأعمال .

والشاهد فيه : التشبيه التخييلى ، وهو ألا يوجد فى أحد الطرفين أو فى كليهما إلا علي سبيل التخييل والتأويل .

والقاضي التنوخي قدم بغداد وتفقه علي مذهب أبى حنيفة وكان حافظاً للشعر ذكيا ، ولي القضاء بعدة بلدان وكان يحفظ للطائيين سبعمائة قصيدة ومقطوعة ، عالماً بالنحو واللغة واشتهر بالمنطق والكلام والفلسفة ، وتوفي سنة ٣٤٢ هـ ـ معاهد التنصيص ١٠/٢ ـ ١٦ .

الابتداع ، مثل تشبيهها ببياض الشيب فى سواد الشباب ، أى أبيضه فى أسوده فيما يتحقق .

وهو أى وجه التشبيه .إما غير خارج عن حقيقتهما ، أى حقيقة الطرفين ، وذلك بأن يكون تمام ماهيتها أو جزء منها ، أى ليشتمل صورتين بأن يكون تمام حقيقتهما النوعية أو جزء حقيقتهما ، ولذلك عدل عن قوله : إما داخل فى حقيقتهما ؛ لأنه تمام الحقيقة ، أو الشيء لا يدخل فى نفسه كتشبيه ثوب فى جنسهما بآخر ، أى فى مجرد كونه ثوبا ، وكتشبيه ثوب قطن بثوب حرير ، وهنا وجه الشبه جزء الماهية .

وكتشبيه بعض الحيوانات العجم بالإنسان فى مجرد كونه حيوانا .

أو نوعهما ، أى فى كونه خاصا كتشبيه ثوب قطن بثوب آخر ، فهنا وجه الشبه تمام الحقيقة .

أو فصلهما نحو هذا القميص مثل ذلك فى كونه صوفا أو كتّاناً [1]

/١٠٤ب أو من القطن ، أى / فقوله أو كتّانا مثال للنوع .

وإما خارج عن حقيقة الطرفين . ولا محالة يكون معني قائما بهما، ولهذا قال : صفة ، أى معني قائم بهما ضرورة اشتراكهما فيه ، يعنى خارجاً ‹ عن حقيقتهما › .

والشبه عن حقيقة المشبه والمشبه به صفة لهما ضرورة وجوب اشتراك المشبه والمشبه به فى وجه الشبه ، وهى ـ أى تلك الصفة ـ

إما حقيقية ، أى إما هيئة متمكنة فى الذات أى ذات الموصوف مفتقرة إليها ، متقررة فيها .

حسية ، أى مدركة بإحدي الحواس ، أى هذا تقسيم للصفة الحقيقية ، وهى كالكيفيات الجسمية ، أى الكيفية : هى ما لا يتوقف تصورها علي تصور غيرها ، ولا تقتضى القسمة إلا قسمة فى محلها اقتضاء أوليا .

---

(١) أو كتابا .

قد مر بيان القيود فى صدر الكتاب ، أى المختص بالأجسام ، يعنى فى العروض والحلول ، والقيام والثبوت وكالألوان ، أى وذلك كتشبيه الشيء الأبيض بالثلج ، والأشكال ، أى الشكل هيئة تعرض للشيء بواسطة إحاطة حدّ واحد ، كالكرة والدائرة ، أو حدّان كنصف الدائرة ، أو حدود كالمثلث والمربع .

والحد: النهاية كتشبيه المستوي المنتصف بالريح ، وكتشبيه الشيء بالكرة تارة وبالحلْقة أخري ، والدائرة سطح يحيط به خليط واحد فى داخله نقطة ، كل الخطوط المستقيمة الخارجة من تلك النقطة إلي المحيط متساوية ، وتلك النقطة مركز الدائرة .

وقيل الشكل : هيئة إحاطة نهاية واحدة أو أكثر بالجسم كالدائرة ، أو نهايتين كشكل نصف الدائرة ، أو ثلاث نهايات كالمثلث أو أربع / ١٠٥أ كالمربع أو غير ذلك .

والمقادير : أى جمع مقدار ، وهو كمّ متصل قارّ الذات[1] ويعنى بالكمّ : عرضا يقبل التجزؤ لذاته ، وبالاتصال أن يكون لأجزائه وقت فرض التجزئه حد مشترك تتلاقي عنده .

وبه احترز عن العدد ، وبكونه قارّ الذات : أن يكون أجزاؤه المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان .

فالمقدار : كالخط ، والسطح والجسم ؛ وذلك كتشبيه عظيم الجثة بالجبل والفيل ،

فالمقدار : جسم إن قبل القسمة فى الطول والعرض والعمق .
وسطح : إن قبلها فى الطول والعرض فقط .
وخط : إن قبلها فى الطول فقط .

(١) قارّ الذات : ثابت الذات .

والحركات ، أى الحركة عند المتكلمين حصول الجسم فى مكان بعد حصوله فى مكان آخر ، أعنى أنها عبارة عن مجموع الحصولين ، وهذا يختص بالحركة الزمنية .

وكذلك تشبيه[1] الذاهب علي الاستقامة فى السرعة بنفوذ السهم .

وعند الحكماء : هو الخروج من القوة إلي الفعل علي سبيل التدريج ، وفى جعل الحركات والمقادير من الكيفيات ؛ نظرا لأن المقدار من مقولة الكمّ ، أعنى الذى يقتضى القسمة لذاته ، والحركة من الأعراض النسبية والكيفية لا تقتضى لذاتها قسمة ولا نسبة ، فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما .

وبالحركات نحو السرعة والبطء والتوسط بينهما .

وما يتصل بها ، أى بالأوصاف المذكورة كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التى هى عبارة عن مجموع الشكل واللون؛ لأنهما حالة تحصل من اجتماع اللون والشكل ، وباعتبارهما يوصف الشخص بالحسن والقبح ، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة ، وكالاستقامة والانحناء / والتحدّب والتقصر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك مما يدرك بالبصر ، وهى قوة مرتّبة فى العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فى مقدم الدماغ فتتفرقان إلي العينين ، يعنى بعد تلاقيهما بالتحارب أو بالتقاطع علي هيئة الصليب نقلا عن كتب التشريح .

/١٠٥ب

وكالأصوات الضعيفة والقوية وبين بين ، أى وكالأصوات الحادة والثقيلة والتى بين بين ، والصوت يحصل بحركة من حركة الهواء ، وهو التموج المعلول للقرع الذى هو إحساس عنيف ، والقلع الذى هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع ، والمقلوع للقالع ، وبحسب قوة

---

(١) وكذلك كتشبيه .

المقاومة ، أى الصلابة وضعفها يختلف قوة وضعفا ، وبحسب الاختلاف فى صلابة المقروع وملاسته كما [فى][1] أوتار الأغانى الممتّدة ، أو فى قصر المنفذ أو صبغه أو شدة التوائه كما فى المزامير الملتوية ، تختلف حدة وثقلا مما يدرك بالسمع ، أى وهو قوة رتبت فى العصب المفروض علي سطح باطن الصماخين[2] يدرك بها الأصوات .

أو كالطعوم ، أى وأصولها تسعة :

الحرافة [3]، والمرارة ، والملوحة ، والحموضة ، والعقوصة ، والقبض، والدسومة ، والحلاوة ، والتفاحة [4].

والروائح ، أى ولا حصر لأنواعها ولا أسمائها إلا من جهة الموافقة أو المخالفة ، كرائحة طيبة أو منتنة .

أو من جهة الإضافة إلي محلها ، كرائحة المسك أو ما يقارنها كرائحة الحلاوة مما يدرك بالذوق ، أى وهو قوة منبثة فى العصب المفروش علي جرم اللسان / . ١٠٦/أ

والشمّ ، وهو قوة مرتبة فى زائدتى مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتى الثدى ، وكالحرارة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة ، أى هذه الأربعة هى أوائل الملموسات التى بها تتفاعل الأجسام العنصرية ، وينفعل بعضها ببعض[5] فيتولد منها المركبات .

والأوليان [6] منها فعليتان ؛ لأن الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات مع المتشاكلات .

---

(١) كما أوتار .

(٢) الصماخ هو الأذن نفسها ، واصمخت الرجل : أصبت صماخه ـ الصحاح مادة صمخ .

(٣)الحرافة : منه قيل : شيء حرّيف للذى يلذع اللسان بحرافته ، والعقوصة : الشيء المعقد المعوج ، والمراد : ما تكرهه النفس . الصحاح .

(٤) التفاحة : بها طعم التفاح ، والقبض خلاف البسط أى تنقبض له النفس .

(٥) وينفعل بعضها عن بعض ، هكذا ورد فى الأصل .

(٦) أى الحرارة والبرودة .

والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات ، وجمع المختلفات .

والأخريان [1] انفعاليتان ؛ لأن الرطوبة كيفية تقتضى سهولة التشكل والتفرق ، والاتصال .

واليبوسة كيفية تقتضى صعوبة ذلك ، والخشونة ، أى وهى كيفية تحصل عن كون بعض الأجزاء أخفض ، وبعضها أرفع .

والملاسة ، وهى كيفية تحصل عن استواء وضع الأجزاء .

واللّين ، أى وهى كيفية تقتضى قبول الغمز إلي البطن ، ويكون للشىء بها قوام غير سيال ، وذلك كالعجين مثلا فينتقل عن وضعه ، ولا يمتد كثيرا بسهولة، وإنما يكون قبوله الغمز إلي البطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة .

والصلابة ، أى هى تقابل اللين ، وكون هذه المذكورات من الملموسات مذهب بعض الحكماء .

والخفة ، أى هى كيفية تقتضى بها الجسم أيضاً أن يتحرك إلي صوب المركز لو لم يعقه عائق ، وكل منهما فى الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة ، كما يجده الإنسان من الحجر إذا أسكنه فى الجو قَسرا ، فإنه يجد فيه مدافعة هابطة ، ولا حركة فيه وكما فى الزِّق[2] المنفوخ[3] إذا جسّه بيده تحت الماء قسرا / فإنه يجد مدافعة صاعدة ولا حركة فيه . ١٠٦/ب

وما يتصل بها ، أى بالمذكورات كالبلّة والجفاف ، واللزوجة والهشاشة ، واللطافة والكثافة ، وغير ذلك مما هو مذكور فى غير هذا الفن[4] .

---

(١) أى الرطوبة واليبوسة .
(٢) الزِّق : السقاء .
(٣) المنفوخ فيه .
(٤) فى غير هذه الفن .

والهشاشة سهولة تفرق الجسم وصعوبة اتصاله ، واللزوجة عكسها .

واللطافة ، أى لا يحجب الجسم ما خلفه . والكثافة ضدها مما يدرك باللمس ، أى وهى قوة سارية فى البدن كله ، بها تدرك الملموسات .

أو عقلية عطف علي حسية ، أى الصفة الحقيقية إما حسية كما مر ، أو عقلية كالكيفيّات النفسانية ، أى المختصة بذوات الأنفس ، أى من العقلاء وغيرهم كالذكاء ، أى حدة الفؤاد ، وهى شدة وقوة للنفس معدّة لاكتساب الآراء .

وقيل هى[1] أن تكون لسرعة إنتاج القضايا ، وسهولة استخراج النتائج فهي ملكة للنفس كالبرق اللامع بوسائط كثيرة لمزاولة المقدمات المنتجة، كما إذا لوحظ أن كل جسم جوهر مثلا ، ولا شيء من الواجب بجوهر ، انتقل ذهنه سريعا من ملاحظة ما بين المقدمتين إلي النتيجة ، وهى أن الواجب ليس بجسم من الشكل الثاني، والعلم ، أى العلم قد يقال علي الإدراك المفسر بحصول صورة الشيء عند العقل ، وعلي الاعتقاد الجازم المطابق الثابت ، وعلي الإدراك الكلى ، وعلي إدراك المركب ، وعلي ملكة يقتدر بها علي استعمال موضوعات ما نحو غرض من الأغراض صادرة عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ، ويقال / لها الصناعة والغضب . /١٠٧أ

أى وهي حركة للنفس مبدؤها إرادة الانتقام ، يعنى تغير يحصل عند غليان دم القلب لإرادته ، والحكم ، أى وهو أن تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ، ولا تضطرب عند إصابة المكروه وسائر الغرائز، أى جمع غريزة ، وهى الطبيعة .

وفسرت بأنها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية ، يعنى صادرة عن

---

(١) وقيل هو .

النفـس بسـبب تلك الملكة العـادية .

واحترز بالنفس عن أفعال الجوارح كالكتابة الصادرة عمن صارت ملكة له ، ويقرب منها الخلق ، وهو ملكة تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير رؤية إلا أن للاعتبار مدخلا فى الخلق دون الغريزة ، وتلك الغرائز كالكرم والقدرة والشجاعة والعجز والجبن ومقابلاتها وغير ذلك .

فالكرم يقابل البخل ، والبذل فإن كان بذل النفس فهو شجاعة ، وإن كان بذل المال فهو جود ، وإن كان كفّ ضرر ، فإما أن يكون مع القدرة ، وإما ألا يكون معها ، فالأول عفو ، ويقرب منه الحلم ونسيان الحقد ، بخلاف الثانى فإنه عجز .

وإما إضافية ، عطف علي قوله ، إما حقيقية وهى ما لا يكون هيئة فى الذات ؛ بل معني متعلق بشيئين ، يعنى أن يكون وجه الشبه صفة إضافية ، وهى التى لا تقرير لها فى ذات الموصوف ، وغير مفتقرة إليه، بل تكون مفروضة معتبرة عند العقل بالحقيقة ، كما تطلق علي ما يقابل الإضافى الذى لا يكون متقررا فى الذات ؛ بل يكون معني متعلقا بشيئين كإزالة الحجاب ، أى فإن الإزالة مما لا تقرر / لها فى ذات الشمس وغير مفتقرة إليها ‹كما فى تشبيه الحجة بالشمس› . ‎/١٠٧ب

قيل وجه الشبه هنا فى الحقيقة هو الظهور ، إلا أنهم تسامحوا فيه وجعلوا لازمه وهو رفع الحجاب وجه التشبيه ؛ لأن البصيرة مع الشبهة الحائلة بينها وبين ما تريد الاطلاع عليه كشأن البصر مع الظلمة فى كونها معها كالمحجوبين عن مدركهما فى انقلاب حالهما إلي رفع الحجاب مع الحجة إذا غلبت ، ومع الشمس إذا ظهرت فى تشبيه الحجة بالشمس ، فإنها ليست هيئة متقررة فى ذات الحجة والشمس ، ولا فى ذات الحجاب .

كذلك تطلق علي ما يقابل الاعتبارى الذى لا تحقق لمفهومه إلا

بحسب اعتبار العقل ، ومعرفة هذا تتوقف علي بيان مقدمة ، وهى أن الشيء الموجود لا يخرج عن إحدي أحوال ثلاث :

لأنه إما أن يكون له وجود فى الخارج .

أو يكون الخارج ظرفاً لوجوده كزيد .

أو يكون فى الخارج ، يعنى يكون الخارج ظرفاً له لا لوجوده ، كالملازمة بين طلوع الشمس ووجود النهار ، فإنها ثابتة فى الخارج سواء عبّر بها أو لا .

وإما أن يكون وجوده فى الاعتبار ، وهو الذى لا تحقق لمفهومه إلا بحسب اعتبار العقل ، فإن اعتبره كان موجودا ، وإن لم يكن موجوداً كالصورة الوهمية «كالمنيّة» الشبيهة بالمخلب أو الناب ، وكتصور بحر من زئبق وبحر من نار موجه الذهب .

وفى المفتاح[1] أشار إلي أن إطلاق الحقيقى فى مقابلة الاعتبارى مراد فى باب التشبيه حيث قال :

الوصف العقلى منحصر بين حقيقى ، وهو ما له تقرر فى ذات الموصوف كالكيفيات النفسانية .

وبين اعتبارىّ ونسبىّ كاتصاف / الشىء بكونه مطلوب الوجود أو القدم عند النفس . هذا مثال للوصف النسبى ، فإن مطلوبية المطلوب ليست وصفا متقررا ؛ بل هو موصف اعتبره العقل بالنسبة إلي الطلب القائم بالنفس ، ولهذا كان اعتباريا نسبيا . /١٠٨أ

أو كاتصافه بشىء تصورى أو وهمى محْض ، وهذا مثال للاعتبارى كتصور إنسان برأسين أو بلا رأس وغير ذلك .

وأيضاً لوجه الشبه تقسيم آخر وهو أنه إما واحد حسى كالحمرة فى

(١) المفتاح ص ٣٣٩ .

تشبيه الخد بالورد ، فإن إفرادها ، أى الحمرة ، يعنى جزئياتها الحاصلة فى المواد مدركة بالبصر ، وإن كانت الحمرة الكلية المشتركة بين الخد والورد مما لا يدرك إلا بالعقل ، يعنى حمرة هذا الخدّ وحمرة هذا الورد مدركة بالحس ، وأما الحمرة من حيث هى حمرة فغير مدركة بالبصر ولا بغيره من الحواس ؛ لأن الماهية من حيث هى هى أمر معقول كلى لا مدخل للحس فيه ، وإنما يدركه العقل .

فالحاصل أن وجه التشبيه إما واحد أو مركب أو متعدّد ، وكل من الأولين وهما الواحد والمركب ، إما حسيّ أو عقلى فتصير الأقسام أربعة، والأخير وهو المتعدد من وجه الشبه إما حسّى أو عقلى أو مختلف ، بعضه حسى وبعضه عقلى ، فتصير سبعة من مجموع الأربعة الأول والثلاثة الأخيرة .

والثلاثة العقلية يعنى الواحد العقلى ، والمركب العقلى والمتعدد العقلى . طرفاها إما حسيان أو عقليان فتبلغ اثني عشر من ضرب ثلاثة فى أربعة .

أو المشبه حسيّ والمشبه به عقلى أو بالعكس ، فصار ستة عشر قسما بانضمام الأربعة الأول إلي الاثني عشر / الأخيرة ونحوها . /١٠٨ب

مثل خفاء الصوت أى فى تشبيه الصوت الضعيف من المسموعات.

وطيب الرائحة أى فى تشبيه النكهة بالعنبر من المشمومات .

ولذة الطعم أى بالشهد فى تشبيه الريق والخمرة، علي زعم الذين أولعوا بشرب الخمر حتي أثبتوا لطعمها لذة في المذوقات .

ولين الملمس ، أى فى تشبيه الجلد الناعم أى الليّن بالحرير من الملموسات .

أى وقد تقدم من أن هذه المذكورات مدركة بالحواس الخمس الظاهرة .

أو عقلى كالجرأة ـ علي وزن الجُرْعة ـ الشجاعة فى تشبيه الرجل الشجاع بالأسد فيما طرفاه حسيان ، أى وإنما اختار الجراءة علي الشجاعة ؛ لأن الشجاعة علي ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الأنفس، يعنى النواطق لوجوب كونها صادرة عن روية فيمتنع اشتراك الأسد فيها بخلاف الجراءة فإنها أعم .

ونحوها مثل العراء عن الفائدة أى الخلو عنها فى تشبيه وجود شيء عديم النفع بعدمه فيما طرفاه عقليان ، أى كما يقال هذا الموجود معدوم، والوجود والعدم من الأمور العقلية سواء كان الوجود عاريامن الفائدة أم لا .

والهداية ، أى وهى الدلالة الموصلة إلي المطلوب فى تشبيه العلم بالنور فيما المشبه به حسى ، والمشبه عقلى ، أى فبالعلم يصل إلي المطلوب ، فيفرق بين الحق والباطل ، كما أن النور يدرك المطلوب ويفرق بين الأشياء فوجه الشبه بينهما الهداية .

واستطابة النفس فى تشبيه العطر بخلق الكريم فيما المشبه حسّىّ والمشبه به عقلى .

أو بمنزلته ، أى بمنزلة الواحد ، عطف علي قوله؛ إما واحد / ، ١٠٩/أ حسيّ مركب من متعدد ، أى وجه الشبه طرفاه : إما مفردان ، أو مركبان ، أو أحدهما مفرد والآخر مركب .

والمراد بالتركيب ههنا ، أن تقصد إلي عدة أشياء مختلفة فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به .

أى وجه الشبه يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة ، يعني كحقيقة زيد الحسية ، وهى ذاته فإنها مركبة من أجزاء مختلفة وهى أعضاؤه .

أو العقلية وهى ماهيّته ، فإنها مركبة من أجزاء مختلفة ، وهى الحيوانية والناطقية ، بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبه به فى قولنا : زيد كالأسد مركبتين ، يعنى أن كل واحد من زيد والأسد والإنسان حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة .

والتشبيه فى قولنا: زيد كعمرو فى الإنسانية واحداً لا منزّلا منزلته، أى الواحد .

اعلم أن الحسيّ من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسياً أو مختلفاً، لا يكون طرفاه أعنى : المشبه والمشبه به إلا حسيين ، ولا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا ؛ لأنه يمتنع أن يدرك بالحس من غير الحسى شىء ؛ لأن المدرك بالحس لا يكون إلا حسياً أو قائماً به .

وأما العقلى من وجه التشبيه فهو أعم من الحسى ؛ لجواز أن يكون طرفاه عقليين ، وأن يكون أحدهما حسياً والآخر عقليا ؛ لأنه يجوز أن يدرك بالعقل من الحسى شىء ، إذ لا امتناع فى قيام المعقول بالمحسوس، فالحسى المركب من المتعدد من وجه التشبيه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من أن الحسيّ مطلقا لا يكون طرفاه إلا حسيين .

لكنه ينقسم باعتبار آخر بيّنه بقوله : طرفاه إما مفردان ، كما فى قوله، أى كوجه / التشبيه كقول أُحَيْحَةَ بن الجُلاَح أو قَيْس بن الأَسْلَت ١٠٩/ب

[وَقَدْ] لاَحَ فِى الصُّبْحِ الثُّرَيَّا كَمَا تَرَي   كَعُنقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ[1]

- بضم الميم وتشديد اللام - عنب بيض فى حبّه طول ، ويجوز تخفيف اللام وهو أكثر   « حِينَ نَوَّرا [1]»

(١) وقد لاح فى الصبح الثريا كما تري   كعنقود ملاحية حين نوّرا
والبيت لأبى قيس بن الأسلت الأوسى الذى كانت الأوس أسندت إليه حربها يوم بعاث ، الأغانى ١٥/١٥٤ .
=

أى تفتح نَوْره ، يقال : نورت الشجرة وأنارت : إذا أخرجت نورها كذا فى أسرار البلاغة ، وتصير كل حبة من العنب كالكريزة ، وضمير نوّر عائد إلي العنقود ، والثريا يشبه به عند الصبح ، فالطرفان مفردان ؛ لأن المشبه هو الثريا ، والمشبه به هو العنقود ، وتقييده بكونه عنقود ملاحية لا ينافى الإفراد ، ووجه الشبه الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير فى المرأي وإن كانت كباراً فى الواقع حال كونها علي كيفية مخصوصة مضمّة إلي مقدار مخصوص ، يعنى المراد بالكيفية المخصوصة أنها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق، ولاهى شديدة الافتراق ؛ بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد علي نسبة قريبة مما نجده فى رأى العين بين تلك الأنجم، وهذا الذى ذكرنا فى تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر[1] تفسيراً لمقدار مخصوص ، أى مقدار فى القرب والبعد ، وجمع صاحب المفتاح[2] بينهما فكأنه أراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود ، أعنى ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ، ويحتمل أن يريد بالكيفيّة الشكل المخصوص ؛ لأن الشكل من الكيفيات ، وبالمقدار المخصوص ما أراده الشيخ[3] من التقارب علي ما ذكرنا .

= ويروى أيضاً لأحيحة بن جلاح الأوسى وهو من شواهد المطول ٣٢٢ ، وليس لقيس بن الخطيم كما ورد فى الاسرار ص ٨٥ ـ تحقيق هـ . ريتر ط استانبول .

والشاهد فيه : المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مفردان الحاصل من الهيئة المركبة من تقارن الصور البيض الصغار المقادير فى المرأي وإن كانت كبارا فى الواقع علي الكيفية المخصوصة ـ وهى وسط بين الالتصاق والافتراق والطرفان المفردان هما : الثريا والعنقود .

والأسلت : لقب ابي الشاعر واسمه : عامر بن جشم بن وائل وينتهى نسبه إلي الأوس وهو شاعر جاهلى ـ انظر الأغانى ١٦٧/١٥ ـ ومعاهد التنصيص ٢٥/٢ .

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى الإمام المشهور ، كان من كبار أئمة العربية والبيان توفي سنة ٤٧١ هـ ـ البغية ١٠٦/٢ .

(٢) المفتاح ص ٣٣٣ .

(٣) المقصود بالشيخ هنا الشيخ عبد القاهر الجرجانى ، والنص فى الأسرار ص ٢١٧ ط استانبول .

/١١٠أ وبالجملة فقد نظر فى هذا التشبيه إلي عدة / أشياء وقصد إلي الهيئة الحاصلة منها ، فهذه الهيئة وهى وجه التشبيه مدركة بالبصر .

أو طرفاه مركبان كما فى قول بشار :

كأنّ مُثار النقْع فوق رءوسنا وأسيافَنا ليلٌ تَهاوَي كواكبُه[1]

أى أن مثار مفعول أضيف إلي موصوفه من باب جرد قطيفة ، والمعني : كأن النقع المثار من آثار الغبار أى هيّجه فوق رءوسنا ، وأسيافنا : أى مع أسيافنا ليل تهاوي كواكبه ، أى يتساقط بعضها فى إثر بعض . والأصل تتهاوى : حذفت إحدي التاءين ، فوجه الشبه مركب كما تري يعنى وجه الشبه الهيئة الحاصلة من سقوط أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة ، أعنى السيوف فى ظلمة الغبار والكواكب المستطيل أشكالها بالتمادى فى ظلمة الليل . وكذا الطرفان أى كما حققه الشيخ فى أسرار البلاغة حيث قال[2] :

قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه ، لا تشبيه النقع بالليل من جانب ، وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ؛ لأنه لم يقصد تشبيه النقع بالليل ، والسيوف بالكواكب ؛ بل قصد إلي تشبيه هيئة السيوف وقد سلّت من أغمادها وهى تعلو وترسب ، وتجىء وتذهب وتضطرب اضطراباً شديداً وتتحرك بسرعة إلي جهات مختلفة علي أحوال

---

(١) البيت من قصيدة يمدح فيها مروان بن محمد وقيس غيلان أو ابن هُبيرة مطلعها :

جفا ودّه فازورّ أو ملّ صاحبهْ وأزري به أن لا يزال يعاتبهْ

ديوان بشار ، وهو أشهر بيت قاله بشار ، طبقات ابن المعتز ٤ ط ١٩٣٩ ـ أخبار أبى تمام ١٨ ط ١٩٣٧ ـ الوساطة ٢٣٧ ط ١٣٣١ ـ والأسرار ١٥٩ ـ والمفتاح ٣٣٧ .

والشاهد فيه : المركب الحسى فى التشبيه الذى طرفاه مركبان من الهيئة الحاصلة من هوّي أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة فى جوانب شىء مظلم ، فوجه الشبه مركب وكذا الطرفان .

(٢) الأسرار ص ١٦٠ ط استانبول .

بين الاعوجاج والاستقامة ، والارتفاع والانخفاض مع التلاقى والتداخل، والتصادم والتلاحق . وكذا فى جانب المشبه به ، فإن الكواكب فى تهاويها توافقا وتداخلا واستطالة لأشكالها ، أى الكواكب .

والحاصل أن كلا من وجه الشبه وطرفيه فى هذا البيت مركب ؛ لأنه هيئة منتزعة من أمور متعددة .

أو المركب الحسى فيما طرفاه مختلفان أحدهما مفرد والآخر / ١١٠/ب مركب كما فى قوله :

«كأنّ مُحْمَرَّ الشَّقِيق ». من باب جرد قطيفة ، يعنى إضافة محمر إلي الشقيق من باب إضَافَة الصفة إلي الموصوف ، والمعني شقيق محمرّ ، والشقيق ورد أحمر فى وسطه سواد ينبت بالجبال أراد به شقائق النعمان ، وإنما أضيف إليه ؛ لأنه حمي أرضا كثير فيها ذلك « إذَا تَصَوَّبَ » ، أى مال إلي السفلِ من صاب المطر إذا [1] نزل ، « أَوْ تَصَعَّدْ » ، أى مال إلي العلو ،« أعْلَامٌ » : جمع علم ، وهو الراية ،« يَاقُوتٍ نُشِرْنَ عَلَي رِمَاحٍ مِن زَبَرْجَدْ[2] » ، وهو الحجر الأخضر ، أى فإن الأعلام الياقوتية المنشورة علي الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس ؛ لأن الحس إنما يدرك ما هو موجود فى المادة حاضر عند المدرك علي هيئات محسوسة مخصوصة ، لكن مادته التى تركب هو منها كالأعلام ، والياقوت والرماح والزبرجد ،

---

(١) من صاب المطر إذا نزل .

(٢) كأن محمرّ الشقيّق إذا تصوب أو تصعد أعلام ياقوت نشرن علي رماح من زبرجد

البيتان للصنوبرى ، الأسرار ص ١٥٨ .، نهاية الأرب ٢٨٤/١ ،النويرى دار الكتب ، المفتاح ٣٥٢ .

والصنوبرى: هو أبو بكر محمد أحمد الصنوبرى من شعراء سيف الدولة مات سنة ٣٣٤ هـ ـ أعلام النبلاء ٢٣/٤ ـ ٣٢ .

والشاهد : التشبيه الخيالى ، وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس ، فإن الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس ، ولكن مادته كالأعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر .

كل منها محسوس بالبصر . حاصله : أنه شبه الشقيق عند تسفل رأسه أو تصعده بهبوب الرياح عليه ، بأعلام ياقوت مبسوطة علي رماح من زبرجد ، فإنها من حيث إنها مجموع لا يدرك بإحدي الحواس الخمس الظاهرة ، لكن أفراده بقطع النظر عن هيئته الاجتماعية ومادته ، وهي كل واحد من الأعلام والياقوت والرماح والزبرجد محسوسة بحسّ البصر.

فالمشبه مفرد وهو الشقيق ، والمشبه به مركب وهو ظاهر ، يعنى المشبه به هو الهيئة الحاصلة من أعلام ياقوت منشورة علي رماح من زبرجد وهو مركب خيالى : وهو المعدوم الذى فرض مجتمعا من أمور كل منها مما يدرك بالحس ، يعنى تركيبه المتخيل[1] من أمور كل واحد منها موجود فى الأعيان ومحسوس ، وليس المراد بالخيالات[2] هنا الصور المرئية / فى الخيال التى تؤدي[3] إليه من طرف الحواس ؛ وذلك لأن الأعلام الياقوتية ليست مما تأدّت إلي الخيال من الحس المشترك ؛ إذ لم يقع بها إحساس قط . /١١١أ

ووجه التشبيه أى هو أيضا مركب ، وهو الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر مبسوطة علئ رءوس أجرام خضر مستطيلة مخروطية .

وأما ما فيه المشبه مركب والمشبه به مفرد ، فكما فى تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربا بليل مقمر، شابه[4] ، خالطه فإن المشبه مركب ،

---

(١) يعنى ركبته المتخيلة . (٢) وليس المراد بالخياليات هنا .

(٣) التأدية إليه من طرف الحواس .

(٤) البيت لأبى تمام وقبله هذا البيت :

يا صاحبيَّ تقصّيا نظريكُما   تَرَيَا وجوهَ الأرض كيفَ تَصوّرُ
تريا نهارا مشمساً قد شَابَهُ   زَهْرُ الرّبَي ، فكأنما هو مُقْمِرُ

والبيتان من قصيدة يمدح فيها المعتصم مطلعها :

رقت حواشى الدهر فهى تمرمر   وغدا الثري فى حَلْية يتكسر

ديوانه ١٩٤/٢ .

والشاهد تشبيه المركب بالمفرد ، فإنه شبه النهار المشمس الذى اختلط به خضرة الزهر فصار يضرب إلي السواد بالليل المقمر ، فالمشبه مركب والمشبه به مفرد .

وهو ظاهر ، والمشبه به مفرد ، غاية ما فى الباب أنه مقيد بمقمر ، والتقييد لا ينافى الإفراد ، ولا يقتضى التركيب ، ووجه التشبيه أيضاً مركب ؛ لأنه هيئة منتزعة من عدة أشياء ، وسيجيء إن شاء الله تعالى ، يعنى فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين .

أو عقلى **مركب** من متعدد كما فى نحو أى كوجه التشبيه فى نحو قوله تعالى: ﴿ **مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ** ﴾ أى كلفوا بالعمل بأحكامها، ﴿ **ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا** ﴾ [1] أى لم يقبلوها ﴿ **كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا** ﴾ جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب، فإنه أمر عقلى منتزع من عدة أمور؛ لأنه روعى من الحمار فعل مخصوص أى هو الحمار[2] ، وأن يكون المحمول شيئاً مخصوصاً وهو الأسفار التى هو أوعية العلوم ، وأن الحمار جاهل بما فيها ، وكذا فى جانب المشبه ، كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع [مع] تحمل التعب فى استصحابه .

يعنى من بديع وجه الشبه فى المركب العقلى وجه الشبه الذى [هو] حرمانهم بأبلغ نافع مع تحمل التعب فى استصحاب ذلك النافع .

حاصل وجه الشبه هنا : بيْن إخبار اليهود الذين كلفوا العمل بما فى التوراة ثم لم يعملوا بذلك وبيْن الحمار للأسفار / ، أو الغرض توجيه الذم إلي من أتعب نفسه فى عمل يتضمن المنافع العظيمة ، ثم لا ينتفع به[3] لجهله، وهذا المقصود غير حاصل فى الحمار المطلق ؛ بل من الحمار المشروط بالشرطين المذكورين ، فيكون وجه الشبه منتزعا من أمور مجموعة قرن بعضها إلي بعض ، وذلك أن روعى من الحمار فعل مخصوص .

١١١/ب

---

(١) سورة الجمعة آية : ٥ .

(٢) أى الحمار الذى من شأنه الغباء والبلادة .

(٣) ثم لا ينفع به .

ووجه التشبيه : **إما متعدد** ، عطف على قوله إما واحد أو بمنزلته .

والمراد بالمتعدد : أن ينظر إلى عدة أمور يقصد اشتراك الطرفين فى كل منهما ، ليكون كل منها وجه شبه .

بخلاف المركب المنزّل بمنزلة الواحد ، فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين فى كل من تلك الأمور ؛ بل فى الهيئة المنتزعة ، أو فى الحقيقة المنتمية .

ومنه حسى أيضاً ، يعنى وجه الشبه الذى لا يكون مركبا من متعدد، وقد علمت أنه على ثلاثة أقسام :

إما حسيّ بجميعه .

أو عقلى بجميعه .

أو بعضه حسيّ وبعضه عقليّ .

كاللون والطعم والرائحة فى تشبيه فاكهة بأخرى ، أى فإن هذه الثلاثة كلها حسيّة . ولو شبه الواحد منها بالواحد المقابل له من الأخرى، أو الهيئة المنتزعة من الثلاثة بالهيئة المنتزعة من الثلاثة الأُخر ؛ لكان التشبيه مفردا «أو منزلاً منزلته » لا متعدداً .

أو متعدد عقلى ، كحدة النظر ، وكمال الحذَر ، وإخفاء السفاد ، أى نَزْوُ الذكر على الأنثى ، أى فى المثل:« هُوَ أَخْفَى سِفَاداً مِنْ الغُراب » فى تشبيه طائر بالغراب .

أو مختلف ، أى المتعدد المختلف الذى بعضه حسى وبعضه عقلى ، كحسن الطلعة الذى هو حسى ، ونباهة الشأن ، أى شرفه واشتهاره ، الذى هو عقلى ، فى تشبيه إنسان بالشمس ، أى فإنها حسنة الطلعة ، ومشتهرة / ، بل غاية فى اشتهار الشأن ، فقصد فى المتعدد اشتراكهما ، فلذا قال : ففى المذكور قصد اشتراك الطرفين فى كل من الأمور ١١٢/أ

المذكورة ولم يقصد إلي انتزاع هيئة منها تشترك هي فيها ، أى جميع تلك الأمور المذكورة فى تلك الهيئة المنتزعة .

اعلم أنه وقد ينتزع وجه الشبه، أى التماثل يقال بينهما شبَه بالتحريك ، أى تشابه ، وقد يكون بمعني الشبْه بالسكون .

وعند التحقيق : المراد هنا ما به التشابه ، أعنى وجه التشبيه . يعنى المراد بالشبه الشيء الذى يكون به التشابه ، لا نفس التماثل ، ولا المثل من نفس التضاد ؛ لاشتراك الضدين فيه ، أى فى التضاد ، يكون كل منهما مضاداً للأخري ، أى لا تصاف كل من المتضادين بمضاد الآخر، ثم ينزل التضاد ، يعنى الشبه المنتزع من نفس التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح ، أى الإتيان بما فيه ملاحة وظرافة ، يقال : ملُح الشاعر إذا أتي بشيء مليح ، أو تهكم ، أى سخرية واستهزاء ، فيقال للجبان : هو أسد ، وللبخيل هو حاتم ، كل من المثالين صالح للتمليح والتهكم ، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام ، فإن كان القصد إلي ملاحة وظرافة دون استهزاء وسخرية بأحد ، فتمليح ، وإلا ، وإن لم يكن الغرض ما ذكر من مجرد الملاحة والظرافة فتهكّم .

وأداته: أى أداة التشبيه [1] الكاف ونحوها ، كلفظ نحو وكأنّ، وقد تستعمل عند الظن بثبوت الجزء من غير قصد إلي التشبيه سواء كان الخبر جامدا أو مشتقاً نحو : كأن زيدا أخوك ، أى هذا مثال للخبر الجامد؛ لأن أخا ليس له مصدر من المصادر حتي يكون هو مشتقا عن ذلك المصدر .« وكأنه قَدِمَ »/ مثال للمشتق ؛ لأن له مصدرا وهو القدوم، وذلك لأن الخبر[2] فى المعني هو المشبه ، والشيء لا يشبه بنفسه فلا يستقيم أن يكون للتشبيه ، فيكون للشك والظن . ١١٢/ب

(١) أى إرادة التشبيه ورد هكذا في الأصل .
(٢) لأن الخرج فى المعني هو المشبه فبدا الكلام غير مفهوم .

قال الزجاج[1] : كأن للتشبيه إذا كان الخبر جامداً ، نحو كأن زيدا أسد ، وللشك إذا كان مشتقا نحو : كأنك قائم ، لأن الخبر فى المعني هو المشبه ، والشيء لا يشبه بنفسه .

وقيل إنه للتشبيه مطلقا ، ومثل هذا علي حذف الموصوف ، أى كأنك شخص قائم ، لكن لما حذف الموصوف ، وجعل الاسم بسبب التشبيه كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلي الاسم لا إلي الموصوف المقدر نحو : كأنك قلت ، وكأنى قلت .

والحق أنه قد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلي التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقا كما مرّ .

ومثل نحو : زيد مثل الأسد ، وما فى معناه[2] مما يشتق من المماثلة والمشابهة ، ومما يؤدي به لهذا المعنى ، يعنى زيد يشبه أو يماثل الأسد ، أو مشابه أو مماثل الأسد ، وقد يذكر عند التشبيه فعل ، أى من أفعال العلم أو الظن بدل الأداة وقائما مقامها ، ونائبا عنها ينبئ عن حاله ، أى حال التشبيه من القرب والبعد والتيقن والظن نحو : علمت زيدا أسدا إن قرب التشبيه وادعي كمال المشابهة ؛ لما فى علمت من معني التحقق والتيقن؛ أى فعل العلم يدل علي قوة تشبيه زيد بالأسد فيكون التشبيه قريباً ، وقوله قُرّب بضم أوله وكسر الثانى وتشديده ، وكذا بُعْد التشبيه أو فى التبعيد ؛ لما فى الحسبان من الإشعار / بعدم التحقق والتيقن. ١١٣/أ

أى وفى كون مثل هذه الأفعال المنبئة عن التشبيه نوع خفاء ، والأظهر أن الفعل ينبئ عن حال التشبيه فى القرب والبعد .

---

(١) الزجاج: هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن السرى الزجاج وله كتب عديدة منها : كتاب الاشتقاق ، وكتاب خلق الإنسان ، وكتاب شرح أبيات سيبويه .
والزجاج توفى سنة ٣١٠ هـ عن سبعين عاما ـ البغية ٤١١/١ ـ الفهرست ١٢٣ ط قطر .
(٢) أى ما فى معنى مثل مما يشتق .

حاصله : أن الفعل هنا غير منبئ عن التشبيه ، وإنما المنبئ عنه حمل الأسد على زيد ، فإن العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الحمل تحقيقاً ، كما فى قولك : زيد أسد فإنه يدل على التشبيه وإن لم يكن هنا فعل ؛ بل الفعل منبئ عن حال التشبيه فى القرب والبعد لا عن نفسه .

والأصل فى نحو الكاف ، أى فى الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ : نحو ومثل وشبه ، بخلاف كأن ، أى فإنها[1] يليها المشبه لا المشبه به . ويماثل ويشابه أى فإنهما للتفاعل لا للتشبيه أخذ ما بعدهما للجزئين ، ويضاهى، أن يليه المشبه به لفظا نحو : زيد كالأسد ، وكولد الأسد ، وقوله تعالى : ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الـذى اسْتَوْقَدَ نَاراً** ﴾ [2] فإن المشبه به هو المستوقد ، أى حاله وقصته العجيبه الشأن .

أو تقديراً نحو : ﴿ **أَوْ كَصَيِّبٍ مِنْ السَّمَاءِ** ﴾ [3] أى كمثل ذوى صيِّب فحذف ذوى لدلالة قوله : ﴿ **يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ مِنْ الصَّوَاعِقِ** ﴾ [4] لأن هذه الضمائر لابد لها من مرجع ، وحذف مثل لقيام القرينة ، أعنى عطفه على قوله : ﴿ **كَمَثَلِ الذى اسْتَوْقَدَ نَارا** ﴾ [5] فالمثل المشبه به وقد ولى الكاف ، أى لأن المقدر فى حكم الملفوظ .

وقد يليه أى الكاف غيره ، أى غير المشبه به ، وذلك إذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه نحو قوله تعالى : ﴿ **واضْرِبْ لَهُمْ**

---

(١) فإنها يليها المشبه لا المشبه به ، يعنى كأن .
(٢) سورة البقرة آية : ١٧ .
(٣) سورة البقرة آية : ١٩ .
(٤) سورة البقرة آية : ١٩ .
(٥) سورة البقرة آية : ١٧ .

﴿مَثَلَ الحَيَاة الدُّنْيَا كَمَـاء أَنْزَلْنَاهُ منْ السَّمَـاء فَاخْتَلَط به نَبَاتُ الأَرْض فأَصْبَح هَشِيماً تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾ [1] إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ، ولا / بمفرد آخر يتمحّل لتقديره ؛ بل المراد تشبيه حالها فى نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء ، بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضراً شديد الخضرة ، ثم ييبس فتطيره الرياح وكأن لم يكن. فالمعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف أن الماء فى الآية ليس هو المشبه به ، وإنما المشبه به أمر مركب من مضمون الجمل الواقعة بعد الكاف فلا حاجة إلي تقدير كمثل ماء يعنى[2] اعتبارها مستغنية عن هذا التقدير ، ومن زعم أن التقدير كمثل ماء ، وأن هذا مما يلى الكاف غير المشبه به بناء علي أنه محذوف ، فقد سهي سهوا بيّنا ؛ لأن المشبه به الذى يلى الكاف قد يكون محذوفا علي ما صرح به فى الإيضاح[3].

١١٣/ب

حاصله : أن المقدر عندهم كالملفوظ ، فالمشبه به الذى يلى الكاف أعم من أن يكون ملفوظا أو مقدراً .

والغرض منه أى من التشبيه غالباً ، أى فى أكثر المواضع إلحاق الناقص بالزائد ، متعلق بإلحاق فى وجهه أى فى وجه التشبيه ، وإنما قال غالباً ؛ لأن فى بعض المواضع لا يعتبر الزيادة ولا النقصان ، كما إذا أريد بيان حال المشبه ، فإنه يقتضى كون المشبه علي حدّ مقدار المشبه به لا أزيد ولا أنقص[4] ، كما فى تشبيه ثوب بآخر متساويين فى السواد ، فإن الغرض مجرد الإشعار بكونه أسود حقيقة ، كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه إلى المشبه ، كتشبيه ثوب أسود بالغراب فى شدة السواد ، أو ادعاء كما فى التشبيه الذى يعود الغرض منه علي المشبه به كما سيأتى .

(١) سورة الكهف آية : ٥٤ .

(٢) كمثل ماء اعتبارها مستغنيا عن هذا التقدير .

(٣) الإيضاح ص ٣٥٦ ط بيروت .

(٤) لا أزيد ولا نقص .

فيعود ، أى الغرض إلي المشبه غالباً ، إنما قال هذا ؛ لأنه قد يعود إلي غيره ، أى / إنما كان ذلك أغلب ، وإن كان الغرض قد يعود إلي المشبه به للاستقراء ، ولأن المشبه محكوم عليه بالتشبيه ، فيكون أصلا فى الكلام ، وغيره فرعاً عليه . ‏/١١٤أ

والأصل أن يكون **الغرض من الكلام** عائداً إلي الأصل **كبيان إمكانه** ، يعنى بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود، وذلك إذا كان أمراً غريباً يمكن أن يخالف فيه ويدّعى امتناعه كما فى قول أبى الطيب :

فإنْ تَفُقْ الأنامَ وأنْتَ مِنْهمُ   فلا استبعاد

... ...   فإنّ المسْكَ بعضُ دَمِ الغَزَالِ[1]

وقد فاقها حتي لا يعد منها ، فحالك شبيه بحال المسك ، فالشاعر لما ادعي أن الممدوح فاق الناس حتي صار أصلا برأسه وجنسا بنفسه ، وكان هذا فى الظاهر كالممتنع ، أى لاستبعاد أن يتناهي بعض أجساد النوع فى الفضائل الخاصة بذلك النوع إلي أن يصير كأنه ليس منها ، احتجّ لهذه الدعوي وبين إمكانها ،بأنها شبه حاله بحال المسك الذى هو من الدماء ، ثم لا يعد منها ؛ لما فيه من الأوصاف الشريفة التى لا توجد فى الدم .

أى فإن قلت : أين التشبيه فى هذا البيت ؟ .

قلت : البيت يدل عليه ضمنا ، وإن لم يدل صريحا ؛ لأن المعني

---

(١) البيت من قصيدة يرثي فيها والدة سيف الدولة ومطلعها :

نعدّ المشرفيّة والعوالى   وتقتلنا المنونُ بلا قتال

الوساطة ١٣٦ ، ديوانه ١٥١/٣ ط بيروت ـ اليتيمة ١٠٨/١ الثعالبى ط ١٩٣٤ ـ والأسرار ١٣٨ ، ١٥٩ ـ الجامع ١٥٦ .

والشاهد فيه : بيان أن المشبه أمر ممكن الوجود وذلك فى كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه ، فقد أراد أن يقول : إن الممدوح قد فاق الناس حتى صار جنسا بمفرده ، وذلك مستبعد ، فاحتج لهذه الدعوي وبين إمكانها ، ويسمى هذا تشبيها ضمنياً ، كدلالة البيت عليه ضمنا .

إن تفق الأنام مع أنك واحد منهم ، فلا استبعاد ، ويسمي هذا التشبيه ضمنيا ، أو مكنيا عنه .

أى التضمن ، هو أن يشير الكلام إلي معني آخر بلفظ آخر ، إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه ، كما إذا قيل لك : ما لون عمامتك ؟ قلت : كلون هذه ، وأشرت إلي عمامتك[1] .

أو **بيان حاله**، أى حال المشبه، بأنه علي أى وصف من الأوصاف ، كما فى تشبيه ثوب بآخر فى السواد ، إذا علم السامع لون المشبه دون / المشبه به . ‎/١١٤ب

أو نحوهما كبيان **مقدار حال المشبه** فى القوة والضعف ، والزيادة والنقصان ، كما فى تشبيه الثوب الأسود بالغراب فى شدة السواد .

وكتقرير حال المشبه فى نفس السامع وتقوية شأنه كتشبيه من لا يحصل من سعيه علي طائل ، أى يكون سعيه بلا فائدة فيه براقم علي الماء ما لا تجده فى غيره ، فإنك إذا كنت علي طرف نهر وقت إخبارك صاحبك بأنه لا يحصل من سعيه علي شيء ، ثم أخذت ترقم عليه ، وقلت : هل أفاد رقمى علي الماء نقشاً ما ؟ ، إنك فى سعيك هذا كرقمى علي الماء ، فإنك تجد لتمثيلك هذا ضربا من التقرير والتأثير زائداً علي القول والنطق المحسوس يفيد زيادة قوة ؛ لأن الإلف بالحسيات أتم منه بالعقليات ؛ لتقدم الحسيات ، وفرط إلف النفس بها .

وعليه قوله تعالي حكاية عن إبراهيم عليه السلام : ﴿ **وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِى** ﴾[2] الآية . ويحتمل أن يكون الغرض هنا بيان مقدار المشبه ، لا تقرير حاله ؛ لأن لخلو الفعل عن الفائدة مراتب مختلفة فى الإفراط والتفريط والتوسط ، وإذا مثل بالمحسوس عرفت مرتبته .

---

(١) وأشرت إلي عمامتك لديك .

(٢) سورةالبقرة آية : ٢٦٠ .

وتزيين المشبه فى عين السامع ، أى للترغيب فيه كتشبيه وجه أسود بمقلة الظبى ، أى فإن التشبيه هنا بوجه التشبيه أفرغ فى قالب الحسّ؛ لابتغاء تزيينه ، وطلب انتقال استحسان سواد مقلته إلي سواده ، فإن سواد مقلته اشتهر بالبهاء .

وتقبيحه ، أى المشبه للتنفير عنه ، كتشبيه وجه المجدور / يعنى الذى عليه آثار الجدرىّ بسْلَحة[1] جامدة نقرتها الديكة ، جمع ديك ، نقرتها بالمنقار ، فإنه أظهَر المشبه ، وهو الوجه المجدور فى أقبح صورة ، لإرادة زيادة القبح فيه والتنفير عنه ، وطلب انتقال زيادة استقباح تلك السلحة ونفرتها إليه .

١١٥/أ

واستطراف المشبه وعدّه غريباً بعيداً ، أى جديداً طريفاً حديثاً ؛ ليميل إليه الطبع ، كتشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب ، لإظهار المشبه ، أى إنما استطرفه فى هذا التشبيه ، لإبرازه فى صورة الممتنع عادة ، أى وإن كان ممكنا عقلا ، ولا يخفي أن الممتنع عادة مستطرف غريب ، يعنى أن المشبه وهو الفحم الموصوف وإن كان ممكنا ، لكنه مما يشبه الممتنع ، أبرزه فى صورته ، أو غير ذلك .

وقد يعود الغرض من المشبه إلي **المشبه به** ، وغير ذلك علي نوعين:

أحدهما : لإيهام أنه أى المشبه أتم فى وجه التشبيه من المشبه ، أى مع أنه ليس كذلك فى الحقيقة كما فى التشبيه المقلوب الذى يجعل فيه الناقص فى الوجه مشبها به، **قصدا** إلى إدعاء أنه أزيد وأكمل، يعنى حيث يوهم فى الشيء القاصر عن نظيره أنه زائد عليه ، فيجعل الفرع أصلا ، والأصل فرعا ، وتشبيه الزائد بالناقص، ويكون الغرض بالحقيقة إعلاء شأن ذلك الناقص بحيث صار أصلا لذلك للمبالغة ، نحو قول محمد ابن وهيب[2] :

---

(١) السلحة : النجو .

(٢) هو محمد بن وهيب الحميرى فى مدح الخليفة المأمون بن الرشيد من قصيدة مطلعها : =

«وبَدَا» أى ظهر «الصباحُ كأنّ غُرّتَهُ»[1] .. هى بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لبياض الصبح .

وقد يقال : غُرة الشيء لما أُعزّه وأكرمه ، « وَجْهُ الخليفةَ حين يُمتَدحُ » ، فإنه قصد إيهام وجه الخليفة [بأنه] أتم من الصباحَ ، أى جعل الصباح فرعا ، ووجه الخليفة أصلا فى / الوضوح والضياء ، أى فى قوله «حين يمتدح» دلالة علي اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له ، وعلي كماله فى الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح .

١١٥/ب

والثانى من النوعين : قوله أو لبيان الاهتمام به ، أى المشبه به ، يعنى يكون الغرض بيان كون المشبه به أهم عند المتكلم ، كتشبيه ـ أى مضاف إلي الفاعل ـ الجائع بالبدرّ ، أى بدرا أو وجها كالبدر ، أى كتشبيه وجه كالبدر فى الإشراق والاستدارة بالرغيف ، لاحتياجه إليه ، أى ظاهر الاهتمام بشأن الرغيف ، ويسمي التشبيه المشتمل علي هذا النوع من الغرض ، أى وهوبيان الاهتمام إظهار المطلوب ؛ لما فيه من بيان مراده هذا ، يعنى هذا الذى ذكر من جعل أحد الشيئين مشبها ، والآخر مشبها به ، إنما يكون إذا أريد إلحاق الناقص فى وجه الشبه حقيقة كما فى الغرض العائد إلي المشبه .

= العذر إن أنصفت متضحٌ ⠀⠀ وشهود حبك أدمعٌ سفُحُ

(١) وبدا الصباح كأن غرّته ⠀⠀ وجهُ الخليفةِ حين يمتدح

الغرة : بالضم : بياض فى جبهة الفرس فوق الدرهمَ ، يقال : فرس أغر ـ الصحاح مادة غرر ،

وانظر مختار الصحاح مادة غرر . طبقات ابن المعتز ١٤٦ ـ ١٤٨ لندن ، معجم الشعراء ٤٢٠ ـ ٤٢١ المرزبانى ١٣٥٤هـ ، الأغانى ١٤١/١٧ دار الكتب المصرية ١٩٣٨ م ، سر الفصاحة ٢٥٣ ابن سنان الخفاجى ط صبيح ـ القاهرة ، أسرار البلاغة ٢٠٥ استانبول .

والشاهد فيه : إيهام أن المشبه به أتم من المشبه ويسمي التشبيه المقلوب ، فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح فى الوضوح والضياء .

أو ادعاء كما فى الغرض العائد إلي المشبه به ، بالزائد فى وجه الشبه ، فإنه يتعين أحد الطرفين بكونه مشبها والآخر بكونه مشبها به ، لاختلاف وجه الشبه فيهما كما مرّ .

وإذا أريد الجمع **بالتساوى** ، سواء وجدت الزيادة أوالنقصان ، أو لم توجد بين الشيئين فى أمر من الأمور من وجوه التشبيه من غير قصد إلي كون أحدهما ناقصا والآخر زائداً فيه ، ويجوز التشبيه ، أى يجوز أن يجعل أحدهما مشبها والآخر مشبها به ، فإنهما وإن استويا فى وجه الشبه بحسب قصد المتكلم ، لكنه يجوز التشبيه لغرض من الأغراض وسبب من الأسباب ، كزيادة الاهتمام ، وكون الكلام فيه ، كتشبيه / ١١٦/أ غرة الفرس بالصبح وعكسه ، أى تشبيه الصبح بغرة الفرس ، أى نحو : غرة الفرس كالصبح ، وبدا الصبح كغرّة الفرس ، متي أريد ظهور منير فى مظلم ، أى الذى أكثر من ذلك المنير ، يعنى متي أريد بالتشبيه ظهور بياض قليل فى سواد كثير من غير قصد إلى المبالغة فى وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك ، إذ لو قصد ذلك ، يعنى لو أريد تشبيه الفرس بالصبح لأجل المبالغة فى الضياء ، لا لأجل وقوع منير فى مظلم ، فإنه لا يكون من باب التشبيه ، ولا يصح العكس فيه إلا لغرض يعود إلى المشبه به ، من إيهام كونه أتم من المشبه علي ما عرفت ، لوجب جعل الغرّة مشبها والصبح مشبها به ، لكن الأحسن تركه ، أى ترك التشبيه ، أى المنبئ فى الأغلب عن كون أحدهما ناقصا والآخر زائدا فى وجه الشبه ، لاستوائهما فى الأمر الذى قصد اشتراكهما فيه عند المتكلم ، إلي الحكم متعلق بمحذوف تقديره ترك التشبيه ، ذاهبا إلى الحكم ، والجار والمجرور حال ، مثاله أن يقال : هذان الشيئان المتشابهان بالتشابه ؛ ليكون كل من الشيئين مشبّها ومشبها به ؛ لئلا يلزم ترجيح أحد المتساويين على الآخر فى وجه التشبيه كقوله ، أى قول أبى إسحق الصّابئ[1] :

(١) الصبائى، والصابى هو: إبراهيم بن هلال بن هارون الحرانى توفى ٣٨٤ هـ اليتيمة ٢٥٩/٢

تشَـابَهَ دَمْعِى إذْ جَـرَى ومُدامتـى[1]

لما اعتقد التساوى بين الخمر والدمع ، أى ولم يعتقد أن أحديهما زائد فى الحمرة والآخر ناقص يلحق به ، حكم بينهما بالتشابه ، وترك التشبيه إلى التشابه ، أى لأنه أراد الجمع بين دمعه ومدامته فى لون الخمر من غير تفاوت فى الزيادة والنقصان ، تمامه :

١١٦/ب .... فمن مثل ما فى/الكأس عينىَ تَسْكَبُ

فوالله ما أدْرى أبا الخمرْ أسبَلَتْ جفونى، أم من عَبرتى كنت أشربُ؟

قوله : أسلبت من أسلب الدمع والمطر ، إذا نزل .

وأقسامه ، أى أقسام التشبيه .

اعلم أن للتشبيه تقسيمات ووجوها :

باعتبار الطرفين أوّلا .

وباعتبار وجهه ثانياً .

وباعتبار غرضه ثالثاً .

فذكرها على الترتيب وقال :

فباعتبار الطرفين ، أى المشبه والمشبه به ثمانية :

أربعة باعتبار الوجه ، وأخرى بآخر من وجه آخر[2] .

أما الأربعة الأولى ، فهو تشبيه مفرد بمفرد آخر .

وهما إما مقيدان نحو : من لا يحصل من سعيه نفع ، أى فى تشبيه من لا يحصل من سعيه نفع : كالراقم على الماء ، فالمشبه الساعى مقيد بألا يحصل من سعيه نفع ، والمشبه به الراقم مفرد آخر مقيد بكونه على الماء ، أى بكون رقمه عليه ؛ لأن وجه الشبه هو السويّة بين الفعل وعدمه ، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ، وهما : كونه السعى

(١) تشابه دمعى ـ إذ جرى ـ ومُدا متى فمن مثل ما فى الكأس عينىَ تسكبُ

والبيت فى الأسرار ص ١٥٦ والشاهد : ترك التشبيه والعدول إلى الحكم بالتشابه ، ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به .

(٢) أى باعتبار الغرض .

لا فائدة فيه ، فهي كون الرقم علي الماء .

أو تشبيه مفرد بمفرد وهما غير مقيدين ، كتشبيه الخد بالورد أي كقولك خده كالورد في الحمرة ، وكقوله تعالى : ﴿ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ ﴾ [1] فإن كل واحد يشتمل علي صاحبه عند الاعتناق كاللباس ، ولأن كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة ، وليس قوله « لكم ولهنّ » قيدا في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه .

أو مختلفان ، أي أحدهما مقيد دون الآخر نحو[2] الشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلِّ .

فالمشبه أعني الشمس غير مقيد ، والمشبه به أعني المرآة / مقيد /١١٧أ بكونه في كف الأشل .

وعكسه ، أي المرآة في كف الأشل كالشمس .

فالمشبه ، أي وهو المرآة في كفه مقيد دون المشبه به[3] وهو الشمس

وتشبيه مركب بمركب آخر كما مر في بيت بشار :

كـأن مُثَـار النقْعْ فَوقَ رءوسِـنَا

وقد سبق[4] تحقيقه ، والمراد أن يكون في كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاحقت حتى عادت شيئاً

---

(١) سورة البقرة آية : ١٨٧ .

(٢) والشمس كالمرآة في كفّ الأشل   مقـــلدات القد يقرون الدغـل

ورويت الشطرة الثانية هكذا :   لما بدت من خدرها فوق الجبل

وهو من أرجوزة الجبار بن جزء بن ضرار ابن أخ الشماخ ، والبيت في الأسرار ص ١٤٤ ، المطوّل ص ٣٣٦ ، والجامع ٢٦٧ ، نهاية الأرب ٤٨/٧ ط ١٩٤٩م ، وكان هذا غريباً ؛ لأن المرآة في كف الأشل مما لا يري إلا نادراً ، وقد يقضي المرء عمره ولا يراها كذلك ، وفي البيت تفصيل كثير يحتاج إلي الفكر .

(٣) دون المشبه .

(٤) وتمامه .....   وأسيافنا ليلٌ تهاوي كواكبه   =

واحداً، أي فيجب في هذا التشبيه أن يكون كل واحد من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة أمور كما مرّ .

وتشبيه مفرد بمركب كما في تشبيه الشقيق المفرد بأعلام ياقوت منشورة علي رماح من زبرجد[1] ، أي فالمشبه مفرد وهو الشقيق ، والمشبه به مركب [من] عدة أمور كما تري .

وتشبيه مركب بمفرد كقوله ، أي قول أبي تمام[2] :

« يَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا » أي أمر من التقصي بمعني الاستقصاء «نَظَرَيْكُمَا تَرَيَا » ، أي من الرؤية بالبصر مجزوم جواب الأمر أي أبلغا أقصي نظريكما واجتهدا في النظر ، تريا « وُجُوهَ الأَرْضِ كَيْفَ تَصَوَّرُ » ، أي من الصورة ، لا من التصور « تَرَيَا نَهَاراً مشْمساً » ، أي وشمس لم يسترها غيم[3] ، يعني يقال : أشْمس اليوم ، أي صار ذا شمس بأن يضيء بها ولم يستره الغيم ، كما يقال : أقمر الليل ، أي صار ذا قمر

= وقد سبق ذكره في ص ٣٣٤ ديوان بشار ص ٣١٨/١ ، والأسرار ص ١٥٩ .

وبشار يلقب بالمرعث ، قيل هو من أصل فارسي ، ولم يجتمع شعره لأحد ولا احتوي عليه ديوان الفهرست ص٣٠٣ .

(١) كقوله الصنوبري من شعراء سيف الدولة توفي ٣٣٤ .

وكأن محمرّ الشقيق   إذا تصوب أو تصعّدْ
أعلام ياقوت نشرْ   نَ علي رماحٍ من زبرجدْ

نهاية الأرب ٢٨٤/١١ ، الأسرار ص ١٥٨ ، أنوار الربيع ٦٤٧ ـ لابن معصوم ـ ط الهند

(٢) والبيتان كما يلي :

يا صاحبي تقصّيا نظريكما   تريا وجوه الأرض كيف تَصورُ
تريا نهارا مشمسا قد شابه   زهر الربي فكأنما هو مقمرِ

من قصيدة يمدح بها المعتصم مطلعها :

رقت حواشي الدهر فهي تمرمر   وغدا الثري في حلّيه يتكَسّرُ

ديوانه ص ١٥٧ ط القاهرة .

والشاهد فيهما : تشبيه المركب بالمفرد ، شبه المشمس الذى اختلط بالزهر فنقص بذلك ضوء الشمس حتي صار يضرب إلي السواد ، شبه ذلك بالليل المقمر .

(٣) لم يستره غيم .

بأن يضيء به، «قَدْ شَابَهُ» ، أي من الشوب، أي خالطه « زَهْرُ الرُّبَي » ، جمع ربوة بضم الراء وفتحها ، وهي ما ارتفع[1] من الأرض ، وذكرها ؛ لأنها أنضر وأشد خضرة ، أي ولأنها المقصودة بالنظر ، « فَكَأَنَّمَا هُوَ » ، أي ذلك النهار المشمس / الموصوف « مُقْمِرُ » ، أي ليل مقمر ، شبه النهار الذي اختلط به أزهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتي صار يضرب إلي السواد بالليل ، أي فصار بذلك النهار المشمس ، وكالليل المقمر ، فالمشبه مركب ، أي وهو الهيئة الحاصلة بضوء الشمس من عدة أشياء . والمشبه به مفرد وهو المقمر .

١١٧/ب

وأما الأربعة الأخري من وجه آخر .

وهو اعتبار تعدد الطرفين ، وهو إن تعدد طرفاه أي طرفا[2] التشبيه ، وهما المشبه والمشبه به **فملفوف** وهو أن يؤتي أولاً بالمشبهات علي طريق العطف أو غيره ، ثم المشبه بها كذلك ، أي يؤتي ثانياً بالمشبهات بها علي طريق العطف أو غيره ، وسمي ملفوفا ؛ لما فيه من لفّ المشبهات بعضها بالبعض ، وعدم الفرق بينهما بالمشبه بها كما في المفروق نحو قول امرئ القيس يصف العُقاب بكثرة اصطياد الطيور «كأنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطباً[3]» بعضها « ويابسا » بعضها ، « لَدَي وَكْرِهَا » أي موضعها «العُنَّابُ » وهو معروف ، « والْحشَفُ » هو أردأ التمرَ ، « الْبَالي » ، أي العنّاب والحشف البالي ، لف ونشر مركب لقوله : رطبا ويابسا ، شبه الرطب الطرى من قلوب الطير بالعناب ، واليابس بالحشف البالي ؛ إذ

---

(١) وما هي ارتفع.

(٢) أي طرف التشبيه .

(٣)والبيت هو :

كأن قلوبَ الطير رطبا ويابساً   لدي وُكرها العنّاب والحشفُ البالي

الوكر : العش ، العناب : ثمر لونه أحمر ، الحشف : نوع ردئ من التمر ، البالي : القديم .

والبيت في الديوان ص ١٣٨ .

والشاهد فيه : التشبيه الملفوف ، هو أن يؤتي بطريق العطف ، أو غيره بالمشبهات أولا ثم بالمشبه بها .

ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ، ويقصد تشبيهها ، إلا أنه ذكر أولا المشبهين ثم المشبه بهما علي الترتيب ، يعنى ليس هذا من المركب ، لانضمام الرطب من القلوب إلي اليابس منها هيئة يقصد ذكرها ، ولا لاجتماع الحشف البالى مع العنّاب ، ولذا لو فرق التشبيه وقيل : كأن الرطب من القلوب عنّاب / ، وكأن اليابس منها حشف لم يكن أحد التشبيهين موقوفا فى الفائدة علي الآخر .

١١٨/أ

ومفروق[١] : أى تشبيه مفروق ، سمي به للفرق بين المشبهات بالمشبه بها .

وهو أن يؤتي بمشبه ومشبه به ، ثم آخر وآخر نحو أى يؤتى بمشبه ومشبه به آخرين وهكذا قول المرقّش[٢] الأكبر يصف نساء [٣] :

« النَّشْرُ » أى الطيب ، والرائحة « مسْكٌ » ، والْوُجُوهُ دَنَانِيرٌ ، وأَطْرَافُ الأكفِّ » ، وروي أطراف البنان « عنَم » ، وهو شجر أحمر لَين

أى حاصله : أن فى هذا البيت ثلاثة[٤] تشبيهات كل منها مستقِل بنفسه ، ليس بينهما امتزاج يحصل منه شيء واحد ، لأنه يشبّه الشعَر بالمسك فى اللون والرائحة ، وشبه الوجوه بالدنانير فى الاستنارة

---

(١) التشبيه الملفوف : أن يؤتي بالمشبهين أولا ، ثم يؤتي بالمشبهين بهما بعد ذلك .

التشبيه المفروق : أن يؤتي بالمشبه والمشبه به معا حين تتعدد التشبيهات .

(٢) المرقش : هو المرقش الأكبر اسمه عمرو بن سعد بن مالك قالها فى مرثية عم له مطلعها :

هل بالديار أن تجيب صممْ   لو أن حيـا ناطقـاً كلَّـمْ

(٣) النشر مسْكٌ ، والوجوه دنا   نيرٌ وأطراف الاكفّ عَنَمْ

والشاهد فيه : التشبيه المفروق ، وهو أن يؤتي بمشبه ومشبه به ثم آخر وهو واضح .

المفضليات القصيدة ٥٤ ، والبيت فى الأسرار ص ٦٧ ، الشعر والشعراء ١٠٣ ، ١٠٥ ، الصناعتين ١٨٩ ، الدلائل ٥٣٥ ط الخانجى ، ابن قتيبه ـ لندن ، أبو هلال العسكرى ط ١٣٢٠ هـ ، الأغانى ١٨٩/٥ ، أما المرقش الأصغر فهو ابن أخى المرقش الأكبر واسم ربيعة وهو عم طرفة بن العبد .

(٤) ثلاثة تشبيهات .

والاستدارة، وشبه أطراف الأكف وهو الأصابع بالعنم ، وهو شجر لين الأغصان يشبه به بنان الجواري ، وصرف دنانير للضرورة .

وإن تعدد طرفه الأول، أى المشبه، دون المشبه به، يعنى طرف التشبيه الأول وهو المشبه دون طرفه الثانى ، وهو المشبه به ، **فتسوية** كقوله [1] :

صدغ الحبيب وحالى　　كلاهمـــا كالليـــالى
وثغـــره فى صفـــاء　　وأدمُعـــى كاللآلـــى [2]

يعنى المشبه هنا متعدد وهو صدغ الحبيب وحال المحبّ ، والمشبه به واحد وهو الليالى ، وكذا ثغره وأدمعي مشبه واللآلى مشبه به .

وإن تعدد طرفه الثانى ، أى المشبه به دون المشبه **فجمع** ، كقوله ، أى قول البحترى [3] :

بات نديماً لى حتي الصباحْ　　أغْيدُ مجْدولُ مكان الوشاحْ

أى المجدول المطوىّ المدخل بعضه فى بعض غير المرخىّ ، « كأنّمَا يَبسمُ » ، أى ذلك / الأغيد ، أى الناعم البدن ، وضمّن يبسم معنى يكشف ، ولهذا عدي بعن في قوله : « عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنضّد » منظم ، « أوْ برَدٍ » وهو حبّ الغمام ، « أوْ أقَاح » جمع أقحوان ، أى ويقال فى جمعه أقاحى بالتشديد والتخفيف وهو ورد له نَور ، شبه ثغره بثلاثة أشياء، يعنى باللؤلؤ والبرد والأقحوان . ١١٨/ب

وأما أقسام التشبيه باعتبار وجهه ، عطف علي قوله باعتبار الطرفين،

---

(١) هو من المجتث ولا أعرف قائله .

والشاهد فيه : تشبيه التسوية ، وهو تعدد طرف المشبه وهو هنا الصدغ والحال ، دون المشبه به وهو الليالى ـ معاهد التنصيص ٨٨/٢ .

(٢) الصدغ : الشعر المتدلى بين العين والأذن ، والثغر : ما يبدو من الأسنان .

(٣) البيت مطلع قصيدة يمدح فيها البحترى عيسي بن إبراهيم أولها: البيت المذكور فى النص .

كأنما يبسم عن لؤلؤ　　منضّد ، أو برَد ، أو أقاح

والشاهد : تعدد طرف المشبه به ، وهو هنا : اللؤلؤ ، البرد ، الأقاح ـ دون المشبه ، وهو الثغر

فله ثلاثة تقيسمات :

الأول : تمثيل وغير تمثيل .

والثـانى : مجمل ومفصّل .

والثالث : قريب وبعيد .

فأشار إلي الأول بقوله تمثيل ، أى تشبيه تمثيل ، إن كان وجهه وصفا ، أى يعنى سواء كان ذلك الوصف حقيقياً أو غير حقيقى ، وهو ما ذكر فى وجه الشبه المركب بكونه غير حقيقى أى إضافياً ، لا بكونه عقلياً ؛ لأن العقلى أعم من الإضافى إن انتزع من متعدد أمرين أو أمور ، وهميا كان أو حقيقياً عند الجمهور ، خلافا للسكاكى[1] ، فإن عنده إن كان وجهه منتزعاً من متعدد ، وكان وهمياً واعتباريا غير حقيقى خص باسم التمثيل ، وإلا فلا ، كما مر فى تشبيه الثريا[2] ، وفى بيت بشار[3] ، وغير ذلك من تشبيه الشمس بالمرآة فى كفّ الأشل[4] ، والتشبيه فى قوله تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ﴾ [5] الآية وغير ذلك ، وإلا .

وإن لم يكن وجهه وصفاً منتزعاً من متعدد مطلقاً عند الجمهور ، فغير تمثيل ، أى تشبيه غير تمثيـل ، بخـلاف السكاكى ، فعنده ما لا يكون منتزعا من متعدد ، ولا يكون وهمياً واعتباريا ؛ بل يكون حقيقياً ،

---

(١) التمثيل عند الجمهور أن يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد أمرين ، أو أمور وقيده السكاكى بكونه غير حقيقى ـ المفتاح ص ٣٤٦ .

أما عبد القاهر فالتمثيل عنده هو ما يحتاج إلي تأول ، وهو ما يكون وجه الشبه فيه عقليا مفردا ، أو مركبا .

(٢) وقد لاح فى الصبح الثريا كما تري   كعنقـود مـلاحيـة حـين نـوّرا

البيت فى الأسرار ص ١٠٨ ط الاستقامة .

(٣) كأن مثار النقع فوق رءوسنا   وأسيافنـا ليل تهاوى كواكبه

البيت فى ديوان بشار .

(٤) والشمس كالمرآة فى كف الأشل   لما رأيتها بدت فوق الجبل

البيت فى الأسرار ص ٢٠٧ ط الاستقامة .

(٥) سورة الجمعة آية ٥ .

فهو غير تمثيل نحو : زيد كالأسد .

يعنى أن أقسام التشبيه باعتبار وجهه / : ‏‎/١١٩أ‎

إما تمثيل : وهو التشبيه الذى وجهه وصف منتزع من متعدد أمرين أو أمور .

حاصله أن السكاكى[1] قيد المنتزع من متعدد بكونه غير حقيقى ، حيث قال : التشبيه متي كان وجهه وصفا غير حقيقى ، وكان منتزعاً من عدة أمور خصّ باسم التمثيل كما فى التشبيه ، مثل تشبيه اليهود بالحمار ، فإن وجه التشبيه : هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكدّ والتعب فى استصحابه ، فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقى ؛ بل هو عائد إلي التوهم ، فوجه الشبه فيه علي ما عرفت أمر اعتبارى لا تقرر له فى الخارج .

وكذا قوله تعالي : ﴿ **مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الذِى اسْتَوْقَدَ نَاراً** ﴾[2] الآية وما أشبه ذلك .

فالتمثيل بتفسير السكاكى أخص منه بتفسير الجمهور .

وأما صاحب الكشاف[3] فيجعل التمثيل مرادفاً للتشبيه .

وقال الشيخ فى أسرار البلاغة[4] : التمثيل ؛ التشبيه المنتزع من أمور، وإذا لم يكن التشبيه عقليا ، يقال إنه يتضمن التشبيه ، ولا يقال إن فيه تمثيلا وضرْب مثل .

وإذا كان عقلياً جاز إطلاق اسم التمثيل عليه ، وأن يقال : ضرب

---

(١) المفتاح ص ٣٤٦ ، ٣٤٧ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٧ .

(٣) يقصد الزمخشرى صاحب تفسير الكشاف .

(٤) هو الشيخ عبد القاهر الجرجانى ـ وانظر باب التشبيه والتمثيل فى أسرار البلاغة والفروق بين التشبيه والتمثيل وخلاصتها ص ٢١٨ ط استانبول .

الاسم مثلا لكذا ، يقال : ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم .

وأما غير تمثيل فهو بخلاف ، أى بخلاف التمثيل .

وهو عند الجمهور ما لا يكون وجه الشبه منتزعا من متعدد يعنى أن غير التمثيل يصور بصورتين :

بألا يكون منتزعاً من متعدد سواء كان حقيقياً ، أو لا ، أو يكون من متعدد ، لكن لا يكون وهميا ؛ بل يكون حقيقياً .

وعند السكاكى ، ما لا يكون منتزعاً من متعدد .

ولا يكون وهمياً واعتبارياً ، ليكون وصفاً حقيقياً ، فتشبيه الثريا بالعنقود المنوّر[1] تمثيل عند الجمهور وليس / السكاكى ؛ لأن الوصف غير حقيقى .

١١٩/ب

وأشار إلى **التقسيم الثانى** بقوله : ومجمل ، أى تشبيه **مجمل** ، إن لم يذكر وجهه ، يعنى وجه الشبه ، وإلى أقسامه وهو ، أى المجمل إن فهمه كل أحد ظاهر ممن له مدخل فى علم البلاغة أى وفهم وجه التشبيه ، واحترز به عن العوام من السوقية[2] وغيرهم نحو زيد كالأسد، فإن الظاهر أن وجه التشبيه فيه هو الشجاعة .

وإن لم يكن بحيث يفهمه كل أحد فهو خفىّ لا يدركه إلاّ الخاصة [3] كقولها ، أى قول الأنمارية على ما ذكره جار الله العلامة [4]

---

(١) كقول أحيحة بن الجُلاح :

وقد لاح فى الصبح الثريا كما ترى ... كعنقود ملاّحيـة حين نـوّرا

البيت فى الأسرار ص ١٠٨ ـ ص ٨٥ ط استانبول .

ويروى لأبى القيس بن الأسلت الأوسى .

(٢) عن الأعوام من السوقية .

(٣) لا يدركه الخاصة هكذا ورد فى الأصل .

(٤) أى الزمخشرى .

وهى فاطمة بنت الخُرْشُبّ حين سئلت عن بنيها الكملة [1] وهم : ربيع الكامل ، وعمارة الوهاب ، وقيس الحفاظ ، وأنس الفوارس أولاد زياد العبسى ، أيهم أفضل ؟ فقالت : عمارة ، لا بل فلان ، لا بل فلان ، ثم قالت : ثكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها ، أى متناسبون فى الشرف ، يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم أفضل ، كما أن الحلقة المفرغة المعمولة فى القالب متناسبة الأجزاء لا يمكن تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا ، أى فوجه الشبه بينهما هو التناسب الذى يمتنع معه التفاوت ، ولو [2] أنه فى المشبه فى الشرف ، وفى المشبه به فى الصورة .

وعلى ما ذكر الشيخ عبد القاهر[3] هذا قول من وصف بنى المهلب للحجاج لما سأل عنهم .

ومفصلٌ ، أى وتشبيه مفصل إن ذكر وجهه نحو :

وثَغْرُهُ فى صَفَـاءِ وأَدْمُعِـى كَاللآلِـى[4]

أى فإن وجه التشبيه هو الصفاء .

وهذا القسم على نوعين :

أحدهما : أن يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه / كما مر . /١٢٠أ

والثانى : أن يكون أمراً لازماً فى الجملة ، وإليه أشار بقوله ، وقد يذكر على طريق التسامح مكانه ، أى مكان وجه التشبيه ما يستتبعه ، أى

---

(١) هذه القصة ذكرت فى كثير من كتب البلاغة والأدب ومنها الأغانى ١٩/١٦ ، والأسرار ص ٨٤ ، وانظر الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ص ١٩٤ ، تحقيق المحقق .

(٢) وإلا أنه فى المشبه .

(٣) أسرار البلاغة ص ١٠٧ .

وقال الشيخ عبد القاهر إن المهلب أوفد كعب الأشقرى على الحجاج فوصف له بنيه وذكر مكانهم من الفضل والبأس فسأله فى آخر القصة قال : فيكيف كان بنو المهلب فيهم ؟ ... كانوا كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها » ص ٨٤ الأسرار ط استانبول .

ذكر فيه وجه الشبه وهو الصفاء .

كون وجه الشبه تابعاً له ، لازماً فى الجملة ، أى احترز من اللزوم العقلى، لجواز التخلف ، فإن الحلاوة مثلا قد لا تستلزم ميل بعض الطباع لمرض أو غيره ، كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل فى الحلاوة، فإن وجه التشبيه ، أى فى هذا التشبيه وهو الجامع فيه لازم الحلاوة ، وهو ميل الطبع لأنه المشترك بين العسل والكلام ، لا الحلاوة التى هى من عوارض المطعومات .

أى وقال السكاكى [1]: وهذا التسامح لا يكون إلا حيث يكون التشبيه فى وصف اعتبارى كميل الطبع وإزالة الحجاب ، ويشبه أن يكون تركهم التحقيق فى وجه الشبه حيث قسموه [إلى] حسى وعقلى مع أنه فى التحقيق لا يكون إلا عقلياً .

وأيضاً إشارة إلى **التقسيم الثالث** باعتبار وجهه وهو تشبيه قريب مبتذل ، أى مستعمل عند العامة وغيرهم .

والابتذال : الامتهان بشهرته وعموم قربه ، نحو : هذه كالفحم فإن الفحم أعرف شىء بالسواد ، يعرف كل أحد أن انتقال الذهن من المشبه إلى المشبه به بلا تدقيق من النظر لظهور وجه التشبيه فى بادئ النظر ، أى من غير تعمق ، فالبيادى من البدو ، أو فى ابتدائه وهو من البدء ، إذا جعلته من بدا الأمر يبدو ، أى ظهر ، وإن جعلته مهموزاً من بدأ فمعناه فى أوله لأى وجه كان ، كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة فى الاستدارة والاستنارة ، أى فإن فى وجه التشبيه تفصيلا ما ، لكن المشبه [به][2] أعنى المرآة غالب الحضور فى الذهن مطلقا / فإن حضور صورة الشىء ١٢٠/ب

---

(١) يقول السكاكى : ليس بملتزم فيما بين أصحاب علم البيان أن يتكلفوا التصريح بوجه الشبه علي ما هو به ؛ بل قد يذكرون علي سبيل التسامح ما إذا أنعمت فيه النظر لم تجده إلا شيئاً مستتبعا لما يكون وجه الشبه فى المآل .... كقولهم فى الألفاظ هى كالعسل فى الحلاوة - المفتاح ص ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٢) لكنه المشبه .

يتكرر على الحس أقرب من حضور صورة شيء يقل وروده علي الحس ، وصورة المرآة عند سماع لفظها[1] تحضر في الذهن مجلوة لا غير مجلوة

وإنما كان التشبيه قريباً لكونه قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن لقرب المناسبة ، أو لتكرّره علي الحس .

وإلا بأن لم ينتقل الذهن إلا بفكر وتدقيق نظر **فهو بعيد غريب** ؛ لخفاء وجهه في بادئ الرأي لأي وجه كان ، كما في تشبيه الشقيق لكونه مركباً خياليا[2] ، وكذا مثل الحمار لكونه مركبا عقليا[3] ، وكلما كان التركيب من أمور أكثر ، كان التشبيه أبعد وأغرب ، فالتشبيه البليغ من هذا القبيل ؛ لكون هذا الضرب غريباً غير مبتذل للاستماع ، ولا يخفي أن المعاني الغريبة أبلغ وأحسن من المبتذلة ؛ لأن نيل الشيء بعد الطلب ألذ ، وموقعه في النفس ألطف ، وبالمسرة أولي .

[**أدوات التشبيه**] :

وأما التشبيه باعتبار أداته فعلي قسمين : تشبيه **مؤكد** ، إن حذفت أداته نحو : زيد أسد ، وفي قوله تعالي : ﴿ **وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ** ﴾ [4] يعني الجبال تمر يوم القيامة كمر السحاب فحذف أداة التشبيه من مر السحاب للتأكيد في التشبيه ، والمبالغة فيه ، فإنّ حذف الأداة يدل على أن المشبه لكثرة مماثلته للمشبه به كأنه واحد من أفراده .

وإلا بأن ذكر أداته فيه فهو **تشبيه مرسل** ، أي من التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به ، يعني أن المشبه هو المشبه به كما مر في الأمثلة المذكور فيها أداة التشبيه نحو

---

(١) عند سماع لفظهما .

والبيت للصنوبرى ، نهاية الأرب ٢٢٢/١١ ، شرح الإيضاح ٢٠٥ ، والأسرار ص ١٥٨ ،
أعلام ياقوت نشرن علي رماح من زبرجد

(٣) ﴿ **مثل الذين حُمّلوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفارا** ﴾ .

(٤) سورة النمل آية : ٨٨ .

زيد كالأسد ، وقوله : ﴿ مثلهم كمثل الحمار ﴾ [1] .

[**أغراض التشبيه**] :

/١٢١أ وأما التشبيه / باعتبار غرضه فعلي قسمين أيضاً :

تشبيه مقبول ، إن وفّي التشبيه بإفادته ، أي بإفادة الغرض ، كأن يكون المشبه به أعرف بشيء ، أي أعرف كل شيء بالوجه من المشبه ، أي بوجه التشبيه في بيان الحال إذا كان الغرض بيان حال المشبه من جهة وجه الشبه ، لا من جهة أخري .

وإلا ، أي وإن لم يكن التشبيه مقبولا كما إذا شبه بالأسد في البخر؛ لأن الأسد ليس أعرف شيء بالبخر وأتم ، كالشجاعة في قولنا : زيد كالأسد ، فإن الأسد أعرف بها من زيد وهي أتَم في الأسد ، يعني أن يكون المشبه به أتم شيء في وجه التشبيه في إلحاق الناقص بالكامل .

أو أن يكون مسلم الحكم في وجه التشبيه بأن يكون المشبه به معروفاً باعتبار وجه الشبه لا ينكره أحد .

وإلا ، أي لم يف **فمردود** ، لكونه قاصراً عن إفادة الغرض أي الغرض من التشبيه ، كتشبيه ثوب أسود بآخر في صفة السواد ، وكان الغرض بيان المقدار فإنه مردود ، بألا يكون علي شرط القبول ، وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع .

ثم اعلم أن المشبه به في التشبيه مذكور قطعا ، أي لا يحذف ، وإلا لبطل التشبيه .

فالتقسيم باعتبار ذكر سائر الأركان كلها أو بعضها ثمانية ؛ لأن المشبه إما مذكور أو محذوف ، وعلي التقديرين فوجه التشبيه إما محذوف

---

(١) ليست هذه آية قرآنية وإنما الآية القرآنية : ﴿ **مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار** ﴾ سورة الجمعة آية : ٥ .

أو مذكور ، وعلي التقادير الأربعة الحاصلة من ضرب اثنين : أعنى ذكر المشبه وحذفه فى اثنين . أعنى ذكر وجه الشبه وحذفه تصير الأقسام ثمانية من ضرب هذه الأربعة فى اثنين ، وهما ذكر الأدوات وحذفها ، فلذا قال : فالأدوات إما مذكورة أو محذوفة ، فذكر المصنف / منها ما هو بحسب المراتب فى قوة المبالغة فقال : ١٢١/ب

وأعلاه أى أعلي أقسام[1] التشبيه فى قوة المبالغة ما حذف وجهه وأداته فقط ، أى بدون حذف المشبه نحو : زيد أسد ، وهو تشبيه مؤكد ، يعني اختلاف مراتب التشبيه قد يكون باختلاف المشبه به نحو : زيد كالأسد ، وزيد كالذئب فى الشجاعة .

وقد يكون باختلاف الأداة نحو : كان زيد كالأسد ، وكان زيدٌ الأسد .

وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها ، فإن ذكر الجميع فهو أدني المراتب نحو : زيد كالأسد فى الشجاعة . ولا قوة لهذه المرتبة لتخصيص وجه الشبه ، وعدم ادعاء أن المشبه من جنس المشبه به مبالغة .

وإن حذف الوجه والأداة فهو أعلي مراتب التشبيه لاجتماع موجب القوتين ، وهما العموم ، أعنى عموم وجه الشبه ، وادعاء كون المشبه عين المشبه به .

وإن لم يذكر الجميع ولم يحذف الوجه والأداة معاً[2] ، فمرتبته متوسطة بين الأعلي والأدني .

أو حذفاً مع المشبه نحو : أسد فى مقام الإخبار عن زيد ، ثم يليه ما حذف فيه أحدهما ، أى وجهه أو أداته مع المشبه نحو كالأسد فيما حذف وجهه مع المشبه عند الإخبار عن زيد ونحو : أسد فى الشجاعة

(١) أعلي قسم التشبيه فى قوة المبالغة ؛ هكذا ورد فى الأصل .
(٢) أى حذف الوجه فقط ، أو الأداة فقط .

فيما حذف أداته مع المشبه ، أو لا مع المشبه نحو زيد كالأسد فيما حذف وجهه بدون المشبه ، ولا قوة فيما سوي ذلك ، أي الستة المذكورة.

وهو أي غير الستة الاثنان الباقيان ، أعني ذكر الأداة والوجه جميعاً، إما مع المشبه أو بدونه / نحو : زيد كالأسد في الشجاعة أو كالأسد في الشجاعة خبر عن زيد ، وذلك أن القوة إما بعموم وجه الشبه ظاهر ، أي فيما حذف فيه وجه الشبه وحده ، أو مع حذف المشبه ؛ لأنه لم ينص عليه فيشمل الشجاعة المقصودة بالذات في نحو قولنا : زيد كالأسد وغيرها من خواص الأسد ، حتي صار كأنه هو الأسد . /١٢٢أ

أو مجمل المشبه به علي المشبه بأنه هو هو ، أي بأن المشبه هو المشبه به مبالغة فيما اشتمل علي الوجهين جميعاً ، فهو في غاية القوة ، وما خلا عنهما ، أي عن الوجه والأداة ، أو حذف الأداة دون الوجه فمتوسطة بين الأعلي ، وهو ما حذف فيه ، والأدني ، وهو ما لم يحذف فيه شيء منهما ، فهو متوسط في القوة والضعف .

***

المقصد الثانى من مقاصد علم البيان

المجـــــــاز

وهو فى الأصل مفْعَل ، أى لفظ المجاز قبل النقل يحتمل أن يكون مصدراً ميمياً ، وأن يكون اسم مفعول ، وأن يكون اسم مكان ، أو اسم زمان ، ومعناه ظاهر ؛ لأنه من الجواز ؛ إذ المعني التعددية ، ثم نقل وجعل اسماً للكلمة التى تجاوزت ما وضعت هى له إلي غيره ، فكأنه من جاز المكان يجوزه إذا تعداه ، نقل إلى الكلمة الجائزة أى المتعدية من مكانها الأصلى .

أو من قولهم جعلت كذا مجازاً إلي حاجتى ، أو طريقاً لها ، علي أن معني جاز المكان سلكه ، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه .

وإنما قدمه ؛ لأنه المقصود والأصل بالنظر إلى علم البيان ؛ إذ به يتأتي اختلاف الطرق دون الحقيقة ، يعنى بالمجاز يتمكن اختلافها فى الخفاء والجلاء لا بالحقيقة ؛ لعدم التفاوت فيها ؛ لما علمت من أن السامع إن كان / عالماً بالوضع ، فلا تفاوت ، وإلا فلا يفهم منه شىء أصلا ، وإنما ذكرها ؛ لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكية حيث اشتمال الحقيقة علي استعمال اللفظ فيما وضع له . ١٢٢/ب

والمجاز علي استعماله فى غير ما وضع له ، فكأنها أصل له ، ولهذا قدم تعريفها وقال :

والحقيقة فى الأصل بمعني فاعل من حق الشىء إذا ثبت بحق بالكسر ، أو بمعني مفعول من حققته ، إذا أثبته بحق بالضم ، نقل إلي الكلمة الثانية ، أو المثبتة فى مكانها الأصلى ، والتاء للنقل من الوضعية إلي الاسمية ، يعنى أن لفظ الحقيقة وصف علي وزن فعيل : إما بمعني

الفاعل إن جعل فعله لازماً من حق الشيء ، إذا ثبت ، أو بمعني اسم المفعول إن جعل متعدياً من حققته إذا أثبته ، ثم نقلت وجعلت اسماً للفظ ، واستعملت فيما وضعت له ، كالذبيحة ، فإن الذبيحة فى الأصل وصف لكل ما ذبح من البقر والإبل والغنم وغيرها ، ثم نقل وجعل اسماً للشاة لا غير ، فلا يقال للبقر ذبيحة وإن ذبح ، والتاء فى الحقيقة والذبيحة للإشعار بالنقل من الوصفية إلى الاسمية ؛ لأن التاء تأتى للنقل من معني إلى آخر كما فى قائم وقائمة ، فإنك نقلته من معني التذكير إلى معني التأنيث ، وعند صاحب المفتاح التاء للتأنيث علي الوجهين[1] :

أما علي الأول فظاهر ؛ لأن فعيلا بمعني فاعل يذكر ويؤنث سواء أجري على موصوفه أو لا نحو : رجل ظريف وامرأة ظريفة .

/١٢٣أ وأما على الثانى ، فلأنه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل إلي / الاسمية صفة المؤنث غير مجراة علي موصوفها .

وفعيل بمعني مفعول ، إنما يستوى فيه المذكر والمؤنث إذا أجري علي موصوفه نحو رجل قتيل ، وامرأة قتيل .

وإما إذا لم يجر علي موصوفه فالتأنيث واجب دفعاً للالتباس نحو : مررت بقتيل بنى فلان ، وقتيلة بنى فلان ، ولا يخفي ما فيه من التكلف المستغني عنه بما تقدم .

وفي الاصطلاح : كلمة مستعملة فيما ، أى فى معني ، وضعت تلك الكلمة له ، فى اصطلاح ، متعلق بوضعت ، يقع به التخاطب ، أى الكلام المشتمل علي تلك الكلمة .

فاحترز بمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال ، فإنها لا تسمي حقيقة ولا مجازاً .

---

(١) أى أن الحقيقة إما فعيل بمعني مفعول ، وإما فعيل بمعني فاعل . المفتاح ص ٣٦٠ .

وبوضعت له ، عن الغلط أى قبل الوضع وهو تعيين اللفظ للدلالة علي معني بنفسه واللفظ كذلك فكيف يخرّج ؟

وأجيب بأن القصد شرط فى الوضع ، والغلط ليس بمقصود نحو : خذ هذا الفرس مشيراً إلي كتاب بين يديك .

ومن المجاز المستعمل فيما لم يوضع له فى اصطلاح به التخاطب ولا فى غيره ، كالأسد فى الرجل الشجاع، أى فى مثل قولك : رأيت أسداً؛ لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل ، إلا أن المفهوم من إطلاق الوضع إنما هو الوضع بالتحقيق .

وبقوله فى اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب ، إذا استعملها[1] المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء ، فإنها تكون مجازاً ؛ لكون الدعاء غير ما وضعت له فى اصطلاح الشرع، إنما وضعت للأركان والأذكار المخصوصة ، مع أنها موضوعة للدعاء فى اصطلاح آخر ، أعنى اللغة .

والمجاز قسمان : مفرد ومركب .

وحقيقة كل منهما يخالف حقيقة الآخر ، فلا يمكن جمعهما فى / تعريف واحد ، فعرفوا كل منهما علي انفراده . ‏/١٢٣ب

أما المجاز المفرد « فهو كلمة مستعملة » ، خرج به الكلمة قبل الاستعمال ، فإنها ليست بحقيقة ولا مجاز .

وخرج أيضاً المجاز المركب والمجاز العقلى .

« فى غير ما وضعت له » ، خرج به الحقيقة ، مرتجلا ، يعنى هو ما لم يسبق به استعمال فى غير مسماه ، والمنقول عكسه ، ولذا قال : مرتجلا كان أو منقولا ، يعنى أن اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له قد يكون مجازاً ، وقد يكون كناية ، وقد يكون غلطاً، وقد يكون مرتجلا ، أى مستعملا فى معني ، بعد أن وضع لمعني قبله ، ولم يستعمل فيه ، وإن استعمل فيه لكان منقولا .

---

(١) أى الصلاة .

أو غيرها أى غير المرتجل والمنقول ، كالمشتقات فإنها حقائق ، ولا يقال فيها مرتجلة ولا منقولة ، « فى اصطلاح به التخاطب » متعلق بوضعت ، قيد بذلك ليشمل المجاز المستعمل فيما لم يوضع فيه اصطلاح التخاطب ، ولا فى غيره كالأسد فى الرجل الشجاع .

والمجاز المستعمل فيما وضع له فى اصطلاح آخر غير الاصطلاح الذى وقع به التخاطب ، كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازاً ، فهو فيه مجاز شرعاً ، وإن وضعت له لغة ، مع قرينة عدم إرادته ، أى إرادة الموضوع له ، خرج به الكناية ، لأنها مستعملة فى غير ما وضعت له مع جواز إرادته كما سيأتى إن شاء الله تعالي . بشرط العلاقة ، متعلق بمستعملة أى بشرط المناسبة بينهما ، أى بين المعنى المجازى والمعني الحقيقى خرج به الغلط ، كقولك : خذ هذا الفرس / مشيراً إلى كتاب . /١٢٤أ

ثم اعلم أن كلا من الحقيقة والمجاز ، أى كل من الحقيقة والمجاز المفرد علي ثلاثة أقسام :

لغوى ، وشرعى ، وعرفى خاص ، يتعين ناقله : كالنحوى والعرفى والكلامى وغير ذلك .

أو عرفى عامّ لا يتعين ناقله .

وهذه النسبة فى الحقيقة بالقياس إلي الواضع ؛ لأن الحقيقة لدلالتها علي المعني تستدعى صاحب وضع ، فإن كان صاحب وضْعها، واضع اللغة فلغويّة .

وإن كان صاحب وضْعها الشارع ، فشرعية .

وإلا فعرفيّة ، والعرفية إن تعين صاحبها تنسب إليه ، وتسمى حقيقة اصطلاحية ؛ لأن لصاحب كل صنعة أن يتعيّن بإزاء ما يتداوله اسما ، وإلا بقيت مطلقة .

وكذا فى المجاز بالنسبة إلي كل واحد من هذه الحقائق باعتبار الاصطلاح الذى وقع الاستعمال فى غير ما وضعت له فى ذلك الاصطلاح ، فلذا قال :

لغوى ، إن كان الناقل واضع اللغة .

وشرعى ، إن كان واضعه الشارع .

وعرفى خاص ، إن تعين ناقله .

وعرفى عام ، إن لم يتعين فى الحقيقة اللغوية ، كالأسد للسبع المخصوص .

والمجاز اللغوى كالأسد للرجل الشجاع .

والحقيقة الشرعية كالصلاة للعبادة المخصوصة .

والمجاز الشرعى ، كالصلاة للدعاء .

والحقيقة العرفية الخاصة كالفعل للفظ المخصوص ، أعنى ما دل على معني فى نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة عند النحاة .

والمجاز العرفى الخاص ، كالفعل للحدث ، أى المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب ، أو لم يصدر كالطول ، يكون مجازاً عرفياً خاصاً عندهم .

والحقيقة العرفية العامة ، كالدابة لذي القوائم / الأربع والمجاز العرفى العام ، كالدابة للإنسان . ١٢٤/ب

يعنى أن المخاطب بالعرف العام إذا استعمل لفظ الدابة فى ذى القوائم الأربع يكون حقيقة عرفية عامة .

وإذا استعمل فى الإنسان يكون مجازاً .

فإن كانت العلاقة المصححة بينهما غير المشابهة ، أى بين المعني المجازى والمعنى الحقيقى فمرسل ، أى يقال له : مجاز مرسل .

يعنى المجاز المفرد الذى هو عبارة عن الكلمة المستعملة فى غير ما وضعت له ، جنس تحته نوعان :

الأول : مرسل . وهو ما كانت علاقته المصححة للإطلاق غير المشابهة ،وهي تشبيه معناه بما هو موضوع له .

وإنما سمي مرسلا ؛ لأنه أرسل إرسالا من غير إقامته مقام معنى الكلمة ، وتلك العلاقة يجب أن تكون مما اعتبرتها العرب فى نوعها ، ولا يشترط النقل عنهم فى كل جزء .

مثلاً : يجب أن يعلم أن العرب تطلق اسم السبب علي المسبب ، ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث علي النبات ، وهذا معني قولهم : المجاز موضوع بالوضع النوعى لا الشخصى .

والثانى : الاستعارة ، وهى ما كانت علاقته المشابهة كإطلاق الأسد علي الشجاع ، بخلاف اليد الموضوعة للجارحة المخصوصة إذا استعملت فى النعمة ، لكونها بمنزلة الفاعلة للنعمة ؛ لأن النعمة منها تصدر وتصل إلى المقصود بها ، يعنى المنعم عليه لأنه المقصود ، وأيضاً باليد تظهر النعمة فيه بمنزلة العلة الصورية لها .

وكاليد المستعملة فى القدرة ؛ لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة يكون فى اليد ، وبها تكون الأفعال الدالة علي القدرة / من البطش والضرب والقطع والأخذ وغير ذلك ، أى فى الدفع والوضع والرفع ، فتكون اليد كالسبب للقدرة ، والراوية التى هى فى الأصل اسم للبعير الذى يحمل المزادة ، إذا استعملت فى المزادة ، يعنى فى المزود التى يجعل فيها الزاد [1]، أى الطعام المتخذ للسفر ، والعلاقة كون البعير حاملا لها بمنزلة العلة المادية ؛ لأن المزادة إنما تكون بالبعير الحامل لها ، ولما قصد إلى التصريح بأنواع العلاقات [2] قال[3] :

١٢٥/أ

ومنه ، أى من المجاز المرسل تسمية الشىء باسم جزئه ، أى فى هذه

(١) فى المزود الذى يجعل فيها الزاد .

(٢) ولما قصد إلى تصريح أنواع العلاقات .

(٣) أى المغربى ، وهو ينقل نفس العبارة دون تصرف ـ شروح التخليص ٣٤/٤ .

العبارة نوع من التسامح ووجهه هو جعل التسمية مجازاً ، مع أنه ليس فى تسميته مجاز ، والمعني فى تسميته باسم الجزء مجاز ، والمعني أن فى هذه التسمية مجازاً مرسلا ، وهو اللفظ الموضوع لجزء الشىء عند إطلاقه علي نفس ذلك الشىء ، يعنى يشترط فى إطلاقه الجزء على الكل استلزامه للكل كالرقبة[1]والرأس ، فإن الإنسان لا يوجد بدونهما ، بخلاف اليد فإنه لا يجوز إطلاقها علي الإنسان .

وأما إطلاق العين على الربيئة[2] ، فليس من حيث إنه إنسان ؛ بل من حيث إنه رقيب ، وهذا المعني مما لا يتحقق بدون العين .

وبالجملة : إذا كان بين الشيئين علاقة ، فلا محالة يكون انتقال الذهن من أحدهما إلى الآخر فى الجملة ، وهذا معني اللزوم فى هذا المقام ، فقال كالعين ، وهى الجارحة المخصوصة إذا استعملت فى الربيئة وهى الشخص الرقيب ، والعين جزء منه ، ولكن يجب أن يكون الجزء الذى يطلق علي الكل / ما يكون له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعني الذى قصد بالكل ، مثلا لا يجوز إطلاق اليد والإصبع علي الربيئة ، أى وإن كان كل منهما جزءاً منه ، فصارت العين كأنه الشخص كله ؛ لأنها هى المقصودة .

١٢٥/ب

وعكسه ، أى وفيه عكس المذكور ، يعنى تسمية جزء الشىء باسم كله ، كالأصابع المستعملة فى الأنامل التى هى أجزاء من الأصابع أى جمع أنْمُلة بفتح الهمزة ، والغرض منه المبالغة ، كأنه جعل جميع الأصبع فى الأذن لئلا يسمع شيئاً من الصواعق فى قوله تعالي :

---

(١) كالرقيق والرأس وهو ظاهر الفساد كقوله تعالي : (فك رقبة) والمراد تحرير عَبد والرقبة جزء منه .

(٢) الربيئة : الربئ جمع رबايا ، والربئ : هو الطليعة الذى يرقب العدو من مكان عال لئلا يدهم قومه .

وقولهم : إنى لأربأ بك عن هذا الأمر ، أى أرفعك عنه ـ الصحاح ـ الجوهرى مادة ربأ ، والمعجم المفهرس .

﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ﴾ [1] الآية.

والقرينة بأن المراد بها الأنامل، امتناع جعل الأصبع فى الأذن عادة

وتسمية الشيء باسم مسببه نحو : أمطرت السماء نباتا أى غيثاً ، لكون النبات مسببا عنه ، أى وأورد فى الإيضاح فى أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم : فلان أكل[2] الدم ، أى الدية التى هى مسببة عن الدم ، وهو سهو من تسمية المسبب باسم السبب ، يعنى جعل الدم مسببا والدّية سببا ؛ بل الأمر بالعكس ؛ لأن الدية مسببة عن الدم ، فيكون من تسمية المسبب باسم السبب .

أو ما كان عليه ، أى تسمية الشيء باسم الذى كان هو عليه فى الزمان الماضى ؛ لكنه ليس عليه الآن نحو قوله تعالى : ﴿ وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ ﴾ [3] أى الذين كانوا يتامى قبل ذلك ؛ لأنه لا يتم بعد البلوغ، أى لأن اليتيم هو طفل بلا أب .

أو تسمية الشيء باسم ما يئول ذلك الشيء إليه فى الزمان المستقبل نحو / قوله تعالى : ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾ [4] أى عصيرا يئول إلى الخمر ، أى أراد به العنب ؛ لأن العصير له لا لها [5]، وإنما فعل ذلك ؛ لأن العنب يئول إلى الخمر . ١٢٦/أ

وتسميته الشيء باسم محله ، أى تسمية الشيء الحال باسم محله نحو قوله تعالى : ﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ ﴾ [6] أى أهل ناديه ، الحالّ ، صفة لأهل ، أى الحالّ ذلك الأهل فى ذلك النادى ، أى محل الحديث فيه، والنادى المجلس .

---

(١) سورة البقرة آية : ١٧ .

(٢) فلان الدم ، أى الدية المسببة عن الدم - الإيضاح ص ٤٠٢ .

(٣) سورة النساء آية : ٢ .

(٤) سورة يوسف آية : ٣٦ .

(٥) أى للعنب لا للخمر .

(٦) سورة العلق آية : ١٧ .

أو تسمية الشيء باسم حالـه ، أى باسم ما يحل فى ذلك الشيء أى المراد بالحلول هنا حصول جسم فى جسم آخر نحو قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا الذينَ ابْيَضَّتْ وَجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ اللَّه﴾ [1] أى فى الجنة التى تحلّ فيها الرحمة ؛ لأن الرحمة لا تصلح أن تكون ظرفا حقيقيا .

أو تسميته الشيء باسم آلته ، كقوله تعالي :

﴿واجْعَلْ لِى لسَانَ صِدْقٍ﴾ [2] أى ذكرا حسنا [3]، واللسان اسم لآلة الذكر ، أى سمي الذكر الحسن باللسان الذى هو آلته .

ولما كان فى « الآخرين » نوع خفاء ، صرح بتفسيرها ، يعنى صرح به فى الكتاب حيث قال : أى فى الجنة ، أى ذكرا حسنا .

• • •

---

(١) سورة آل عمران آية : ١٠٧ .

(٢) سورة الشعراء آية : ٨٤ . وتمام الآية ﴿ واجعل لى لسان صدق فى الآخرين ﴾

(٣) أى ذكر حسنا .

وإن كانت العلاقة المشابهة ، أى إن قصد إطلاقه علي المعني المجازى بسبب تشبيه بمعناه الحقيقى فاستعارة ، أى فالمجاز استعارة .

فهى اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلى بعلاقة المشابهة كأسد فى قولنا : رأيت أسداً يرمي ، أى فإنه شبه الشجاع بالأسد ، فاستعير له اسم المشبه به وهو الأسد ، ويطلق عليه مجازاً والقرينة قولنا : يرمي ، فإنها مانعة من اسم إرادة المعني الموضوع له .

/١٢٦ب وقد تطلق الاستعارة ، أى على فعل / المتكلم ، أعنى علي استعمال المشبه به فى المشبه على المعني المصدرى ، لا علي اللفظ المفرد كما ذكر من قبل ، وإليه مال صاحب المفتاح [1] حيث قال : « هى أن تذكر أحد طرفى التشبيه وتريد به الطرف الآخر » .

وقيل : هى ذكر الشيء باسم غيره وإثبات ما لغيره له ؛ لأجل المبالغة فى التشبيه علي استعمال اسم المشبه به فى المشبه ، فعلي هذا تكون بمعني المصدر فيصح منه الاشتقاق ، فيكون المتكلم مستعيراً ، ولفظ المشبه به مستعاراً ، والمعني المشبه به مستعار منه ، والمعني المشبه مستعارا له .

أى فالمشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له ، ولفظ المشبه به مستعار؛ لأنه بمنزلة اللباس استعير من أحدنا فلبسه غيره ، فالمشبه به علي هذا الاصطلاح مستعار منه سواء كان مذكوراً أو متروكاً كالأسد مثلا .

والمشبه مستعار له كالرجل الشجاع ؛ لأنه أخذ من الأسد لفظه بالعارية للرجل الشجاع .

---

(١) المفتاح ص ٣٦٩ .

ولفظ المشبه به كلفظ الأسد مثلا مستعار .

فالاستعارة على الأول هى الكلمة ولا يشتق منها شيء . وعلي الثانى هى استعمالها ، أعنى فعل المتكلم .

ثم اختلف فى أن الاستعمال مجاز لغوى أم عقلى .

والجمهور علي أنها مجاز لغوى ، أى بمعنى أنها لفظ استعمل فى غير ما وضع له لعلاقة المشابهة كما ذكر ، بدليل أنها ليست موضوعة للمشبه كالرجل الشجاع ، ولا لأعم منهما : من المشبه والمشبه به الشجاع مطلقا .

فأسد فى قولنا : رأيت أسداً يرمي موضوع للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ، ولا لمعني أعم من السبع / والرجل ، كالحيوان المتجرئ مثلا ، ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان علي الأسد والرجل ، وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة مطلقا ، فإطلاقه علي الرجل الشجاع إطلاق علي غير ما وضع له مع قرينة مانعة من إرادة ما وضع له فتكون لغويا ، وفى هذا الكلام دلالة علي أن اللفظ العام إذا أطلق علي الخاص لا باعتبار خصوصه ؛ بل باعتبار عمومه ، فليس من المجاز فى شيء ، كما إذا لقيت زيداً فقلت : لقيت رجلا أو إنسانا أو حيواناً ؛ بل هو حقيقة إذ لم يستعمل اللفظ إلا فى معناه الموضوع له .

وقيل : إن الاستعارة مجاز عقلى بمعني أن التصرف فى أمر عقلى لا لغوى ؛ لأنها لما لم تطلق علي المشبه إلا بعد إدعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به ؛ بأن جعل الرجل الشجاع فرداً من أفراده ،كان استعمال الاستعارة فى المشبه استعمالا فيما وضعت له .

واعلم أن الاستعارة تنقسم باعتبارات :

باعتبار تحقق معناها .

وباعتبار الطرفين .

وباعتبار الجامع .

وباعتبار الثلاثة .

وباعتبار اللفظ .

وباعتبار آخر غير ذلك .

لكن المصنف[1] قد اختار ما فيه تسمية كل قسم مع الاختصار وأشار إلي التقسيم باعتبار تحقق معناها بقوله :

الاستعارة التحقيقية :

فإن تحقق معناها ، أى ما عني بها ، أى من المعني المجازى ، واستعملت هى فيه حساً أو عقلاً ، بأن كان ، أى ذلك المعني أمراً معلوماً ، يعنى بأن يكون اللفظ قد نقل إلي أمر معلوم ، وذلك بأن يكون المشبه المتروك شيئاً محققاً يمكن أن ينصّ عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية ، أى / فيقال : إن اللفظ نقل عن مسماه الأصلى فجعل اسماً لهذا المعني علي سبيل الإعارة للمبالغة فى تشبيهه بالمعني الموضوع له ، تحقيقية ، أى تسمي بذلك . فالاستعارة التحقيقية [2]نوعان : /١٢٧ب

أحدهما : حسية كقوله ، أى قول زهير بن أبى سلمي [3]:

لَدي أسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ [4]

---

(١) عبارة المصنف ـ المغربى ـ هكذا :

« والاستعارة قد تقيّد بالتحقيقية لتتميز عن التخييلية والمكنى عنها لتحقق معناها ، أى ما عني بها واستعملت هى فيه حسا أو عقلا بأن يكون اللفظ قد نقل إلي أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية » الشروح ٤٧/٤ .

(٢) فالاستعارة الحقيقة نوعان :

(٣) زهير بن أبى سلمي .

(٤) البيت من معلقة زهير المشهورة التى يمدح فيها الحارث بن عوف وهرم بن سنان ومطلعها :

أمن أم أوفي دمنة لم تكلم　　بحومانة الدراج فالمتلثّم

شرح ديوانه ص ٢٣ دار الكتب ،

والشاهد فيه : الاستعارة التحقيقية ، فالأسد هنا مستعار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حسّا

أى تام السلاح يعنى ، وكذا شائك وشاك السلاح بالقلب والحذف، لأن أصل شاكى فيعل بقلب المكان .

مُقَذَّف ، أى قذف به كثيراً إلي الوقائع والحروب ، أى رجل شجاع ، وقيل قذّف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تمامه :

.... لَهُ لِبَدٌ أَظْفَـارُهُ لَمْ تُقَـلَّم

لبد الأسد ما تلّبد به من شعره علي منكبيه .

والتقليم مبالغة [من] القلم وهو القطع .

فإذا وصف المستعار له بوصف يلائم المستعار منه فهو ترشيح .

وإذا وصف بوصف يلائم المشبه[1] فهو تجريد .

وإلا فمطلقة .

فقوله : شاكى السلاح تجريد .

وله لبد ترشيح .

وقوله مقذف ، إن كان من مقذف به الوقائع فتجريد .

وإن كان من قذّف باللحم فترشيح .

فالأسد هاهنا مستعار للرجل الشجاع وهو أمر متحقق حساً .

والثاني : تحقيقية[2] عقلية نحو قوله تعالي :

﴿ **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيم** ﴾[3] أى الدين الحق، وهو ملة الإسلام، وهو أمر متحقق عقلا لا حسا ، يعنى المشبه المتروك فيه ، وهو الدين الحق يتحقق عقلا لا غير .

ثم أشار إلي التقسيم باعتبار الطرفين .

فقوله : وإن اجتمع طرفاه ، أى المستعار منه والمستعار له ، وهو نوعان أيضاً :

---

(١) أى : المستعار له .

(٢) والثانى : حقيقة عقلية .

(٣) سورة الفاتحة آية : ٥ .

أحدهما : إذا اجتمعا في شيء ممكن ، أي في شيء واحد ، بأن يتصف بهما في زمان / واحد ، فيكون ذلك الشيء غير وجه الشبه **فوفاقيّة**. أي تسمى بذلك لما بين الطرفين من الاتفاق ، أي في جواز الاجتماع لعدم العناد بينهما نحو قوله تعالى : ﴿ **أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ** ﴾[1] أي ضالاً فهديناه ، استعير الإحياء ، أي من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حياً للهداية التي هي الدلالة علي طريق يوصل إلي المطلوب ، والإحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء واحد .

١٢٨/أ

وأما استعارة الميت للضال مما لا يمكن اجتماعهما [2]؛ إذ الميت لا يوصف بالضلال ، أي لأن الشخص الواحد لا يتصف بالموت والضلال ، بأن كان حيا فظاهر ، وإن كان ميتا لا يتصف بالضلال ؛ إذ الهداية والضلالة من صفات الأحياء لا الأموات، إلا مجازاً باعتبار ما كان عليه

والثاني : إذا اجتمعا أي في شيء واحد في ممتنع **فعنادية** . أي تسمي بذلك لتعاند الطرفين كالمعدوم ، أي كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم نفعه ، أي لانتفاء النفع [3]في ذلك الموجود كما في المعدوم .

وكذا استعارة الموجود لمن عدم وفقد ، لكن بقيت آثاره الجميلة التي تحيي ذكره ، أي وتديم في الناس اسمه ، ولا يخفي أن اجتماع الوجود في شيء [منها] ممتنع .

وما استعمل منها ، أي من العنادية في ضده علي سبيل الاستهزاء، يعني ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحيّة .

فالتهكمية ما استعمل في ضد معناها الحقيقي كالسواد في البياض

---

(١) سورة الأنعام آية : ١٢٢ .
(٢) وأما استعارة الميت للضال مما يمكن اجتماعهما وهو مناقض لما سيقوله بعد .
(٣) لانتقاع النقع وهو سهو .

والتمليحية : ما استعمل فى نقيضه كما مر فى التشبيه من تنزيل التضادّ والتناقض منزلة التناسب نحو قوله تعالي : ﴿**فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾ [1] / أى أنذرهم ، استعيرت البشارة التى هى الإخبار بما يظهر ١٢٨/ب السرور للإنذار ، الذى هو ضده ، أى بإدخال الإنذار فى جنس البشارة علي سبيل التهكم والاستهزاء بتأويل جعل أفراد البشارة علي قسمين :

متعارف ، وغير متعارف ، فأطلق لفظ البشارة وأريد به الفرد غير المتعارف بواسطة قرينة مانعة عن إرادة المتعارف ، وهى قوله : ﴿ **بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴾ تهكمية ، أى تسمي بذلك .

وما استعمل فى نقيضه ، أي تنزيل التناقض منزلة التناسب ، كقولك للجبان : هو أسد وأنت تريد جبانا علي سبيل التمليح والطرافة ، تمليحية، أى تسمي بذلك ، أى لا يخفي امتناع اجتماع التبشير والإنذار من جهة واحدة، وكذا الشجاعة والجبن .

والتقسيم باعتبار الجامع : هو أنه إن ظهر جامعها ، أى ما قصد اشتراك الطرفين فيه ، وهو الذى يسمي فى التشبيه وجها ، وهنا جامعا .

فعامية مبتذلة ، لما يعرفه كل أحد بسبب [2] ظهور الجامع ، نحو : رأيت أسداً يرمي ، أى فإنه يظهر أن الجامع بينهما هو الشجاعة .

وإلا بأن خفي ولا يدرك إلا بفكر وتدقيق فخاصية غريبة ؛ لأنه لا يطلّع عليها ، أى علي الجامع فيها ، إلا من خصّه الله بمزيد ذكاء ، فلذا قال : إلا الخاصة الذين أوتوا ذهناً به ارتفعوا عن طبقة العامة .

أى والغرابة قد تكون فى نفس المشبه ، بأن يكون تشبيهاً فيه نوع غرابة ، يعنى يكون فيه وجه الشبه بعيداً عن الأذهان نحو قول يزيد بن مَسْلَمَة بن عبد الملك يصف فرسه بأنه مؤدب : أنه إذا نزل عنه وألقي

(١) وردت فى أكثر من سورة آل عمران آية : ٢١ ، التوبة : ٣٤ ، والانشقاق : ٢٤ .
(٢) لسبب ظهور الجامع .

/١٢٩أ عنانه فى قربوس / سرجه ، وقف فى مكانه إلي أن يعود إليه .

«وَإِذَا احْتَبَى[١]» : الإحتباء : أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره كما يجعل بعض المتصوفة فى زماننا .

«قَرَبُوسه» : أى مقدم سرجه .

بعنَانه عَلَكَ الشَكِيمِ إلي انْصرافِ الزائرِ

الشكيم والشكيمة : أى الحديدة المعترضة فى فم الفرس ، وأراد بالزائر : نفسه .

شبه هيئة وقوع العنان فى موقعه من قربوس السرج ممتداً إلى جانبى فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقع ركبتى المحتبي ممتدا إلي جانبى ظهره ، ثم استعار الاحتباء لوقوع العنان فى قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة ، أى لغرابة الشبه .

وتقسيمها باعتبار اللفظ المستعار ، هو أنه إن كان لفظها المستعار المشبه به اسم جنس ، يعنى حقيقة أو تأويلا [٢]، كما فى الأعلام[٣] المشتهرة بنوع ، أو صفة كما يجيء .

فاسم الجنس ، وهو ما دل علي نفس الذات الصالحة لأن يصدق علي كثير من غير اعتبار وصف من الإوصاف ، أى اسم جنس ما وضع لمعني فى نفسه من حيث هو ، لا باعتبار تعلق صفة به ، سواء كان

---

(١) وإذا احتبي قَرَبُوسُه بعنَانه عَلَكَ الشَكيمَ إلَي انْصراف الزَّائر

والبيت فى الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ص ٢١٦ ، وفى الإيضاح ص ٤٢٤ .

والشاهد فيه : الاستعارة الخاصة ، وهى الغريبة ، والغرابة قد تكون فى نفس الشبه كما فى البيت ـ معاهد التنصيص ١٣٢/٢ .

(٢) أو تأويل .

(٣) كما فى أعلام المشتهرة .

الاستعارة باعتباو اللفظ قسمان : لأنه إن كان اسم جنس فأصلية كأسد وقتل ، وإلا فتبعية، كالأفعال والصفات المشتقة منها والحروف ـ الإيضاح ص ٤٢٩ .

جوهراً كالجسم ، أو عرضا كالحركة أو بسيطا كالنقطة ، أو مركبا كالبيت .

فقولنا فى نفسه يخرج الحروف .

وقولها من حيث هو ، لا باعتبار تعلق صفة به ، يخرج الأفعال والمشتقات ، كذا فى شرح المفتاح .

فأصلية ، أى فالاستعارة أصلية ؛ لكون التشبيه فيها بلا واسطة ، يعنى الأصلية التى تكون فى المصدر والجوامد لعدم الانتقال فيها من المصدر إلي المشتقات .

والتبعية التى تكون فى الفعل / والمشتقات والحروف . /١٢٩ب

فالأسد إذا استعير للرجل الشجاع . والقتل إذا استعير للضرب الشديد، والأول اسم عين والثانى اسم معني، أى وكلاهما اسم جنس «**فأصلية** »

وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم فى نحو : رأيت اليوم حاتماً ، أى عند قصد شخص بعينه .

وإن كان اللفظ المستعار فعلا أو ما اشتق منه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ، واسم الزمان والمكان والآلة ، **وحرفا فتبعية** ، أى فالاستعارة تبعية ؛ لأن التشبيه فى مصدر الأفعال ، وما يشتق منها ، ومتعلقات الحروف كما يجىء بيانه ثمّ فيها ثانياً وبالتبع ، فلا يستعار الفعل أولا من شيء إلا بعد استعارة مصدر ذلك الشيء .

يعنى ملخصه : إن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس ، فالاستعارة تبعية ، وذلك كالفعل وما يشتق منه ، والحروف ؛ وإنما كانت تبعية ؛ لأن الاستعارة تعتمد التشبيه ، والتشبيه يقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه ، أو كونه مشاركا للمشبه به فى وجه الشبه ، وإنما تصلح

للموصوفية الحقائق ، أى الأمور المتقررة ، يعنى الذوات الثابتة سواء كانت جواهر أو أعراضا من حيث هى أعراض ، كقولك فى الجوهر جسم أبيض وفى العَرض بياض صاف ، وأما قولهم شجاع باسل ، وجواد فيّاض ، وعالم نحرير ، فليس الثانى منهما صفة للأول ؛ بل كل منهما صفة لموصوف مقدر ، أى رجل شجاع باسل ، ورجل كريم فياض دون

/١٣٠أ معانى الأفعال والصفات المشتقة / منها ، لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان فى مفهوم الأفعال ، أو عروضه للصفات . ودون الحروف لامتناع الموصوفية فى الحرف لعدم استقلاله ؛ لأن ثبوت الشيء للشيء فرع ثبوت ذلك الشيء فى نفسه ، كذا ذكروه .

وفيه بحث ؛ لأن الدليل على أن الاستعارة فى فعل وما يشتق منه والحروف تبعية ، ومن جملتها أسماء الزمان والمكان والآلة ، وهذا الدليل بعد تسليم صحته واستقامته لا يتناولها ؛ لأنها تصلح للموصوفية نحو : مقام واسع ، ومجلس فسيح ، ومفتاح حسن ، ولا تقع أوصافا البتة ؛ بل تقع موصوفات دائما ، وهم أيضاً صرحوا بأن المراد بالمشتقات هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والآلة ، فيجب أن تكون الاستعارة فى اسم الزمان ونحوه أصلية ، بأن يقدر التشبيه فى نفسه لا فى مصدره ، وليس كذلك ، للقطع بأنا إذا قلنا : هذا مقتل فلان ، للموضع الذى ضرب فيه ضربا شديداً ، أو مرقد فلان لقبره ، فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل والموت بالرقاد تشبيه المصدر ، ثم انتقل منه إلى مكان القتل بأن استعير لمكان الضرب وأطلق عليه ، وهذه بعينها هى التبعية بأن كانت الاستعارة فى المصدر لا فى نفس المكان؛ بل التحقيق أن الاستعارة فى الأفعال وجميع المشتقات التى يكون القصد بها إلى المعانى القائمة بالذوات تبعية؛ لأن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود ،

/١٣٠ب والاسم الجدير بأن يعتبر فيه لا نفس الذوات، وإلا لذكرت الألفاظ / على أنفس الذوات دون ما يقوم بها من الصفات، أى لو لم يقصد المعنى

القائم بالذوات لوجب أن يذكر اللفظ علي نفس الذوات ، كزيد وعمرو ونحوهما دون أن يذكر اللفظ الدال علي ما يقوم بها من الصفات .

وقوله تعالي : ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا﴾ [1] الآية ، فإن المستعار منه فيه الرقاد ، يعنى النوم ، علي أن يكون المرقد مصدراً ، وتكون الاستعارة أصلية ، أو علي أنه بمعني المكان ، إلا أنه اعتبر التشبيه فى المصدر ؛ لأن المقصود بالنظر فى اسم المكان وسائر المشتقات إنما هو المعنى القائم بالذات ، لا نفس الذات ، ولذلك يقال فى تفسير نحو ضارب ، ذات مّا متصفة بالضرب من حيث الذات شائعة مبهمة ؛ لأن المقصود المعنى القائم بها ، لا نفسها ، وذلك المعنى هو المصدر .

فالتشبيه فى الفعل وما يشتق منه بمعني المصدر .

وفى الحرف بمتعلق معناه ، يعنى يعتبر التشبيه أولاً فى متعلق معنى الحرف ، ويجري فيه الاستعارة ، ثم تبعية ذلك فى الحرف نفسه ؛ لأنه لما كان متعلقا بغيره ، فإن كان صالحا لأن يكون متعلقاً لمعني الحرف ، لم يكن فيه تشبيه ، وإلا كان فيه تشبيه كما قال صاحب المفتاح :

المراد بمتعلقات معانى الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا : من معناها ابتداء الغاية ، وفى معناه الظرفية ، وكى معناه الغرض ، فهذه ليست معانى الحروف ، وإلا لما كانت حروفاً [2] ؛ بل أسماء ؛ إذ لو كانت هذه معانى الكلمات ، أعنى : مِن وفى واللام لم تكن حروفا ؛ لأن هذه الأشياء معان للأسماء لا لغيرها . وأما معني مِن فهو ابتداء خاص / غير مستقل ؛ لأنه لا يعقل إلا بملاحظة شيئين كالسير والبصرة [3] مثلا ، وكذا « فى » معناها مظروف خاص فى ظرف خاص . ‎/١٣١أ

(١) سورة يس آية : ٥٢ .

(٢) قال السكاكى : « إن الاستعارة فى الأفعال والصفات المشتقة منها مصادرها ، وفى الحروف متعلقات معانيها فتقع الاستعارة هناك ثم تسرى فيها » المفتاح ص ٣٨٠ ـ والشروح ١١٧/٢ .

(٣) فى قولهم : سرت من البصرة .

والحاصل أن معني «من» ابتداء مخصوص ، أى بكونه من كذا مثلا مفسر بمتعلقه ، أعنى مطلق ابتداء الغاية [1]، وهكذا قياس البواقى.

فهذه إشارة إلى مطلق ابتداء الغاية والظرفية والغرض ، وهى ليست معانى الحروف ؛ لكونها معانى مستقلة ، ومعانى الحروف غير مستقلة ، فالاسمية والحرفية إنما هى باعتبار المعنى ، وإنما هى متعلقات لمعانيها ، أى إذا أفادت هذه الحروف معانى كابتداء خاص ، وظرفية خاصة ، وغرض خاص ، رجعت تلك المعانى وهو مطلق ابتداء الغاية والظرفية والغرض إلي هذه بنوع استلزام، وهو الاستلزام الذى مبناه علي العرف .

فإن قلت : سرت من البصرة استفيد منه أن ابتداء السير هو البصرة بناء علي العرف والابتداء ، وكذا الظرفية والغرض الحاصلين يستلزمان مطلق الظرفية ومطلق الغرض ؛ لأن المقيد هو المطلق مع شيء آخر ، وهذا معنى قولهم : الخاص فيه ما فى العام وزيادة ، فقولهم[2] فى تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور فى : « زيد فى نعمة »، ليس بصحيح ؛ إذ ليس المجرور فيه ، أعنى نعمة متعلق معني فى ، علي الوجه المذكور ولا معناه ؛ بل متعلق معناه هو الظرفية المطلقة ، ومعناه فيه هو ظرفية النعمة لا نفس النعمة ؛ لكن لما كان للنعمة هنا تعلق بمعني «فى» جعلها المؤلف متعلق معناها علي سبيل التسامح والمجاز .

وحاصله : أن المشبه فى قوله كالمجرور فى : « زيد فى نعمة » وأما النعمة فظرف مجازا / لكن استعملت هاهنا كلمة فى : فى النعمة المشتملة على زيد كاشتمال الظرف الحقيقى علي المظروف كذا فى المغربى [3]، وإذا كان التشبيه لمعني المصدر ولمتعلق معني الحرف فيقدر التشبيه للدلالة بالنطق فى نحو : نطقتْ الحال ، أى دلّت عليه وأشعرت

/١٣١ب

(١) ابتداء الغاية والظرفية والغرض .
(٢) أى قول المغربى ١٧٢/٢ .
(٣) شروح التخليص ١١٧/٢ ـ ١١٩ .

به ، والحال ناطقة بكذا ، أى يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ، ووجه الشبه إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن ، ثم يستعار لدلالة لفظ النطق ، ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة فى المصدر أصلية ، وفى الفعل والصفة تبعية . يعنى أنه لا يستعار الفعل واسم الفاعل إلا بعد الاستعارة فى المصدر ، فلا يقال : نطقت الحال ، والحال ناطقة بكذا ، إلا بعد تقدير نطق الناطق لدلالة الحال على الوجه الذى عرفت فى تأويل الاستعارة من إدخال دلّ الحال فى جنس نطق الناطق لقصد المبالغة فى التشبيه ، وإلحاق إيضاح دلالة الحال للمعنى بإيضاح نطق الناطق ، فيقال : نطق الحال بدل دلالة الحال ، ثم يشتق منه الفعل واسم الفاعل ، فتكون الاستعارة فى المصدر أصلية ، وفى الفعل والمشتق تبعيّة ، وإن أطلق النطق علي الدلالة لا باعتبار التشبيه [1]، بل باعتبار أن الدلالة لازمة له فيكون مجازاً مرسلاً ، يعنى يجوز أن يكون إطلاق النطق علي الدلالة مجازاً مرسلاً لأنها لازمة النطق ، ولا امتناع أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد استعارة ومجازاً مرسلا باعتبار العلاقتين / يعنى إن كان بين ذلك المعنى ١٣٢/أ والمعنى الحقيقى نوعان من العلاقة : إحداهما المشابهة والآخري غيرها كما ذكر في استعمال المشفر فى شفة الإنسان بأنه استعارة باعتبار قصد المشابهة فى الغلَظ ، ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد أعنى مشفر البعير فى مطلقَ الشفة ، فكذا إطلاق النطق علي الدلالة ، ويقع التمثيل علي أحد الاعتبارين .

ومدار قرينة الاستعارة التبعية فى الفعل وما يشتق منه على الفاعل ، بأن يكون نسبتهما إلى الفاعل غير ملائمة فيستدل بالفاعل على أن الفعل والمشتق منه مستعار نحو : نطقت الحال بكذا ، فإن النطق الحقيقى لا يسند إلى الحال ، فإن نسبة النطق حقيقة إلي الحال غير ملائمة ، ولولا ذكر الحال لم يعرف إن « نطقت » مستعار .

---

(١) وإن أطلق النطق على الدلالة باعتبار التشبيه وهو ظاهر الخطأ .

ومدار قرينتها على المفعول بأن يكون نسبتهما إليه غير ملائمة نحو [1]:

جُمعَ الحقُ لنَا فِي إمَامٍ   قتَلَ البُخْلَ وأحْيَا السَّمَاحَا

فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ، يعنى لما كان إزالة البخل مشبّهة بالقتل فى الإعدام ، وكان السماح مشبهة بالإحياء فى الإظهار ، استعار القتل للإزالة والإحياء للإظهار فقال : قتل البخل مكان أزال البخل ، وأحيا السماح[2] مكان أظهر السماح ، فقرينة الاستعارة هنا نسبة القتل إلي البخل ، والإحياء إلى السماح ، ولولا نسبتهما إليهما لم تعرف الاستعارة .

هذا نفيس جداً لما مر من الاستعارة التبعية للفعل وما اشتق منه .

ومثالها للحرف نحو قول القائل إذا رأي أحداً قد أحسن إلى إنسان ثم آذاه : « أحسن إليه ليؤذيه » شبه ترتيب الإيذاء علي الإحسان/ ١٣٢/ب بترتيب العلة الغائيّة[3] كالتنعّم ونحوه عليه ، ثم استعمل فى الشبه ـ أعنى ترتب الإيذاء ـ اللام الموضوعة للمشبه به ، أعنى العلة الغائيّة عليه ، فجرت الاستعارة أولا فى العّلية والغرضية ويتبعها ثانياً فى الكلام كما فى قوله تعـالي : ﴿ **فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا** ﴾[4] استعيرت لام التعليل للغاية ، أى يقدّر التشبيه فى لام التعليل الذى هو لإفادة الغرض حقيقة نحو قوله تعالى : ﴿فالتقطه ﴾ أى موسي ، ﴿ آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ﴾ للعداوة أى يقدر تشبيه العداوة والحزن

---

(١) الشاهد فيه : مدار القرينة على المفعول ، فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود . والبيت لابن المعتز من قصيدة بعنوان عرف الديار ومطلعها :

عـرف الدار ، فحيـّا وناحـا   بعد ما كان صحا واستراحا

ديوان ابن المعتز ـ ط بيروت ، وأسرار البلاغة ١٣١ ، ١٣٦ .

(٢) وأوحى السمـاح وهو سهو من الناسخ .

(٣) بترتب عليه الغائية .

(٤) سورة القصص آية : ٨ .

الحاصلين بعد الالتقاط والحصول بعده ، ثم استعمل فى العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل فى العلّة الغائية ، فتكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة فى المجرور ، أى لما ترتب العداوة والحزن على الالتقاط ترتب العلة الغائية على ما هى غاية له ، استعيرت لهذا الترتيب لام الغاية لقرينة مانعة من حملها علي ما هى[1] موضوعة من إفادة الغرض حقيقة ، وهى الالتقاط ؛ لأنه معلوم أن التقاط الولد لا يكون لأجل كون الولد للملتقط عدوا وحزنا ، وهذا كما تقول إذا رأيت عاقلا قد أحسن إلى زيد ثم آذاه زيد : إنه قد أحسن إليه ليؤذيه فإن الداعى لكل عاقل إلى الإحسان لا يكون هو الإيذاء البتة ، إلا أن الإيذاء لما كان مرتبا على الإحسان ، استعير لمجرد الترتب كلمة الترتب اعتماداً على القرينة وهى قولك : قد أحسن .

واعلم أنه إن قدر التشبيه فى أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف ، فالاستعارة مشبه والحرف قرينة / وهو اختيار السكاكى [2]. ‏/١٣٣أ

وإن قدر التشبيه فى متعلق معنى الحرف كالعلّية والظرفية فالاستعارة تبعية .

ثم تنقسم الاستعارة إلى ثلاثة أقسام :

باعتبار الطرفين والجامع واللفظ ؛ لأنها إن لم تقترن بصفة معنوية ، وهى معنى قائم بالغير لا نعت نحوى ، وهو أحد التوابع .

ولا تفريع ، أى تفريع كلام مما يلائم المستعار له والمستعار منه ، يعنى ولم تقترن بتفريع للكلام مراعى فى ذلك جانب المستعار له والمستعار منه **فمطلقة** نحو : عندى أسد ، إذا أريد رجل شجاع . هذا هو القسم الأول .

أو قرنت بما يلائم المستعار له **فمجردة** ، أى المجردة ما قرن بما

(١) علي ما هو موضوعة هكذا جاء فى المخطوط .
(٢) المفتاح ص ٣٨١ ، ٣٨٢ .

يلائم المستعار له من صفة أو تفريع كلام عليه ، سواء كان ذلك المقرون وهو أمر زائد على معنى الاستعارة بعدها أو قبلها ، أو بعضه قبلها ، أو بعضه بعدها .

وسميت مجردة لتجريدها عما يلائم المستعار منه ، مع أن الأصل أن يكون ذلك المقرون حالا بما له بناء على دعوي الاستعارة ، هذا هو القسم الثاني كقوله ، أي قول كثير :

غَمْرُ الرداَء [1] : أي كثير العطاء ، استعار الرداء للعطاء ؛ لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه ، ثم وصفه بالغمر الذى يناسب العطاء ، أي الذى هو المستعار له دون الرداء ، أي الذى هو المستعار منه ، يعنى هو كثير المعروف ويقال : ثوب غمر أي واسع ، وعلى هذا يجوز أن يكون الغمر وصفا للرداء ، كما يجوز أن يكون وصف المعروف / والعطاء تجريداً للاستعارة ، والقرينة سياق الكلام ، ١٣٣/ب أعنى قوله إذا تبسم ضاحكا ، أي شارعا فى الضحك آخذاً فيه ، يعني هذا القول يدل على أن الغمر للمعروف ، وضاحكا حال من فاعل تبسم، أي تبسم حال كونه شارعا فى الضحك وتمامه :

غَلِقَتْ لِضحكته رِقَابُ المَالِ

يقال : غلق الرهن فى يد المرتهن ، إذا لم يقدر على انفكاكه ، يعنى إذا تبسم غلق رقاب أمواله فى أيدى السائلين ، يعنى غَلِق بفتح

---

(١) غَمْرُ الرداَء إذَا تبَسَّمَ ضَاحِكاً غَلِقَتْ لِضَحْكَتِه رِقَابُ المَـالِ

البيت لكثير عزة من قصيدة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان مطلعها :

أربع فحيِّ معـارف الأطلال بالجزع من حرض فهن بوال

ديوانه ص ٢٨٨ ط بيروت .

والشاهد فيه : الاستعارة المجردة ، وهى ما قرنت بما يلائم المستعار له ، فإنه استعار الرداء للعطاء ، لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه ، ثم وصفه بالغمر الذى يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة ، والقرينة سياق الكلام وهو قوله : إذا تبسم ضاحكا وأراد بالبيت أن ممدوحه إذا تبسم أصبحت أمواله فى أيدى السائلين لا تنفك عنها .

الغين المعجمة وكسر اللام فعْل ماضٍ مصدره غَلْقا إذا استحوذه المرتهن، وذلك إذا لم يفكّه الراهن فى الوقت المشروط ، وكان فى الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه فى الوقت المشروط ، ملك المرتهن الرهن .

والمقرون ‹ أى القرينة › فى البيت قبل الاستعارة وهو قوله : غمْر .

وإما أن يكون بعدها فَلقولك : حاورت بحرا ما أكثر علومه ، فبعضه وهو المحاورة بالحاء المهملة وهى المراجعة فى الكلام قبل الاستعارة ، وبعضه وهو قوله : ما أكثر علومه بعد الاستعارة .

والمعنى : أن السائلين يأخذون مال الممدوح من غير علمه ويجيئُون به إليه فيتبسم ولا يأخذه منهم ، فيملكونه .

أو قرنت بما يلائم المستعار منه **فمرشحة** .

أى المرشحة وهى ما قرن بما يلائم المستعار منه من صفة أو تفريع كلام عليه ، وإنما سميت بها لأنه روعى فيها جانب المستعار منه ، فزادت فائدة الاستعارة .

والترشيح أن ترشح الأم[1] ولدها إذا جعلت اللبن فى فيه / قليلا قليلاحتى يقوي على المصّ ، وهذا هو القسم الثالث نحو قوله تعالى : ١٣٤/أ

﴿أولـئكَ الـذيـنَ اشْتَرَوا الـضَّلالَةَ بالْهُدَي فَمَا رَبحَتْ تجَارَتُهُمْ ﴾ [2]

استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ، ثم فرع عليهما ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة ، يعنى بعد أن استعار الاشتراء للاختيار ذكر وصف المستعار منه ، فالوصف فيه بعد الاستعارة وهو الربح والتجارة ، وهذا الترشيح ترشيح التفريع .

ونحو ساورت[3] أسداً ، الوصف فيه قبل الاستعارة ، ونحو ساورت

---

(١) والمرشح ولدها فبدا الكلام مبتورا ، وأثبتنا العبارة كما وردت فى الصحاح .

(٢) سورة البقرة آية : ١٦ .

(٣) ساور : واثب ، وساورت أسداً : قاتلته .

أسداً عظيم اليدين (عريض) المنكبين ، والوصف فيه شامل للطرفين .
ونظر الترشيح بالصفة قولك : جاوزت اليوم بحرا زاخراً ـ مثلا ـ طمّ الأمواج ، أى ممتدا مرتفعا .

وقد يجتمعان أى التجريد والترشيح ، يعنى يجوز اجتماع الاستعارة المجردة والمرشحة فى كلام واحد كما فى قوله :

لَدَي أسـد شَاكِي السّلاحِ

هذا تجريد ؛ لأنه وصف بما يلائم المستعار[1] له ،أعنى الرجل الشجاع .

مقذّفٍ لَهُ لبدٌ أظْفارُهُ لَمْ تُقلّمِ[2]

هذا ترشيح ؛ لأنه وصف بما يلائم المستعار منه ، أعنى الأسد الحقيقى ، أى المراد بالوصف المَقذّف واللبد والأظفار والقلْم .

وقيل : شاكى السلاح ترشيحية ؛ لأنه يلائم المستعار منه ، وكذا قوله أظفاره لم تقلّم ؛ لأن الظفر والقلم إنما يستعملان فى المستعار له ، وقوله : لبد ترشيح ؛ لأنه يلائم المستعار منه ، وقوله : مقذّف يحتمل الترشيح والتجريد ؛ لأن المقذف هو كثير اللحم كأنه قذف باللحم وهو لا يختص بواحد منهما ، واللبد : جمع اللبدة ما تلبد من شعر الأسد على منكبيه ، والتقليم مبالغة القلم وهو القطع .

والترشيح أبلغ ، أى أكثر مطابقة لمقتضى الحال من الإطلاق والتجريد / ، ومن جمع التجريد والترشيح ، أى لأن فى ذكر الصفات المتعادلة ما يفوت المبالغة فى تشبيهه بالمستعار منه ، والاشتمال على

١٣٤/ب

(١) لأنه وصف بما لا يلائم المستعار له .

(٢) البيت من معلقة زهير بن أبى سلمي التى يمدح فيها الحارث بن عوف وهرم بن سنان مطلعها

أمن أم أوفي دمنة لم تكلم   بحومانة الدراج فالمتلثم

شرح ديوانه ص ٢٣ ط دار الكتب

والشاهد فيه : اجتماع التجريد والترشيح فى الاستعارة فقوله : « شاكى السلاح » تجريد لأنه وصف يلائم المستعار له وهو الرجل الشجاع ، وباقى البيت ترشيح ؛ لأنه وصف يلائم المستعار منه وهو الأسد الحقيقى .

تحقيق المبالغة فى التشبيه ؛ لأن فى الاستعارة مبالغة فى التشبيه ، فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق للمبالغة فيه وتقوية له ، فى أن المشبه فرد من أفراد جنس المشبه به بسبب ذكر ما يلائم المستعار منه ؛ إذ مبناه أى مبنى الترشيح على تناسى التشبيه وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه ، لا شيء مشبه به مشتمل عليه ، يعنى أن المتكلم يظهر من نفسه بعد أن أثبت للمشبه بعض ما اختص بالمشبه به أنه نسي أنه شبه شيئاً بشيء ، وجعل المشبه فرداً من أفراد المشبه به .

وإن أضمر التشبيه فى نفس المتكلم ، أى فى نفس اللفظ وذكر المشبه ، ولم يصرح بشيء من أركانه سواه ، أى وإن كان المشبه به مذكوراً ضمنا ؛ لأن ذكر ما هو مختص بالمشبه به مع المشبه ، كذلك المشبه به معه ، وليس المراد أنه لا يذكر من أركانه إلا المشبه ؛ لئلا يكون متناقضا لما تقدم فى مراتب التشبيه الثمانية ، من أنه لا يجوز حذف المشبه به وإنما يكون ذلك فى التشبيه المصطلح (عليه)[1] فلذا قال : وأما وجوب ذكر المشبه به فى التشبيه فإنما هو فى التشبيه المصطلح ، وقد تقرر أنه غير الاستعارة بالكناية بإثبات أمر مختص بالمشبه به دال علي التشبيه له ، أى للمشبه ، أى سمي ذلك التشبيه المضمر **استعارة بالكناية** ، أى / أو مكنيا عنها . ١٣٥/أ

فالكناية لما لم يصرح به ، أى بذكر المستعار منه استغنت عنه بذكر بعض روادفه ، لينتقل الذهن منه إليه كما هو شأن الاستعارة ، فإن الانتقال فيها من اللازم إلي الملزوم ، فعلي هذا يكون إطلاق اسم الاستعارة على هذا النوع باشتراك اللفظ .

وقيل بالكناية ؛ لأن هذا التشبيه (ليس) عن مذكور صريحاً [2] ؛ بل بطريق الكناية بإثبات ما هو من لوازم المشبه به للمشبه المذكور الذى

(١) أضفنا كلمة «عليه» ليسلم النص .
(٢) لأن هذا التشبيه عن مذكور صريحاً ، والصواب ما أثبتناه .

هو من لوازم التشبيه لزوما عرفيا لا عقليا ؛ بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه ، وتسميته استعارة مجرد اصطلاح لا عن مناسبة ، أى خالية عن المناسبة ؛ لأن المنية مثلا لم تستعر لشيء ؛ بل استعملت فى معناها الأصلى، ويمكن أن يقال سمي التشبيه المضمر فى النفس استعارة مجازاً بطريق إطلاق اسم الملزوم ؛ لأن التشبيه من لوازم الاستعارة ، وإثبات ذلك الأمر المختص بالمشبه به الدال على التشبيه **استعارة تخييليّة** ؛ لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذى يختص بالمشبه به ، وبه يكون كمال الشبه به وقوامه فى وجه التشبيه ليتخيّل ـ أى ـ السامع عند إضافته إلى المشبه من أن المشبه من جنس المشبه به .

وألاّ توجد الاستعارة بالكناية بدون التخييليّة كما فى **قوله** «أى قول الهذلى :

«وإذا المنيةُ أنشبتْ »، أى يقال نشب الشيء فى الشيء بالكسر نشوبا إذا علق فيه ، أى علّقت أظفارَها   أُلْفيّتَ كلَّ تميمةٍ لا تنْفعُ[1]

التميمة : الخرزة التى تجعل معاذة ، أى دفعا للآفة ، يعنى إذا علق الموت مخلبه / فى شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل ، فشبه الشاعر فى نفسه الموت بالسبع فى إهلاك النفوس بالقهر استعارة بالكناية ، وإثبات الأظفار لها تحقيقاً للمبالغة فى التشبيه استعارة تخييلية .

١٣٥/ب

---

(١) وَإذَا الْمَنيَّةُ أَنْشَبَتْ أظْفَـارَهَا   أُلْفيّتَ كُلَّ تَمـيمَـةٍ لاَ تَنْفَـعُ

البيت لأبى ذؤيب الهذلى وهو خويلد بن خالد بن محرث بن زيد بن مخزوم من الشعراء المخضرمين والبيت من قصيدة مطلعها :

أمِنَ المنونِ وَرَيْبها تتـوجعُ ؟   والدهر ليس بمُعْتِبٍ مَن يَجْزَعُ

الديوان ص ٣ .

والشاهد فيه :الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية ، فهو شبه فى نفسه المنية بالسبع فى اغتياله النفوس قهراً من غير تفرقة بين ضار ونافع ، فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية ، وإثبات الأظفار لها استعارة تخييلية .

وانظر ترجمة أبى ذؤيب فى الأغانى ٥٨/٦ ـ خزانة الأدب ٢٠٣/١ ـ والشعر والشعراء معاهد التنصيص ١٦٥/٢ .

المجاز المركب :

وأما المجاز المركب عطف علي قوله : وأما المجاز المفرد فهو اللفظ المستعمل فيما ، أي المعني الذى شبه بمعناه الأصلى ، أى بمعناه المطابقى ، يعنى بالمعني الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة .

ملخصه : أن المجاز المركب : هو اللفظ المستعمل فى معني ، شبه ذلك المعنى الأصلى بذلك اللفظ المركب ، ويدل عليه بالمطابقة تشبيه التمثيل .

وهو ما يكون وجهه منتزعاً من متعدد .

احترز بهذا عن الاستعارة فى المفرد مبالغة فى التشبيه ، يعنى لطلب المبالغة فى هذا التشبيه ، كما فى تشبيه المفرد .

ومعنى تشبيه التمثيل : تشبيه إحدي صورتين منتزعتين من أمرين أو أمور بالأخري منهما ، ومبالغة فيه ، ثم تدخل[1] صور المشبه فى جنس المشبه بها مبالغة فى التشبيه ، وتذكر بلفظ المشبه بها من غير تغير بوجه من الوجوه ، كقولك للمتردد فى أمر :

« أَرَاكَ تُقَدِّمُ رِجْلاً وَتُؤَخِّرُ أُخْرَي »[2] ، تشبيها لصورة تردده فى ذلك الأمر بصورة تردد من قام ليذهب ، فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا ، وتارة لا يريد فيؤخر أخري ، فاستعمل فى الصورة الأولي الكلام الدال علي الصورة الثانية ، يعنى أدخل الصورة الأولي وهى صورة التردد العقلى فى الصورة الثانية ، وهى صورة التردد الحسى من غير تفسير فيه/ بجامع ١٣٦/أ الإقدام تارة والإحجام أخري ، وهى أمر منتزع من عدة أمور ، فيكون قولك : تقدم رجلا وتؤخر أخري حال استعماله للتردد فى معقول أو

(١) لا تدخل الصور .

(٢) انظر دلائل الإعجاز ص ٥٤ ، والتبيان فى علم البيان ص ٤٤ ، والمثل يدل علي التردد فى الأمور ونصه كما فى الأسرار ص ٩٩ ، بلغنى أنك تقدم رجلا وتؤخر أخري ، فإذا أتاك كتابى هذا فاعتمد علي أيهما شئت والسلام »

العقد الفريد ١٣٣١ ، نقد الشعر ٨٩ ، شرح الإيضاح ٢٥٠ .

محسوس مجازاً مركبا . ووجه التشبيه هو الإقدام تارة والإحجام أخري ، وهو منتزع من عدة أمور كما تري .

وقد يسمي ذلك المجاز المركب تمثيلا على سبيل الاستعارة ؛ لأنه ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه مع طيّ ذكره بالكلية كما هو طريق الاستعارة .

واعلم أن حسن الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كأن يكون وجه التشبيه شاملا للطرفين ، أى وذلك كالشجاعة مثلا فى زيد والأسد، والتشبيه وافيا بإفادة الغرض ، أى وهو ثبوت مقاومة الأشياء القوية لزيد ، كما أنها ثابتة للأسد .

وأن يكون ما به المشابهة بين الطرفين المستعار له والمستعار منه جليّا بنفسه أو بواسطة عرف ، أى بحيث لا يحتاج إلي ذكر شيء يدل علي التشبيه ، أو اصطلاح خاص لئلا تصير الاستعارة إلغازاً وتعمية ، يقال : ألغز فى كلامه إذا عميّ مراده ، ومنه أصل اللغز حجر اليربوع بين القاصعاء والنافقاء يحفر مستقيماً إلي أسفل ثم بعد من شماله ويمينه فيضحي مكانه بتلك الألغاز ، كما لو قيل فى التحقيقية : رأيت أسداً وأريد به إنساناً أبخر ، فوجه الشبه بين الطرفين خفي ؛ لأن الشبه بين الطرفين وهو البخر صفة حقيقية فى الأسد .

وألا يظهر التشبيه من جهة اللفظ ، فذلك يبطل الغرض / من الاستعارة، وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به، كما يشعر به قول الشاعر ... فى تشبيه الصدغين بالمسك فقاعدة التشبيه نقصان ما يحكي

واعلم أيضاً أن الكلمة كما توصف بالمجاز ؛ لنقلها عن معناها الأصلى ، كذلك توصف به لنقلها عن إعرابها الأصلى إلي غيره بحذف لفظ نحو ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾[1] أى له ، لاستحالة المجيء علي اللّه تعالى . أو

(١) سورة الفجر آية : ٢٢ .

بزيادة لفظ نحو : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِه شَيْءٌ ﴾ [1] أى ليس مثله بشيء ؛ لأن المقصود نفي أن يكون شيء مَثَلَه ، فالحكم الأصلى فى ربك هو الجر ، وقد يغير إلى الرفع بسبب حذف المضاف ، وفى مثله هو النصب ، لأنه خبر ليس . وقد يغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف .

وقيل الأحسن ألا تجعل الكاف زائدة وتكون من باب الكناية وفيه وجهان :

أحدهما : أنه نفي الشيء بنفى لازمه ؛ لأن نفى اللازم مستلزم نفى الملزوم ، كما يقال : ليس لأخ زيد أخ ، فأخو زيد ملزوم ، والأخ لازمه ، لأنه لابد لأخ زيد من أخ فهو زيد ، فنفيت بهذا اللازم ، والمراد نفى الملزوم ، أى ليس لزيد أخ ؛ إذ لو كان لزيد أخ لكان لذلك الأخ أخ هو زيد . فكذا نفيت أن يكون لمثل اللّه تعالى مثل ، والمراد نفى مثله تعالي ؛ إذ لو كان له مثل ، لكان هو مثل مثله ؛ إذ التقدير أنه موجود .

والثانى : ما ذكره صاحب الكشاف[2] ، وهو أنهم قد قالوا : مثلك لا يبخل ، فنفوا البخل عن مثله ، والغرض نفيه عن ذاته ، فسلكوا طريق الكناية قصداً إلي المبالغة ؛ لأنهم / إذا نفوه عن مماثله ، وعمن يكون علي أخص أوصافه فقد نفوه عنه فلا فرق بين قوله ليس كالله شيء ، وقوله ليس كمثله شيء واللّه أعلم بالصواب . ١٣٢/ب

* * *

(١) سورة الشوري آية : ١١ .

(٢) الكشاف ـ الزمخشرى ٤٦٢/٣ .

وعبارة الزمخشرى : « قالوا مثلك لا يبخل ، فنفوا البخل عن مثله ، وهم يريدون نفيه عن ذاته ، قصدوا المبالغة فى ذلك فسلكوا به طريق الكناية ..... »

المقصد الثالث من مقاصد علم[1] البيان

الكنـــاية

إنما سمى هذا كناية ؛ لأن فيه نوع خفاء « ك ن ى » كيف ما تركب يفيد معنى الخفاء .

وهى في اللغة مصدر من كنيت بكذا عن كذا ،وكنوت إذا تركت التصريح به ، أى قوله : كنيت وكنوت ، فعلي الأول لامه ياء ، وعلي الثانى واو .

وفى الاصطلاح تطلق علي المعنيين :

أحدهما : المعنى المصدرى الذى هو فعل المتكلم ، وهو ذكر اللازم وإرادة الملزوم مع جواز إرادة اللازم أيضاً ، وعلى هذا يشتق منه ، فيقال فى اللفظ مكنى به ، وفى المعنى مكنى عنه .

والثانى : نفس اللفظ الذى أشار (إليه)[2] المصنف بقوله :

لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه .

أى إرادة معناه المطابقى ، يعنى الموضوع (له)[3] اللفظ مع لازمه ، كلفظ طويل النجاد ، المراد به أى لازم معناه وهو طول القامة مع جواز أن يراد ، أى حقيقة طول النجاد ، أى حمائل السيف أيضاً .

وبه تفارق الكناية المجاز ، أى من جهة إرادة المعنى الحقيقى مع إرادة لازمه ، كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة .

بخلاف المجاز ، فإنه لا يجوز فيه إرادة المعني الحقيقى للزوم القرينة

(١) عن علم البيان .
(٢) الإضافة لسلامة النص .
(٣) الإضافة يحتملها النص .

المانعة عن إرادة معناه الحقيقى ، أى لأن المجاز يلزمه قرينة تمنع عن إرادة المعني الحقيقى ، مثلا لا يجوز فى قولنا : رأيت أسداً فى الحمام أن يراد بالأسد الحيوان المفترس ؛ لأن معه قرينة / تدل علي عدم إرادة معناه الحقيقى ، فلو انتفي هذا انتفي المجاز، لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، وهذا معنى قولهم : إن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة ، وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء ، وإلا لزم صدق الملزوم بدون اللازم . ١٣٧/ب

وهى أى الكناية ثلاثة أقسام :

الأولي : أى تأنيث لفظ الأولي باعتبار كونها عبارة عن الكناية المطلوب بها غير صفة ؛ أى لأن المطلوب بها إما غير صفة ، ولا نسبة ، أو صفة أو نسبة .

والمراد بالصفة : المعنوية كالجود والكرم ، لا النعت النحوى ولا نسبة؛ بل المطلوب بها الموصوف ، يعنى نفس الموصوف سواء كانت معني واحداً ، أى الكناية التى هى معني واحد كني به عن ذات ، مثل أن يتفق فى صفة من الصفات اختصاص لموصوف معين ، أى أن يتفق لها اختصاص عارض بموصوف معين ، مثل الضغن والحقد وغيرهما من أوصاف القلوب العارضة لها المختصة من حيث الوجود بها ، إذ لا محل لها من ابن آدم إلا القلب ، فمجامع الأضغان وصف عارض للقلوب ، مختص بها والقلوب موصوف بها ، فتذكر تلك الصفة ، أى التى هى مجامع الأضغان ؛ ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف ، أى الذى هو القلوب كقوله :

وَالضَّارِبِينَ بِكُلِّ أَبْيَضَ مِخْذَمٍ ... وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ [1]

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب فى الفخر من قصيدة مطلعها :

لمن الديار بروضة السّلاّن ... فالرقمتين فجانب الصَمَّان

ديوانه ص ١٥٨ ط دمشق .

والشاهد فيه : القسم الأول من أقسام الكناية ، وهى أن يكون المطلوب بها غير صفة ولا نسبة ، فمجامع الأضغان كناية عن القلوب وهى فى هذا المثال كناية عن معني واحد . =

المخذم : القاطع ، والضغن : الحقد ، ومجامع الأضغان : معني واحد ، كناية عن القلوب ، أو كانت مجموعا ، أى من حيث إنه

/١٣٨أ مجموع يضم بعضها إلي بعض ليصير جملتها مختصة بموصوف / أى مجموع معان ، بأن تؤخذ صفة يعنى كحيّ مثلا ، فتضم إلي لازم آخر وآخر ، كمستوي القامة ، وعريض الأظفار ، فإنهما لازمان للإنسان ، فإن كل واحد من هذه الثلاثة غير مختص بالإنسان ، لوجوده فى غيره ، والمجموع مختص به وكناية عنه ، فلذا قال : لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه كقولنا : كناية عن الإنسان مستوي القامة عريض الأظفار ، وتسمي خاصة مركبة ، أى يسمي هذا القسم من الكناية بخاصة مركبة ، لحصول الاختصاص بالتركيب .

ولقائل أن يقول : الحياة واستواء القامة كاف فى التمييز والاختصاص بالإنسان ، وتختصان ، أى هاتان الكنايتان ، أى ما هى معنى واحد من الكناية ، وما هى مجموع معان بالمكنى عنه ؛ ليحصل الانتقال من العام إلي الخاص ، يعنى بحيث لا يتعذر أن يحصل الانتقال منهما إليه .

الثانية ، أى من أقسام الكناية :

المطلوب بها صفة من الصفات : كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة ، ونحو ذلك ، وهى ضربان :

قريبة وبعيدة .

فإن لم يكن الانتقال من الكناية إلى المطلوب ، يعنى من الملزوم إلى اللازم ـ بواسطة ، فقريبة ، وهى أى القريبة قسمان :

إما واضحة ، يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن

= وقد تكون لمجموع معان كقول البحترى :

فأتبعتها أخرى فأضللت نصلها   بحيث يكون اللبّ والرعب والحقدُ

طول القامة: طويل نجاده ، وطويل النجاد.

فطويل نجاده ، كناية ساذجة ، لا يشوبها شيء من التصريح ، أى هذا تفسير للمحضة ، يعنى خالصة مختصة غير مشتملة على شيء من التصريح، لعدم وجود ضمير صاحب الصفةفى الصفة ، لارتفاع نجاده بها.

وقولهم : طويل النجاد ، فيه تصريح ما لتضمن طويل / الضمير ١٣٨ب الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه ، أى لأنه إذا أضفت الصفة إلى النجاد وجب أن يستتر فيها ضمير جرت هى عليه، فكأنك قلت : طويل هو ، فيشتمل علي نوع تصريح بثبوت الطول له ، والدليل علي تضمنه الضمير أنك تقول : هند طويلة النجاد ، والزيدان طويلا النجاد ، والزيدون طوال النجاد ، فتؤنث وتثني وتجمع الصفة لكونها مستندة إلي ضمير الموصوف ، أى بخلاف هند طويل نجادها ، والزيدان طويل نجادهما ، والزيدون طويل أنجادهم ، وإنما جعلنا الصفة المضافة كناية مشتملة علي نوع تصريح ، ولم نجعلها تصريحاً للقطع بأن الصفة فى المعني صفة للمضاف إليه الذى هو النجاد فى التركيب المذكور ، واعتبار الضمير رعاية لأمر لفظى ، وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها ، فلا يكون إرجاع الضمير مقصوداً أصلياً ، فلا يكون تصريحاً ، بل مشوبا به .

أو **خفيـة** ، عطف علي واضحة ، أى قرينة خفية، وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها ، أى من الكناية إلى المعنى المقصود بها على تأمل إعمال فكر ، كقولهم كناية عن الأبله عريض القفا ، وعريض الوسادة ، فإن عرض القفا ، أى إذا أفرط فيه ، فهو دليل الغباوة ، وقولهم كناية عن هذه الكناية عريض الوسادة ، فإنه كناية عن عريض القفا وهو كناية عن الأبله .

روي أن عدي بن حاتم [1] قال : لما نزلت : ﴿ **كُلُوا واشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنْ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنْ الْفَجْرِ** ﴾[2] الآية عمدت إلى عقالين أبيض وأسود فجعلتهما تحت وسادتي فكنت أقوم من الليل ، وأنظر إليهما ، فلما أصبحت عدوت / إلى الرسول فأخبرته ، فضحك وقال : إن وسادك[3] لعريض ، إنما هو بياض النهار وسواد الليل، فكان عرض القفا وعظم الرأس بالإفراط مما يستدل به علي البلاهة ، فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد ، أى والبلاهة لازمة لعرض القفا ، وعظم الرأس بحسب الاعتقاد ، لا بحسب العقل ، لكن فى الانتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد، و ليس فى الانتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عليه كل أحد ، وليس الخفاء بسبب كثرة الوسائط والانتقالات حتى تكون بعيدة ، أى هذا بيان أنها قريبة ، يعنى وليس ينتقل منه إلى أمر آخر ، ومن ذلك الأمر إلى مقصوده حتى تكون بعيدة ؛ بل إنما ينتقل منه إلى المقصود ، لكن لا فى بادئ الرأى ؛ بل بعد تأمل وإعمال فكر ، وبهذا تمتاز عن البعيدة .

١٣٩/أ

وإن كان الانتقال من الكناية إلى المطلوب لها بواسطة **فبعيدة** ، كقولهم : كثير الرماد كناية عن المضياف ، فإن فيها انتقالات ووسائط ، ينتقل من كثرة الرماد ، إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر ـ أى اللزوم بينهما اعتقدته العرب ـ ومنها أى ومن كثرة إحراق الحطب إلى كثرة الطبائخ ، ومنها إلى كثرة الأكلة ، ومنها إلى كثرة الضيفان ، أى بكسر الضاد جمع ضيف ، ومنها إلى المقصود وهو الضيفانَ ، لوازم كثيرة ، وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة علي المقصود وضوحاً وخفاء ، فكلما قلّت الوسائط بين الكناية والمقصود بها كانت الدلالة أوضح ، وكلما كثرت ، كانت الدلالة ، أعنى دلالة الكناية على ما

(١) عدى بن حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج بن امرئ القيس وأبوه حاتم الذى يضرب به المثل فى الجود توفى سنة ٦٧ هـ ـ وله مائة وعشرون سنة ـ بالكوفة . أسد الغابة ٨/٤ .

(٢) سورة البقرة آية : ١٨٧ .

(٣) إن وسادتك لعريض .

قصد بها أخفي ، وعليك تتبع الأمثلة / فإنها أكثر من أن تحصي . ١٣٩/ب

الثالثة من أقسام الكناية : المطلوب بها نسبة .

أى إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه ، وهو المراد بالاختصاص هاهنا ، أى في هذا المقام ، لم يرد بالتخصيص هنا الحصر إذ لا وجه له ؛ بل المراد مجرد إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه ، وهذا معني قول صاحب المفتاح[1] : إن المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد به الحصر ، كقوله ، أى قول زياد [2] الأعجم :

إنّ السَّماحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ، أى كمال الرجولية والنّدَي فِي قُبةِ ، هي ما يكون فوق الخيمة يتخذه الرؤساء .

ضُرِبَتْ عَلَي ابن الحَشْرَجِ

أراد الشاعر إثبات اختصاصه ، أى ابن الحشرج بهذه الصفات ولم يصرح بها ، أى باختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات الثلاثة بقوله هو مختص[3] بها ؛ بل كني بأن جعلها فى قبة مضروبة عليه ، أى جعل تلك الصفة فى قبة تنبيها على أن محلها ذو قبة ، وإنما احتاج إلي هذا الوجود ذوو قباب فى الدنيا كثيرون ، فأفاد إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا ثبت الأمر فى مكان الرجل وحيّزه فقد أثبت له ، يعنى لما أراد

---

(١) المفتاح ص ٤٠٤ ، ٤٠٧ .

(٢) زيادة الأعجم هكذا وردت فى النسخة المخطوطة .

وزياد الأعجم من الشعراء الأمويين اسمه زياد بن سليمان مولي عبد القيس ، ولقب بالأعجم لأنه كان ألكن والبيت فى الأغانى ٣٨٦/١٥ ، الدلائل ص ٣٣٧ ، والمفتاح ص ١٩٢، والإيضاح ص ٣٢٤ ، والتبيان ص ٣٨ ، والطراز ٤٤٢/١ ، وابن الحشرج من ولاة الدولة الأموية كان سيدا من سادات قيس ، وكان جوادا ممدوحا

إن السماحة والمروءة والندى   فى قبة ضربت علي ابن الحشرج

والشاهد فى البيت : أراد أن يثبت اختصاص ممدوحه بهذه الصفات ، وترك ذلك إلي الكناية بأن جعلها فى قبة ضربت عليه .

(٣) هو مختص بها ونحوه .

الشاعر جمع هذه الصفات فى قبة تنبيها بذلك الجمع فيها على أن محلها محل ذي قبة ، ولم يتم بذلك غرضه لوجود ذوى قباب فى الدنيا، فجعل القبة مضروبة على ابن الحشرج ليتم غرضه ؛ لأنه إذا أثبت الواصف أمراً لمكان الموصوف فقد أثبت له .

ثم الكناية قد تكون **تعريضاً** ، وهو إمالة الكلام إلى عُرْض، أى بضم أوله وسكون الثانى مثل عُشْر ، بضم أوله وسكون ثانيه ، يدل على المقصود، يقال : نظرت من عرض ، أى جانب وناحية ، ويقال عرضت لفلان ، وبفلان ، إذا قلت قولا وأنت تقصد غيره / فكأنك أشرت إلى جانب وتريد جانباً آخر ، ومنه المعاريض فى الكلام ، وهى التورية بالشىء عن الشىء إذا سيق الكلام لعرض موصوف غير مذكور ، كقولك لمن يؤذى المسلمين : « المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ من لسَانِهِ ويَدِه »[1] كناية عن نفى الإسلام، أى عن نفى صفة الإسلام عنه ، أى عن المؤذى، فهو أى المؤذى غير مذكور فى الكلام ، يعنى فى السياق ولا فى اللحاق. وكذا نسبة الكفر إلى الموصوف الذى هو المؤذى غير صريحة .

١٤٠/أ

وكما تقول فى عُرض من يشرب الخمر ويعتقد حلّها، وأنت تريد تكفيره، أنا لا أعتقد حل الخمر ، وهذا كناية عن إثبات صفة الكفر له ، مع أنه قد كنى عن الكفر أيضاً باعتقاد حل الخمر ، ولا يخفى عليك امتناع أن يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة ؛ لأن التصريح بإثبات الصفة للموصوف أو بنفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال .

وتلويحاً ، عطف على تعريضاً ، وهو أن تشير إلى غيرك من بعيد ،

---

(١) نص الحديث كما ورد فى فتح البارى ١٠١/١٤

« المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده، والمهاجر من هجر ما نهي الله عنه » أخرجه البخارى ، والإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ٢٤٧ .

إذا كثرت الوسائط وتطاولت المسافة ، أى بين اللازم والملزوم ، يعنى الكناية والمكنى عنه كما فى كثير الرماد .

ورمزاً ، وهو أن تشير إلى غيرك علي سبيل الخفية ؛ لأنه فى الأصل بالشفة والحاجب ، أى وكذا بالعين ؛ لأن حقيقته الإشارة إلى قريب منك كقوله[1] :

رمزتْ إليّ مخافةً من بعْلها ... من غير أن تبدِى هناك كلامَها

إذا قلّت الوسائط وقصرت[2] المسافة مع خفاء فى اللزوم ، كما فى عريض القفا ، أى المراد من الوسائط هنا التأمل والفكر ، وإلا فليس فى عريض القفا وساطة فى الحقيقة .

وإيماء وإشارة / فيما قلت الوسائط بلا خفاء ، كما فى قوله [3] : ‏/١٤٠ب

أَوَ مَا رَأَيْتَ المجدَ أَلْقَي رَحْلَهُ ... فِى آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحوّلِ

فإن فيه إيماء وإشارة إلى أن آل طلحة ، أماجد ، أى ورأيت بمعني علمت ، وإلقاء الرحل عن عبارة عن الإقامة ، والتحويل : الارتحال والمعنى : أنك قد علمت أن المجد أقام فى آل طلحة ولم يرتحل .

وإذا عرفت أن مقاصد البيان : التشبيه والمجاز والكناية . فاعلم أن المجاز عند البلغاء أبلغ ، أى أكثر مبالغة ، وهذا لا يقتضى استعمال المجاز والكناية مكان الحقيقة والتصريح فى كل مكان ؛ لأن بعض المقامات يقتضى أن يكون استعمال الحقيقة والتصريح فيها مستدعياً لمزيد من البيان والتصريح ، ولهذا قد يوضع المظهر موضع المضمر ويكون حسنا

---

(١) البيت شاهد لتفسير الرمز بأن الإشارة خفية دون إبداء الكلام .

(٢) وفسرت المسافة هكذا فى المخطوطة .

(٣) البيت للبحترى من قصيدة يمدح فيها محمد بن علي بن عيسي القمّي ويصف الفرس والسيف ـ ديوانه ١٧٤٩/٣ ، والدلائل ص ٢٤٠ ، والتبيان ص ٤٠ ، والطراز ٤٢٤/١ .

كقوله تعالى :

﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ، اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾[1] لأن الانتقال فيه من الملزوم إلى اللازم ، فهو كدعوى الشيء ببينة ، أى ولا شك أن دعوى الشيء مع دليله أبلغ فى إثباته من دعواه لا مع دليله ؛ لأن وجود الملزوم دليل علي وجود اللازم ؛ لامتناع انفكاك وجود الملزوم عن اللازم .

قيل : إذا قلت : زيد طويل النجاد ، فطول النجاد مشكوك فيه ، كما أن طول القامة مشكوك فيها ، وليس أحدهما أظهر عند العقل من الآخر حتى يستدل به على الأخص . إلا إذا جعلنا الطريق إلى معرفة طول النجاد الحسّ ، ولكنه أيضاً غير كاف فى معرفة طول القامة .

والجواب : أن قولك فلان طويل النجاد ليس مشكوكا[2] فيه ؛ لأن مطابقته للخارج غير ثابتة من حيث مدلوله ؛ لأن الخبر من حيث اللفظ لا يدل إلا علي الصدق .

/١٤١أ وأما / الكذب فليس مدلول له ؛ لأنه نقيض مدلوله ، واحتمال كذبه يكون من حيث العقل ، فيكون قولك :

زيد طويل النجاد بهذا الاعتبار غير مشكوك فيه ، ويكون بمنزلة قولك : طويل القامة ؛ لأنه طويل النجاد ، فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم ؛ لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه .

وليس معنى كونه أبلغ أن شيئاً منه يوجب أن يحصل فى الواقع زيادة فى المعنى لا توجد فى الحقيقة ؛ بل المراد أنه يفيد أنه زيادة تأكيد للإثبات.

وكذا الاستعارة أبلغ من التشبيه المصرح به؛ لأنها نوع من المجاز ، والمراد أنه يفهم منها أن الوصف فى المشبه بلغ حد الكمال فى المشبه به

(١) سورة الإخلاص آية : ١ ، ٢ .

(٢) ليس مشكوك فيه .

وليس بقاصر فيه ، كما يفهم من التشبيه، أي والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبلغ .

وكذا الكناية أبلغ من التصريح لما مرّ منه في المجاز : أن الاستعارة التحقيقية والتمثيلية أبلغ من التشبيه حقيقة والتصريح ؛ لأن الاستعارة نوع من المجاز، والمجاز أبلغ من التشبيه حقيقة ، والمجاز أبلغ منها ، لأن في التصريح بالتشبيه اعترافاً بأن المشبه به أكمل من المشبه في وجه الشبه .

وفي الاستعارة لا اعتراف بذلك ؛ لأنه يجعل تلك الأكملية في جانب المشبه ، ولأنه دعوى الشيء مع دليله .

وأما الاستعارة التخييليّة والمكنى عنها فليستا مِنْ أنواع المجاز [1].

وقال الشيخ عبد القاهر[2] : وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ ، أن واحداً من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه ؛ بل لأنه يفيد تأكيدا لإثبات المعنى لا يفيد خلافه ، فليست مزية قولنا : رأيت أسداً علي قولنا : رأيت رجلا هو والأسد سواء / في الشجاعة ، في أن الأول أفاد زيادة مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني ؛ بل لفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيدا لإثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني . ١٤١/ب

وليست فضيلة قولنا كثير الرماد علي قولنا كثير القرى ، في أن الأول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني ؛ بل هي أن الأول أفاد تأكيداً لإثبات كثرة القري له لم يفده الثاني .

* * *

---

(١) « قوله ـ يعني الخطيب ـ (وأطبقوا أيضاً علي أن الا ستعارة أبلغ من التشبيه) أراد به الاستعارة التحقيقية والتمثيلية ، وأما المكنية والتخيلية فليسا مرادين له ؛ لأنهما ليسا من المجاز اللغوى عنده » حاشية الدسوقي ضمن شروح التلخيص ٢٧٧/٤ .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٥٥ ـ ٥٨ .

التتمّـــــة

علم البديع

سبق تعريفه فى المقدمة ووجوهه التى تورث الكلام حسنا ، كثيرة جدا .

قال جلال الدين السيوطى[1] فى النهاية : إنها تربو علي المائتين[2] ونقل عن غيره أنها مائة وخمسون نوعاً ، وقد مر منها كثير فى فنى المعانى والبيان فى ضمن القواعد ، فنذكر أى فى التتمة غالبها فى الحسن والاستعمال .

معنوية كانت ، أى راجعة إلى تحسين المعني أوّلا وبالذات ، وإن كانت تفيد تحسين اللفظ أيضاً .

ولفظية أى راجعة إلى تحسين اللفظ كذلك ، يعنى أوّلا وبالذات وإن كان بعضها يفيد تحسين المعنى .

---

(١) هو جلال الدين عبد الرحمن السيوطى ، ترجم حياته فى كتاب حسن المحاضرة ١٤٠/٢ ط الشرقية ، وولد سنة ٨٤٩ هـ وله من الكتب الجمّ الغفير ذكر منها فى حسن المحاضرة ثلاثمائة كتاب ، وقال الشعرانى فى ذيل طبقاته : « له من المؤلفات أربعمائة وستون مؤلفا مذكورة فى فهرس كتبه » وتوفى سنة ٩١١ هـ ـ المزهر للسيوطى ٦٣٩/٢ .

فى التعريف بالمؤلف . ومقدمة بغية الوعاة محمد أبو الفضل إبراهيم، المهذب للسيوطى والشعرانى هو : عبد الوهاب بن أحمد بن على الحنفى من علماء المتصوفين ولد فى قلقشنده بمصر بقرية من قرى المنوفية سنة ٨٩٨ هـ وتوفى بالقاهرة سنة ٩٧٣ هـ ـ الأعلام ـ الزركلى ١٨٠/٤ ط بيروت .

(٢) عد السيوطى من كتبه ثلاثمائة كتاب فى حسن المحاضرة ، سوى ما غسله وتاب عنه وعدّ له بروكلمان ٤٢٥ مصنفاً ما بين مخطوط ومطبوع .

وعد له فلوجل ٥٦٠ مصنفاً ، وزاد عليه السيد جميل بك العظيم ١٦ كتاباً وليس بينها كتاب باسم النهاية ، وإنما له كتاب باسم النقاية ، ولعله تحريف من الناسخ .

(٣) وإن كانت قد تفيد بعضها تحسين اللفظ أيضاً .

والوجه ما ذكرنا من أن المراد باللفظ ما يرجع إلى تحسين اللفظ فقط .
وأما ما يرجع إلى تحسين اللفظ والمعنى فداخل فى المعنوى .

أما المعنوية، أى قدّمها ؛ لأن المقصود الأصلى والغرض الأوّلي هو المعانى، والألفاظ توابع وقوالب لها .

فمنها ، أى المعنوية : **المطابقة** :

وهى الجمع بين الضدين ، أى المعنيين المتقابلين ، يعنى هى مأخوذة من طابق الفرس ، إذا وقع رجله فى المشى مكان يده ، وتسمي الطباق والتضاد والتطبيق والتكافؤ أيضاً فى الجملة ، أى يكون بينهما تقابل وتناف ولو فى بعض الصور ، أى سواء كان التقابل من جميع الوجوه أو من بعضها / . ‏/١٤٢أ

وسواء كان حقيقياً أو اعتبارياً ، كقوله تعالي : ﴿ **وَلَكِنْ أَكْثَرَهُمْ لاَ يَعلَمُون ، يَعْلَمُون ظَاهِراً مِنْ الْحَيَاة الدُّنْيَا** ﴾ [١] فإنه ليس فى العلم المثبت والمنفى فى الآية تقابلَ فى الحقَيقة ؛ لأن المثبت غير المنفى ، لكن بينهما تقابل باعتبار الإثبات والنفى سواء كان التقابل التضاد كالبياض والسواد ، أو تقابل الإيجاب والسلب كالنفى والإثبات ، أو تقابل العدم والملكية كالبصر والعمي ، أو تقابل التضايف كالأبوة والبنوة ، أو ما يشبه شيئاً من ذلك .

يعنى ما يكون مشتملا على نوع تناف شبيه بالتقابل الحقيقى والاعتبارى ، ويكون أى ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من أنواع الكلمة من اسمين نحو : ﴿ **وَتَحسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُود** ﴾ [٢] أى فإن بين إيقاظ ورقود تقابلا وهما اسمان .

ومن فعلين نحو ﴿ **يُحْيِى وَيُمِيت** ﴾ [٣] .

---

(١) سورة الروم آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة الكهف آية ١٨ .

(٣) (إذ قال إبراهيم ربى الذى يحى ويميت) سورة البقرة آية : ٢٥٨ .

وحرفين نحو ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [1].

ففى اللام معنى الانتفاع، وفى على معنى التضرر ، يعنى بين لها وعليها تقابل ؛ لأن اللام لما كانت للملك يدل على الثواب ، وعلى لما كانت للاستعلاء يدل على العقاب ، فلها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر ، لا ينتفع بطاعتها ، ولا يتضرر بمعصيتها غيرها .

وتخصيص الخير بالكسب ، والشر بالاكتساب ؛ لأن الاكتساب فيه اعتمال[2] واضطراب ، والشر تشتهيه الأنفس وتجذب إليه ، وتكون أجدّ فى تحصيله وأعمل .

ويكون مختلفا ، أى من نوعين ، يعنى بلفظين من نوعين ، وهو ثلاثة أقسام :

اسم مع فعل ، واسم مع حرف ، وفعل مع حرف ، لكن الموجود هو الأول فقط نحو : ﴿ أَوَمَنْ كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ ﴾ [3] يعتبر فى الإحياء معنى الحياة ، والموت / والحياة مما يتقابلان فى الجملة. ١٤٢/ب

وكذا ما أوّلا فى الآية وهو الضلالة والهداية ، فدل على الأول أى الموت بالاسم وهو قوله ﴿ميتا ﴾ ، وعلى الثانى يعنى الحياة بالفعل وهو قوله ﴿ فأحييناه ﴾ ، ويسمي ذلك الجمع التضاد والطباق أيضاً .

ثم الطباق ضربان :

الإيجاب ، أى وذلك إذا كان كل واحد من اللفظين مثبتا كما مر أى من الأمثلة ؛ فإن جميعها من قبيل الإيجاب .

وطباق سلب ، وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت والآخر منفى نحو قوله تعالي : ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُون

---

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٦ .

(٢) اعتمل فلان : لنفسه وتصرف فى العمل ، المعجم الوسيط مادة عمل .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٢٢ .

ظَاهِراً مِنْ الْحَيَاة الدُّنْيَا ﴾ [1] الآية كما مر .

أو أحدهما أمر والآخر نهى ، أى فإن الأمر فى تقدير الإيجاب، والنهي فى تقدير النفى نحو قوله تعالى : ﴿ فَلاَ تَخْشَوا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾[2] .

إيهام التضاد :

ويلحق بالطباق إيهام التضاد ، يعنى يلحق به شيئان :

أحدهما الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر مثل السببية واللزوم ، يعني أن المعنيين المذكورين ، وإن لم يتقابلا باعتبار ذاتيهما ، ولكن باعتبار لفظ أحدهما ومتعلق الآخر يتقابلان ، نحو قوله تعالى : ﴿أَشِدَّاء عَلَى الكُفَّار رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ [3] يعنى هذا مما ذكر أحد المتضادين بلفظه ، والآخر بذكر مسببه فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذى هو ضد الشدة ، أى فأقيمت الرحمة مقام اللين ليقابل الشدة . وكقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ رَحْمَتِه جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيه وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِه ﴾ [4] فإن ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلا للسكون ، لكنه يستلزم / الحركة المضادة للسكون . ١٤٣/أ

ومنه قوله تعالى : ﴿ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً ﴾ [5] لأن إدخال النار يستلزم الإحراق المضاد للإغراق .

والثانى من ملحق الطباق : الجمع بين معنيين غير متقابلين عبّر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قول دعبل :

لاَ تَعْجَبِي يَا سَلْمَ مِنْ رَجُلٍ ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى[6]

---

(١) سورة الروم آية : ٦ ، ٧ .

(٢) سورة المائدة آية : ٤٤ .

(٣) سورة الفتح آية : ٢٩ .

(٤) سورة القصص آية : ٧٣ .

(٥) سورة نوح آية : ٢٥ .

(٦) البيت ورد هكذا فى المخطوط :

=

أى ظهر ظهوراً تاماً ، فبكي ذلك الرجل ، أى حزن ، وهذا مما ذكر أحد المتضادين بلفظه ، لكن نقل عما وضع له إلى أصل المعني فيهما ، فظهور الشيب لا يقابل البكاء ، إلا أنه قد عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذى معناه الحقيقى مقابل لمعني البكاء، ويسمي الثانى إيهام التضاد ؛ لأن المعنيين المذكورين وإن لم يكونا متقابلين حتي يكون التضاد ، نظرا إلي ظاهر لفظ البكاء والضحك ، لا إلي الحقيقة ؛ لأن المراد من الضحك هنا ظهور المشيب ، وليس بين الظهور والبكاء تضاد حقيقة ، وإنما بينهما التضاد من حيث الظاهر ، والحمل علي الحقيقة يسمي إيهام التضاد .

وتوهم هذه العبارة أن الآية المذكورة ليست من إيهام التضاد كما أورده الشارح .

المقابلة : فإن ذكر معنيان متوافقان أو أكثر ثم ذكر المقابل لذلك أى لمعنيين متوافقين أو المعانى المتوافقة مرتبا فمقابلة ، يعنى دخل فى الطباق المفسر بالجمع بين أمرين متضادين ، أى معنيين فى الجملة ما يختص باسم المقابلة ، وإن جعله السكاكى[1] وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهو / أن يؤتي بمعنيين متوافقين أو أكثر ثم يؤتي بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين أو المعانى المتوافقة علي الترتيب ، فيصدق عليه تعريف الطباق حتي يكون شاملا للمقابلة فلا حاجة إلي جعله قسما برأسه .

١٤٣/ب

= تعجبى يا سلم من رجل نفسه ضحك المشيب برأسه فبكي

والبيت لدعبل بن علي الخزاعى وهو شاعر شيعي ، ت ٢٤٦ هـ . من قصيدة مطلعها :

أيـن الشـباب وأيـةً سـلكَا لاَ ، أين يُطلَب؟، ضَلَّ، بل هلكا

ديوان دعبل بن على الخزاعى ص ١١٧ ط بيروت .

ودعبل : هو ابن على بن رزين بن سليمان بن تميم الخزاعى ، وهو شاعر مطبوع متقدم هجّاء خبيث اللسان ، لم يسلم منه أحد من الخلفاء ولا من وزرائهم ولا من أولادهم ولا ذو نباهة أحسن إليه أو لم يحسن . ولد سنة ٢٤٨ هـ وتوفي سنة ٣٤٦ هـ ـ معاهد التنصيص .

(١) السكاكى : المفتاح ص ٤٢٤ .

والمراد بالتوافق بين المعنيين خلاف التقابل ، لا أن يكونا متناسبين أو متماثلين ، فإن ذلك غير مشروط .

ثم يختص اسم المقابلة بالإضافة إلى العدد الذى وقع عليه المقابلة . مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ، ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والأربعة ﴿بالأربعة﴾ إلى غير ذلك نحو قوله تعالي : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً ﴾ [1] مقابلة الاثنين بالاثنين يعنى أتي بالضحك والقلّة المتوافقين ، ثم البكاء والكثرة المقابلين للضحك والبكاء ، فإن قوله تعالي وليبكوا فى مقابلة فليضحكوا ، وكثيراً فى مقابلة قليلا على الترتيب ، وقد أتي بمعنيين متوافقين وهما الضحك والقلّة توافقهما بأن يتقابلا ، مع البكاء والكثرة.

ونحو قول أبي دُلامة [2] :

مَا أَحْسَنَ الدّينَ والدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الكفْرَ وَالإفْلاسَ بالرجُلِ

مقابلة الثلاثة : وهى الحسن والدين والغنى بمقابلة الثلاثة وهى : القبح والكفر والإفلاس ، أى علي الترتيب ، يعنى أن أقبح فى مقابلة أحسن ، والكفر فى مقابلة الدين ، والإفلاس فى مقابلة الدنى ؛ لأن المراد بها الغني ، وقد أتى بمعان متوافقة وهى الحسن والدين والمال ، ثم بما يقابلها .

ومقابلة الأربعة نحو قوله تعــالى : ﴿ فَأَمَا مَنْ أَعْطَي وَاتَّقَي ، وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَي ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَي ، وَأَمَا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَي ، وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَي ، فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَي ﴾ [3] فالتقابل بين الجميع ظاهر /١٤٤أ

(١) سورة التوبة آية : ٨٢ .

(٢) أبو دلامة اسمه زند بن الجون شاعر عباسى توفى سنة ١٦١ هـ ، البيت يعزي لأبى دلامة ، وأكثر الناس يصحف اسمه فيقول أسود ، مولي لبنى أسد ، وكان أبو دلامة عبدا لرجل منهم يقال له قضاقض فأعتقه ، وأدرك آخر أيام بنى أمية ، ونبغ فى أيام بنى العباس ، انقطع إلي السفاح والمنصور والمهدي ، وكان أبو دلامة فاسد الدين ردئ المذهب، مرتكبا للمحارم مجاهرا بذلك ، وكان يعلم هذا منه ويعرف به فيتجافي عنه لبغض محله .

(٣) سورة الليل آية : ٥ ـ ١٠ .

يعني التقابل بين كل واحد من أفراده .

وقوله : وأما من بخل وبين كل واحد من أفراده ، وبين أما من أعطي ظاهر ، وأما بين التّقي واستغنى ، فإن التقابل بينهما غير ظاهر ، فبيّن ذلك بأن المراد باستغني ، أنه زهد فيما عند الله تعالي ، كأنه مستغن عما عند الله من نحو الحسنات الباقيات فلم يتق ، أو المراد باستغني : استغناؤه بشهوات الدينا عن نعيم الجنة فلم يتق ، فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء ، وهو مقابل للاتقاء ، فعلي كلا التقديرين كان الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء ، فكان بين اتقي واستغني تقابل بهذا الوجه فيكون من قبيل قوله تعالي : ﴿ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ﴾ من حيث إن الرحمة تستتبع اللين لأنها مسببة عنه ، واللين يقابل الشدة كما أن الاستغناء يستلزم عدم الاتقاء ؛ لأن الاستغناء سبب .

أو عدم الاتقاء يقابل الاتقاء ، لكن بين الآيتين فرق، من حيث إن الأولي أعنى أشداء علي الكفار أقيم فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين .

والثانية أقيم فيها السبب وهو الاستغاء مقام المسبب[1] وهو عدم الاتقاء عكس الأولي ، ففى هذا المثال تنبيه علي أن المقابلة قد تتركب من الطباق ، وقد تتركب[2] مما هو ملحق بالطباق ، لما مر من أن مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق ، مثل مقابلة الشدة والرحمة .

ومنها أى من المعنوية :

مراعاة النظير :

وهو جمع المتناسبين أو أكثر لا بالتضاد ، ويسمي التناسب والتوفيق والائتلاف والتلفيق[3] وهى جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد .

---

(١) مقام السبب .
(٢) قد يتركب من الطباق .
(٣) والائتلاف التوفيق .

والمناسبة بالتضاد / أن يكون كل منهما مقابلا للآخر ، وهذا /١٤٤ب القيد[١] يخرج الطباق ، وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين ، وقد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور :

فالأول نحو : ﴿ والشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ﴾[٢] أي جمع بين الشمس والقمر ، بينهما من المناسبة .

والثانى كقول البحترى فى تشبيه الإبل وصفته فقال :

كالْقِسِىِّ[٣] : جمع قوس ، أصله قووس فقدم اللام .

الْمُعَطَّفَاتِ : المحنيات ، من عطّف العود وعطفه إذا حناه .

بَلْ الأَسْهُمُ : جمع سهم ، أى بل كالأسهم .

مَبْرِيَّةٌ : منحوتة ، من براه : نحته ، أى المبرية اسم مفعول من البرى وهو النحت ، منصوبة علي الحال .

بَلْ الأَوْتَارِ : جمع وتر .

ثلاثة أمور ، أى القوس والسهم والوتر شبهها بالأسهم فى الاستواء فى حالة عدم الميل ، ثم أضرب عن ذلك أيضاً وشبهها بأوتار القسّى بحسب الحالتين ؛ لأنها تعطف تارة وتسوي أخري .

وقد يكون بين أربعة كقول بعضهم للمهلبيّ[٤] الوزير :

---

(١) يعنى بهذا القيد : جمع المتناسبين لا بالتضاد .

(٢) سورة الرحمن آية : ٥ .

(٣) كالقسيّ المعطّفاتِ ؛ بل الأسْهُم مبريّةً ؛ بل الأوْتَار

والبيت للبحترى من قصيدة يمدح فيها أبا جعفر بن حميد ويستوهبه غلاما مطلعها :

أبكاءً فى الدار بعدَ الدارِ وَسُلُوّاً (بزينبٍ) عن نَوَار؟

ديوانه ٢/٩٨٧ .

ومعنى البيت أنه يصف إبلا أنحلها السري بحيث صارت من الهزال كالقسي ؛ بل الأسهم؛ بل الأوتار .

(٤) المهلبى : هو أبو محمد الحسن بن محمد وزير معز الدولة البويهى ينتهى نسبه إلي المهلب بن أبى صفرة ، توفى سنة ٣٥٢ هـ .

« أنت أيها الوزير إسماعيليّ الوعد ، شعيبيّ التوفيق ، يوسفيّ العفو، محمديّ الخلق » [1].

وقد يكون بين أكثرمن ذلك إلى آخره [2] .

ومن مراعاة النظير ما يسميه بعضهم :

تشابه الأطراف : وهو أن يختم الكلام بما يناسب الابتداء فى المعنى وهو ما ذكره بقوله : فإن ختم الكلام الكلام بما يناسب المعنى المبتدأ به فتتشابه الأطراف، أى والتناسب قد يكون ظاهراً نحو قوله تعالي: ﴿ **لاَ تُدْرِكُهُ الأبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾ [3] فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك ، والخبير يناسب كونه مدركا للإبصار ؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيراً عالما به[4] .

/١٤٥أ ويلحق / بمراعاة النظير **إيهام التناسب** : أى ويسمي التناسب لخفاء آخر الكلام **(مع)** أوله .

وهو أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان ، وإن لم يكونا مقصودين هاهنا ، فإن النجم مثلا مناسب لمعني الشمس والقمر فى كون كل منهما كوكبا مضيئاً ، لكن المقصود بالنجم هنا معني آخر غير مناسب .

وقيل النجم والشجر يناسبان الشمس والقمر من حيث إنهما ينبتان فى الأرض بتدبيرهما فى السماء ، ومن حيث إن كل واحد منهما داخل فى جنس الانقياد . نحو قوله تعالي : ﴿ **الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ ، وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ** ﴾ [5] .

---

(١) وصف الوزير بصفة الأنبياء إسماعيل وشعيب ويوسف ومحمد ﷺ أجمعين .

(٢) وقد يكون بين أكثر ، أى أكثر من أربعة .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٠٣ .

(٤) لأن المدرك شيء يكون خبيرا عالما به .

(٥) سورة الرحمن آية : ٥ ، ٦.

أى ينقادان إليه تعالى فيما خلق ، فإن النجم نبات ، أى الذى يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول ، وهو بهذا المعنى لا يناسب الشمس والقمر ، لكنه قد يكون بمعنى الكوكب ، وهو مناسب لهما .

ومنهما ، أى من المعنوية :

الإرصاد : وهو فى اللغة نصب الرقيب فى الطريق من رصد به قبّة ، والرصيد : السبع الذى يرصد ليثب ، والرصد : القوم يرصدون كالحرس، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث .

ويسمي التسهيم[1] ، ويقال : بُرد مسهّم : فيه خطوط مستوية ، أى هو مأخوذ من البرد المسهم ، وهو المخطط الذى لا يتفاوت .

والمراد أن يصوغ الشاعر ألفاظه مستوية معتدلة النظام لا يزيد جزء على آخر ، فلذا قال :

وهو أن يذكر قبل العجُز من الفقرة أو البيت ما يدل عليه ، أى علي العجز ، وهو آخر كلمة من البيت أو الفقرة ، وذلك إذا عرف حرف الروي ، أى قبل ذكر ذلك الكلام ، يعنى إنما يفهم العجز فى الإرصاد إذا عرف السامع الرويّ ، وهو الحرف الذى يبني عليه أواخر الأبيات أو الفقر ، ويجب تكرره فى كل منهما ، أى / كل واحد من الأبيات /١٤٥ب والفقر ؛ ليتمكن فى ذهن السامع فضل تمكن ، يعنى بحيث لا يكاد يخطر بباله غيره . والفقرة هي فى النثر بمنزلة البيت فى الشعر ، فقوله : هو يَطْبَعُ الأسْجَاعَ بجواهر لفظه ، فقره ، ويَقْرَعُ الأسْماعَ بزوَاجر وَعْظه ، فقرة أخرى ، والفقرة : حَلْيٌ يَصاغ على شكل فقرة الظهر ، يعنَى الفَقَرة إحدي العظام التى يتركب منها الظهر ، ثم أطلقت علي أجود بيت فى القصيدة تشبيها ، ثم توسع حتى أطلق علي الجملة فى النثر .

---

(١) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب الزبيدى :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه   وجاوزه إلي ما تســـتطيعُ

فالإرصاد في الفقرة نحو قوله تعالي : ﴿ **وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُون** ﴾ [١] أى فإنه لو وقف القارئ علي قوله ؛ لكن كانوا أنفسهم ، لعلم السامع أن الواقع بعده يظلمون .

وفي البيت نحو [٢]:

إذا لم تستطعْ شيئاً فدعه وجاوزه إلى ما تستطيعُ

يعنى فإنه لو وقف المتكلم على قوله : وجاوزه ، لعلم السامع أن الواقع بعده وهو عجزه إلى ما تستطيع .

ومنها ، أى من المعنوية : **المشاكلة** :

وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لاقترانه به ، أى لوقوع ذلك الشىء فى صحبة ذلك الغير نحو قوله :

قالوا [٣]: اقْتَرِحَ شيْئاً ، من اقترحت عليه شيئاً ، إذا سألته إياه من غير روية وطلبة علي سبيل التكلف والتحكم ، لا من اقترح الشىء ابتدعه ، أى لأنه غير مناسب ، يعنى أخذه من الاختراع والابتداء والاستدعاء غير مناسب ؛ **لأن قوله : نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ** يأباه ؛ لأنه يقتضي

---

(١) سورة العنكبوت آية : ٤٠ .

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدى .

وهو أبو ثور عمرو بن معد يكرب الزبيدى بن عبد الله بن عمرو بن عاصم فارس اليمن المشهور ، أسلم واستعدي النبى ﷺ علي قاتل أبيه ، فأخبره أن الإسلام هدر تراث الجاهلية ، فغضب ورجع إلى اليمن مرتدا ، ثم أعلن توبته ورجع إلى حظيرة الإسلام ، واشترك فى حرب القادسية ، وقتل وعمره أكثر من مائة سنة .

طبقات ابن سعد ٥٢٥/٥ ، الشعر والشعراء ٢٨٩ .

(٣) قالوا : اقترحْ شيئاً نُجد لك طبخهُ قلت : اطبخوا لى جبّة وقميصا

والبيت لأحمد بن محمد الأنطاكى المعروف بأبى الرقعمق ت ٣٣٩ هـ ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام .

والشاهد فيه المشاكلة وهى هنا قوله : اطبخوا فإنه أراد خيطوا ، فذكر خياطة الجبة والقميص بلفظ الطبخ لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام .

انظر ترجمة أبى الرقعمق فى يتيمة الدهر ٢٦٩/١ .

المعهودية ، والاختراع يقتضى عدم المسبوقية ، نجد : مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة ، وهو تحسين الشيء .

قُلْتُ : اطبُخوا لي جُبَّةً وقَميصاً

أى : خيطوا لى جبة وقميصا ، عبر عن خيطوا باطبخوا / لاقترانه ١٤٦/أ بطبخ الطعام ، يعنى أراد أن يقول : خيطوا لى ، فذكره بلفظ اطبخوا ، لوقوعه فى صحبة طبخه .

وكذا قوله تعالى : ﴿ **تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلاَّمُ الْغُيُوبِ** ﴾ [1] حيث أطلق النفس علي ذات الله تعالى مشاكلة لما قبله ، أى لوقوعه فى صحبة نفسي ، كأنه قال : لا أعلم ما فى ذلك ، فذكره بلفظ النفس لوقوعه فى صحبته .

ومنها ، أى من المعنوية : **المزاوجة** :

« وهى أن يزاوَج بين معنيين » ، أى تقارن ، فإن توقع المزاوجة علي أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر ، أى أن يزاوَج على بناء المفعول والنائب للفاعل هو ضمير مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل ، أعنى المزاوجة كما فى قولهم : حيل بين العير والنزوان ، أى حيل هو والضمير للمصدر ، أى الإحالة والعير بفتح العين المهملة : الحمار ، والنزوان : ضرب الذكر علي الأنثى ، أو إلى الظرف ، أعنى بين معنيين ، أى فعلي هذا يكون بين فى موضع رفع بالنيابة عن الفاعل ، وعلى الأول يكون معربا بالنصب علي الظرفية « فى شرط أو جزاء بأن يورد فى كل منهما معني مترتبا عليه » ، أى يرتب على كل منهما معني على الآخر ، يعنى بهما المتماثلين فى هذا الشيء المخصوص الذى هو نفس الترتيب ومجتمعين فيه نحو قول البحترى فى مدح الحبيبة [2] :

---

(١) سورة المائدة آية : ١١٦ .

(٢) إذا ما نهي الناهى فلجَّ بى الهوى أصاختْ إلي الواشى فلجّ بها الهجرُ

والبيت من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان مطلعها : =

إذا ما نهى الناهى ، ومنعنى عن حبها ، فلج بى الهوي ولزمنى هذا، مرتب علي الشرط ، وأصاخت إلى الواشى جزاء الشرط ، أى سمعت إلى النّمام الذى يشى حديثه ويزينه ، وصدقته فيما افترى عليّ .
فلجّ بها الهجر أى لزمها التباعد عنى وهو مرتب علي الجزاء / ، زاوج بين نهى الناهى ، يعنى الواقع فى الشرط وإصاختها إلى الواشى أى الواقع فى الجزاء ، ولذا قال : الواقعين فى الشرط والجزاء ، علي سبيل التوزيع ، يعنى الواقع أحدهما فى الشرط والآخر فى الجزاء ، لا أن كل واحد منهما واقع فى الشرط والجزاء فى أن رتب عليهما لجاج شىء ، أى وإن كان فى أحدهما لجاج الهوي ، وفى الآخر لجاج الهجر ، وقد يتوهم من ظاهر العبارة أن المزاوجة هى أن يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء ، كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوي ، وفى الجزاء بين إصاختها إلى الواشى ولجاج الهجر وهو فاسد ؛ إذ لا قائل بالمزاوجة فى مثل قولنا : إذا جاءنى زيد فسلم عليّ أجلسته وأنعمت عليه وما ذكرنا هو المأخوذ من كلام السلف [1].

١٤٦/ب

ومنها العكس والتبديل :

وهو تقديم جزء فى الكلام على جزء آخر ، ثم تأخيره أى تأخير ذلك الجزء المتقدم ، أى على الجزء المؤخر ، والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم وهى :

= متي لاح برقٌ أو بدا طللٌ قفرُ   جري مستهلٌ لابكيءٍ ولا نَزْرُ

ديوان البحترى ٢/٨٤٤ .

أى زاوج بين نهى الناهى وإصاختها إلى الواشى ، الواقعين فى الشرط والجزاء ، فى أن رتب عليهما لجاج الشىء .

(١) يقصد بذلك السعد التفتازانى فى شرح التخليص ، قال : ومن تتبع الأمثلة المذكورة عرف أن معناها ما ذكر ، لا ما يسبق إلي الوهم من أن معناها أن يجمع بين معنيين فى الشرط ومعنيين فى الجزاء ، كما جمع فى الشرط بين نهى الناهى ولجاج الهوي ، وفى الجزاء بين إصاختها إلى الواشى ولجاج الهجر إذ لا يعرف أحد يقول بالمزاوجة فى مثل قولنا : إذا جاءنى زيد فسلم عليّ أجلسته فأنعمت عليه . انتهي . ــ الأنوار ١٠١/٦ .

أن تقدم فى الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما أخرت ، وتؤخر ما قدمت ، وظاهر العبارة يجرى[1] علي نحو : عادات السادات أشرف العادات ، وليس (هو) بل هو رد العجز على الصدر ، تريد أنه يرد علي تعريف المصنف أمثلته برد العجز علي الصدر نحو قوله تعالي : ﴿ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاه ﴾ [2] فإنه قدم جزءاً وهو تخشي ، ثم أخر ذلك الجزء ، مع أن رد العجز من الضرب الثانى وهو / اللفظى ، والعكس من الضرب الأول وهو المعنوى .

والجواب أنه بالنظر إلى معني تخشي فهو من العكس والتبديل ، وبالنظر إلى مجرد لفظه من رد العجز علي الصدر ، فإن المعتبر فيه مجرد اللفظ ، كقوله : كافر النعمة كافر .

ويقع العكس على وجوه :

منها أن يقع بين طرفى جملة وما أضيف إليه ذلك الطرف ، يعنى معنى وقوع العكس بينهما : أن يقع بالنسبة إلي كل واحد من الطرفين نحو : عَادَاتُ السَّادات سَادَاتُ العَادَات ، أى فإن العكس فيه قد وقع بين العادات ، وهو أحد طَرفى الكلام وبيَن السادات وهو الذى أضيف إليه العادات .

ومعني وقوعه بينهما أنه قدّم العادات علي السادات ثم عكس فقدم السادات علي العادات .

ومن الوجوه المذكورة أن يقع لفظان فى طرفى جملتين نحو قوله تعالي : ﴿ لاَهُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾[3] أى وقع العكس بين هنّ وهم ، حيث قدم هنّ علي همَ ، ثم عكس فأخر هنّ عن هم ، وهما لفظان واقعان فى جملتين .

---

(١) كلمة غير واضحة فأثبتنا ما يتفق والمعنى .

(٢) سورة الأحزاب آية : ٣٧ .

(٣) سورة الممتحنة آية : ١٠ .

ومنها أن يقع بين طرفي الجملة كما قلت [1]:

طَوَيْتُ الفُنُونَ وَحَظَّهَا   تَبَيَّنَ لي أَنَّ الفُنُونَ جُنُونُ

وأن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين وهو ما ذكره بقوله : ﴿ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنْ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنْ الْحَيِّ ﴾[2] أي الحي والميت متعلقان بيخرج ، وقد قدم أولا الحيّ على الميت ، وثانيا الميّت على الحي ، فالعكس فيه بين الحيّ والميت ، وهما متعلقان بفعلين في جملتين .

ومنها أي من المعنوية : **الرجوع** :

وهو العود إلى كلام سابق بالنقض له وإبطاله لنكتة ، كقوله ، أي

/١٤٧ب / قول زهير [3]:

قِفْ بالدّيار التي لَمْ يَعْفُها القِدَمُ

أي لم يُبْلها تطاول الزمان وتقادم العهد ، ثم عاد إلى الكلام ونقضه بقوله :

بَلَى : وَغَيَّرها الأرْوَاح والدِيَمُ ،

أي الرياح والأمطار، والنكتة إظهار التحسر والتدله ، أي إظهار

---

(١) في المطول ٤٢٤ .

فلما تحصلت العلوم ونلتها   تبين لي أن الفنون جنون

وفي الأنوار :

فحين تعاطيت الفنون وحظها   تبين لي أن الفنون جنون

والبيت لسعد الدين التفتازاني واسمه مسعود بن عمر ولد سنة ٧٢٢ هـ ، وكان إماماً في العربية والمعاني والبديع و توفي سنة ٧٩٢ هـ . روضات الجنات ٣٠٨ ـ والدرر الكامنة ١١٩/٥ .

(٢) سورة الروم آية : ١٩ .

(٣) مطلع قصيدة يمدح بها هرم بن سنان المرى ـ ديوانه ص ١٤٥ .

قف بالديار التي لم يعفها القدم   بلي وغيرها الأرواح والديم

والشاهد فيه ، الرجوع : وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض والإبطال لنكتة ، فهنا دل على صدر البيت على أن تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ، ثم عاد إليه ونقضه في عجز البيت بأنه قد غيرتها الرياح والأمطار ، والنكتة إظهار الحزن والحيرة والدهش .

الكآبة والحزن والحيرة والدهشة حتى كأنه أخبر بما لم يتحقق له ، ثم رجع إليه عقله وأفاق بعض الإفاقة فنقض كلامه السابق قائلا : بلي عفاها القدم وغيرها الأرواح والديم . ومثله .

فأف[1] لهذَا الدّهْرِ ، لاَ بَلْ لأهْله

يعنى أن الشاعر لما وقف على الديار تسلط عليه الحزن وجعله ذاهلا متحيراً فقال : لم يعفها القدم ولم يدرسها تطاول الزمان ، فلما رجع إليه تدارك كلامه وقال : بلي وغيرها الأرواح والديم ، ونكتة النقض إظهار تسلط الدهشة والحيرة عليه إلى أن أخبر عن المحسوس المشاهد بخلاف ما كان عليه ، والواو فى وغيّرها ، قيل : إنها زائدة ، وقيل : للعطف ، والمعطوف عليه محذوف ، أى بلي عفاها القدم ، وغيّرها .

ومنها ، أى من المعنوية : **التورية** : وتسمى الإيهام :

(وهى)[2] لفظ له معنيان ، قريب وبعيد ، وإرادة البعيد باعتماده علي قرينة خفية ، يعنى التورية تدرك لإيهام المعني القريب فى حال الاستماع [3]إلى أنّ المراد به المعنى البعيد اعتماداً على قرينة خفية كتنزيه الله تعالي فى الآيتين الآتيتين .

فإن لم يجامع ذلك اللفظ ما يلائم المعنى القريب فمجردة أى فتورية مجردة ، يعنى من الضربين نحو قوله تعالي : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَي الْعَرشِ اسْتَوَي ﴾ [4] أراد باستوي معناه البعيد وهو استولي ، أى لتنزيهه تعالي عن المكان ، ولم يقترن به شىء مما يلائم المعنى القريب الذى هو الاستقرار ، يعنى لم يجامع معناه القريب ما يلائمه من الجلوس والقعود والاضطجاع وغير ذلك .

---

(١) أفّ : اسم فعل بمعنى اتضمر ، ومن ذلك أيضاً قول ابن الطثّرية :

أليس قليل نظرة إن نظرتها إليك ؟ وكلا ليس منك قليلُ

(٢) الزيادة يقتضيها الكلام والتعريف .

(٣) فى حال الاستمتاع فأثبتنا ما هو صواب .

(٤) سورة طه ه آية : ٥

وإلاَّ بأن يجامع شيئاً مما يلائم القريب فمرشحة نحو قوله تعـالى : ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ ﴾[1] أراد بالأيدى معناه البعيد وهو القدرة ، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذى هو الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها ، إذ البناء يلائم اليد ، أى وهذا مبنىّ على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين ، وإلا فالتحقيق أن هذا تمثيل ، يعنى جعل المصنف[2] الآيتين للتورية علي ما اشتهر .

وأما صاحب الكشاف[3] فقد قال فى قوله تعالى : ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَي العَرَشِ استَوىَ ﴾ إنه تمثيل وتصوير لعظمته ، وتوقيف كُنْه جلاله من غير أنْ يتمحّل للمفردات حقيقة أو مجازاً .

ومنها ، أى من المعنوية : **الاستخدام** :

وهو أن يراد بلفظ له معنيان حقيقيان ، أو مجازيّان ، أو مختلفان ، أحدهما : أى أحد معنييه ، ثم يراد بضميره أى العائد إلى ذلك اللفظ معناه الآخر ، أو بأحد ضميريه أى العائد إلى اللفظ أحدهما ، أى أحد معنييه ، وبالآخر معناه الآخر .

فالحقيقيان نحو قوله [4]:

---

(١) سورة الذاريات آية : ٤٧ .

(٢) يقصد بالمصنف : الخطيب القزوينى.

(٣) قال الزمخشرى صاحب الكشاف فى هذه الآية ٣/ ٤٠ .

« لما كان الاستواء علي العرش وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا : استوي فلان على العرش يريدون ملك وإن لم يقعد علي السرير البتة ، وقالوا أيضاً لشهرته فى ذلك المعنى ومساواته ملك ، أى : مؤاده وإن كان أشرح وأبسط وأدل علي صورة الآمر .

(٤) والبيت لمعاوية بن مالك من شعراء المفضليات :

إذا نزل السماء بأرض قومٍ رعيناهُ وإن كانوا غِضاباَ

وليس لجرير ، كما ورد فى أنوار الربيع ١٠٥/٦ .

أما العباسى فيقول إنها من قصيدة لجرير مطلعها :

اقلي اللوم عاذل والعتابا وقولى إن أصبت لقد أصابا

ومن يقول إنها لمعاوية بن مالك يذكر أنها من قصيدة مطلعها : =

« إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ » : أحد معنييه الغيث ، والآخر النبات ، وأراد باللفظ الأول ، « بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاه » ، وأراد بالضمير الراجع إليه النبات الناشئ عنه.« وإِنْ كَانُوا غِضَابًا » جمع غضبان ، أى ملخصه : هو أن يراد بلفظ له معنيان أحدهما ، ثم يراد بضميره معناه الآخر .

أو يراد / بأحد ضميريه أحدهما من المعنيين ثم يراد بالآخر معناه الآخر . ١٤٨/ب

فكلا القسمين يجوز ، أى يمكن أن يكون المعنيان حقيقيين ، وأن يكونا مجازيين ، وأن يكونا مختلفين معنى : الأول حقيقى ، والثانى مجازى ، وبالعكس .

فالأول : وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين ، وبضميره معناه الآخر ، كقوله : إذا نزل السماء بأرض قوم

رعيناه [1]وإن كانوا غضابا

أراد بالسماء الغيث وبضميره فى رعيناه النبات ، وكلا المعنيين مجازى بلا قرينة .

والثانى : وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر ، يعنى أن يراد بأحد ضميرى اللفظ أحد معنييه ، وبضمير الآخر معناه الآخر فليتأمل .

وليت شعرى ما أراد الشارح بإيراد قوله : فالحقيقيان والمجازى نحو قول البحترى :

فَسَقَي الغَضَا [2]، بالغين المعجمة ، شجرة ، والسَّاكِنِيهِ وإن هُمُ

أجدّ القلب من سلمي اجتنابا   وأقصر بعد ما شابت وشابا

معاهد التنصيص ٢٦٠/٢ .

(١) وبضميره في رعيناه : الغيث وهو غير الصواب .

(٢)   فَسَقَي الغَضَا والسَّاكِنِيهِ ، وإِنْ هُمُ   شبُّوه بين جَوانحٍ وضلوع   =

شبّوه، أي قدوه ، بين جوانحي وهى الضلوع تحت الترائب مما يلى الصدر، وضلوع[1] مما يلى الظهر .

أراد بأحد ضميرى الغضا وهو المجرور فى الساكنيه : المكان الذى فيه شجرة الغضا ، وبالآخر وهو المنصوب فى شبّوه النار الحاصلة منها ، أى شجرة الغضا ، أى أوقدوا بين جوانحي نار الغضا ، يعنى نار الهوي التى تشبه نار الغضا ، يعنى الغضا له معنيان أحدهما : اسم قرية ، والثانى شجر معروف ، وأراد بالضمير الأول المعنى الأول ، وبالضمير الثانى المعني الثانى . وهذا أيضاً بخلاف تفسير الشارح .

والمعنى : أمدّ الله هذا الموضع وأهله بما يزيد نضارتهم وإن شبوا وأوقدوا شجرة الغضا فى قلبى ، وأحرقونى بنار الهوى التى تشبه نار الغضا /١٤٩أ / كما مر .

ومنها: أى المعنوية : **اللف والنشر** :

وهو ذكر متعدد مرتبا أو غير مرتب ، معكوساً أو مختلفاً ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ، أى وهذا اعتماد ، يعنى الذكر بدون التعيين لأجل الوثوق بأن السامع يردّه إليه ، يعنى يرد ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدد من متعلقاته إلى ما هو له لعلمه ذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية ، فالمرتب وهو أن يكون المتعدد علي سبيل التفصيل ؛ لأن النشر إما أن يكون على ترتيب اللفّ ، والثانى للثانى يعنى أن يرد الأول من النشر إلي الأول من اللفّ ، والثانى إلي الثانى وهلم جرّا ، نحو قوله تعالي : ﴿ **وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ** ﴾ [2] ذكر الليل والنهار علي التفصيل ، ثم ذكر ما

= والشاهد فيه الاستخدام : حيث أراد بأحد الضميرين : الغضا ، وهو المكان واد بنجد ، وأراد بالضمير الثانى : النار أى نار الهوي التى تشبه نار الغضا .

(١) مما يلى الصدر وضلوعى .

(٢) سورة القصص آية : ٧٣ .

لليل وهو السكون فيه ، وما للنهار وهو الابتغاء من فضله على الترتيب .

أى فإن قيل : عدم التعيين فى الآية ممنوع ، فإن المجرور من «فيه» عائد إلى الليل لا محالة .

قلت : نعم ، ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلي كل من الليل والنهار يتحقق عدم التعيين .

وغير مرتب معكوس ، أى ويكون علي غير ترتيب اللف وهو ضربان: لأنه إما أن يكون الأول من النشر للآخر من اللف ، والثانى لما قبله وهكذا علي الترتيب ، وليسمّ معكوس الترتيب نحو قول ابن حيّوس[1] :

كَيْفَ أَسْلُو وأَنْتِ حِقْفٌ وغُصْنٌ   وغَزَالٌ لَحْظاً وقَدًا ورِدْفَا ؟

فاللحظ أى الالتفات للغزال ، والقد للغصن ، والردف للحقف ، وهو النقا / ، والسلوّ : خلو القلب عن العشق والمحبة . ١٤٩/ب

والمعنى : كيف أسلو من حبك ، ودواعى المحبة من حسن العين واعتدال القامة ، وعظم الردف موجودة فيك ، وأنت سمينة لينة .

والمختلط : أى الثانى : وهو ما يكون مختلط الترتيب نحو : هو شمس وأسد وبحر جوداً وبهاء وشجاعة : فالجود للبحر ، والبهاء للشمس، والشجاعة للأسد .

وأن يكون ذكر المتعدد علي سبيل الإجمال نحو قوله تعالى :

---

(١) قال العباسي فى معاهد التنصيص ٢٣٢/١ البيت منسوب لابن حيوس ، ولم أره فى ديوانه ، ولعله ابن حيوس الأشبيلى انتهى ، ورواه ابن حجة فى خزانة الأدب غير منسوب لأحد ، وابن حيوس هو أبو الفتيان محمد بن سلطان بن محمد بن حيوس وهو أحد الشعراء الشاميين المحسنين وله ديوان شعر كبير ، وكان منقطعاً إلي بنى مرداس أصحاب حلب ، ولد سنة ٣٩٤ هـ ، ت ٤٧٣هـ ـ المعاهد ٢٧٨/١ .

﴿ وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إلاَّ مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَيَ ﴾ [1] الآية، فإن الضمير فى قالوا لأهل الكتاب من اليهود والنصاري ، فاللف مجمل والنشر مفصل ، فذكر الفريقان علي الإجمال بالضمير العائد إليهما ، ثم ذكر ما لكل منهما ، فالمتعدد المذكور إجمالا هو الضمير فى قالوا ، أى وقالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً ، وقالت النصاري : لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى ، فلف بين نفس الفريقين والقولين إجمالا ؛ لعدم الالتباس ، أى ما بعد قالوا إنه بتمامه غير منسوب إلي جميع من أريد بالضمير فى قوله : قالوا ، والاعتماد بأن السامع يرد إلي كل فريق أو كل قول مقولته للعلم بتضليل كل فريق صاحبه حتي لا يثبت له الدخول فى الجنة ، فيكون قوله : إلا من كان هوداً من تتمة قول اليهود، وقوله أو نصاري من تتمة قول النصاري ، وليس المراد أن كل فريق من اليهود والنصاري قالوا : لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصاري ، حتي لا يكون فيه لف ونشر ، واعتقاد كل فريق أن داخل الجنة هو لا صاحبه ، ولا يتصور فى هذا الضرب / الترتيب وعدمه. /١٥٠أ

ومن غريب اللف والنشر (أن) [2] يذكر المتعددان أو أكثر ، ثم يذكر فى نشر واحد ما يكون لكل من آحاد المتعددين ، كما يقال : الراحة والتعب ، والعدل والظلم ، قد سدّ من أبوابها ما كان مفتوحاً ، هذا راجع إلي الراحة والعدل ، وفتح من طرقها ما كان مسدوداً ، وهذا إلي التعب والظلم.

وهاهنا نوع آخر من اللف والنشر لطيف المسلك ، وذلك كما تقول : ضربت زيداً وأعطيت عمراً ، وخرجت من بلد كذا للتأديب والإكرام [3]، ومخافة الشر فعلت كذا ، وعليه قوله تعالي : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ

(١) سورة البقرة آية : ١١١ .

(٢) أثبتنا ما بين القوسين حتى يسلم النص من النقص .

(٣) فالضرب للتأديب ، والإعطاء للإكرام ، والخروج مخافة الشر .

مِنْكُمْ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾[1] الآية .

ومنها أى من المعنوية : **الجمع** :

وهو أن يجمع بين متعدد اثنين أو أكثر ، أى وذلك بأن يدخل جزئيتين أو أكثر تحت كلى ، ويسمى ذلك الكلى الجامع فى حكم واحد نحو قوله تعالى : ﴿ **الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا** ﴾[2] الآية . هذا مثال جمع أمرين ، أى جمع المال والبنين فى حكم واحد ، وهو الزينة .

ومثال أكثر نحو قول أبى العتاهية[3] :

علمت يا مجاشعَ بن مسْعدة

إنَّ الشَّبَابَ وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَه ، أى الاستغناء يقال : وجد فى المال وجْداً ، ووُجْداً وجدة ، أى استغنى ، « مَفْسَدَةٌ » ، أى داعية إلى الفساد ، للمرء أىّ مفسدةَ ، أى كاملة فيه ، أى الشباب والفراغ والجدة مَفْسَدَةٌ للْمَرْءِ أىُّ مَفْسَدَةٌ ، وجمع الثلاثة فى المفسدة ، وهى شىء يدعو صاحبه إلى الفساد .

---

(١) سورة البقرة اية : ١٨٥ .　　(٢) سورة الكهف آية : ٤٧ .

(٣)　إن الشباب والفراغ والجدة　　مفسدةٌ للمرء أىُّ مفسدة

والجده : الغنى ، وهو من أرجوزته المزدوجة ومطلعها :

حسبك مما تبتغيه القوتُ　　ما أكثر القوتَ لمن يموتُ

ديوان أبى العتاهية ٤٩٣ ط بيروت ١٩٨٦ ،

وهذه الأرجوزة سماها ذات الأمثال ، يقال : إن له فيها أربعة آلاف مثل .

والشاهد فيه الجمع بين متعدد فى حكم ، وهو ظاهر ، وأبو العتاهية هو : إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان مولي عنزة ، وأبو العتاهية كنية غلبت عليه ؛ لأنه كان يحب الشهرة والمجون ، فكنى بذلك ، ويقال للرجل المتحذلق عتاهية ، ومنشأه بالكوفة ، وكان فى أول أمره يتخنث ، ويحمل زاملة المخنثين ، قال الشعر وبرع فيه ، وكان من أبخل الناس مع يساره وكثرة ما جمعه من الأموال ، وكان مولده سنة ١٣٠ هـ ووفاته ٢١١ هـ ودفن ببغداد .

انظر الأغانى ١٢٦/٣ ، الوفيات ١٢٥/١ ـ المعاهد ٢٨٥/٢ .

ومنها أى من المعنوية : **التفريق** :

وهو إيقاع التباين بين أمرين من نوع فى مدح أو غيره نحو قول الوطواط :

مَا نَوالُ الغَمَامِ وَقْتَ / رَبيعٍ كَنَوالِ الأمـيرِ يَوْمَ سَـخَاءِ ١٥٠/ب

فَنَوالُ الأمير بَدْرةُ عَيْنٍ أى هى عشرة آلاف درهم

وَنَوالُ الغمـامِ قَطْـرةُ مَاءِ[1]

أوقع التباين بين نوالين ، أى فى البيت الأول ، وبيّن ذلك التباين فى البيت الثانى ، فإن النوالين من نوع واحد ، وهو العطاء ، فأوقع بينهما تباينا ، بإسناد بدرة عين إلي نوال الأمير ، وإسناد قطرة ماء إلي نوال الغمام وهو مما يرجع إليهما .

ومنها ، أى من المعنوية : الجمع مع التفريق :

وهو إدخال شيئين فى معنى وتفريق جهتى الإدخال نحو قول الوطواط [2] :

فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فى ضَوئِها وَقَلْبى كَالنارِ فى حَرِّها

---

(١) ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الأمير يوم سخاء
فنوال الأمير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء

والبيتان لرشيد الدين المعروف بالوطواط واسمه محمد بن عبد الجليل البلخى المعروف بالوطواط ولد سنة ٤٨٠ هـ كان كاتباً للسلطان خوارزم شاه الهندى ، وتوفي بخوارزم سنة ٥٧٣ هـ وله كتب كثيرة ، وديوان شعر ــ معجم الأدباء ٢٩/١٩ ، بغية الوعاة ٢٢٦/١ ، والذريعة ١٢٧٠/٩ .

والشاهد فى البيتين : التفريق وهو : إيقاع تباين بين أمرين من نوع فى المدح أو فى غيره .

وأشهر كتب الوطواط « حدائق السحر فى دقائق الشعر »

قال يا قوت : كان من نوادر الزمان وعجائبه ، وأفراد الدهر وغرائبه ، أفضل أهل زمانه فى النظم والنثر ، وأعلم الناس بدقائق كلام العرب ، وأسرار النحو والأدب ، طار فى الآفاق صيته ، وسار فى الأقاليم ذكره ، وكان ينشئ فى حالة واحدة بيتا بالعربية وبيتا بالفارسية ويمليهما معا .

(٢) البيت فى أنوار الربيع منسوب للوطواط ١٧١/٥ وفى معاهد التنصيص ، البيت لرشيد الدين الوطواط .

والشاهد فيه : أدخل وجه الحبيب وقلبه فى كونهما كالنار ، ثم فرق بينهما بأن أدخل الوجه من جهة الضوء ، والقلب من جهة الحر والنار .

أدخل قلبه ووجه الحبيب ﴿ فى ﴾ كونهما كالنار ، ثم فرق بينهما بأن ﴿ جعل ﴾[1] جهة إدخال الوجه فيه من جهة الضوء ، وإدخال القلب من جهة الحرّ .

أى حاصله أنه جمع بين القلب والوجه فى تشبيه كل منهما بالنار، وفرق بين وجهى الشبه بالضوء والحرّ ، فكان وجه الشبه فى وجه الحبيب الضوء واللمعان ، وفى القلب الحرارة والاحتراق .

ومنها ، أى من المعنوية : **التقسيم** :

وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكلّ إليه متعينا ، أى لكل واحد من المتعدد من الحكم ، خرج به اللف والنشر نحو قول المتلمّس[2] :

« ولا يُقيم عَلَي ضَيْم » [3] ، أى لا يصير أحد علي ظلم ، « يُرادُ به » الضمير عائد إلي المستثني منه العام المقدر وهو أحد ، أى الضمير المجرور فى به يرجع إلي أحد المقدر المبدل منه ، وما بعد « إلاّ » أعنى « الأذْلان » ، وقوله إلا الأذلأن فى الظاهر فاعل لا يقيم .

وفي التحقيق بدل ، أى لا يقيم أحد علي ظلم يقصد به إلا هذان عيْر الحيّ ، أى العير : الحمار الوحشي الأهليّ ، والمناسب هنا حمار القبيلة / والْوَتَدُ هذَا ، أى غير الحى علَي الخسف ، أى الذّل . مَرْبُوطٌ برُمّته هو قطعة حبل بالية ، وذَا أى الوتد يُشَجُّ أى يدقّ ويشقّ رأسه فَلا ١٥١/أ

(١) كلمة غير ظاهرة فأثبتنا ما يتفق والسياق .

(٢) المتلمس : جرير بن عبد المسيح شاعر جاهلى ، خال الشاعر المعروف من البحرين طرفة بن العبد ، العمدة ٧٠/١ ، والطبقات ١٥٥ ، توفى سنة ٥٠ ق هـ الأعلام ١١٨/٢ .

(٣) البيتان هما : ولا يقيم علي ضيم يراد به إلا الاذلأن : عير الحيّ والوتدُ
هذا علي الخسف مربوط برمّته وذا يشجّ فلا يرثي له أحد
فى شعراء النصرانية قبل الإسلام ٣٣٤ .
ولن يقيم علي خسف يسام به وذا يشج فما يرثي له أحد
انظر أنوار الربيع ٦٨/٢ ، ٢٩٣/٥

والشاهد فيهما : التقسيم ، وهو ذكر متعدد ، ثم إضافة ما لكلّ إليه علي التعيين ، فإنه ذكر العير والوتد ، ثم أضاف إلى الأول الربط مع الخسف ، وإلى الثانى الشجّ على التعيين .

يرثي ، أى لا يرق له ولا يرحمهُ أحَدٌ .

ذكر العير والوتد ثم أضاف إلي الأول الربط على الخسف وإلى الثانى الشج تعييناً ، أى أن المتعدد وهو عيْر الحى والوتد .

والمصراع الأول من البيت الثانى راجع إلي عيْر الحى .

والمصراع الثانى منه راجع إلي الوتد على التعيين .

والمراد بالإقامة علي الضيم الصبر عليه .

وأراد بالعيْر الحمار الأهلى ، ولذا أضافه[1] إلي الحىّ ؛ لأن العير يطلق علي الحمار الوحشى والأهلى ؛ لأن هذا وذا متساويان فى الإشارة إلي القريب ، فكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلي العير وإلي الوتد .

فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم .

وفيه نظر ؛ لأن الأتمّ التساوى ، قيل : ولو سلم التساوى بينهما يحصل التعيين ، إلا أنه يحتمل ، وليس هذا فى اللف والنشر ؛ بل فى حرف التنبيه إيماء إلي أن القرب فيه أقل ، بحيث يحتاج إلي تنبيه ما بخلاف المجرد عنها ، فهذا للقريب : أعنى العير ، وذا للأقرب أعنى : الوتد ، وأمثال هذه الاعتبارات لا ينبغى أن تهمل فى عبارات البلغاء ؛ بل ليست البلاغة إلا برعاية أمثال ذلك .

ومنها من المعنوية **الجمع مع التقسيم** :

وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسمه أو العكس ، أى تقسم متعدد ثم تجمعه تحت حكم ، فالجمع مع التقسيم نحو قول أبى الطيب[2] :

---

(١) ولذا أضاف إلى الحي .

(٢) حتّي أقامَ علَي أرْبَاض خرْشَنَةَ ... تَشْقَي بِه الرومُ والصلبانُ والبِيَعُ
للسبيِ ما نكحوا ، والقتلِ ما ولَدُوا ... والنهبِ ما جمعوا ، والنارِ ما زرعوا
والبيتان من قصيدة للمتنبى يمدح فيها سيف الدولة مطلعها :
غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع ... إن قاتلوا جبُنوا أو حدّثوا شجُعوا
ديوانه ٢/٢٢٤ . =

«حتّي أقَامَ » ، أى الممدوح ، أى وهو سيف الدولة ، ولتضمين الإقامة معني التسلط عدّاها بعلى ، فقال : «علَى أرْبَاضِ » جمع ربض ، وهو ما حول المدينة ، « خَرْشَنَةَ » : بلد من بلادِ الروم ،« تَشْقَي به الروم والصُّلْبانُ » : جمع صليب النّصاري ، « والبيَعُ » : جمع بيْعة [1]، أى ١٥١/ب بكسر الباء / الموحدة، وسكون الياء المثناة تحت ، وهى متعبّدهم ، ومتعلق «حتي» فعل فى السابق وهو : قاد المقانب ، أى العساكر ، أى حتى أقام حول هذه المدينة وقد شقيت به الروم وهذه الأشياء .

جمع فى هذا البيت : شقاء الروم بالممدوح إجمالا ؛ لأنه يشمل القتل والنهب والسبى وغير ذلك ، أى جمع فى البيت متعددا وهو الروم وشقاؤه به فى حكمٍ . ثم قسم فى البيت الثانى، أى وفصّل ما أُجمل أولا

قيل : جمع الشاعر الروم والصلبان والبيع تحت الشقاء ، ثم قسم الروم فقط فى البيت الثانى ، فيكون هذا تقسيما لواحد من المتعدد .

والجواب : أن الروم بالنظر إلي نفسه متعدد ، فقال للسَّبْيِ مَا نَكَحُوا، والقتْل ما وَلَدُوا ، ذكر ما هو موضع إهانة لهم حتى كأنهم من غير ذوى المعقول ، ولاءمه بقوله :

والنَّهْبِ مَا جَمَعُوا ، والنارِ مَا زَرَعُوا

أى والمعنى : قاد هذا الممدوح عسكره[2] حتي أقام على أرباض المدينة المذكورة ، وقد شقيت به الروم ، وهذه الأشياء ، ثم بين وقسم شقاء الروم به فقال : للسبى ما نحكوا ، أى سبى نسائهم ، وقتل رجالهم، ونهب مالهم وأولادهم ، وحرق زرعهم ، والإقامة لتضمّن التسلط عدِّيت بعلي الاستعلائية .

= والشاهد : الجمع مع التقسيم ، وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه ، أو تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم ، وهذا من الأول .

(١) البيعة بالكسر للنصارى .

(٢) بعساكر .

والتقسيم ثم الجمع : نحو قول حسان بن ثابت :

قَوْمٌ إذَا حَارَبُوا ضَـرُّوا عَـدُوَّهُمْ   أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فى أَشْيَاعِهِمْ نَفَعُوا[1]

أى طلبوا النفع فى أشياعهم وأتباعهم وأنصارهم نفعوا « سَجِيَّةٌ » : أى غريزة وخلق ، « تِلْكَ » ، الخصلة ، « مِنْهُمْ غَيْرُ مُحْدَثَةٍ » .

إن الخَلاَئِقَ ، جمع خليقة وهى الطبيعة والخلق ،« فَاعْلَمْ شَرُّهَا البِدَعُ » ، جمع بدعة وهى / فى الأصل الحدث فى الدين بعد الاستكمال ، يعنى محدثات الأخلاق ، أى لا ما هو كالغرائز منها . ١٥٢/أ

قسم فى البيت الأول صفة الممدوحين إلي ضرّ الأعداء والأولياء ، ثم جمعها فى الثانى تحت كونها سجية ، أى حيث قال :سجيّة تلك منهم .

ومنها أى من المعنوية : **التجريد** :

وهو أن يُنتزع من أمر ذى صفة أمراً آخرَ مثله ، أى مماثل لذلك الأمر ذى الصفة فيها ، أى فى تلك الصفة مبالغة ، أى لأجل المبالغة ، وذلك لكمالها فيه ، أى لكمال تلك الصفة فى ذلك الأمر ذى الصفة ، أى حتي كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلي حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة .

والتجريد أقسام منها ما يكون بِمن التجريدية كقولك « لى من فلان صديق حميم » ، أى فى الصَحاح [2]: حميمك أى صح معه

---

(١) قوم إذا حاربوا ضروا عدوهم   أو حاولوا النفع فى أشياعهم نفعوا
سجية تلك منهم غير محدثةٍ   إن الخلائقَ ـ فاعلم ـ شرُّها البدع

والبيتان من قصيدة مطعلها :

إن الذوائب من فهرٍ وأخوتهم   قـد بينوا سنّةً للنـاس تُتَبـع

ديوانه ص ٢٣٨ ط الهيئة المصرية ، دلائل الإعجاز ص ٧٤ .

والشاهد : إنه قسم فى البيت الأول صفة الممدوحين إلي ضرر الأعداء ، ونفع الأولياء ، ثم جمعهما فى البيت الثانى فى كونهما سجية .

(٢) هو الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى وهو معجم لغوى شهير .

ذلك الحدّ ، « قريبك الذى تهتم لأمره »[1] ولذا قال : **أى قريب يهتم لأمره ، أى بلغ فلان حداً من الصداقة صح معه أن يستخلص منه صديق** آخر مثله فى الصداقة .

يعنى هذا **مما يقع بعد مِنْ** التجريدية ، الأمر ذا الصفة ، ثم يقع بعده الأمر المنتزع منه ، يعنى من ذى الصفة ، والمنتزع منه فى المثال المذكور فلان ، والمنتزع صديق حميم .

ومنها ما يكون بالباء[2] التجريدية الداخلة على المنتزع عنه نحو : لئن سألت فلانا لتسألنّ به البحر، هو مما يقع الأمر ذو الصفة،والمنتزع بعد الباء التجريدية ، يعنى بالغ فى اتصافه بالسماحة حتي انتزع منه بحرا فى السماحة ، وزعم بعضهم أن مِن التجريدية ، والباء التجريدية علي حذف مضاف ، فمعني قولهم : لقيتَ من زيد أسداً ، لقيت من لقائه أسداً /. /١٥٢ب

والغرض تشبيهه بالأسد ، وكذا معني لقيت به أسداً ولقيت بلقائه ، أسداً ، ولا يخفى ضعف هذا التقدير فى مثل قولنا : لى من فلان صديق حميم ؛ لفوات المبالغة فى تقدير حصل لى من حصوله صديق ، فليتأمل، وله تفصيل يطلب فى المطوّل .

ومنها **المبالغة** : أى مطلقا ، يعنى سواء كانت مقبولة [3]أو لا .

وهى أن يدعى بلوغ وصف فى الشدة والضعف حداً ـ مفعول بلوغ ـ مستحيلا ، أى ممتنعا عقلا أو مستبعدا ، وإنما يدعى ذلك لئلا يظن أن ذلك الوصف غير متناه فى الشدة والضعف ، يعنى لئلا يظن أن ذلك الوصف المدعى لم يبلغ نهاية شدته أو نهاية ضعفه ، يتصور أنه بلغ إلي أقصي ما يتصور أن يكون عليه من الشدة أو الضعف ، فإن أمكن ،

---

(١)الصحاح مادة حمم ط بيروت .

(٢) وكقول الشاعر :

وشوهاء تعدو بى إلى صارخ الوغى   بمستلئم مثل الفنيق المرحّل

(٣) سواء كانت مدبولة أو لا وهو خطأ بيّن .

أى وإن كان ذلك المدعى ممكناعقلا وعادة **فتبليغ** أى يقال له تبليغ .

يعنى تنحصر[١] المبالغة فى التبليغ والإغراق والغلو ، وهذا من حصر الكلى فى جزئياته ؛ لصدق اسم المقسّم وهو المبالغة على كل واحد من الأقسام الثلاثة .

فالتبليغ من البلوغ .

والإغراق : الإبعاد .

والغلو : الخروج عن الحد .

فالتبليغ كقوله ، أى قول امرئ القيس يصف فرساً له بأنه لا يعرق، ولا يناله التعب وإن أكثر العدْو [٢]:

فَعَادَي ، أى الفرس ، عَداءً أى بالكسر هو الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما علي أثر الآخَر فى طلق واحد بيْنَ ثَوْرٍ ذكرٍ من البقر الوحش ونَعْجَةٍ أنثي دِرَاكاً أى متتابعا فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلُ مجزوم معطوف علي / ينضحَ أى لم يرشح[٣] فلم يعرق فلم يغسل .

١٥٣/أ

ادعي أنه أدرك ثورا وبقرة وحشيتين فى مضمار واحد ولم يعرق ، وذلك ممكن عقلا وعادة ، أى هذا الإدراك فى مشوار واحد أمر ممكن من حيث العقل والعادة .

والنضح : الرش الذى لم يبلغ السيلان ، يعنى أنه لم يعرق لكمال قوته ، لا قليلا كالرش ولا كثيراً كالغسل .

---

(١) يعنى تنحصر المبالغة فى التبليغ والإغراق والغلو .

(٢ قول امرؤ القيس فى ديوانه ص ٢٢ ، والبيت من معلقته الشهيرة :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوي بين الدخول فحومل

فعادَي عداءً بين ثوْر ونعجةٍ   دِراكاً فلمْ ينْضح بماءٍ فيُغْسَلَ

والشاهد فيه : المبالغة ويسمى التبليغ ، وهو ادعاء أمر ممكن عقلا وعادة ، فإنه ادعي أن فرسه أدرك ثوراً وبقرة وحشيين فى مضمار واحد ولم يعرق ، وهذا ممكن عقلا وعادة .

(٣) أى لم يعرف فلم يعرق ، هكذا ورد فى المخطوط .

أو أمكن عقلا لا عادة **فإغراق** .

أى المدعى للوصف إن كان أمراً ممكنا من جهة العقل ، لا من حيث العادة لامتناع وقوع مثله فى الخارج ، إذا لم يعهد له وجود فهو الاغراق كقوله [١]:

ونُكْـرِمَ جَارَنَـا مَا دَامَ فِينَا « ونُتْبِعُـهُ » من الاتباع أى نرسـل « الكَرَامَةَ » على أثره « حَيْثُ مَالاَ » أو سار ، وهذا ممكن عقلا لا عادة ، أى ادعى أن جاره لا يميل عنه إلى جانب ، إلا وهو يرسل الكرامة والعطاء فى أثره ، وهذا ممكن عقلا وعادة ؛ بل فى زماننا يكاد يلحق بالممتنع عقلا .

أو لا يمكن عقلا ولا عادة ، أى الممكن عادة لا يكون[٢] إلا ممكنا عقلا ، دون العكس؛ إذ ليس كل ممكن عقلا ممكنا عادة كما فى قوله:

ونكرم جارنا إلخ ما ادعاه الشاعر فيه ممكن عقلا ممتنع عادة .

ولم يذكر القسم الرابع لاشتمال الممكن عقلا وعادة عليه فغلوّ ، أى كقول أبى نواس [٣]:

---

(١) ونكرم جَارنا ما دامَ فينَا ونُتبعه الكرامة حيثُ ما لاَ

والبيت لعمر بن الأهتم التغلبى ، وفى نقد الشعر : حيث سارا وهو الملقب بأعشي تغلب ، كان نصرانياً معاصراً للأخطل التغلبى ومن المقدمين فى قومه .

معجم الشعراء ٦٩ ، حماسة أبى تمام شرح البرقوقى ١٣٨٥ ـ الحماسة البصرية ١٨٥/٢ ، نقد الشعر ٨٤ ط ١ .

والشاهد فيه : الإغراق وهو : ادعاء أمر ممكن عقلا لا عادة ، فإنه ادعي أن جاره لا يميل عنه إلى جانب إلا وهو يرسل الكرامة والعطاء إليه علي أثره ، وهذا ممكن عقلا ممتنع عادة .

(٢) لما يكون .

(٣) وأخفتَ أهلَ الشرْكِ ، حتي إنّهُ لتخافكَ النطفُ التى لم تُخْلَقِ

والبيت من قصيدة يمدح بها هارون الرشيد مطلعها :

خلَقَ الشبابُ وشِرْكتي لم تخلق ورميتُ فى غرض الزمان بأفْوقِ

ديوان أبى نواس ٢٥٨ ط الاستقامة .

والشاهد فى البيت : الغلو ، وهو ادعاء ما لا يمكن عقلا ولا عادة ، فإنه ادعي أن النطف غير المخلوقة تخاف من سطوته ، وهذا ممتنع عقلا وعادة .

وأَخَفْتَ أَهْلَ الشرْك ، أي أوقعت الخوف على أهله حتّي ، إنَّهُ الضمير للشأن ، « لَتَخَافُكَ النُّطَفُ التي لَمْ تُخْلَق » ادعي إنه تخاف من الممدوح، النُطَفُ : الغير المخلوقة ، وهذا ممتنع عقلا وعادة .

ومنه ، أي من الغلو : **مقبول وغير مقبول** .

١٥٣/ب والمقبول منه ، أي من الغلو ، فيه إشارة إلي أنه غير مقبول في / الأصل ؛ لامتناعه عقلا وعادة ، لكنه قد يكون بعضه مقبولا بعارض .

والآخران : التبليغ والإغراق مقبولان ـ ﴿ **وهو** ﴾[1] ما قرب إلي الصحة بلفظ يدخل عليه كلفظ يكاد في نحو قوله تعالي : ﴿ **يكاد زيتها يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ** ﴾[2] يعني المقبول ما يقرب الغلو إلي الصحة كما في قوله تعالي : ﴿ **يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ** ﴾ الآية ، فإنه لولا لفظة يكاد لم يصح قوله «زيتها يضيء » ؛ لأن كون الزيت مضيئا ما حوله بلامسّ النار ممتنع عقلا وعادة ؛ ودخول يكاد عليه جعله في حيّز الجواز .

أو تضمن تخييلا حسنا ، أي ومنه قول أبي الطيب [3] :

عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا : فوق رءوسها ، عِثْيراً بكسر العين : الغبار ، لَوْ تَبْتَغِي عَنَقاً عَلَيْهِ لأمكَنَا .

« ومن لطائف العلامة في شرح المفتاح ، العثير ، لا تفتح فيه العين، أي من الغبار ، وألطف من ذلك ما سمعت أن بعض البقّالين

---

(١) أضفنا كلمة وهو حتى يستقيم الكلام .

(٢) سورة النور آية : ٣٥ .

(٣) عقدتْ سنابكُها عليها عِثْيراً   لوْ تبتغى عَنَقـاً عليـه لأمْكَنَا

والبيت من قصيدة يمدح فيها بدر بن عمار ويعتذر عن تخلفه ومطلعها :

الحب ما منع الكلام الألسنا   وألذّ شكوي عاشـق ما أعلنَـا

والعنق : ضرب من السير سريع ، ديوانه ٤/٣٠٤ .

والشاهد فيه : الغلو المقبول ، وهو ما تضمن معني حسنا من التخييل ، فإنه ادعي أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رءوسها متراكما متكاثفا بحيث صار أرضا يمكن أن تسير عليها الجياد ، وهذا ممتنع عقلا وعادة ، ولكنه تخييل حسن .

كان يسوق بغلته في سوق بغداد ، وكان بعض عدول دار القضاء حاضراً، فظرطت البغلة فقال البغّال على ما هو دأبهم : بلحية العدل بكسر العين يعني أحد شقي الوقر ، فقال بعض الظرفاء على الفور افتح العين فإن المولي حاضر » [1].

ومما يناسب هذا المقام أن بعض أصحابي ممن غلب علي لهجتهم إمالة الحركات نحو الفتحة ، أتاني بكتاب ، فقلت لمن هو ؟ فقال : لمولانا عَمَر بفتح العين ، فضحك الحاضرون فنظر إليّ كالمستغرب بسبب ضحكهم ، المسترشد بطريق الصواب ، فرمزت إليه بغضّ الجفن وضمّ العين ، فتفطن للمقصود ، وقال وفورا : عُمر . بالضم ، واستظرف ذلك الحاضرون .

فادعى الشاعر أن الغبار / المرتفع من حوافر الخيل قد اجتمع فوق رءوسها متراكبا مجتمعا متكاثفا بحيث صار أرضاً يمكن أن تسير عليها تلك الجياد ، وهذا ممتنع عقلا وعادة ، لكنه تخييل حسن . ‏/١٥٤أ

وقد اجتمع إدخال ما يقرب الغلوّ إلي الصحة وتضمن نوعَ حسْن من التخييل نحو قول القاضي الأرّجانيّ يصف طول الليل [2] :

---

(١) مواهب الفتاح ٣٦٣/٤ من شروح التخليص .

(٢) قاله من قصيدة يمدح فيها الوزير شمس الملك عثمان بن نظام الملك مطلعها :

أأجفـان بيـضٍ هن أم بيـض أجفـانِ	فواتك لا تبقي علي الدنف العاني
يُخيَّلُ لى أنْ سمِّرَ الشهبُ فى الدُّجي	وَشُدَّتْ بأهدابِي اليهـنَّ أجْفـانِي

ديوانه ١٤١٧/٣ ط بغداد .

والشاهد فيه : إدخال شيء على الغلو يقربه إلى الصحة ، مع تضمنه نوعاً حسناً من التخييل، فإنه يقول : يوقع فى خيالى أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها ، وأن أجفان عينى قد شدت بأهدابها إلى الشهب لطول سهرى فى ذلك الليل وعدم انطباقها ، وهذا ممتنع عقلا وعادة ، ولكنه تخييل حسن ، ولفظ يخيل قرَبَه إلي الصحة .

والقاضى الأرّجانى هو أحمد بن الحسين بن على بن ناصح منسوب إلي أرجان من بلاد خوزستان ،وكان أحد أفاضل الزملاء ، لطيف العبارة ، غواصاً إلى المعانى ، ولد سنة ٤٦٠ ، وتوفي سنة ٥٤٤ هـ ـ معاهد التنصيص ٤١/٣ .

يُخَيَّلُ لِى أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِى الدُّجَى ، أى يوقع فى خيالى أن الشهب محكمة بالمسامير [١]، أى يقال : سمّر الباب إذا وسق[١] بالمسمار، وهو قدّ من حديد ، لا تزول عن مكانها .

وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِى إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِى ، أى وإن أجفان عينى قد شدت بأهدابها إلي الشهب لطول ذلك الليل وغاية سهرى فيه ، أى فى ذلك الليل ، وعدم انطباقها والتقائها وهذا أمر ممتنع عقلا وعادة ، ولكنه تخييل حسن ، ولفظ يخيّل يزيده حسنا .

أو تضمن هزلا ، أى ومن أصناف الغلو ما أخرج مُخرَجَ الهزل والخلاعة ، ولذا كان هذا الصنف من الغلو مقبولا ؛ لأنه من قبيل الهزل والطباع تميل إليه وتلذذه [٢] ، فجوزه البلغاء ، ولأنه لم يرد به جدّ لتمتثل الطباع إليه .

والخلاعة مصدر خلع ، أى شطر ، وامرأة خليعة يعنى لا آمر لها ولا ناهى ، ولكونها بمعنى الشطارة يقال : فلان خليع العذاري أى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق ، والصواب نحو قول الشاعر فى وصف شدة تأثير الشراب [٣]:

أَسكرُ بالأمْسِ إن عَزمْتُ علَى الشُّرْبِ ... غَداً ، إنّ ذَا مِنْ العَجَبِ

أى إن عزمت اليوم على الشرب غدا أسكر بالأمس .

ولا يقبل من الغلو غير ذلك كقوله[٤] :

وأخفْتَ أهلَ الشركِ ، حتى إنهُ ... لتخافُكَ النطفُ التى لم تُخْلَقِ

كما مر .

---

(١) إذا ثبت بالمسمار .

(٢) وتلذذ .

(٣) البيت لا يعلم قائله ، والشاهد فيه : إخراج الغلو مخرج الهزل والخلاعة وهو ظاهر .

(٤) البيت لأبى نواس من قصيدة يمدح فيها هارون الرشيد مطلعها :

خلق الشباب وشرتى لم تخلق ... ورميت فى غرض الزمان بأفوق [ديوانه ٢٥٨]

ومنها من المعنوية / **المذهب الكلامي** : ‏/١٥٤ب

وهو إيراد حجة للمطلوب علي طريقتهم ، أى على طريقة أهل الكلام ، يعنى فى استدلالاتهم على مطالبهم العقلية بالقياسات الاستثنائية والاقترانية ، والتمثيل المسمى عند الأصوليين بالقياس كاعتذار النابغة إلي النعمان بن المنذر ، وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتكدّر[١] النعمان من ذلك ، فقال النابغة [٢]: لا تلمنى ولا تعاتبنى على مدح آل جفنة وقد أحسنوا إلىّ ، كما لا تلوم قوماً مدحوك وقد أحسنت إليهم ، فكما أن مدح أولئك لا يعدّ ذنباً ، كذلك مدحى لمن أحسن إلىّ ، وهذه الحجة على صورة التمثيل الذى يسميه الفقهاء قياساً ، وهذه العبارة مضمون الشعر ، ويمكن ردّه إلي صورة قياس استثنائى ، بأن يقال لو كان مدحى لهم ذنباً ، لكان مدح ذلك القوم لك أيضاً ذنبا ، لكن اللازم باطل فكذا الملزوم .

ومما ورد علي صورة الاقترانى قوله تعالي : ﴿ **وَهُوَ الَّذِى يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ** ﴾ [٣] فهو أدخل فى الإمكان ، فالإعادة أدخل فى الإمكان بأن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمدعى ، أى سلمت مقدماتها ولزم عنها لذاتها مطلوب المتكلم «فتكون» بالتاء الفوقانية لا التحتانية ، واسم تكون ضمير مستتر فيها يعود إلي الحجة ومستلزمة جزءها ، نحو قوله تعالي : ﴿ **لَوْ كَانَ فِيهِمَا** ﴾ أى فى

---

(١) فتنكر النعمان من ذلك .

(٢) وأبيات النابغة فى اعتذاره للنعمان كالتالى :

حلفتُ فلم أتركْ لنفسكَ ريبةً ... وليس وراءَ الله للمرءِ مَطْلَبُ
لئن كنتَ قد بُلِّغْتَ عني خيانةً ... لَمُبْلِغُكَ الواشِي أغشُّ وأكذبُ
ولكنني كنتُ امرأً لَي جانبٌ ... من الأرضِ فيه مستراد ومذهبُ
ملوكٌ وإخوانٌ إذا ما مدحتهم ... أحكَّمُ فى أموالهم وأقرَّبُ
كفعلكَ فِى قومٍ أراكَ اصطفيتَهم ... فلم ترهمْ فِى مدحِهمْ لَكَ أذنبوا

والقصيدة فى ديوانه ص ١٧ ط بيروت .

(٣) سورة الروم آية : ٢٧ .

السموات والأرض ، ﴿آلهةٌ إلاّ الله لَفَسَدَتَا﴾ [1] أى لكنهما لم تفسدا ، فلم يكن فيهما آلهة، فاستدل بنفى اللازم، وهو فساد السموات والأرض على نفى الملزوم وهو تعدد الآلهة ؛ لأن المراد به خروجهما عن النظام الذى هما عليه ، أى لخرجتا عن نظامهما بوجود التمانع / بينهم على وفق العادة عند تعدد الحاكم ، واللازم باطل وكذا الملزوم ، وهو تعدد الآلهة .

١٥٥/أ

أى وفى التمثيل بالآية رد على الجاحظ[2] حيث زعم أن المذهب الكلامى ليس فى القرآن ، فكأنه أراد بذلك ما يكون برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية التى لا تحتمل النقض بوجه ما ، والآية ليست كذلك ؛ لأن تعدد الآلهة ليس قطعى الاستلزام للف ، وإنما هو من المشهورات الصادقة ، وهى التى اتفق عليها الجمّ الغفير [3]، وهذه الملازمة من المشهورات التى يكتفى بها فى الخطابيّات دون القطعيّات[4] المعتبرة فى البرهانيات ، أى أن تعدد الآلهة ليس قطعى الاستلزام للف ، ولأن العقل يجوّز بناء السموات والأرضين على نظامهما الذى هما عليه مع تعدد الالهة ؛ لجواز اتفاقهما على ذلك .

ومن المعنوية **حسن التعليل** :

وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له أى لذلك الوصف ، يعنى بأن يقول هذا الوصف إنما يثبت لموصوفه بهذه العلة باعتبار لطيف ، أى ينظر نظراً اشتمل على لطف ورقة ، أى ولا يكون موافقا لما فى نفس الأمر ، غير حقيقى ، أى لا يكون يعنى يجب ألا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له فى الواقع ، أى وإلاّ يعنى لو كان المعتبر علة لهذا

---

(١) سورة الأنبياء آية : ٢٢ .

(٢) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب ، وأشهر كتبه الحيوان ، والبيان والتبيين ، وتوفى سنة ٢٥٥ هـ - الفهرست ٣٤٤ .

(٣) الكثير من العلماء .

(٤) دون القطعات ، هكذا وردت فى النص .

الوصف ، علة له فى الواقع لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف فيه ، وهو اعتبار ما ليس بعلة علة ، كما إذا قلت[1] : قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم ، فإنه ليس فيه شىء من حسن التعليل ، وما قيل من أن هذا الوصف أعنى غير حقيقى ليس بمفيد هنا ، لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقى ، فغلط ، منشؤه ما سمع من أرباب العقول[2] يطلقون الاعتبارى على مقابل الحقيقى ، ولو كان / الأمر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع ، وليس كذلك ؛ بل منها ما يطابق الواقع ، ومنها ما لا يطابق (الواقع) كهذا الذى نحن فيه[3] .

/١٥٥ب

وحسن التعليل على أربعة أقسام :

لأن الصفة التى ادعي لها علة مناسبة ، أى التى يراد بيان علة ثبوتها للموصوف ، إما ثابتة قصد بذكر علتها بيان علتها ، أو غير ثابتة ، أريد إثباتها بذكر علتها .

والثانية : إما ألا يظهر لها فى العادة علة وإن كانت فى الواقع عن علة نحو قول أبى الطيب[4] :

« لَمْ يَحْكِ » أى لم يشابه ،« نَائِلَكَ » ، أى عطاءك مفعول لم

---

(١) كما إذا قالت .

(٢) من أرباب المعقول .

(٣) لهذا الذى نحن فيه .

(٤) لم تَحْكِ نائلَكَ السحابُ ، وإنما ... حُمَّت به فصبيبها الرُّحَضَاءُ

من قصيدة يمدح فيها أبا على هرون بن عبد العزيز الأوراجى الكاتب مطلعها :

أمن أزديارك فى الدجي الرُّقباء ... إذْ حيثُ كنتِ من الظلام ضياء

ديوان المتنبى ص ١٢٥ بيروت .

الرحضاء : العرق فى أثر الحى ، أى المصبوب من السحاب هو عرق الحمى ، فنزول القطر من السحاب وصف ثابت لها لا يظهر له فى العادة علة ، وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب نائل الممدوح وتفوقه عليها . أنوار الربيع ابن معصوم ١٣٦/٦ ط النجف .

يحك السَّحَابُ ، أى فاعل يحك ، وإنَّما حُمَّتْ به ، أى صارت محمومة بسبب نائلك ، وتفوقه عليها ، فَصَبِيبُها الرحضَاءُ ، أى المصبوب من السحاب هو عرق الحمى فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها فى العادة علة ، وقد علّله بأنه عرق الحمي[1] الحادثة بسبب عطاء الممدوح حسداً له ، يعنى قصد الشاعر بيان علته بقوله ، وإنما حمت أى حصلت للسحاب الحمي بسبب نائلك ، لما رأت من تفوق نائلك على نائلها ، والمحموم يعرق ، فهى عرقت ، والصبب : المطر المصبوب ، والرحضاء : العرق بعد الحمى ، وهذا اعتبار لطيف ، وليس علة فى الواقع كما ترى .

أو يظهر للصفة الثانية علة غير العلة المذكورة لتكون المذكورة غير حقيقية فتكون من جنس التعليل .

يعنى لو كانت العلة المذكورة فى قول المتكلم علة فى نفس الأمر ، لكانت المذكورة علة حقيقية فلا تكون من حسن التعليل كقول أبى الطيب [2] :

مَا به قَتْلُ أَعَاديه[3] ، أى لا حاجة بالممدوح لقتلهم ، « وَلَكنْ / يَتَّقي إخْلاَفَ مَا تَرْجُو الذئاب » فإن قتل الملوك أعداءهم[4] إنما يكون فى العادة لدفع مضرتهم ، وصفو المملكة عن منازعتهم ، لا لما ذكره الشاعر من اتقائه مخالفة رجاء[5] الذئاب ، بسبب غلبة طبيعة الكرم عليه، ١٥٦/ أ

---

(١) بأنه عرق حمها .

(٢) البيت من قصيدة للمتنبى يمدح بها بدر بن عمار ارتجالا مطلعها :

إنما بدر بن عمار سحاب هطل فيه ثواب وعقاب

شرح ديوانه ١٤٤/١ ، والأسرار ٣٣٧ .

(٣) ماجه قتل أعاديه ولكن يتقى إخلاف ما ترجو الذئاب

والشاهد فيه : ظهور علة لصفة غير علتها الحقيقية ، فليس من حسن التعليل .

(٤) فإن قتل الملوك أعدائهم .

(٥) انظر أنوار الربيع ١٣٨/٦ .

ومحبته أن يصدق رجاء الراجين بعثه علي قتل أعاديه ، لما علم ، أنه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو أن يتبع عليها الرزق من قتلاهم ، فقتل الأعداء لتحقيق رجائها ، لا لعلة يتعارفها الناس ، وهذا الذى علل به الشاعر قتل الأعداء مبالغة فى وصفه بالجود ، ويتضمن المبالغة فى وصفه بالشجاعة علي وجه تخييلى ، أى تناهى فى الشجاعة حتي ظهر ذلك للحيوانات العجم من الذئاب وغيرها ، فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال[1] لحوم أعدائه ، ويتضمن أيضاً مدحه بأنه ليس ممن يسرف فى القتل طاعة للغيظ ، أى ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الإفراط ؛ بل إنما يقتلهم(لعدم) إخلاف الذئاب فقط ، ولأجلهم لا لأجل غيظه وحنقه ، ويتضمن أيضاً قصور أعدائه عنه، وفرط أمنه لا يحتاج إلي قتلهم واستئصالهم .

والثانية ، أى الصفة غير الثابتة التى أُريد إثباتها بذكر علتها وهى أيضاً قسمين كالأولي ؛ لأنها إما ممكنة كقول مسلم بن الوليد[2] :

يَا وَاشياً حَسُنَتْ فينَا إسَاءتُه إلخ .

وإما غير ممكنة كبيت المصنف وقد وجده فارسيا نحو :

كُوكزْ بنَوْدِى عزْمِ جوْزَا خِذْمَتَشْ كسْ نديَرى بَلْ مِيَانْ أوْ كَمَرْ

فترجمته :

لو لم تكن نيةُ الجوزاءِ خِدْمَتَه لما رأيت عليها عِقْدَ منتَطِقِ[3]

---

(١) رجت الذئاب أن ينالون لحوم أعدائه .هكذا ورد فى المخطوط .

(٢) يا واشيا حسُنَتْ فينا إساءته نجّي حذارُك إنسانِى من الغرَقِ

والبيت فى ذيل ديوان مسلم ص ٣٢٨ دار المعارف ، والشعر والشعراء ٨١٥/٢ ، وفى طبقات الشعر ص ١١١ .

فإن استحسان إساءة الواشى وصف غير ثابت له أراد إثباته وهو ممكن ، فلما خالف الناس فيه عقبه بذكر سببه ، وهو أن حذاره من الواشى منعه من البكاء ، فسلم إنسان عينه من الغرق فى الدموع ، وهو حسن ، ومسلم هو صريع الغوانى شاعر من شعراء الدولة العباسية ، وأول من عرف بالبديع .

(٣) الشاهد فيه : إثبات صفة غير ممكنة لموصوف ، فنيّة الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير =

بيانه فى الشرح ، فلذا قلا : وفى حسن التعليل اعتبارات تطلب فى المطوّل .

ومنها من المعنوية : **التفريع** :

/١٥٦ب وهو / أن يثبت لمتعلق أمر حكم بعد إثباته ، أى إثبات ذلك الحكم لآخر له ، أى لمتعلق الآخر من متعلقاته ، يعنى لمتعلق له ، أى لذلك الأمر الآخر على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب ، أى هو احتراز عن نحو : غلام زيد راكباً وأبوه راجل ، وكقوله ، أى قول الكميت فى مدح أهل البيت[1] :

أحلامُكُم لسَقام الجهلِ شافيةٌ   كما دِماؤُكُمْ تَشْفِي من الكَلَبِ

بفتح اللام ، شبه جنون يحدث للإنسان [2] من عض الكلْب الكَلِب، ولا دواء ينجع إلا من شرب دم ملك ، يعنى أنهم أرباب العقول الراجحة ، وملوك وأشراف أثبت الشفاء لدمائهم بعد إثباته لأضرابهم ، يعنى أن المراد لأمر هو المخاطبون ، والمتعلقات بهم هو الأحلام والدماء ، والحكم هو الشفاء ، يقال : من عضه الكلب المجنون فإنه لا دواء لدائه

= ممكنة قصد إثباتها له

والجوزاء : برج فى السماء تحيط به نجوم تسمي نطاق الجوزاء ، والمنتطق : ما يشد فى الوسط من حبل أو عقد أو خلافه ـ معاهد التنصيص ٦٧/٣ .

(١) سقام الجهل : السفه والطيش ، الكلب . داء يصيب الإنسان من عضة الكلاب ، والكميت شاعر متشيع لآل البيت .

والبيت فى نقائض جرير والفرزدق ١٣٢ ، والحيوان ٥/ ٣٤٣ ، والبيت من قصيدة مطلعها :

هل للشباب الذى قد فات من طلب   أم ليس غايره الماضى بمنقلب

والأحلام : الأناة والعقل ، والكلب : جنون الكلاب بسبب أكل لحم الإنسان ولا دواء له أنجع من شرب دم ملك ، والشاعر يقول : إن ممدوحيه أرباب العقول الراجحة ملوك وأشراف ، والكميت شاعر مقدم عالم بلغات العرب ، خبير بأيامها ، فصيح ، وكان فى أيام بنى أمية ، ولم يدرك الدولة العباسية ومات قبلها وكان معروفاً بالتشيع لبنى هاشم مشهوراً بذلك ، وقصائده فى الهاشميات من جيد شعره ومختاره .

انظر ترجمة الكميت فى الأغانى ١١٣/١٢٥ ـ طبقات الشعراء ٣٦٨ ليدن .

(٢) يحدث للإسناد .

أنفع وأدخل من دم شريف يشرط الأصبع من رجله اليسرى فيؤخذ من دمه قطرة علي تمرة ويطعم للمعضوض فإنه يبرأ بإذن الله تعالي والكَلَب : حالة شبيهة بالجنون من عضّ الكلب المجنون .

ومنها ، أى من المعنوية : **تأكيد المدح بما يشبه الذم** :

وهو ضربان ، ويقع أى أفضلهما :

بأن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشىء صفة مدح له ، أى لذلك الشىء بتقدير دخولها ، أى دخول صفة المدح فيها ، أى فى صفة الذم ، يعنى ليصير الاستثناء متصلا ، فكأنه يجعل أفراد صفة الذم قسمين :

متعارف ، وغير متعارف ، على حد قوله [1] :

تَحيَّةُ بينهم ضَرْبٌ وَجِيع ، فإنه جعل أفراد التحية قسمين : متعارف وهو التحية المتعارفة ، وغير متعارف / وهو الضرب الوجيع ، نحو قول النابغة الذبيانى :

« وَلاَ عَيْبَ فِيهِم » ، هذا صفة ذم منفية عنهم ، « غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ [2] بِهِنَّ فُلُولٌ » ، أى كسور فى حدها ، والواحد فلّ « مِنْ قِرَاعِ الكَتَائِبِ [3] » أى جمع كتيبة بالتاء المثناة وهى طائفة من الجيش ،

---

(١) البيت لعمر بن معد يكرب وتمامه :

وخيل قد دلفت لها بخيل   تحية بينهم ضرب وجيع

الكتاب ١/٣٦٤ ، ٣٦٥ ـ طراز المجالس ص ٣٠ .

(٢) ولا عيب فيهم غير أن سيوفهمْ   بهنّ فلولٌ من قراع الكتائبِ

(٣) الكتاب ١/٣٦٥ ، والبيت للنابغة الذبيانى من قصيدة مطلعها :

كلينى لهمّ يا أميمة ناصب   وليل أقاسيه ، بطئ الكواكب

ديوانه ص ١١ ، والطراز ٣/١٣٦ .

والشاهد فيه : تأكيد المدح بما يشبه الذم ، كأنه قال : ولا عيب فى هؤلاء القوم أصلا إلا هذا العيب ، وهو فلول أسيافهم من المقارعة والمضاربة ، وهذا ليس بعيب ؛ بل هو نهاية المدح ، فهو تأكيد المدح بما يشبه الذم ، لأن قوله « غير أن سيوفهم » يوهم أن ما يأتى بعده ذم ، فإذا كان مدحاً فقد تأكد المدح

فالعيب صفة ذم منفية قد استثنى منها صفة مدح هى : أن سيوفهم ذوات فلول ، أى مضاربة الجيوش صفة مدح أخرجت من صفة منفية على تقدير كون فلول السيف من العيب وهو محال ؛ لأنه كناية عن كمال الشجاعة ، فوجود العيب فيهم محال ، وهذا تأكيد ، فالتأكيد فى هذا الضرب من جهة أنه كدعوى الشىء ببيّنة ؛ لأنه علق نقيض المدعي، وهو إثبات الشيء من العيب بالمحال ، وهو كون الفلول من العيب وإنما جعل إثبات شيء من العيب نقيض المدعي ، لأن المدعي هو أن لا عيب فيهم ، فهي سالبة كلية ، ونقيض السالبة الكلية إنما هو الموجبة الجزئية ، فالفلول محال وهو كون السيف من العيب محال ، فعدم العيب متحقق.

والمراد بالشيء هنا ، أنه لا عيب فيهم ، والبينة هى قوله غير أن سيوفهم ، ويكون فحوي كلامه لا عيب بهم ، أو لو كان فيهم عيب لكان ذلك العيب فلول السيف من قراع الكتائب ، وهذا محال ، فكذا ذاك . وإثبات شيء ببيّنة تأكيد لثباته ، لأن الدعوي مع البيّنة أثبت للمطلوب من الدعوى من غير بينة .

وأيضاً ، أى **الضرب الثانى** من تأكيد المدح بما يشبه الذم يكون بإثبات صفة مدح لشيء بتعقيب أداة الاستثناء ، أى يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة الاستثناء مع صفة مدح أخرى له ، أى لذلك الشيء نحو : « أنا أفصح العرب بيد أنى من قريش »[1]، أى بيد / ١٥٧/ب بمعنى غير ، وهو أداة الاستثناء وباستدراك وصف مما قبله نحو[2] :

سِوَي أَنَّهُ الضِرْغَامُ ، لَكِنَّهُ الوَبْلُ

---

(١) هو من أقوال الرسول ﷺ . ورد فى الإشارات ٢٨٤ ، وفى أنوار الربيع ٢٨/٦ .

(٢) هو البدر ، إلا أنه البحر زاخراً سوي أنه الضرغام ، لكنه الوبْل

والبيت من قصيدة يمدح بها خلف بن أحمد السجستانى أولها :

سما الدجي ما هذه الحدق النجل أصدْر الدجي خال وجيد الضحي عطل =

أى الاستدراك المفهوم من لفظ لكن فى باب تأكيد المدح بما يشبه الذم ، كالاستثناء فى أن ذكر أداة كل منهما يتوهم منها الذم ، وذكر ما بعدها يؤكد المدح كما في قول أبى الفضل[1] :

هُوَ الْبَدْرُ إلاَّ أنَّهُ الْبَحْرُ زَاخِرٌ   سِوَي أنَّهُ الضِّرْغام لكِنَّهُ الوْبل

فالضرغام هو الأسد ، ومعنى البيت هو البدر فى حسنه وجماله ، إنه البحر المرتفع فى كثرة علمه وكماله ، إنه الضرغام فى جرأته وشجاعته لكنه الوبل فى منفعته وسخائه ، وسوي استثناء ، أى مثل بيْد، وقوله لكنه استدراك ، وهو رفع توهم يتولد من الكلام السابق ، فيفيد فائدة الاستثناء فى هذا الضرب ؛ لأن إلا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن .

ومنها ، أى المعنوية عكسه ، أى **تأكيد الذم** يعنى بما يشبه المدح :

وهو ضربان كذلك ، أى يفيد[2] من التأكيد ما يفيد هذا الضرب من الاستثناء ؛ لأنه استثناء منقطع ، وإلاّ فيه بمعنى لكن .

أحدهما : بأن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشىء صفة ذم له بتقدير دخولها ، أى دخول صفة الذم فيها ، أى فى صفة المدح ، ليصير الاستثناء متصلا ، نحو « فلان لا خير فيه إلا أنه يسىء الأدب » ، أى وفى النسخ : « فلان لا خير فيه إلا أنه يسى إلي من أحسن إليه » ، جعل الإساءة من أفراد الخير بتأويل ما تقدم مثل ما مرّ .

ويكون أى تأكيد الذم وهو الثانى من الضربين :

بإثبات صفة ذم لشىء بتعقب أداة الاستثناء مع صفة ذم أخري له،

= والشاهد فى البيت : لكن استدرْك فيفيد ما يفيده الاستثاء لأنه استثناء منقطع ، «وإلا» فيه بمعنى لكن .

(١) هو أبو الفضل بديع الزمان الهمذانى والبيت فى أول كتاب فن المقامات .

وهو أحمد بن الحسين بن يحيي بن سعيد الهمذانى أبو الفضل بديع الزمان ، توفي مسموماً سنة ٣٩٨ هـ .

مقامات بديع الزمان مترجم مع شرح أوردو ـ وانظر أنوار الربيع ٢٨/٦ .

(٢) أى يكون يفيد من التأكيد .

أى لذلك الشيء ، ولا يمكن أن يجعل فرد من الأفراد الصفة الأولي حتي / يصير الاستثناء متصلا نحو : « فلان فاسق إلا أنه جاهل » ، أى فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين ، والثانى من وجه واحد .

١٥٨/أ

وتحقيق هذين الضربين علي قياس ما مر فى الضرب الأول والثانى من تأكيد المدح بما يشبه الذم . فالضرب الأول منها يفيد التأكيد من الوجهين ، والضرب الثانى لا يفيد إلا من الوجه الثانى كما فى الضربين، ثم والعلة هنا هى العلة هناك .

ويأتى منه الضرب الآخر ، أعنى الاستثناء المفرغ نحو : لا يحسن منه إلا جهله ، والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء ، ولذا قال وبالاستدراك نحو لكنه جاهل .

ومنها ، أى من المعنوية **الاستتباع** :

وهو المدح بشيء على وجه يستتبعه بأخري ، أى يستتبع المدح شيء آخر ، كقوله ، أى قول أبي الطيب :

نَهَبْتَ مِنْ الأعْمارِ ما لو حَوَيْتَهَ (أى جمعته)
لهُنِئَتْ الدنـيا بأنك خـالد[1]

فيها مدح بكثرة قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد فى الدنيا وهو نهاية كمال الشجاعة ، ويستتبع مدحا آخر بأنه سبب صلاح الدنيا ، إذ تهنّيها بتهنئة أهلها ، وفيه دلالة على أنه لم يكن ظالما فى قتلهم ، أى فى قتل مقتوليه ؛ لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها ، وذلك

---

(١) نهبت من الأعمار ما لو حويته لهنئتُ الدنيا بأنك خالد
من قصيدة للمتنبى فى مدح سيف الدولة مطلعها :
عواذك ذات الخال فى حواسد وإن ضجيع الخود منى لماجد
ديوانه ١ /٢٧٧ .

والشاهد فيه : الاستتباع ، وهو المدح بشيء يستتبع المدح بشيء على وجه آخر ، فإنه وصفه بالشجاعة علي وجه استتبع مدحه بكونه سبباً لصلاح الدنيا حيث جعلها مهنأة بخلوده

لأن تهنئة الدنيا إنما هى تهنئة لأهلها ، فلو كان ظالما فى قتل من قتل لما كان لأهل الدنيا سرور بخلوده ، وأنه نهب الأعمار دون الأموال ، وهذا من علوّ الهّمة .

ومن المعنوية : **الإدماج** :

من أدمج الشيء فى ثوبه ، إذا لفّه[1] فيه ، وهو تضمين أى كلام سابق لمعنى مدحا أو غيره معني آخر مقول ثان لتضمين ، وأضيف إلي الأول ، أى فهو / لشمول المدح وغيره أعم من الاستتباع ، لاختصاصه بالمدح ، فكان الإدماج أعم منه ؛ لأن الاستتباع مخصوص بالمدح لا يوجد فى غيره ، وهو غير مخصوص به ؛ بل هو أعم من المدح وغيره .

وقيل الاستتباع : هو الوصف لشيء على وجه يستتبع وصفاً آخر ، وعلى هذا التعريف لا يكون الإدماج أعم منه ؛ لأن الاستتباع على هذا شامل للمدح والذم نحو قول أبى الطيب [2]:

أُقَلِّبُ فيهِ ، أى فى الليل ، أجْفَانِي كَأَنِّى أعدُّ بهَا ، أى بالأجفان عَلَي الدّهْرِ الذُّنُوبَا ، يعنى لكثرة تقلبى لأجفانى كأنى أعد على الدهر ذنوبه ، أىَ كما أن ذنوب الدهر كثيرة لا تفني ، كذلك تقلّبى لأجفانى كثيرة فلا نوم هناك .

وصف الليل بالطول لتضمنه الشكاية من الدهر أى وقوله معني :[3]

---

(١) إذا ألفه فيه .

(٢) أقلب فيه أجفانى ، كأنى أعدّ بها على الدهر الذنوبا

وفى الديوان أعدّ به والبيت من قصيدة يمدح فيها علي بن محمد بن سيار مطلعها :

ضروب الناس عشاق ضروبا فأعذرهم أشفّهم حبيبـاً

ديوانه ١/١٤٠ .

والشاهد فيه الادماج وهو : أن يضمن كلاما سيق لمعني ـ مدح كان أو غيره ـ معنى آخر ، فهنا ضمن وصف الليل بطول الشكاية من الدهر .

(٣) وقوله معنى . أى كلمة معنى التى جاءت فى تعريف الإدماج ، وهو تضمين كلام سابق لمعني مدحا أو غيره معنى آخر إلخ .

احتراز أراد به الجنس أعم من أن يكون واحداً كما فى بيت أبى الطيب أو أكثر إلى آخره .

ومنها أى من المعنوية **التوجيه** :

أى ويسمى محتمل الضدين .

وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين ، أى متباينين متضادين كالمدح والذم مثلا ، يعنى لا يكفى مجرد احتمال معنيين متغايرين ، كقوله ، أى قول من قال لأعور يسمى عَمرا :

خَاطَ لِى عَمْرٌو قَباء[1] لَيْتَ عَيْنَيْه سَوَاءْ

يحتمل تمني صحة العين العوراء فيكون مدحا ودعاء له ، ويحتمل العكس فيكون ذما ودعاء عليه ، أى وقيل : كان اسم الخياط الأعور شمسا فقيل له :

خَاطَ لِى شمسٌ قَبَـــاء لَيْتَ عَيْنَيْـهْ ســـَوَاءْ
قلتُ شِعـراً لَيْسَ يُدرى أمَـديحٌ أمْ هِجَـــاء

فيلزم أن يكون متمناه أن يبصر بأحدهما كما يبصر بالأخري .

ومنها ، أى من المعنوية : **الاطراد** :

وهو ترتيب أسماء المذكور ممدوحا كان أو غيره / ، وآبائه بحسب ١٥٩/أ الولادة ، يعنى هو : أن يأتي بأسماء الممدوح أو غيره ، وأسماء آبائه علي ترتيب الولادة ؛ بأن يذكر اسم ، ثم اسم ابيه ، ثم اسم جده بلا تكلف فى السبك ، أى يسمي اطرادا ؛ لأن تلك الأسماء فى تحديدها وتتابعها كالماء الجارى فى اطراده وسهولة انسجامه ، والمراد بالتكلف فى السبك أن يقع الفصل بين الأسماء بلفظ دالّ علي النسب كقولك : رأيت زيداً

---

(١) القباء : ثوب يلبس فوق الثياب ، والبيت لبشار بن برد وهو أحد بيتين قالهما فى خياط أعور يسمى عمرو ديوانه ص ١٢ .

والشاهد فى البيت التوجيه : وهو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين ، فهنا يحتمل تمني العوراء صحيحة وعكسه .

الفاضل بن عمرو بن بكر ، وكقوله :

إن يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهم [1] ، يقال : ثلّ الله عرشهم أى هدم ملكهم ، أى ويقال للقوم : إذا ذهب عزمهم وتضعضعت حالهم قد ثلّ عرشهم .

يعنى أن يتبجحوا بقتلك ويفرحوا به فقد أثرت فى عزتهم ، وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم المعروف :

بعُتَيْبَةَ بنِ الحـارثِ بن شهـابِ

أى فإن قيل هذا من تتابع الإضافات ، فكيف يعدّ من المحسنات .

قلنا : قد تقرر أن التتابع إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف .

ومنه قوله عليه السلام : « الكَرِيمُ بْنُ الكَرِيمِ بنِ الكريمِ بنِ الكريمِ يوسف بن يعقوب بنِ إسحق بنِ إبراهيم » [2].

ومنها أى من المعنوية: **القول بالموجب**

وهو الاعتراض لمقتضي كلام الغير ، وهو ضربان :

أحدهما : أن يقع صفة فى كلام الغير ـ أى غير من يكون القول بالموجب مع كلامه ـ كناية عن شيء أثبت لذلك الشيء وحكم ، فتثبتها لغيره ، أى تثبت أنت فى كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء ، أى من غير أن تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير ، أو لانتفائه عن ذلك الغير نحو قوله تعالي : **﴿ يَقُولُون لَئِنْ رَجَعْنَا إلَي الْمدينة لَيُخْرِجَنَّ الأعَزُّ مِنْهَا الأذَلَّ وللهِ الـعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِـينَ ﴾** [1] فالأعز صفة

---

(١) إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب

والبيت لربيعة بن سعد يرثى ذؤابا ابنه ، وقيل لداود بن ربيعة الأسدى ـ معاهد التنصيص ٢٠١/٣

والشاهد فيه : الاطراد ، وهو أن يأتي الشاعر باسم الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف .

(٢) رواه عبد الله بن عمر عن النبى ﷺ ـ شرح صحيح البخارى للكرمانى ١٦٠/١٧ ط ١ .

أخرجه البخارى ، فتح البارى ٢٢٨/٧ ط مصطفى الحلبى .

(٣) سورة المنافقون آية : ٨ .

/١٥٩ب وقعت فى كلام المنافقين كناية عن فريقهم / والأذل كناية عن المؤمنين، وقد أثبتوا لفريقهم المكنى عنه بالأعز ، الإخراج ، يعنى أثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة ، فأثبت الله تعالي فى الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون ، ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذى هو الإخراج للموصوفين بالعزة ، أعنى الله ورسوله والمؤمنون ولا لنفيه .

والثاني : حمْل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله ، أى حال كونه خلاف مراده بذلك اللفظ من المعانى التى يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه ، يعنى إنما يحمل علي خلاف مراده، بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ بسبب ذكر متعلق ذلك اللفظ الذى يصرف اللفظ إلي خلاف المراد منه كقوله :

قلتُ : ثَقَّلْتُ إذْ أتيتُ مِراراً   قال : ثّقلْتَ كاهِلِى بالأيَادِى[1]

فلفظ ثقلت وقع فى كلام الغير : حملتك المؤنة [2]، وثقلتك بالإتيان مرة بعد أخرى ، فحمله على ثقيل ، عانقه بالأيادى والمنن والنعم بأن ذكر متعلقه ، أعنى قوله كاهلى بالأيادى ، فإن مراد المتكلم من قوله : ثقّلت : هو الثقيل المذموم بسبب كثرة التردد ، إلا أن الشاعر حمل لفظه على خلاف مراده وهو تثقيل كاهله بالأيادى ، فإن كل إنعامه منّة له عليه ، ولفظ ثقلت يحتمله بسبب ذكر متعلقه وهو قوله : كاهلى بالإيادى ،وبعده :

قلت : طولت ، قالَ : لاَ ، بَلْ تَطوَّلْـ
ـت وأبرمت ، قال : حَبْلَ وِدَادِى[3]

---

(١) البيت والذى بعده للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج الشاعر الهازل ، يقول العباسى : ولم أرهما فى ديوانه ، وينسبان لمحمد بنى إبراهيم الأسدى ـ معاهد التنصيص ٣/١٨٠ .

والكاهل : مقدم أعلى الظهر ، أو ما بين الكتفين والأيادى : النعم .

(٢) بمعني جملتك المؤمنة .

(٣) الشاهد فى البيتين: القول بالموجب ، ويسمى أسلوب الحكيم ، وهو ضربان : أحدهما : إن تقع صفة فى كلام الغير كناية عن شىء أثبت له حكم فتثبت تلك الصفة لغير ذلك الشىء =

أى طولت الإقامة والإتيان ، وأبرمت ، أى أملت ، وأبرم أيضاً أحكم ، والتطول : التفضل والإنعام فقوله :

أبرمت أيضاً من هذا القبيل ، وكقوله / [1]: ‏/١٦٠أ

وقالوا قد صفت منا قلوب   لقد صدقوا ، ولكن من ودادى

فظاهر أن هذا البيت من هذا القبيل وأما ما فى البيتين الأولين وهما :

وإخوان حَسبتُهم دُرُوعاً[2]   فكانُوهَا ، ولَكنْ للأعَادى

وَخلْتهُم سِهَاماً صَائباتٍ   فَكَانُوهَا ، وَلَكنْ فِى فُؤادِى

أى قيل الأبيات لأبى العلاء المعرى فى ذم إخوان زمانه .

معناه : حسبتهم أسباب الوقاية لى كما تقي الدروع ، فكانوا دروعاً، وأسباب الوقاية لكن لأعدائى .

ويقال صاب السهم الهدف ، أى أصابه ، والمعنى : ظننتهم سهاماً مصيبات لما أرميه ، فكانوا سهاماً مصيبة ، ولكن فى فؤادى ، فقريب منه إذ ليس فيه كلام الغير ، أى لأن اللفظ المحمول على معني آخر لم يقع فى كلام الغير ؛ بل وقع فى ظنه لمعني، فحمله علي خلاف ذلك المعني.

ومنها ، أى من المعنوية : **تجاهل العارف** :

وهو : سوق المعلوم مساق المجهول لنكتة .

= من غير تعرض لثبوته له أو نفيه عنه .

والثانى : حمل لفظ وقع فى كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله بذكر متعلقه ، وهذا هو القسم المستعمل بين الناس .

(١) هذه الأبيات الثلاثة منسوبة لأكثر من شاعر ، فقد نسبت لابن الرومى ، وأبى العلاء المعرى ولعلى بن فضاله القيروانى ت ٤٧٩ هـ ، ويعرف أيضاً بالفرزدقى ؛ لأن جده الفرزدق هجر مسقط رأسه وتنقل بين مصر والشام والعراق ونيسابور وخراسان يصنف الكتب ومن أشهرها: البرهان العميدى فى التفسير ، وإكسير الذهب فى صناعة الأدب .

بغية الوعاة ١٨٣/٢ ، شذرات الذهب ٣٦٣/٣ ، معجم الأدباء ٩٠/١٤ ، روضات الجنات ٤٦٣ ، معاهد التنصيص ١٨٥/٣ .

(٢) وإخوان قد حسبتهم دروعاً .

أى وقال السكاكى[1] : لا أحب تسميته بالتجاهل ؛ لوروده فى كلام الله تعالي وهو قوله : ﴿ **وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَامُوسَي** ﴾[2] الآية ، وكقوله ، أى كقول حسين بن عبد الله [3] :

بِالله يَا ظَبْيَاتِ القَاعِ ، هو المستوي من الأرض قُلْنَ لَنَا :
لَيْلاَيَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَي مِنْ الْبَشَرَ

وفى إضافة ليلي إلي نفسه أولا ، والتصريح باسمها ثانياً تلذذا ، أى وهذه أنموذج ، يعنى نبذة يسيرة من نكت التجاهل ، وهى أكثر من أن يضبطها القلم ، والنكتة إظهار التدلّه والتحير فى الحب ، يعنى التجاهل لأجل التحيرّ فى الحب من أن ليلي من الظبيات أم من البشر .

ومنها ، أى من المعنوية : **الهزْل المراد به الجدّ**

أى لا حاجة إلي تفسيره ، لأنه أغنى عن صفة كقوله ، أى قول الشاعر[4] :

إذا ما تميميٌّ أتاك مُفَاخِراً فقلْ : عدّ عن ذَا كيفَ أكلُكَ للضّبِ

١٦٠/ب أى جاوز / عن ذا الفخار وانصرف إلي غيره ، فإن قوله أكلك للضب بعد قوله : عن ذا ، هزل ظاهر ، لكنه أراد به أن ينسبه إلي أكل الضّبّ [1] الذى يتباعد عنه الأشراف .

---

(١) المفتاح ص ٤٢٧ . (٢) سورة طه آية : ١٧ .

(٣) اختلف فى نسبة هذا البيت ، فنسب للمجنون ، ولذى الرمة ،وللعرجي ، ولحسين بن عبدالله الغزى ، ونسبه الباخرزى فى دمية القصر لبدوى اسمه كامل الثقفى والأكثرون على أنه للعرجى ـ معاهد التنصيص ١٦٧/٣ .

بالله يا ظبيات القاعِ قلنَ لنَا ليلاي منكنّ أمْ ليلي مِن البشَر

وانظر الإيضاح ص ٥٣١ .

والشاهد فيه : تجاهل العارف ، للتدله فى الحب وهو التحيرّ والدهش .

(٤) البيت لأبى نواس ،قد ورد بالأصل كيف أكلك بالضب قاله فى هجاء تميم وأسد ويفتخر بقحطان مطلعها : ديوانه ص ٧٠ بيروت :

ألا حيّ أطلالاً بسيحان فالعذب إلى مُرَع فالبئرِ بئر أبى رُغب

والشاهد فيه : الهزل الذى يراد به الجد ، فإن سؤال التميمى عن أكله الضب فى معني الاستهزاء ، وإذا تأملته فى الحقيقة فهو جد ، لأن تميما يكثرون من أكل الضب ويعيرون به .

(١) الضبّ : دويبة ، والجمع ضباب وأضبّ مثل كف وأكف وفى المثل « أعق من ضب » =

المحسّنات اللفظية

وأما الوجوه اللفظية ، أى الوجوه المحسنة للكلام ، يعنى التى تكون راجعة إلى تحسين اللفظ أوّلا وبالذات ، وقد يستتبع بعضها إلى تحسين المعنى بطريق الوضع [٢].

والمذكور منها فى الكتاب سبعة ، فلذا قال : فهى أنواع :

فمنها الجناس بين اللفظين ، وهو التشابه فى التلفظ ، خرج به التشابه فى المعنى نحو : أسد وسبع ، أى وفيه إشكال ، وهو أن التشابه يقتضى التعدد ، ومعنى الأسد والسبع متحد ؛ لأنه الحيوان المفترس المخصوص .

والجواب : أن هذا الحيوان المخصوص من حيث إنه مدلول عليه بلفظ الأسد ، غيره من حيث إنه مدلول عليه بلفظ السبع .

أو فى مجرد العدد ، يعنى عدد الحروف نحو : ضرب وعلم .

أو فى مجرد الوزن نحو : ضرب وقتل ، أى وفيه أيضاً إشكال لتحقيق المشابهة بينهما أيضاً من حيث العدد ، فكيف يصح قوله فى مجرد الوزن [٣] ؟

والجواب : أن هذا أمر نسبي ، أى بالنسبة إلي أنواع الحروف والهيئة فيكون قصراً إضافيا ، حروفاً ، أى من حيث نوعيتها ، وكل من حروف التهجى ، أى التسعة والعشرين نوعا ، أى كل من الألف والباء والتاء إلي آخره نوع آخر من أنواع الحروف له أفراد كثيرة مختلفة العدد.

= لأنه ربما أكل حسوله ، والأنثي : ضبة ، الصحاح مادة ضبب .

(٢) بطريق العرض .

(٣) قول فى مجرد الوزن .

وباعتبار الوقوع والاستعمال مثل النوع تحته الصنف ، والصنف تحته الشخص ، وهنا ليس كذلك ؛ إذ لا صنف للألف ، وكل واحد من هذه الأصناف تحته أشخاص وكذا / القول فى الباء والتاء إلي آخره ، وبهذا يخرج يفرح ويمرح ، أى لعدم اتفاقهما فى جميع أنواع حروفهما ؛ لعدم اتفاق الفاء والميم فى النوعية . ١٦١/أ

والعدد(١) ، خرج به الساق والمساق ، أى لزيادة الميم فى الثانى .

والهيئة (٢)، خرج به البَرْد ، والبُرد أى لاختلاف هيئاتهما بسبب فتح الباء فى الأول وضمها فى الثانى ، ولذا قال :

بفتح وضم الأول(٣) ، فإن هيئة الكلمة كيفية حاصلة لها باعتبار الحركات والسكنات ، فنحو : ضرب وقتل على هيئة واحدة مع اختلاف الحروف ، وضرب بالفتح وضُرب بالضم علي هيئتين مع اتحاد الحروف ، يعنى لا دخل للحروف فى الهيئة ؛ بل المعتبر فيها الحركات المخصوصة والسكنات .

والترتيب (٤). أى بتقديم بعض الحروف وتأخيره عنه .

وبه يخرج الفتح والحتف (٥) ، أى بعكس ترتيب حروف كل منهما عن الآخر .

وجه الحسن فى هذا القسم ، أعنى التام (٦) ، الإفادة مع أن الصورة صورة الإعادة .

فتام ، أى فجناس تام ، يعنى الجناس علي قسمين : تام وغير تام .

---

(١) وعدد .

(٢) وهيئة .

(٣) بفتح وضم الآخر .

(٤) وترتيبا .

(٥) كقولهم : حسامه فتح لأوليائه ، حتف لأعدائه ، والحتف : الهلاك .

(٦) الجناس التام : هو أن تتفق الكلمتان فى أنواع الحروف وأعدادها ، وهيئاتها ، وترتيبها ، =

فالتام من الجناس : يتفق اللفظان فى أربعة أشياء :
النوع والعدد والهيئة والترتيب .

فإن اختلفا فى واحد من هذه الأربعة كان الجناس ناقصاً ، ولا اعتبار هنا لحركة الحرف الأخير ولا لسكونه ؛ لأنه عرضة للتغير ، ثم إن كانا أى اللفظان المتفقان فى جميع ما ذكر من نوع واحد يعنى من أنواع الكلمة كاسمين أو فعلين أو حرفين **فمماثل** ، أى يسمي الجناس مماثلا ، أى جريا علي اصطلاح المتكلمين ، فإن التماثل هو الاتحاد فى النوع عند المتكلمين ، أى كما يقال : زيد وعمرو متماثلان فى الإنسانية عندهم ، وهاهنا كذلك :

اتحاد اللفظين فى الاسمية أو الفعلية أو الحرفية نحو قوله تعالي : ﴿ **وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ** ﴾ أى القيامة : ﴿ **يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا سَاعَةٍ** ﴾ / أى من ساعات الأيام ، فالساعة الأولي وهى القيامة تجانس الثانية وهى جزء من أربعة وعشرين جزءاً من الليل والنهار فى جميع ما ذكر ، وليس له نظير فى القرآن سوي هذه الآية .

١٦١/ب

وإن كانا من نوعين كاسم وفعل مثلا ، أو اسم وحرف ، أو فعل وحرف **فمستوفي** ، أى يسمي الجناس مستوفي ، لاستيفاء كل من اللفظين معني آخر كقوله ، أى قول أبى تمام [٢] :

=كقوله تعالى ﴿ **ويوم تقوم الساعة يقسم المجرمون ما لبثوا غير ساعة** ﴾ سورة الروم آية : ٥٥
فالساعة الأولي : القيامة ، والساعة الثانية الساعة الزمنية .

(١) سورة الروم آية : ٥٥ .

(٢) ما مات من كرَم الزمان فإنهُ يحيى لدى يحيي بن عبد اللهِ
والشطرة الأولى من البيت وردت فى الديوان
ما مات من حدث الزمان فإنه
والبيت من قصيدة يمدح فيها يحيى بن عبد الله مطلعها :
إحدي بنى بكر بن عبد مناه بين الكثيب الفرد فالأمواه
ديوان أبى تمام ٣٤٧/٣ ، والأسرار ص ٢٣ ، والتبيان ص ١٦٦ ط بغداد .
والشاهد فيه : الجناس المستوفى ، وهو أن يكون اللفظان المتفقان من نوعين كاسم وفعل .

مَا مَاتَ ، أى الذى مات ، مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ يَحْيَى لَدَي يَحْيَى ابن عبدِ الله ، يعنى هو حيّ بوجود يحيى بن عبدَ الله البرمكى .

قيل : لأنه كريم ، يحيى من الاسم الكرم ويجدده ، أى وفى بعض النسخ : من مات من حدث الزمان ، يعنى كل من مات من حوادثه وابتلي شدائده المفضية[1] إلى الهلاك فإنه يحيى لديه .

ثم للجناس التام تقسيم آخر وهو :

إن كان أحدهما ، أى أحد لفظي التام مركبا من كلمتين ، والآخر مفرداً ، فتركيب ، أى **فجناس التركيب** :

يعنى المركب على قسمين : متشابه ومفروق .

فإن اتفق ، أى اللفظان المفرد والمركب خطا فمتشابه ، أى يسمى الجناس متشابها ، لاتحادهما فى الكتابة ، أى لاتفاق اللفظين فيهما كقوله ، أى قول أبى الفتح البستى [2]:

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَهْ ، هذا مصدر من وهب يهب مركب ، هبة أى وعطاء ، فَدَعْهُ ، أى اتركه ، فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَهْ . غير باقية ، وهذا مفرد اسم فاعل من الذهاب .

وإلا ، أى إن لم يكن يتفق اللفظان ، أى المفرد والمركب خطّا

---

(١) المقضية إلى الهلاك .

(٢) انظر ترجمة البستى فى اليتيمة ٤/٢٨٤ .

إذا ملك لم يكن ذا هبه   فدعه فدولته ذاهبه

وأبو الفتح البستى ، هو أبو الفتح علي بن محمد ، والبيت فى الطراز ٢/٣٦٠ ، والأكسير فى علم التفسير ص ٣٢٤ ، قاله البستى فى الحكمة ـ ديوانه ص ٢٢٨ ، وانظر اليتيمة ٤/٣٠٤، نهاية الأرب ٧/٩٢ ، معاهد التنصيص ٢/٧٠ ، وفيات الأعيان ٣/٥٨ .

والبستى ولد سنة ٣٦٠ هـ وتوفى ببخاري سنة ٤٠٠ ، وقيل ٤٠١ هـ .

والشاهد فيه جناس التركيب ، وهو المتفق لفظاً وخطا .

فمفروق، لافتراق اللفظين فى صورة الكتابة كقول أبي الفتح [1]:

كُلُّكُمْ قَدْ أخَذَ الجَا ... مَ ، وَلاَ جَامَ لَنَا
مَا الذِّى ضَرَّ مُدِيرَ الـ ... ـجَامِ لَوْ جَامَلَنَا

أى عاملنا بالجميل ، يعنى أن الأول مركب من جام ولنا ، والثانى مفرد فعل ماض من المجاملة ، وما الذى حرف استفهام / أى لو جاملنا الساقى لم يكن شيء يضره ، فهذا عتاب للمخاطب . ‏/١٦٢أ

وهنا أقسام أربعة ، علي تقدير اختلاف اللفظين ، وهو اختلاف فى أنواع الحروف أو فى أعدادها أو فى هيئاتها أو فى ترتيبها .

.هذا إذا لم يكن اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة .

وإن كان مركبا من كلمة وبعض كلمة يسمى الجناس مرفوّا ، أى كقولك : أَهَذَا مُصَابٌ أَمْ طَعْم صَاب [2].

ثم إن اختلف ، أى لفظا المتجانسين شكلا أو فى هيئات الحروف فقط ، واتفقتا فى النوع والعدد والترتيب **فمحرف** . أى تجنيسا محرفا ؛ لانحراف الهيئتين عن الأخرى ، يعنى لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر .

أو نقطا فقط ، هذا الاختلاف ، إما بالحركة فقط ، أو بالحركة والسكون معا**فمصحّف** مثالهما ، نحو جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْد[3] ، بفتح الباء فى أحدهما وضمها فى الأخري فى الجناس المحرف ، يعنى المراد

---

(١) مدير الجام : الساقى ، والجام : الكأس ، والبيت فى الإكسير فى علم التفسير ص ٣٢٤ ، معاهد التنصيص ٢٢١/٣ ط السعادة .

والشاهد فيهما : الجناس المفرق ، وهو المتفق لفظا لا خطا .

(٢) أم طعم صاب: يعنى مذاقه مرّ ، وهو مأخوذ من قول الحريرى صاحب المقامات ت ٥١٠هـ

ولا تلّه عن تَذكار ذنبك وابكه ... بدمع يحاكي المزنِ حال مَصابه
ومثّل لعينيك الحِمام ووقعه ... وروعة ملقاه ومَطعَم صابِه

منِ المقامة الحادية والعشرينَ الرازيّة ص ١٥٨ ط بيروت .

(٣) البرد : ثوب مخطط ، وجنة : وقاية .

بالتمثيل لفظ البرد لا لفظ الجبّة ، والجنّةَ ، **فإنه** من التجنيس **اللاحق** ، لا من التام ، فلذا قال : والجبّة والجنّة بالباء فى أحدهما والنون فى الآخر فى الجناس **المصحّف** ، وهو من اللاحق أيضاً كما يجئ .

أى وكذا قولهم : الجاهل إما مُفْرِط ، أى مجاوز الحد أو مفرّط ، أى مقصر عن الحد الذى ينبغى الوصول إليه ؛ لأن الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنه دفعة واحدة كحرف واحد .

أو جعل التجنيس مما الاختلاف فيه فى الهيئة فقط ولذا قيل : والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف .

واختلاف الهيئة فى مفرط ومفرّط باعتبار أن الفاء من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح / ، وحاصله أن الاعتبار هنا بالحروف المكتوبة الثابتة وصلا ووقفا ، لا الملفوظة ، فلا يكون الاختلاف هنا فى عدد الحروف حتى يكون من التجنيس الناقص لا من التجنيس المحرف . ١٦٢ب

وقيل : فيه نظر ؛ لأن الاختلاف فيه هيئة التشديد والتخفيف والحركة والسكون .

وقد يكون الاختلاف فى الحركة والسكون جميعاً ، كقولهم البدعة شَرَك الشرك ، فإن الشين من الأول مفتوح ومن الثانى مكسور ، والراء من الأول مفتوح ، ومن الثانى ساكن ، ولا عبرة بهمزة الوصل لسقوطها فى الدرج ، ولا باللام المدغمة فى الشين كما عرفت فى مُفْرِط ومفرَط .

وأما إن اختلفا ، أى اللفظان المتجانسان عدداً ، بأن يكون فى أحد اللفظين حرف أو أكثر زائد ، إذا سقط حصل الجناس التام **فناقص** ، لنقصان أحد اللفظين أكثر من الآخر ، فإن كان ذلك الاختلاف بحرف واحد سواء كان فى الأول أو الآخر **فمطرّف** ، لوقوع الزائد فى الطرف ، فالزائد فى الأول نحو قوله تعالى : **﴿ وَالْتَفَّتْ السَّاقُ بالسَّاق ، إلى رَبِّكَ**

يَوْمئذٍ الْمسَاق ﴾ (١) أى بزيادة الميم .

والآخر نحو : دَمْعِى هَامٍ هامِلٌ ، وَقَلْبى وَاهٍ وَاهِلٌ (٢) .

أو بحرف فى الوسط **فمكتنف** لوقوع الزائد فى كنف اللفظ نحو « جَدِّي جَهْدِى » بزيادة الهاء ؛ لأن المشدد فى حكم المخفف فى هذا الباب كما مر .

أو كان الاختلاف بأكثر من حرف واحد فى الآخر **فمذيّل**، كقولها أى الخنساء :

إنّ الْبُكَاءَ هُوَ الشِّفَا ... ءُ مِنْ الجَوَي(٣) ، أى حرقة القلب بَيْنَ الجوَانح ، بزيادة النون والحاء ، يعنى الاختلاف بين الجوانح والجوى بحرفين وهما النون والحاء فى الآخر .

وإن اختلفا مخرجا ، أى اللفظين المتجانسين ، أى فى أنواع الحروف ، فيشترط هذا المختلف لوجود الجناس أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف واحد ، وقال بعض الفضلاء يكون بحرفين كقولهم : « ما خَصَصْتَنى وإنما خَسَسْتَنى » . وإنما يكون ، بحرف واحد لا أكثر ، وإلا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس كلفظى نصر ونكل ، ولفظى جدب وسلب ، فى الأول والأوسط والآخر ، ويسمى بالمضارع إذا تقاربا أى الحرفان فى المخرج بعد اختلافهما فى النوع يعنى :الحرفان

---

(١) سورة القيامة آية : ٢٩ ، ٣٠ .

(٢) ومنه قول أبى تمام :

يمدون من أيد عواصٍ عواصمٍ ... تصول بأسياف قواضٍ قواضبِ

(٣) إن البكاء هو الشفا ... ء من الجوي بين الجوانح

الجوى : شدة العشق ، والجوانح : الضلوع ، والبيت لتماضر بن عمرو الشهيرة بالخنساء ، من قصيدة ترثى بها أخاها صخراً أولها :

يا عين جودى بالدمو ... ع المستهلات السوافحْ

فيْضا كما فاضت غُرو ... ب المترعات من النواضحْ

هذا فى معاهد التنصيص ٣/٢٣٠ ، وأورده ابن حجة فى الخزانة ٣٦ غير منسوب .

والقصيدة فى أنيس الجلساء شرح ديوان الخنساء ٢٥ ، وشعر الخنساء ص ٣٠ كرم البستانى، والبيت ليس فى القصيدة .

المختلفان نوعاً فى اللفظين المتجانسين إن كانا متقاربين فى المخرج يسمي الجناس **مضارعاً** .

والحرف الذى يقع بسببه الاختلاف علي ثلاثة أضرب : لأن الحرف الأجنبى أما أن يقع فى الأول أو الوسط أو الآخر ، مثال الأول نحو : « بينى وبين كنّي ليل دامس وطريق طامس »[1] ، وفى الوسط نحو قوله تعالي : ﴿ **يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ** ﴾[2] أى وفى الآخر نحو قوله عليه السلام : « الْخَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَوَاصِيهَا الْخَيْرُ » [3] أى ولا يخفي ما بين الدال والطاء ، وما بين الهاء والهمزة ، وما بين اللام والراء من تقارب المخرج[4] ، والخير هنا هو الثواب الآجل والغنم العاجل .

وإلا أى وإن لم يتقاربا فى المخرج **فلاحق** ، أى الجناس لاحق يعنى سمي جناسا لاحقاً.

كذلك ، أى مختلف ، يعنى الحرف الذى يقع به الاختلاف علي ثلاثة أوجه أيضاً :

فى الأول والأوسط والآخر .

١٦٣/ب نحو هُمَزَة لُمَزَة ، الهمزة : الكرّ ، واللمزة / الطعن ، وشاع استعمالها فى الكرّ من أعراض الناس والطعن فيها ، وبناء فعله يدل علي الاعتبار ، أى لا يقال ضحكة ولعنة إلا للمكثر المتعدى .

ونحو قوله تعالي : ﴿ **وإنّه عَلَي ذَلكَ لَشَهِيد ، وإنّهُ لحُبِّ الخَيْر لَشَدِيد** ﴾ [5] ونحو قوله تعالي : ﴿ **وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنْ الأَمْنِ** ﴾ [6] .

---

(١) كنّي : بيتى ، دامس : شديد الظلمة ، طامس : خفى غير ظاهر .

(٢) سورة الأنعام آية : ٢٦ .

(٣) نواصيها : مقدم رأسها ، والمراد : أن الخير ملازم لها كأنه معقود فيها ، رواه مسلم ٦٨٣/٢ ، والمجازات النبوية ص ٤٩ ، والصناعتين ٣٣٢ .

(٤) من متقارب المخرج .

(٥) سورة العاديات آية : ٧ ، ٨ .

(٦) سورة النساء آية : ٨٣

وإن اختلفا أى اللفظان المتجانسان **ترتيبا** ، يعنى فى ترتيب الحروف، أى بعد اتحاد النوع والعدد والهيئة ، وقدم فى أحد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر فى اللفظ الآخر **فمقلوب** أى فالجناس مقلوب قلب كل ، يعنى هو علي قسمين ؛ لأنه إن وقع الحرف الأخير[1] من الكلمة الأولي أولا من الثانية ، والذى قبله ثانياً وهكذا علي الترتيب يسمى قلب الكل، ولا يسمي قلب البعض ، وإليهما أشار بقوله **نحو : « حسامه فتح لأوليائه، حتف لأعدائه »**[2] قال الأحنف : « حسامك فيه للأحباب فتح ، ورمحك فيه للأعداء حتف » .

ومقلوب قلب بعض[3] **نحو : « اللهمّ استرْ عَوْراتنا ، وآمنْ رَوْعَاتنا »** يعنى يسمي هذا مقلوب بعض ؛ إذ لم يقع الانعكاس إلا بين بعض حروف الكلمة لا كلها ؛ لأن الحرف الأخير من الكلمتين وهو التاء ، لم يقع فيه انعكاس .

فإن كان أحدهما ، أى أحد اللفظين المتجانسين من تجانس القلب **فى أول البيت واللفظ الآخر فى آخره فمجنح** أى فتجنيس القلب مقلوب مجنح ؛ لأن اللفظين بمنزلة الجناحين للبيت ، يعنى : أما القلب ؛ فلأن كلا منهما مقلوب بالنسبة إلي الآخر . وأما التجنّح ؛ فلأن كل واحد منهما بمنزلة جناح الطير **نحو : « لاَح أنْوارُ الهُدَيَ مِنْ كَفِّهِ فِي كُلِ حَاَل »** أى بين لاح وحال جناس مقلوب كلّ مجنح / . ١٦٤/أ

وإن تشابها ، أى اللفظان المتجانسان فى بعض الحروف **فمطلق نحو**

---

(١) إن وقع الحرف الآخر من الكلمة .

(٢) أوليائه : أنصاره ، حتف : هلاك .

(٣) ومقلوب قلب بعض كما جاء فى الخبر .

الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ص ٢٩٤ ، وفى أنوار الربيع : قول النبى ﷺ : « اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا » ١٩٦/١ .

وفى جامع الأحاديث للسيوطى : قال النبى ﷺ : « اللهم استر عورتى ، وآمن روعتى ، واقض عنى دينى » ١٠٦/٢ .

قوله تعالي : ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنْ الْقَالِينَ ﴾ [1] فالأول (من) القول، والثاني من القلى[2] ، يعنى أن قال فعل ماض من القول ، والقالين اسم فاعل من القلي بمعنى البغض .

أو اجتمعا ، أى اللفظان المتشابهان فى الأصل ، أى فى أصل الحروف **فاشتقاق** ، وهو توافق فى الحروف الأصول المرتبة ، والاتفاق فى المعنى ، أعنى المراد بالاشتقاق : الاشتقاق الصغير وهو : اشتراك اللفظين فى الحروف والمعنى الأصلى مع مراعاة الترتيب نحو قوله تعالي : ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ ﴾ [3] فإنهما مشتقان من قام يقوم ، يعنى أن كل واحد من أقم والقيم من القوام وهو العد مع أن فيهما ترتيباً بين حروفها

فيلحق [4] بالجناس شيئان :

أحدهما : أن يجمع اللفظين الاشتقاق كما فى هذه الآية .

والثاني : أن يجمعهما المشابهة ، وهى ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق، وذلك بأن يوجد فى كل واحد من اللفظين جميع ما يوجد فى الآخر من الحروف أو أكثر ، ولكن لا يرجعان إلى أصل واحد فى الاشتقاق كما فى قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنْ الْقَالِينَ ﴾ [5] الآية كما مر ، ونحو قوله تعالي : ﴿ أَثَاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [6].

وبهذا يعرف أن ليس المراد بما يشبه الاشتقاق ، الاشتقاق الكبير ؛ لأنه هو الاتفاق فى الحروف الأصول من غير رعاية الترتيب مثل القمر ، والرقم ، والمرق ونحو ذلك .

(١) سورة الشعراء آية : ١٦٨ .
(٢) والثانى من العقلى .
(٣) سورة الروم آية : ٤٣ .
(٤) فيحلق بالجناس شيئان وهو سهو .
(٥) سورة الشعراء آية : ١٦٨ .
(٦) سورة التوبة آية : ٢٨ .

والأرض مع أرضيتم ليس من هذا القبيل ، وهو ظاهر ؛ لأن الأرض ورضيتم لا يجمعهما أصل في الاشتقاق ، ولكن بينهما (اشتقاق) مع أن همزة أرضيتم ليست بأصلية .

ومن أنواع التجنيس تجنيس الإشارة / . ١٦٤/ب

وهو ألا يظهر التجنيس باللفظ ؛ بل الإشارة كقوله : حلق لحية موسي باسمه ، وبهارون إذا ما قلبا . فالألف للإطلاق .

وإن تواليا ، أي المتجانسان ، أي تجانس كأن يعني من أي نوع كانا من أنواع التجنيس من جناس القلب أو غيره **فمزدوج** ، ويقال له مكرراً ومردّداً أيضاً ، أي يسمي الجناس مزدوجاً للتزاوج ، ويسمى أيضاً مكرراً؛ لذكر أحد المتجانسين بعد الآخر بلا فصل ، ويسمى أيضاً مردداً لذلك .

فيكون لهذا النوع من الجناس ثلاثة أسماء نحو قوله تعالي : **﴿ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِين ﴾** [1] الآية هذه من التجنيس اللاحق لعدم تقاربَ السينَ والنونَ في المخرج .

ومنه قوله عليه السلام : « الْمؤمِنُونَ هَيِّنُون لَيِّنُون » [2] ونحو: «من طلب شيئا وجدّ وجد » أي وكذا قولهم : « النبيذ بغير النغَم غمّ وبغير الدسم سمّ » وهو من التجنيس اللاحق أيضاً .

وقد يطلق التجنيس علي توافق اللفظين في الكتابة ، ويسمي تجنيساً خطيّا ، كقوله تعالي: **﴿ وَالَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِين ، وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِين ﴾** [3] وقوله عليه السلام : « عَلَيْكُمْ بالأبْكَارِ فإنَّهنَّ أشَدّ حُبًّا وأقَلُّ خِبًّا » [4].

---

(١) سورة النمل آية : ٢٢ .

(٢) ورد في الإيضاح ومنه ما جاء في الخبر : « المؤمنون هينون لينون » الإيضاح ص ٥٤٢ .

(٣) سورة الشعراء آية : ٧٩ ، ٨٠ .

(٤) قال النبي ﷺ : « عليكم بالإبكار فانهن انتق ارحاما ، وأعذب أفواها ، وأقل خبْا ، وأرضي باليسير » جامع الأحاديث ٥٣٧/٤ .

ومن أمثلته : « فاحْشَ فاحشَ (فعْلك) فَذَلكَ ذُلّك » ، وكذا غرّك عزّك فَصَارَ قُصَار فعْلك فَعَلّكَ تَرْضيَ . إلى غيرَ ذلك .

ومنها ، أى من اللفظية **ردّ العَجُز على الصدر** :

وهو الختم بمرادف البدء ، أى المتبدأ به ، أو مجانسه ، يعنى هو فى النثر ، أن يجعل اللفظين المكررين أعنى المتفقين فى اللفظ والمعنى ، أو المتجاانسين يعنى المتشابهين فى اللفظ دون المعنى .

والملحقين بالمتجانسين ، والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق أو شبهه فى أول الفقرة ، واللفظ الآخر فى آخرها فيكون أربعة / أقسام باعتبار تعدد اللفظ واتحاد الموقع ؛ لأن اللفظين الواقع أحدهما فى أول الفقرة والآخر فى آخرها : ١٦٥/أ

إما مكرران ، أو متجانسان ، أو ملحقان بالمتجانسين اشتقاقا ، أو شبه اشتقاق . فهذه أربعة أقسام :

أحدها : أن (يكون)[1] اللفظان مكررين وهو ما يذكره بقوله فالمرادف نحو قوله تعالى : ﴿ **وَتَخْشَي النَّاسَ وَاللهُ أحَقُّ أنْ تَخْشَاه** ﴾[2] الآية .

والثانى : أن يكونا متجانسين وهو ما ذكره بقوله :

والمجانس نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل ، الأول من السؤال ، والثانى من السيلان ، أى فاللفظان متشابهان فى اللفظ دون المعني ، وهو قد يكون فى النثر كالمثالين المذكورين .

والثالث : أن يجمع اللفظين الاشتقاق نحو قوله تعالى:
﴿ **اسْتَغْفِروا رَبّكُمْ إنَّهُ كَانَ غَفّاراً** ﴾[3] أى المرد اللفظان الملحقان بالمتجانسين اشتقاقا؛ لأن كلا من استغفروا وغفارا اشتق من أصل واحد وهو الغفران .

---
(١)الزيادة وضعناها ليستقيم النص . (٢) سورة الأحزاب آية : ٢٧ .
(٣) سورة نوح آية : ١٠ .

والرابع : أن يجمعهما الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ **قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِين** ﴾ [(١)] فإن قال والقالين متشابهان بأن يكونا مشتقين من أصل واحد وهو القول ، وليس كذلك ؛ لعدم الاشتراك فى أصل المعنى؛ لأن قال فعل ماض ، وقالين اسم فاعل من القلي بمعنى البغض كما مر غير مرة .

وقد يكون فى النظم : أى قد يكون رد العجز على الصدر فى النظم بأن يقع أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما اشتقاقا ، أو شبه اشتقاق فى آخر البيت ، واللفظ الآخر فى صدر المصراع الأول ، أو حشوه ، أو آخره ، أو صدر المصراع الثانى ، فتصير الأقسام ستة عشر ، حاصلة من ضرب أربعة باعتبار وقوعه فى صدر المصراع الأول أو فى حشوه أو فى آخره أو فى صدر المصراع الثانى / . ١٦٥/ب

وأربعة للمتجانسين ، وأربعة للملحقين بالمتجانسين اشتقاقا وأربعة للملحقين بهما شبه اشتقاق ، واعتبر صاحب المفتاح قسما آخر : وهو أن يكون اللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى نحو [(٢)] :

مشتهر فى علمه وحلمه   وزهده وعهده مشتهر

وأما إذا كان اللفظان متجانسين مما يقع أحدهما فى آخر البيت والآخر فى صدر المصراع الأول ، كقول القاضى الأرّجانّى [(٣)] : دَعَانِى ،

---

(١) سورة الشعراء اية : ١٦٨ .

(٢) المفتاح ٤٣١ ، والأبيات كما يلى :

مشتهر فى علمه وحلمه   وزهده وعهده مشتهر
فى علمه مشتهر وحلمه   وزهد وعهده مشتهر
فى علمه وحلمه وزهده   مشتهر وعهده مشتهر
فى علمه وحلمه وزهده   وعهده مشتهر مشتهر

والشاهد فى البيت الأخير: وقع أحد اللفظين المكررين فى آخر البيت واللفظ الآخر فى حشو المصراع الثانى .

(٣) دَعانى من ملامكما سَفاها   فداعى الشوقَ قبلكمُا دَعانى
الإيضاح ص ٥٤٥ . =

أى اتركاني منْ مُلامكُمَا سفَاهاً وهو الخفة وقلة العقل ، فَدَاعى الشَّوْق قَبْلكُما دَعَانى ، أى من الدعاء ، والمعنى : إن كان يا صاحبى من الملام الذى حملكما عليه السفه ، فإن الحب الذى جلب إليّ الشوق وجذبنى إليه فأحببته ، تمكن فى قلبى فلا يؤثر فيّ الملام .

وما يكون المتجانس الآخر فى حشو المصراع الأول قوله .، مثل قول الثعالبى :

وَإِذَا البَلاَبلُ[1] جمع بلبل وهو الطائر المعروف ، أَفْصَحَتْ بلغَاتها فَأنف الْبَلاَبلَ جمع بلبال وهو الحزن باحْتسَاء بلاَبل جمع بلبلة بالضم ، وهو إبريق يكون فيها الخمر ، والاحتسَاء [2]: الشرب .

والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة إلي الأول ، وأما بالنسبة إلي الثانى فهو من هذا الباب علي مذهب السكاكى دون غيره وتفصيله فى الشرح .

ومنها : من اللفظية **السجع** :

وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر علي حرف واحد فى الآخر .

وقد يطلق علي الكلمة الأخيرة من الفقرة ، باعتبار توافقها ؛ أى

= قال هذا البيت من قصيدة يمدح فيها الوزير سعد الملك ديوانه ٢٧٨/٣ مطلعها :

إذا لم تقدرا أن تسعدانى على شجنى فسيرا واتركانى

والشاهد فيه : وقوع أحد اللفظين المتجانسين فى آخر البيت ، والآخر فى صدر المصراع الأول ، وهما دعانى الأولي بمعنى اتركانى ، ودعاني الثانية من الدعاء .

(١) وإذا البلابلُ أفصحتْ بلغاتها فأنف البلابلَ باحتساءً بلابلِ

والبلابل الأولى : الطيور المعروفة بحسن الصوت ، والثانية : الوساوس ، والبلابل الثالثة : إبريق الخمر ، والبيت لأبى منصور الثعالبى عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ، وقد ولد بنيسابور سنة ٣٥٠ هـ فى أسرة متواضعة تمتهن خياطة جلود الثعالب فنسب إليها وتوفى سنة ٤٢٩ هـ ، وهو فى حدود الثمانين من عمره ، إنباه الرواه ـ القفطى دار الكتب المصرية ، الأنوار ٢٢٧/١ ، ١٠١/٣ .

(٢) والاحساء هكذا ورد فى الأصل .

الكلمة الأخيرة من الفقرة الأخري ، فالسجع فى النثر كالقافية فى الشعر ، يعنى أن القوافى هى الألفاظ المتوافقة فى أواخر الأبيات / ١٦٦أ كذلك الأسجاع من الألفاظ[1] المتوافقة فى أواخر الفقر وهى التى يقال لها الفواصل ، كما أن التقفية فى الشعر توافقهما ، كذلك السجع بمعنى المصدر فى النثر توافقهما .

فإن اختلفا أى لفظا الفاصلتين وزنا **فمطّرف** ، أى سجع مطرف .

أى والسجع علي ثلاثة أضرب :

أحدها هذا ويسمى مطرّفا ؛ لتوافق طرفى السجعتين فى الراء والألف نحو قوله تعالي : ﴿ **مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ للّه وَقَاراً ، وَقَدْ خَلَقَكُمْ أطواراً** ﴾ [2] الآية ، أى فبين وقارا وأطوارا تواطؤ علي حرف واحد ، واختلاف فى الوزن .

أو استوت القرينتان أى الفقرتان[3] من الألفاظ وزنا وتقفية ، أى توافقا علي حرف الأخير ، يعنى فإن كان ما فى إحدى القرينتين من الألفاظ أو أكثر ما فى أحديهما ما يقابله من القرينة الأخرى فى الوزن والتقفية أى التوافق علي الحرف الأخير **فترصيع** :

أى هو مأخوذ من ترصيع العقد ، وهو أن يكون فى أحد جانبى العقد من اللآلئ مثل ما فى الجانب الآخر نحو قول الحريرى [4] : « فهو

---

(١) من ألفاظ المتوافقة .
(٢) سورة نوح آية : ١٣ ، ١٤ .
(٣) أو استوي القرينتان .
(٤) الحريرى هو أبو محمد القاسم بن على بن محمد المعروف بالحريرى صاحب المقامات المتوفى سنة ٥١٠ هـ كان أحد أئمة عصره ، ورزق الحظوة التامة فى عمل المقامات ، وفضلها أكثر من أن يحصر ، وقد وجدت نسخ كثيرة من المقامات بخط مصنفها ، وفيها بخطه أيضاً أنه صنفها للوزير جلال الدين بن عميد الدولة وزير المسترشد .

وللحريرى تآليف حسان منها : درة الغواص فى أوهام الخواص ، ومنها ملحمة الإعراب فى النحو ، وشرحها أيضاً ، وله ديوان رسائل ، وشعر كثير غير شعره الذى فى المقامات ، وقد ولد سنة ٤٤٦ هـ ـ المعاهد ٢٧٢/٣ ، وابن خلكان ١٦٥/٢ .

يطبع الأسجاعَ بجواهر لفظه ، ويقْرع الأسماع بزَواجر وعظه » أى فجميع ما فى القرينة الثانية موافق لما يقابله من القرينة الأولى فى الوزن والتقفية ، وأما لفظه فلا يقابله شيء من الثانية ، ولو قيل بدل الأسماع الأوزان ، كان مثالا لما يكون أكثر ما فى الثانية موافقا لما يقابله من الأولى ، فإن الأوزان لا يوافق الأسجاع [1] فى الوزن كما يوافقه الأسماع فيه .

١٦٦ب والحاصل : أن قوله : فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه ، ويقرع / الأسماع بزواجر وعظه ترصيع ؛ لأن كل واحد من الألفاظ الأربعة فى الثانية يتفق مع الأولى[2] فى الوزن والتقفية ، هذا إن لم يعتبر قوله : فهو ، وإن اعتبر يكون أكثر ما فى القرينة الأولى مثل ما فى القرينة الثانية لا كله ؛ لأن قوله : فهو ليس له مثل فى القرينة الثانية ، وإلا .

أى وإن تستو القرينتان وزنا وتقفية **فمتواز** أى فسجع متواز ، يعنى : فإن لم يكن جميع ما فى إحدى القرينتين ولا أكثرها مثل ما يقابلها من الأخرى فهو السجع المتوازى ، وذلك بأن يكون ما فى إحدى القرينتين أو أكثر وما يقابله من الأخرى مختلفين فى الوزن والتقفية جميعا نحو قوله: ﴿ **سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ ، وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ** ﴾[3] لاختلاف سرر وأكواب وزنا وتقفية .

وقد يختلفان [4] وزنا فقط ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وَالْمُرسْلات عُرْفاً، فَالْعَاصِفَات عَصْفاً** ﴾[5] .

وقد يختلفان [6] تقفية فقط، كقولنا : « حصل الناطق والصامت ،

---

(١) لا يوافق اسجاعا فى الوزن . (٢) الزيادة يحتمها النص .

(٣) سورة الغاشية آية : ١٣ ، ١٤ .

(٤) وقد يختلف وزنا فقط .

(٥) سورة المرسلات آية : ١ ، ٢ ، فالمرسلات والعاصفات لم يتفقا وزنا فى النحو .

(٦) وقد يختلف تقفية فقط فبين حصل وهلك ، وبين الناطق والحامد تخالف فى التقفية .

وهلك الحاسد والشامت » أى ولا يكون لكل كلمة من إحدي القرينتين مقابل من الأخرى ، نحو قوله تعالى : **﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَر ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾** [1].

قال ابن الأثير : السجع يحتاج إلي أربعة[2] شرائط :

اختيار مفردات الألفاظ .

واختيار التأليف .

وكون التأليف تابعاً للمعني ، لا عكسه .

وكون كل واحدة من الفقرتين دالة علي معنى آخر ، وإلا كان تطويلا .

قيل : وأحسن السجع ما تساوت قرائنه في عدد الحروف نحو قوله تعالي: **﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ ، وطَلْحٍ مَنْضُودٍ ، وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾** [3] الآية

فإن لم تتساو قرائنه ، فالأحسن ما طالت / قرينته الثانية من السجع ١٦٧/أ بالنسبة إلي الأولى نحو قوله تعالي **﴿ والنجم إذا هوي ﴾**[4] أى هى القرينة الأولى ، **﴿ ما ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَي ﴾** [5] هى القرينة الثانية ، أى وطالت القرينة الثانية بالنسبة إلي ما قبلها ، نحو قوله تعالي : **﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوه ، ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوه ﴾** [6] فإن قوله ثم الجحيم صلّوه هى القرينة الثانية [7]، وهى أطول مما قبلها .

ومن السجع علي هذا القول يعنى القول بعدم اختصاصه بالنثر ما يسمى **التشطير** :

---

(١) سورة الكوثر آية : ١ ، ٢ ، أى ليس بين جملتى « إنا أعطيناك » وبين « فصل لربك » تقابل.

(٢) يقول ابن الأثير وهذه أربع شرائط لابد منها ـ انظر المثل السائر ٢٧٨/١ ـ نهضة مصر .

(٣) سورة الواقعة آية ٢٨ ـ ٣٠ .

(٤) سورة النجم آية : ١ .

(٥) سورة النجم آية : ٢ .

(٦) سورة الحاقة آية : ٣٠ ، ٣١ .

(٧) وهى القرينة الثالثة .

وهو الذى ذكره بقوله : وإن جعل كل واحد من شطرى البيت مسجوعا سجعة مخالفة لأختها ، أى للسجعة التى فى الشطر الأول ، أى وسجعة ينبغى أن تنتصب علي المصدر ، أى يُجعل كل من شطرى البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التى فى الشطر الآخر ، لا علي أنه المفعول الثانى لجعل ؛ لأن الشطرتين سجع ، ويجوز أن يسمي كل فقرتين مسجعتين ، سجعة ، تسمية للكل باسم جزئه ، لا أن السجع اللفظ أو الحروف الأخيرة ، وهذا لا يصدق علي نفس المصراع المركب من الألفاظ فتشطير ، نحو قول أبى تمام فى مدح المعتصم بالله حين فتح عموريّة أو تموريّة ، نحو :

تَدْبيرُ مُعْتَصِمٍ باللّه مُنْتَقِمٍ لله مُرْتَقِبٍ فى الله ، أى راغب فيما يقربه من رضوانه ، مُرْتَغِبِ [1]، أى منتظر ثوابه ، أو خائف عقابه ، فالشطر الأول سجعة مبنية علي الميم ، والثانى علي الباء ، أى كل واحد من شطري هذا البيت مخالف للآخر فى السجع [2]؛ لأن السجع الأول مبنى علي الميم ، والثانى علي الباء ، فالتدبير مبتدأ ، وخبره فى البيت الثانى وهو قوله :

١٦٧/ب لَمْ يرم قَوْماً وَلَمْ يَهْتَدِ إلي بَلَدٍ إلاَّ تَقَدَّمَهُ جَيْشٌ مِنْ الرعب[3]

أى لم يهتد المعتصم إلي بلد إلا كان رعبه وخوفه يصل إلي ذلك البلد قبل وصوله ، والله أعلم وأحكم .

ومنها ، أى من اللفظية، **الموازنة** :

---

(١) تدير معتصم بالله منتقم لله مُرْتقب فى الله مرتغبِ
والبيت لأبى تمام فى قصيدة يمدح بها المعتصم بن هارون الرشيد ووصف حريق عمورية مطلعها :
السيف أصدق أنباء من الكتب فى حده الحد بين الجدّ واللعب
والتشطير هنا ظاهر حيث جعل كل من شطرى البيت سجعة مخالفة لأختها ـ ديوانه ١/٥٨ .
(٢) مخالف لآخر فى السجع .
(٣) لم يرم قوما ولم يهتد إلى بلد إلا تقـدمه جيـش من الرعب

وهى تساوى الفاصلتين ، أى الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين ، يعنى الكائنتين فى النثر ، أو المصراعين ، أى الكائنين فى البيت وزنا دون تقفية نحو قوله تعالى : ﴿ **وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ، وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ** ﴾[1] فمصفوفة ومبثوثة متساويتين فى الوزن لا فى التقفية ، إذ الأولى على الفاء ، والثانية على الثاء ، ولا عبرة بتاء التأنيث على ما بيّن فى علم القوافى ، أى فإنهم صرحوا هناك بأن تاء التأنيث ليست معبرة بل المعبر ما قبلها .

ومثله قوله :

هُوَ الشَّمْسُ قَدْراً والملوكُ كَوَاكِب   هُوَ البَحْرُ جُوداً وَالكِرامُ جَدَاوِل

أى ويكون بين الموازنة والسجع مباينة إلا على رأى ابن الأثير فإنه يشترط فى السجع التساوى فى الوزن والحرف الأخير . وفى الموازنة : التساوى فى الوزن دون الحرف الأخير فنحو : شديد وقريب من الموازنة دون السجع ، وهو أخص من الموازنة .

وعلى رأى من يشترط فى السجع التوافق فى الحرف الأخير – وهو الصحيح – فنحو شديد وقريب موازنة لا سجع . وعلى رأى ابن الأثير موازنة وسجع [2].

وإذا تساوى الفاصلتان فى الوزن دون التقفية ، فإن كان ما فى أحدهما ، أى إحدى القرينتين ، أى قرينتى الموازنة من الألفاظ أو أكثر ، أى أكثر ، فى أحديهما مثل ما يقابله من الألفاظ من القرينة الأخرى فى الوزن / سواء يماثله فى التقفية أولا **فمماثلة** .   /١٦٨أ

فهى من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع ، يعنى بينهما عموم

---

(١) سورة الغاشية آية : ١٥ ، ١٦ ، والنمارق : الوسائد الصغيرة ، والزرابى : البسط الفاخرة .

(٢) كيف يكون على رأى ابن الأثير موازنة وسجع وهو يشترط فى السجع التساوى فى الوزن والحرف الأخير ، والحرفان الأخيران هنا مختلفان .

وخصوص مطلق ، كما أن بين السجع والترصيع عموما وخصوصا مطلقا .

ويجرى فى النظم والنثر ، يعنى : المماثلة لا تختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهر قولهم : تساوى الفاصلتين لا بالنظم علي ما ذهب إليه البعض ؛ بل يجرى فى القبيلتين ، فلذلك أورد مثالين ، وقال: مثال النظم وما فى أحدهما نحو قول البحترى [١]:

فَأَحْجَمَ ، أى أعرض ، لَمَّا لَمْ يَجِدْ فيكَ مَطْمَعاً ،

وَأَقْدَمَ لَمَّا لَمْ يَجِدْ عَنْكَ مَهْرَباً .

ومثال النثر مع الأكثر نحو قوله تعالي : ﴿ وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِين ، وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيم ﴾ [٢] أى وقول أبى تمام :

مَهَا الْوَحْش جمع مهاة وهى البقرة الوحشية ، إلاَّ أنَّ هَاتَا ، أى هذه النساء أوانسٌ ، أى بك تأنس وتحدثك ، قَنَا الخَطّ إلاَّ أنَّ تلْكَ أى القنا ذَوَابِلٌ [٣]، أى والنساء نواضر لا ذبول فيهن .

---

(١) وفى الأصل : وأقوم لما لم يجد عنك مهربا .

والبيت :

فأحجمَ لما لم يجدْ فيك مطمعا وأقدمَ لما لم يجد عنكَ مهربَا

وهو من قصيدة فى وصف مبارزة بين الفتح بن خاقان والأسد من قصيدة مطلعها :

أجدك ما ينغمك يسـرى لزينبا خيـال إذا آب الظـلام تأوّبا

ديوانه ١/٢٠٠ .

(٢) سورة الصافات ١١٧ ، ١١٨ .

(٣) مها الوحْشِ ، إلاَّ أنَّ هاتا أو أنسٌ قَنَا الخطِّ ، إلا أنّ تلْكَ ذَوَابلٌ

والبيت من قصيدة يمدح فيها محمد بن عبد الملك الزيات ويعاتبه ومطلعها :

متى أنت عن هذيلة الحى ذاهلُ وقلبك منها مدة الدهر آهـلُ

ديوان أبى تمام ٣/١١٦ .

والشاهد فيه المماثلة وهى : أن يكون ما فى إحدى الفقرتين أو شطري البيت مثل ما يقابله من الآخر فى الوزن دون التقفية .

والظاهر أن الآية والبيت مما يكون أكثر ما فى إحـدى القرينتين مثـل ما يقابله من الأخـرى لا جميعه ، إذ لا يتحقـق تماثل الوزن فى (آتَيْنَاهُمَا وَهَدَيْنَاهُمَا) أى وكذا هاتا وتلك .

ومثال الجميع قول البحترى كما مر .

ومن اللفظية ، **القلب** :

وهو أن يقرأ عكس الكلام كطرده ، أى هو أن يكون الكلام بحيث لو عكسته وبدأت بحرفه الأخير إلي الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام .

وهو أنواع : قلب البعض ، مثل : القريب ، والرقيب ، وقلب الكل نحو : الدرب والبرد .

والقلب المستوي : وهو أن يكون القلب فى مجموع كلمات بحيث يكون (لو) قرأتها من أولها إلي آخرها عين / قراءتها من آخرها ١٦٨ب إلي أولها .

وهو قد يكون فى النثر نحو قوله تعالى : ﴿ **كُلٌّ فِى فَلَكٍ** ﴾ [١] أى وكذا قوله تعالى : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [٢] الآية ، والحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم المخفف ؛ لأن المعبر هو الحروف المكتوبة .

وقد يكون فى النظم ، وذلك إما أن يكون كل من المصراعين قلبا للآخر نحو : أرانا الإله هلالا أنارا ، يعنى وبالعكس .

ومجموع البيت قلبا لمجموعه نحو قول القاضى الأرّجانى :

مَوَدَّتُه تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ وَهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُه تَدُومُ [٣] ؟

---

(١) سورة الأنبياء آية : ٣٣ .

(٢) سورة المدثر آية : ٣ .

(٤) وهو كل مودته تدوم ، ديوانه ص ١٢٣٤/٣ تحقيق محمد قاسم مصطفي، وهذا البيت=

ومنها أي من اللفظية التشريع : أي ويسمي التوشيح

قال المصنف : وهو بناء البيت علي قافيتين أو أكثر وهو قليل متكلف ، يصح المعنى عند الوقوف علي كل منهما ، أي من القافيتين، وهذا مشعر بصحة الوزن أيضاً ؛ إذ البناء علي قافيتين لا يتصور إلا إذا كان البيت بحيث يصح الوزن ويحصل الشعر عند الوقوف علي كل منهما ، وإلا لم تكن الأولي قافية ، كقوله ، أي الحريري :

يا خَاطبَ من خطب المرأة ، الدُّنْيا الدَّنِية [1]، أي الخسيسة ، إنّها شَرَكُ الرَّدَيَ ، أي حبال الهلاك ، وَقَرَارَةُ الأكْدَار أي قرار للمكدرات ، دَارٌ متَي مَا أَضْحَكَتْ في يوْمهَا أبكتَ غَداً بُعْداً لَهَا منْ دَار ، يعني أن هذا البيت من الكامل وأصله متفاعل ، فإن جعل البيتَ من قوله : يا خاطب الدنيا إلي قوله الردي ، كان قافيته الردي ، وكان يصح المعنى علي الوقوف عليها ، وإن جعل إلي قوله الأكدار ، كان قافيته مَرارة الأكدار ، ويصح المعني أيضاً علي الوقوف عليها ، فلذا قال : / فإن وقفت علي الردى فالبيت من الضرب الثانى من الكامل ، وإن وقفت علي الأكدار فهو من الضرب الثانى منه ، فالقافية عند الخليل[2] من آخر حرف فى البيت إلي أول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك الساكن.

/١٦٩أ

فالقافية الأولى من هذا البيت هو لفظ الردي مع حركة الكاف من «شرك» والقافية الثانية من حركة الدال من « الأكدار » إلي الآخر .

---

(١) يا خاطبَ الدنيــا الدنيـّة إنّهـا   شركُ الردَي ، وقرارةُ الأكدار
دار متي ما أضحكت فى يومها   أبكت غداً بُعْداً لهــا من دارِ

المقامة الثالثة والعشرون الشعرية ص ١٧١ ، والأنوار ٣٤٤/٤ ، ولد الحريرى سنة ٤٤٦ وتوفي سنة ٥١٠ هـ .

والشاهد فيه : التشريع ، وسماه ابن أبى الأصبع «التوأم» وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما .

(٢) الخليل بن أحمد : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد صاحب كتاب العين ، وكان من الزهاد فى الدنيا المنقطعين إلى العلم ، وتوفى بالبصرة سنة ١٧٠ هـ وعمره ٧٤ سنة ـ الفهرس ٩١ .

أى أو لفظة الراء من الأكدار ؛ وهاهنا[1] أقوال أخر مذكورة فى علم القوافى .

ومنها أى من اللفظية : **لزوم ما لا يلزم** :

ويقال له الالتزام والتضمن والتشديد والإعنات ، وكلها بمعنى الحرج والمشقة للشاعر حيث التزم وضم على نفسه شيئاً ليس بواجب ، وهو التزام حرف قبل حرف الرويّ ، وهو الحرف الذى تنبنى عليه القصيدة وتنسب إليه ، فيقال قصيدة لاميّة أو ميميّة مثلا من روّيت الحبل إذا فتلته ؛ لأنه يجمع بين الأبيات كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل ، أى أو من روّيت على البعير أى شددت عليه الرّواء وهو الحبل الذى يجمع به الأحمال ، وقيل الفاصلة ، أى الحرف الذى وقع فى فواصل الفقر ، يواقع حرف الروي فى قوافى الأبيات ، وفيه دلالة على أنه يجرى فى النثر والنظم نحو قوله تعالى : ﴿ **فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ** ﴾[2] فالراء بمنزلة حرف الرويّ وقد جئ قبلها الهاء فى الفاصلتين وهو لزوم ما لا يلزم لتحقق السجع بدون ذلك نحو : ولا تنهر ولا تسخر وتظفر مثلا ، وكذا لا يلزم فتحة الهاء لتحقق السجع بدونها نحو : لا تنهـرَ ولا تبصر ولا تصغر ، أى كمـا ذكر فى قـوله تعـالى : ﴿ **اقْتَرَبَتْ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرَ ، / وإن يَرَوا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرّ** ﴾[3] الآية . ١٦٩/ب

وفى النظم نحو قوله : سَأَشْكُرَ عَمْراً ، قد يقال شكرت فلانا ، يريد نعمته ، فكأنه أراد سأشكر لعمرو ، فحذف الجار ، إنْ تَراخَتْ مَنِيَّتى ، أو جعل أيَادىَ بدل اشتمال من عمرو ، لَمْ تُمَنَّنْ ، أى لم تقطَع أو لم تخلط يمَينه ، وإنْ هىَ جلَّتِ ، أى وإن عظمت أو كثرت ، فَتى ، هو

(١) وها هنا أقوالا أخر .

(٢) سورة الضحى آية : ٩ ، ١٠ .

(٣) سورة القمر آية ١ ، ٢ .

أى فتى غيرَ مَحْجُوب الغنَى عَنْ صَدِيقه وَلاَ مُظْهِرُ الشَّكْوِيَ ، لا يظهر الشكاية ، إذَا النَّعْلُ زَلَّتَ [1]، زل القَدَم والنعل به ، أى لا يظهر الشكاية إذا نزلت به البلايا أو ابتلي بالشدة ؛ بل يصبر علي ما ينوبه من حوادث الزمان وفى قوله الآخر ؛ إذا افتقر المرء لم أر فقره ، وإن أيسر المرء سرّ صاحبه :

رأي خلّتي [2]، أى فقرى ، مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانَها ؛ لأنى كنت أسترها بالتجمل ، فكانتْ خلتى قَذَي عَيْنَيْه ، حَتَّي تجلّت [1]، أى انكشفت وزالت بإصلاحه لها بأياديه ، يعنى من حسن اهتمامه جعله كالأمر الملازم له حتى تلافاه بالإصلاح ، أى كالداء الملازم لأشرف أعضائه . فحرف الروي هو التاء وقد جيء قبله بلام مشددة مفتوحة ، وهو ما ليس بلازم فى السجع ؛ لتحققه بدونه نحو : جلّت ومدّت ومنّت ، وانشقت ونحو ذلك ، أى ففى كل من الآية والأبيات نوعان من لزوم ما لا يلزم .

أحدهما : التزام الحرف كالتاء واللام .

والثانى : فتحهما .

وقد يكون الأول بدون الثانى / كالقمر ومستمِرّ .

وأصل الحسن فى جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية أن تكون

---

(1) سأشكر عمراً رن تراختْ منيّتى أيادِيَ لم تُمنَنْ وإنْ هيَ جلّتْ
فتَي غيرُ محجوبِ الغنى عن صديقه ولا مُظهِرِ الشكويَ إذا النعلُ زلّتَ

ديوانه ص ١٥١ ، وينسب البيتان لأبى الأسود الدؤلى فى عمرو بن سعد بن العاص كما ينسبان لعبد الله بن الزبير الأسدى فى عمرو بن أبان بن عثمان بن عفان شعره ١٤٢ ، وتراخت منيتى : امتد بى العمر ، وزلت النعل : كناية عن سوء الحال .

والشاهد لزوم ما لا يلزم ، وهو هنا مجيء اللام المفتوحة المشددة قبل حرف الروي وهو التاء، وذاك ليس بلازم فى مذهب السجع لتحققه بدونه ، وفيها نوعان من لزوم ما لا يلزم أحدهما : التزام الحرف ، والثانى فتحه ، وقد يكون الأول بدون الثانى وبالعكس .

(2) رأي خلتى من حيث يخفى مكانها فكانت قذي عينيه حتى تجلّت

الألفاظ تابعة للمعانى دون العكس ؛ بأن يؤتي بألفاظ متكلفة مصنوعة ، فيتبعها المعنى كيفما كان مما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ، ولا يبالون بجفاء الدلالات وركاكة المعنى ، فيصير كغمد من ذهب علي سيف من خشب .

ومنها ، أى من اللفظية **التضمين** :

وهو ذكر شيء من النظم أوالنثر فى أثناء كلامه من كلام آخر ، سواء كان ذلك الكلام الآخر كلام الغير كما هو الأكثر ، أو كلامه كما هو النادر[1] ، بلا ستر يعنى بلا قصد ، أن يستركونه من كلام آخر ، أى مع التنبيه علي أنه من شعر الغير إن لم يكن ذلك مشهوراً عند البلغاء ، وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة ، يعنى عدم الستر يميز التضمين عن السرقة والأخذ ؛ لأن الأخذ من شعر غيره علي سبيل السرقة، ولا ينّبه علي أنه من شعر غيره ؛ بل يجتهد فى إخفائه غاية الاجتهاد .

وأما إذا كان مشهوراً عند البلغاء أنه من شعر الغير فلا حاجة إلي التنبيه .

فإن كان المضمن فى كلامه مصراعا فما دونه من كلام آخر **فإيداع** ، أى لأن الشاعر الثانى قد أودع شعره شيئاً من شعر الأول ، وهو بالنسبة إلي شعره قليل مغلوب ، فلذا قال : لأنه أودع فى كلامه شيئاً قليلا من كلام آخر يعنى من شعر الغير . **ورفو** ؛ لأنه رفا ، خرق[2] كلامه شيء من كلام آخر ، يعنى رفا شعره بشعر الغير كقول غلام لأبى زيد حين عرض للبيع ، أى كقول الحريرى يحكى ما قال الغلام / ١٧٠ب الذى عرضه أبو زيد للبيع .

---

(١) أو كلامه الآخر كما هو النادر .

(٢) حرق .

عَلَي أَنّى سأَنشدُ عنْد بيْعى : « أَضاعُونى ، أى فيه تنبيه على أنه من شعر الغير ، وأرد يعَنى نفسه فى قوله : وأىَّ فَتىً أضاعُوا » [١] أىَ فتي أىْ كاملا فى الفتيان ، أضاعوا .

المصراع الثانى للعرجيّ وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان رضى الله عنه ، نسب إلي العرج ، وهو منزل بطريق مكة ، وقيل : هو لأمية بن أبي الصلت [٢]، وتمامه :

... ... ليومِ كريهةٍ وسِدادِ ثَغْر

اللام فى ليوم لام التوقيت متعلق بأضاعوا ، والكريهة من أسماء الحرب ، وسداد الثغر بكسر السين لا غير ، وهو سدّه بالجبل والرجال ، والثغر : موضع المخافة من فروج البلدان ، أى أضاعونى وقت الحرب وزمان سد الثغر ولم يراعوا حتى أحوج ما كانوا إليّ ، وأى فتى ، أى كاملا فى الفتيان أضاعوا ، وفيه تنديم وتخطئة لهم علي إضاعته .

وتضمين المصراع بدون التنبيه لشهرته ، وكقول الشاعر :

قـد قلـت لمَا أَطْلعـتْ وَجنـاتُه ... حولَ الشقيق الغَضّ رَوْضَةَ آسِ
أعِذاره السّـارى العجولَ ترفُقـاً ... «مافى وُقوفِكَ ساعـةً مِنْ باسِ»

والمصراع الأخير لأبى تمام ، ومعنى اطلعت : أبدت ، والشقيق : ورد أحمر ، والمراد به خذ المحبوب ، والغضّ : الشديد الطراوة والمراد به

---

(١) البيت للحريرى فى المقامة الرابعة والثلاثين الزبيدية ص ٢٦٦ من قصيدة مطلعها :

لحاك الله هل مثلى يبـاع ... لكيما تشبع الكرش الجياع
علي أنى سأنشد عند بيعى ... أضاعونى وأى فتي أضاعوا

والشاهد فيه: التضمين بأن يضمن الشاعر شيئاً من شعر الغير ، فالمصراع الثانى من البيت للعَرجي من أبيات قالها فى حبسه

أضاعونى وأى فتى أضاعوا ... ليوم كريهة وسِداد ثَغر

معاهد التنصيص ١٥٣/٤ .

(٢) كمـا ورد فى كتاب الإشـارات والتنبيهـات فى علم البلاغة لمحمـد بن على الجرجـانى ص ٣١٨ .

خد الحبيب ، والروضة : قطعة من الأرض تشمل الشجر مفعول أطلعت، والآس : الريحان ، والعذار هنا : الشعر النابت فى صفحتى وجه الشباب النازل من رأسه إلي جهة لحيته وكثيراً ما يتغزل فيه ، والسارى : الماشى ، والعجول : مبالغة فى المستعجل ، وهو صفة السارى ، وتوقفا : مصدر منصوب / بفعل مقدر ، أى توقف بمعنى أوقف . /١٧١أ

أو كان المتضمن بيتا فأكثر فاستعانة :

لأنه يستعين به علي تمام مراده ، كقول ابن العميد [١]:

كـأنه كان مطـويا علي إحـنِ ... ولمْ يكنْ فى قديم الدهرِ أنشَدنى

إن الكرام إذا ما أسْهَلُوا ذكَرُوا ... مَنْ كانَ يألَفُهمْ فى المَنْزِلِ الخشنِ

البيت الثانى وهو قوله : إن الكرام إلي آخره لأبى تمام [٢].

وهو من الشعراء الإسلاميين فى الدولة العباسية [٣].

أو كان المتضمن نثراً كان أو نظما ، يعنى من المركبات شيئاً من القرآن أو الحديث [٤]، لكن لا علي أنه منه ، أى ذلك الشىء من القرآن أو الحديث ؛ بل علي أنه من كلامه .

وإنما قلنا من المركبات ؛ لأنه لو أخذ (جملة)[٥] مفردة من القرآن أو الحديث لا يعرف أنه منه فلا يسمى اقتباساً ، فالمعنى لا علي طريقه ، أى ذلك الشىء منه ، فلذا قال : أى لا يكون علي وجه يشعر بأنه منه كما يقال فى أثناء الكلام ، قال الله تعالى أو قال عليه السلام

---

(١) هو أبو الفضل محمد بن الحسين المعروف بابن العميد زعيم الكتاب فى القرن الرابع الهجرى ، توفى سنة ٣٦٠ هـ .

(٢) من قصيدة يعاتب فيها أبا الحسن على بن مرّة مطلعها :

أراك أكبرت إدمانى علي الدمن ... وحملى الشَوق من باد ومكتمن [ديوانه ٣٣٣]

(٣) وهو من الشعراء الإسلامية (هكذا ورد فى الأصل) .

(٤) من القرآن والحديث .

(٥) أضفنا هذه الكلمة حتى يستقيم النص .

كذا ، أو فى الحديث كذا ونحو ذلك ، فأنه لا يكون اقتباسا . فالاقتباس كقوله فى النظم :

إن كُنْت أزْمَعْت ، أى عـزمـت ، عَلَى هَجْـرنَا، مِنْ غيْر مَا جُـرْم «فَصَبْرٌ جَميل َ»،﴿ وإنْ تَبَدلْتَ بنَا غيْرَنَا فَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكيل ﴾[1]
أى مثل الاقتباس بأربعة أمثلة :

لأنه إما من القرآن ، أو من الحديث ، وكل منهما إما فى النثر أو فى النظم .

فالأول: مثال الاقتباس من القرآن فى النظم مثل قول الآخر: إن كنت أزمعت إلى آخر البيتين [2]، فإنه اقتبس فى البيت الأول قوله : « فصبر جميل » وفى البيت الثانى « حسبنا الله ونعم الوكيل » .

وقول الحريرى فى النثر : « فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد فأغرب / . ١٧١/ب

والاقتباس من الحديث فى النظم نحو قول ابن عبّاد[3] :

قال ، أى الحبيب لى : إن رقيبى سيىء الخلق فداره ، من المداراة وهى المجاملة والملاطفة ، وضمير المفعول للرقيب [4]، قلت : دعنى

---

(١) إن كنت أزمعت على هجرنا — من غير ما جُرْم « فصبرٌ جميلْ »
وإنْ تبـدلْتَ بنَـا غـيرَنَا — « فحسْبُنَا الله ونعْـمَ الوكيلْ »

والبيتان لأبى القاسم بن الحسن الكاتبى ، والاقتباس من القرآن فصبر جميل من سورة يوسف آية ١٨ ، وحسبنا الله ونعم الوكيل من سورة آل عمران ١٧٣ ـ معاهد التنصيص ١٠٩/٤

(٢) وهما :

إن كنت أزمعت على هجرنا — من غير ما جرم « فصبر جميل »
وإن تبـدلت بنـا غـيرنـا — « فحسبنا الله ونعـم الوكيـل »

(٣) ابن عباد : هو أبو القاسم بن عباد فريد عصره فى البلاغة والفصاحة والشعر ولد سنة ٣٢٤هـ ـ معاهد التنصيص ١١١/٤ ـ الفهرست .

(٤) للقريب والبيتان هما :

قال لى : إن رقيبى — سيئُ الخلق فداره =

وجهك الجنة حفّت بالمكاره من حففته بكذا ، أى جعلته محفوفا محاطا اقتباس من قوله ﷺ : « حفّت الجنة بالمكاره[1] ، وحفّت النار بالشهوات » يعنى أن وجهك جنة ، فلا بد لطالبه من تحمل مكاره الرقيب ، كما لا بد لطالب الجنة من مشاق التكاليف .

وفى النثر كقول الحريرى :

« قلْنـَا شاهَتْ الوُجُوه ، وَقُبِحَ اللكَعُ ومَنْ يَرْجُوه » فقوله :قبح اللكع ، أى لعن اللئيم ، وقيل : بعد من قبحه الله بفتح العين أى أبعده عن الخير ، وقيل : اللكع : الفاسق ، وقيل : العبد ، وقيل : الأحمق ، وقوله: شاهت الوجوه لفظ الحديث [2]يعنى علي ما روى أنه لما اشتد القتال وقع فى ذلك الحرب يوم حنين حيث أخذ صلى الله عليه وسلم كفًا من الحصباء فرمي بها وجوه المشركين وقال : شاهت الوجوه ، أى قبحت .

أى والاقتباس ضربان :

أحدهما : ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه الأصلى كما تقدم من الأمثلة الأربعة .

= قلتُ : دعنى ، وجهك الجنة حفت بالمكاره .

الشاهد فيه: الاقتباس من الحديث .

(١) ولم تذكر كلمة المكاره فى النص .

وهو مقتبس من الحديث الشريف « حُفّت الجنة بالمكاره ، وحفت النار بالشهوات » وانظر الإيضاح ص ٥٧٨ ، والأنوار ٢٥٢/٢ ، وقد ورد الحديث فى نهج البلاغة هكذا :

« إن الجنة حفت بالمكاره ، وإن النار حفّت بالشهوات » ، وروى أيضاً كما جاء فى أصل الكتاب ، أخرجه الإمام الترمذى فى جامعه ٩٢/٢ ـ نهج البلاغة ص ٢٥١ ، ٢٥٤ ط بيروت.

(٢) الحفنة التى أخذها رسول الله ﷺ من البطحاء وهو على بغلته فرمي بها أوجه الكفار وقال : شاهت الوجوه فانهزموا ، والبغلة التى كان عليها يومئذ هى التى تسمي البيضاء وهى التى أهداها إليه فروة بن نفاثة ـ السيرة النبوية ـ المعافرى ت ٢١٣ ط دار المعارف بيروت ١٤٣/٤ هامش الروض الأنف للسهيلى .

والثاني : خلافه ، أى ما نقل فيه المتقبس عن معناه الأصلى كقول ابن الرومى :

لئن أخطأتُ فى مدحيـــ   كَ ما أخطـأْتَ فى منْعى[1]

لقـد أنزلـتُ حـاجَـاتى   « بوادٍ غـــير ذى زَرْعِ »

فقوله : بواد غير ذى زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام ﴿ **رَبِّ إِنِّى أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِى بِوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ** ﴾ [2] لكن معناه فى القرآن : واد لا ماء فيه ولا نبات ، وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى إلى صاحب لا خير فيه / ولا نفع   ١٧٢/أ

ومن لطيف هذا الضرب ، قال بعضهم فى صبيح الوجه ، دخل الحمام فحلق رأسه .

تَجرَّدَ للحمـامِ عَنْ بشـر لؤلؤ   وأَلْبَـسَ من ثَوْبِ الملاحَـة مَلْبُوسـا[3]

وقد جرد الموسي لتزيين رأسه   فقلت:﴿لَقَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يَا مُوسى﴾[4]

وقيل : إن الاقتباس لا يختص بالقرآن والحديث ، بل قد يكون فى الفقه كقول الشافعى[5] ، أعنى فى الاقتباس فى الفقه :

خُذُوا بدمى ذلك الغلام فإنه   رمـانى بسـهمتى ولا عَمْـدِ

---

(١) فى معني ، واقتبس الشطرة الأخيرة من البيت الثانى من سورة إبراهيم آية ٣٧ .

والبيتان فى الديوان ص ١٥٥٣/٤ الهيئة ١٩٧٨ .

والشاهد فيهما : الاقتباس من القرآن مع نقله عن معناه الأصلى ، فإن معناه فى القرآن : واد لا ماء فيه ، وهنا نقله إلى صاحب لا خير فيه ولا نفع ـ معاهد التنصيص ١٣٧/٤ .

(٢) سورة إبراهيم آية ٣٧ .

(٣) فى أنوار الربيع غير منسوب ، والشطرة الأولي من البيت الأول تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ ٢٤٤/٢ .

(٤) سورة طـه آة : ٣٦ .

(٥) الشافعى : هو أبو عبد الله محمد بن إدريس ، صار إلى مصر سنة مائتين فأقام بها ، وكان يقول الشعر ، وتوفى بمصر سنة ٢٠٤ هـ ـ الفهرست .

والبيتان ليسا فى ديوانه ط دار الجبل بيروت .

ولا تقتـلوه إنى أنـا عبـــدُه   وفى مذهبى لا يُقتل الحرُ بالعبدِ

كذا فى المغربى [١] .

أو كان المتضمن نظم نثر من كلام آخر فعقده كقوله أى قول أبى العتاهية [٢] :

ما بالُ مَنْ أَوَّلُه نُطْفَةٌ   وَجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ؟

أى الجملة ما بال ؟ أى ما له يفتخر ، عقد قول على[٣] رضى الله عنه « ما بال ابن آدم والفخر ، وإنما أوله نطفة وآخره جيفة »

أو كان المضمّن عكسه ، أى نثر عقد من كلام آخر فحلّ ، وإنما يكون مقبولا إذا كان سبكه مختاراً لا يتقاصر عن سبك النظم ، وأن يكون حسن الموقع مستقر فى محله غير قلق ، كقول البعض من مغاربة، أى جمع مغربى ، والتاء في الجمع عوض عن تاء النسبة فإنه : « لما قَبُحتْ فعلاته وحَنْظَتْ نَخَلاته » ، أى صار ثمار نخلاته كالحنظل فى المرارة ، أى وهو بطيخ أبى جهل والمراد بنخلاته : أفكاره ، وبثماره : نتائجها . أي لَمْ يزَلْ سَوءِ الظَّنِ يقْتَادُه ، أى بعوده إلى تخييلات فاسدة وتوهيمات باطلة « ويصدّق توهمه الذى يقتاده » من الاعتبار . فهو حل قول أبى الطيب [٤] :

---

(١) الشروح ٥٢٢/٤ .

(٢) البيت من قصيدة بعنوان المورد الأكبر مطلعها :

يا صاحبا للناس لو فكروا   وحاسبوا أنفسهم أبصروا

ديوانه ١٧٨ وفى معاهد التنصيص : واعجبا للناس لو فكروا .

(٣) هو على بن أبى طالب ابن عم رسول الله ﷺ رابع الخلفاء الراشدين وزوج السيدة فاطمة بنت الرسول ، وأبو الحسن والحسين رضى الله عنهما . وهو أول الناس إسلاما ـ أسد الغابة ٩١/٤ وفى معاهد التنصيص : وما لابن آدم والفخر ... . ١٨٢/٤ .

(٤) من قصيدة قالها فى كافور مطلعها :

فِراقٌ ومن فارقت غير مذمم   وأَمٌّ ومن يممتُ خيرُ ميمَّم

والشاهد فيهَ : الحلّ ، وهو نثر النظم ، وقد استشهد به علي ما حلّه بعض المغاربة وهو الكلام السابق علي البيت : « فإنه لما قبحت فعلاته إلخ » .

إذا ساءَ فعْلُ المرءَ ساءتْ ظُنُونه   وصدّقَ ما يَعْتَادُه منْ تَوَهمّ

١٧٢/ب يشكو سيف الدولة [1] واستماعه لقول أعدائه ، أى / إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فساء ظنه لأوليائه ، أى وصدّق ما يخطر بقلبه من التوهم على ما صاغوه .

وقد يغير ما قصد تضمينه أو اقتباسه بيسير ، أى بتغيير يسير ليدخل فى معنى الكلام أو الوزن ونحوه ، نحو قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه [2] :

قد كان ، أى وقع ، ما خفت أن يكونا إنا إلى الله راجعون .

وفى القرآن : ﴿ إِنَّا للهِ وَإِنَّا إِلَيْه رَاجِعُون ﴾ [3] .

ونحو قول الشاعر فى يهودى به داء الثعلب [4] :

أقولُ لمعشرٍ غَلِطُوا وغَضّوا   من الشيخِ الرشيد وأنكَرُوهُ
هو ابنُ جَلاَ وطلاّعُ الثّنَايَا   متى يَضَعِ العمامَةَ تعرفُوهُ

البيت لابن وثيل ، أى لسحيم بن وثيل :

أنا ابن جلا على طريق التكلم فغيره إلي طريق الغيبة ليدخل فى المقصود قوله : غلطوا وغضوا ، أى وقعوا فى الغلط فى حقه ، وحطوا من رتبته ، ولم يعرفوا مقداره وهذا تهكم ، ولذا وصفه بالرشيد لأنه أراد به الغوىّ . أى ومقدار هذا التغيير لا يضر فى التضمين .

---

(١) سيف الدولة بن حمدان ممدوح المتنبى وكثير من شعر المتنبى يدور حول مدحه .

(٢) كان الذى خفت أن يكونا   إنّـا إلـي الله راجعــونـا

والشطرة الثانية مقتبسة من سورة البقرة ، ديوان أبى تمام ٣٩١ .

(٣) (الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون) سورة البقرة آية : ١٥٦ .

(٤) البيتان لضياء الدين موسي بن ملهم ، واليهودى المصاب بداء الثعلب هو : الرشيد عمر البغوى ، والمراد بالثنايا : ما بين الأسنان ـ والبيت الأخير مقتبس من شعر سحيم بن وثيل.

أنا ابن جلا وطلاّعُ الثنايا   متى أضع العمامة تعرفونى

وهو أول بيت لسحيمِ بنِ وثيل الرياحى من قصيدة أولها :

أفاطمَ قبلَ بينكِ متّعينى   ومنعكِ ما سألتُ كأنْ تبينى

معاهد التنصيص ٣٣٩/١ .

السرقات الشعرية

ثم اعلم أن الأخذ من كلام الغير ، وإن كان مما تقرر فى العقول والعادات ، يعنى أن القول فى السرقات الشعرية ، وما يتصل بها من مثل الاقتباس والتضمين ، والحل والعقد ، والتلميح [1]، والقول فى الابتداء، والتخلص والانتهاء .

إن كان يتفق القائلان ، والاتفاق إن كان فى الغرض على العموم بأن يشترك الناس فى معرفته كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء والبلادة والذكاء فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا أخذا ، فلا يقال : إن هذا الشاعر أخذ هذا المعنى يعنى الوصف / بالشجاعة مثلا من ذلك الشاعر ونحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى .

١٧٣/أ

تقرر هذا الغرض العام فى المعقول والعادات فيشترك فيه الفصيح والأعجم والشاعر المفحم[2]، فلا يحتاج أحد أن يأخذه من أحد .

وإن كان اتفاقهما فى وجه الدلالة على الغرض كالتشبيه والمجاز والكناية ، وهو أن يذكر ما يستدل به على إثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك . وله أقسام كثيرة كالتشبيه بما توجد الصفة فيه على وجه بليغ ، كما يثبت كل واحد من الشعراء[3] من شجاعة ممدوحه بتشبيهه بالأسد .

فالغرض إثبات الشجاعة ، ووجه الدلالة هو أداء هذا المعنى بالتشبيه

وكذكر هيئات تدل على الصفة المطلوب إثباتها للممدوح كالكرم

---

(١) والتمليح هكذا وردت الكلمة فى المخطوط وهى خطأ .

(٢) أفحمته : أى وجدته مفحما لا يقول الشعر ، ويقال : ها جيناكم فما أفحمناكم الصحاح مادة فحم .

(٣) من شاعر .

مثلا ؛ لاختصاص الهيئات لمن تثبت تلك الصفة له ، كوصف الجواد بالبشر والبشاشة عند ورود السائلين عليه ، فإنه يدل على ثبوت صفة الجود [١] . وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد ، وأما العبوس مع قلة ذات اليد فمن أوصاف الأسخياء ؛ لأن عبوسه تحسر على عدم القدرة على مواساتهم؛ لرؤية درجات الأسخياء ولا يستطيعها ، فلذا قال :

أو اشترك الناس فى معرفته ، أى معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فى العقول والعادات ، كتشبيه الشجاع بالأسد ، والجواد بالبحر . فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة ، كالاتفاق فى الغرض العام فى أنه لا يعد سرقة . وإلا أى وإن لم يشترك الناس فى معرفته ، وذلك بأن يصل إليه كل أحد لكونه مما لا ينال إلا بفكر ، جاز أن تدعى فيه ، أى فى هذا النوع / الذى ليس بعام من وجه الدلالة السبق أى لأحد القائلين ، والزيادة أى لأحدهما على الآخر ، بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل ، وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر ، وأن الثانى زاد على الأول أو نقص عنه .

/١٧٣ب

وما لا يشترك الناس فى معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان:

وهو ما ذكره بقوله : سواء كان خاصّيا ، أى منسوباً إلى الخاصة لأنهم هم المدركون ، غريبا فى نفسه ، أى لا ينال إلا بفكر ، أو عاميا ، أى منسوبا إلى العامة ؛ لأنه يدركه كل أحد ، مبتذلا ، تصرف فيه بما يخرجه من الابتذال .

أى والابتذال هو أن يكون فى غاية الظهور بأن يكون مطروحاً [٢] فى الطرق ، معروفا للخاصة والعامة كما مر فى باب التشبيه والاستعارة

(١) صفة الجواد .

(٢) معرفا للخاصة والعامة .

من تقسيمهما إلى الغريب الخاصيّ ، والمبتذل العامى الباقى على ابتذاله، أو التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال إلى الغرابة .

فالمسمى بالأخذ والسرقة ، يعنى والأخذ بكلام الغير نوعان :

ظاهر وغير ظاهر :

أما الظاهر : فهو أخذ المعنى كله ، أما حال كونه مع اللفظ كله أو بعضه ، أوْحال كونه أخذ المعنى وحده ، أى من غير أخذ شيء من اللفظ لا كله ولا بعضه ، فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان :

أحدهما : أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه .

والثانى أن يؤخذ المعنى وحده :

والضرب الأول قسمان ، لأن المأخوذ مع المعنى إما كل اللفظ أو بعضه ، وإما مع تغير النظم أو بدونه ، فهذه عدة أقسام ، أشار إليها بقوله[1] : فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه ، أى لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات أو بين[2] الكلمات / كلها أو بعضها مما يراد فيها فمذموم ؛ لأنه سرقة محضة ، ويسمى هذا الاختلاف **نسخا** ، أىْ لأنه نقل من قائله إلى نفسه من قولهم : نسخت الكتاب ، أى نقلت ما فيه إلى كتاب آخر . وانتحالا ، أى سمى أيضاً انتحالا ، يقال : نحل فلان شعره إذا أضافه إلي نفسه كما حكى عن عبد الله بن الزبير[3] أنه فعل ذلك يقول مَعْنُ بن أوْسٍ[4]:

١٧٤/أ

---

(١) أشار به بقوله .   (٢) أو بدل بالكلمات كلها .

(٣) عبد الله بن الزبير بن العوام ولد عام الهجرة وتوفي سنة ٧٣ هـ ، وهو ابن عم النبى ﷺ ، شهد قتال الروم ، وقتل شهيداً يوم أجنادين ـ أسد الغابة ٢٤١/٣ ، الإصابة فى تمييز الصحابة .

(٤) إذا أنتَ لَمْ تنصفْ أخاكَ وجدتَهُ   عَلَي طرَفِ الهجْرانِ إنْ كان يعقلُ
ويركبُ حدَّ السيْفِ منْ أنْ تَضيمَهُ   إذَا لَمْ يكنْ عَنْ شَفْرَةِ السيفِ مزْحَلُ

البيتان لمعن بن أوس المزنى من قصيدة قالها فى صديق طلق معن أختهَ فأقسم ألا يكلمه وأولها :

لعمرْك ما أدرى وإنى لأوْجلُ   علي أينَا تعْدو المنيةُ أوّلُ   =

« إذَا أنْتَ لَمْ تنْصفْ أخَاكَ » ، أى لم تعطه النصفة ، ولم تعرفه حقوقه متوخيا العدل[1]، ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه، « وَجَدْتَه عَلَى طَرَفِ الهجْرَان »، أى هاجرا لك مبتذلا بك وبمؤاخاتك « إنْ كَانَ يَعْقِلُ » ، إن كانت به مسكة وله عقل ومعرفة . « وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيف » أراد بركوب حد السيف تحمل أمور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره ، أو أنه أراد الصبر علي الحرب والموت منْ أنْ تضيمه أى بدلا « من أن تضيمه، إذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْف » ، أى عن ركوب حد السيف « مزْحَلُ »، أى مبعد ، أى لا يبالي أَن يركب من الأمور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة أن يدخل عليه ضيْم ، أو يلحقه عار واهتضام ، أى لم يجد ركوبه مبعدا أو معدلا .

ومثال ما فى معنى لم يتغير فيه النظم ، يعنى يؤخذ المعنى كله مع اللفظ كله من غير تغيير لنظمه ، بتدبيل الكلمات كلها أو بعضها إلى ما يراد منها ، وهو أيضاً مذمــوم وسرقة محضة كما يقال فى قول الحطيئة [1]:

دعْ المكارمَ لا ترحلْ لبُغْيَتَها واقعدْ فإنكَ أنتَ الطاعــمُ الكاسِى

وذر المآثر لا تذهب لمطلبهــا واجلس فإنك أنت الآكل اللابس

وكما قال امرؤ القيس[2] :

= والشاهد فيهما : سرقة الشعر المذمومة وهى : أن يؤخذ اللفظ كله من غير تغيير لفظه ، ويسمي نسخا وانتحالا .

ومعن هو ابن أوس بن نصر بن زيادة بن أسحم ينتهى نسبه إلى مزينة وهى امرأة ، وهو شاعر مجيد فحل من مخضرمى الجاهلية والإسلام ، وله مدائح فى جميع أصحاب النبى ﷺ .

معاهد التنصيص ٤/٤ وما بعدها .

(١) البيت من قصيدة يمدح فيها بغيضا ويهجو الزبرقان ، وقد شكاه الزبرقان بها إلي عمر بن الخطاب رضى الله عنه ومطلعها :

والله ما معشر لاموا امرءاً جُنُبا فى آل لأى بن شماس بأكياس

ديوانه ص ١٠٥ ط بيروت .

(٢) من معلقته الشهيرة ص ٨ شرح المعلقات السبع للزوزنى ط بيروت .

وُقُوفاً بها صَحْبى عَلَىَّ مَطِيَّهُمْ   يَقُولُونَ لاَ تَهْلَكْ أسىً وتَجَمَّلِ

فأراده طرفة[1] فى داليته ، إلا أنه أقام تجلد مقام / تجمل .   /١٧٤ب

وإن كان ، أى أخذ اللفظ كله مع تغيير لنظمه ، أى نظم اللفظ ، أو أخذ بعض اللفظ لا كله سمى ، أى هذا الأخذ **إغارة ومسخا** [2] ؛ أى لأن المسخ تحويل صورة إلى ما هو أقبح منها ، وهنا حول التركيب من صورة إلى صورة ، ولا يخلو إما أن يكون الثانى أبلغ من الأول ، يعنى أن هذا النوع على ثلاثة أقسام :

لأن الثانى إما أن يكون أبلغ من الأول ، أو دونه ، أو مثله .

فإن كان الثانى دون الأول فى البلاغة فمذموم أيضاً ، أى مردود لفوات فضيلة توجد فى الأول ، مثاله قول أبى تمام فى مرثية محمد بن حميد كان قد استشهد فى بعض غزواته :

هيهاتَ لا يأتى الزمانُ بمثْله   إنّ الزمانَ بمثْله لَبخيلُ[3]

أى بعُد أن يأتى الزمان بمثله بدليل ما بعده ، أو بعُد نسيانى له فقوله : هيهات يجوز أن يريد هيهات يأتى الزمان بمثله ثم قال : لا يأتى الزمان بمثله تحقيقاً لما استبعده ، وفى هذا البيت إخلال بالمقصود ؛ لأنه جعله سبب بخل الزمان بمثله ، ولم يمنع من حيث هو ، وقول أبى الطيب :

---

(١) أما بيت طرفة :

وقوفا بها صحبى عليّ مطيِهم   يقولون : لا تهلك أسي وتجلّد

والبيت من معلقته الشهيرة ، ديوانه ط ١٩ المكتبة الثقافية ببيروت .

(٢) اغارة ومنسخا .

(٣) وقبله :

أنسي أبا نصر ؟ نسيت إذن يدى   من حيث ينتصر الفتي وينيل

والقصيدة فى الديوان ١٠٢/٤ دار المعارف يرثى بها محمد بن حميد وكان قد استشهد فى بعض غزواته أولها :

بأبى وغير أبى ، وذاك قليلُ   ثاوٍ عليه ثرَي السباخ مَهيلُ

« أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ »، يعنى تعلم الزمان منه السخاء ، وسرى سخاؤه إلى الزمان « فَسَخَى به » ، وأخرجه من العدم إلى الوجود ، ولولا سخاؤه الذى استفاده الزمان من الممدوح لبخل به على أهل الدنيا واستبقاه لنفسه ، « ولَقَدْ يَكُونُ به الزَّمَانُ بَخِيلا »[1].

فى المصراع الثانى من بيت أبى الطيب مأخوذ من المصراع الثانى لأبى تمام ، فالمعنى : أن سخاء الممدوح أزال الظلم عن الزمان فتعلم من سخائه فسخى به الزمان وأخرجه من العدم إلى الوجود ، وإن كان من يبخل بوجود مثله ، والمصراع الثانى لأبى تمام أحسن سبكا من المصراع الثانى لأبى الطيب ، / لأن أبا الطيب أراد أن يقول ولقد كان فعدل إلى، ولقد يكون للوزن . /١٧٥أ

وإن كان ، أى الثانى مثله ، أى مثل الأول فى البلاغة وحسن السبك لا يذم ، أى فالثانى أبعد عن الذم مما كان دونه فى البلاغة ، والفضل للأول ، أى لأن الثانى أخذ من الأول كقوله أبى تمام :

« لَوْ حَارَ »، أى لو تحير فى التوصيل إلى هلاك النفوس ، « مُرْتَادُ المنيّة »، أى الطالب الذى هو[2] المنية على أنها إضافة بيان ، « لَمْ يَجِدْ إلاَّ الفراقَ علَى النُّفُوسِ دَلِيلاَ »[3].

---

(١) أعدى الزمانَ سخاؤُه فسخا به ولقد يكونُ به الزمانُ بخيلاَ

من قصيدة له فى مدح بدر بن عمار مطلعها :

فى الخد إن عزم الخليطُ رحيلا مطرٌ يزيدُ به الخدودُ مُحُولا

ديوانه ٣٣٦/٣ .

والشاهد فى البيتين : كون المأخوذ دون المأخوذ منه فى البلاغة وهذا الأخذ مذموم مردود لفوات الفضيلة وعدم الفائدة ، فالمصراع الثانى من بيت أبى الطيب مأخوذ من المصراع الثانى لأبى تمام ، لكن مصراع أبى تمام أجود سبكاً ، فقوله « ولقد يكون » بلفظ المضارع ، والمعنى على المضى والمراد « لقد كان » .

(٢) الذى هى المنية .

(٣) لَوْ حارَ مُرْتَادُ المنية ، لَمْ يَجِدْ إلاَّ الفِرَاقَ عَلَى النُّفُوسِ دَلِيلاَ =

فالمراد هنا اسم فاعل من ارتاد الكلام إذا طلبه ، وإضافته إلى المنية بمعنى من أى ألوان المنية التى تطلب النفوس لتذهبها ، حارت فى أمرها ولا تجد لها سبيلا إلى بغيتها لكان الطريق الموصل لها إلى النفوس مفارقة الأحباب ، يعنى المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت فى الطريق إلى إهلاكها، ولم يمكنها التوصل إليها ، لم يكن لها دليل عليها إلا الفراق .

وقول أبى الطيب :

لولا مُفَارَقَةُ الأحْبَابِ مَا وجَدَتْ   لَهَا المَنَايَا إلَى أرْواحِنَا سُبُلا

الضمير فى لها للمنية وهو حال من «سبلا» والمنايا فاعل وجدت ، وروى يد المنايا ، فقد أخذ المعنى كله وبعض الألفاظ كالمنية وغيرها ، أى مع لفظ المنية والفراق والوجدان ، وبدّل بالنفوس الأرواح .

وقيل : « لهاً » جمع لهاة وهو اللحمة على الحلق ، بل هو أقصى الفم .

وإن كان ، أى الثانى أبلغ من الأول ، أى لاختصاصه بفضيلة لا توجد فى الأول كحسن السبك أو الاختصار ، أو الإيضاح ، أو زيادة معنى ، فممدوح ، أى فالثانى مقبول لأجل كونه أبلغ من الأول

= وفى الديوان : لو جاء مرتاد المنية . والبيت من قصيدة يمدح فيها نوح بن عمر السكسكى، ديوانه ص ٢٤٢ ط نظارة المعارف ومطلعها :

يوم الفراق لقد خلقتَ طويلا   لم تُبق لى صبراً ولا معقولا

(١) قاله أبو الطيب في مدح سعيد بن عبد الله بن الحسين الكلابى من قصيدة مطلعها :

أحيا وأيسر ما قاسيت ما قتلا   والبيْن جارَ علي ضعفى وما عدَلا

ديوانه ص ١١ ط القاهرة ١٩٨٠ .

وهذا البيت عيب علي المتنبى ، وسبب القبح جعل ممدوحه ساعياً بينه وبين محبوبته فى الوصال وفى ذلك ما فيه .

والشاهد فى البيتين : مماثلة المأخوذ للمأخوذ منه ، فيكون أبعد من الذم ، والفضل للأول إن لم يكن فى الثانى دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية ، وإلا فهو مذموم جداً ، فأبو الطيب أخذ معنى بيت أبى تمام كله مع بعض الألفاظ كالمنية والفراق والوجدان ، وبدّل النفوس بالأرواح .

كقول بشار [1] :

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ ، أى حاذرهم ، لَمْ يَظْفَرْ بحاجَته ،
وَفَازَ بالطَّيِّبَات الفَاتكُ اللَّهِجُ

/١٧٥ب أى الشجاع القتّال الحريص / على القتل ، معناه : أن من ارتقب الناس فى إدراك مطلوبه لم يحصل (على) حاجته ؛ لأن الإنسان قلّما يعين غيره بإلحاح طلبه .

وفى الأساس : رقبه وأرقبه ، حاذره ؛ لأن الخائف يترقب العقاب[2] ويتوقعه ، والفاتك : الجرئ ، واللهج بالشىء الولاّع به . وقول سَلْم بعده .

« مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا » وحزنا هو مفعول له ، أو تمييز «وَفَازَ بِالَّلذَّة الجَسور »[3] ، أى الشديد الجرأة .

---

(١) من راقب الناس لم يظْفَرْ بحاجته   وفاز بالطيبات الفاتك اللَّهِجُ

والبيت من قصيدة ينسب فيها بخشابة مطلعها :

لو كنت تلقين ما نلقي قسمت لنا   يوما نعيش به منكم ونبتهج

ديوانه ط ٦٠ ط لجنة التأليف .

(٢) لأن الخائف ترقب العقاب ويتوقعه .

(٣) مَنْ رَاقَبَ النَّاس مَاتَ غَمًّا   وفاز باللــــذة الجســــورُ

هذا البيت لسلم الخاسر من أبيات أولها :

بان شــبابى فمــا يحــور   وطــال من ليــلي القصــير

والشاهد فيهما حسن أخذ الثانى من الأول ، ويسمي حسن الاتباع فإن بيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظاً من بيت بشار ـ معاهد التنصيص ٢٦/٤ .

والشاهد فيهما حسن أخذ الثانى من الأول ويسمي حسن الاتباع ، فإن بيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظاً .

وسلم هو ابن عمرو مولي بنى تيم بن مرة ثم مولي آل أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، وهو شاعر بصرى مطبوع متصرف فى فنون الشعر من شعراء الدولة العباسية ، وهو راوية بشار بن برد وتلميذه ، ولقب بالخاسر لأنه ورث عن أبيه مصحفاً فباعه واشتري بثمنه طنبوراً .

انظر فى ترجمته الأغانى ٧٣/٢١ ـ مهذب الأغانى ٤٥/٩ .

فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظا .

وإن أخذ المعنى وحده ، أى دون اللفظ يسمى هذا الأخذ **إلماما** ، أى من ألمّ إذا قصد ، وأصله من ألم بالمنزل إذا نزل به .

قيل من اللمم ، وهو ما دون الفاحشة من صغار الذنوب **وسلخا** ، أى يسمى به ؛ لأنه أزيل عن البيت الأول جلده وهو لفظه ، والسلخ كشط الجلد عن الشاة ونحوها ، كأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر ، فإن اللفظ للمعنى بمنزلة اللباس ،

وهو أى الإلمام : ممدوح ، ومذموم ، وأبعد من الذم .

كالقسم الثانى ، أنه ثلاثة أقسام أيضاً ، أى مثل ما يسمى **إغارة ومسخا** .

إما دون الأول ، يعنى الثانى الذى يكون مذموما دون الأول كقول البحترى [١] :

وَإِذَا تَألَّق ، أى لمع ، فِي النديّ ، أى المجلس ومتحدثهم ما داموا يغدون ويجتمعون إليه ، كَلَامُه المصْقُولُ ، أى أراد بالكلام المصقول : الواضح المنقح الذى ليس فيه التباس مستعار من السيف المصقول ، وهو الذى أزيل صدأه[٢] ، خِلْتَ : أى حسبت لِسانَهُ مِنْ عَضْبِه ، أى سيفه القاطع .

وقول أبى الطيب[٣] :

كَأَنَ الْسنتهم فِى النُطْقِ قَدْ جُعِلَتْ ... عَلَى رِمَاحِهِمُ فِى الطّعْنِ خُرْصَانا

---

(١) وإذَا تألّق فى النديّ كلامُهُ المصْقُو ... لُ خلْتَ لِسَانَهُ من عضْبِهِ

من قصيدة يمدح فيها الحسن بن وهب مطلعها :

مَنْ سائل لمعذبٍ عن خطبِهِ ؟ ... أو صافحٌ لمقصّرٍ عن ذَنبِهِ ؟

ديوانه ١٦٣/١ .

(٢) وهو الذى أزيل صداي .

(٣) من قصيدة يمدح فيها أبا سهلِ بن عبيد الله بنِ الحسن الأنطاكى مطلعها :

قد علّم البينُ منا البينَ أجفانا ... تدمَي وألّف فى ذا القلب أحزانا

ديوانه ص ١٨١ .

/١٧٦أ جمع خُرص بالضم والكسر وهو السنان ، يعني أن ألسنتهم عند / النطق في المضاء والنفاذ يشابه أسنتهم عند الطعن فكأن ألسنتهم جعلتْ أسنة [١] على رماحهم .

فبيت البحترى أبلغ لما فى لفظى تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية ، فإن تألق والإ صقال له بمنزلة الأظفار للمنية ، ولزم من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية ، فإن هذا البيت بالنسبة إلى بيت البحترى مذموم لفوات الاستعارة التخييلية بخلاف بيت البحترى .

ومثله أى الثانى من الأول الذى يكون أبعد عن الذم كقول الأعرابى زياد [٢] :

وَلَمْ يكُ أَكْثَرَ الْفتيَان مَالاً ولكنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذراعـا

أى أسخاهم ، يقال : فلان رحب الذراع ، أى سخيّ ، وقول أشجع[٣] وَلَيْسَ ، أى الممدوح يعني جعفر بن يحيي[٤] ، بأَوْسَعهـمْ ، الضمير للملوك فى الْغنَى ، ولَكنّ معروفَه ، أى إحسانه أَوْسَعُ .

فالبيتان متماثلان ، ولكن لا يعجبنى معروفه أوسع ، دفعا[٤] لتوهم أن المراد بمعروفه أوسع : دبرّه أوسع ، وإلى هذا أشير بقوله : لا يعجبنى .

والشاهد فى البتين : مجيء المأخوذ دون المأخوذ منه ، لأن المتنبى قد فاته ما أفاده البحترى بلفظي تألق ، والمصقول » من الاستعارة التخييلية ، حيث أثبت التألق والصقالة للكلام فشبه كلامه بالسيف استعارة مكنية .

(١) جعلت سنة علي رماحهم .

(٢) الأعرابى هو أبو زياد بن الحر الكلابى فى مدح العباس بن محمد وفى بعض الكتب :

وما إن كان أكثرهم تواما ولكن كان أرحبهم ذراعا

معاهد التنصيص ٥٩/٤ ـ الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة ٣١٢ .

(٣) أشجع السّلْمي : هو أشجع بن عمرو السلمي من بنى سليم ولد باليمامة ، ونشأ بالبصرة ومدح البرامكة والرشيد ـ الأغانى ٣٠/١٧ ـ ٥١ الموشح ٢٩٥ ، البيان والتبين ٣٢٥/٣ والبيت من قصيدة يمدح بها جعفر بن يحيي البرمكى :

وليس بأوسعهمْ فى الغنَي ولكـنّ معـرُوفه أوسَـعُ

(٤) دفع لتوهم أن المعروف قد يكني به عن الدبر ، فاستهجن هذا التعبير .

أو أبلغ ، أى هو أن يكون الثانى أبلغ من الأول ، وهو ما يكون ممدوحا كقول أبى تمام [1] :

هُوَ ، الضمير للشأن ، الصُّنع ، أى الإحسان ، والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية ، أعنى قوله : « إنْ يَعْجَل فَخَيْرٌ ، وإنْ يَرِث » أى يبطئ ، ومنه قولهم : أمهلتهم ريثا ، فعل كذا ، أى ساعة فعله ، فَلَلرَّيْثُ فِى بَعْضِ المواضعِ أَنْفَعُ .

والأحسن أن يكون هو عائد إلى حاضر فى الذهن ، وهو مبتدأ خبره الصنع ، أى المراد من الحاضر الممدوح .

والمعنى هو الصانع للمعروف علينا ، إن يعجل فى صنعه ، وإن يبطئ فى صنعه ، فالإبطاء فى بعض المواضع أنفع من العجلة ، فقوله: فخير مبتدأ خبره محذوف ، أى فى العجلة خير والشرطية ابتداء كلام / . ١٧٦/ب

وقول أبى الطيب [2] :

« وَمِنْ الْخَيْرِ بُطء سَيْبِكَ » أى تأخر عطائك عنّى ، « أسرَعُ السُّحْبِ فِى المسيرِ الجَهامِ » ، بفتح الجيم : السحاب الذى لا ماء فيه .

وأما ما يكون فيه ماء فيكون بطيئا ثقيل المشى ، وكذا حال العطاء ففى بيت أبى الطيب [3] زيادة بيان لاشتماله على ضرب المثل بالسحاب

---

(١) هو الصنْعُ ، إنْ يَعْجَلْ فَخَيرٌ ، وإنْ يَرِثْ   فَلَلرَيْثُ فى بعضِ المواضع أسْرع

هكذا ورد البيت فى الديوان ، وفى المخطوط :

فللريث فى بعض المواضع أنفع . والبيت من قصيدة يمدح فيها أبو تمام أبا سعيد الثغرى ، ديوانه ٣٣٢/٢ دار المعارف والبيت من قصيدة أولها :

أما أنه لولا الخليط المودّع   وربعٍ عفا منه مصيف ومربعُ

(٢) ومن الخيْر بطْءُ سَيْبكَ عَنىَ   أسْرَعُ السُّحْبِ فِى المسير الجَهَامُ

والبيت فى مدح أبى الحسين علي بن أحمد المرى الخراسانى ومطلع القصيدة :

لا افتخارَ إلا لمن لا يضـامُ   مـدْرِك أو محـارب لا ينـام

ديوانه ١٦٧ ط بيروت .

(٣) والشاهد فى البيتين : الإلمام ويسمي السلخ وهو : أخذ المعني وحده علي ثلاثة أقسام :

إما أبلغ من المأخوذ منه ، أو دونه ، أو مثله ، فبيت المتنبى أبلغ من بيت أبى تمام لاشتماله علي زيادة بيان المقصود حيث ضرب المثل بالسحاب .

يعنى أن بيت أبى الطيب أبلغ من بيت أبى تمام لاشتماله على زيادة بيان ، (وهو) خبريّة بطء السيب وهو العطاء .

وأما **غير الظاهر** فمنه : من نوعى الأخذ والسرقة ، وله أنواع كثيرة:

ما تشابه المعنيان ، أى معنى البيت الأول ومعنى البيت الثانى ، كقول جرير [1] :

فَلاَ يَمْنَعْكَ مِنْ أَرَبٍ ، أى حاجة ، لِحَاهُمْ ، هنا بالضم جمع لحية، يعنى كونهم على صورة الرجال « سواءٌ ذُو العِمَامَةِ والخِمارِ » وهو ما تغطى به المرأة رأسها ، يعنى أن الرجال منهم والنساء سواء فى الضعف .

وكقول أبى الطيب[2] :

وَمَنْ فِى كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ　　　كَمَنْ فِى كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابُ

أى فإن كلا من البيتين يدل على عدم المبالاة بالرجال منهم كعدم المبالاة بالنساء ، إلا أنه جعل فى الأول رجالهم ونساءهم[3] سواء ، وفى الثانى : جعل الرجال مثل النساء على طريقة التشبيه مع حرفه ، فتعبيره

---

(١) فلا يَمْنَعْكَ مِنْ أَرَبٍ لِحَاهُمْ　　　سَواءٌ ذُو العِمَامَة والخِمارِ

قاله جرير فى نقض رائية للفرزدق مطلعها :

سمت لى نظرة فرأيت برقا　　　تِهاميا فراجعنى إدراكى

ديوان جرير ٢/٨٥٦ .

(٢) من قصيدة يمدح بها سيف الدولة ويذكر خضوع قبائل العرب له مطلعها :

بغيرك راعياً عبثَ الذئابُ　　　وغيركَ صارماً ثلَم الضِّرابُ

والشاهد فى البيتين : الأخذ الخفى مع تشابه المعنيين ، فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير أبى الطيب عنه بمن فى كفه قناة ، وكذا تعبير جرير عن المرأة بذات الخمار كتعبير أبى الطيب عنها بمن فى كفه خضاب .

(٣) جعل فى الأول رجالهم ونسائهم وهو واضح الخطأ .

بذى العمامة كتعبيره عنه بمن فى كفه قناة ، وكذا التعبير عنه للمرأة بذات الخمار كتعبيره بمن فى كفه خضاب .

واعلم أنه يجوز فى تشابه المعنيين اختلاف البيتين بأن يكون أحدهما نسيبا ، أى تغزلا ، والآخر مديحا أو هجاء أو افتخارا أو نحو ذلك، يقال : نسب الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر ، أى شبّب بها ، فإن الشاعر الحاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس لنظمه احتال فى إخفائه فغيّره عن لفظه وحرّفه عن نوعه ووزنه وقافيته ، وإلى هذا أشار بقوله/ : /١٧٧أ

ومنه أى من غير الظاهر النقل :

وهو ما انتُقل المعنى الأول إلى محل آخر ، أى كقول البحترى [(١)] : « سُلبوا » ، أى ثيابهم ، « وأشرقتْ الدماءُ عليهمُ محمرةً فكأنهم لم يُسْلَبوا » ؛ لأن الدماء المشرقة كانت بمنزلة ثياب لهم .

وقول أبى الطيب فى وصف السيف الذى يبس الدم عليه نحو :

« يبِسَ النَّجيعُ [(٢)] عَلَيْه » ، أى السيف ، « وَهُوَ مجرّدُ عن غِمْدِه فكأنَّمَا هُوَ مغْمَدُ » ؛ لأن الدم اليابس بمنزلة غمد له ، فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف .

ومنه ، أى من غير الظاهر ما كان الثانى أشمل ، يعنى ما يكون فيه

---

(١) سُلِبُوا ، وأَشْرَقَتْ الدماءُ عليهمُ مُحْمَرَّةً ، فكأنهمْ لم يُسْلَبُوا

والبيت من قصيدة للبحترى فى مدح إسحق بن إبراهيم المصعبى مطلعها :

عارضتنا أصلا ، فقلنا : الربرب حتي أضاء الاقحوانُ الأشنبُ

ديوانه ١/٧٦ .

(٢) يَبِسَ النجيعُ عليهِ وهْو مُجرّد عن غِمْده ، فكأنما هُوَ مُغْمَدُ

والبيت من قصيدة يمدح فيها شجاع بن محمد الطائى مطلعها :

اليوم عهدكم فأين الموعد ؟ هيهات ليس ليوم عهدِكم غدُ

والشاهد فى البيتين : نقل المعنى الآخر المأخوذ إلى محل آخر ، فمعنى بيت المتنبى أن الدم اليابس صار بمنزلة غمد السيف ، فنقل المعنى من القتلي والجرحي إليه .

معنى الثانى أشمل من معنى الأول ، كقول جرير[1] :

إِذَا غَضِبتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيم   وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمْ غِضَابا

لأنهم يقومون مقام كلهم .

وقول أبى نواس [2] :

لَيْسَ عَلَى الله بِمُسْتَنْكَرٍ   أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِى وَاحِدِ

فإنه يشمل الناس وغيرهم ؛ لأن العالم يعمّ كل ما سوى الله تعالي، فهو أشمل من بيت جرير .

ومنه ، أى من غير الظاهر :

ما كان نقيض الأول ، أى المراد منه القلب . وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الأول كقول أبى الشيص[3] :

أَجِدُ المَلامةَ فِى هواكِ لذيذةً   حُبّاً لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِي اللُّوَّمُ

وقول أبى الطيب [4] :

أأُحِبُّهُ ؟ الاستفهام للإنكار ، والإنكار باعتبار القيد الذى هو الحال، أعنى قولَه : وأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً ، كما يقال : أتصلى وأنت محدث ؟ وهذا

(١) البيت من قصيدة يهجو فيها الراعى النميرى مطلعها :

أقلي اللوم عاذل والعتابا   وقولى إن أصبت لقد أصابا

ديوانه ص ٧٨ .

(٢) البيت من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع والبيت فى الديوان :

أوجده الله فما مثله   أن يجمع العالم فى واحد

ديوانه ١٤٦ .

والشاهد فى البيتين : مجئ معنى المأخوذ أشمل من معني المأخوذ منه ، فإن بيت جرير يخص بعض العالم ، وبيت أبى نواس يشمله .

(٣) أبو الشيص هو : محمد بن رزين بن سليمان بن تميم وهو عم دعبل الخزاعى ، وأبو الشيص : لقب غلب عليه ، وكان فى شعره وسطا ، غير نبيه الذكر لوقوعه بين مسلم وأبى نواس وأشجع السلمي . معاهد التنصيص ٨٧/٤ ، والملامة : العتاب ، واللوّم : اللائمون .

(٤) أحبه دون ذكر أداة الاستفهام .

أأحبّه وأحبُّ فيه ملامة ؟   إنّ الملامةَ فِيِه مِنْ أعدائهِ   =

إذا جعلت الواو للحال ، إما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأى البعض ، أو على تقدير حذف المبتدأ ، أى وأنا أحب ، إذا جعلتها للعطف والإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين ، أعنى محبته ، ومحبة الملامة [١] فيه ، يعنى لا يكون إلا واحدا . والمعنى : لا أحب الملامة فيه النهى[٢] عنها ، ومن أحب حبيباً عادى عدوه .

ومعنى النفى فى أحب مستفاد من أنه حال وقع خبره الإنكار ، وتمامه / : إنّ المَلامَةَ فيه مِنْ أعْدَائِه ١٧٧/ب

وما يصدر من عدو المحبوب يكون مبغوضا لا محبوبا ، وهذا نقيض معنى بيت أبى الشيص . وبيان التناقض أن الأول يدل على أن الملامة فى حق المحبوب محبوبة ، والثانى يدل على كونها غير محبوبة ، لكن كل منهما باعتبار آخر [٣] غير الاعتبار الأول ، مثلا وجه استحسان الملامة فى الأول هو كونها مشتملة على ذكره ، ووجه استقباحها فى الثانى هو كونها من أعدائه فالجهة منفكة ، ولهذا قالوا : الأحسن فى هذا النوع ، أن يبين السبب ؛ لأنه لابد من اختلاف الاعتبارين فى البيتين .

ومنه ، أى من غير الظاهر ما أخذ بعض اللفظ ويضاف إليه ما يحسّنه ، كقول الأفوه[٤] :

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رأْى عَيْن ، أى عيانا ، ثقَةً ، حال كونها واثقة ، أو مفعول له مما يتضمنه قوله : على آثارنا ، أىَ كائنة على آثارنا

= من قصيدة مطلعها :

عذل للعواذل حول قلب التائه ... وهوى الأحبة منه فى سودائه

ديوانه ١/١ .

والشاهد فى البيتين : كون معنى المأخوذ نقيض معنى المأخوذ منه ، والأحسن فى هذا النوع أن يبين السبب كما فى هذين البيتين .

(١) وحبة الملازمة فيه .

(٢) النهى عنه .

(٣) باعتبار أخرى

(٤) وَتَرى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا ... رأْىَ عَيْن ثِقَةً أنْ سَتُمَارْ =

لوقوفها واعتمادها أنْ سَتُمَارْ ، أى ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وهو من ماريته ، إذا أتاهم بالميرة وهو الطعام ، يريد أنا إذا خرجنا للقتال تعقبتنا سباع الطير بحيث تراها رأى عين حال كونها واثقة بأنها تشبع من لحوم القتلى من أعدائنا .

وقول أبى تمام [1] :

وَقَدْ ظُلِّلَتْ ، أى ألقى عليها الظل ، وصارت ذوات ظل ، عِقْبَانُ : جمع عُقَاب ، أَعْلامه : يعنى إذا خرج الممدوح للقتال تيقّن سباعَ الطير أنها تشبع من لحوم قَتَلاه فيطرن على عقبه ويقربن من جيشه حتى تظلله طيور نقشت على الأعلام ضُحَيًّ بعِقْبان طَيْرٍ فى الدماء نَوَاهِل ، من نهل إذا روى نقيض عطش ، أقامت أىَ عقبان / الطير مَع الرايات أى الأعلام وثوقا بأنها ستطعم لحوم القتلى حتى كأنها من الجيش إلا أنها لم تقاتل، يعنى رايات الممدوح التى هى كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل فى دماء القتلى إلى قوله : لكن زاد أبو تمام على الأفوه زيادات ثلاث محسنة لبعض المعنى الذى أخذه من الأفوه وهو :

١٧٨/أ

تسير الطير على آثارهم وهو بعض معنى البيت الأول وهو قول

= والبيت لصلاءة بن عمرو المعروف بالأفوه الأودى ـ ديوانه ١٣٠ .

لقب بالأفوه لأنه كان غليظ الشفتين ظاهر الأسنان ، وكان سيدا فى قومه يقودهم فى حروبهم ، والعرب تعده من حكمائها ـ انظر شعراء النصرانية ٧٠ .

(١) وَقَد ظُلِّلَتْ عِقْبَانُ أَعْلامه ضُحيً بِعِقْبان طيرٍ فِى الدِّمَاءِ نَواهِلِ

والبيت من قصيدة يمدح فيها المعتصم مطلعها :

غدا الملك معمور الحرا والمنازل منور وحف الروض عذب المناهل

ديوانه ٨٢/٣ .

والشاهد فى الأبيات : أن يؤخذ بعض معنى المأخوذ منه ويضاف إليه ما يحسنه ، فأضاف أبوتمام إضافات حسنة بقوله : « إلا أنها لم تقاتل » وبقوله : « فى الدماء نواهل » وبقوله : « أقامت مع الرايات حتى كأنها من الجيش » .

ونقص عن الأفوه قوله : « رأي عين » وقوله : « ثقة أن ستمار » .

الأفوه: إلا أنها لم تقاتل .

وبقوله : فى الدماء نواهل .

وبقوله بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش ، وبها أى بإقامتها معها يتم الأول ، أى الأول فى الذكر وهو قوله : إلا أنها لم تقاتل ؛ لأن الإقامة مع الرايات حتى كأنها من الجيش مظنة أنها أيضاً تقاتل مثل الجيش فحسن هذا الاستثناء المنقطع ، والاستدلال الذى هو دفع التوهم الناشئ من الكلام السابق، بخلاف وقوع الطير على الرايات، فإنه ليس بتلك المظنة فلا يحسن الاستثناء .

فأكثر هذه الأنواع ، أى الخمسة .

وهى تشابه المعنيين ، ونقل المعنى إلى غير محله[1] ، وكون المعنى الثانى أشمل .

والقلب ، وأخذ بعض المعنى مع إضافة ما يحسن إليه ونحوهما مقبول ، أى لما فيه من نوع تصرف ؛ بل من هذه الأنواع ما يخرجه حسن التصرف فيه فيكون مقبولا ممدوحا من قبيل الاتباع إلى حيّز الابتداع . وكل ما كان المأخوذ من هذه الأنواع أشد خفاء ، أى بحيث لا يعرف كونه مأخوذا من الأول إلا بعد مزيد تأول ، يعنى بحيث يتعسر الوقوف على أنه مأخوذ من الآخر إلا بعد التأمل التام ، كان أقرب إلى القبول ، أى يكون أبعد / عن الاتباع ، وهو الأخذ والسرقة ، وأدخل فى الابتداع والتصرف ، هذا ، أى الذى يسمى بالأسامى المذكورة من أقسام السرقة وأحكامها . ومن ادعاء سبق أحدهما وأخذ الثانى منه ، وكونه مقبولا ومردوداً وتسمية كلّ بالأسامى المذكورة وغير ذلك مما سبق

١٧٨/ب

كله إنما يكون إذا علم أخذ الثانى ، أى إذا علم أن الثانى أخذ من الأول ، بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم ، أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه . وإلا أى فلا يحكم بشىء من ذلك ، وهو سبق

(١) ونقل المعنى إلى غير محل .

أحدهما واتباع الآخر ، ولا تترتب عليه الأحكام المذكورة ، وجاز أن يكون الاتفاق ، أى اتفاق القائلين فى اللفظ والمعنى جميعاً ، أو فى المعنى وحده من قبيل توارد الخواطر ، أى يرد خاطر أحدهما على ما ورد خاطر الآخر ، يعنى مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد إلى الأخذ كما حكي عن ابن ميّادة أنه أنشد لنفسه :

مُفيدٌ ، ومتْلافٌ ، إذَا مَا أَتيْتَهُ تَهلَّلَ واهْتزَّ اهْتزازَ المُهنَّدِ [1]

أى المفيد بمعنى المستفيد ، والتهلل : طلاقة الوجه ، والمعنى هو مستفيد للمال بالشجاعة ، ومفرط مفرق له بالجود إذا أتيته ، أى الآتى سائلا تهلل وجهه فرحا ، واهتزاز السيف المهنّد[2]، أى المطبوع فى الهند، يقال : هنّد السيف إذا حدده أو طبعه فى الهند .

فقيل : أين يذهب بك ؟ هذا البيت للحطيئة ، فقال : الآن علمت أنى شاعر ؛ إذ وافقته على قوله ولم أسمعه ، فإذا لم يُعلم أن الثانى أخذ من الأول ، فيقال : قال فلان كذا ، وقد سبقه إليه فلان ، فقال فلان كذا ، أى ليغتنم فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ، ومن نسبة النقص إلى الغير .

ومنها . أى من اللفظية **التلميح** :

/١٧٩أ/ بتقديم / اللام على الميم من لَمَحه إذا أبصره ونظر إليه ، وكثيراً ما تسمعهم يقولون ملّح فلان البيت فقال كذا ، وفى هذا البيت تمليح بتقديم الميم ، أعنى الإتيان بالشيء المليح ، فهو كما فى التشبيه والاستعارة ، فهو هاهنا غلط محض ، نشأ من قبيل الفاضل العلامة حيث سوىّ بين التمليح والتلميح ، وفسرهما بأن يشار إلى قصة أو شعر

---

(١) البيت مذكور فى الإشارات والتنبيهات ص ٣٠٨ ، وديوان الحطيئة ص ٥١ ط بيروت .
كسوب ومتلاف إذا ما سألته .

(٢) واهتزاز السيف المهدد ، أو المطبوع فى الهند .

ثم صار الغلط مستمراً ، وأخذ مذهبا بعدم التمييز .

وهو أن يشـار فى فحوى الكلام إلى قصة أو شعر مشهور أو مثل سائر ، ويفهم ما يشار إليه من غير ذكر شيء منها بعينه ، ويكون فى النظم والنثر .

فالمشار إليه فى كل منهما إما قصة أو شعر أو مثل فيصير ستة ، واكتفى بمثالين من النظم :

أحدهما : إشارة إلى قصة ، والآخر إلى شعر .

فالأول ، كقوله ، أى أبى تمام [1] :

فَوَاللهِ لا أَدْرِى أَأَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمَّتْ ، نـزلـت ، بـنَا أَمْ كَانَ فـى الـرَّكْبِ يوشَعُ .

وصف لحوقه بالأحبه ، وطلوع شمس وجه الحبيب من جانب الخدر[2] فى ظلمات الليل ، ثم استطلع ذلك ، واستغرب وتجاهل تحيّرا وتدلّها ، وقال : أهذا حلم أراه فى النوم ، أم كان فى الركب يوشع عليه السلام ، فرد الشمس إشارة إلى قصة يوشع ، أى وهو يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام ، واستيقافه الشمس أى طلبه وقوفها على ما روى أنه قاتل جبارين يوم الجمعة ، فلما أدبرت الشمس ، خاف أن تغيب قبل أن

---

(١)
لِحقنا بأخراهم وقد حوّم الهوي قلوباً عهدنا طيرَها وهْي وُقّـع
فُردت علينا الشمس والليل راغم بشمسٍ لهم من جانب الخدر تطلع
نَضَا ضَوْؤها صبغَ الدّجنّة وانطوي لبهجتها ثوب السماء المجزّع
فـوالله لا أدْرى أأحْــلامُ نائـم ألمتْ بنا أمْ كَانَ فى الركْبِ يُوشَـع

والأبيات من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف مطلعها :

أمـا إنه لولا الخليـط المودّعُ وربـع خـلا منـه مصيف ومَرْبَعُ

ديوانه ص ١٨٩ ط القاهرة .

والشاهد فيه : التلميح : وهو أن يشير الشاعر فى فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر ، وهنا أشار إلي قصة يوشع بن نون فتى موسي عليهما السلام

(٢) من جانب الخلد .

يفرغ منهم ، ويدخل السبت فلا يحلّ قتالهم فيه ، فدعا الله تعالى فردّ له الشمس حتى فرغ من قتالهم .

والثانى نحو[1] : لَعَمْرٌو ، واللام للابتداء وهو مبتدأ ، مَعَ الرَّمْضَاء ، أى الأرض الحارة التى يرمضّ فيها القدم ، أى تحرق حال من الضمير فى أرق فيما بعد ، والنّار مرفوع معطوف / على عمرو ، و«تلْتَظى » حال منها ، «أرَقُّ» خبر المبتدأ من رق له إذا رحمه «وأحْفَى» من حَفى عليه تعطف وتشفق ، « مِنْكَ فِى سَاعَةِ الكَرْبِ » إشارة إلى البيت المشهور وهو قوله : ١٧٩/ب

المسْتَجِيرُ ، أى المستغيث بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِه ، الضمير للموصول أى الذى يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمْضاء بالنّار ، أى كمن استجار من الشيء الردئ بالشيء المهلك ، وعمرو هو جساس بن مرة ، وذلك لما رمى كليبا ، ووقف فوق رأسه ، قال له : يا عمرو اغثنى بشربة ماء فأجهز عليه ، أى أتم قتله ، فقيل : المستجير بعمرو عند كربته، البيت .

وقصته : أن البسوس اسم امرأة وهى خالة جساس بن مّرة الشيبانى كانت لها ناقة يقال لها سراب ، فرآها كليب فى حماه وقد كسرت بيض طير كان له فرمى ضرعها ، فوثب جساس فرمى كليب ثم وقف عليه فقال كليب : يا عمرو اغثنى بشربة ماء ، فأسرع عليه وقتله ، فقيل : المستجير بعمرو عند كربته إلخ ، ونشب الشرّبين تغلب وبكر أربعين سنة ، ولهذا قيل : أشأم من البسوس ؛ لأنها سبب الفتنة .

---

(١) البيت لأبي تمام :

لعمرو معَ الرّمْضَاءِ والنارُ تَلْتظِى   أرقُّ وأحْفَي مِنْكَ فى سَاعَةِ الكَرْبِ

[ديونه ٤٣٣]

والشاهد فيه التلميح إلى البيت المشهور وهو :

المستجير بعمرو عند كُربته   كالمستجير من الرمضاء بالنارِ

والتلميح إلى المثل كقول عمرو بن كلثوم .

ومن دون ذلك خرْط القَتَاد[1]

وأشار إلى المثل السائر ، وهذا يضرب للأمر الشاق ؛ لأن القتادة شجرة ذات شوكة ، والحزة : أن تمر يدك على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتى ينتشر شوكها .

والأصل فى حسنها ، أى فى حسن أنواع البديع اللفظية :

تبعية اللفظية ، أى كون اللفظ تابعاً للمعنى ، لا عكسه ، أى لا كون المعنى تابعاً للفظ ، بأن يؤتى بألفاظ متكلفة مصنوعة فيتبعها المعنى كيفما كانت ؛ لأنه يصير كغمد / من ذهب على سيف من خشب ١٨٠/أ كما مر ؛ بل الوجه أن تترك المعانى على سجيتها فتطلب لأنفسها ألفاظاً تليق بها ؛ أى لأن المعانى إذا أرسلت على سجيتها وتركت وما تريد طلبت لأنفسها الألفاظ (التى) تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعاً .

وإن أتى بالألفاظ متكلفة مصنوعة وجعل المعانى تابعة لها كان كظاهر مموّه على باطن مشوّه ، ولباس حسن على منظر قبيح ، وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ، ويتميز الكامل عن القاصر .

وينبغى للمتكلم شاعراً كان أو كاتباً فى سوق الروضة إذا وقع فيها متتبعا لما يوفقه ، أى يعجبه ، ويقال أيضاً يأنق فى عمله وفى كلامه وأدائه ، ويأنق أى تتبع الآنق والأحسن ، ويقال : تأنق فى كلامه ، أى فعل فعل المؤْنق فى الرياض ، فى ثلاثة مواضع ، أى حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظاً :

---

(١) القتاد : نبات صلب له شوك كالإبر من الفصيلة القرنية ، أو شجر له شوك أمثال الإبر ، وله وريقة غبراء ، ويسمي فى السودان الخشاب ، وهو مثل يضرب للشيء لا ينال إلا بمشقة .

المعجم الوسيط مادة قتد ، وفى اللسان : « يقول ابن منظور : « وفى المثل » : « من دون ذلك خرط القتاد » . مادة قتد .

بأن يكون فى غاية البعد عن التنافر والثقل .

وأحسن سبكاً ؛ بأن يكون فى غاية البعد عن التعقيد ، والتقديم والتأخير الملبس .

وأن تكون الألفاظ متقاربة فى الجزالة والمتانة والدقة ، وأن تكون المعانى متناسبة لألفاظها من غير أن يكتسى اللفظ الشريف ، المعنى السخيف ، أو على العكس ؛ بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم .

أو أصحّ معنى بأن يسلم من التناقض والامتناع والابتذال ومخالفة العرف ونحو ذلك :

أحدها : **الابتداء** ، ويسمى أيضاً المطلع ؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى ، أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه .

(وإن كان غير ذلك)[1] أعرض عنه ، أى رفضه ، وإن كان الباقى فى غاية الحسن . فحسْن الابتداء كونه مناسبا للمقصود بأن يكون فيه إشارة إلى ما سيق لأجله الكلام ونحوه يسمى براعة الاستهلال ، أى يسمى / كون الابتداء مناسباً للمقصود براعة الاستهلال ، وهى من برع إذا فاق أصحابه فى العلم أو غيره كما مر فى أول الكتاب كقوله فى الهبة : ١٨٠/ب

بُشْري، فَقَدْ أَنْجَزَ الإقبالُ مَا وَعَدَا وكوكبُ السعْدِ فِى أُفْقِ العُلا صَعَدَا

أى هذا مطلع قصيدة لأبى محمد الخازن [2] يهنئ بها الصاحب بولد لابنته ، فإن مناسبة قوله بشرى مع المقصودَ من الكلام وهى التهنئة ظاهرة ، وبشرى مصدر بشر من نصر .

---

(١) أضفنا ما بين القوسين لتكملة النص .

(٢) هو عبد الله بن محمد المعروف بالخازن ، والصاحب هو الصاحب بن عباد .

وقول أبى الفرج السّاويّ فى مرثية فخر الدولة [1] :

هيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بملْءِ فيها ، أى تمام فيها ، حَذَارِ حَذَارِ أى اسم فاعـلَ بمعنى الأمر يعنى احذر ، مِنْ بَطْشِي ، أى أخذى الشديد ، وَفَتْكِي ، أى قتلى فجأة .

والثانى : **التخلص** ، أى الخروج بأن ينتقل مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما .

أى واحترز بهذا عن الاقتضاب ، وهو الخروج مما بدأ به الكلام إلى المقصود من غير ملاءمة بينهما كقول أبى الطيب ، أى وهو أحسن التخلص مع أنه وقع فى بيت واحد نحو[2] :

نُوَدِّعُهُمْ والبيـْنَ فينـَا كـأنَّهُ   قَنَا ابنِ أبِي الهَيْجَاءِ فِي قَلْبِ فَيْلَقِ

أى وقد ينتقل مما شبب به الكلام يعنى ابتدأ ، وافتتح إلى ما لا يلائمه ، ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب ، وهو فى اللغة : الاقتطاع والارتجال ، وهو مذهب العرب الجاهليين[3] ، وهم الذين قبل الإسلام ، فإن طريقتهم أن ينتقلوا من كلام إلى آخر بلا مناسبة بينهما ، وكذا مذهب المخضرمين بالخاء والضاد معجمتين ، أى الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لبيد[4] ، وقال فى الأساس / ناقة مخضرمة : قطع نصف ١٨١أ أذنها ، ومنه المخَضرم الذى أدرك الجاهلية والإسلام كأنه قطع نصفه

---

(١) هيَ الدُّنْيَا تَقُولُ بملْءِ فيها   حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشي وَفَتْكِي

البيت لأبى الفرج الساوى يرثى بها فخر الدولة بن بويه .

والشاهد فيه براعة الاستهلال ، فإنه يشعر بابتدائه بأنه فى الرثاء ـ معاهد التنصيص ٢٤١/٤ .

(٢) من قصيدة مطلعها :

لعينيك ما يلقي الفؤاد وما لقي   وللحب ما لم يبق منى وما بقي

ديوانه ص ٣٤٥ .

(٣) وهو مذهب العرب الجاهلية .

(٤) لبيد : وهو لبيد بن ربيعة ، أبو عقيل ، فارسا شاعراً شجاعاً ، وكان عذب المنطق ، رقيق حواشى الكلام ، وكان مسلما رجل صدق ـ طبقات فحول الشعراء ١٣٥ .

حيث كان فى الجاهلية كقول أبى تمام[1] :

لَوْ رأى اللهُ أنَّ فى الشَّيْبِ خَيْراً جَاوَرَتْهُ الأبْرارُ فى الخُلْدِ شيبَا

جمع أشيب وهو حال من الأبرار ، ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال : تبدى ، أى تظهر صروف الليالى خلقا من أبى سعيد غريبا ، يعنى الانتقال من الإخبار عن عدم خيرية الشيب إلى الإخبار عنه ابتداء (من)[2] صروف الليالى خلقا غريباً من أبى سعيد غير ملائم .

ثم الاقتضاب مذهب العرب الجاهليين والمخضرمين ، أى رأيهم وطريقتهم لا ينافى أن يسلكه الإسلاميون ويتبعوهم فى ذلك .

وقريب من التخلص أى فى أن يشوبه شىء من الملاءمة قولك : « الحمد لله » أما بعد فقلت :كذا وكذا ، أى فهو الاقتضاب من جهة الانتقال من الحمد والثناء إلى كلام آخر من غير رعاية ملائمة ، لكنه يشبه التخلص حيث لم يؤت بالكلام الآخر فجاءة من غير قصد إلى ارتباط وتعليق بما قبله ؛ بل قصد بنوع من الربط ، أى بل أتى بلفظ أما بعد على معنى مهما يكن من شىء بعد الحمد والثناء ، فإن كان كذا قصدا إلى ربط هذا الكلام بما سبق عليه .

وقيل : هو ، أى قولهم بعد حمد الله أما بعد ، يسمى فصل الخطاب؛ لأنه يفصل المقصود عما سيق مقدمة : آخر الحمد والصلاة .

وقال ابن الأثير : والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن

---

(١) والبيت التالى لهذا البيت هو :

كلُّ يَوْمٍ تُبْدِى صروفُ اللَّيَالِى خُلُقاً مِنْ أبى سَعيد غريبا

والبيت من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى مطلعها :

من سجايا الطلول أن لا تجيبا فصوابٌ من مُقلتى أن تصُوبَا

وفى الديوان : (إن للشيب فضلا) ديوانه ص ٢٦ .

والشاهد فيه : الاقتصاب ، وهو أن ينتقل الشاعر مما ابتدأ به الكلام إلى ما لا يلائمه .

(٢) أضفنا كلمة (من) لسلامة النص .

فصل الخطاب هو أما بعد ؛ لأن المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله تعالى / وبتحميده ، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض /١٨١ب المسوق له ، فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله : أما بعد .

وقيل فصل الخطاب معناه الفاصل من الخطاب ، أى الذى يفصل بين الحق والباطل ، على أن المصدر بمعنى الفاعل .

وقيل : المفصول من الحال ، أى الذى ينيبه من يخطب به ، أى يعلمه يقينا ولا يلتبس عليه فهو بمعنى المفعول .

والثالث ، أى الثالث من المواضع التى ينبغى أن يتأنق فيها **الانتهاء**، أى فيجب على البليغ أن يختم كلامه شعرا كان أو خطبة أو رسالة بأحسن خاتمة ؛ لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس ، فإن كان مختاراً حسناً تلقاه السمع واستلذه حتى أخفى[(١)] ما وقع فيما سبق من التقصير كالطعام اللذيذ الذى يتناول بعد الأطعمة غير اللذيذة .

وإن كان بخلاف ذلك ، كان على العكس ، حتى ربما أنساه المحاسن الموردة فيما سبق .

فالانتهاء : أن يأتى بما يؤذن بانتهاء الكلام ؛ لأنه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس كقول المعرى [(٢)] :

بَقيتَ بَقَاءَ الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِه ... وَهَذَا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ

أى لأن بقاءك سبب لكون البرية فى أمن ونعمة وصلاح حال.

وهذه المواضع الثلاثة مما يبالغ المتأخرون فى التأنق فيها ، ويجتهدون فى رعاية هذا النوع ويسمونه حسن المقطع ، وبراعة المقطع .

---

(١) كلمة غير واضحة فى النص فأثبتنا ما يفى بالفائدة .

(٢) البيت من الطويل ، ونسب لأبى العلاء المعرى ، ونسبه ابن فضل الله لأبى الطيب المتنبى ، ولم أره فى ديوان واحد منهما ، والشاهد فيه حسن الانتهاء ـ معاهد التنصيص ٢٧٣/٤

وأما المتقـدمون فقد قلّت عنـايتهم بذلك .

وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه وأكملها من البلاغة ، فإنك إذا نظرت إلى فواتح السور جملها ومفرداتها ، رأيت من البلاغة واليقين ، وأنواع الإشارة ما تقصر عن كنه وصفه / العبارة ، وإذا نظرت إلى أخواتها وجدتها فى غاية الحسن ونهاية الكمال ؛ لكونها بين أدعية ووصايا وموعظة وتحميد ووعد ووعيد إلى غير ذلك . وهذا المعنى يظهر بالتأمل مع التذكير لما تقدم من الأصول المذكورة فى الفنون الثلاثة ، وتفاصيل ذلك مما لا يفى بها الدفاتر ؛ بل لا يمكن الاطلاع على كنهها إلا علام الغيوب .

١٨٢أ

وهذا آخر التمحيص . ولله الحمد وإليه المحيص أى المهرب ، من المحيص وهو العدول على جهة الفرار ، مصدر كالمغيث ، وقد يكون مكانا كالمبيت .

أى وهذا آخر ما منّ الله تعالى عليّ من لطفه العميم ، ويسره إليّ من فضله العظيم من التعليقات المعلقة على التمحيص وشرحه حيث وفقنى الله على تحرره وجمعه .

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وأعاننا عليه وما كنا نقدر عليه لولا أن أعاننا الله .

وقد فرغ الواقع من تأليفه وتسويده يوم الأربعاء ، وهو العشر التاسع من الثلث الأول فى السدس السادس من النصف الثانى بعد تسع وخمسين وألف من هجرة من ليس لوعده خلف [1]. وأنا الفقير المذنب الأواب إلى الغنى التواب : حسن بن عثمان بن حسين بن فريد بن عبدالوهاب المفتى يومئذ فى القصبة المسماة بدياقوه فى لواء بوزغه من ألوية ولاية بودين المحمية صانها الله تعالى من الآفات والبليّة، ثم الحمد

(١) أى التاسع من ذى الحجة سنة ١٠٥٩ هجريـة .

لله على وصول الكلام فى هذا المقام وبه الاستعانة فى التوفيق والتمام .

قد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة / الشريفة اللطيفة المرغوبة عن ١٨٢/ب يد العبد الحقير المذنب المحتاج إلى رحمة الله تعالى محمد بن سليمان بن مصطفى بن قرة أحمد غفر الله تعالى له ولوالديه وأحسن إليهما وإليه .

تم (بحمد الله)

وقع الفراغ من شهر ذى القعدة فى اليوم التاسع والعشرين لسنة اثنين وتسعين بعد ألف سنة ١٠٩٢ هـ

* * *

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث القدسية والنبوية والأخبار

فهرس الأمثال

* * *

فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الأبيات الشعرية

(الهمزة)

(البـــاء)

(القـاف)

(الكـاف)

(اللام)

فهرس الأعلام

* * *

فهرس مراجع الكتاب

اسم الكتاب	اسم المؤلف	الطبعة
١ ـ أخبار أبى تمام	الصولى	١٩٣٧
٢ ـ أسرار البلاغة	عبد القاهر الجرجانى	استانبول
٣ ـ الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة	محمد بن على الجرجانى	نهضة مصر القاهرة
٤ ـ الإصابة فى تمييز الصحابة	العسقلانى	بغداد ، بيروت
٥ ـ الأصمعيات	الأصمعى	برلين
٦ ـ الأعـلام	الزركلى	ط٢
٧ ـ الأغـانى	الأصفهانى	دار الكتب ١٩٣٨
٨ ـ الإكسير فى علم التفسير	الطوفى البغدادى	الآداب ـ القاهرة
٩ ـ أنوار الربيع	ابن معصوم	
١٠ ـ أوضح المسالك	ابن هشام	القاهرة ط ٤
١١ ـ الإيضاح	القزوينى	بيروت
١٢ ـ البيان والتبين	الجاحظ	الخانجى
١٣ ـ بغية الوعاة	السيوطى	عيسي الحلبى
١٤ ـ تاريخ بغداد	الخطيب البغدادى	بيروت
١٥ ـ التبيان فى علم البيان	ابن الزملكانى	بغداد
١٦ ـ تهذيب الألفاظ		
١٧ ـ جامع الشواهد	ابن على الرضا	ط ١٢٨٨ هـ
١٨ ـ الحيـوان	الجاحظ	الحلبى
١٩ ـ خزانة الأدب	البغدادى	السلفية
٢٠ ـ الخصائص	ابن جنى	دار الكتب
٢١ ـ الدرر الكامنة	ابن حجر العسقلانى	بيروت
٢٢ ـ دلائل الإعجاز	عبد القاهر الجرجانى	الخانجى
٢٣ ـ ديوان البحترى		دار المعارف/ هندية
٢٤ ـ ديوان البستى		بيروت
٢٥ ـ ديوان بشار		لجنة التأليف والترجمة

٢٦ ـ ديوان أبي تمام		القاهرة
٢٧ ـ ديوان جرير		بيروت
٢٨ ـ ديوان حسان		مصر ١٩٢٩
٢٩ ـ ديوان الحطيئة		بيروت
٣٠ ـ ديوان الخنساء		بيروت
٣١ ـ ديوان دعبل الخزاعى		بيروت
٣٢ ـ ديوان رؤبة		برلين
٣٣ ـ ديوان ابن الرمى		الهيئة المصرية
٣٤ ـ ديوان زهير		دار الكتب
٣٥ ـ ديوان الشافعى		بيروت
٣٦ ـ ديوان طرفة		بيروت
٣٧ ـ ديوان عباس الأحنف		دار الكتب
٣٨ ـ ديوان أبي العتاهية		بيروت
٣٩ ـ ديوان العجاج		برلين
٤٠ ـ ديوان علقمة الفحل		الجزائر
٤١ ـ ديوان عمرو بن معد يكرب		دمشق
٤٢ ـ ديوان الفرزدق		مصر ١٩٣٦
٤٣ ـ ديوان القاضى الأرجانى		بيروت
٤٤ ـ ديوان امرؤ القيس		دار المعارف
٤٥ ـ ديوان كثير		بيروت
٤٦ ـ ديوان المتنبى		بيروت/ لجنة التأليف
٤٧ ـ ديوان مسلم بن الوليد		بيروت/ دار المعارف
٤٨ ـ ديوان النابغة		بيروت
٤٩ ـ ديوان أبي نواس		بيروت / الاستقامة
٥٠ ـ سر الفصاحة	ابن سنان الخفاجى	صبيح القاهرة
٥١ ـ سقط الزند	المعرى	بيروت
٥٢ ـ شرح الحماسة	التبريزى	بيروت
٥٣ ـ شرح المعلقات السبع	الزوزنى	بيروت

الكتاب	المؤلف	الناشر
٥٤ ـ شرح الواحدى على ديوان المتنبى		
٥٥ ـ الشعر والشعراء	ابن قتيبة	ليدن ـ بيروت
٥٦ ـ الصحاح	الجوهرى	بيروت
٥٧ ـ صحيح مسلم		الحلبى ـ المعارف
٥٨ ـ الصناعتين	أبو هلال العسكرى	الحلبى
٥٩ ـ طبقات فحول الشعراء	الجمحى	السعادة ـ المدنى
٦٠ ـ طبقات ابن المعتز	ابن المعتز	لندن
٦١ ـ طراز المجالس	الخفاجى	مصر ١٢٨٤
٦٢ ـ عروس الأفراح	السبكى	الحلبى
٦٣ ـ العقد الفريد	ابن عبد ربه الأندلسى	القاهرة
٦٤ ـ العمـدة	ابن رشيق	مصر
٦٥ ـ الفائق	الزمخشرى	عيسى الحلبى
٦٦ ـ فتح البارى	ابن حجر	مصطفى الحلبى
٦٧ ـ الفهرست	ابن النديم	قطري بن الفجاءة قطر
٦٨ ـ الكامل	المبرد	ليبزج/دار الفكر العربى
٦٩ ـ الكتاب	سيبويه	بولاق
٧٠ ـ الكشاف	الزمخشرى	مصر ، الاستقامة
٧١ ـ اللسان	ابن منظور	الأميرية
٧٢ ـ المؤتلف والمختلف	الآمدى	مصر ١٣٥٤ هـ
٧٣ ـ المجازات النبوية	الشريف الرضى	مصطفى الحلبى
٧٤ ـ مجمع الأمثال	الميدانى	مصر ـ الخيرية
٧٥ ـ مختار الصحاح	الرازى	نهضة مصر
٧٦ ـ مراتب النحويين	عبد الواحد الحلبى	نهضة مصر
٧٧ ـ المزهر	السيوطى	بيروت
٧٨ ـ المطول	التفتازانى	استانبول ط ٢
٧٩ ـ معاهد التنصيص	العباسى	السعادة
٨٠ ـ معجم الشعراء	المرزبانى	١٣٥٤ هـ
٨١ ـ مع المكتبة العربية	عبد الرحمن عطْبة	الأوزاعى

٨٢ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم	فؤاد عبد الباقى	بيروت دار الكتب الحديثة
٨٣ ـ مفتاح السعادة	طشكبرى زاده	مصر
٨٤ ـ المفضليات	الضبى	صبيح
٨٥ ـ مغني اللبيب	ابن هشام	بيروت
٨٦ ـ مقامات الحريرى	الحريرى	بيروت
٨٧ ـ مقامات الهمذانى	الهمزانى	صبيح ، مترجم مع شرح أوردو
٨٨ ـ النحوم الزاهرة	ابن تغرى بردى	القاهرة وزاة الثقافة
٨٩ ـ نزهة الألبا		
٩٠ ـ نقائض جرير للفرزدق	الأنبارى	احياء مآثر العرب
٩١ ـ نقد الشعر	قدامه	المليجية
٩٢ ـ نهاية الأرب	النويرى	دار الكتب
٩٣ ـ الوساطة بين المتنبى وخصومه	القاضى الجرجانى	عيسي الحلبى
٩٤ ـ وفيات الأعيان	ابن خلكان	بيروت ١٩٤٨
٩٥ ـ يتيمة الدهر	الثعالبى	الصاوى

* * *

فهرس الموضوعات

المقصد الثالث : الكناية :

التتمية : علم البديع : ٤٠٤

* * *

كتب للمؤلف

الكتاب		الطبعة
١ ـ أثر النحاة فى البحث البلاغى		ط ٢
٢ ـ القرآن والصورة البيانية		ط ٤
٣ ـ فن البلاغة		ط ٤
٤ ـ فن البديع		ط ١
٥ ـ القرآن إعجازه وبلاغته		ط ٢
٦ ـ من بلاغة النبوة		ط ٣
٧ ـ قصار السور « نظرات وتأملات »		ط ١
٨ ـ المختصر فى تاريخ البلاغة		ط ١
٩ ـ مقدمة فى شرح نهج البلاغة		ط ١
١٠ ـ من علوم القرآن وتحليل نصوصه		ط ١
١١ ـ تيسير نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز		ط ١
١٢ ـ أصول البلاغة	تحقيق	ط ١
١٣ الإكسير فى علم التفسير	تحقيق	ط ٢
١٤ ـ الإشارات والتنبيهات فى علم البلاغة	تحقيق	ط ١
١٥ الإيضاح للقزوينى	تحقيق	ط ١
١٦ نصوص من القرآن الكريم		ط ١
١٧ ـ البلاغة العالية	مقدمة	ط ١
١٨ ـ جزء الذاريات	أضواء بلاغية	ط ١
١٩ مختارات من الشعر العباسى		ط ١
٢٠ دعاء الأنبياء والصالحين فى القرآن		ط ١

* * *

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٩٣/٣٦٥٣

الترقيم الدولى ٥ -٠٥٥- ٢١١ -٩٧٧

دار النصر للطباعة الإسلامية
٢ - شارع نشاطى شبرا القاهرة
الرقم البريدى ــ ١١٢٣١